

نقابة المحامين الاملية

المحاماة



فهرست

السنة الثانية الثانية

١٩٢٢



بيان

تشتمل فهرست مجلة المحاماة على الابواب الآتية

- ١ - بيان المقالات والمباحث التشريعية
- ٢ - ملخص أحكام المحاكم الأهلية المنشورة
- ٣ - بيان القوانين والقرارات والمنشورات
- ٤ -

فهرست المباحث القانونية والتشريعية

(نذكر تحت هذا الباب عنوانات المقالات والمباحث مع أسماء أصحابها وبيان العدد والصحيفة المنشورة فيها)

- | | | | | |
|-----|-------|-------|---|--|
| ١١٣ | عدد ٣ | صحيفة | { | ١ - مركز الوارث في القوانين المصرية للاستاذ عبد الحميد بدوي بك |
| ١٦٥ | » ٤ | » | | |
| ٢٠١ | » ٥ | » | | |
| ٥٢١ | » ١٠ | » | | ٢ - كلمة في المادة ٤٦٢ للاستاذ زكي عربي |
| | | | | ٣ - حقوق المرأة المتزوجة في الاسلام للاستاذ محمد صبري أبو علم |

فهرست الاحكام

ملحوظه - ننشر تحت هذا الباب ملخصات الاحكام مرتبه ترتيبا هجائيا . ونردفها ببيان المحكمة الصادر منها الحكم وتاريخ صدوره والعدد المنشور فيه الحكم من هذه المجلة والصحيفة والتمرة المعنون بها الحكم . وقد يشار الى الحكم اكثر من مرة تبعا لتعدد المباحث الواردة فيه فيذكر المبدأ ويكتفى بالاحالة على موقع ملخص الحكم من الفهرست مع التمرة المذكورة على يمينه في الفهرست

تسهيلا للبحث

حرف الالف

اتفاق جنائي

١ تم جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عنها في المادة ٤٧ مكررة (قانون ١٦ يونيه سنة ١٩١٠) رقم ٢٨ بمجرد الاتفاق الجنائي بصرف النظر عن الاجراءات التي تلتها واتخذتها جهة الادارة للوصول الى ضبط الفاعلين أو لأحباط عملهم. وفي القضية كانت وجه النقض منحصر في أنه لولا اجراءات الادارة لاقتصرت الواقعة على مجرد اظهار النية وانتهت بوقتها ولاحتتمل أن يعدل المتهمون عنها.

(قض — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ — عدد ٩ — من ٤٢٧ — نمرة ١٣٧)

اثبات وراثته

٢ المادتان ٣٥٥ و ٣٥٧ من لائحة المحاكم

الشرعية

الأشهاد الشرعي بأثبات الوراثة صحته قاصرة على المشهدين فاذا أنكر أحد الخصوم الوراثة أمام المحكمة الشرعية ولم يكن من المشهدين وجب إيقاف الدعوى حتى يقدم مدعى الوراثة حكماً شرعياً بها.

(استئناف — ١٢ فبراير سنة ١٩٢١ — عدد ٨ — من ٣٧٧ — نمرة ١١٨)

أثبات في المواد المدنية

٣ الأثبات بين محام وموكله. البينة وقرائن

الأحوال

المادة ٢١٥ مدني

دفع محام مبلغاً من المال لدائن موكله ثم رفع الدعوى على الأخير يطالبه بما دفع عنه مدعياً حصول الدفع من ماله الخاص فقضت المحكمة الابتدائية برفض دعواه بناء على أن دفعه هذا يفيد من نفسه الدفع بالتوكيل أو بالواسطة ومن ثم الدفع من مال موكله ومحكمة الاستئناف قررت أن القرينة في جانب المحامي لأنها قرينة نسبية «Juris et tantum» وليست قرينة مطلقة «Juris et jure» واعتبرت الايصال حجة للمحامي الى أن يثبت الموكل حصول الدفع من ماله وأباحت للأخير الأثبات بكافة الطرق القانونية وللمحامي النفي

(استئناف — ١٦ فبراير سنة ١٩٢٢ — عدد ٨ — من ٣٧١ — نمرة ١١٦)

٤ الخطابات الخاصة بمصالح الحكومة.

قيمتها في الاثبات

الخطابات المتبادلة بين احدى مصالح الحكومة تعتبر من الاوراق الخاصة التي لا يجوز للمحكمة أن تأمر بتقديمها أو أن تنتقل للأطلاع عليها بناء على طلب أحد الخصوم

إذا قدم خصم في دعوى على الحكومة ورقة قال أنها صورة غير رسمية من أحد الخطابات المشار إليها جاز للحكومة أن تطلب من المحكمة

أن تأمر باستبعادها من دوسيه الدعوى
لأنه إذا كان لا يجوز الزام الحكومة
بتقديم الأصل فلا يجوز قبول تقديم
ورقة يزعم مقدمها أنها صورة طبق الأصل
ليخرج الحكومة الى تقديم الأصل
المخالف للصورة

الحكم القاضى برفض استبعاد الورقة اذا
كان يشير الى أن لها قيمة فى الدعوى فهو حكم
تمهيدى لا تحضرى وعليه فيجوز امتثاله
مستقلا عن الحكم فى موضوع الدعوى
(استئناف - ١٦ ديسمبر سنة ١٩١١ -
عدد ٥ - ص ٢٢٢ - مرة ٦٩)

٥. اليمين . صيغتها القانونية .

ليس لليمين بمقتضى القانون الأهلى
عبارة معينة ينبغى الحلف بها غير ما هو
منصوص عنه فى المادتين ١٧١ و ١٧٢
مرافعات فيكفى أن يؤدى الخصم اليمين
بمقتضى أصول دينه أو أن يقول احلف
على ثبوت أو نفي المحلوف عليه .

وضع اليد على المصحف الشريف
ليس من الشرع فى شئ ومن باب أولى
وضع اليد على مصحف خاص معروف
بالتوكية وعليه فمن يرفض حلف اليمين
على هذه الصورة لا يعد نا كلا عن اليمين
(اسكندرية - ١٦ يونيو سنة ١٩٢١ -
عدد ٥ - ص ٢٢٧ - مرة ٧١)

٦. اليمين الحاسمة على ارتكاب جريمة .

عدم قبولها

للخصم أن يوجه الى خصمه اليمين
الحاسمة ولكن للمحكمة تقدير ظروف
الدعوى لتبين اذا كانت اليمين مقبولة

أو أن الغرض منها النكابة .
ان تشدد نساء الهواراة فى الحجاب بمنعهن
من حلف اليمين فلا يصح أن يتخذ من هذه
المبالغة سلاح للحكم عليهن .
لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة على واقعة لو
صحت كانت جريمة لانه لا يصح أن يكون
النكول عن اليمين دليلا على ارتكاب
الجريمة ...

(استئناف - ١٧ يناير سنة ١٩٢١ -
عدد ١ - ص ٢٠ - مرة ١٠)

٧. ربا فاحش . يمين . النظام العام

يجوز توجيه اليمين الحاسمة لاثبات الربا
الفاحش لأن ذلك وان كان يؤدى الى
اثبات ركن من أركان جريمة الربا الفاحش
ألا أنه لا يمس النظام العام فى شئ
(اسكندرية - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ -
عدد ٦ - ص ٢٧٩ - مرة ٨٨)

اثبات فى المواد الجنائية

٨. تزوير . قوة الاحكام الجنائية أمام

المحاكم المدنية

الحكم الصادر من المحكمة الجنائية
بالبراءة حجة أمام المحكمة المدنية ان
كان مبنيا على عدم صحة التهمة
أما اذا كان الحكم مبنيا على عدم
كفاية الادلة فليس حجة أمام المحكمة
المدنية ولا يمنع من نظر الدعوى امامها
(استئناف - ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ - عدد ٧
ص ٢٢٠ - مرة ١٠٢)

٩ الاختلاس : البينة

سلم شخص آخر ورقة بشكوت قيمتها خمسون جنيا لاستبدالها بورق أصفر قيمة فبددها . قضت محكمة الجنايات : أولا - بأن الواقعة خيانة أمانة معاقب عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات ثانيا - بجواز اثباتها بالبينة لان الظروف التي سلت فيها الورقة لا تسمح طادة بالحصول على كتابة

يقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ - عدد ١ - ص ٣ نرة ٢

١٠ دعوى الجنحة المباشرة . شطب

الدعوى المدنية . رد القضية الى الجلسة

اذا رفعت دعوى جنحة مباشرة ولم يحضر المدعى المدني ولا المتهم فقطت المحكمة بشطب الدعوى المدنية وبالبراءة جاز للمدعى اذا حضر قبل انقضاء الجلسة طلب رد القضية اليها ولا يمنع الحكم بالبراءة وخروج الدعوى العمومية من يد المحكمة من نظر الدعوى المدنية تطبيقا لاحكام قانون المرافعات (مادة ١٢٠)

(النصرة - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ عدد ١

ص ٤٦ - نمة ١٩)

١١ الدعوى المدنية امام قاضى الجنح

لا ينظر قاضى الجنح الدعوى المدنية الا تبعا للدعوى الجنائية أى أن يكون المدعى عليه مدنيا . تبعا امامه أما باعتباره فاعلا أصليا أو شريكا . ولا يستثنى من هذه القاعدة الا الاشخاص المسئولون

مدنيا المنصوص عنهم فى المواد ١٥١ ٦

١٥٢ ١٥٣ من القانون المدنى وورثتهم

(جنح سوجاج - ٣ مارس سنة ١٩٢١ - عدد ١

ص ٥١ - نمة ٢٠)

١٢ تزوير . اختيار الطريق المدنى . عدم

جواز سماع الدعوى . تحريك

المدعى الدعوى العمومية

(١) لا تطبق قاعدة (عدم قبول الدعوى

امام المحكمة الجنائية لسبق اختيار

المدعى الطريق المدنى) الا فى حالة

ما اذا كانت الدعوى المدنية لا تزال قائمة

أما اذا كانت هذه الدعوى قد

فصل فيها نهائيا فانما تطبق قاعدة (عدم

جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها)

(٢) ليس الغرض من قاعدة (عدم جواز

سماع الدعوى لسبق الفصل فيها) منع

الرجوع الى دعوى سبق الفصل فيها

فقط وانما أيضا اجتناب تناقض الاحكام

وعليه فالحكم الصادر من المحكمة

المدنية فى دعوى تزوير فرعية بصحة

العقد يمنع من رفع دعوى التزوير مباشرة

امام محكمة الجنح وذلك بالرغم من كون

الدعوى المباشرة تتضمن طلب الحكم

بتعويض بينما كانت الدعوى المدنية

تتضمن طلب تثبيت ملكية لتوفر

شرط اتحاد الموضوع فى الدعوين ولو

اختلف الغرض فيهما . وبالرغم من ادخال

خصوم آخرين بصفة شركاء فى التزوير

لم يسبق اختصاصهم فى الدعوى المدنية

لان الشركاء انما يستفيدون من الحكم

حضور المتهم الغائب إنما وضع لمصلحة
المتهم فلا محل لإعادة الاجراءات بشأن
المتهم فيما يختص بالجناية لسبق الحكم
فيها بالبراءة

ان الحكم الغيابي الصادر في دعوى
جنحة من محكمة الجنايات أما تجوز
المعارضة فيه بالطرق العادية فلا محل
لاحالة الدعوى الى قاضي الاحالة . واما
يبطل الحكم ويحول اثره بحضور المتهم
أو القبض عليه . فتصبح الدعوى
جنحة مستقلة عن دعوى الجناية فلا
اختصاص لقاضي الاحالة بها

(قرار قاضي احالة النيا . جناية نمرة ٣١ متافه
سنة ١٩٢٠ عدد ٢ ص ١٠٧ - نمرة ٤٠)

اصلاحية الاحداث والحبس مع ١٤

ايقاف التنفيذ

الحكم بالحبس مع ايقاف التنفيذ
أشد عقوبة من الحكم بأرسال المتهم
لأصلاحية الاحداث التي هي مقام تربية
وتأديب . وعليه لا يجوز للمحكمة
الاستئنافية ان تبديل عقوبة الاصلاحية
المحكوم بها ابتدائيا بعقوبة الحبس مع
أيقاف التنفيذ اذا كان الاستئناف
مرفوعا اليها من المتهم دون النيابة
العمومية والا يكون حكمها محلا للنقض
لخطأ في تطبيق نصوص القانون

(نقض - ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ - عدد ٣
(ص ١٣١ نمرة ٤٦)

تغيير وصف التهمة . نقض ١٥

لا يجوز للمحكمة تغيير وصف
التهمة دون ان تلفت اليه الدفاع والا

التصاهر لمصلحة الخصم الاصل متى كان
الحكم غير مبني على اسباب متعلقة بشخصه
(٣) لا يستطيع المدعى بالحقوق المدعى تحريك
الدعوى العمومية الا اذا كانت دعواه
صحيحة فتم كانت غير جائز نظرها لسبق
الفصل فيها كانت الدعوى العمومية
غير جائز نظرها أيضا

دجنح للباط - ١١ ابريل سنة ١٩٢١ - عدد ٢
ص ٢٥٧ - نمرة ١١٢

اختصاص قاضي الاحالة

١٣ جنحة مرتبطة بجناية امام محكمة الجنايات.

حضور المتهم الغائب : تأثيره في الحكم

الغيابي في الجناية بالبراءة . تأثيره في

حكم الجنحة بالادانة

قدم متهم لمحكمة الجنايات لارتكاب
جريمة مرتبطة بجنحة واحدة والآخرى
جناية . فقضت محكمة الجنايات غيابيا
براءته في الجناية وبادانته في الجنحة .
عارض المتهم في حكم الجنحة
فأحيلت القضية الى قاضي الاحالة الذي
أشار بتقديمها مباشرة الى محكمة الجنايات
ولكن هذه المحكمة قررت باعادة
القضية الى قاضي الاحالة مرتكئة على
أن الحكم الصادر يبطل بحضور المتهم
ولو جوب إعادة الاجراءات بالنسبة اليه
عملا بالمادة ٢٤٤ جنابات

أصر قاضي الاحالة على رأيه وقرر
بعدم اختصاصه بنظر الدعوى للاسباب
الآتية :

ان النص على إعادة الاجراءات عند

كان هناك خطأ في الحكم موجبا
للتقضى

(تقضى — ٣١ مايو سنة ١٩٢١ عدد ٣
ص ١٢٣ — نمرة ٤٢)

١٦ الاعلانات القضائية. سن من يستلمها

لم يحدد القانون سن من يجوز تسليم
الاعلان اليه وترك ذلك لتقدير القاضى
فيقدر السن الذى يكون فيه الشخص
المسلم اليه الاعلان قادرا على ادراك
أهميته ووجوب تسليمه الى صاحبه
فإذا كان من سلم الاعلان اليه مميزا
(وفي القضية لم يبلغ عمره وقت الاعلان
عشر سنين) صح الاعلان

(اسيوط — ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ — عدد ٦
ص ٢٨٢ — نمرة ٩٠)

أجارة :

١٧ وقف . اجارة طويلة بأقل من اجر

المثل . فسخ . مسئولية مشتركة

فسخ الاجارة بفعل المؤجر قبل
انتهاء مدتها يعطى المستأجر الحق من
الرجوع على المؤجر بالتعويض . واذا كان
سبب الفسخ يرجع الى فعل المؤجر
والمستأجر معا بمعنى ان يكون الضرر
ناشئا عن خطأهما المشترك فله محكمة
الحق في تقدير التعويض بنسبة نصيب
كل منهما في الخطأ .

استأجر شخص من ناظر وقف
اعيانا لمدة خمس سنوات وبأقل من
المثل فقضت المحكمة نهائيا لهذين السنين
بالفسخ قائلة في حكمها ان السبب الاول

لا ذنب للمؤجر وحده فيه لأنه مبني
على مخالفة القانون وكلا المؤجر والمستأجر
يعلمانه فرضا ولأن السبب الثانى تعود
مسئوليته على المستأجر أكثر منه على
المؤجر

وفي القضية طلب المستأجر تعويضا
قدره ٧٥٠ مليم و ٢٥٨٤ جنيها فحكمت
له المحكمة الابتدائية بمبلغ ٥٠٠ مليم
١٢٩١ جنيها وعدلت محكمة الاستئناف
هذا المبلغ الى ٣٠٠ جنية فقط

(استئناف — ١٨ ابريل سنة ١٩٢١ عدد ١
ص ٢٣ — نمرة ١٤)

١٨ وقف . اجارة طويلة . دين المستأجر

الناشئ عن عمارة الوقف — حق الامتياز

وحق حبس العين — اذن القاضى

لا تصح اجارة الوقف لمدة أكثر
من سنة في الدار ولا أكثر من ثلاث
سنين في الضياع بغير اذن القاضى ولو
اضطر الناظر الى ذلك لحاجة عمارة الوقف
بأن تخرب ولم يكن له ريع يعمره
وبغير اذن القاضى للمستأجر بأن يعمر
من ماله ما كان ضروريا لا يكون دين
المستأجر مرصدا أى ديناً ممتازا على
الوقف فلا يكون له حق حبس عين
الوقف وفاء لدينه

(استئناف — ٢١ مايو سنة ١٩٢١ —
عدد ٢ — ص ٦٨ — نمرة ٢٦)

١٩ التأجير للقاصر . اجارة وليه

عقد صبي اجارة وضمنه والده فيها
فقضت المحكمة بصحة الاجارة لأنها
من العقود الدائرة بين النفع والضرر

ولأن والده هو وليه قد أجازها بضمانة

(اسيوط الابتدائية - ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١
عدد ٧ - من ٢٤٦ - نمره ١١٠)

٢٥ اجازة التأجير من الباطن: التنازل عنها

المشاركة عليها . الشرط الجزائي

شرص مؤجر على مستأجرة ان
لا يؤجر من الباطن والا يتنازل عن
الاجارة والا كان العقد مفسوخا
والمستأجر ملزما بتعويض . فقد في العقد
لم يؤجر المستأجر من باطنه ولم
يتنازل عن اجارته واسكنه شارك آخر
عليها . فرفع المؤجر الدعوى طلب الحكم
فيها بفسخ العقد (وباعتباره كأن لم يكن)
وبألزام المستأجر بالجزاء المتفق عليه
فقضت المحكمة .

١ - بأنه لا يجوز الجمع بين الفسخ
والبطلان في طلب واحد

٢ - بأنه ليس للقاضي عند تنفيذ
الجزاء أن ينظر في تحقيق الضرر أو عدم
تحقيقه . ولا أن يقدر التعويض بنسبة
هذا الضرر وإنما عليه فقط أن ينظر في
مخالفة المستأجر للشرط أولا فان ثبتت
لديه المخالفة وجب الحكم بالشرط الجزائي
على كل حال

٣ - بأن المنع من التأجير من الباطن
ومن التنازل عن الاجارة لا يشمل
المنع من المشاركة عليها

(بنى سويف - ١٥ يناير سنة ١٩٢١ عدد ٧
من ٢٤٩ نمره ١١١)

٢١ دعوى فسخ ايجار - تقديرها

اذا رفعت دعوى فسخ عقد ايجار رجع
في تقديرها من حيث الاختصاص الى
نص المادة ٢٦ وليس الى نص المادة ٣٤٦
مرافعات - وعليه فتقدر الدعوى بقيمة
الايجار السنوي وليس بقيمة المدة الباقية
من عقد الايجار

(اسيوط الابتدائية - ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠
عدد ٣ من ١٥٦ نمره ٤٩)

٢٢ اجارة . تأجير من الباطن . عدم الضرر

رفعت دعوى بفسخ عقد ايجار لتأجير
المستأجر الاطيان من باطنه خلافا
لشرط العقد

فقضت محكمة الاستئناف برفض طلب
الفسخ لأسباب كونت في مجموعها عاملا
قويا لتوجيه رأى المحكمة نحو الرفض -
منها :

أن الشروط الواردة بمقد الايجار
من قبيل العبارات الانشائية المطبوعة
فلا يتحتم معها أن تعبر عن قصد
المتعاقدين الحقيقي

أن لا ضرر من التأجير من الباطن
وانما يريد المؤجر فسخ العقد للارتفاع
بارتفاع الايجارات

أن المؤجر سبق فأباح للمستأجر
تأجير جزء من الاطيان من باطنه

أن المستأجر لم يستطع زراعة الارض
وحده لذلك شارك على زراعتها وليست
الشركة في الزراعة تأجيرا من الباطن
ولا تنازلا عن الاجارة

(استئناف - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ - عدد ٥ -
من ٢١٥ - نمره ٦٦)

٢٣ اختصاص . نصاب الدعوى . طلب تبعية .

قانون أجور المساكن . أرض مؤجرة

للبناء عليها

المبرة في تقدير قيمة الدعوى بالطلبات
الاصليّة لا بالطلبات التبعية بطلب
الازالة الملحق بطلب ايجار وفسخ العقد
والتسليم لا يغير من اختصاص القاضى
الجزئى ان كان من اختصاصه الفصل فى
دعوى الايجار ولو كان موضوع الازالة
بناء زيد قيمته على نصاب القاضى الجزئى
لا يسرى قانون أجور المساكن على

الاراضى المؤجرة لاقامة بناء عليها

« البيان - ٢٨ ابريل سنة ١٩٢١ - عدد ٨

ص ٤١٠ - نبرة ١٢١ »

٢٤ قانون أجور المساكن . الفنادق

والبنسيونات والغرف المفروشة

نصت المادة ٢٩ من القانون رقم ٤
سنة ١٩٢١ على أن هذا القانون لا يسرى
على الفنادق والبنسيونات وتأجير الغرف
المفروشة تأجيرا من الباطن الخ

الفرض من ذلك أنه لا يسرى بين
صاحب الفندق والنازلين فيه . لا بين
الملاك وصاحب الفندق كما هو مستفاد
من روح القانون والمادة الثالثة عشرة
وباقى المادة ١٩ والتقرير المقدم من
لجنة اجور المباني الى مجلس الوزراء فى
٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠

« نبي - سوف الجزئية - ١٦ ابريل سنة ١٩٢١

عدد ٨ ص ٤١٤ - نبرة ١٢٣ »

٢٥ اجارة الاشخاص . مدرس . رفته فى

وقت غير لائق

اذا فصل مدرس فى اثناء السنة
الدراسية بلا مبرر اعتبر ذلك فى وقت
غير لائق وحق للمدرس أن يطالب من
استخدمه بمرتبه عن المدة الباقية من
السنة المكتبية بما فى ذلك فصل
الاجازات . ذلك لان مدة عقد استخدام
المدرس تشمل السنة الدراسية فرضا فلا
يصح فسخ الاجارة قبل انتهاء مدتها
دون أن يتحمل الفاسخ نتيجة عمله

لا يعتبر مبررا لرفق فى وقت غير
لائق الا ما كان لسبب خطير وللمحاكم
الرأى الاعلى فى تقدير ذلك

« نبي - سوف - ١١ ابريل سنة ١٩٢١ - عدد ٨
ص ٤٠٥ نبرة ١٣٠ »

احالة على المعاش

٢٦ موظف . احالته الى المعاش لغير سبب

مشروع . تعويض . سقوط الحق فيه

حق الموظف فى المطالبة بالتعويض
لاحالته الى الاستيداع أو المعاش لغير
سبب مشروع لا يسقط بمضى الميعاد
المنصوص عنه فى المادة ٦ من قانون
المعاشات الملكية الصادر فى ١٥ ابريل
سنة ١٩٠٩ (أربعة أشهر من تاريخ
استلام الموظف السركى المعين فيه مقدار
المعاش الذى تقدر له) لان نص هذه
المادة قاصر على سقوط الحق فى مناقشة
مقدار المعاش المرتب للموظف ولا يشمل

عليه بعقوبة جنائية باطلة لرفعها من
عديم الأهلية طبقاً لنص المادة ٢٥
عقوبات

« استئناف - ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢ - عدد ٨
ص ٣٨٩ - نبرة ١٢٦ »

اختصاص

٢٩ اجراءات نزاع الملكية . اختصاص

من حق الدائن الوطني أن يباشر
اجراءات نزاع ملكية مدينه الوطني أمام
المحاكم الاهلية ولو كان المقار مرهونا
لأجنبي ويكون الحكم الصادر بمرمي
المزاد صحيحاً نافذا بشرط مراعاة حق
المرتبه الأجنبي بأن يعرض دينه من
متحصل الثمن اما مباشرة أو بطريق
التوزيع أمام المحكمة المختلطة .

« استئناف - ١٢ يناير سنة ١٩٢١ -
عدد ١ ص ١٥ نبرة ٨ »

عدم اختصاص المحاكم الاهلية

٣٠ حق المدعى عليه في دعوى الضمان على

أجنبي

باع أجنبي عينا لوطني وهذا باعها
لوطني آخر : ادعى المشتري الاخير ان
بالمين المبيعة عيبا خفيا فرفع الدعوى
على بائعه الوطني أمام المحكمة الأهلية .
دفع المدعى عليه في هذه الدعوى بعدم
اختصاص المحاكم الاهلية لأن من حقه
ادخال بائعه الاجنبي ضامنا في الدعوى
ليقضى في الدعوين بحكم واحد منعا

دعوى التعويض لرفته في ميعاد غير
لائق أو لغير سبب مشروع

(استئناف - ٢٧ أبريل سنة ١٩١٢ -
عدد ٢ ص ٧١ - نبرة ٢٧ »

٢٧

موظف . دعوى التعويض بسبب

الاحالة الى المعاش . دعوى تعديل

المعاش أو المكافأة . سقوط الحق في

كل من الدعويين

طلب التعويض بسبب الفصل من
الوظيفة أو الاحالة الى المعاش في غير
الاحوال المنصوص عنها قانونا يغير
طلب تعديل المعاش أو المكافأة لأن
الطلبين وان كانا ناشئين عن عقد واحد
الا أنها مختلفان في أساسهما
وموضوعهما ومختلفان كذلك في الحق
القانوني الذي يستمدان منه وجودهما
فالمعاش مستمد من قانون المعاشات .

وأما دعوى التعويض فانها مستمدة من
القانون العام (مادة ٤٠٣ و ٤٠٤ مدني
و ١٦ لأئحة) وعليه لا يسري حكم المادة
السادسة من القانون رقم ٤ سنة ١٩٠٩
على دعوى التعويض ولا يسقط الحق
فيها بمضي أربعة أشهر من استلام السركي

« دوائر الاستئناف مجتمعة - ٢ فبراير سنة
١٩٢٣ عدد ٧ ص ٣٠٩ نبرة ٢٩٩ »

أحوال شخصية

٢٨ عديم الاهلية . المحكوم عليه بعقوبة

جنائية

المادة ٢٥ عقوبات

تعتبر المعارضة المرفوعة من محكوم

يكون للمحاكم حق ايقاف هذا الامر
وانما للمحاكم حق النظر في الاسباب
التي استوجبت الاحالة والحكم بالضابط
بالتعويض ان كان هناك محل للحكم به

(استئناف - ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ -
عدد ٧ - ص ٢٢٥ - نمره ١٠٤)

٣٣ المجالس البلدية. استقلالها عن الحكومة
المحاكم التي تقاضى امامها

المجالس البلدية أشخاص معنوية قائمة
بذاتها ومستقلة عن الحكومة ولذا
تقاضي امام المحاكم العادية الموجودة
بدايرتها

د بني سويف الابتدائية - ١٨ مارس - سنة
١٩٢٢ - عدد ١٠ - ص ٥٠٥ - نمره ٤١٧٠

٣٤ اختصاص . الدعاوى الشخصية على
الحكومة

المادة ٣٤٠ مرافعات

الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة
١٨٩٢ بعدم اختصاص محكمتي طنطا
وبني سويف بنظر الدعاوى التي تقام
على الحكومة وباختصاص المحاكم
الاخرى ينظرها لم يكن الغرض منه تغيير
قواعد الاختصاص وجعل هذه المحاكم
مختصة بنظر تلك الدعاوى مطلقا أي
سواء كانت الدعوى شخصية أو عينية
وسواء كان ممثل الحكومة المرفوعة
عليه الدعوى مقيما بدائرة محكمة أخرى
انما يجب أن تقام الدعوى الشخصية على

للتناقض في الاحكام ولا أن المالك الاجنبي
رفع الدعوى عليه فعلا أمام المحكمة
المختلطة المختصة وحدها بالفصل في
الدعوى وأخيرا لأن في الدعوى صالحا
أجنبيا يتعهد المشتري بدفع جزء من
الثمن للبائع الأصلي الاجنبي مباشرة .

ومحكمة الاستئناف أيدت نظرية
المدعى عليه وحكمت بعدم الاختصاص

(استئناف - ١١ ابريل سنة ١٩٢١
عدد ٢ - ص ٧٨ - نمره ٢٨)

٣١ رد تكليف . عمل ادارى . اختصاص
المحاكم الاهلية

للمحاكم الاهلية النظر في طلب رد
تكليف أطيان الى اسم صاحبها دون أن
يكون في ذلك تأويل ادارى محرم عليها
طبقا لنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب
المحاكم الاهلية لان نظام المكلفات في
المديريات من شأنه اثبات الحقوق فيتمتع
ان يكون عليه رقيب من السلطة القضائية
التي بيدها هذه الشؤون

(ايوط - ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٢
ص ٩٠ - نمره ٣٣)

٣٢ احالة ضابط الى الاستيداع . امر ادارى
اختصاص المحاكم المدنية . تعويض

لم تنص القوانين المصرية على الاحوال
التي يجوز فيها احالة أحد الضباط الى
الاستيداع على سبيل الحصر: فالسردار
حق الامر بأحالة أحد ضباطه الى
الاستيداع كلما رأى محلا لذلك دون أن

الحكومة امام المحكمة الكائن بدائرتها
محل اقامة من يمثل الحكومة في القضية
تبعاً لقواعد الاختصاص العامة .

د استئناف - ٢١ مارس سنة ١٩٢٢
عدد ٨ - ص ٣٨٥ - نبرة ١٢١

٣٥ وقف . أصل الوقف . اختصاص المحاكم

الشرعية . نزاع على عين الوقف .

اختصاص المحاكم الاهلية . عدم جواز

سماع الدعوى لسبق الفصل فيها

يشترط لصحة الدفع بعدم جواز سماع
الدعوى لسبق الفصل فيها أن يكون
الحكم صادراً من جهة مختصة

تختص المحاكم الشرعية بالنازعات
المتعلقة (بأصل الوقف) أي بإنشائه

من حيث وجوده الشرعي واعتباره
صحيحاً نافذاً وما يترفع عن ذلك من حق

النظر والاستحقاق . أما التثبت من
أعيانه وردها الى جهتها في حالة اغتصابها

أو وضع اليد عليها فلا يمس أصل الوقف
فالحكم الصادر من المحكمة الشرعية في

نزاع متعلق باغتصاب عين موقوفة يعتبر
حكماً صادراً من جهة غير مختصة لا يمنع

من طرح النزاع نفسه امام المحاكم الاهلية
د اسكندرية - ١٢ فبراير سنة ١٩٢١ -

عدد ٧ - ص ٢٤٤ - نبرة ١٠٦

٣٦ محكمة مختلطة . اجراءات نزاع ملكية

صالح أجنبي - سبب صحيح - تملك

بمضى المدة

اجراءات نزاع الملكية التي يتخذها

الدائن الاجنبي تعلق حقه بعقار مدينه
فتصبح المحاكم المختلطة مختصة وحدها
بهذه الاجراءات (مادة ١٣ من لائحة
ترتيب المحاكم المختلطة - مادة ٩ مدني
مختلط) وعليه فاجراءات نزاع الملكية
التي يتخذها في الوقت نفسه دائن آخر
على العين نفسها امام القضاء الاهلي
تكون باطلة وكذلك حكم مرمي المزاد
ولو كان سابقاً لحكم مرمي المزاد الصادر
من المحكمة المختلطة . ومثل ذلك الحكم
لا يصاح سبباً صحيحاً لتملك بالمدة
القصيرة

دني صوف - ١٦ فبراير سنة ١٩٢١ - عدد ٧
ص ٣٢٤ - نبرة ١٠٦

٣٧ مرمي المزاد امام المحكمة المختلطة .

دعوى استحقاق العين . عدم اختصاص

المحاكم الاهلية

اذا رسا مزاد عين بالمحكمة المختلطة
على وطني على أثر اجراءات نزاع ملكيته

بناء على طلب أجنبي ونازع وطني آخر
في ملكية المشتري للعين وجب رفع

دعواه الى المحكمة المختلطة لوجود صالح
أجنبي فيها وهو الدائن نازع الملكية

الضامن للمشتري ملكية المدين للعين
المزوعة ملكيتها والذي يصبح مسؤولاً

قبل المشتري برد الثمن اذا عجز عن
اثبات ملكية مدينه

د استئناف - ١٧ نوبة - سنة ١٩٢١ - عدد ٤
ص ١٨٤ - نبرة ٥٦

٣٨ المجلس الحسبي . اختصاص . قضايا غير

المسلمين

نصت المادة ١٨ من المخطط الهمايوني على أن الدعاوى الخصوصية مثل دعاوى الميراث سواء كانت بين اثنين مسيحيين أو اثنين من الرعايا غير المسلمين يجوز أن تنظر بناء على طلب الخصوم أمام البطريريكخانة أو رؤساء الطوائف أو مجالس الطائفة

يستنتج من ذلك أنه إذا لم يتفق الخصوم على رفع النزاع إلى هذه الجهات كانت المحكمة الشرعية والمجالس الحسبية هي المختصة بنظر قضاياهم

د مجلس حسي ٥٥ ص ٦ - أكتوبر سنة ١٩٢٠
عدد ٥ - ص ٢٤٢ - نمرة ٢٧٥

٣٩ دعوى حراسة . اختصاص .

قاضي الامور المستعجلة

محكمة الموضوع

لا يتعين رفع دعوى الحراسة المستعجلة إلى المحكمة الابتدائية المطروح امامها موضوع النزاع وإنما يختص بها قاضي الامور المستعجلة طبقا لنص المادة ٢٨ مرافعات . لأن سياق نص المادة ٤٩١ مدني لا يقتضي هذا التعيين ولا يتعارض مع نص المادة ٢٨ مرافعات المذكورة

(بنجي سوف - ٦ ابريل سنة ١٩٢١ - عدد ٦
ص ٢٧٣ - نمرة ٨٦)

٤٠ اختصاص المحكمة الجزئية . الطمن من

أحد الخصوم في عقد تتجاوز قيمته

نصابها

المادة ٣٠ مرافعات مدنية

رفعت المدعية الدعوى تطالب بنصيبها في تركة قد دفع المدعى عليه دعواها بأن المورث باع له القدر المطالب به ضمن عقد فطمنت المدعية بأن العقد هبة باطلة فطلب المدعى عليه الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية لأن النزاع أصبح يتناول عقد البيع وقيمه تتجاوز اختصاصها فقضت المحكمة باختصاصها لأنه عند النظر في اختصاص المحكمة الجزئية يجب الفصل بين طلبات المدعى ودفاع المدعى عليه إذ العبرة في ذلك بطلبات المدعى وقد قضت المادة ٣٠ مرافعات على أن (تقدير الدعاوى باعتبار قيمة الطلب)

فاذا كانت الطلبات داخلة في اختصاص المحكمة الجزئية فلا يغير من اختصاصها أي دفاع يبديه المدعى عليه وذلك بناء على أن قاضي الدعوى قاضي الدفع

جرجا الجزئية - ٤ ابريل سنة ١٩٢١ -
عدد ١٠ - ص ٥١٩ - نمرة ١٧٣)

٤١ اختصاص . الاتفاق على اختصاص

محكمة غير محكمة المدعى عليه

بما أن الاختصاص بالنسبة لمركز المحكمة ليس من النظام العام ويمكن بناء على ذلك الاتفاق بين الدائن والمدين على اختصاص محكمة أخرى

ولا يمكن ان يكون كذلك في الحالة الاولى

(مصر - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٢ - ص ٩٨ - نمرة ٢٧)

٤٤ اذا رفع المدعى بالحق المدني دعواه مباشرة امام محكمة الجنح وقضى بالبراءة فاستأنف المدعى الحكم ولم تستأنف النيابة جاز للمحكمة الاستئنافية نظر الدعوى في العمومية والمدنية معا وتوقيع العقوبة على المتهم

لأن الأصل أن يكون حق تحريك الدعوى العمومية بيد المجنى عليه فلا يحرم من هذا الحق الا استثناء أو بنص صريح . ولأن لا معنى لتحريك المدعى الدعوى العمومية ووقوف حقه بحكم البراءة ابتداءً وأخيراً لان المادة ١٧٦ جنايات انما نصت على شروط قبول المدعى المدني

استندت المحكمة الى حكم محكمة النقض الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ - المجموعة الرسمية سنة ٢١ رقم ٦٤

(طنطا الابتدائية - ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ - عدد ٤ - ص ١٨٩ - نمرة ٥٨)

٤٥ نقض . وجوب نظر دعوى اللجنة استئنافياً بمعرفة قاض غير الذي حكم فيها ابتداءً

المادة ٢٢٩ جنايات اذا نظرت قضية اللجنة ابتداءً أمام قاض وانحصر كل عمله فيها في الامر بضم قضية أخرى اليها فليس ما يمنع القاضي نفسه من نظر القضية استئنافياً

غير محكمة المدين يمكن أيضاً الاتفاق على أن للدائن رفع الدعوى أمام أي محكمة بشرط أن لا يسوء استعمال هذا الحق ويرفع الدعوى أمام محكمة لا مصلحة له في رفعها أمامها مجرد النكاية بالمدين .

د بني سويف الجزئية - ٢٠ مايو سنة ١٩٢١ عدد ٨ ص ٤٠٣ نمرة ١٢٩

٤٢ اختصاص . الاتفاق عليه . تفسيره

المادة ٢٦ مرافعات

اذا اتفق الخصوم على اختصاص محكمة كذا ينصرف هذا الى المحكمة الكلية لا الجزئية لأنها الاصل .

(طنطا الابتدائية - ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ عدد ٨ ص ٤١٧ - نمرة ١٢٤)

استئناف جنائي

٤٣ الاستئناف في مواد الجنح رئيس النيابة

والنائب العمومي

اذا كان مركز النائب العمومي خالياً ممن يشغله فلا يملك رئيس النيابة حق الاستئناف في ميعاد الثلاثين يوماً المخول للنائب العمومي بمقتضى المادة ١٧٧ جنايات

اما اذا كان النائب العمومي شاغلاً لمركزه وانت كان متغيباً بسبب من الاسباب فلرئيس النيابة حق الاستئناف في الميعاد المذكور لأن توكيله عن النائب العمومي مفروض في هذه الحالة

٤٨ استئناف . طلبات جديدة . أدلة جديدة

المواد ٣٦٨ و ٣٦٩ مرافعات مدنية
رفعت دعوى ببطالان عقد بيع
لصدورها في مرض الموت وفي أثناء
نظر الدعوى في الاستئناف طلب
المستأنفون الحكم ببطالان العقود لانها
عقود هبة ولم تحصل بعقد رسمي
فدفعت المستأنف عليها بأن هذه
الطلبات من الطلبات الجديدة التي
لا يجوز تقديمها في الاستئناف كنص
المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات لانه
لم يرد لها ذكر مطلقا في عريضة
الاستئناف

فقررت المحكمة بأن هذا الدفع
لا محل له لان المستأنفات لم يطلبن شيئا
آخر غير الطلبات الأصلية وهي الحكم
ببطالان عقود البيع - أما الاسباب التي
تمكن بها وبنى عليها ذلك البطلان فليست
سوى أدلة جديدة لثبوت الدعوى
ولا يمكن اعتبارها طلبات جديدة ولذا
يجوز ابدائها في الاستئناف عملا بنص

المادة ٣٦٩ مرافعات
(استئناف - ٢٣ مايو سنة ١٩٢٢ عدد ١٠
ص ١٨٨ - نمرة ١٦٣)

٤٩ استئناف قيده في الثمانية أيام . اتخاذ

محل مختار بغير رضا صاحب المحل
المادتان ٣٦٣ و ٣٦٤ مرافعات
المادة ٥١٢ مدني
رفع شخص استئنافا واتخذ فيه محلا
مختارا مكتب أحد المحامين عملا بنص
المادة ٣٦٤ مرافعات

لأن مجرد الامر بضم قضية الى قضية
الجنحة لا يفيد تكوين رأي القاضى في
القضية وانما يفيد بالعكس حاجته الى
تنوير القضية لتكوين رأي فيها وعليه
لا وجه لبطلان الحكم فلا محل للنقص -
(نقض - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٩ -
ص ٤٤٣ - نمرة ١٤٤)

استئناف مدني

٤٦ استئناف . حكان متناقضان

يجوز استئناف الحكم الصادر على
خلاف حكم سابق اذا كان ذلك الحكم
صادرا من محكمة ابتدائية ولو كان نهائيا
بالنسبة لمقدار المدعى به - اما اذا صدر
حكان استئنافيان متناقضان فلا يجوز
استئناف الحكم الاخير - بهما تطبيقا
للمادة ٣٥٢ لان ليس لاستئناف الاحكام
سوى درجة واحدة
(استئناف - ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ -
عدد ١ ص ٨ - نمرة ٥)

٤٧ استئناف أسباب جديدة . طلبات جديدة

صدر أمر بتقدير اتعاب خير
فعارض فيه الخبير وعند المعارضة اكتفى
الخصم بالمناقشة في قيمة اتعاب دون ان
يدفع بعدم مسؤوليته بها أصلا فهل يجوز
لهذا الخصم أن يرفع استئنافا عن حكم
المعارضة ويتمسك امام محكمة الاستئناف
بعدم المسؤولية

قالت محكمة الاستئناف بعدم جواز
ذلك لانه انما يطلب طلبات جديدة
امام محكمة الاستئناف -
(استئناف - ١٣ يناير سنة ١٩٢١ -
عدد ١ ص ١٩ - نمرة ٩)

٥١ استئناف قيده في الثمانية أيام .

مواعيد المسافة

المادة ٣٦٣ مرافعات

لا تضاف مواعيد المسافة الا فيما يختص بمواعيد الحضور أو في الاحوال التي ينص فيها القانون عن مواعيد المسافة وعليه لا تضاف مواعيد المسافة الى الثمانية أيام التي يتعين على المستأنف قيده استئنافه فيها من يوم اعلانه بالقيده

« استئناف — ٤ ابريل سنة ١٩٢٢ — عدد ١٠ — ص ٩٩ — «نمرة ١٦٨»

٥٢ استئناف . حكم المحاكم الابتدائية .

وقف . مواعيد الاعلانات والاجراءات .

رفع دعوى الشفعة الى محكمة غير مختصة .

تأثير ذلك في المواعيد . عرض أقل من

الثنى الوارد بالمقد . تحقيق

قرر هذا الحكم على صغر حجمه المبادئ
الآتية :

١ جميع الاحكام الصادرة من المحاكم

الابتدائية قابلة للاستئناف ولو كانت

قيمة المدعى به لا تزيد عن ١٥٠ جنبها

أى كان نصاب الدعوى مما يجوز لهذه

المحاكم أن تحكم فيه نهائيا ولو رفعت

اليها الدعوى بطريق الاستئناف

٢ لا يسقط الحق في رفع الاستئناف

اذا رفع بعدم معاده بسبب وقف المواعيد

القانونية بناء على منشور السلطة

المسكينة

٣ اذا رفعت دعوى الشفعة في الميعاد

انذر المستأنف عليه بعد ذلك
المستأنف بمجمله المختار وكلمه بقيده
استئنافه في ثمانية أيام عملا بنص المادة
٣٦٣ مرافعات . فرفض صاحب المحل
المختار استلام الاعلان بحجة انه ليس
وكيلا عن المستأنف

فهل يتعين على المستأنف ان يعلن
الأ نذار . لقلم كتاب المحكمة طبقا لنص
المادة ٣٦٤ مرافعات على اعتبار ان
المستأنف لم يتخذ له محلا مختارا - أو
الى حاكم البلدة طبقا لنص المادة ٧٠ مرافعات
على اعتبار ان المستأنف امتنع عن استلام
الاعلان

قالت محكمة الاستئناف بالرأى الاول
لان اتخاذ المحل المختار توكيل عن
المستأنف لصاحب المحل في استلام
الاعلانات وهذا التوكيل لا يتم الا بقبول
الوكيل وما دام هذا قد رفض التوكيل
فلا توكيل وكأن المستأنف لم يتخذ محلا
مختارا أصلا

« استئناف — ٢١ ارس سنة ١٩٢٢ . عدد ٨
ص ٣٩١ — «نمرة ١٢٣»

٥٠ استئناف . اعلان بالقيده في قلم الكتاب

اذا اعلن المستأنف بالقيده وكان اعلانه
في قلم الكتاب لعدم تعيينه محلا في
دائرة المحكمة ولم يقيده استئنافه في
الثمانية الايام التالية لاعلانه أصبح
استئنافه كأن لم يكن . ٣٦٣ و ٣٦٤
مرافعات

(استئناف — ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ —
عدد ٥ — ص ٢٢١ — «نمرة ٦١»

أولا - لان عبارة (أو كان مقدار المدعى به غير معين) التي جاءت بعد العبارة السابقة مباشرة - انما تنصرف الى المحاكم الابتدائية المختصة وحدها بالفصل في هذا النوع من الدعاوى مادة ٣٠

ثانيا - لان القاضي الجزئي ما كان يملك قديما الفصل في الدعاوى المقارية مطلقا (مادة ٢٦ طبعة سنة ١٨٨٤) فما كان يمكن أن تنصرف عبارة (اذا كان المدعى به زائدا عن التي قرش) في المسائل المقارية الا الى المحاكم الابتدائية

ثالثا - لان المادتين ٥٢٥ و ٥٤٩ مراقعات نصا على جواز استئناف الاحكام الصادرة في المنازعة في قائمة التوزيع وفي المعارضة في تنبيه نزاع الملكية اذا كان المدعى به يزيد عن التي قرش مطلقا دون النص على قصر ذلك على الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية

(دوائر الاستئناف مجتمعة - ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ عدد ٧ ص ٣٠٤ نمرة ٩٨)

اختلاس

الاختلاس . البينة ٥٥

سلم شخص آخر ورقة بنكنوت قيمتها خمسون جنيتها لاستبدالها بورق أصغر قيمة فبددها . قضت محكمة الجنايات : أولا - بأن الواقعة خيانة أمانة معاقب عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات

ثانيا - بجواز اثباتها بالبينة لان الظروف التي سلمت فيها الورقة لا تسمح

القانوني الى محكمة قضت بعدم اختصاصها بنظرها فلا يسقط الحق فيها بمضى الميعاد اذا رفعت بعد ذلك الى المحكمة المختصة ٤ اذا عرض الشفيع الثمن الذي يمتدأ أنه الثمن الحقيقي فللمحكمة قبل الفصل في قيمة العرض احالة القضية الى التحقيق لاثبات قيمة الثمن الحقيقي

(استئناف - ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٣ - ص ١٤٢ - نمرة ٤٥)

٥٣ انقطاع المرافعة في الاستئناف . عدم

اعلان الحكم المستأنف

اذا حكم بالغاء المرافعة المقامة بالاستئناف بسبب استمرار الانقطاع ثلاث سنوات فالحكم المستأنف يعتبر انتهائيا لا يستأنف « مادة ٣٠٤ مراقعات » هذا ولو كان الحكم الابتدائي لم يعلن للمحكوم عليه

(استئناف - ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ عدد ٦ - ص ٢٦٠ - نمرة ٨٢)

٥٤ استئناف . جوازه . الاحكام

الصادرة من المحاكم الابتدائية - زيادة

المدعى به عن التي قرش

يقبل الاستئناف اذا كان المدعى به زائدا عن التي قرش سواء كان الحكم صادرا من المحكمة الجزئية أو من المحكمة الابتدائية لان عبارة (اذا كان المدعى به زائدا عن التي قرش) الواردة في المادة ٣٤٥ مراقعات لا تنصب على المحاكم الجزئية وحدها

مادة بالحصول على كتابة

« راجع بهذا المعنى حكم محكمة طنطا الابتدائية. — حكم استئناف — ١٤ مارس سنة ١٩١٨ . المجموعة الرسمية سنة ١٩ حكم رقم ١١٤ »

(قس - ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ - عدد ١ ص ٣ - مرة ٢)

٥٦ الافلاس وأهلية التقاضى . دعوى

الاسترداد . الاوامر على عريضة . بيع الاشياء المحجوز عليها حين الفصل في

دعوى الاسترداد

١ يفقد المفلس أهلية التقاضى بصدور حكم الافلاس ولكنه يسترد أهليته بمجرد صدور الحكم بانتهاء التفليسة ويصبح أهلا للتعاقد والتقاضى فيما لا يمس اموال التفليسة التى صفيت بالحكم الاخير

٢ يجوز للحاجز أن يستصدر أمر القاضى (قاضى الأمور الوقتية أو قاضى الأمور المستعجلة) ببيع الاشياء المحجوز عليها ريثما يفصل فى دعوى الاسترداد اذا تبين ان هذه ليست جدية وذلك لأن الاوامر التى تصدر من القاضى بناء على عريضة خصم ليست محدودة ولا ن لانص يمنع من الحكم بالبيع فى هذه الحالة وقياسنا على أحكام المحاكم المختلطة وأخيرا لان القانون المختلط رقم ٣٣ سنة ١٩١٣ إنما جاء مسجلا لمذهب القضاء المختلطة فى هذا الشأن

(اسبوط ١٦ - ديسمبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٣ - ص ١٥٩ - مرة ٥٠)

استرداد (حق ال)

٥٧ الشفعة : حق استرداد الحصة الشائعة

حق الشفعة وحق استرداد الحصة الشائعة طبقا لنص المادة ٤٦٢ مدنى حقان مختلفان فلا يمنع عدم استعمال الحق الاول من استعمال الثانى ولا يتقيد المسترد حينئذ بالقيود الواردة بقانون الشفعة الاحكام فى هذا الموضوع على ثلاثة أنواع فمنها ما يقرر حق الاسترداد مستقلا عن حق الشفعة فى جميع الأحوال ومنها ما ينكر حق الاسترداد بجانب الشفعة مطلقا

ومنها ما يقرر فى بعض الأحوال دون البعض الآخر

(استئناف — ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ - عدد ١ - ص ١٠ - مرة ٦)

استرداد (حق ال)

٥٨ شفعة . تزوير عقد البيع — ايداع الثمن

دون عرضة

١ — اذا كان عقد البيع المترتب عليه حق الشفعة مطمونا فيه بالتزوير جاز للشفيع ايداع الثمن خزانة المحكمة دون ان يعرضه على المشتري وحتى يفصل فى دعوى التزوير

٢ — حق الاسترداد المنصوص عنه فى المادة ٤٦٢ مدنى لا يتعارض مع حق الشفعة وهو حق عام يسرى على تصرفات كل شريك على الشيوع وليس قاصرا على التصرفات التى تتناول الحصص

التماس	الشائعة في عموم الشركة
<p>٦٠ التماس . الحكم جنائيا بصحة ورقة قضى مدنيا بتزويرها</p>	<p>(اسيوط الابتدائية - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ عدد ٧ ص ٢٣٩ نمرة ١٠٨)</p> <p>اعطاء جواهر سامية</p>
<p>اذا حصل اقرار - بعد الحكم - بتزوير الاوراق التي ترتب عليها الحكم أو حكم تزويرها كان ذلك وجهاللاتماس مادة ٣٧٢ فقرة ٣ مرافعات. أما الحكم الصادر من المحكمة الجنائية ببراءة المتهم من تهمة التزوير وبصحة الورقة المطعون فيها بالتزوير بعد الحكم مدنيا بتزويرها فلا يصح وجهاللاتماس لعدم النص على هذه الحالة</p> <p>(استئناف - ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - عدد ٨ ص ٣٨٣ - نمرة ١٢٠)</p>	<p>٥٩ نقض . جريمة اعطاء جواهر سامية غير قاتلة</p> <p>المادة ٢٢٨ عقوبات اعطى المتهم المجنى عليه مقدار آمن الداتورة ولم يكن متعمدا قتله فاسعف الأخير بالعلاج وشفى وقدم المتهم الى محكمة الجنايات بتهمة الشروع في احداث جرح افضى الى الموت عملا بالمواد ٢٠٠ و ٤٥ و ٤٦ عقوبات فقضت عليه محكمة الجنايات بالمعقوبة تطبيقا للمواد المذكورة ومحكمة النقض قررت بأن لا شروع في جريمة احداث جرح افضى الى الموت لأن العقاب فيها متوقع بحسب نتيجة الفعل فإن افضى الى الموت طبقت المادة ٢٠٠ والا فأحدى المواد ٢٠٦ و ٢٠٥ و ٢٠٤ عقوبات وان الحادثة المنسوبة للمتهم لا تخلو من أحد أمرين اما ان تعتبر شروعا في القتل بواسطة السم منطبقة على المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ عقوبات اذا كان المتهم متعمدا القتل واما أن تعتبر جريمة اعطاء جواهر غير قاتلة منطبقة على المواد ٢٢٨ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ عقوبات</p> <p>(نقض - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ - عدد ٩ ص ٤٤١ - نمرة ١٤٣)</p>
<p>٦١ التماس - الحكم بما لم يطلبه الخصوم - الغش</p> <p>١ - رفع شخص على آخرين دعوى طالب الحكم عليهم فيها بطريق التضامن بمبالغ من المال فقضت المحكمة الابتدائية بعدم جواز سماع الدعوى . استأنف المدعى الحكم وطلب الغاءه والقضاء له على خصومه بالدين دون ان يطلب الحكم عليهم بالتضامن ولكن المحكمة الاستئنافية الغت الحكم الابتدائي وحكمت عليهم بالدين وبالتضامن أيضا فالتمس المحكوم عليهم اعادة نظر الدعوى بحجة ان المحكمة الاستئنافية قضت عليهم بما لم يطلبه الخصم وهو التضامن فحكمت المحكمة برفض وجه التماس لأن طلبات الخصوم انما تتحد بعريضة</p>	

فرع خصمه التماسا بناء على أن هذا العمل
يعتبر غشا شخصيا من الخصم ترتب عليه
تأثير في رأى القضاة في الحكم فقررت
المحكمة

اولا - أن المراد من المادة ٣٧٢ فقرة
ثانية من قانون المرافعات هو الطرق
الاحتمالية التي يقصد بها الخصم المذكور
الحصول على حكم لصالحه. وأما الأقوال
الكاذبة والمغالطة فأنها لا تسكني الا اذا
كانت مقترنة بطرق احتمالية

ثانيا - ان تقديم الخصم على سبيل
الاستدلال فقط وبقصد تسهيل العمل
على المحكمة ترجمة مغلوطه مستند يوجد
اصلا ضمن اوراق القضية لا يمكن
اعتباره من قبيل الغش المنصوص عنه
بالمادة السالف ذكرها وخصوصا لأن
الغلطات المزعومة يظهر انها مجرد سهو
أو خطأ مادي

ثالثا - أن الغش يفرض ثبوته يجب
ان يكون قد ترتب عليه التأثير في رأى
القضاة

(استئناف - ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢ عدد ١٠
من ١٩٢ - نمرة ١٦٥)

انتهاك حرمة ملك الغير .

ركنا الجريمة

٦٤

المادة ٣٢٣ عقوبات

في جريمة انتهاك حرمة ملك الغير
يجب ان يثبت في الحكم ركنا الجريمة
وهما (١) حيازة الجنى عليه للعقار حيازة
فعلية (٢) ودخول المتهم العقار بقصد

الدعوى الابتدائية ولأن الاستئناف
يعيد الدعوى بمحالتها الأولى

٢ - لا يكون الغش سبيلا الى
اعادة نظر الدعوى اذا كان في مقدور
المحكوم عليه دفعة أثناء المرافعة أو
كانت واقعة الغش محلا للمناقشة أمام
المحكمة

د بني - ويف - ٩ مارس سنة ١٩٢١ - عدد ٦
من ٢٧٦ - نمرة ٨٧

٦٢ التماس اعادة النظر . قبول الحكم .

القبول الضمني . اعلان الحكم .

أثره في مريان المواعيد

ان الاحكام كما يكون قبولها صريحا
يكون أيضا ضمنا فالقبول الضمني ينتج
من كل عمل يصدر من الخصم ويكون
من شأنه الدلالة على الرضاء بالحكم
فالخصم الذي يعلن الحكم من
غير تحفظ ولا معارضة من جانب المعلن
اليه يعتبر ذلك تسايما منه وقبولا بما قضى
به فلاحق له بعد ذلك أن يطن في الحكم
بطريق التماس المرفوع بعد الميعاد
ولا فرق في ذلك ان يكون المعلن للحكم
هو من صدر لمصلحته او صدر ضده.
لأنه لا يصح تمييز احد الخصمين عن
الآخر فيما يختص بالمواعيد .

د استئناف - ٢ مايو سنة ١٩٢٢
عدد ١٠ من ٤٩٠ نمرة ١٦٤

٦٣ التماس اعادة النظر . واقعة غش شخصي

قدم احد الخصوم مذكرة مرفقة
بترجمة عقد مشتملة على غلطات في الترجمة

المرافعة على مقتضى التقويم الشمسى
« استئناف - أول فبراير سنة ١٩٢٢ - عدد ٦٥
ص ٢٦٨ - نمرة ٢٨٤ »

٦٨ بطلان الحكم . وفاة احد الخصوم قبل

المرافعة . طريق الطعن

إذا توفي احد الخصوم قبل المرافعة
في القضية وجب ايقاف الدعوى والا
كان الحكم الصادر فيها باطلا . ولا يمنع
بطلانه جهل الخصوم أمر الوفاة
الاصل في الطعن في الأحكام ان
يكون بطريق المعارضة أو الاستئناف
أو الالتماس فإذا ما فقدت هذه الطرق
اصبح الحكم نهائيا غير قابل للبطلان
طبقا لقاعدة (لا بطلان في الأحكام)
على انه اذا كان حكم القاضي الجزئي نهائيا
بأن كان حضوريا وكان نصاب الدعوى
الدعوى غير قابل للاستئناف ولا وجه
للإلتماس وكان هذا الحكم مشتملا على
عيب جوهري لمخالفته للقواعد الاساسية
الموضوعة للنظام القضائي صح الطعن
ببطلانه بدعوى جديدة

(المحامة) راجع حكم محكمة الاستئناف
المختلطة في ٣١ يناير سنة ١٩٢٢ مجلة
التشريع والقضاء سنة ٣٤ عدد ٨ صحيفة
١٣٩ .

(جرجا الجزئية - ٩ مايو سنة ١٩٢١
عدد ٨ ص ٤١٢ - نمرة ١٣٢ »

منع الحيازة بالقوة وما لم يبين الحكم
هذين الركنين وجب نقضه

(نقض - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ - عدد ٩
ص ٤٤٦ - نمرة ١٤٦)

انقطاع المرافعة

٦٥ عدم اعلان الحكم المستأنف

إذا حكم بالفناء المرافعة المقامة
بالاستئناف بسبب استمرار الانقطاع
ثلاث سنوات فالحكم المستأنف يعتبر
انتهائيا لا يستأنف - مادة ٣٠٤ مرافعات
هذا ولو كان الحكم الابتدائي لم يعان
للمحكوم عليه

« استئناف - ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢
عدد ٦ - ص ٢٦٠ نمرة ٨٢ »

حرف الباء

بدل

طريق اثباته - قرائن الاحوال

ليس عقد البدل من العقود التي يشترط
فيها العلانية . فليس ما يمنع من انعقاد
العقد شفها بمجرد حصول الأيجاب
والقبول . وانما العبرة بعد ذلك بالشبوت
الذي قد يكون استنتاجا من قرائن
الاحوال

(استئناف - ١٤ فبراير سنة ١٩٢٢ عدد ٧
ص ٢٢٢ - نمره ١٠٣)

٦٧ بطلان المرافعة - كيفية احتساب المدة

التقويم الشمسى

تحتسب الثلاث سنوات المنصوص
عنها في المادة ٢٩٧ مرافعات لبطلان

بلاغ كاذب

٦٩ دعوى البلاغ الكاذب - إيقافها حين

الفصل في الدعوى موضوع البلاغ

يجوز معاقبة من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد ولو لم تقم دعوى بما أخبر به . أما إذا رفعت دعوى بذلك وجب إيقاف دعوى البلاغ الكاذب حين الفصل نهائياً في الدعوى موضوع البلاغ . والسير على خلاف ذلك يوجب بطلان الاجراءات والحكم ومن ثم يكون وجهها للنقض

د نقض - ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ - عدد ٢ ص ٦١ - نمرة ٢٢

بيع

٧٠ بيع أشياء مسروقة - حق المشتري

حسن النية في الثمن

مرقت صوفيا مخالي سبع لآلى من السيده جلس هانم ثم باعها لباوى منصور بمبلغ ٢٥٠ جنيتها فرقت الدعوى العمومية على صوفيا و بياو . الاولى باعتبارها سارقة والثاني مخفيا للاشياء المسروقة فحكم نهائياً بأدانة الاولى وراءة الثاني لثبوت حسن نيته

رفع بياوى عل الست جلسن دعوى بطلب الحكم فيها عليها برد الثمن فحكمت المحكمة الابتدائية برد دعواه

ولكن محكمة الاستئناف قضت بإلغاء الحكم وبأحقية بياوى في الثمن طبقاً لنص المادة ٨٧ مدني مقررة بأنه

لا يجوز لمحكمة المدنية البحث مجدداً في سوء نية المشتري بعد أن قضت المحكمة الجنائية نهائياً بحسن نيته دون الاخلال بقوة الشيء المحكوم فيه

د استئناف - ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ - عدد ١ ص ٢٧ - نمرة ١٢

٧١ بيع المنقول - تحديد ميعاد تنفيذ

المبيع - فسخ البيع

في بيع البضائع أو الأمتعة المنقولة إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن والاستلام المبيع يكون البيع منسوخاً إذا لم يدفع الثمن في الميعاد المحدد بدون احتياج للتنبيه الرسمي - مادة ٣٣٥ مدني أما إذا لم يكن هناك ميعاد لدفع الثمن ولا استلام المبيع فلا يملك البائع أو المشتري فسخ البيع بدون حكم قضائي وفي القضية باع شخص لاخر قطناً ولما لم يحضر المشتري لاستلام المبيع ودفع الثمن باع البائع القطن لغيره

فاعتبرت محكمة الاستئناف البائع مقصراً لانه لم يحصل على حكم بالفسخ واعتبرت المشتري مقصراً أيضاً لسكوته مدة دون أن يطالب بتنفيذ البيع وقضت على البائع بتعويض يتناسب مع مسئولية الطرفين

د استئناف - ٢٩ ماي سنة ١٩٢١ - عدد ١ ص ٤٢ - نمرة ١٧

٧٢ بيع العقار مقابل ايراد ثابت طول حياة

البائع . شرط عدم تصرف في العين

بيع صحيح لا وصية

باعت الست انجلينا الى اخفادها
ماتلك من عقار في مقابل ان يدفعوا
لها تسعة جنيهات شهريا طول حياتها
وشرطت عليهم بان لا يتصرفوا في العين
المبيعة بيما أو رهنا طول حياتها ضمانا
لدفع المبلغ المذكور ثم اخذت عليهم
تمهيدا يفوضونها بموجبه في قبض ريع
العقار وفاء لذلك المبلغ

فقضت محكمة الاستئناف بان العقد

يعتبر بيعا صحيحا لانه بمقابل وليس
اشترط عدم التصرف في العين الا ضمانا
لدفع الثمن المتفق عليه ولا حرج من
تنازل المشتري عن ريع العقار للبائنة
في مقابل ذلك الثمن . وان العقد ليس
وصية لانه بمقابل ولأن الموصي يظل
مالكا للعقار طول حياته بينما هنا قد
انتقلت الملكية بالبيع

استئناف — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ — عدده
ص ٢٠٢ — نمر ٦٣

٧٣ بيع . حق الرقبة . استبقاء حق الانتفاع

شرط عدم تصرف المشتري في حق الرقبة

بيع صحيح لا وصية

باع رجل لزوجته عقارا واقر في
عقد البيع بأنه قبض منها الثمن . حصل
الرجل بعد ذلك من زوجته على
ورقة تنازلت له بموجبها عن حق
زراعة الارض وتأجيرها طول حياته

وشرطت على نفسها عدم التصرف في
العين ما دام حيا . قررت المحكمة

بأن عقد البيع صحيح ناقل للملكية
وأن الورقة تعتبر تنازلا من المشتري

عن حق الانتفاع للبائع

وأن شرط المشتري عدم التصرف في
العين وان كان في الاصل باطلا الا أنه
يصبح صحيحا استثناء اذا كان للبائع
مصلحة فيها

وقالت المحكمة بأن ليس هناك وصية
لأن الاصل في هذه تملك مضاف الى
ما بعد الموت بطريق التبرع بحيث يملك
الموصي رقبة العين ومنفعةها طول حياته
ومن بعده ينتقل الحقان معا للموصي
له وليس الامر كذلك في هذه الدعوى
(استئناف — ١٣ أبريل سنة ١٩٢٠ —
عدد ٥ ص ٢١٠ — نمر ٦٤)

٧٤ بيع العين . حفظ حق المشتري في جزء

من غلتها . جواز ذلك

باع شخص لآخر عينا بثمن يقل عن
ثمن المثل وفي نظير ذلك شرط على
المشتري بأن يعطيه نصف غلة الارض
طول حياته والا يتصرف في العين طالما
البائع على قيد الحياة قالت محكمة
الاستئناف ان البيع صحيح نافذ وليس
وصية وان الشرط صحيح أيضا لانه
من قبيل ترك جزء من حق الانتفاع
أو تقرير مرتب مقيد بمدة الحياة أما
تمهيد المشتري بعدم التصرف في العين
فنتيجة طبيعية لهذا الشرط

استئناف — ٧ مايو سنة ١٩٢١ —
عدد ٢ ص ٦٥ نمر ٢٥

٧٥ بيع عقار - عدم تعيين الثمن .

استمرار انتفاع البائع بالعين . وصية .

لا بيع ولا هبة

باع رجل بعقد عرف عقاراً لأولاده ولم يعين في العقد ثمن العقار وإنما ذكر فيه تعهد المشتري بدفع دين على العين المبيعة وهو دون قيمة العقار ثم استمر البائع واضعاً يده على العين يستغلها لنفسه إلى يوم وفاته قررت المحكمة بأن العقد وصية باطلة شرعاً لأن لا وصية لوارث وليس بيعاً لعدم تعيين الثمن ولا هبة صحيحة لعدم حصولها بعقد رسمي ولأن الهبة لا تجوز إلا مقبوضة أي نافذة

(استئناف ١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ - عدد ٣ ص ١٤٤ - نمرة ٤٦)

٧ - تعيين المبيع . المعاينة . البيع

بمربون . البيع بشرط جزائي

يكفي لتعيين الارض المبيعة ذكر الناحية والحوض ورقم القطعة دون بيان حدود الارض ليست معاينة العين المبيعة بمعرفة المشتري بنفسه أو بالواسطة شرط الصحة البيع طالما ان هذه المعاينة كانت ممكنة بتعيين العين في العقد

اذا دفع المشتري جزءاً من الثمن وشرط في عقد البيع ان تأخيره في دفع الباقي يجعل البيع مفسوخاً ويسقط حقه فيما دفع من الثمن اعتبر ذلك شرطاً جزائياً

لبائع الخيارين قبول الفسخ والا كتحققه بما قبض تعويضاً عنه أو طلب تنفيذ البيع ومطالبته المشتري بباقي الثمن ولا يعتبر هذا الشرط بيعاً بمربون يحق فيه للمشتري المدول عن الشراء في مقابل تركه مادفعه من معجل الثمن لأن البيع بمربون حالة استثنائية يجب النص عليها صراحة ولأن الأصل في البيع بمربون ان يكون المدول حقاً للمتعاقدين لاحقاً للمشتري وحده

(استئناف ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - عدد ٨٥٥ ص ٣٨٦ - نمرة ١٢٢)

حرف التاء

تجارة

٧٧ سند تحت الاذن . عمل تجارى . سقوط

الحق بمضى خمس سنوات - الممين

قرر الحكم المبادئ الآتية :

- ١ يعتبر السند تحت الاذن عملاً تجارياً اذا كان المرفوع عليه تاجراً وقت تحريره
- ٢ ان ضمان هذا الدين يعتبر عملاً تجارياً بطريق التبعية فلا ضمان أل يدفع بسقوط الحق بمضى خمس سنوات ويلزم في هذه الحالة بتأدية الممين
- ٣ ان الاعتراف بالدين لا يغير من نوع السند بل يبقى التعهد تجارياً فيسقط بمضى خمس سنوات من تاريخ الاعتراف بالدين

(استئناف - ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ - عدد ١ - ص ١٣ - نمرة ٧)

٧٨ شراء تاجر قطن مزارع . معاملة تجارية بالنسبة للاول . مدنية بالنسبة للثاني .

طريقة الاثبات . علم الوزن

ان كانت المعاملة تجارية بالنسبة لأحد المتعدين ومدنية بالنسبة للآخر فلا يجوز الاثبات في حق الآخر الا طبقا لاحكام القانون المدني (مادة ٢١٥) فلا يقبل الاثبات بالبينة اذا زادت قيمة المدعى به عن ألف قرش الا اذا كان الدين المطلوب اثباته قد أصبح قريب الاحتمال بورقة صادرة منه (٢١٧)

وفي القضية — ادعى تاجر شراء قطن رجل من ذوى الاملاك وقدم دليلا على دعواه (علم القباني) الذى يبين وزن القطن المبيع فقررت محكمة الاستئناف بأن هذه الورقة لا تصلح مبدأ ثبوت بالكتابة على البائع لانها ليست صادرة منه وقضت برفض دعوى التاجر

(استئناف ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ — عدد ٤٠ ص ١٧٩ . نمرة ٥٤)

ترك الدعوى

٧٩ ترك المدعى دعواه . الدعوى الفرعية شفعة . تنازل الشفيع عن حقه .

تعويض

١ اذا ترك المدعى حقه في الدعوى لا يمنع المحكمة من نظر الدعوى الفرعية سواء رفعت قبل الترك أو بعده اذا كان أساس الدعوى الفرعية تنازل المدعى عن دعواه
٢ اذا استعمل الشفيع حقه ثم عدل

فتنازل عنه فلا يترتب على ذلك حق للمشفوع منه في مطالبة الشفيع بالتعويض طالما أن الاخير انما استعمل حقه في حدود القانون فلم يسرف في استعماله ولم يفرط فيه وطالما انه لم يصب المشفوع منه ضرر ما من قبل الشفيع لان هبوط أسعار الاطيان ليس من فعل خير

(نبي سويف أول مارس سنة ١٩٢١ عدد ٦ ص ٢٨٤ نمرة ٩١)

٨٠ ترك المرافعة . قبول المدعى عليه . حق الشفيع في العدول عن الشفعة . تعويض

١ ترك المدعى المرافعة في القانون المصرى صحيح ولو لم يقبله المدعى عليه طالما قد حصل الترك قبل رفع الدعوى الفرعية مادة ٣٠٥ مرافعات — خصوصا لان الشارع المصرى على خلاف الشارع الفرنسى في المادة ٤٠٢ — قد نص صراحة على حق المدعى في ترك المرافعة تأييدا لما كان متبعا قبل وضع القوانين المصرية طبقا لأحكام الشريعة الفراء

٢ اذا استعمل الشفيع حقه ثم عدل فتنازل عنه فلا يترتب على ذلك حق للمشفوع منه في مطالبة الشفيع بالتعويض طالما ان الاخير انما يستعمل حقه في حدود القانون وطالما لم يصب المشفوع منه ضرر بفعل الشفيع .

• استئناف ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ — عدد ٧ ص ٢٢٩ — نمرة ١٠٥

تزوير

٨١ تزوير في أوراق رسمية . المتهم ليس

موظفا عموما . عدم ادعاء هذه

الصفة : لا جريمة

اتهمت النيابة شخصين بتزوير ورقة رسمية - اعلان تكليف بالحضور بأن حرر أولها الورقة وكتب الثاني عليها ما يفيد اعلانها وطلبت من قاضي الاحالة احالتها بالمادة ١٨١ عقوبات الاول بصفته فاعلا أصليا والثاني شريكا. فأحالهما الى محكمة الجنايات وهذه حكمت على الاثنين بالعقوبة . رفع الشريك نقضاً عن الحكم فقضت محكمة النقض بقبوله وبراءة المتهم لأن الواقعة المنسوبة للفاعل الاصلى لا عقاب عليها لأن شروط جريمة التزوير المنصوص عنها في المادة المذكورة ان تكون الورقة الرسمية صادرة من موظف عمومي مختص ولم يكن الفاعل الاصلى كذلك ولم يدعى لنفسه هذه الصفة

(نقض - ٢٦ ابريل سنة ١٩٢١ عدد ٢ ص ٥٧ - نمرة ٢١)

٨٢ تزوير. تذاكر توزيع السكر. ورقة رسمية

تذاكر توزيع السكر تصبح من الأوراق الأميرية متى حصل التوقيع عليها من أحد موظفي الحكومة الذي يناط به رسمياً الاشراف على ادارة لجنة التوزيع فكل تزوير يقع في هذه

الاوراق بعد هذا التوقيع يعتبر قانونا من التزويرات التي تحصل في الاوراق الاميرية

(نقض - ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ - عدد ٦ ص ٢٤٩ - نمرة ٧٦)

٨٣ تزوير . فقدان الورقة المزورة

لا يمنع فقدان جسم الجريمة (الورقة المزورة) من الحكم بالتزوير اذا توفرت الأدلة القاطعة على وقوعه

(نقض - ٢٠ مايو سنة ١٩٢١ عدد ٦ ص ٢٥١ - نمرة ٧٧)

قوة الشيء المحكوم فيه

٨٤ تزوير - قوة الاحكام الجنائية أمام

المحاكم المدنية

الحكم الصادر من المحكمة الجنائية بالبراءة حجة أمام المحكمة المدنية ان كان مبنيًا على عدم صحة التهمة . أما اذا كان الحكم مبنيًا على عدم كفاية الادلة فليس حجة أمام المحكمة المدنية ولا يمنع من نظر الدعوى أمامها وفي القضية - صدر حكم المحكمة الجنائية ببراءة شخص من تهمة استعمال ورقة مزورة لعدم كفاية الادلة فقضت محكمة الاستئناف بأن هذا الحكم لا يمنع المحكمة المدنية من نظر دعوى انكار التوقيع على الورقة نفسها

(استئناف - ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ عدد ٧ ص ٢٢٠ - نمرة ١٠٢)

تضمينات . التكليف بالوفاء

٨٥

يستثنى من قاعدة (ان التضمينات

لم تسجل العقود الصادرة منهم اتماما
للعلانية وحتى يعلم الناس بهذه التصرفات
وعليه اذا باع شخص لا آخر عينا ولم
يسجل هذا عقده ثم باع العين لثالث الذي
سجل عقده ضد الثاني دون ان يؤثر بهذا
التصرف ضد الأول ثم تصرف هذا
(أى المالك الاصلى) في العين مرة ثانية لرابع
فيسجل عقده . وجب احترام عقد الرابع
ولو كان لاحقا في التسجيل لعقد الثالث
٢ - اذا تعاقد اثنان على بيع
مثلا واتفقا على ان عند مخالفة المشتري
لاى شرط من شروطه للبائع حق فسخ
العقد بخطاب منه للمشتري . فلا يقع
الفسخ بمحض ارادة البائع وانما بحكم
المحكمة التى لها الحق فى الفصل فيما اذا
كان المشتري قد خالف شروط العقد
أولا

« طنطا الكلية — ١٩ يناير سنة ١٩٢٢
عدد ٨ - ص ٤١٨ - مرة ١٣٥ »

٨٧ نقض . تقرير بالنقض . التقرير بالاسباب

جريمة التضليل . قمل ايجابى

١ - اذا قرر الطاعن بالظعن بقلم
كتاب المحكمة فى الحكم بطريق النقض
ولم يقدم تقريرا باسباب الظعن كان
ظعنه غير مقبول شكلا - وكذلك اذا
قدم تقريرا بالاسباب دون التقرير
بالظعن

٢ - تهمة التضليل المنصوص عنها
بالمادة ١٢٦ مكررة (قانون رقم ١٢
سنة ١٩١٢) انما تقع بعمل ايجابى لاسباب
« نقض — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ —
عدد ٩ ص ٤٢٥ - مرة ١٢٦ »

لا تستحق الا بعد التكليف الرسمى)
حالتان . الاولى اذا نص القانون على
اعفاء المدين منه والثانية اذا اتفق
الطرفان على الاعفاء . قد يكون الاتفاق
على الاعفاء صريحا أو ضمنيا عن عدم
امكان تنفيذ التعهد الا فى وقت معين
محدود كالترك المحامى ميعادا لاستئناف
بعضى دون ان يرفعه

وفى القضية — تمهدت وزارة
الاقواق بالحصول من وزارة الاشغال
على رخصة وابور لرى اطيان مؤجرة
منها ولم تحصل على الرخصة فطالبها
المستأجر بالتعويض وتمسكت وزارة
الاقواق بعدم تكليف المستأجر لها
بذلك رسميا فقررت محكمة الاستئناف
(١) بأن المستأجر معافى من التكليف
لضرورة قيام الوزارة بتعهداتها فى وقت
معين وهو زمن الجفاف

(٢) وان التكليف كما يصح أن يكون
بورقة على يد محضر يصح أن يكون
بخطاب

« استئناف . ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٢ .
عدد ٨ . ص ٣٧٨ . مرة ١١٩ »

٨٦ تسجيل . تعدد الملاك المتوالين . بيع
فسخه . مخالفة المشتري . رقابة المحكمة .

١ - وان نصت المادة ٦١٩ على
ان (فى حالة تعدد انتقال الملكية بين
عدة ملاك متوالين يكتفى بتسجيل العقد
الآخر منها) الا انه يجب فى هذه
الحالة عند تسجيل عقد البيع الأخير
التأشير أمام اسماء الملاك السابقين الذين

تظلم	حق التظلم في امر	تقويم شمسي
٨٨	حق التظلم ممنوح بمقتضى المادة ١٣٠ مرافعات لمن استصدر الأمر أو الخصم الذي صدر الأمر ضده فلا يقبل التظلم المرفوع من ثلث بالمعارضة في امر حجز لدعوى ملكيته لما ما هو مطلوب الحجز عليه (استئناف - ٢٨ مايو سنة ١٩٢٢ عدد ١ من ٢٩ - ١٦ - ١٦)	٩٠ بطلان المرافعة - كيفية احتساب المدة التقويم الشمسي تحتسب الثلاثة سنوات المنصوص عنها في المادة ٢٩٢ مرافعات على مقتضى التقويم الشمسي (استئناف - اول فبراير سنة ١٩٢٢ عدد ٦٦ من ٢٦٩ - ٨٤ - ٨٤)
٨٩	تقرير زيادة العشرة . عدم حضور المقرر . استئناف حكم بطلان تقرير الزيادة . طلب بطلان الاجراءات لعدم اعلان اصحاب الديون المسجلة اذا لم يحضر مقرر الزيادة جلسة البيع فلا يجوز للقاضي ان يحكم ببطلان تقرير الزيادة انما يجب عليه اجراء البيع بالطريقة التي اتبعت في البيع الاول طبقا لنص المادة ٥٨٤ مرافعات الحكم الصادر من قاضي البيع ببطلان تقرير الزيادة لعدم حضور المقرر قابل للاستئناف لان المادتين ٦٠٢ و ٦٠٤ مرافعات قاصرتان على حالة طلب بطلان الاحراآت لايجوز للمدين أن يطلب بطلان اجراءات البيع بحجة عدم اعلان اصحاب الديون المسجلة لان هذا الطلب من حقهم دون المدين (استئناف - ١٠ مايو سنة ١٩٢١ عدد ١ - ٢٧ - ١٥ - ١٥)	٩١ نقض الحكم - سلطة المحكمة المحولة اليها القضية بعد النقض - الجرائم المرتبطة - التعويض في حالة الخطأ المشترك قدم المتهم لمحكمة الجنايات بالمادتين ١٩٨ فقره ١ أو ٢٠٥ عقوبات فقضت عليه محكمة الجنايات بالاشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات طعن المتهم في الحكم بطريق النقض فقبل الطعن واحيلت القضية الى محكمة جنايات بنى سويف للحكم فيها مجددا فقضت على المتهم بالاشغال الشاقة مدة سبع سنوات وقررت في حكمها المبادئ الآتية ١ متى نقض الحكم المطعون فيه بأكمله يعتبر الحكم المنقوض لا تأثير له بالمرّة وترجع القضية للحالة التي كانت عليها قبل تقديمها لمحكمة الجنايات ويكون

طلب تعديل المعاش أو المكافأة لان
الطالبين وأن كانا ناشئين عن عقد واحد
الا أنهما مختلفان في أساسهما وموضوعهما
ومختلفان كذلك في الحق القانوني الذي
يستمدان منه وجودهما فللمعاش مستمد
من قانون المعاشات . واما دعوى
التعويض فأنها مستمدة من القانون
العام (مادة ٤٠٣ و ٤٠٤ مدني و ١٦
لائحة) وعليه لا يسري حكم المادة
السادسة من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٩
على دعوى التعويض ولا يسقط الحق
فيها بمضي أربعة اشهر من استلام السركي
« استئناف ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ - عدد ٧
ص ٣٠٩ - نمره ٩٩ »

٩٤ احالة ضابط الى الاستبداد . أمر اداري
اختصاص المحاكم المدنية . تعويض

لم تنص القوانين المصرية على
الأحوال التي يجوز فيها احالة أحد
الضباط الى الاستبداد على سبيل الحصر
فلسردار حق الامر بأحالة أحد ضباطه
الى الاستبداد كلما رأى محلاً لذلك دون
أن يكون للمحاكم حق ايقاف هذا الامر
وانما للمحكمة حق النظر في الاسباب
التي استوجبت الاحالة والحكم بالضابط
بالتعويض ان كان هناك محل للحكم به

« استئناف ٢٨ فبراير سنة ١٩١٢ - عدد ٧
ص ٢٢٥ - نمره ١٠٤ »

للمحكمة المحولة اليها القضية لنظرها
من جديد الحق المطلق للفصل فيها
بما تراه

٢ ان جريمة الضرب مرتبطة بجريمة القتل
المعد لوقوعها معها في زمان ومكان
واحد ولغرض واحد فيتمتعين الحكم
بالعقوبة الا شدوهي عقوبة القتل المعد
تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات

٣ في الدعوى المدنية - ان لاحق للمجنى
عليه في جريمة الضرب في طلب التعويض
لانه كان من المتضارين في المعركة وحكم
عليه فيها فقد تكافأ عمله مع عمل المتهم
وذلك تطبيقاً لنظرية الخطأ المشترك

« جنابات بني سويف ١٥ مايو سنة ١٩٢١
عدد ٣ ص ١٤٧ نمره ٤٧ »

٩٢ مسئولية السيد بفعل خادمه

يسأل السيد عن فعل خادمه وان لم
يقع أثناء عمله اذا تبين ان بين الجريمة
وبين علاقة السيد بخادمه ارتباط يقوم
مقام العلة للمعلول - أو كان هناك اهمال
من السيد في اختيار خادمه

« بني سويف الكلية ٣١ يناير سنة ١٩٢١
د. د. ٦ ص ٢٩٢ نمره ٩٤ »

٩٣ موظف . دعوى التعويض بسبب

الاحالة الى المعاش . دعوى تعديل

المعاش أو المكافأة سقوط الحق في كل

من الدعويين

طلب التعويض بسبب الفصل من
الوظيفة أو الاحالة الى المعاش في غير
الأحوال المنصوص عنها قانوناً يفاير

٩٥ تعويض . حق ورثة المجنى عليه في رفع
الدعوى به . جريمة التهديد - التكليف

بأمر مشروع

١ اذامات المجنى عليه بعد وقوع الجريمة
وكان قد بلغ شكواه عنها قبل وفاته جاز
لورثته من بعده ان يسيروا في دعوى
التعويض لان حق المجنى عليه يكون
قد تعلق حينئذ بالتعويض بشكواه
ومن ثم ينتقل هذا الحق لورثته
من بعده

على انه ليس ضروريا ان يقدم
المجنى عليه شكواه كتابة الى الجهة
المختصة بل تقوم أقواله التي يلقها على
الحقق مقام شكوى

٢ التكليف بأمر مشروع كأخلاء
المستأجر المنزل المؤجر له اذا اقرن
بالتهديد بأحدى الطرق المنصوص عنها
في المادة ٢٨٤ عقوبات موجب للمسئولية
الجنائية لأنه ليس لأحد أن يتولى
قضاء حقه بنفسه

الا أنه اذا ثبتت حسن نية المتهم
ولم يكن في عمله مستبدا أو متعنتا فلا
محل للمسئولية .

(بنى سوييف ٢ مارس سنة ١٩٢٢ - عدد ٧
ص ٣٦٢ عمدة ١١٠)

٩٦ تملك بمضى المدة - سريانه في حق
الغائب غيبة منقطعة

المادة ٨٤ مدني

يسرى حكم تملك العقار بمضى المدة
في حق الغائب غيبة منقطعة لان المادة

٨٤ من القانون المدني قصرت حق
عدم السريان على مفقودي الاهلية
شرعا دون سواهم والغائب غيبة منقطعة
غير فاقد للاهلية

د ابوب الجزئية ٢٨ - ديسمبر سنة ١٩٢٠ .
عدد ١٠ - ص ٥١٢ - عمدة ٢١٧

تهديد

٩٧ التهديد بالقتل المصحوب بطلب أو
تكليف بأمر . التكليف بالامتناع من

التكلم في حق الغير

المادة ٢٨٤ عقوبات معدلة
قانون رقم ٢٨ سنة ١٩١٠

يعتبر التهديد بالقتل جنابة اذا وقع
بالكتابة وكان التهديد مصحوبا بطلب
أو تكليف امر طلب منهم من المجنى عليه
الامتناع (عن التكلم في حق اسياده في
الامور البطالة) متى كانت هذه الامور
معلومة ومعينة بينها يعتبر طلبا وتكليفا
بأمر وعليه يعتبر التهديد بالقتل المصحوب
بهذه العبارة جنابة طبقا لنص المادة
٢٨٤ فقرة أولى

(نقض ٢١ يناير سنة ١٩٢٢ - عدد ٩
ص ٤٥٥ - عمدة ١٥١)

٩٨ تنظيم - عدم الترخيص بالبناء . مسئولية

الامر العالي الصادر بأعتماد خط
التنظيم لا يخرج العين من ملكية صاحبها
ولا يجرمه حق الانتفاع بها طالما انه لم
يصدر أمر طال بنزع ملكيتها للمنفعة

حرف الجيم

١٠٠ جنحة مباشرة . شطب الدعوى المدنية

رد القضية الى الجلسة

اذا رفعت دعوى جنحة مباشرة ولم يحضر المدعى المدنى ولا المتهم فقضت المحكمة بشطب الدعوى المدنية وبالبراءة جاز للمدعى اذا حضر قبل انقضاء الجلسة وطلب رد القضية اليها ولا يمنع الحكم بالبراءة وخروج الدعوى العمومية من يد المحكمة من نظر الدعوى المدنية تطبيقاً لاحكام قانون المرافعات مادة ١٢٠

(المنصوره الكليه - ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١
عدد ١ - ص ٤٦ نمره ١٩)

١٠١ جندى . مساعدته على الفرار من وجه

العدالة تغيير وصف التهمة

هرب جندى من الخدمة العسكرية ولما حاول العمدة ضبطه بناء على امر وزارة الحربية خاصه المتهمون من يد العمدة فقدمتهم النيابة لمحكمة الجنج بالمادة ١٢٤ من قانون العقوبات قائلة في جكها :

ان المادة الاولى انما تنطبق في حالة ما اذا كان الشخص مطلوباً مالم يكشف الطبى اذا كان تحت طلب للتجنيد بينما المادة ١٢٦ عقوبات نصت على حالة اخفاء القاربين من الخدمة العسكرية أو مساعدتهم على الفرار من وجه القضاء وهي الحالة التى تنطبق عليها الواقعة

العامة وعطينه تخلىء مصلحة التنظيم بالامتناع في هذه الحالة عن الترخيص لصاحب العين بالبناء وتصبح مسئوليته يجبر الضرر الناشئ عن خطأها له هذا

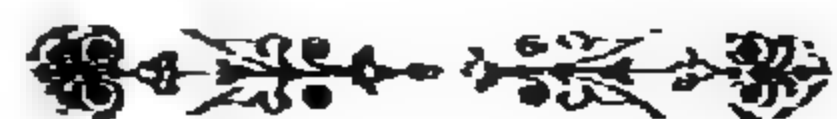
(اسبوط الاملية - ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١
عدد ٢ ص ٩٤ نمره ٣٥)

٩٩ التنفيذ المؤقت في المواد التجارية

يؤمر بالتنفيذ المؤقت في المواد التجارية ويكون واجباً ولو لم يصرح به في الحكم دائماً بشرط الكفالة في الحالتين

ولا يعفى المحكوم له من الكفالة سواء في المواد التجارية أو المدنية الا في احدى الحالات الاربع المنصوص عنها في المادة ٣٩١ مرافعات. قصدنا بنشر هذا الحكم الاشارة الى أنه يستفاد من ظاهر النص العربى للمادة ٣٩١ وجوب الاعفاء من الكفالة في المواد التجارية كلما المحكوم له ذلك . وهذا خطأ وقت فيه محكمة أول درجة وصححته محكمة الاستئناف وهذا الخطأ ملاحظ من مقارنة النص الفرنساوى بالنص العربى

(استئناف ١٦ يناير سنة ١٩٢٢ .
عدد ٦ ص ٢٥٥ . نمره ٧٩)



المنسوبة للمتهمين وان لفظة القضاء تشمل المجلس العسكري المختص بمحاكمة الجندي

« جرجا - ١٥ مارس سنة ١٩٢١ - عدد ٢ ص ١٠٤ نمرة ٢٣٨ »

١٠٢ جريمة اعطاء جواهر غير قاتلة

المادة ٢٢٨ عقوبات

اعطى المتهم الجنى عليه مقداراً من الداتورة ولم يكن متعمداً قتله فأُسْعِفَ الأخير بالعلاج وشفى وقدم المتهم الى محكمة الجنايات بتهمة الشروع في احداث جرح افضى الى الموت عملاً بالمواد ٢٠٠ و ٤٥ و ٤٦ عقوبات فقضت عليه محكمة الجنايات بالعقوبة تطبيقاً للمواد المذكورة ومحكمة النقض قررت بأن لا شروع في جريمة احداث جرح افضى الى الموت لأن العقاب فيها متوقع بحسب نتيجة الفعل فإن افضى الى الموت طبقت المادة ٢٠٠ والا فاحدى المواد ٢٠٦ أو ٢٠٥ أو ٢٠٤ عقوبات

وان الحادثة المنسوبة للمتهم لا تخلو من أحد أمرين أما ان تعتبر شروعا في القتل بواسطة السم منطبقة على المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ عقوبات اذا كان المتهم متعمداً القتل . واما أن تعتبر جريمة اعطاء جواهر غير قاتلة منطبقة على المواد ٢٢٨ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ عقوبات

« تنص - ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ - عدد ١ ص ٤٤١ - نمرة ١٤٣ »

١٠٣ جنحة مرتبطة بجناية امام محكمة الجنايات.

حضور المتهم الغائب . تأثيره في الحكم

الغيابي في الجناية بالبراءة . تأثيره في

حكم الجنحة بالأدانة

قدم منهم لمحكمة الجنايات لارتكاب جريمتين مرتبطتين احدهما جنحة والأخرى جناية . فقضت محكمة الجنايات غياباً ببراءته في الجناية وبإدائته في الجنحة . عارض المتهم في حكم الجنحة فاحيلت القضية الى قاضي الأحالة الذي اشار بتقديمها مباشرة الى محكمة الجنايات ولكن هذه المحكمة قررت باعادة القضية الى قاضي الأحالة مرتكئة على ان الحكم الصادر في الغيبة يبطل بحضور المتهم ولوجوب اعادة الاجراءات بالنسبة اليه عملاً بالمادة ٢٤٤ جنایات اصر قاضي الأحالة على رأيه وقرر بعدم اختصاصه بنظر الدعوى للأسباب الآتية . ان النص على اعادة الاجراءات عند حضور المتهم الغائب انما وضع لمصلحة المتهم فلا محل لاعادة الاجراءات بشأن المتهم فيما يختص بالجناية لسبق الحكم فيها بالبراءة . أن الحكم الغيابي الصادر في دعوى جنحة من محكمة الجنايات أما تجوز المعارضة فيه بالطرق العادية فلا محل لأحالة الدعوى الى قاضي الأحالة وأما يبطل الحكم ويؤثر أثره بحضور المتهم أو

القبض عليه . فتصبح الدعوى جنة
مستقلة عن دعوى الجناية فلا اختصاص
لقاضى الأحالة بها .

(قرار قاض احالة النيا . جناية نمرة ٣١
مقائه سنة ١٩٢٠ عدد ٢ . ص ١٠٧ .
نمرة ٤٠)

حرف الحاء

١٠٤ حجر . حسيه

بينما كان المجلس الحسبي يفحص
حسابا قدمه قم على محجور عليه وحضر
وكيل عن أخت المحجور عليه لمناقشة
القيم الحساب فعارض القيم في قبوله
ولكن مجلس حسي مصر قرر بقبول
الوكيل في دعوى الحساب وصرح له
بمناقشته .

استأنف القيم قرار المجلس فقضى
المجلس الحسبي العالي بالتأييد لأن جميع
المسائل الخاصة بالقصر ومن في حكمهم
مسائل حسبية طبقا لأحكام الشريعة
الاسلامية السمحاء ولأن قانون المجالس
الحسبية قد نص على تحويل هذا الحق
لدوى الشأن وهم الأقارب والأصهار .

(المجلس الحسي العالي ٢٩ يونيه سنة ١٩٢١
عدد ١ ص ٦ . نمرة ٤)

١٠٥ الحجر لعمته وتصرفات المحجور عليه

قبل الحجر

لا يثبت حكم العمته الا بقضاء القاضى
فلا يؤثر قرار الحجر في صحة التصرفات
السابقة عليه الا اذا ثبت ان هذه

التصرفات صدرت من المحجور عليه في
وقت كان فيه مفتوها راجع المقال المنشور
في العدد الثامن من السنة الأولى تحت
عنوان (في تصرفات المحجور عليه قبل
وبعد الحجر)

(اسبوط - ١٠ فبراير سنة ١٩٢١ . عدد ٢
ص ٩١ . نمرة ٣٤)

١٠٦ حراسة . اختصاص قاضى الامور

المستمعلة . محكمة الموضوع

لا يترتب رفع دعوى الحراسة المستمعلة
الى المحكمة الابتدائية المطروح أمامها
موضوع النزاع وانما يختص بها قاضى
الأمور المستمعلة . طبقا لنص المادة
٢٨ مرافعات لأن سياق نص المادة
٤٩١ مدنى لا يقتضى هذا التعيين ولا
يتعارض مع نص المادة ٢٨ مرافعات
المذكورة .

(نبي سويب الكلية - ٦ ابريل سنة ١٩٢١
عدد ٦ . ص ٢٧٣ . نمرة ٨٦)

١٠٧ حض على كرامة الحكومة - الوزارة

المادة ١٥١ عقوبات

يتوفر في النداء (بسقوط الوزارة
الخائنة) جريمة الحضر على كرامة
الحكومة . لأن الوزارة هي التى تمثل
الحكومة فى مصر بمقتضى الخطاب
الصادر من المغفور له الخديوى اسماعيل
باشا فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ للفرحوم
نوبار باشا . ولأن مصر ليست الى الآن
متمتعة بهيئة نيابية تامة السلطة مما يجعل
الوزارة تجتمع فى أيديها السلطتين
التنفيذية والتشريعية .

قض . ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ . عدد ٩
ص ٤٣٠ . نمرة ١٢٨)

حق الاسترداد

(راجع استرداد ٥٧)

حرف الخاء

١٠٨ تقض الحكم . سلطة المحكمة المحولة اليها

القضية بعد النقض . الجرائم المرتبطة .

التمويض في حالة الخطأ المشترك

قدم المتهم لمحكمة الجنايات بالمادتين ١٩٨ فقرة ١ و ٢٠٥ عقوبات فقضت عليه محكمة الجنايات بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات . طعن المتهم في الحكم بطريق النقض فقبل الطعن وأحيات القضية الى محكمة جنايات بني سويف للحكم فيها مجددا فقضت على المتهم بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات وقررت في حكمها المبادئ الآتية :-

١ متى تقض الحكم المظنون فيه بأ كلة يعتبر الحكم المنقوض لا تأثير له بالمررة وترجع القضية للحالة التي كانت عليها قبل تقديمها لمحكمة الجنايات ويكون للمحكمة المحولة اليها القضية انظرها من جديد الحق المطلق للفصل فيها بما تراه

٢ ان جريمة الضرب مرتبطة بجريمة القتل العمد لوقوعها معها في زمان ومكان واحد ولغرض واحد فيتمتع بالحكم بالعقوبة الاشد وهي عقوبة القتل العمد تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات

٣ في الدعوى المدنية - بأن لاحق للمجني

عليه في جريمة الضرب في طلب التمويض لانه كان من المتضارين في المعركة وحكم عليه فيها فقد تكافأ عمله مع عمل المتهم - وذلك تطبيقا لنظرية الخطأ المشترك .

(جنايات بني سويف ١٥ ابريل سنة ١٩٢١ عدد ٣ ص ١٤٧ . نمر ٤٧)

١٠٩ خطف الوالد ولده

خطف الوالد ولده من أبه وكان عمر الولد أربع سنوات فقدمت النيابة بالوالد لمحكمة الجنايات بالمادة ٢٤٥ عقوبات فقضت عليه بالعقوبة

استأنف الوالد الحكم فقالت المحكمة الاستئنافية بأن الواقعة جنائية بالمادة ٢٥١ لأن الطفل ليس حديث الولادة ولأن هذه المادة تشمل الأب الخاطف أيضا لأن أركان الجريمة تتوفر بانزع السلطان المادي عن الطفل ممن له الحق فيه وقضت المحكمة الاستئنافية بالبراءة لأن النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي

(ابحوط ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠ عدد ٢ ص ٩٧ . نمر ٢٦)

١١٠ اخفاء الاشياء المسروقة . السرقة

خيانة الامانة . النصب

لا يشترط في جريمة اخفاء الاشياء المسروقة عام الجاني بالسرقة وقت حصوله على المسروق وانما يكفي علمه بها بعد ذلك واستمراره محتفظا أو منتفعا بالمسروق

لا يشترط كذلك في هذه الجريمة اخفاء الشيء المسروق نفسه وانما يكفي حصول الجاني على منفعة مما من هذا

لنص المادة ٥٩٧ مرافعات ولم يوقف
البيع فعلا فيتحقق حينئذ أهم مظهر
الفرعية الدعوى

(استئناف. ٢١ أبريل سنة ١٩٢١ . عدد ٢
ص ٨١ . نمرة ٢٩)

١١٢ دعوى عمومية

إذا رفع المدعى بالحق المدني دعواه
مباشرة أمام محكمة الجنح وقضى بالبراءة
فاستأنف المدعى الحكم ولم تستأنف
النيابة جاز للمحكمة الاستئنافية نظر
الدعوى العمومية ووقوف حقه بحكم
البراءة ابتداءً وأخيراً لأن المادة ١٧٦
جنايات انما نصت على شروط قبول
استئناف المدعى المدني

«استندت المحكمة الى حكم محكمة
النقض الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠
المجموعة الرسمية سنة ٢١ رقم ٦٤»
(طنطا الكلية ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ .
عدد ٤ . ص ١٨٩ . نمرة ٥٨)

دعوى مدنية امام قاضى الجنح

(راجع نمرة ١١)

دعوى الجنحة المباشرة . شطب الدعوى

المدنية . رد القضية الى الجلسة

(راجع نمرة ١٠)

١١٣ دعاوى وضع اليد . سقوط الحق فيها.

اجراءات الدعوى الجنائية

يسقط في رفع الدعاوى المتعلقة بالمنازعة

المسروق ولو وصلت اليه هذه المنفعة

عن طريق شخص حسن النية

اعطى شخص آخر ورقة مالية كبيرة
ليبدلها بأوراق أصغر قيمة . فأبدلها
بقيمة دون قيمتها الحقيقية واحتفظ
بالباقى . كانت الورقة ذات خمسين جنيتها
فأدعى انها ذات عشرة جنيهات دفعها
لصاحب الورقة وابقى لنفسه الاربعين .
قالت المحكمة ان لا مسرقة لان لا اختلاس
بالمعنى القانونى فى مادة المسرقة لأن
المتهم استلم ورقة برضاء صاحبها وأن
لا تبديد لان المادة ٢٩٦ عقوبات انما
نصت على عقود ليست المعارضة فيها
وأن لا نصب لانه لم يكن من عمل
المتهم ما يصح أن يدعى بالطرق الاحتيالية
بالمعنى القانونى فى مادة النصب

(انبا . ١١ أغسطس سنة ١٩٢١ . عدد ٣ .
ص ١٥١ . نمرة ٤٨)

الخطابات الخاصة بمصالح الحكومة .

قيمتها فى الاثبات

راجع اثبات فى المواد المدنية

حرف الال

١١١ دعوى استحقاق فرعية . شروطها .

ايداع التأمين . ايقاف الوقف

إذا رفعت دعوى استحقاق اثناء
اجراءات دعوى نزاع ملكية فلا تعتبر
دعوى فرعية خاضعة لاحكام المادة ٦٠٠
مرافعات ما لم يودع رافعها تأميناً طبقاً

حرف الراء

ربا

١١٥ محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة.

قوته . طريق الطعن فيه . أسبابه .

ربا فاحش

محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة لا يخرج عن كونه عقدا . فلا يكون الطعن فيه بطريق الاستئناف وإنما بالطريق العادي بكافة العقود أي بدعوى جديدة . ولا تقصر أسباب الطعن فيه على ما هو منصوص عليه في المادة ٥٣٥ مدني وإنما يجوز الطعن فيه بكل الأسباب التي يظن بها في كل العقود خصوصا إذا كان الطعن مبنيا على مخالفة العقد للنظام العام أو الآداب العامة (وفي القضية بالربا الفاحش)

(استئناف ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ . عدد ٦ . ص ٢٦٤ . نمرة ٨٣)

ربا فاحش . يمين . النظام العام

(راجع اثبات نمرة ٧)

رد تكليف . عمل اداري . اختصاص

المحاكم الأهلية

(راجع اختصاص نمرة ٣١)

رهينة

١١٦ قواعد الرهينة وحق الملكية

ما يشتره الراهب أو المطران من

في وضع اليد على العقار بمضى سنة على الفعل الذي تبني عليه مادة ٢٦ مراقعات ولا يمنع من سقوط ذلك الحق اجراءات الدعوى الجنائية التي ترفع على المتعرض

«السياط الجزئية ٣٠ مارس سنة ١٩٢١ : عدد ٨ ص ٤٠١ - نمرة ١٢٨»

دفاع شرعي

١١٤ القتل العمد . التجاوز بحسن نية عن

حق الدفاع الشرعي

٢١٥ عقوبات

سرق غيظ المتهم في الليالي السابقة على الحادثة . وفي ليلة الحادثة رأى المتهم المجنى عليه وآخر بجوار غيظه فاعتقد أنها المعتادان سرقته فبادر المتهم المجنى عليه بطعنة سكين كانت القاضية عليه قدم المتهم لمحكمة الجنايات بالمادة ١٩٨ وكان دفاع المتهم بأنه كان في حالة دفاع عن ماله فقضت المحكمة بالحالة المذكورة وأثبتت في حكمها الواقعة كما تقدم . ومحكمة النقض قررت بأن الواقعة كما سبق بيانها في الحكم إنما تقع تحت نص المادة ٢١٥ ع وبات فليست الواقعة قتلا عمدا ولا هي إحدى حالات الدفاع الشرعي وإنما تعتبر تجاوزا بحسن نية عن حق الدفاع الشرعي

«نقض ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٩ ص ٤٢٣ نمرة ١٢٩»

حرف «ز»

زنا

١١٩ زنا . وفاة الزانية . مركز الشريك

خلافا للقاعدة العامة تسقط دعوى الزنا بالنسبة للشريك بوفاة الزانية قبل صدور الحكم في الدعوى لأنه لا يجوز أن يسوء مركز الشريك بسبب موت الزانية فيحرم بوفاتها من احتمال سقوط الدعوى بعقوبة الزوج عنها

(جنتح الابان ١٦ مارس سنة ١٩٢١ . عدد ٧ ص ٢٦١ . نكرة ١١٤)

حرف «س»

سبب صحيح

١٢٠ محكمة مختلطة . إجراءات نزع ملكية .

صالح اجنبي . سبب صحيح . تملك

بمضي المدة

إجراءات نزع الملكية التي يتخذها الدائن الاجنبي تعلق حقه بعقار مدينه فتصبح المحاكم المختلطة مختصة وحدها بهذه الإجراءات (مادة ١٣ لائحة ترتيب المحاكم المختلطة - مادة ٩ مدني مختلط)

وعليه فأجراءات نزع الملكية التي يتخذها في الوقت نفسه دائن آخر على العين نفسها أمام القضاء الأهلي تكون باطلة وكذلك حكم مرمي المزاد ولو كان

ماله يصبح ملكا له يورث عنه وما يشتره بمال البيعة قلها وذلك عملا بقواعد الرهينة بل وطبقا لأحكام القانون العام .

(بنى - سوف ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ - عدد ٢ ص ٨٨ نكرة ٢٢)

ربيع

١١٧ ربيع : واضع اليد . حسن النية

لا يطالب واضع اليد على عين بريعتها الا اذا كان سيئ النية . مادة ١٤٦ مدني اما اذا كان حسن النية فلا يطالب بالربيع الا من تاريخ رفع الدعوى عليه من صاحب العين بأحقية لها الذي يصبح مستحقا لريعتها من تاريخ رفع دعواه

(استئناف ٢٥ جاد اول سنة ١٣٤٠ عدد ٦ ص ٢٥٨ . نكرة ٨١)

١١٨ رهن حيازة . الضمان الشخصي والعيني -

سقوط الدين بالنسبة للضامن

لا يسقط الدين بمضي المدة طالما بقي المرهون في حيازة الدان

(استئناف مصر ١٦ فبراير سنة ١٩٢٢ عدد ٨ ص ٢٦٤ نكرة ١١٧)

سابقا لحكم حرمي الزاد الصادر من المحكمة المختلطة : ومثل ذلك الحكم لا يصلح سببا صحيحا لتلك المدة القصيرة

(بنى سويف ١٦ فبراير سنة ١٩٢١ . عدد ٧ . ص ٢٣٤ . نمرة ١٠٦)

١٢ سرقة . القصد الجنائي . الباعث على

ارتكاب الجريمة

سرق شخص بالأتفاق مع آخر اوراقا ولم يكن يقصد بالحصول عليها حيازتها وانما التمسك بها اتقاء للمسئولية الجنائية التي كان معرضا لها

قضت محكمة اميوط الاهلية بصفة استثنائية براءة المتهم بحجة أنه لم يستول على الاوراق لا اختلاسها وانما يدفع بها تهمة موجهة اليه خالطة بين القصد الجنائي والباءث على ارتكاب الجريمة : ولكن محكمة النقض قضت بالعقوبة قائلة بوجوب التفرقة بين الاثنين لأن الجريمة تتم عادة وتتوفر اركانها بثبوت وجود النية في ارتكابها بدون التفات الى السبب الذي حمل على ارتكابها سواء كان شريفا أو غير شريف

(قض ٢١ يناير سنة ١٩٢١ . عدد ١ ص ٤ . نمرة ٣)

١٢٢ سرقة . سلاح غير قابل للاستعمال

المادة ٢٠٣ عقوبات

يعاقب السارق بمقتضى المادة ٢٧٣ عقوبات ولو كان السلاح الذي يحمله

غير قابل للاستعمال كأن كان غير معمر وكان السارق لا يحمل ذخيرة له لأن الشارع انما اراد تطبيق المادة المذكورة على كل سارق يحمل سلاحا سواء كان بقصد استعماله أو الارهاب به

(قض ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ . عدد ٩ ص ٤٤٩ . نمرة ٤١٠٦)

١٢٣ سلخانة . ذبح الماشية خارجها المادة ١٤٨

القانون نمرة ٧ سنة ١٩٠٣ لا ينطبق الا على البلاد التي توجد بها أو على القرب منها سلخانات لأن تكليف الجزارين بنقل ماشيتهم الى بلدة بعيدة لذبحها بسلخانتها وحملها مذبوحة الى بلدكم تكليف فوق الطاقة لا يتفق مع روح التشريع

(السطة ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ عدد ٢ ص ١٠٦ . نمرة ٣٩)

سقوط الحق

١٢٤ سند تحت الأذن . عمل تجارى . سقوط

الحق بمضى خمس سنوات — المين

قرر الحكم المبادئ الآتية :

١ — يعتبر السند تحت الأذن . عملا تجاريا اذا كان الموقع عليه تاجرا وقت تحريره .

٢ — ان ضمان هذا الدين يعتبر عملا تجاريا بطريق التبعية فللضامن ان يدفع بسقوط الحق بمضى الخمس سنوات ويلزم في هذه الحالة بتأدية المين

٣ — أن الاعتراف بالدين لا يغير

عد ذلك قرينة على تنازله عن هذا الحق
وعلى هذه القرينة يتأسس سقوط الحق
بعضى المدة الطويلة

(استئناف . ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٢ .
عدد ١٠ . ض ٤٨٣ . نرة ١٦٢)

١٢٦ غلة الوقف . سقوط الحق في المطالبة

بها بعضى خمس سنوات

إذا كان الوقف عبارة عن اطيان
زراعية تستحق غلتها سنوياً وتُدفع
عند قبضها للمستحق في الوقف فلا
يصح للمستحق المطالبة بالريع اذ لمضى
على استحقاقه فيه خمس سنوات هلالية
لأن المادة ٢١١ مدني تقضى بصفة
عامة بسقوط الحق بالمطالبة بكل ما هو
مستحق دفعه سنوياً بعضى خمس سنوات
هلالية ولم تفرق بين الوقف وغيره
وتأظر الوقف لم يكن الا وكيلاً عن جهة
الوقف لا عن المستحقين

« استئناف ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٢ عدد ١٠ .
ص ٤٩٤ . نرة ١٦٦ »

حرف « ش »

شفعة

١٢٧ شفعة . عقد بيع ابتدائي . مبدأ سقوط

الحق في الشفعة

إذا كان عقد البيع الابتدائي قابلاً
للمدول عنه بمقابل فلا يمكن ان
يتولد منه حق الشفعة وعليه لا يبدأ
ميعاد سقوط الحق في الشفعة بسبب

من نوع السند بل يبقى التعهد تجارياً
فيسقط بعضى خمس سنوات من تاريخ
الاعتراف بالدين .

(استئناف . ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ .
عدد ١ . ص ١٣ . نرة ٧)

١٢٥ الوقف والشخصية المنوية . دعوى

بطلان الوقف . سقوط الحق في رفعها

مق تبدأ مدة السقوط

المواد ٥٣ و ١٤٣ مدني

١ - الوقف شخص ادبي له وجود
شرعي يمثله الناظر المتولي عليه فيملك
وحده وبذاته المصومة امام القضاء فلا
كما للشخص الحقيقي ان يتمسك بسقوط
الحق في رفع دعوى بطلان الوقف بعضى
المدة اذ ان حق التمسك بعضى المدة
المقررة قانوناً حق اجتماعي مراعى فيه
مصلحة الهيئة الاجتماعية

٢ - من المقرر قانوناً ان دعوى
ابطال الوقف الحاصلة من المدين اضراراً
بدائنه المنصوص عنها بالمادة ٥٣ من
القانون المدني أو دعوى بطلان الافعال
الصادرة من المدين اضراراً بدائنه
المنصوص عنها بالمادة ١٤٣ من القانون
المذكور هي وغيرها من الدعاوى
الاخرى كسائر الحقوق تسقط بعضى
خمس عشرة سنة

٣ - وتبدأ المدة المقررة للسقوط من
تاريخ الورقة المضمون فيها فاذ اُهمل الدائن
وسكت ولم يستعمل حقه في طلب ابطال
هذه التصرفات من تاريخ صدور العقد
المضمون فيه الى ان مضت المدة المقررة

المعلم بالبيع الا من تاريخ العقد الابتدائي

(استئناف ١١ فبراير سنة ١٩٢١ عدد ١
ص ٢٢ نمره ١١)

١٢٨ شفعة • يمين حاسمة على حصول البيع

لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في
دعوى الشفعة الى البائع والمشتري معا
اذا أنكر البيع

اذا حلف المشتري وحده انه لم يشتر
سقطت دعوى الشفعة لأن البيع يكون
قد اتفق قطعا

(طنطا السكينة ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ عدد ٢
نمره ٨٥ ص ٣١)

١٢٩ شفعة • العرض الحقيقي • حجز

قيمة الرهن

اذا كان واجبا على الشفيع أن
يعرض الثمن على المشتري عرضا حقيقيا
فليس واجبا عليه ان يعرض الثمن جميعه
اذا كان على المدين المبيعة دين لا آخر وانما
يحق له عرض باقى الثمن بعد خصم قيمة
الرهن لأن المادة ١٣ من قانون الشفعة
نصت على ان الشفيع يحل في الصفقة
محل المشفوع منه طبقا لشروط عقد البيع
هذا المبدأ ظاهر جدا لسبب المتقدم

ولأن قيمة الرهن ليست من حق المشتري
ولأن حق الدائن هنا عينى على العقار
وليس شخصا على البائع او المشتري .
ولكن هذه الاعتبارات كلها لم تمنع
من صدور بعض أحكام قضت بضرورة
عرض الثمن كله بما فيه قيمة الرهن وبذلك
قررت باستحقاق دين الدائن قبل بيعه
وعلى الرغم منه

(استئناف ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ عدد ٣
ص ١٣٩ نمره ٤٤)

١٣٠ استئناف . حكم المحاكم الابتدائية . وقف

مواعيد الاعلانات والاجراءات . رفع

دعوى الشفعة الى محكمة غير مختصة .

تأثير ذلك في المواعيد . عرض أقل من

الثلث الوارد بالعقد • تحقيق

قرر هذا الحكم على صفر حجمه
المبادئ الآتية

١ - جميع الاحكام الصادرة من
المحاكم الابتدائية قابلة للاستئناف ولو
كانت قيمة المدعى به لا تزيد عن ١٥٠
جنيتها أى كان نصاب الدعوى مما يجوز
لهذه المحاكم ان تحكم فيه نهائيا لورفعت
اليها الدعوى بطريق الاستئناف

٢ - لا يسقط الحق في رفع الاستئناف
اذا رفع بعدميعاده بسبب وقف المواعيد
القانونية بناء على منشور السلطة
المسكينة

٣ - اذا رفعت دعوى الشفعة في
الميعاد القانوني الى محكمة قضت بعدم
اختصاصها بنظرها فلا يسقط الحق فيها
بعضى الميعاد اذا رفعت بعد ذلك الى
المحكمة المختصة

٤ - اذا عرض الشفيع الثمن الذى
يعتقد انه الثمن الحقيقى فالمحكمة قبل
الفصل في قيمة العرض احالة القضية
الى التحقيق لأثبت قيمة الثمن الحقيقى

(استئناف ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ عدد ٣
ص ١٤٢ نمره ٤٥)

١٣١ الشفعة . الجوار وحق الارتفاق . تنازل

المشتري عن حق الارتفاق . سقوط حق

الشفيع في الشفعة

إذا كان للأرض المشفوع فيها حق ارتفاق على أرض الجار الشفيع وتنازل المشتري عن هذا الحق سقط حق الشفيع في الأخذ بالشفعة

(استئناف ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ عدد ٤ ص ١٨٢ - نمرة ٥٥)

١٣٢ شفعة . عرض الثمن وعدم ايداعه .

رفع دعوى الشفعة الى محكمة غير مختصة

قطع مدة السقوط

١ - لا يترتب على عدم ايداع الثمن بعد عرضه سقوط حق الشفيع في الشفعة لأن الايداع ليس شرطاً لصحة الغرض الا بالنسبة لبراءة الذمة من الدين وفوائده ولأن ثمن المين المشفوع فيها لا يصبح ديناً على الشفيع الا بالحكم له بالشفعة

٢ - إذا كان واجباً على الشفيع ان يرفع دعواه في الثلاثين يوماً التالية لظهور رغبته في الشفعة فإن رفع الدعوى خطأ أمام محكمة غير مختصة يقطع هذه المدة فلا يدخل في حسابها الا الايام السابقة على رفع الدعوى أمام المحكمة غير المختصة والأيام التالية لحكم عدم الاختصاص

(ني سوف ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ - عدد ٦ ص ٢٧١ نمره ٨٥)

١٣٣ شفعة . عرض الثمن . ايداعه . حق

ارتفاق . تنازل المشتري عنه

١ - يجب على الشفيع أن يعرض الثمن عرضاً حقيقياً وان يتبع العرض بالايداع والا سقط حقه في الشفعة
٢ - إذا كان حق الشفعة مبنياً على الجوار وعلى وجود حق ارتفاق للمين المبيعة على أرض الجار وتنازل المشتري عن حق الارتفاق سقط حق الجار في الشفعة

(استئناف ٥ فبراير سنة ١٩٢٢ عدد ٧ ص ٢١٥ نمره ١٠٠)

شفعة . تزوير عقد البيع . ايداع الثمن

دون عرضه . حق الاسترداد

(راجع استرداد نمرة ٥٨)

١٣٤ شفعة . تنازل الشفيع عن حقه

إذا استعمل الشفيع حقه ثم عدل فتنازل عنه فلا يترتب على ذلك حق للمشفوع منه في مطالبة الشفيع بالتعويض طالما ان الأخير انما استعمل حقه في حدود القانون فلم يسرف في استعماله ولم يفرط فيه وطالما انه لم يصب المشفوع منه ضرراً من قبل الشفيع لان هبوط أسعار الأطنان ليس من فعل خير

(ني سوف عدد ٦ ص ٢٨٤ نمره ٩١)

(راجع ترك الدعوى تحت نمرة ٧٩)

١٣٤ شطب الدعوى المدنية . دعوى الجنحة
المباشرة . رد القضية الى الجلسة

اذا رفعت دعوى جنحة مباشرة ولم يحضر المدعى المدني ولا المتهم فقضت المحكمة بشطب الدعوى المدنية وبالبراءة جاز للمدعى اذا حضر قبل انقضاء الجلسة طلب رد القضية اليها ولا يمنع الحكم بالبراءة وخروج الدعوى العمومية من يد المحكمة من نظر الدعوى المدنية تطبيقا لأحكام قانون المرافعات مادة ١٢٠

(استئناف ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ . عدد ١٠١ ص ٤٦ . نمرة ١٩)

١٣٦ شهود النفي . الدفاع الشرعى عن النفس .

مسألة موضوعية

لاداعى لان تشير المحكمة صراحة في حكمها الى عدم أخذها بشهادة شهود النفي لان الحكم على المتهم يفيد ذلك ضمنا

مسألة الدفاع الشرعى عن النفس من اختصاص محكمة الموضوع وهى وحدها صاحبة الشأن في تقدير ظروفها (قض ٣ اكتوبر سنة ١٩٢١ . عدد ٤٤٤ ص ١٧٦ نمرة ٥٢)

١٣٧ شريك قاصر . قسمة عقار - ماهية

تصديق المحكمة الابتدائية . عدم جواز

استئناف حكم التصديق

١ - اذا كان بين الشركاء في عقار قاصر أو من في حكمه يجب على المحكمة

الجزئية بعد تقسيم العقار بمعرفة الخبير الى حصص احالة القضية الى المحكمة الاهلية للتصديق على القسمة ثم بعد ذلك تماد الى المحكمة الجزئية للاقتراع على الحصص

٢ - تصديق المحكمة الابتدائية

على القسمة ليس حكما بالمعنى القانونى ولكنه عمل ادارى شرع ضمانا للمصلحة عديمى الاهلية فالحكم الصادر في مادة التصديق لا يصح استئنافه قانونا

(استئناف ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ عدد ٥ ص ٢١٣ . نمرة ٥٦)

حرف « ص »

صلح

١٣٨ محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة

قوته . طريق الطعن فيه . أسبابه .

ربا فاحش

محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة لا يخرج عن كونه عقدا . فلا يكون الطعن فيه بطريق الاستئناف وانما بالطريق العادى لكافة العقود أى بدعوى جديدة . ولا تقتصر أسباب الطعن فيه على ماهو منصوص عليه في المادة ٥٣٥ مدني وانما يجوز الطعن فيه بكل الاسباب التى يظن بها في سائر العقود خصوصا اذا كان الطعن مبنيًا على مخالفة المقدر للنظام العام أو الآداب

الدين بالنسبة له بالرغم من اعتراف المدين بالدين وتنازله عن التمسك بسقوطه فأخذت محكمة أول درجة بهذا الدفع وقضت على المدين وحده بالدين

ولكن محكمة الاستئناف قررت بأن اعتراف المدين بالدين وتنازله عن التمسك بسقوطه وان كان لا يؤثر في حق الضامن الا أنه طالما ان الضامن قد رهن للدائن عينارهن حيازة فلا يسقط الدين بالنسبة له ما بقى المرهون في حيازة الدائن (استئناف ١٦ فبراير سنة ١٩٢٢ عدد ٨ ص ٢٧٤ . نمرة ١١٧)

حرف «ط»

١٤١ طرح البحر . عدم اختصاص المحاكم

نصت المادة ٦١ مدني على ان اللامحة الصادرة في سنة ١٢٧٤ هجرية هي التي تطبق أحكامها على الجزائر التي تتكون بقوة مجرى النيل .

ونصت هذه اللامحة على ان الادارة هي التي تتولى توزيع مايجوز توزيعه من أطيان تلك الجزائر على طريقة مرسومة وعليه فالمحاكم الاهلية غير مختصة بالفعل في المنازعات الخاصة بطرح البحر

(اسيوط ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٠ . عدد ١ ص ٤٤ . نمرة ١٨)

حرف «ع»

عديم الاهلية . المحكوم عليه بمقوبة

(راجع أحوال شخصية نمرة ٢٨)

العامه (وفي القضية بالربا الفاحش)

(استئناف ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ . عدد ٦ ص ٢٦٤ . نمرة ٨٢)

حرف «ض»

ضمانه

١٣٩ الضمانه الشخصية والضمانه العينية

استبدال الدين

لا تبرأ ذمة الضامن بمحصول الدائن على ضمانه عينية لأن براءة الذمة لا تكون الا بعبارة صريحة ولأن هذا العمل لا ينطبق على أى حالة من حالات استبدال الدين

(استئناف ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ عدد ٦ ص ٢١٨ . نمرة ٦٧)

١٤٠ الضمان الشخصى والعينى . رهن حيازة

سقوط الدين بالنسبة للضامن

مادة ١٩٤ تجارى

مادة ٢٠٧ مدنى

لا يسقط الدين بمضى المدة طالما بقى المرهون في حيازة الدائن وفي القضية

تعاقد شخص مع آخر على بعض اعمال المقاولات (وهى من الاعمال التجارية) وضمن ثالث الثانى فيها ضامنا شخصيا ثم ضامنا عينيا بأن رهن للأول عينا رهن حيازة .

بعد مضى خمس سنوات على تاريخ الاستحقاق رفع الدائن دعوى على المدين وضامنه فدفع الأخير بسقوط الحق في

بيع

بيع • تعيين المبيع • المعاينة •
البيع بعربون • البيع بشرط جزائي
(راجع بيع نمرة ٧٦)

حرف «غ»

غلة الوقف

(راجع وقف)

غش

(راجع التماس)

حرف «ف»

فرار من وجه العدالة

(راجع نمرة ١٠٣ تحت كلمة جندي)

حرف «ق»

قانون أجور المساكن

أرض مؤجرة للبناء عليها

(راجع اختصاص)

قانون أجور المساكن • الفنادق

والبنسيونات والغرف المفروشة

(راجع استئناف نمرة ٢٤)

قرائن

الاثبات بين محام وموكله • البينة
وقرائن الاحوال

راجع اثبات في المواد المدنية نمرة ٣

قتل

١٤٢ جريمة القتل عمدا • العمل السلبي

لا تقع جريمة القتل عمدا الا بعمل
ايجابي وعليه فلا تنطبق هذه الجريمة على
واقعة امتناع الأم عن ربط الحبل
السري لطفلها حديث الولادة ووفاته
بسبب ذلك

(قرار قاضي امارة النوا • عدد ٦ • من ٢٩٦
نمرة ٩٥)

١٤٣ قسمة قاصر • تصديق المحكمة الابتدائية

تأثيره في حقوق سائر الشركاء

١ — اذا كان بين الشركاء في
دعوى قسمة عقار قاصراً ومن في حكمه
وجب احالة القضية الى المحكمة الابتدائية
للتصديق على القسمة ولكن هذا
التصديق لا يؤثر في سير الدعوى العادي
من حيث قابليتها للاستئناف حصل
التصديق ام لم يحصل لأنه عمل اداري
يحت انما شرع للمحافظة على مصلحة
عديم الاهلية دون المساس بحقوق سائر
الشركاء

راجع بهذا المعنى حكم محكمة الاستئناف
الاهلية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١

أموال قاصره بمقتضى الأحكام الشرعية
وعليه فللولى ان يتعاقد على القسمة وله
اذا رفع بها أن يقبل الحكم الصادر فيها
ابتدائيا او ان يتظلم منه بطريق
الاستئناف دون احتياج الى تصديق
المحكمة الابتدائية على القسمة على
كل حال

(نبي سويف ٢٧ يونيو سنة ١٩٢١
عدد ٥٠٠ ص ٢٣١ . نمرة ٧٢)

١٤٦ قسمة عقار القاصر . مبادلة . تصديق

المجلس الحسبي

المادتان ٤٥٢ - ٤٥٦ مدني
لا يملك الوصى قسمة عقار القاصر
بطريق المبادلة ولو كانت القسمة في
صلحة القاصر وبالرغم من تصديق
المجلس الحسبي عليها . لأن ذلك من
اختصاص المحاكم المدنية وحدها طبقا
لقانون

(استئناف ٣٠ مارس سنة ١٩٢٠ عدد ٨
ص ٤٠٠ نمرة ١٢٧)

قوة الشيء

١٤٧ قوة الشيء المحكوم فيه . اتحاد السبب

اختلاف أوجه تقرير الحق

توفي شخص عن ولدين « حامد
ومحمود » مثلا وترك منزلا

رفع حامد الدعوى على اخيه يطلب
« نصيبه في المنزل » فعارضه أخوه بحجة
شرائه المنزل من والده قبل وفاته .
طعن حامد « ببطالان العقد منكرًا
توقيع مورثه عليه » حكم نهائيا بصحة

٢ - تحصل القسمة على مقتضى
نصيب الطالب وليس على نصيب أصغر
الشركاء حصه مادام الأخير لم يطلب
فرز حصته

« الزقازيق للكلية ١١ ابريل سنة ١٩٢١
عدد ٤٠٠ ص ١٩٥ . نمرة ٦٠ »

١٤٤ قسمة عقار . شريك قاصر . ماهية

تصديق المحكمة الابتدائية . عدم جواز

استئناف حكم التصديق

٢ - اذا كان بين الشركاء في عقار
قاصر أو من في حكمة يجب على المحكمة
الجزئية بعد تقسيم العقار بمعرفة الخبير
الى حصص احالة القضية الى المحكمة
الاهلية للتصديق على القسمة ثم بعد
ذلك تماد القضية الى المحكمة الجزئية
للاقتراع على الحصص

٢ - تصديق المحكمة الابتدائية
على القسمة ليس حكما بالمعنى القانوني
ولسكنه عمل ادارى شرع ضمانا لصلحة
عديمي الاهلية فالحكم الصادر في مادة
التصديق لا يصح استئنافه قانونا .

(استئناف ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ - عدد
٥٠٠ ص ٢١٣ . نمرة ٦٥)

١٤٥ قسمة عقار القاصر

نص المادة ٤٥٦ من القانون المدني
على اطلاقه لا يسرى على الولي الذي
تعاقد على قسمة عقار قاصر لأن هذا
النص لا يغير من تصرفات الولي في

وقع المتهمون بصد ذلك دعوى
البلاغ الكاذب على الشهود المحكوم
عليهم فقضت المحكمة بعدم جواز سماع
الدعوى لسبق الفصل فيها

(ميت عمر الجزئية - ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢١
عدد ٠ ٦ ص ٢٨٩ - نمرة ٩٣)

١٤٩ تزوير . قوة الاحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية

الحكم الصادر من المحكمة الجنائية
بالبراءة حجة أمام المحكمة المدنية ان
كان مبنيًا على عدم صحة التهمة

أما اذا كان الحكم مبنيًا على عدم
كفاية الأدلة فليس حجة أمام المحكمة
المدنية ولا يمنع من نظر الدعوى امامها
وفي القضية صدر حكم المحكمة
الجنائية براءة شخص من تهمة استعمال
ورقة مزورة لعدم كفاية الادلة فقضت
محكمة الاستئناف بأن هذا الحكم
لا يمنع المحكمة المدنية من نظر دعوى
انكار التوقيع على الورقة نفسها

د استئناف ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ . عدد
٠ ٧ ص ٣٢٠ - نمرة ١٠٢

١٥٠ وقف . أصل الوقف . اختصاص المحاكم الشرعية . نزاع على عين الوقف . اختصاص المحاكم الاهلية . عدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها

يشترط لصحة الدفع بعدم جواز
سماع الدعوى لسبق الفصل فيها أن

التقدم من حيث صندوقه من المورث
ويرفض دعوى حامد
عاد حامد الى دعواه طاعنا بطلان
عقد محمود بسبب آخر هو صدور من
المورث في مرض الموت

فقضت المحكمة بعدم جواز سماع
الدعوى لسبق الفصل فيها : لاتحاد
الخصوم وهما حامد ومحمود . واتحاد
الموضوع وهو النصيب في المنزل .
واتحاد السبب وهو بطلان عقد محمود
أما أسباب البطلان أو أوجه تقرير
الحق Moyens فليس من شأنها اذا
اختلفت في الدعويين ان تجيز إعادة
نظر الدعوى وقد أخذت المحكمة
بالرأي الراجح في هذا الموضوع حتى
لا يتكرر التقاضي في النزاع الواحد
وهي المحكمة التي وضعت من أجلها
المادة ٢٣٢ مدني

(بني سوف ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ .
عدد ٠ ٥ ص ٢٣٧ - نمرة ٧٤)

١٤٨ قوة الشيء المحكوم فيه . واقعة واحدة . تغيير وصفها

تمنع قاعدة (قوة الشيء المحكوم
فيه) من نظر الدعوى ثانياً من الواقعة
نفسها ولو وصفت بوصف آخر

وفي القضية قدم اشخاص بلاغا
كاذبا رفعت بمقتضاه الدعوى العمومية
وفيهما شهد المبلغون على المتهمين تأييدا
لبلاغهم فقضت المحكمة براءة المتهمين
وباعتبار المبلغين شهود زور وقضت
عليهم بالعقوبة

يكون صادراً من جهة مختصة
تختص المحاكم الشرعية بالمنازعات
المتعلقة (بأصل الوقف) أى بإنشائه
من حيث وجوده الشرعى وباعتباره
صحيحاً نافذاً وما يتفرع عن ذلك من
حق النظر والاستحقاق . أما التثبيت
من أعيانه وردها الى جهتها فى حالة
اغتصابها أو وضع اليد عليها فلا يس
أصل الوقف . فالحكم الصادر من
المحكمة الشرعية فى نزاع متعلق باغتصاب
عين موقوفة يعتبر حكماً صادراً من جهة
غير مختصة لا يمنع من طرح النزاع نفسه
أمام المحاكم الأهلية

(استندرية ١٢ فبراير سنة ١٩٢١ . عدد ٧
ص ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦)

حرف الميم

١٥٢ مبادلة قسمة عقار القاصر

المادتان ٤٥٢ و ٤٥٦ مدنى
لا يملك الوصى قسمة عقار القاصر
بطريق المبادلة ولو كانت القسمة فى
مصلحة القاصر وبالرغم من تصديق
المجلس الحسمى عليها . لأن ذلك من
اختصاص المحاكم المدنية وحدها طبقاً
للقانون

(استئناف — ٣٠ مارس سنة ١٩٢٠ - عدد
٨٠ ص ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢)

مزايدة . الاتفاق على اقتسام الصفقة .
سبب صحيح . عقود المعاوضة . الشرط

القاسخ الضمنى . تقدير القاضى

١ — لا يعتبر اتفاق اثنين على

اقتسام الصفقة التى ترسو على أحدهما
تعطيلاً للمزاد محظوراً بحكم القانون
(٩٤) مدنى

٢ — تشمل عقود المعاوضة الشرط
القاسخ الضمنى بطبيعتها إلا ان الفسخ
لا يقع بذاته ولكن بحكم القاضى والى
ان يقضى القاضى يحق للمدين الوفاء
وللقاضى تقدير ظروف الدعوى والحكم
فى طلب الفسخ بما تقتضيه

(بنى سوبف ١٢ ابريل سنة ١٩٢١ .
عدد ٧ . ص ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤)

محالس بلديه

(عدد ١٠ — حكم ١٧٥) راجع نمرة ٣٣
تحت كلمة اختصاص

مسؤولية

(عدد ٦ — حكم ٩٤) راجع نمرة ٩٤
تحت كلمة تمويل

محام وموكله . اثبات . البيئة وقرائن

الأحوال

(عدد ٨ — حكم ١١٦) راجع نمرة ٣

ملك الغير . انتهاك . ركنا الجريمة

(عدد ٩ — حكم نمرة ١٤٦) راجع نمرة
٦٤ تحت كلمة انتهاك حرمة

مواعيد المسافة . قيد . الثمانية أيام

(عدد ١٠ — حكم نمرة ١٦٨) راجع
نمرة ٥١ تحت كلمة استئناف

مواعيد المسافة - قيد الثمانية أيام

(عدد ١٠ - حكم ١٦٨) راجع نمرة

٥١ تحت كلمة « استئناف مدني »

محكمة مختلطة . اجراءات نزع ملكية

صالح اجنبي . سبب صحيح . تملك

بمضي المدة

(عدد ٧ حكم ١٠٦) راجع نمرة ٣٦

تحت كلمة « اختصاص »

مستحق . وقف . نفقة

(عدد ٤ - حكم ٥٩) راجع نمرة ١٧٥

تحت كلمة « وقف »

حرف الذون

١٥٤ نقض . عدم النص على الفصل في

الاستئنافات المرفوعة . عدم ذكر تاريخ

الحكم المستأنف . عدم ذكر سن المتهم

المادة ٢٢٩ عقوبات

رفع استئناف عن حكم محكمة الجنج

من المتهم والنيابة والمدعي المدني فصدر

حكم محكمة الجنج الاستئنافية بقبول

الاستئناف دون أن ينص على قبول

أو رفض الاستئناف الثالث ولم يبين

الحكم الاستئنافي تاريخ الحكم المستأنف

ولم يذكر سن المتهم

قالت محكمة النقض ان هذه المخالفات

الثلاثة لا تصلح اسبابا للمتهم للطعن على

الحكم بطريق النقض

أولا - لانه يستفاد من اسباب

الحكم المطعون فيه انه فصل في

الاستئنافات الثلاثة بأن اعتبر استئناف

النيابة والمدعي المدني واحد

ثانياً - لانه لم يترقب على عدم

ذكر تاريخ الحكم أي اخلال به حيث

لم يدع الطاعن رفع استئناف النيابة أو

المدعي المدني بعد الميعاد

ثالثاً - لان الطاعن لم يدع انه

دون السن الذي يجوز فيه رفع الدعوى

عليه فلا يصح ان يتضرر من عدم بيان

سنه في الحكم المطعون فيه

(قض ٢٩ يناير سنة ١٩٢٢ . عدد ٩

س ٤٥١ - نمرة ١٤٩)

١٥٥ نقض . سلطة المحكمة بعد نقض الحكم

المادة ٢٣٢ جنابات

نقض الحكم يعيد القضية الى حالتها

الأولى قبل الحكم فيجوز للمحكمة ان

تأخذ بالوصف الذي لم تأخذ به المحكمة

الأولى كما يجوز لها ان تقضي بتشديد

العقوبة بالمتهم ولو كان النقض مرفوعاً

من المتهم وحده . وفي القضية قدم

المتهم الى محكمة الجنابات باعتباره فاعلاً

أصلياً في جريمة القتل فحكمت المحكمة

باعتباره شريكاً وقضت عليه بالاشغال

الشاقة مدة ثلاث سنوات

طعن المتهم في الحكم بطريق النقض

لتغيير المحكمة وصف التهمة دون انفات

الدفاع الى ذلك فنقض الحكم وأعيدت

القضية

(قض ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ . عدد ٩

س ١٥٧ - نمرة ١٥٢)

١٥٦ تقض . تغيير محكمة استئناف الجنج

وصف الجريمة

يجوز لمحكمة الاستئناف في مواد الجنج - حالة رفع استئناف من النيابة العمومية - ان تصحح الوصف القانوني الوارد بالحكم المستأنف اذا تبين لها انه لا ينطبق على وقائع الدعوى . هذا ولو كان استئناف النيابة قاصرا على العقوبة دون وصف التهمة طالما ان هذا التصحيح داخل في حدود اختصاص المحكمة الى دائرة أخرى للحكم فيها مجددا وبجلسة محكمة الجنايات الجديدة طلبت النيابة بطريق الخيرة اعتبار المتهم اما فاعلا أصليا أو شريكا فقضت المحكمة باعتباره فاعلا أصليا وتشديد العقوبة به من ثلاث الى سبع سنوات . طعن المتهم من جديد في الحكم بطريق النقض بانيا طعنه على انه يرى نهائيا من تهمة القتل باعتباره فاعلا أصليا لأن النقض المرفوع منه وحده لا تستفيد منه النيابة ولا المدعى المدني فلا يجوز لمحكمة الجنايات ان تحكم عليه بمعد ذلك باعتباره فاعلا أصليا كما لا يجوز لها أن تشدد العقوبة بالمتهم

فقضت محكمة النقض بما تقدم

(تقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٢١ . عدد ٩ ص ٤٥٩ . نمرة ١٥٣)

١٥٧ تقض . سب على . عدم النص على

علانية الواقعة بالحكم

المادة ٢٦٥ عقوبات
يجب ان ينص الحكم الصادر في

مادة السب تطبيقا للمادة ٢٦٥ على علانية السب حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون

(تقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ . عدد ٩ ص ٤٦١ نمرة ١٥٤)

١٥٨ تقض . الاحكام الغير الانتهائية

المادة ٢٢٩ جنابات

لا يصح الطعن بطريق النقض الا في الاحكام الانتهائية فلا يقبل الطعن في حكم محكمة الجنج القاضي برفض الدفع الفرعي بعدم جواز سماع شهادة الشهود في مادة خيانة الأمانة حتى يفصل في موضوع الدعوى انتهائيا

(تقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ . عدد ٩ ص ٤٦٣ . نمرة ١٥٥)

١٥٩ تقض . ختم الحكم في ثمانية أيام .

حكته

القصد من ختم الحكم في المدة القانونية الواردة بالمادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنابات هو تمكين المحكوم عليه من عمل أسباب النقض اذا وجد لذلك مسوغا : فإذا قدم الطاعن أسبابه فعلا كان الطعن واجب الرفض وان كان الحكم المطعون فيه بقي أكثر من ثمانية أيام بدون ختم .

(قس ٢ مارس سنة ١٩٢٢ . عدد ١٠ ص ٤٦٩ نمرة ١٥٧)

١٦٠ تقض . حكم في الاختصاص . عدم

جواز الطعن فيه

الحكم الاستئنافي القاضي بعدم

١٦٤ نصب . طرق احتيالية . مجرد الكذب

خطأ في تطبيق القانون . تقض

من أهم أركان جريمة النصب استعمال طرق احتيالية من شأنها «مادة ٢٩٦ عقوبات» . فادالم تبين المحكمة الطرق الاحتيالية التي استعمالها المتهم وامتدت في حكمها على مجرد أقواله الكاذبة كان هناك خطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة في الحكم فبب لانقض .

(تقض . ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ . عدد ٢ . ص ٦٢ . نمرة ٢٤)

١٦٥ اختصاص . نصاب الدعوى . طلب تبعية

قانون أجور المساكن . ارض مؤجرة

لبناء عليها

العبرة في تقدير قيمة الدعوى بالطلبات الأصلية لا بالطلبات التبعية فطلب الأزالة الملحق بطلب إيجار وفسخ العقد والتسليم لا يغير من اختصاص القاضى الجزئى ان كان من اختصاصه الفصل في دعوى الإيجار ولو كان موضوع الأزالة بناء تزيد قيمته عن نصاب القاضى الجزئى لا يسرى قانون أجور المساكن على الاراضى المؤجرة لاقامة بناء عليها

(البار الجزئية . ٢٨ ابريل سنة ١٩٢١ . عدد ٨ . ص ٤١٠ . نمرة ١٢١)

اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى لانتهاجناية ليس حكماً نهائياً في الموضوع ولا يجوز الطعن فيه امام محكمة النقض والابرام

(تقض ٢ مارس سنة ١٩٢٢ . عدد ١٠ ص ٤٧٠ . نمرة ١٥٨)

١٦١ تقض . رفض تأجيل الدعوى لسماع

شهود

رفض تأجيل الدعوى لسماع الشهود ليس من أوجه البطلان

(تقض ٢ مارس سنة ١٩٢٢ . عدد ١٠ ص ٤٧١ . نمرة ١٥٩)

١٦٢ تقض . أسباب الحكم . تحريرها

والنطق بها

لا يتعين على المحكمة الجنائية أن تضع كتابة أسباب حكمها قبل النطق به ولا أن تنطق بها عندالنطق به وإنما تقرر المحكمة أسباب حكمها عندالمداوله ولها الحق في تحريرها وانتوقيع عليها في مدة الثمانية أيام التالية للحكم

(تقض ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢١ . عدد ٢ ص ٣٠١ . نمرة ٩٦)

١٦٣ نصب . طرق احتيالية . مجرد الكذب

أو هم شخص آخر انه مالك لجاءوسه فباعها له وقبض ثمنها (ويظهر انه لم يسلمه اياها) ثم تبين ان الجاءوسه مملوكة لغيره فضاغ على المشتري الثمن

(تقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ . عدد ١ ص ١ نمرة ١)

الوقائع في حكمها بيانا كافيا حتى يتسنى
لمحكمة النقض معرفة ما اذا كان الوصف
الذي أعطته المحكمة للواقعة صحيحا
أو لا

فاذا كانت الوقائع المبينة في الحكم
لا تتفق مع نتيجته وجب على محكمة
النقض تعديل الحكم حتى يجعل الوصف
متفقا مع الوقائع الثابتة في الحكم
يسع المتهم اشياء مسروقة ليس
وحده دليلا على السرقة ولكنه دليل
على جريمة اخفاء الاشياء المسروقة

(نقض . ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٩
ص ٤٣٩ . نمرة ١٤٢)

١٦٩ . نقض . الاحكام الموضوعية . حكم عدم

اختصاص محكمة الجنح

المادة ٢٢٩ جنايات

لا يجوز الطعن بطريق النقض الا في
الاحكام الموضوعية وعليه فالحكم
الصادر بعدم اختصاص محكمة الجنح
بنظر الدعوى غير قابل للطعن بطريق
النقض

(نقض . ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٩
ص ٤٤٥ . نمرة ١٤٥)

١٧٠ . نقض استغناء المحكمة عن شهود المتهم .

حرمان من حق الدفاع

المادة ١٣٥ جنايات

اذا طلب محامى المتهم سماع اقوال
باقي الشهود اثباتا وتфия فلا يجوز للمحكمة
رفض طلبه بحجة ان المتهم معترف بالجريمة

١٦٦ . نقض . عدم التقرير بالنقض . تقديم

أسباب النقض في الميماد

٢٣١ جنايات

١ يجب على الطاعن في الحكم بطريق
النقض (١) ان يقرر بذلك في قلم كتاب
المحكمة (٢) أن يقدم تقريرا بأوجه
الظن - فلو قام الطاعن بالعمل الثاني
دون الاول كان النقض غير مقبول شكلا
كما لو قام العمل الاول دون الثاني

٢ تقرير حالة الدفاع عن النفس من
اختصاص محكمة الموضوع

(نقض . ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٩
ص ٤٣٥ - نمرة ١٤٠)

١٦٧ . نقض . عدم اشتمال الحكم الاستثنائي

على الواقعة . الاشارة الى بيانها بالحكم

الابتدائي

المادة ٢٢٩ جنايات

اذا كان الحكم الابتدائي مشتملا
على بيان الواقعة ولم يشتمل الحكم
الاستثنائي عليها واقتصر بأن اشار الى
اشتمال الحكم الابتدائي عليها فلا محل
لنقض

(نقض . ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ . عدد ٩
ص ٤٣٧ . نمرة ١٤١)

١٦٨ . نقض . اختلاف الواقعة مع الوصف .

مرفقة . اخفاء اشياء مسروقة

٢٧٩ فقرة ١ عقوبات

يجب على محكمة الموضوع أن تبين

نقض . التقرير بالنقض . التقرير

بالاسباب . جريمة تظليل . فعل ايجابي

(عدد ٩ - حكم نمرة ١٣٦)

راجع نمرة ٨٧ حرف (ت)

نقض . الاتفاق الجنائي

(عدد ٩ - حكم نمرة ١٣٧)

راجع نمرة ١ حرف (ا)

نقض . الحظ على كراهة الحكومة .

الوزارة

(عدد ٩ - حكم نمرة ١٣٨)

راجع نمرة ١٠٧ حرف (خ)

نقض جريمة اعطاء جواهر سامة غير قاتلة

(عدد ٩ - حكم نمرة ١٤٣)

راجع نمرة ٥٩ حرف (ا)

نقض وجوب نظر دعوى اللجنة

استئنافا بمعرفة قاض غير الذي حكم

فيها ابتدائيا

(عدد ٩ - حكم نمرة ١٤٤)

راجع نمرة ٤٥

نقض . انتهاك حرمة ملك الغير .

ركنا الجريمة

(عدد ٩ - حكم نمرة ١٤٦)

راجع نمرة ٦٤

اذا كان اعترافه معللا بالدفاع عن النفس

لان المحكمة لو سمعت شهوده لجاز

أن تؤثر شهادتهم في اعتقادها في وصف

اتهمته أو في الظروف المخففة للمقربة

على الاقل

وعليه فاستغناء المحكمة عن سماع

باقي الشهود في هذه الحالة يعتبر حرمانا

لهم من حق الدفاع ويصبح حكمها

مخلا للنقض

(نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ - عدد ٩

ص ٤٤٧ نمرة ١٤٧)

نقض . سرقة سلاح غير قابل للاستعمال

(عدد ٩ - حكم ١٤٨) راجع

نمرة ١٢٢ حرف (ن)

نقض . التهديد بالقتل المصحوب بطلب

او تكليف بأمر . التكليف بالامتناع

عن التكلم في حق الغير

(عدد ٩ - حكم ١٥١) راجع

نمرة ٩٧ حرف (ت)

ناظر وقف

(عدد ٨ - حكم نمرة ١٢٥)

راجع وقف

نزاع على الوقف . اختصاص المحاكم

الاهلية . اختصاص المحاكم الشرعية

(عدد ٧ - حكم نمرة ١٠٩)

راجع نمرة ٣٥

حرف (هـ)

١٧١ هتك العرض بالقوة . الاكراه الادبي

١ جريمة هتك العرض بالقوة أو التهديد (٢٣١ عقوبات) يقوم الاكراه الادبي كاستعمال الخداع مثلاً مقام الاكراه المادى وتتكون الجريمة كلما ارتكب فعل مخالف للحياة ضد ارادة المجنى عليه وبدون رضائه

٢ لا يملك قاضى الاحالة حق التقرير بأن لاوجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الادلة

(نقض ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢١ . عدد ٧ من ٣٠٢ . نمرة ٩٧)

١٧٢ هبة المنقول . عقد عرفي . تسليم الموهوب

المادة ٤٩ مدنى

اذا كان الموهوب منقولاً وكان صريحاً فمن العقد يفيد الهبة فلا يجوز اعتباره وصية بمجرد بقاء الموهوب في حوزة الواهب . وانما يعتبر هبة باطلة قانوناً اذا كان العقد عرفياً ولم يسام الموهوب وقت الهبة

(استئناف ٢٥ مارس سنة ١٩٢٣ . عدد ٨ من ٢٩٤ - نمرة ١٢٤)

حرف الواو

وصيه

١٧٣ بيع عقار . عدم تعيين الثمن . استمرار انتفاع البائع بالعين . وصية . لا بيع . ولا هبة

بائع رجل بمقدع عرفي عقار الاولاده ولم يعين فى العقد ثمناً للعقار وانما ذكر فيه تمهيد المشتري بدفع دين على العين المباعة هو دون قيمة العقار ثم استمر البائع واضعاً يده على العين يستغلها لنفسه الى يوم وفاته

قررت المحكمة بأن العقد وصية باطلة شرعاً لأن لاوصية لوارث وليس فيما لعدم تعيين الثمن ولا هبة صحيحة لعدم حصولها بمقدع رسمى ولأن الهبة لا تجوز الا مقبوضة أى نافذة

(استئناف ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ عدد ٣ من ١٤٤ . نمرة ٤٤٦)

وضع اليد

١٧٤ ريع : واضع اليد . حسن النية

لا يطالب واضع اليد على عين بريعتها الا اذا كان سيء النية - مادة ١٤٦ مدنى أما اذا كان حسن النية فلا يطالب بالريع الا من تاريخ رفع الدعوى عليه من صاحب العين بأحقية لها التى يصبح مستحقاً لريعتها من تاريخ رفع دعواه

(استئناف ٢٢ يناير سنة ١٩٢٢ عدد ٦ - من ٢٥٨ نمرة ٨١)

عن المستحقين ومن الحالتين لا تبرأ
ذمتها إلا بمضى خمسة عشر سنة
٣ ادعاء ناظر الوقف الاستيلاء على غلة
الوقف بحسن نية لا يقنيه عن الحكم
عليه بها للمستحقين

(بنى سويف - ٥ ابريل سنة ١٩٢١
عدد ٦ - ص ٢٨٧ - نمرة ٩٢)

حرف « ي »

اليمين - صيغتها القانونية

(راجع اثبات في المواد المدنية نمرة ٥)

يمين
—

وقف

١٧٥

وقف . اثر حكم الاستحقاق . سقوط

حق المستحق في الزرع . استيلاء

الناظر على غلة الوقف بحسن نية

١ اذا كان الاستحقاق في وقف مقرراً
لسبب تسبب المستحق فالحكم بهذا
الاستحقاق معان لهذا الحق لا منشئ
له ومن ثم يتعدى اثره الى الماضي لتعلقه
بصفة النسب

٢ لا يسقط حق المستحق في زرع الوقف
بمضى خمس سنوات لان غلة الوقف
امانة في ذمة الناظر ولا لالناظر وكيل



فهرست القوانين والقرارات والمنشورات

١ - قانون رقم ٣٠ سنة ١٩٢١ لمنع تناقص الأحكام بمحكمة الاستئناف الأهلية

عدد ٣ صحيفة ١٦٣

٢ - قانون نمرة ١٧ سنة ١٩٢٢ بتعديل المادة الثالثة من القانون نمرة ١٢ لسنة ١٩٢٠

الخاصة بزيادة النهايات العظمى للمعاشات - عدد ١٠ صحيفة ٥٢٣

٣ - قانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٢ بتعديل المادة ٨ نمرة ٢٦ من القانون نمرة ٢٦ من

القانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية عدد ١٠ صحيفة ٥٢٤

مصر في اكتوبر سنة ١٩٢١

الاعكام

ضد

زينب يوسف بدوى عمرها ٢٥ سنة فلاحه
من منصورية الفرستق
محمد بيومى بدوى عمره ٣١ فلاح من
منصورية الفرستق

في

قضية النيابة العمومية نمرة ٩٨ سنة ١٩٢٠ -
١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة نمرة ٥٦٨
سنة ٣٨ قضائية

وقائع الدعوى

رفع عبد المنعم على شلبي الدعوى على
التهمين مباشرة طالبا الحكم له بمبلغ ٦٠ جنيها
تعويضا والمصاريف لاتيها في يوم ٧ فبراير
سنة ١٩٢٠ بزماد المنصورية استعماله طرق
النصب والاحتيال بان اوهماه باتهما سيبيعان له
الجاموسة تعلقهما حتي حصلا منه على خمسين
جنيها وانسكراها
والنيابة اقامت الدعوى على التهمين

نصب . طرق احتيالية . مجرد الكذب

اوهم شخص آخر بانه مالك للجاموسة فباعها
له وقبض ثمنها (ويظهر أنه لم يسلمه اياها) ثم تبين ان
الجاموسة مملوكة لغيره فضاع على المشتري الثمن
قضت محكمة النقض بأن لا نصب قانونا لان الايهام
بالملكية مجرد كذب لا يمكن اعتباره طرقا احتيالية
بالمعنى المنصوص عنه في المادة ٢٩٣ عقوبات
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مستر برسيفال وكيلها وعبد الرحمن
رضا باشا ومستر هيل وحافظ عبد النبي بك
مستشارين بها وعلى سالم بك رئيس نيابة
الاستئناف وعلى كامل افندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي:

في الطعن المقدم من

عبد المنعم على شلبي فلاح من منصورية

الفرستق كفر الزيات

المذكورين بنفس التهمة المذكورة ولان الموضوع واحد في القضيتين قررت المحكمة ضم القضيتين لبعضهما وطلبت النيابة عقاب المتهمين بالمادة (٢٩٣) عقوبات وعبد النعم على شلبي المدعي طاب بلسان وكيله بالجلسة احقية في صرف مبلغ الخمسين جنيها المضبوط في القضية ومودع الحزينة والحكم له بمبلغ ١٠ جنية والمصاريف على سبيل التعويض والمتهمان انكراً

ومحكمة كفر الزيات الجزئية حكمت حضوريا عن كل من المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل وقدرت لكل منهما خمسمية قرش صاغ كفالة لايقاف التنفيذ وبأحقية المدعي بالحق المدني بصرف مبلغ الخمسين جنيها المودعة بخزينة المحكمة وبالزام المتهمين متضامين بان يدفعاله مبلغ ٥٠٠ قرش صاغ على سبيل التعويض والزامها بالمصاريف المدنية المناسبة لما حكم فيه والزام المدعي المدني بياقي للمصاريف واعفت المتهمين من مصاريف الدعوى الجنائية وذلك عملاً بالمادة ٢٩٣ عقوبات فاستأنف المتهمان الحكم في ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠ وطلبت النيابة بالجلسة تأييد الحكم المستأنف ومحامى المدعى طلب الحكم بتأييد التعويض والحكم بالمبلغ المودع بالجزئية ومحامى المتهمين طلب البراءة ورفض دعوى المدعى بالحق المدني قبلهما

ومحكمة طنطا الاهلية بصفة استئنافية

حكمت بتاريخ ١٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ عملاً بالمدتين ١٧٢ و ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين ورفض دعوى المدعى المدني والزامه بمصاريف دعواه وحفظت له حق المقاضاه امام المحكمة المختصة بالنسبة لمبلغ الخمسين جنيها المودعة

وعبد النعم شلبي المدعى المدني قرر بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام في اول نوفمبر سنة ١٩٢٠ وقدم المحامي عنه تقريراً بأشباب طعنه في ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامي عن المدعى المدني ودفاع المحامي عن الحرمة زينب وأقوال محمد يومية المتهمين والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً حيث ان النقض مقبول شكلاً

وحيث ان الحكم المطعون فيه أصاب بما قرره من ان الوقائع المسندة الى المتهمين والثابتة به ليست من الطرق الاحتمالية التي ينطبق عليها نص المادة ٢٩٣ عقوبات بل أنها مجرد ادعاءات كاذبة غير معاقب عليها ولذا يكون الطعن على غير أساس ويجب رفضه فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض هذا الطعن والزام المدعى المدني بالمصاريف

صدر هذا الحكم وتلي علنا بجملة يوم الاثنين ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ الموافق ١٨ رجب سنة ١٣٣٩

٢

الاختلاس. البيئة

سلم شخص آخر ورقة بنكنوت قيمتها خمسون جنيها لاستبدالها بورق اصغر قيمة فبددها .
قضت محكمة الجنايات :

اولا- بان الواقعة خيانة امانة معاقب عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات

ثانيا- بجواز اثباتها بالبيئة لان الظروف التي سلت فيها الورقة لا تسمح عادة بالحصول على كتابة «راجع بهذا المعنى حكم محكمة طنطا الابتدائية- حكم استئنافي - ١٤ مارس سنة ١٩١٨ المجموعة الرسمية سنة ١٩ حكم رقم ١١٤ »
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
العالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مستر برسيغال وكيلها وعبد الرحمن رضا
باشا ومستر هيل وحافظ عبد النبي بك مستشارين
بها وعلى سالم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى
كامل افندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي :

في الطعن المقدم من

نصر عيد دغيدى عمره ٣٠ سنة فلاح
ومقيم بخربتا

صند

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٤٤٦ سنة
١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة نمرة ٥٨٩

سنة ٣٨ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكور بأنه في
شهر يونيه سنة ١٩٢٠ بخربتا سرق او بدد ورقة
بنكنوت قيمتها خمسون جنيها تعلق عبد السلام
محمد ابو عرب سلمها اليه لاستبدالها بورق صغير
القيمة وطلبت عقابه بالمادة ٢٧٥ او ٢٩٦ عقوبات
ومحكمة كوم حمادة الجزئية حكمت
بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ حضوريا ببراءة
المتهم عملا بالمادة (١٧٢) جنايات فاستأنفت النيابة
هذا الحكم في الميعاد وبالجلسة طلبت النيابة الغاء
الحكم وعقاب المتهم بالمادة ٢٧٥ عقوبات باعتبار
الواقعة سرقة او المادة ٢٩٦ عقوبات

ومحكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية
بصفة استئنافية بعد ان سمعت هذه الدعوى
حكمت فيها بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ عملا
بالمادة (٢٩٦) عقوبات حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وموضوعا والغاء الحكم المستأنف وحبس
المتهم ستة شهور مع الشغل .

فقرر المحكوم عليه بالطعن في هذا الحكم
بطريق النقض والابرار في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠
وقدم المحامي عنه تقريراً باسباب طعنه في ٦
ديسمبر سنة ١٩٢٠

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع

٣

السرقه - القصد الجنائي -

الباعث على ارتكاب الجريمة

سرق شخص بالاتفاق مع آخر اوراقا ولم يكن يقصد بالحصول عليها حيازتها وانما التمسك بها اتقاء للمسئولية الجنائية التي كان معرضا لها

قضت محكمة اسبوط الاهلية بصفة استئنافية براءة المتهم بحجة أنه لم يستول على الاوراق لاختلاسها وانما ليدفع بها تهمة موجهة اليه خالطة بين القصد الجنائي والباعث على ارتكاب الجريمة .

ولكن محكمة النقض قضت بالعقوبة قائلة بوجوب التفرقة بين الاثنين لأن الجريمة تم عادة وتتوفر اركانها بثبوت وجود النية في ارتكابها بدون التفات الى السبب الذي حمل على ارتكابها سواء كان شريفاً او غير شريف

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول ساططان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة عاننا تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي احمد طاعت باشارئيس المحكمة وبحضور حضرات مستر برسيفال وكيلها وعبد الرحمن رضا باشا ومستر هيل وحافظ عبد النبي بك مستشارين بها وعلى سالم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى كامل افندي كاتب المحكمة اصدرت الحكم الآتي :

في الطعن المقدم من

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٤٢ سنة

١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيدة بمجدول المحكمة نمرة

٥٧١ سنة ٣٨ قضائية

المحامي عن الطاعن والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا حيث ان النقض مقبول شكلا

عن الوجه الاول

حيث ان الحكم الاستئنافي المطعون فيه رد على اسباب الحكم الابتدائي واجاب في ما اشتباه من ان الواقعة منطبقة على المادة (٢٩٦) عقوبات لان ورقة البنكنوت بمبلغ ٥٠ جنيتها تسلمت للمتهم على سبيل الامانة بقصد استبدالها بورق صغير القيمة فاختلسها المتهم ولم يرد لها للمجني عليه فتطبيق المادة (٢٩٦) عقوبات هو اذن في محله .

عن الوجه الثاني

حيث انه مع التسليم بصحة ما يدعيه الطاعن من وجوب اتباع قواعد الاثبات المدنية في مسائل خيانة الامانة فان في هذه الدعوى يجب قبول الاثبات بالبينه لانه ليس من المعقول الزام المجني عليه بالحصول على ايصال في حالة تسليمه المتهم ورقة بنكنوت لاستبدالها باوراق صغيرة

وحيث انه بناء على ذلك يكون الطعن

على غير اساس ويجب رفضه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض هذا الطعن .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجملة يوم الاثنين

٢٨ مارس سنة ١٩٢١ و ١٨ رجب سنة ١٣٣٩

ونور الدين محمد علي مدعي بحق مدني

ضد

راشد ابراهيم داوود عمره ٢٠ سنة كاتب

عمومي ومقيم بالبلينا

عبد المسيح غبريال نصر الله عمره ٤٠ سنة

وكيل محامي

وقائع الدعوي

اتهمت النيابة العمومية المتهمين المذكورين

بأنهما في بحر التلث الاول من شهر مايو سنة

١٩٢٠ بناحية البلينا الاول اختلس الدفتر

والاوراق المسلمة له من نور الدين علي محمد

ليكتبها له ويرجعها ولم يرجعها له والثاني اشترك

مع الاول بالاتفاق والتحريض على اختلاس

بعض الاوراق من الدفتر اضرارا بصاحبه

ووقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وهذا

الاتفاق وقدم الاوراق المذكورة للمحكمة

في تحقيق اداري قبله وطلبت عقابهما بالمواد

(٢٩ و ٤٠ و ٤١) عقوبات وادعى نور الدين

علي بحق مدني وطلب الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيتها

تعويض -

ومحكمة البلينا الجزئية حكمت بتاريخ

٢٨ يولييه سنة ١٩٢٠ حضورا ببراءة المتهم الاول

وحبس الثاني خمسة عشر يوما مع الشغل وايقاف

التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني

الف قرش صاغ مع المصاريف المدنية المناسبة

واعفائه من المصاريف الجنائية عملا بالمادة

(١٧٢) جنابات الاول و ٢٧٥ عقوبات للتاني

وايضا المادة ٥٢ منه

فاستأنفت النيابة في ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٠

واستأنف المتهم الثاني في ٤ اغسطس سنة ١٩٢٠

ومحكمة اسيوط الاهلية بصفة استئنافية

حكمت بتاريخ ١٤ اكتوبر سنة ١٩٢٠ عملا

بالمادة (١٧٢) جنابات حضوريا اولا بقبول

الاستئناف شكلا . ثانيا برفض الدفع الفرعي

المقدم من المتهم الثاني . ثالثا بتأييد الحكم المستأنف

بالنسبة للمتهم الاول والغاء بالنسبة للتاني وببراءته

مما نسب اليه مع رفض الدعوي المدنية والزمتم

المدعي المدني بالمصاريف المدنية عن الدرجتين

فقرر المدعي المدني ونياية محكمة اسيوط

الاهلية بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض .

والابرام الاول في ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٠

والثاني في اول نوفمبر سنة ١٩٢٠ وقدم حضرة

رئيس نيابة اسيوط الاهلية تقريرا بأسباب

طعنه في اول نوفمبر سنة ١٩٢٠

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع

على الاوراق والمداولة قانونا

حيث ان طلب النقض مقبول شكلا

وحيث ان النقض مبني على وجهين: الاول

ان محكمة ثاني درجه حكمت بتأييد الحكم

المستأنف بالنسبة للمتهم الاول الذي برأته دون ان تذكر بحكمها اسبابا . والثاني ان المحكمة المذكورة خلطت بين الباعث للمتهم على ارتكاب ما نسب اليه وبين ركن النية الجنائية في الجريمة موضوع الدعوى وجعلت الاول هادما للثاني وحاملا للمحكمة على اعتبار الحادثة خارجة عن دائرة قانون العقوبات اذ بعد أن ذكرت الوقائع المكونة للجريمة الاختلاس قالت ان البيئة غير متوفرة لان المتهم الثاني لم يقصد بمحيازته لتلك الاوراق وتقديعها الا دفع خطر المسؤولية

وحيث انه عن الوجه الاول فن المقرر ان الجريمة تم عادة وتتوفر اركانها مع ثبوت وجود النية في ارتكابها وهذا بدون التفات الى السبب الذي حمل على ارتكابها سواء كان شريفا او غير شريف اذا انه في كلتا الحالتين لا يكون مبررا للجريمة -

وحيث انه ظاهر من اسباب الحكم المطعون فيه ان محكمة ثاني درجه لم تفرق بين القصد والسبب اذ مع اثباتها استيلاء المتهم الثاني على الاوراق خلصة قالت انه اراد بذلك منع خطر المسؤولية الجنائية التي كان معرضا لها وبذلك تكون اخطأت في تطبيق نص القانون على الواقعة النابتة بالحكم ومن ثم يتعين قبول النقض بالنسبة للمتهم المذكور

وحيث ان ما وقع منه معاقب عليه بمقتضى

المادة (٢٧٥) عقوبات وتري المحكمة من الظروف ان تمر بإيقاف التنفيذ

فلهذه الاسباب

وبعد رؤية المادة المذكورة

حكمت المحكمة برفض الطعن بالنسبة لراشد ابراهيم داوود وقبوله بالنسبة لعبد المسيح غبريال وجبسه خمسة عشر يوما مع الشغل مع ايقاف التنفيذ والزامه بان يدفع للمدعى المدني نور الدين على محمد مبلغ الف قرش صاغ والمصاريف المناسبة

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسته يوم الاثنين ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ و ٢٨ رجب سنة ١٣٣٩



الحجر - الحسبة

بينما كان المجلس الحسبي يفحص حسابا قدمه قيم على محجور عليه حضروكيل عن أخت المحجور عليه لمناقشة القيم الحساب فعارض القيم في قبوله ولكن مجلس حسبي مصر قرر بقبول الوكيل في دعوى الحساب وصرح له بمناقشته .

استأنف القيم قرار المجلس . فقضى المجلس الحسبي العالي بالتأييد لأن جميع المسائل الخاصة بالقصر ومن في حكمهم مسائل حسبية طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية السمحاء ولأن قانون المجالس الحسبية قد نص على تحويل هذا الحق لدوى الشأن وهم الاقارب والاصهار

باسم صاحب العظمة قواد الاول سلطان مصر

المجلس الحسبي العالي

المتعقد علنا برأي محكمة الاستئناف الاهلية

تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة محمد محرز

باشا المستشار بحكمة الاستئناف الاهلية

وبحضور حضرات اصحاب العزة والفضيلة

صالح حقي بك وحافظ عبد النبي بك المستشارين

بالمحكمة المذكورة والشيخ محمد مصطفى المراغي

العضو بالمحكمة الشرعية العليا وحسن حسني

بك رئيس محكمة اسياط الاهلية سابقا -

اعضاء وسكرتير المجلس حضرة احمد افندي

حمدي

اصدر القرار الآتي:

في الطعن المقيد بجدول استئناف قرارات

المجالس الحسبية بوزارة الحقانية رقم (٨) سنة

١٩٢٠ - ١٩٢١ وبجدول المجلس رقم (٨) سنة

١٩٢٠ - ١٩٢١ المرفوع من حضرة صاحب

المعالي وزير الحقانية بناء على تظلم حضرة صاحب

الدولة محمد سعيد باشا القيم على حضرة صاحب

السمو الامير احمد سيف الدين

ضد

صاحبة السمو الاميرة شويكله هاتم

عن قرار مجلس حسبي مصر الصادر بتاريخ

٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ (في المادة نمرة ٨) سنة

٨٩٨ قسم طابدين

الوقائع والاسباب

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

اوراق القضية والمداولة قانونا

من حيث انه اثناء نظر مادة حساب سنة

١٩١٧ الخاصة بالمحجور عليه حضرة صاحب السمو

الامير سيف الدين المشمول بقيامة حضرة

صاحب الدولة محمد سعيد باشا امام مجلس حسبي

مصر ومسائل أخرى . وبعد تعيين خبراء

لفحص ذلك الحساب المقدم في سنة ١٩١٩

وكذا حساب سنتي ١٩١٨ و ١٩١٩ و صدور

قرارات ذلك المجلس في بعضها طلبت صاحبة

السمو الاميرة شويكله هاتم شقيقة حضرة

صاحب السمو المحجور عليه بلسان وكيلها المحامي

عنها قبولها وحضورها امامه لمحاسبة القيم على

جميع تصرفاته وابداء ملاحظاتها وانتقاداتها على

الحساب المذكور لما أبداه من الاسباب الواردة

بذكرته المقدمة للمجلس بخصوص طلبه هذا.

وحيث ان دولة القيم عارض في هذا الطلب

الاخير بما أبداه بذكرته الرقيمة ١٠ أكتوبر سنة

١٩٢٠ وملحقها المحررين بمعرفة وكيله المحامي

عنه طالين رفضه والقرار بانه ليس لسمو الاميرة

حق المتول امام المجلس خصما للقيم لمناقشته

الحساب او تقديم ملاحظات عليه بأية صفة

تريد الدخول بها مادام ان المجلس الحسبي العالي

وحده هو المختص بمادة فحص الحساب اذا طلب

احد من ذوى الشأن ذلك

.....

وحيث ان الطعن مقبول شكلا

وحيث ان الشريعة الاسلامية سمت كل المسائل الخاصة بالقصر مسائل حسبية والحسبة تكون لكل شخص كان من الاقارب او من غيره وحيث ان المادة (٧) من قانون نعمة ١٠ سنة ١٩١٨ صريحة في ان للمجلس ان يدعو من الاقارب والاصهار واصدقاء العائلة من يرى فائدة في استشارتهم فيكون له بلا شبهة في ان يقبل من يتقدم منهم لابتداء ملاحظاته على الحساب والمناقشة فيه

وحيث ان المنشور الصادر بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٥ يقرر بأن كل ذى شأن له الحق في ان يحضر فحص الحساب والمناقشة فيه

وحيث ان قانون المجالس الحسبية قصر الحق على ذوى الشأن وهم الاقارب والاصهار فيكون لكل شخص منهم بمقتضى الشريعة والقانون ان يرفع الى المجالس الحسبية اي شكوي من وصى على القاصر

فلهذه الاسباب

قرر المجلس الحسبي العالي قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وتأيد القرار المطعون فيه هذا ما قرره المجلس في يوم الاربعاء ٢٩ يونيه سنة ١٩٢١ و ٢٣ شوال سنة ١٣٣٩

٥

استئناف . حكمان متناقضان

يجوز استئناف الحكم الصادر على خلاف حكم سابق اذا كان ذلك الحكم صادرا من محكمة ابتدائية ولو كان نهائيا بالنسبة لمقدار المدعى به. اما اذا صدر حكمان استئنافيان متناقضان فلا يجوز استئناف الحكم الاخير منهما تطبيقا للمادة ٣٥٢ لان ليس لاستئناف الاحكام سوى درجة واحدة باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة احمد بك عرفان وبمحضرات صاحبي العزة احمد بك زكي ابوالسعود وفوزي بك المطيعي مستشارين واحمد افندي عوض الشاذلي كاتب الجلسة

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي نمرة ٧١٦ سنة ٣٧ قضائيه

اصدرت الحكم الآتي:

لرفع من الخواجه مانولي روسو مستأنف

ضد

الست عائشة هانم ابراهيم حرم حضرة ابراهيم افندي حمدي وابراهيم افندي حمدي بصفته الشخصية وبصفته ولي امر القاصرين محمود وأحمد وأولاد ابنه المرحوم احمد افندي

دعوى المستأنف والزامه بالمصاريف عن الدرجتين وذلك في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠

وحيث ان هذا الحكم الاخير صدر على خلاف حكم سابق لذا فأن المستأنف يستأنفه الآن امام هذه المحكمة ويطلب بالعريضة المعلنة في ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ قبول استئنافه شكلا وفي الموضوع الغاء الحكم الصادر في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ وتأيد الحكم الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ والزام المستأنف عليهم بان يدفعوا من تركه مورثهم المرحوم احمد افندي حمدي مبلغ ٣٠٠٠ قرش قيمة الايجار المتأخر لغاية نوفمبر سنة ١٩١٧ مع الزامهم بالمصاريف جميعها عن جميع الدرجات وتثبيت الحجز التحفظي وجعله حجزا نافذا ومقابل اتعاب المحاماه

وبجلسة المرافعة المحددة لنظر هذا الاستئناف دفع وكيل المستأنف عليهم دفعا فرعيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لانه لا يجوز نظر استئناف صدر فيه حكم نهائي ووكيل المستأنف طلب رفض هذا الدفع للأسباب التي ذكرها بالذاكرة المقدمة منه

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق القضية والمدادولة قانونا

حيث ان وكيل المستأنف عليهم دفع فرعيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للأسباب الواضحة

حمدي والست عائشه هانم شكري حرم المرحوم احمد افندي حمدي والجميع ورثة

الوقائع

رفع المستأنف دعوى امام محكمة الموسيقى الجزئية طلب فيها الحكم بالزام المرحوم احمد افندي حمدي بدفع مبلغ ١٨ ج متأخرا ايجار الشقة استجاره مع ما يستجد من الايجار لغاية التسليم بواقع ايجار الشهر الواحد ثلاثة جنيهات مع المصاريف والأتعاب وتثبيت الحجز التحفظي فقضت المحكمة المذكورة بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩١٧ حضوريا بالنسبة لابراهيم افندي حمدي وغيايا بالنسبة لورثة المرحوم احمد افندي حمدي بالزامهم بدفع المبلغ المذكور من التركة وما يستجد من الايجار لغاية التنفيذ بواقع الايجار الشهري ثلاثة جنيهات والمصاريف ومائة قرش اتعاب محاماه وتثبيت الحجز التحفظي فعارضت السيدتان عائشه هانم ابراهيم وعائشه هانم شكري في هذا الحكم . فتأيد الحكم المذكور ورفضت المعارضة ثم استأنف ابراهيم افندي حمدي الحكم امام محكمة مصر الاهلية بهيئة استئنافية كما استأنفته السيدتان المذكورتان آنفا فقضت في الاستئناف الاول بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ برفض استئنافه وتأيد الحكم المستأنف وقضت في الاستئناف الثاني المرفوع من السيدتين بالغاء الحكم المستأنف ورفض

محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية بتاريخ
٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ وألزم المستأنف بالمصاريف
ومائة قرش اتعاب محاماه

صدر هذا الحكم وتلى غلنا تحت رئاسة جناب
مستر بر سيفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبي العزة احمد بك عرفان واحمد بك زكي ابو
السعود مستشارين واحمد افندي عوض الشاذلي في
يوم الاثنين ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الموافق ٢٥ ربيع
اول سنة ١٣٣٨

٦

الشفعة : حق استرداد الحصة الشائعة

حق الشفعة وحق استرداد الحصة الشائعة طبقا
لنص المادة ٤٦٢ مدني حقان مختلفان فلا يمنع عدم
استعمال الحق الاول من استعمال الثاني ولا يتقيد
المسترد حينئذ بالقيود الواردة بقانون الشفعة

الاحكام في هذا الموضوع على ثلاثة انواع
فمنها ما يقرر حق الاسترداد مستقلا عن حق
الشفعة في جميع الاحوال

ومنها ما ينكر حق الاسترداد بجانب الشفعة
مطلقا

ومنها ما يقرر في بعض الاحوال دون البعض
الآخر

فمن الاحكام الاولى
الحكم المنشور هنا

حكم محكمة الاستئناف في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٠ -
المحاماة سنة اولي حكم رقم ٦١
حكم المحكمة المذكورة في القضية نمرة ٨٣٦ سنة
٣٦ قضائية - المحاماة سنة اولي ٩٥

بمحضر الجلسة وطلب وكيل المستأنف رفض
الدفع الفرعي وقبول الاستئناف وتحديد جلسة
للمرافعة في الموضوع

وحيث ان الحكم المستأنف صادر من
محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية

وحيث انه من المقرر قانونا انه ليس
لاستئناف الاحكام - وى درجة واحدة فالحكم
الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية لا
يجوز استئنافه امام محكمة الاستئناف العليا -
اما المادة ٣٥٢ من قانون المرافعات التي ارتكن
عليها المستأنف فان الغرض منها تقرير استثناء
لقاعدة الاستئناف فيما يختص بالنصاب بمعنى انه
يجوز استئناف الحكم الابتدائي الصادر على
خلاف حكم سابق ايا كان مقدار المدعى به
اما الى المحكمة الابتدائية ان كان صادرا من
محكمة جزئية او الى محكمة الاستئناف ان كان
صادرا من محكمة كلية

وحيث انه فضلا عن أن وكيل المستأنف
عليهم دفع بعدم قبول الاستئناف فقد كان
للمحكمة ان تقضى بعدم قبوله من تلقاء نفسها
باعتبار انه من النظام العام

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع
الفرعي المقدم من وكيل المستأنف عليهم وبعدم
قبول الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر من

٤٦٢ قانون الشفعة وانه لا بد ان يرد كل نص على نوع من التصرفات
راجع ايضا الاحكام القديمة الصادرة من محكمة الاستئناف في ٢ مايو سنة ١٩٠١ حقوق سنة ١٦ صحيفة ٢٦٥ وفي ١٠ يونيو سنة ٩٠٦ سنة ٢١ صحيفة ٣١ - وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٦ بمجموعة رسمية سنة ١٨ صحيفة ١٢ . . . الخ - راجع كذلك حكم محكمة الفشن الجزئية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية سنة ١٨ حكم رقم ٩٦

قصدا بابراد الاحكام على هذا الشكل ان نلقت نظر اولي الامر الى مقدار التباين فيها راجين منهم معالجة الحالة بما عرضه عليهم حضرات مستشاري محكمة الاستئناف وحضرة الاستاذ اسماعيل زهدي بك وما قرره مجلس نقابة المحامين وما عرضته مجلة المحاماة في مقالها المنشور بعدد فبراير سنة ١٩٢١ (اختلاف الاحكام) اي باصدار قانون بتشكيل هيئة من جميع الدوائر بمحكمة الاستئناف للفصل في جميع المسائل الخلافية طبقا لما هو جار عليه العمل بالتقضاء المختلط

فهل هم قابلون رجاءنا ولو بعد حين
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية
المشكلة علنا تحت رئاسة صاحب السعادة
محمد محرز باشا وبحضور حضرات مستر كرشو
وصالح حقي بك مستشارين ومبروك فهمي افندي
كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي :
في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي

حكم المحكمة المذكورة في ٢٢ ابريل سنة ١٩١٣
المجموعة الرسمية سنة ١٤ - ٩٢
وغير هذه احكام كثيرة من محكمة الاستئناف
المختلطة منها :
حكم في ٧ فبراير سنة ١٩٠٧ - المجموعة الرسمية
سنة ١٩ صحيفة ١١٤ - ٩
حكم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٧ - المجموعة الرسمية
سنة ١٩٢٠ صحيفة ١٤٣ - ١٨
راجع ايضا حكم محكمة طنطا الابتدائية الاهلية
في ١٢ مايو سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية سنة ١٩١٩
وحكمها في ٢١ اكتوبر سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية
سنة ١٩١٩

وصحة هذه الاحكام ان قانون الشفعة لم يبلغ
المادة ٤٦٢ ولان حق الشفعة غير حق الاسترداد

ومن الاحكام الثانية احكام قديمة صادرة من
محكمة الاستئناف الاهلية منها حكم في ٧ يولية سنة
٩٠٤ حقوق سنة ١٩١٩ صحيفة ١٧٤

وصحة هذه الاحكام ان قانون الشفعة بالعكس
قد النفي للمادة ٤٦٢ وان لم ينص على ذلك صراحة

ومن الاحكام الثالثة
حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ١٣ مايو
سنة ١٩٢٠ المحاماة سنة اولي حكم رقم ١٩ حيث
قضت المحكمة حق الاسترداد على حالة الشريك
في الشركات والشركات قبل قسمتها واستندت المحكمة
في حكمها على نص المادة ٨٤١ من القانون الفرنسي
حكم محكمة طنطا في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ -
المحاماة سنة اولي - ٧
حكم محكمة طنطا في ١٣ مارس سنة ١٩٢٠ -
المحاماة سنة اولي - ٨

وقد عللت المحكمة حكمها في القضيتين على
انه لا يصح ان يكون هناك تناسخ بين نص المادة

بنمرة ٨٣٢ سنة ٢٦ قضائية المرفوع من يوسف بك نجيب بصفته وكيلًا عن حرمة الست حفيظة هانم الالقية

ضد

عبد الله بك حلمي يكن واحمد بك ممدوح يكن

الوقائع

رفع المستأنف عليه الاول هذه الدعوى لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد المستأنف والمستأنف عليه الثاني بعريضة مؤرخة ١٠ و ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٨ فقيدت بجدولها بنمرة ١٨٦ سنة ١٩١٩ طلب فيها الحكم له على المستأنف في مواجهة المستأنف عليه باحقية لاسترداد الحصة البالغ قدرها ٦ ط وأربعة اسباع السهم على الشيوع في المنزل المبين الحدود والمعالم بالعريضة التي باعها المستأنف عليه الثاني للمستأنف بصفته المذكورة بعقد تسجيل في ٤ مايو سنة ١٩١٧ وهذه الحصة من استحقاق المستأنف عليه الاول لانه هو صاحب الحصة الباقية وقد دفع مبالغ الثمن وقدره ٢٥٠٠ ج ومصاريف التسجيل بخزينة محكمة مصر مع الزام المستأنف بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماه وذلك بناء على نص المادة ٤٦٢ مدني وبعد المرافعة في هذه الدعوى حكمت المحكمة المذكورة بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩١٩ حضوريا باحقية المدعي في استرداد الحصة المينة

بعريضة الدعوى ووقائع هذا الحكم نظير قيامه بدفع الثمن البالغ قدره مائتين وخمسين جنيها مصريا مع مصاريف التسجيل والزم المدعي عليه الاول بصفته بالمصاريف ومبلغ ١٠٠ قرش صاغ اتعاب محاماه

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٤ و ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ وطلب الاسباب الواردة بصحيفة استئنافه الحكم بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكامل اجزائه ورفض دعوى المستأنف عليه الاول مع الزامه بمصاريف الدرجتين واتعاب المحاماه وبجلسة المرافعة المحددة أخيرا لنظر هذا الاستئناف طلب الحاضر عن المستأنف عليه الاول تأييد الحكم المستأنف متمسكا بالحقين العام الذي في قانون الشفعة والخاص الذي في المادة ٤٦٢ من القانون المدني والاسباب التي ذكرها كل منهما ودونت بمحضر الجلسة المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمدولة قانونا حيث ان الاستئناف مقبول شكلا وحيث ان السؤال الواجب حله هو تفسير المادة ٤٦٢ مدني كما هي مع مراعاة نصوص مواد قانون الشفعة وحيث انه لا يمكن الاستناد على الاحكام

وتأييد الحكم المستأنف والزمت للمستأنف بالمصاريف و٤٠٠ قرش لعبد الله بك جلبي يكن هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الثلاثاء ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الموافق ٢١ ربيع أول سنة ١٣٣٩

٧

سند تحت الاذن عمل تجارى

سقوط الحق بمضى خمس سنوات — اليمين
قرر الحكم المبادئ الآتية :

١ — يعتبر السند تحت الاذن عملا تجاريا اذا كان الموقع عليه تاجرا وقت تحريره .

٢ — ان ضمان هذا الدين يعتبر عملا تجاريا بطريق التبعية فللضامن أن يدفع بسقوط الحق بمضى خمس السنوات ويلزم في هذه الحالة بتادية اليمين

٣ — ان الاعتراف بالدين لا يغير من نوع السند بل يبقى التعهد تجاريا فيسقط بمضى خمس سنوات من تاريخ الاعتراف بالدين .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الذائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد موسى باشا وبحضور جناب مستر كالويني وحضرة صاحب العزة فوزى بك المطيعي مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتى :

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي
بندرة ٨٥٩ سنة ٣٧ قضائية للرفوع من الست

القضائية الفرنسية في هذا الموضوع لان المادة المختصة بذلك بالقانون الفرنسى المقابلة للقانون المصرى تختلف في النص عن المادة ٤٦٢ من القانون المصرى

وحيث انه في الوقت نفسه فان قانون الشفعة يبيع للشريك في الحق المشاع الاخذ بالشفعة ولو جود حقين في آن واحد للشريك في الملك المشاع حق عام ورد في قانون الشفعة وحق آخر تكلمت عنه المادة ٤٦٢ مدني فاصحاب الشأن ان يتمسك بأى الحقين الذى يرى فيه مصلحته وان سقوط الحق في احدهما لا يترتب عليه سقوط حقه في الثانى « راجع دوهلس جزء رابع باب الشفعة »

وحيث انه من الواضح ان المادة ٤٦٢ لم تنص على ميعاد محدد يجب فيه على الشريك في الملك المشاع ان يتمسك بحقه في الشفعة لذلك يحق له التمسك بهذا الحق حتى حصول القسمة « راجع دوهلس جزء ثانى باب الشفعة »

وحيث انه لم يحصل من المستأنف عليه الاول تنازل لا صريحا ولا ضمنا

وحيث انه يؤخذ من كل ما تقدم أن الحكم الابتدائي في محله ويتعين تأييده
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وقررت في الموضوع رفضه

ست بنت ابراهيم والست مريم بنت ابراهيم
بصفتهما وريثة الست نونه بنت خليل
صاغ اتعاب محاماة للمدعي عليه الاول ورفضت
ماعدا ذلك من الطلبات « قضية نمرة ٤١٧ سنة
١٩١٩ »

ضد

الياس بك ميخائيل نصير
وقائع الدعوى

رفعت الست نونه بنت خليل هذه الدعوى
امام محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية
ضد الياس بك ميخائيل وفريد بك يعقوب
طابت فيم الحكم بالزام المدعى عليهما متضامين
بان يدفع لهما ٦٤٣٥٠ قرشا صاغا وفوائده باعتبار
الماية خمسة سنويا من تاريخ رفع الدعوى الحاصل
في ٢٣ يولييه سنة ١٩١٩ لغاية السداد مع
المصاريف واتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ
الموقت وبلا كفالة واعتمدت على سند الدين
وباقى الاوراق التي قدمتها وبجاسة المرافعة
امام المحكمة المذكورة دفع الحاضر عن المدعى
عليه الاول اولا بعدم الاختصاص لأن المدين
مفلس

ثانيا بسقوط حق المطالبة بالدين لانه دين
تجاري مضت عليه المدة المقررة قانونا فحكمت
المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠
حضوريا اولا بعدم قبول الدفع الاول الخاص
بالاختصاص وباختصاص هذه المحكمة بنظر
الدعوى - ثانيا - بسقوط حق المدعية في المطالبة
بمبلغ الدين والزامها بالمصاريف ومايتي قرش

فاستأنفت كل من السيدتين ست ومريم
كريمتي ابراهيم بصفتهما وريثة المرحومة الست
نونه بنت خليل ذلك الحكم بتاريخ ٧ اغسطس
سنة ١٩٢٠ وطلبتا ببريضة استئنافهما القضاء
بقبول هذا الاستئناف شكلا وموضوعا بالغاء
الحكم المستأنف والزام المستأنف عليه بأن يدفع
لهما بصفتهما وريثة الست نونه بنت خليل مبلغ
٦٤٣٥٠ قرشا وفوائده بواقع الماية ٥ في السنة
من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٣ يولييه
سنة ١٩١٩ لغاية تمام السداد والمصاريف عن
الدرجتين واتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ
الموقت وبدون كفالة في حالة صدوره غايبا
مع حفظ كافة الحقوق بسائر انواعها

وبجلسة اليوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ صمم
الحاضر عنهما على هذه الطلبات وطلب احتياطيا
توجيه اليمين المنصوص عنها في المادة ١٩٤ من
قانون التجارة الى المستأنف عليه ووكيل
المستأنف عليه طلب التأييد وقال بأنه لا يعارض
في اليمين بشرط ان تكون بالصيغة الآتية
« احلف بالله العظيم بانى لا اعلم ببقاء شيء في
ذمة المدين الآن » وأدلتها مدونة بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة حسب القانون حيث ان الاستئناف مقبول شكلا

وحيث انه لا نزاع من طرفي الخصوم في ان فريد بك يعقوب نصير كان تاجرا وقت توقيعه على السند المحرر منه تحت اذن الست نونه مورثة المستأنفين بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٠٩ بضمانة الياس بك ميخائيل نصير المستأنف عليه وحيث انه متى تقرر ذلك يجب اعتبار السند المذكور عملا تجاريا كما جاء بالمادة الثانية من قانون التجارة

وحيث ان الكفالة الصادرة على السندات التي من هذا القبيل تعد هي أيضا بحكم التبعية الزامات تجارية فيجوز اذن ان صدرت منه هذه الكفالة كما يجوز للدين ان يدفع بسقوط دعوى الدائن بمضي الزمن بالتطبيق للمادة ١٩٤ من قانون التجارة

وحيث ان المستأنف عليه وان كان معترفا امام محكمة أول درجة بان الخطاين المؤرخين ٦ سبتمبر سنة ١٩١١ و ٢٥ يناير سنة ١٩١٢ صادران منه الا انه يلاحظ ان الخطاين المذكورين لا تأثير لهما على طبيعة التزام الكفيل ولا يمكن في اى حال من الاحوال ان يجعل هذا الالتزام مدينا خلافا لما زعم الحاضر عن

المستأنفين وفضلا عن ذلك فانهما لا يؤديان الى اثبات انقطاع سريان مدة الخمس سنوات المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى لان هذه المدة قد مضت من تاريخ صدورهما

وحيث ان الحاضر عن المستأنفين طلب من المستأنف عليه حلف اليمين المنصوص عليها بالمادة ١٩٤ المتقدم ذكرها وقد رأت المحكمة اجابة هذا الطلب

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بتكليف الياس بك ميخائيل نصير بان يحلف يمينا على انه لم يكن في ذمته شيء من مبلغ ٦٤٣٥٠ قرشا الذي تعهد مع فريد يعقوب بك نصير بسداده للست نونه بنت خليل الطله بموجب السند المؤرخ أول فبراير سنة ١٩٠٩ وحددت لحلف اليمين ونظر الدعوى جلسة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وأبقت الفصل في المصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ اول ربيع الثاني سنة ١٣٣٩



اجراآت نزع الملكية . اختصاص

من حق الدائن الوطني ان يباشر اجراآت نزع ملكية مدينه الوطني أمام المحاكم الاهلية ولو كان

العقار مرهونا لاجنبي ويكون الحاصل لكم درجتمى
للزاد صحيحا نافذا بشرط مراعاة حق المرتين
الاجنبي بان يعرض دينه من متحصل الثمن اما
مباشرة أو بطريق التوزيع امام المحكمة المختلطة.
باسم صاحب العظمة قواد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيغال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
مستر كلايكوت وصاحب العزة احمد بك
زكى ابو السعود مستشارين واحمد افندى
عوض الشاذلى كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى :

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي نمرة

٢٦ سنة ٣٨ قضائية

الرفوع من يوسف بك شهدى عن نفسه
وبصفته وكلا عن الست زعفران هانم

ضد

محمد افندى عبد المجيد المشوارى وحضرة
الست حميدة هانم كريمة عبد اللطيف بك
السنجق مستأنف عليهما

الوقائع

رفع المستأنف عليه هذه الدعوى لمحكمة
اسيوط الابتدائية الاهلية طلب فيها الحكم
بتزع ملكية المستأنف والمستأنف عليها الثانية
من ١٩ س و ٨ ط و ٢٤٦ ف وفاء لمبلغ ٢٠٥ ج و

٧٨٠ م مع ما يستجد من المصاريف ثم عدل
طلباته الى ٦٢ فدانا وفاء لمطلوبه المذكور وفي
اثناء رفع الدعوى دفع المستأنف دفعا فرعيا
بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظرها لأن
الاطيان المطلوب نزع ملكيتها مرهونة للبنك
العقارى . وبعد اتمام المرافعة قضت المحكمة
المشار اليها آتفا بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩١٨
برفض الدفع الفرعى واختصاص المحاكم الاهلية
بنظر دعوى نزع الملكية الى آخر ماجاء
بالحكم المذكور

فرع المستأنف استئنافا عن هذا الحكم
بتاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٠ و ٣ نوفمبر
سنة ١٩٢٠ طالبا قبول استئنافه شكلا وفي
الموضوع بالغاء الحكم المذكور والقضاء بعدم
اختصاص المحاكم الاهلية بنظر دعوى نزع
الملكية مع الزام المستأنف عليه الاول
بالمصاريف والاعتاب عن الدرجتين

وبجلسة المرافعة صمم وكيله على هذه
الطلبات للاسباب التى قالها بالجلسة ووكيل
المستأنف عليه الاول طلب تأييد الحكم المستأنف
لاسبابه والاسباب التى ذكرها بمحضر الجلسة
ووكيل المستأنف عليها الثانية انضم فى مرافعته
الى وكيل المستأنف

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

اوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث ان الاستئناف مقبول شكلاً

وحيث ان المستئناف يطلب الغاء الحكم
المستأنف لأن المحاكم المختلطة هي المختصة دون
غيرها باجراءات نزاع الملكية مادام لاجنبي
حق مسجل على العقار مستنداً في ذلك الى
احكام المحاكم المختلطة وبعض احكام صادرة من
محكمة الاستئناف الاهلية

وحيث ان وكيل المستئناف عليه الاول
يدفع هذا الطلب بأن المحاكم الاهلية مختصة بهذه
الاجراءات طبقاً للمادة ١٥ من لائحة ترتيبها لانها
دعوى بين وطنيين فاذا تقرر قصر الاختصاص
في اجراءات نزاع الملكية على المحاكم المختلطة
اصبحت الاحكام الصادرة من المحاكم الاهلية
معطلة لا يمكن تنفيذها مادام العقار المطلوب
التنفيذ عليه مرهوناً لاجنبي

وحيث ان المحاكم المختلطة جرت في
احكامها على تقرير اختصاصها باجراءات نزاع
ملكية العقار المرهون لاجنبي ولو كان الدائن
الذي يطلب نزاع الملكية والمدين تابعين للحكومة
المحلية وعلى ذلك فهي تقبل مباشرة اجراءات
نزاع الملكية امامها بناء على حكم صادر من
محكمة اهلية بين وطنيين اذا كان العقار مرهوناً
لاجنبي

وحيث ان المحاكم المختلطة تستند في

تقرير هذا المبدأ على المادة ١٣ من لائحة ترتيبها
التي نصها « مجرد رهن عقار لمنفعة أحد الأجانب
يوجب اختصاص هذه المحاكم بالنظر في صحة
الرهن وفيما يترتب عليه حتى في بيعه جبراً
وتوزيع ثمنه أياً كان واضح اليد والمالك »
وذهبت في تفسير هذا النص الى انه قاض بمحصر
الاختصاص في القضاء المختلط

وحيث انه مع عدم التعرض للبحث في
ما اذا كان هذا التفسير يرمى الى أبعد مما يقتضيه
ظاهر النص فلا ريب ان الغرض من تقرير هذا
المبدأ هو المحافظة على حقوق الدائن الاجنبي
ولذلك ثررت تلك المحاكم أن الحكم الذي
يصدر من محكمة أهلية يبرسي مزاد على وطني
لا يكون حجة ضد المرتهن الاجنبي فلا يمنعه
من مباشرة اجراءات نزاع ملكية العقار المرهون
امام المحاكم المختلطة التي تختص وحدها بالفصل

في كل نزاع يقع بين وطني واجنبي
وحيث انه بناء على ذلك يكون هذا
الاختصاص في نظر المحاكم المختلطة مقيداً
لوجود صالح أجنبي يقتضيه .

وحيث انه ليس من الضروري في كل
دعوى نزاع ملكية ان تتعارض اجراءات
نزاع الملكية مع صالح الدائن الاجنبي لأن
صالح هذا الدائن مقصور على وفاة الدين متى
حصل على دينه اصبحت غير ذي مصلحة في الضرر

من اجراءات نزع الملكية وتأجيلها . ذلك لأن
رهن العقار لاجنبي ليس من شأنه أن يمنع
للمالك من التصرف فيه بالبيع بشرط ان يوفى
الدائن حقه فهو كذلك لا يحول دون البيع
الجبرى بشرط سداد الدين ومن ذلك يتبين
ان الصموبة التي قد تعترض تنفيذ الحكم الصادر
بمرسى المزايدة ليست ناشئة عن صدوره من
محكمة غير مختصة ولكنها ناشئة عن عدم
وفاء الدين الذي ترتب عليه الرهن .

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون من
حق الدائن الوطني ان يباشر اجراءات نزع
ملكية مدينه الوطنى امام المحاكم الاهلية ولو
كان العقار مرهونا لاجنبي ويكون الحكم
الصادر بمرسى المزايدة صحيحا نافذا بشرط مراعاة
حق الرهن الاجنبى بأن يوفى دينه من متحصل
الثلث اما مباشرة أو بطريق التوزيع امام المحاكم
المختلطة

وحيث أن المحاكم المختلطة مع تمسكها
بحق الاختصاص في نزع ملكية المقار المرهون
لاجنبي وتشدها في تقدير بطلان اجراءات
نزع الملكية اذا تمت امام محكمة أهلية تري
مع ذلك ان هذا البطلان لا يقضى به الا اذا
طلبه دائن اجنبي دفاعا عن حقه فانه ليس للمدين
او لمن يرسى عليه المزايدة ان يتمسك بهذا البطلان
امام المحكمة الاهلية التي هي المحكمة المختصة

بالفصل في المنازعات التي تقع بينه وبين موطنيه
(راجع الحكم الصادر من محكمة الاستئناف
المختلطة في يوم ٢ يونيه سنة ١٩١٩ و منشور
بمجموعة احكام السنة الحادية والثلاثين ص ٣٢٢)
وحيث ان الحكمين الذين صدرا من
محكمة الاستئناف الاهلية بعدم اختصاصها
بالحكم في دعوى نزع الملكية واستند اليها
وكيل المستأنف لا يعارضان هذا الرأي لأن
كليهما صدر في دعوى كانت مرفوعة امام المحاكم
الاهلية في الوقت الذي يباشر فيه الدائن الاجنبي
نزع الملكية امام المحكمة المختلطة ولما كان
الغرض من الدعويين واحدا وكانت ثانيتهما أوفى
بهذا الغرض رأيت محكمة الاستئناف على ما يظهر
أن تتخلى عن اجراءات نزع الملكية لتأخذ الدعوى
سيرها امام المحكمة المختلطة

وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون الحكم
المستأنف في محلة ويتعين تأييده
فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وبتأييد
الحكم المستأنف والزام المستأنف بالمصاريف
و ٤٠٠ قرش اتعاب محاماه للمستأنف عليه الاول
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة
في يوم الاثنين ١٣ يناير سنة ١٩٢١ الموافق ٤ جمادي
الاولى سنة ١٣٣٩

٩

استئناف استئناف جديدة طلبات جديدة
صدر امر بتقدير اتعاب خير فعارض فيه الخير
وعند المعارضة . اكتفى الخصم بالناقشة في قيمة
الاتعاب دون ان يدفع بعدم مسؤوليته بها أصلا
فهل يجوز لهذا الخصم ان يدفع استئنافا عن حكم
المعارضة ويتمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم
المسؤولية

قالت محكمة الاستئناف بعدم جواز ذلك
لانه انما يطلب طلبات جديدة أمام محكمة الاستئناف
باسم صاحب العظمة نواد الاول ساطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات مستر
كلايكوت وصاحب العزة احمد زكي بك
ابو السعود مستشارين واحمد افندي عوض
الشاذلي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بتمرة
٩٤٤ سنة ٣٧ قضائية المرفوع من مديرية
البحيرة مستأنفة

ضد

محمد افندي عيد مستأنف عليه

الوقائع

بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٢٠ صدر امر من
حضرة وكيل محكمة اسكندرية الاهلية بتقدير

مبلغ ٢٠ نج مصريا نظير التعاب محمد افندي
عيد الخير ينفذ به على المديرية وقد عارض
الخير المذكور في هذا الامر وطلب تعديله الى
٧٨ ج وذلك بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٢٠ وبعد
المرافعة في هذه المعارضة قضت محكمة
اسكندرية بتاريخ ١٢ يوليه سنة ١٩٢٠ بتعديل
امر التقدير المعارض فيه واستحقاق المعارض
لمبلغ ٥٠ ج ينفذ به على المحكوم عليه

فاستأنفته المديرية بتاريخ ١٥ سبتمبر سنة
١٩٢٠ طالبة قبول استئنافها شكلا وفي الموضوع
بالغاء الحكم المذكور والقضاء بتأييد الامر التي
حصلت المعارضة فيه مع الزام المستأنف عليه
بالمصاريف والاتعاب عن الدرجتين وبجاسة
المرافعة طلب مندوب المديرية الحكم
على مصطفى افندي مراد المحكوم عليه
بمصاريف الدعوى التي من أجلها تعين الخير
ثم طلب رفض دعوى المعارضة للاسباب التي
ذكرها بالجلسة واحتياطيا فوض الرأي للمحكمة
ووكيل المستأنف عليه طلب تأييد الحكم
المستأنف مع رفض الدفع التي دفعها مندوب
المديرية بجاسة المرافعة للاسباب التي قالها بالجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة قانونا حيث ان
الاستئناف مقبول شكلا

وحيث أن مندوب الحكومة قد ضمن أقواله بالجلسة ان محكمة أول درجة أخطأت في الحكم عليها بقيمة الاتعاب المقدرة للخير لأن الملزم بهذه الاتعاب هو مصطفى افندي مراد خصمها في القضية الاهلية

غير مسئولة و مطلقاً عن اتعاب الخير طلباً جديداً لا يجوز تقديمه امام محكمة الاستئناف وحيث فيما يختص بالموضوع فان قيمة الاتعاب التي قدرتها محكمة أول درجة غير مبالغ فيها ولذا يتعين تأييد الحكم المستأنف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف والزام المستأنفة بالمصاريف و ١٠٠ قرش اتعاب محاماه

هدا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الخميس ١٣ يناير سنة ١٩٢١ الموافق ٤ جمادى الاولى سنة ١٣٣٩

١٠

اليمين الحاسمة على ارتكاب جريمة — عدم قبولها للخصم ان يوجه الي خصمه اليمين الحاسمة — ولكن للمحكمة تقدير ظروف الدعوى لتبين اذا كانت اليمين مقبولة أو أن الغرض منها النكابة . ان تشدد نساء الهواراة في الحجاب يمنعهم من حلف اليمين فلا يصح أن يتخذ من هذه المبالغة سلاح للحكم عليهن . لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة على واقعة لو صحت كانت جريمة لانه لا يصح ان يكون النكول عن اليمين دليلاً على ارتكاب الجريمة

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علناً تحت رئاسة جناب مستر

وحيث ان المستأنف عليه يرد على ذلك بان الحكومة لا حق لها الآن في التمسك بهذا الدفع لانها لم تنازع في مسئوليتها امام محكمة أول درجة ولا بعريضة الاستئناف

وحيث أن المادة ٣٣٣ من قانون المرافعات تقضى بان ورقة الاستئناف يجب ان تكون مشتملة على الاسباب التي بني عليها الاستئناف وأقوال وطلبات المستأنف والا كان العمل لاغياً وحيث انه مع التسليم بانه يجوز للمستأنف

ان يبدى ضمن أقواله الختامية اسباباً جديدة غير التي اشتملت عليها ورقة الاستئناف ولكن يجب ان تكون هذه الاسباب الجديدة لها علاقة بالاسباب الاصلية وعلى الاخص لا يجوز له ان يقدم طلبات جديدة غير الطلبات الاصلية المبينة بورقة الاستئناف

وحيث ان المستأنفة لم تنازع بورقة الاستئناف المرفوع منها الا في مقدار الاتعاب التي قضت بها محكمة أول درجة للخير وطلبت تأييداً من التقدير الاصل الذي الرمها بمبلغ ٢٠ ج فقط وحيث ان يكون الطلب المقدم منها الآن بشأن اعتبارها

برسيفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
مستر كلابكوت وصاحب العزة احمد زكي بك
ابو السعود مستشارين واحمد افندي عوض
الشاذلي كاتب الجلسة

اصدورت الحكم الآتي :-

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي
بنمرة ٧٥٦ سنة ٣٧ قضائية
المرفوع من الشيخ محمد اسماعيل مستأنف
ضد

الست هاتم محمد بك الوكيل مستأنف

عليها

الوقائع

رفع المستأنف هذه الدعوى لمحكمة قنا
الابتدائية الاهلية طلب فيها الحكم بالزام
المستأنف عليها بان تدفع له مبلغاً قدره ٥٨٠ ج
و ٥٠٠ مليم قيمة ما يخصه من المرحومة الست
نفيسه محمد احمد بك زوجته في ثمن المصاغ وفي
النقدية مع الزامها بالمصاريف والالتعاب وطلب
تحليفها اليمين القانونية حتى اذا نكلت عن
تأديتها يحكم عليها بما طلبه . وبعد اتمام المرافعة
في الدعوى قضت المحكمة المشار اليها آنفاً
بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩٢٠ حضورياً برفض توجيه
اليمين الى المستأنف عليها ورفض الدعوى والزام
رافعها بالمصاريف ومائة قرش تعاب محاماه

فاستأنفه المستأنف بتاريخ ١٧ مايو سنة

١٩٢٠ طالباً بقبول استئنافه شكلاً وفي الموضوع
بالغاء الحكم المذكور والقضاء بما طلبه أمام
محكمة أول درجة مع الزام المستأنف عليها
بالمصاريف والالتعاب عن الدرجتين :

وبجلسة المرافعة صمم وكيله على هذه
الطلبات للاسباب التي ذكرها بالجلسة
ووكيل المستأنف عليها طلب تأييد الحكم
لاسبابه وللأسباب التي قالها بالجلسة
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث ان الاستئناف صحيح شكلاً

وحيث ان المستأنف عليها قالت بلسان
وكيلها امام المحكمة الابتدائية وامام محكمة
الاستئناف أن اليمين مقصود بها المكيدة لأن
الدعوى لا أساس لها لمروم ذلك يطالب خصمها
اليمين مع علمه بالصعوبة التي يجدها مثلها من
نساء الهوارة في حلف اليمين بسبب تشدها في
الحجاب وعدم السماح لمن بمخاطبة الرجال

وحيث ان القانون أجاز لكل من الخصام
ان يكلف الآخر باليمين الحاسمة للنزاع ولكن
ليس ثمة نص يلزم القضاة بقبول هذه اليمين
مهما كانت ظروف الدعوى بل لهم الحق في
تقدير هذه الظروف ورفض اليمين متى تبين ان
الغرض جلب الخصم امام المحكمة بقصد المكيدة

وحيث انه تبين لهذه المحكمة من مراجعة عريضة الدعوى واقوال المستأنف انه يدعى بأن المستأنف عليها وهي شقيقة زوجته المتوفاة قد استولت على مصوغات وتقود هذه الزوجة اثناء ملازمتها في حال مرضها وعند وفاتها وحيث أنه لم تقم الي الآن قرينة على أن الزوجة المتوفاة كانت تملك تلك المصوغات والتقود وان المستأنف عليها كانت تلازمها وحدها اثناء مرضها الى وقت الوفاة

المحكمة في تقدير وجهة الطلب ويصح باضافته الى السابق ان يكون دليلا في هذه الدعوى على ان الغرض من اليمين مكيدة الخصم وحيث انه بناء على ما تقدم تكون اليمين في هذه الدعوى غير مقبولة ويتعين تأييد الحكم المستأنف

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضته موضوعا بتأييد الحكم المستأنف والزام المستأنف بالمصاريف وثلاثمائة قرش صاغ اتعاب المحاماة هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الاثنين ١٧ يناير سنة ١٩٢١ الموافق ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٣٩

١١

شفعة - عقد بيع ابتدائي - مبدأ

سقوط الحق في الشفعة

اذا كان عقد البيع الابتدائي قابلا للعدول عنه بمقابل فلا يمكن ان يتولد منه حق الشفعة وعليه لا يبدأ ميعاد سقوط الحق في الشفعة بسبب العلم بالبيع الا من تاريخ العقد النهائي وليس من تاريخ العقد الابتدائي

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر

وحيث ان القانون وضع قواعد لاثبات الافعال التي تقع تحت طائلة العقاب فلا يجوز العدول عن تلك القواعد الى طريقة اثبات وضعت للمعاملات المدنية المحضة فضلا عن انه ليس من العدالة ان يكلف انسان بحلف اليمين على انه لم يسرق حتي اذا منعه عن اليمين مانع كان نكوله دليلا على وقوع الجريمة وحيث ان الحجاب وان كان لا يعتبر بذاته مانعا قانونيا عن حلف اليمين لأن القانون لم يستثن من الاحكام احد إلا ان مثل هذا الظرف يمكن ان يكون من القرائن التي تتركب عليها

مصر الابتدائية الاهلية علوا فيها ان شروط الشفعة متوفرة في القدر المشفوع لان لهم اطيان تجاوره ولهم حق الارتفاق عليه ولأن جميع الاطيان شائعة وقد عرضوا الثمن على خصومهم المشترين فلم يقبلوه وأودع بالخزينة لذا ياتمسون الحكم لهم باحقيتهم الى ١٠٥ ف ١١ ط ٦ س وملحقاتها من المواشي والمباني والآلات الزراعية ونصف الواور الثابت المين حدود ومعالم كل ذلك بعريضة افتتاح دعواهم وبمقد البيع الرسمي الرقم ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ نظير دفعهم الثمن المين بالعقد المذكور مع المصاريف والزام المشترين بالمصاريف واتعاب المحاماه وقد طلب المشترين الاحالة على التحقيق لاثبات ان المستأنفين علموا بالبيع من شهر سبتمبر سنة ١٩١٩ ولذا مضي ميعاد اخذ الاطيان بالشفعة وبتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠ قضت المحكمة المشار اليها آنفا باحالة الدعوى على التحقيق الى آخر ما جاء بالحكم المذكور وقد تم التحقيق وبعد اتمام المرافعة قضت المحكمة المذكورة بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ برفض الدعوى والزام رافعيها بالمصاريف و ١٠٠٠ قرش صاغ اتعاب محاماه

فاستأنف المستأنفون الحكم التمهيدى بتاريخ ١٣ و ١٤ ابريل سنة ١٩٢٠ كما استأنفوا حكم الموضوع بتاريخ ٩ و ١٠ يناير سنة ١٩٢١

برسيفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات مستر كلايكوت وصاحب العزة احمد بك زكي ابو السعود مستشارين واحمد افندى عوض الشاذلى كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى :

في الاستئناف المقيد بالجدول العموي
نمرة ٤٧٣ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من حافظ بك سلام وزكى افندى سلام عن نفسه وبصفته ولياً شرعياً على نجله عبد الرازق زكى سلام وامين افندي عبدالعزيز سلام واسماعيل افندى سلام وعبدالغفار افندى سلام مستأنفون

ضد

الشيخ اسماعيل منصور الشقنقيري ومحمد افندى راغب الشقنقيري والشيخ محمود عمر نصر حبيب والشيخ عبد المقصود محمود محمد حبيب ومحمود وجبر سايمان حبيب مستأنف عليهم
الاستئناف الثاني

المقيد بالجدول العموي بنمرة ٢٣٩ سنة ٣٨
قضائية

المرفوع من المستأنفين المذكورة اسماؤهم
أعلاه ضد

المستأنف عليهم المذكورة اسماؤهم أعلاه
الوقائع

رفع المستأنفون هذه الدعوى امام محكمة

طالبين قبول استئنافهما شكلاً وفي الموضوع
بالغاء الحكمين المذكورين آنفاً والقضاء لهم بما
طلبوه أمام محكمة أول درجة

وفي اثناء المرافعة رفع وكيل المستأنف
عليهم الثلاثة الآخرين استئنافاً فرعياً طالباً
الحكم بأن ليس للمستأنفين حق الارتفاق على
الاطيان المراد اخذها بالشفعة والمحكمة امرت
بضم الاستئنافات الثلاثة الى بعضها وصم كل
من المستأنفين في الاستئنافات المذكورة على
طلباتهم السابقة للأسباب التي قالها كل منهم
بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث ان الاستئنافين المرفوعين عن
الحكمين الصادرين في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٠
و ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ مقبولان شكلاً

وحيث ان المستأنف عليهم الثلاثة
الآخرين رفعوا استئنافاً فرعياً عن الحكم
الاول القاضي بثبوت حق الارتفاق وطلب
وكيل المستأنفين رفض هذا الاستئناف شكلاً
لان المستأنف عليهم المذكورين قبلوا الحكم
وقضوه باجراءات التحقيق ولان المستأنف
الاصلي لا يتناول حق الارتفاق

حيث ان الاستئناف الاصلي مرفوع عن

الحكم الصادر بأحالة الدعوى على التحقيق
لإثبات العلم بالبيع وهذا الحكم يتناول حق
الارتفاق

وحيث انه يجوز للمستأنف ضده ان يرفع
استئنافاً فرعياً عن بعض المسائل التي يتناولها
الحكم استئنافاً غير المسائل المرفوعة عنها
الاستئناف الاصلي ولا يمنع من ذلك سبق
قبوله للحكم المذكور طبقاً للمادة ٣٥٧ من
قانون المرافعات . وبناء على ذلك يكون
الاستئناف الفرعي صحيحاً شكلاً ويتعين قبوله
عن الموضوع

حق الشفعة

حيث انه تبين من ورق الدعوى ومرافعة
الخصوم ان المساقى والمراوى التي انشأها المالك
الاصلي لمنفعة الاطيان جميعها انتقلت مع الاطيان
الى ملك المستأنفين والمستأنف عليها الاول
والثاني ثم بقيت مخصصة للمنفعة المشتركة
بالاتفاق بين الفريقين

وحيث انه يتبين من ذلك ان لارض
المستأنفين حق الارتفاق على الاطيان المبيعة
الى المستأنف عليهم الثلاثة الآخرين كما ان لهذه
الاطيان حق الارتفاق على ارض المستأنفين
وحيث ان هذه المحكمة ترى كما رأت
المحكمة الابتدائية ان هذا الارتفاق يثبت حق
الشفعة للمستأنفين طبقاً للمادة الاولى من

قانون الشفعة

ان الشفيع عرف المشتري بصفته مالكا للعقار

وحيث انه مع ثبوت حق الشفعة بناء على

نهائيا

وحيث ان تطبيق هذا النص يستلزم

البحث في ماهية عقد البيع المؤرخ ١٨ سبتمبر

سنة ١٩١٩ من حيث الشفعة لانه لا يكفى في

هذه الدعوى تقدير ذلك العقد من حيث النتائج

القانونية التي ترتب عليه بالنسبة الى المتعاقدين

فقط بل يجب تقديره ايضا بالنظر الى غير المتعاقدين

وهو الشفيع وعلى هذا البحث يتوقف الفصل

فيما اذا كان من شأن هذا العقد ان يتولد منه

حق الشفعة أم لا

وحيث ان هذا العقد صريح في ان الطرفين

اتفقا على البيع والشراء بثمن معين دفع المشتري

من هذا الثمن الف جنيه عربونا وتعهد بدفع

الباقى بعد ثلاثة شهور أى بعد خلو الاطيان

من زراعة البائع كما تعهد البائع بتسليم الاطيان

في ذلك الميعاد واتفق الطرفان على شرط جزائي

من يخالف احد احكام العقد وهو دفع الف جنيه

مصرى تعويضا وفي يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٩

ادخل على هذا الشرط تعديل برفع مبلغ التعويض

الى الضعف وزيادة ايضاح جاء فيه « انه اذا

تأخر البائع عن تحرير العقد النهائي بعد الميعاد

المتفق عليه الزم برد العربون ودفع الفين جنيه

تعويضا واذا تأخر المشتري عن تحرير العقد النهائي

لا يكون له الحق في استرداد مبلغ العربون

الارتفاق فلا محل للبحث في الشيوع أو الجوار

بالملاصقة

عن طلب الشفعة

حيث ان المستأنف عليهم الثلاثة الاخيرين

يدفعون الدعوى بسقوط حق المستأنفين في

الشفعة لانهم علموا بالشراء من تاريخ العقد

الاول وهو ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٩ وشاهدوا

بناءهم عزبة في أوائل شهر نوفمبر سنة ١٩١٩

واقسموا مهم المنقولات الزراعية والخطب

المخلف عن القطن ولم يطلبوا الشفعة الا في يوم

١٧ ديسمبر سنة ١٩١٩

وحيث ان المستأنفين أنكروا هذه

الوقائع واستندوا في طلب الشفعة الى العقد

النهائي الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ لأن

العقد الاول كان ابتدائيا لا يترتب عليه حق

الشفعة

وحيث ان الدفع بسقوط حق الشفعة

يستند الى نص المادة ١٩ فقرة أولى وثانية من

قانون الشفعة وهما يقضيان بسقوط حق الشفعة

اذا لم يظهر الشفيع رغبته في الاخذ بالشفعة في

ظرف خمسة عشر يوما من وقت علمه بالبيع

او تنازل عن هذا الحق ضراحة أو ضمنا ويستدل

على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه

وينلزم بدفع مبلغ ألف جنيه أخرى علي سبيل التعويض»

وحيث انه في يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ انذر البائعان المشتريين «بانه اذا مضي يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ بدون تحرير العقد النهائي بالطريق الرسمي أو العرفي لا يكون لهما حق في التمسك بعقد الاتفاق الابتدائي المؤرخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٩ ويكون هذا العقد باطلا ولاغيا كأن لم يكن ويكون للبائعين الحق في التصرف في الأطنان لأي شخص آخر كما يكون لهما الحق في المطالبة بالتعويض الجزائي»

وحيث ان هذا الانذار يدل دلالة صريحة على ان نية المتعاقدين ان يكون العقد المؤرخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٩ عقدا ابتدائيا يجوز لكل الطرفين العدول عنه نظير دفع مبلغ التعويض وحيث ان مثل هذا العقد لا يتولد منه حق الشفعة وانما يتولد حق الشفعة من عقد بيع يتحدد به مركز البائع والمشتري ازاء الشفع بطريقه نهائيه كما يستنتج من نص المادة ١٩ من قانون الشفعة التي يستند اليها المستأنف عليهم الثلاثة الاخرون في الدفع بسقوط حق الشفعة اذ ورد في تلك المادة انه يستدل على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه ان الشفع عرف المشتري بصفته مالكا للعقار نهائيا ولا ريب أن تحقيق هذه الصفة للمشتري يستلزم ان يكون عقده ناقلا للملكية بطريقة نهائية وحيث ان هذا الاستنتاج يتماشى مع روح التشريع كما يظهر من نص المادة الرابعة عشر من قانون الشفعة التي تقضى بان يكون طلب الشفعة مشتملا على عرض الثمن وملحقاته فان هذا الطلب الذي يشمل عرض الثمن كما يشمل طلب التغلي عن العقار لا يمكن ان يكون جديا الا اذا كان المشتري قد دفع الثمن أو جزءا عظيما منه واستلم العقار الذي يطالب بالتخلي عنه ولا ريب ان مثل هذه النتائج لا ترتب الا على عقد بيع نهائي -

وحيث ان في ذلك ما يكفي للدلالة على أن الشارع جرى في أحكام قانون الشفعة على اعتبار أن حق الشفعة يتولد من عقد بيع نهائي وحيث ان العقد النهائي الخاص بالصفقة موضوع هذه الدعوى صدر في يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩ امام قاضي محكمة منوف الشرعيه وحيث ان المستأنفين اظهروا رغبتهم في أخذ هذه الصفقة بالشفعة بطلب أعلن للمستأنف عليهم في اليوم التالي لتاريخ العقد الرسمي أي في يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ وقد اشتمل طلب الشفعة على عرض الثمن وملحقاته عرضا حقيقيا ثم أودعوه بخزينة المحكمة في يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ ورفعوا دعوى الشفعة بعريضة معلنة في يوم ١١ و ١٢ يناير سنة ١٩٢٠

١٢

بيع اشياء مسروقة — حق المشتري
حسن النية في الثمن

سرق صوفيا مخالي مسبع لأكىء من السيدة
جلسن هانم ثم باعتهالبيباوى منصور بمبلغ ٢٥٠ جنيها
فرفعت الدعوى العمومية على صوفيا وبيباوى الاول
باعتبارها سارقة والثاني مخفيا للاشياء المسروقة فحكم
نهائيا بادانة الاول وبراءة الثاني لثبوت حسن نيته
رفع بيباوى على الست جلسن دعوى يطلب الحكم
فيها عليها برد الثمن فحكمت المحكمة الابتدائية
برفض دعواه

ولكن محكمة الاستئناف قضت بالناء الحكم
وبأحقية بيباوى في الثمن طبقا لنص المادة ٨٧ مدني
مقررة بأنه لايجوز للمحكمة المدنية البحث مجددا
في سوء نية المشتري بعد أن قضت المحكمة الجنائية نهائيا
بحسن نيته دون الاخلال بقوة الشيء المحكوم فيه
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة احمد موسى باشا وبحضور جناب مستر
كالويني وحضرة صاحب العزة فوزى بك المطيعي
مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف اللقيد بالجدول العمومي
بنمرة ٨٥٣ سنة ٣٧ قضائية
الرفوع من الخواجة يباوى منصور

وحيث انه بناء على ذلك تكون اجراءات
الشفعة مطابقة لنصوص القانون ويتعين الغاء
الحكمين المستأنفان

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين
الرفوعين من حافظ بك سلام ومن معه شكلا
وبقبول الاستئناف الفرعي المقدم من المستأنف
عليهم الاخيرين شكلا أيضاً وضم الاستئنافات
الثلاثة الى بعضها وفي الموضوع أولاً بالناء الحكمين
الصادرين من محكمة طنطا الابتدائية ثانياً بأحقية
حافظ بك سلام ومن معه بأن يأخذوا بطريق
الشفعة المائة فدان وخمسة واحد عشر قيراطا
وسنة اسهم وملحقاتها من اللواشى والمباني
والآلات الزراعية ونصف الواور الثابت المبين
بعقد البيع الرسمي الرقم ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٩
وذلك مقابل مبلغ الثمن وهو ٢٢١٤٨ ج و ٤٣٥
مليم اثنان وعشرون الفا ومائة وثمانية واربعون
جنيها مصريا وأربعمائة خمسة وثلاثون مليما مع
رسوم تسجيل العقد وباقي الملحقات . ثالثا بالزام
المستأنف عليهم الثالث والرابع والخامس
بمصاريف الدرجتين وبمبلغ الفين قرش اتعاب
محاماه عن الدرجتين ورفضت ما غير ذلك من
الطلبات

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة
في يوم الاثنين ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ الموافق ٦
جمادي الثانيه سنة ١٣٣٩

صند

السيدة جلستن هاتم حرم المرحوم محرم بك شاهين ثم قلم كتاب محكمة السيدة زينب الجزئية الذي لم يحضر عنه احد بالجلسة

وقائع الدعوى

رفع الخواجه بياوى منصور هذه الدعوى امام محكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد المستأنف عليها قال فيها انه سبق فاشترى من المدعوة صوفيا مخالي سبع حبات لؤلؤ بمبلغ ٢٥٠ جنيها مصريا وقد ثبت بعد ذلك انها سرقت اللؤلؤ المذكور من المدعى عليها الاولى وضبطت لذلك واقعة حكم من اجلها على السارقة من محكمة السيدة زينب الجزئية بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩١٩ بالحبس سنتين ثم تعدل الحكم الى سنة من محكمة مصر بصفة استئنافية بتاريخ ٢٩ يولييه سنة ١٩١٩ وأودع اللؤلؤ المذكور بخزينة محكمة السيدة على ذمة قضية اللجنة المذكورة نمرة ٧٢٩ السيدة سنة ١٩١٩ وحيث انه قد ثبت من الحكم الصادر في قضية اللجنة حسن نية المدعى بالشراء وصحة دفع المبلغ الذي اتقده الى السارقة كما أن البيع قد حصل في السوق العام وبعد التدليل على المبيع وقد حجز المدعى على اللؤلؤ المذكور تحفظيا لذلك طلب الحكم بالزام المدعى عليها الاولى في مواجهة الثانى بان تدفع له مبلغ الـ ٢٥٠ جنيها والفوائد القانونية من تاريخ الطلب

الرسمى لغاية السداد وتثبيت الحجز التحفظى المتوقع تحت يد المدعى عليه الثانى وجعله حجزا تنفيذيا مع الزامها بالمصاريف والالتاب وشمول الحكم بالنفاذ الموقت وبلا كفالة وحفظ كافة الحقوق وبعد ان تم تحضير القضية وسمعت فيها أقوال وطلبات الطرفين حكمت محكمة مصر المشار اليها بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٢٠ حضوريا برفض دعوى المدعى والزامه بالمصاريف ومائة قرش اتعاب محاماة

فاستأنف المدعى المذكور هذا الحكم بتاريخ ٣ و ٤ اغسطس سنة ١٩٢٠ طالبا الاسباب الميينة بصحيفة استئنافه الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والزام المعان اليها الاولى بدفع مبلغ ٢٥٠ جنيها مع المصاريف والالتاب عن الدرجتين وتثبيت الحجز التحفظى للموضوع تحت يد المعان اليه الثانى على السبع حبات لؤلؤ المودعة بخزينة المحكمة

وبجلسة ١٩ مارس سنة ١٩٢١ المحددة لنظر هذا الاستئناف صمم الحاضر عنه على هذه الطلبات ووكيل المستأنف عليها الاولى طلب التأييد ولم يحضر احد عن المستأنف عليه الثانى واقوالهما مدونة بمحضر الجلسة ثم أجل الحكم لجلسة اليوم (٢٨ مارس سنة ١٩٢١) مع تقديم مذكرات - وقد قدم كل طرف مذكراته مصمما فيها على سابق طلباته

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا

وحيث ان بياوى منصور رفع دعواه على المستأنف عليها الاولي يطلب فيها تثبيت الحجز المتوقع على السبع لآلىء السابق ايداعها بخزينة محكمة السيدة الجزئية الواقع بشأنها النزاع بين الطرفين

وحيث ان هذا النزاع ناشىء عن كون المستأنف اشترى الآلىء المذكورة ثم ظهر انها كانت مسروقة من منزل المستأنف عليها ورفعت بشأنها دعوى جنائية ضد المستأنف باعتباره مخفيا الاشياء المسروقة امام محكمة السيدة الجزئية

وحيث انه قد حكم في تلك الدعوى ابتداءيا بادانة السارقة وببراءة بياوى منصور مما نسب اليه ولم يستأنف هذا الحكم بالنسبة لبياوى منصور فاصبح نهائيا

وحيث ان بياوى يدعى بان مادفعه ثمنًا للحببات المذكورة مبلغ ٢٥٠ جنيتها وانه قد اشترهاها في السوق العام وهو معتقد ملكية البائعة لما باعت أو بعبارة أخرى اشترى بنية سليمة وتمسك بالمادة ٨٧ من القانون المدني

وحيث ان المستأنف عليها رفعت الدعوى

بان المستأنف لم يكن حسن النية وقت الشراء ولا يستحق على كل حال اكثر من خمسين جنيتها لان البائعة لم تقبض منه سوى هذا المبلغ كما جاء في الاقوال الصادرة منه في القضية الجنائية وحيث ان المستأنف قد رد على هذا القول بدفع آخر وهو أن الحكم الجنائي قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بمسألة العلم الذى ينتج منه سلامة النية

وحيث انه بالاطلاع على الحكم المشار اليه الصادر في ٦ يولييه سنة ١٩١٩ تبين منه انه قضى ببراءة بياوى منصور من تهمة الاخفاء بناء على ماورد في حيثيات الحكم من أنه لم يثبت ان المتهم كان يعلم وقت الشراء ان اللؤلؤ مسروق وحيث أنه لا يسوغ بعد ذلك الرجوع الى البحث فيما اذا كان المستأنف اشترى اللؤلؤ بسلامة نية من عدمه لأن البحث في هذا الامر يخل بقوة الشيء المحكوم فيه

وحيث انه بناء على ذلك يكون المستأنف محقا في التمسك بالمادة ٨٧ من القانون المدني وحيث انه فيما يتعلق بالتمن فانه قد ثبت من مجموع التحقيقات التى حصلت فى الدعوى الجنائية ان مادفعه المستأنف للبائعة يبالغ حقيقة ال ٢٥٠ جنيتها التى يطالب بها المستأنف عليها وحيث ان المستأنف عليها استردت اللؤلؤ من خزينة المحكمة بعد الاذن لها بذلك من

النيابة العمومية وقد أودعت بدلها ٢٥٠ جنيها
بالخزينة المذكورة فالحجز الذي اوقعه المستأنف
على اللؤلؤ قد انتهى امره ولكن يحق للمستأنف
الاستيلاء على مبلغ الـ ٢٥٠ جنيها المودع من
المستأنف عليها الاولى كما ذكر فيما سبق
وحيث انه بناء على ما تقدم يتعين الغاء
الحكم المستأنف

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً
وفي الموضوع بالغاء الحكم للمستأنف وبإلزام
المستأنف عليها الاولى بأن تدفع الى المستأنف
مبلغ ٢٥٠ جنيها والمصاريف عن الدرجتين و٣٠٠
قرش انساب محاماه عن المستأنف ، وبالتصريح
للمستأنف بقبض الـ ٢٥٠ جنيها الذي أودعته
للمستأنف عليها بخزانة المحكمة عند سحبها السبع
حبات اللؤلؤ السابق توقيع الحجز عليها من
المستأنف ورفضت ماخالف ذلك من الطلبات
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الاثنين ٢٨ مارس سنة ١٩٢١-١٧
رجب سنة ١٣٣١

١٣

خطأ الطبيب - المسئولية المدنية

ليس الطبيب مسئولاً عما يقع منه من الخطأ في
تشخيص المرض خصوصاً اذا تشابهت الاعراض .
وعليه اذا قرر الطبيب البيطري ان ماشية مصابة
بالحمى للملاريا بينما هي مصابة بالطاعون البقري فليس

الطبيب مسئولاً عن خطأه في التشخيص ولا ملوماً
بجبر الضرر الناشئ عن اختلاط الماشية السليمة
بالماشية المريضة ولو كان هو الأمر باختلاطها .
باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية

للمشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب
العزة احمد عرفان بك وبحضور جناب مستر
كالويني وحضرة صاحب العزة فوزى بك
المطيعي مستشارين ومحمد فهمى افندي كاتب
الجلسة

اصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي
نمرة ٥٨ سنة ٣٨ قضائيه المرفوعة من وزارة
الزراعة

ضد

على بك خليفه محمود وشاكر افندي حنا
وقائع الدعوى

رفع على بك خليفه محمود هذه الدعوى
امام محكمة أسبوط الابتدائية الاهلية ضد
الدكتور شاكر حنا ووزارة الزراعة وقال في
عريضة دعواه المؤرخة ٧ سبتمبر سنة ١٩١٩
انه ظهر الطاعون البقري بمواشيه حوالي ١٠
يناير سنة ١٩١٩ وتأكّد مستخدمو الطالب من
وجود المرض بمواشيه في يوم ١٥ منه بعد أن
مات منها ثور وعجل بقر وبقره وظهر المرض

في ثورين فاستدعي للمعان اليه الاول الي بلدة
الرحمانية في يوم ١٨ يناير سنة ١٩١٩ للكشف
على الثورين المريضين وقرر أن المرض الذي
بهما هو حمى الملاريا وانها ناتجة من القراض
وعدم نظافة المواشي ثم قرر أنه لارجاء في أحد
الثورين وأعطى الآخر شربة ملح انجيزي
وحقنة تحت الجلد وقرر انه قد يشفى . وفي ذلك
اليوم عرض على المعان اليه الأول ناظر زراعة
الطالب تسعة ثيران أخرى لفحصها ففحصها
وقال انه لا خوف عليها ولا مرض بها فارسلت
الي العزبة التي بها المواشي المريضة وفي يوم ٢٠
يناير سنة ١٩١٩ ظهر المرض باربعة ثيران فاحضر
الطبيب نفسه للعزبة في يوم ٢١ منه فقرر أن
المرض هو هو « حمى الملاريا » وحقن الاربعة
تحت الجلد بحقنة زرينخ وفي ٢٣ و ٢٤ يناير سنة
١٩١٩ نفق ثوران من الاربعة وتفشى المرض
بين المواشي السليمة من المريضة واحضر طبيب
آخر فقرر ان المرض هو « الطاعون البقري »
فابلق الخبر الي حكيم اتيای البارود وجناب
مفتش عموم الطب البيطري بالوجه البحري
واتضح ان المرض هو « الطاعون البقري »
وان العلاج الذي وصفه المعان اليه الأول كان
خطأً وانه بسبب ذلك قد تفشى المرض في
المواشي وقد بلغ عدد المواشي التي نفقت ١٩
ماشية ما بين جاموس وبقر وان ثمنها جميعاً

٦٠٣٠٠ قرش وقد اصاب زراعة الطالب ضرر
يقدر بمبلغ ٣٠٠٠٠ قرش كما انه اشرك الحكومة
في المسؤولية ولذلك طلب الزام المعان اليهما
متضامنين بان يدفع له مبلغ ٩٠٣٠٠ قرش
والمصاريف واتعاب المحاماه بحكم مشمول بالتنفيذ
لوقت بلا كفاله . وبعد ان تم تحضير القضية
احيلت على جلسة المرافعة وفيها اصر الحاضر
عن المدعي على هذه الطلبات والحاضران عن
المدعي عليهما طلبا رفض الدعوى . وبتاريخ ٣١
يوليه سنة ١٩٢٠ حكمت محكمة أسيوط المشار
اليها حضوريا وقبل الفصل في الموضوع باحالة
الدعوى للتحقيق لاثبات ونفي ما تدون بالاسباب
بكلفة الطرق القانونية وعلى الطرفين اعلان
شهودها لجلسة ١٩ اكتوبر سنة ١٩٢٠ ونذبت
للتحقيق حضرة محمود بك صادق القاضي
والرياسة نذب خلاف حضرته عند المانع وابتقت
الفصل في المصاريف . فاستأنفت وزارة
الزراعة هذا الحكم بتاريخ ١٧ اكتوبر سنة
١٩٢٠ طالبة للاسباب الميينة بصحيفة استئنافها
الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف
عليه الأول مع الزامه بالمصاريف والاتعاب عن
الدرجتين .

وبجلسة ٩ ابريل سنة ١٩٢١ المحددة أخيرا
تنظر هذا الاستئناف صم الحاضر عن

الحكومة على هذه الطلبات وانضم اليه في ذلك وكيل المستشارف عليه الثاني اما الحاضر مع المستشارف عليه الاول فطلب التأييد « وأقوالهم مدونة بمحضر الجلسة » ثم اجل الحكم لجلسة اليوم « ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ »

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمدادولة قانونا

حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني وحيث ان طلب التعويض مبني على سببين الأول ان الدكتور شاكر افندي حنا بصفته طبيباً في وزارة الزراعة ارتكب خطأين الأول : - انه كشف على ماشية المستشارف عليه الاول خليفه بك محمود وقرر انها مصابة بالحمى الملاريا في حالة أن الاصابة كانت بالطاعون البقري . والأمر الثاني : أنه أمر باختلاط الماشية الجديدة السليمة بالماشية المريضة فحصلت اصابتها ونفقت بالموت

وحيث عن الامر الأول فقد اجمع علماء القانون ان الطبيب غير مسئول عما يقع من الخطأ في تشخيص المرض خصوصا اذا تشابهت الاعراض كما يقال هنا . ولو وصل علم الطب الى هذه الدرجة من التقدم ومعرفة طبيعة الامراض بصفة قاطعة عند التشخيص لاصبح العالم غير العالم الذي نرى الآن ونخفت وطأة

وحيث عن الامر الثاني : أنه أمر باختلاط الماشية الجديدة السليمة بالماشية المريضة فحصلت اصابتها ونفقت بالموت

وحيث عن الامر الأول فقد اجمع علماء القانون ان الطبيب غير مسئول عما يقع من الخطأ في تشخيص المرض خصوصا اذا تشابهت الاعراض كما يقال هنا . ولو وصل علم الطب الى هذه الدرجة من التقدم ومعرفة طبيعة الامراض بصفة قاطعة عند التشخيص لاصبح العالم غير العالم الذي نرى الآن ونخفت وطأة

الموت كثيرا عما هي عليه وحيث فيما يختص بأن شاكر افندي حنا أمر باختلاط الماشية الجديدة السليمة مع القديمة المريضة فع التسلیم بذلك فلا مسئولية عليه كمتبين آنفا على أن الثابت في صحيفة دعوى المستشارف عليه الاول أن الطبيب لم يأمر بذلك وانما مستخدمو العزبة أرسلوا الماشية بعد الكشف عليها لمحل وجود المواشي المريضة وهذا هو المعقول : -

وحيث متي ما تقرر ذلك لا محل للبحث في مسئولية وزارة الزراعة من عدمه ويكون الحكم المستشارف في غير محله وواجب الغاؤه ورفض دعوى المستشارف عليه الاول والزامه بالمصاريف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستشارف ورفض دعوى المستشارف عليه الاول والزامه بمصاريف الدرجتين ومبلغ ٢٠٠ قرش اتعاب محاماه هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية المنعقدة في يوم السبت ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ - ٨ شعبان سنة ١٣٣٩

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي

بنمرة ٧٥٠ سنة ١٩٠٧

المرفوع من ورثة المرحوم محمد بك سليم
وهم صالح بك سليم عن نفسه وبصفته فيما على
اخيه حسين — والست عائشة هاتم عن نفسها
وبصفتها وصية على محمود وعزيرة ولدي المرحوم
احمد بك كامل القاصرين الوارثين للست فردوس
هاتم التي توفيت وبصفتها وارثة أيضا للست
فردوس هاتم المذكورة ثم الست فاطمة هاتم
والست بلقيس هاتم مستأنفون

ضد

الشريف محمد ابونعني ثم الشرفاء خميس بن
يحيى — وحسين بن شرف — وعبد الله —
وعبد المجيد — ومنصور — ومحمد سعيد —
وزين شرف — ومصباح — وياقوت — وسلامييه
وغيبه — وفاطمة — ودلال — وهيرغه —
وبدر: الجميع أولاد شرف ثم الشريف حسن
ابن حسين « مستأنف عليهم »

وفي الاستئناف الثاني المقيّد بالجدول

العمومي بنمرة ١٠٢٣ سنة ١٩٠٧ . المرفوع من
الشريف محمد ابونعني بصفته ناظر وقف جده
الشريف مسعود « مستأنف »

ضد

المستأنفين المذكورة اسماؤهم بعاليه في
الاستئناف الأول « مستأنف عليهم »

« ٥ »

وقف . اجارة طويلة بأقل من اجر المثل .

فسخ . مسئولية مشتركة

فسخ الاجارة بفعل المؤجر قبل انتهاء مدتها
يعطي المستأجر الحق من الرجوع على المؤجر
بالتعويض . واذا كان سبب الفسخ يرجع الى فعل
المؤجر والمستأجر معا بمعنى ان يكون الضرر
ناشئا عن خطأهما المشترك فللمحكمة الحق في تقدير
التعويض بنسبة نصيب كل منهما في الخطأ .

استأجر شخص من ناظر وقف اعيان المدة خمس
سنوات وبأقل من أجر المثل فقضت المحكمة نهائيا
لهذين السببين بالفسخ قائلة في حكمها ان السبب
الاول لا ذنب للمؤجر وحده فيه لانه مبني على
مخالفة القانون وكلا المؤجر والمستأجر يعلمانه فرضا
ولان السبب الثاني تعود مسئوليته على المستأجر
اكثر منه على المؤجر

وفي القضية طلب المستأجر تعويضا قدره ٧٥٠
مليم و ٨٤ ٢٥ جنيها فحكمت له المحكمة الابتدائية
بمبلغ ٥٠٠ مليم و ١٢٩١ جنيها وعدلت محكمة
الاستئناف هذا المبلغ الى ٣٠٠ جنية فقط

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيغال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبي العزة عطيه بك حسني واحمد بك زكي
ابو السعود مستشارين واحمد افندي عوض
الشاذلي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي:

وقائع الدعوى

رفع المستأنفون في الاستئناف الاول هذه الدعوى لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية قالوا فيها ان مورثهم المرحوم محمد بك سليم استأجر من الشريف محمد أبو نعي عن نفسه وبصفة وكيلة عن باقي اعضاء عائلته ١٣ ط و ٦١ ف شائعة في ٣٤٣ ف كاتبة بنواحي صفت جيزة والشموت قليوبية وتفنت قليوبية وطاروت شرقية لمدة اثني عشرة سنة بموجب عقدي ايجار ولما مضى من سني الاجار خمس سنوات عاكس المؤجر مورثهم حتي انه بهذه المعاكسة نزع الاطيان من تحت يده ولم ينتفع مورثهم بالمدة الباقية من سني الاجار لذلك يحق لهم مطالبة المؤجرين بتعويض قدره مبلغ ٧٥٠ مليون و ٢٥٨٤٠٠٠ وبالزامهم بدفع مبلغ ٢٠٧٤٦ قرشا ونصف قيمة مادفع زيادة عن ايجار الاطيان مدة الخمس سنوات المنتفعون بها جملة ذلك مبلغ وقدره ٢٧٩٢٣١ ونصف فاضطروا لمقاضاتهم وطلبوا الزامهم بالتضامن بدفع مجموع المبلغين المذكورين آنفا وتثبيت الحجز المتوقع تحت يدهم وجعله حجزا نافذا مع الزامهم بالمصاريف واتعاب المحاماة وبعد اتمام المرافعة في هذه الدعوى قضت المحكمة المشار اليها آنفا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٠٧ بالزام المستأنف عليهم في الاستئناف الاول بان يدفعوا للورثة مبلغا قدره ١٤٩٩٠٦

ونصف مع ثلثي المصاريف ومبلغ الف قرش صاغ اتعاب محاماة لهم وبرفض باغائر ذلك من الطلبات

فاستأنف المستأنفون في الاستئناف الاول هذا الحكم بتاريخ ٢٩ و ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٧ طالبين قبول استئنافهم شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والزام المستأنف عليهم بالتضامن بدفع مبلغ ٢٥٨٤٧٥ قرشا تعويضا بدلا من ١٢٩١٥٠ قرشا المحكوم به مع الزامهم بجميع المصاريف واتعاب المحاماة كما استأنفه المستأنف في الاستئناف الثاني بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٧ طالبا قبول استئنافه شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة اليه فيما هو محكوم به وفيما يخصه فقط مع الزام خصومه بالمصاريف والاتعاب عن الدرجتين وقد ضم الاستئنافان الى بعضهما ليحكم فيهما معا بما انهما عن حكم واحد

وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ قرر الشريف محمد أبو نعي بانه يتحمل كل مسئولية تنتجها الدعوى وانه فيما اذا قضى لخصامه بمبالغ فلا يمانع في دفعها وأن يكون التنفيذ قبله شخصيا وذلك منعاً لاييقاف الاستئناف أو لتأجيله لاجل بعيد بالنسبة ل وفاة بعض المستأنف عليهم في الاستئناف الاول ولكي تنظر الدعوى بصفة مستعجلة

وبجلسة المرافعة صم كل مستأنف على طلباته السابقة للأسباب التي قالها كل منهم بالجلسة وبالمذكرة المقدمة من وكيل المستأنف في الاستئناف الثاني الذي طلب رفض الدوى بالنسبة للجميع .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمدولة قانونا

حيث أن الاستئنافين صحيحان شكلا وقد سبق التقرير بضمهما الى بعضهما

عن الاستئناف المرفوع من الشريف محمد ابونعي عن المبلغ الزائد

حيث ان الدفع الخاص بمبلغ المائتي جنيه غير مقبول لان السند الذي تحرره هذا المبلغ دخل ضمن الدفعات التي استلمها المؤجر من المستأجر فهو في الواقع عملية من وسائل الوفاء بجزء من الاجرة المستحقة هذا فضلا عن أن المستأنف وهو الشريف محمد ابونعي لم يذكر في دفاعه أمام المحكمة الابتدائية انه فقد هذا السند أو انه لم يقبض قيمته

وحيث أن الشريف محمد ابونعي يدعي بأن مجموع المبالغ التي وصلت اليه من الايجار هو مبلغ وقدره ٨٠٠ د ٩٢ قرشا و ٣٨ مليما أي أقل مما يدعيه ورثة المستأجر بمبلغ ١٧١٣ قرش و ٣٢ مليما فيكون المبلغ المحكوم عليه برده زائدا بهذا المقدار

وحيث أنه تبين لهذه المحكمة ان هذا الفرق لم يكن منشأه خطأ ارتكبه المستأجر وورثته في عملية تحويل الريالات الحجازية الى جنيهات وانما نتج عن عدم احتساب الشريف مبلغين وصلاهما بايصالين في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٣ احدهما باسم صالح بك والآخر باسم محمد بك سليم وكلا الايصالين قدما الى المحكمة الابتدائية مع باقي الايصالات كما تبين من المذكرة المطبوعة المقدمة من وكيل المستأجر امام تلك المحكمة لجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٦ وحيث أن عدم تقديم هذين الايصالين الى محكمة الاستئناف مع باقي الايصالات لا يترتب عليه خصم قيمتها من المبلغ المطلوب لان الشريف لم ينكرها أمام المحكمة الابتدائية بل لم يناقش في حساب المبلغ المدفوع زائدا عن الايجار المستحق

عن التعويض

حيث أنه لا نزاع في أن عقد الايجار لم يثنذ الى آخر المدة المتفق عليها لأن المحكمة قضت بفسخه بناء على طلب ناظر الوقف

وحيث أن التضمينات التي بنيت على عدم الوفاء بكل التعهد به أو بجزئه لا تكون مستحقة الا اذا كان عدم الوفاء منسوبا الى تقصير المتعهد (مادة ١١٩ من القانون المدني)

وحيث أن عدم تنفيذ عقد الايجار الى

آخر المدة لم يكن مترتباً على ظهور الوقفية فقط وإنما كان سببه الاعم أن مدته تزيد عن الثلاث سنوات إضعافاً وأن الاجرة المتفق عليها أقل من أجر المثل كثيراً

وحيث انه تبين لهذه المحكمة من ظروف الدعوى أن السببين الأخيرين يرجعان الى فعل المستأجر لأنه هو الذي سمي في الحصول على الاجارة بهذه الشروط وسهل له النجاح في سعيه وجود أصحاب الشأن بالبلاد الحجازية بعيدين عن موقع الاطيان ولا يعرفون عنها شيئاً من حيث جودة الارض وسعر الايجار

وحيث انه بناء على ذلك لا يكون من الصواب نسبة التقصير في نقض التعهد الى المؤجر وحده بل ترى المحكمة أن معظم الخطأ واقع من المستأجر

وحيث أنه يجب ملاحظة هذا الخطأ في تقدير التضمينات التي يستحقها المستأجر طبقاً طبقاً لاحكام القانون كما يتعين ملاحظة المكسب الذي حصل عليه من الاجارة في المدة السابقة . على الفسخ

وحيث أنه بناء على ما تقدم ترى المحكمة تقدير التعويض بمبلغ ٣٠٠ ج تعديلاً لمبلغ ١٢٩١٥٠ قرش الذي قضت به المحكمة الابتدائية

عن الاستئناف الثاني

حيث أن الاسباب السابقة تكفي لبيان

عدم وجاهة الاستئناف المرفوع من ورثة المستأجر فيتعين رفضه

عن التنفيذ

وحيث أن المستأنف عليه الاول الشريف محمد ابو نعي قرر أمام هذه المحكمة بأنه يتحمل مسئولية الدعوى بالنيابة عن باقي المستأنف عليهم ويقبل تنفيذ الحكم ضده شخصياً فيتعين اجابة طالب المستأنفين والزامه بتنفيذ الحكم فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والزام الشريف محمد أبو نعي وباقي شركائه في الاستئناف بان يدفعوا الى المستأنف مبلغ ٢٠٧٥٦ قرشاً ونصفاً قيمة الزائد عن الايجار و٣٠٠ جنيه تعويضاً مع المصاريف المناسبة في الدرجتين والزام المستأنفين بباقي المصاريف والمقاصة في اتعاب المحاماة في الدرجتين وأمرت ان يكون التنفيذ ضد الشريف محمد ابو نعي هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية المنعقدة في يوم الاثنين ١٨ ابريل سنة ١٩٢١ و١٠ شعبان سنة ١٣٣٩

١٥

تقرير زيادة العشر . عدم حضور المقرر

استئناف حكم بطلان تقرير الزيادة .

طلب بطلان الاجراءات

لعدم اعلان اصحاب الديون المسجلة

اذا لم يحضر مقرر الزيادة جلسة البيع فلا يجوز للقاضي ان يحكم ببطلان تقرير الزيادة انما يجب عليه اجراء البيع بالطريقة التي اتبعت في البيع الاول طبقا لنص المادة ٥٨٤ مرافعات

الحكم الصادر من قاضي البيع ببطلان تقرير الزيادة لعدم حضور المقرر قابل للاستئناف لان للمادتين ٦٠٢ و ٦٠٤ مرافعات قاصرتان على حالة طلب بطلان الاجراءات

لا يجوز للمدين ان يطلب بطلان اجراءات البيع بحجة عدم اعلان اصحاب الديون المسجلة لان هذا الطلب من حقهم دون المدين

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة محمد محرز باشا وبحضور حضرات مستر كرشو وصالح حقي بك مستشارين وحسن نبيه افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي

بنمرة ٥٤١ سنة ٣٧ قضائية

ضد

محمد حسن الجمل واحمد حسن الجمل

مستأنف عليهما ولم يحضر المستأنف عليه الثاني ولا أحد بالنيابة عنه

الوقائع

رفع محمد حسن الجمل هذه الدعوى أمام

محكمة بني سويف الاهلية المقيدة بجدولها بنمرة

٩٨٥ سنة ١٩١٣ ضد احمد حسن الجمل وطلب

بصحيفة دتواه الحكم بنزع ملكيته من ٦

فدان ٢٢ قيراط و ١٤ سهم الميمنة الحدود والمواقع

بها وبيعها بالمزاد العمومي بثمن أساسي قدره

٣٠٠٠٠ قرش وفاء لمبلغ ٣١٩٥٩ قرشا صاغا مع

تكليف كاتب المحكمة باجراء النشر والتعليق

حسب القانون مع الزام المعان اليه بالمصاريف

والاتعاب .

وبتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ حكمت

محكمة بني سويف المذكورة بنزع ملكية احمد

حسن الجمل من ٦ فدان و ٢٢ قيراط و ١٤ سهم

المذكورة وبيعها بالمزاد العلني وفاء لمبلغ ٢٩٨٣٠

قرشا صاغا المحكوم به أصلا مع المصاريف

المستحقة والتي تستحق لغاية السداد بثمن

أساسي قدره ١٠٠ جنيه مصري عن الفدان

الواحد خلاف المصاريف وبإحالة الاوراق على

حضرة قاضي البيوع لتحديد يوم وساعة البيع

وعلى قلم الكتاب اجراء النشر والتعليق على

حسب القانون

وبتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٤ قدم محمد

حسن الجمل طلباً لحضرة قاضي البيوع هـ ف ١٠ ط وأنه متنازل عن الباقي وبتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٩١٤ حكم قاضي البيوع بمحكمة بني سويف الاهلية بإيقاع مرسى مزاد هـ ف ٦ ط على طالب البيع بثمن أساسي قدره أربعة وستون جنيهاً مصرياً الفدان الواحد خلاف المصاريف وأمر أي جازر للأطيان أو واضع اليد عليها بكف يده وتسليمها للمشتري بمجرد اعلانه بهذا الحكم والا يجبر على ذلك بكلفة الجارق القانونية

وبتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩١٤ قرر عبد الحافظ معبد بزيادة العشر على أصل الثمن وتحدد لذلك جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٢٠ وفيها لم يحضر مقرر الزيادة والمحكمة بناء على ذلك حكمت ببطالان تقرير الزيادة والزمّت مقرر الزيادة بالمصاريف

فاستأنف عبد الحافظ معبد هذا الحكم بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٠ وطلب الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالنقض وإعادة الاجراءات على الوجه القانوني مع الزام من يحكم عليه بالمصاريف عن الدرجتين

وبجلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ التي تحددت أخيراً طلب الحاضر عن المستأنف إعادة القضية الى محكمة بني سويف لاجراء النشر والبيع والمحامي عن المستأنف عليه الأول قل ان الحكم الصادر من قاضي البيوع لا يقبل

عنها استئناف كما أنه من المقرر أن المدين لا يمكن أن يدخل في المزايدة وذلك للأسباب المدونة بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث أن الاستئناف مقبول شكلاً

وحيث أنه بمراجعة أوراق الدعوى تبين أن محمد حسن الجمل كان يدين أحمد حسن الجمل في مبلغ وقد تحصل أخيراً على حكم بنزع ملكية مدينه المذكور من هـ فدن رسي مزادها عليه في ٢٠ يولييه سنة ١٩١٤ مقابل ثمن قدره ٣٣٠ جنيهاً وبتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩١٤ قرر عبد الحافظ معبد المستأنف بزيادة العشر واتخذ الاجراءات القانونية لاعادة البيع وتحدد له أخيراً جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٢٠ وفي هذه الجلسة لم يحضر مقرر الزيادة فالمحكمة بناء على طلب الراسي عليه المزاد حكمت ببطالان تقرير الزيادة فاستأنف مقرر الزيادة هذا الحكم وطلب الغاءه

وحيث أن مقرر الزيادة قد استوفى الاجراءات اللازمة قانوناً لاعادة البيع بعد تقرير الزيادة ونص المادة ٥٨٤ مرافعات يقضى باتباع الاجراءات التي اتبعت في البيع الاول عند اعادة البيع ولم يحصل يجعل حضور مقرر

١٦

حق التظلم في أمر

حق التظلم ممنوح بمقتضى المادة ١٣٠ من أفعال
من استصدر الأمر أو الخصم الذي صدر الأمر ضده
فلا يقبل التظلم المرفوع من ثالث بالمعارضة في
أمر حجز لدعوى ملكيته لما هو مطلوبه المحجوز
عليه

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الأهلية
الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
الغزة عطيه حسني بك وبحضور جنابه مستر
كالويني وحضرة صاحب الغزة احمد زكي أبو
السعود بك مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي
كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي
بمرة ٦٠٠ سنة ٣٨ قضائية

للمرفوع من الشيخ ابراهيم حسن دياب
ضد

سيد حمين أبو عميره ثم احمد افندي
حسين دياب الذي لم يحضر بالجلسة ولا أحد
بالتوكيل عنه

وقائع الدعوى

رفع سيد افندي حسين أبو عميره هذه
الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية

الزيادة لازما لاتمام هذه الاجراءات

وحيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم
الصادر بطلان تقرير الزيادة لعدم حضور
مقرر الزيادة في غير محله فيتعين الغاؤه

وحيث ان المستأنف عليه دفع بعدم قبول هذا
الاستئناف بعدة دفعات أولاً أنه خال من الاسباب
ثانياً أن المادتين ٦٠٢ و ٦٠٤ لا يجيزان مثل هذا
الاستئناف وثالثاً عدم اعلان أرباب الديون المسجلة
وحيث أنه بالنسبة للسبب الأول فإن

السبب الذي ذكر في عريضة الاستئناف كاف
لاعتباره مسبباً بالنسبة للمادتين ٦٠٢ و ٦٠٤ فإنها
خاصتان بالأحكام التي تصدر في دعوى بطلان
الاجراءات وهذه الحالة ليست منها وبالنسبة
لعدم اعلان أرباب الديون فإنه سبب غير وجيه
وليس من حق المستأنف التمسك به

وحيث بناء على ما ذكر يتعين إلغاء
الحكم المستأنف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف
شكلاً وقررت في الموضوع إلغاء الحكم المستأنف
واعادة الاجراءات على الوجه القانوني والزمّت
محمد حسن الجمل بمصاريف الدرجتين وبمبلغ
اربعمائة قرش صاغ اتعاب محاماة

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية
المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٠ مايو سنة ١٩٢١ - ٢
رمضان سنة ١٣٣٩

ضد الشيخ ابراهيم حسن دياب واحمد افندي حسن دياب وقال المدعي بعريضته المعلقة بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٢١ ان المعلن اليه الثاني استدان من الطالب مبلغ ١١٥٣ ج ٩٠٠ مليم بمقتضى عدة سنوات وفي شهر يونيه سنة ١٩٢٠ قدم دفاؤه للمحكمة المختلطة مدينًا في مبلغ ٨٠٠٠ ج وكسور وفي ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ باع المعلن اليه الثاني للمدعي محله التجاري نظير ٦٠٪ من ديونه المذكورة مشروطًا في البند الخامس من العقد ان هذا البيع مطلق على قبول الديانة الاتفاق الحبي وتصدق المحكمة عليه بدفع ٦٠٪ وتسهيلًا للاتفاق قبل الطالب أن يكون ضامنًا متضامنًا في الكونكرداتو وفعلاً قد تصدق على الكونكرداتو في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٢٠ وبذا أصبح عقد ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ نهائياً وأصبح المحل التجاري ملكاً خاصاً للطالب . وبما أن الطالب قد استخدم المدعي عليه الثاني بمحله لعله بالعملاء وبالأعمال غير أن هذا سار سيرا سيثاً فاضطر الطالب لطرده في ١٨ مارس سنة ١٩٢١ فنكاه في الطالب توطاً المدعي عليه الثاني مع أخيه المدعي عليه الأول وطلب توقيع الحجز على المحل باعتباره ملكاً لوالدهما بغير حق . وبناء على هذا الزعم قد استصدر أمراً من حضرة قاضي الأمور الوقفية بمحكمة مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢١ على محل تجارة الطالب . ولما كان لا حق للمعلن اليه الأول في استصدار مثل هذا الأمر لذلك دفع المدعي هذه الدعوى طالباً بالحكم بصفة تجارية بمنع توقيع الحجز على محل تجارته الكائن بدرب الجنيينة بمصر وعدم جواز تنفيذ الأمر الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢١ من حضرة قاضي الأمور الوقفية بمحكمة مصر الاهلية مع الزام المعلن اليهما متضامين بالمصاريف واعاب المحاماه بحكم مشمول بالتنفيذ الموقت وبدون كفالة

وبعد أن عرضت على حضرة رئيس المحكمة قرر باحالتها على جلسة المرافعة وبجلسة المرافعة ارتكن الخصمان على دفاعهما الوارد بمحضر الجلسة . ثم بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩٢١ حكمت محكمة مصر المشار اليها في غيبة احمد افندي حسن دياب وبحضور بقية الخصوم بمنع توقيع الحجز على محل تجارة المتظلم الكائن بدرب الجنيينة وبعدم تنفيذ أمر الحجز الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢١ من حضرة قاضي الأمور الوقفية بمحكمة مصر الاهلية والزام ابراهيم حسن دياب بالمصاريف ومائة قرش اتعاب محاماه وأمرت بشمول الحكم بالنفاذ الموقت وبلا كفالة

فاستأنف الشيخ ابراهيم حسن دياب هذا الحكم بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ طالباً بالاستئناف للينة بصحيفة الاستئناف الحكم بصفة مستعجلة

افندى حسين ابو عميرة لمنع تنفيذ الأمر الصادر من قاضي الأمور الوقفية بمحكمة مصر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢١ بتوقيع الحجز على محل التجارة قد اعتبرته المحكمة الابتدائية من قبيل التظلم وقضت بناء عليه بمنع تنفيذ الأمر المذكور

وحيث أن حق التظلم ممنوع بمقتضى المادة ١٣٠ مرافعات لمن استصدر الأمر أو الخصم الذى أعلن إليه الأمر

وحيث أن سيد افندى حسن لم يكن خصما في ذلك الأمر فليس له حق الطعن فيه بطريق التظلم

وحيث أن القول من وكيل المستأنف عليه وفي مذكرته بأن طعنه في الأمر كان من قبيل الاشكال في التنفيذ غير وجيه لأن الاجراءات التى اتبعت في هذه الدعوى وأفضت الى الحكم المستأنف لم تكن اجراءات أشكل في التنفيذ وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين إلغاؤه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى والزم المستأنف عليه الاول بالمصاريف و٣٠٠ قرش صاغ اتعاب المحاماه

هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢٨ مايو سنة ١٩٢١ - ٢١ رمضان سنة ١٣٣٩

بقبول هذا الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الاول واستمرار تنفيذ الأمر الصادر من محكمة مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢١ مع الزام المعان اليهما بالمصاريف والاتعاب عن الدرجتين والنفاذ

وبجلسة ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ المحددة لنظر هذا الاستئناف دفع الحاضر عن المستأنف دفعا فرعيا بعدم قبول الدعوى ووكيل المستأنف عليه الاول طلب رفض هذا الدفع لما أبداه كل منهما وتدون بمحضر الجلسة ثم أجل الحكم لجلسة اليوم ٢٨ منه في الدفع مع تقديم مذكرات فقدم وكيل المستأنف مذكرته طالبا فيها الحكم أولا بقبول هذا الاستئناف شكلا . ثانيا . إلغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع بعدم قبول هذه الدعوى والزام المستأنف عليه بالمصاريف واتعاب المحاماه عن الدرجتين وحفظ حقوق المستأنف كافة ووكيل المستأنف عليه الاول قدم مذكرته أيضا طالبا فيها رفض الدفع الفرعي والزام للمستأنف بالمصاريف

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف صحيح شكلا وحيث أن الاجراءات التي اتخذها سيد

١٧

بيع المتقول - تحديد ميعاد تنفيذ المبيع

فسخ البيع

في بيع البضائع او الامتعة المنقولة اذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن ولاستلام المبيع يكون البيع مفسوخا اذا لم يدفع الثمن في الميعاد المحدد بدون احتياج للتنبيه الرسمي - مادة ٣٣٥ مدني. أما اذا لم يكن هناك ميعاد لدفع الثمن ولاستلام المبيع فلا يملك البائع او المشتري فسخ البيع بدون حكم قضائي وفي القضية باع شخص لاخر قطناً ولما لم يحضر المشتري لاستلام المبيع ودفع الثمن باع البائع القطن لغيره

فاعتبرت محكمة الاستئناف البائع مقصراً لانه لم يحصل على حكم بالفسخ واعتبرت المشتري مقصراً ايضاً لسكوته مدة دون ان يطلب تنفيذ البيع وقضت على البائع بتعويض يتناسب مع مسئولية الطرفين باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة عطية حسني بك وبحضور حضرتي صاحبي العزة احمد زكي بك ابو السعود ومتولي بك غنيم مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي
نمرة ٣٩٠ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من جورجى افندى جرجس

ضد

القمص مينا البراموسى بصفته رئيس دير

البراموس

وقائع الدعوى

رفع جورجى افندى جرجس هذه الدعوى أمام محكمة طنطا الابتدائية الاهلية ضد القمص مينا البراموسى بصفته رئيس دير البراموس وقال المدعى باعلان دعواه انه اشترى من المدعى عليه بتاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ ١٢٠ قنطار قطن سكلاريدس من أول وثائق جنيه تحت العجز والزيادة بسعر القنطار ١٢٨٠ قرشاً صاغاً عن القطن زراعة ناحية طوخ دكله البالغ مقداره ٨٠ قنطاراً وبسعر ١٢٣٠ قرشاً صاغاً عن القطن زراعة ناحية سرساموس وقدره ٤٠ قنطاراً ومتوسط السمرين مبلغ ١٦٢٠ قرشاً صاغاً وأن هذا القطن صار وزنه وتعبيته باكياس المشتري فبلغ مقداره ١١٥ قنطاراً وعند ما شعر المدعى عليه بارتفاع ثمن القطن شرع في بيعه وقد تم ذلك فعلاً وهذا موجب لمسؤوليته عما ضاع على المدعى من الربح حسب فرق سعر اليوم الذى عمل فيه محضر عدم وجود القطن وهو يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ وبما ان فرق السعر هو مبلغ ٦٩٢ جنياً و ٧٠٠ ملیم بما فيه مبلغ العربون البالغ قدره ٢٤٠ جنياً يضاف الى ذلك مبلغ ١٤ جنياً و ٧٦٠ ملیم ثمن الاكياس

لذلك رفع المدعى هذه الدعوى وطلب الحكم أولاً برد مبلغ العربون ٢٤٠ جنيهاً مع التعويض وقدره ٤٥٧ جنيهاً و ٧٠٠ ملية ثانياً برد الاكياس التي استلمها عيناً وقدرها ٨٢ كيساً أو ثمنها المقدّر بمبلغ ١٤ جنيهاً ٧٦٠ ملياً ان لم توجد عيناً باعتبار ثمن الكيس الواحد ١٨٠ ملياً ثالثاً إلزام المعلن اليه بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة بحكم يؤمر فيه بالتنفيذ المعجل بلا كفالة . وبعد سماع أقوال وطلبات طرفي الخصوم حكمت محكمة طنطا المشار اليها بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠ حضورياً بإلزام المدعي عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٢٥٤ جنيهاً ٧٢٠ ملياً والمصاريف المناسبة ومبلغ ٢٠٠ قرش صاغ اتعاب محاماة وشملت الحكم بالتنفيذ المعجل وبغير كفالة ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات

فاستأنف جورجى افندى جرجس هذا الحكم بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٢١ طالباً للاسباب المبينة بصحيفة استئناف الحكم قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه بأن يدفع للمستأنف قيمة التعويض وقدرها ٤٥٧ جنيهاً و ٧٠٠ ملية علاوة على ما حكمت به المحكمة الابتدائية في حكمها المستأنف مع مصاريف الدرجتين واتعاب المحاماة عنها ومع حفظ باقى الحقوق

وبتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٢١ حكمت هذه المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وقبل الفصل في الموضوع بانتداب حسن باشا سعيد لأخذ معلوماته فيما يختص بعقد البيع المؤرخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ وحددت لحضوره أمام المحكمة يوم الاثنين ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ وعلى قلم الكتاب اعلانه بذلك وتكليف الخصوم بالحضور في اليوم المذكور وقد ظهر أن حضرة حسن باشا سعيد متغيب الآن عن القطر المصرى ولذلك قررت المحكمة بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٢١ ندب حضرة محمد طلعت بك حرب مدير بنك مصر لأخذ رأيه في المأمورية الموضحة بالقرار السابق وحددت لحضوره أمامها جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٢١ ثم أجلت القضية لجلسة اليوم ٢٩ مايو سنة ١٩٢١

وبجلسة اليوم المحددة لذلك أبدى حضرة محمد بك طلعت حرب رأيه فيما ندب من أجله وصمم وكيل المستأنف على طلباته الواردة بصحيفة الاستئناف ووكيل المستأنف عليه طلب التأييد واقوالهم مدونة بمحضر الجلسة المحكمة بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً حيث أن الاستئناف سبق قبوله شكلاً

وحيث أنه تبين من أقوال محمد طلعت بك حرب مدير بنك مصر بصفته خبيراً أن التعبير الوارد في عقد البيع لا يفيد الاتفاق على ميعاد لدفع الثمن واستلام البيع وحيث أنه بناء على ذلك تكون الصفقة خاضعة للأحكام العامة لا ينطبق عليها الحكم الاستثنائي الوارد في المادة ٣٣٥ من القانون المدني الذي يسمح للبائع بفسخ البيع إذا لم يدفع الثمن في الميعاد بدون احتياج لتنبيه رسمي وحيث أن تصرف البائع يدل على أنه لم يكن يفهم العبارة الواردة في العقد بأنها تفيد الاتفاق على ميعاد معين بدليل أنه تأخر عن التصرف في البيع نحو الأسبوعين وأنه كان يحاول مخاطبة المشتري في أثناء هذه المدة لتنفيذ عقد البيع وحيث أن البائع لم يستوف الاجراءات القانونية من حيث التنبيه الرسمي وطلب الفسخ بحكم قضائي وإنما تصرف في البيع من تلقاء نفسه وبدون أن يخبر المشتري شخصياً لأن مراسلاته كانت بواسطة شخص آخر يظن هو أنه كان وكيلاً أو شريكاً للمشتري ولم يثبت الواقع صدق هذا الظن وحيث أنه بناء على ذلك يكون البائع قد أخطأ في فسخ البيع من تلقاء نفسه فيتعين الزامه بتعويض الضرر الناشئ للمشتري عن هذا الفسخ

وحيث أنه يتعين في تقدير التعويض ملاحظة أن المشتري كان مقصراً من جهته أيضاً في الاستلام في الوقت المناسب وكان من حق البائع أن يتقاضى منه تعويضاً عن هذا التقصير لو قام بالاجراءات القانونية وحيث أن المحكمة ترى من هذه الظروف تقدير التعويض بمبلغ مائة جنيه مصري فقط فلهذه الأسباب حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبالزام المستأنف عليه بأن يدفع المستأنف مائة جنيه مصري تعويضاً علاوة على المبلغ المحكوم به ابتدائياً والمصاريف المناسبة عن الدرجتين واربعمئة قرش اتعاب محاماة عن الدرجتين هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية المنعقدة في يوم الاحد ٢٩ مايو سنة ١٩٢١ - ٢١ رمضان سنة ١٣٣٩

١٨

طرح البحر . عدم اختصاص المحاكم نصت للمادة ٦١ مدني على أن اللائحة الصادرة في سنة ١٢٧٤ هجرية هي التي تطبق أحكامها على الجزائر التي تتكون بقوة مجرى النيل . ونصت هذه اللائحة على أن الإدارة هي التي تتولى توزيع ما يجوز توزيعه من أطيان تلك الجزائر على طريقة مرسومة وعليه فالمحاكم الأهلية غير مختصة بالفصل في المنازعات الخاصة بطرح البحر

وحيث أنه بناء على ذلك يكون البائع قد أخطأ في فسخ البيع من تلقاء نفسه فيتعين الزامه بتعويض الضرر الناشئ للمشتري عن هذا الفسخ

ضد الحكومة وطلب الحكم بتثبيت ملكيته
الى ٨ ف ١١ ط ١٦ س من طرح النيل الواقع
ضمن الثلاث المساح الميمنة بهذه العريضة وكف
منازعة الحكومة عنه واعادة تكليفه لاسم
المدعي مع الزام الحكومة بالمصاريف وانعاب
المحاماه

وبعد أن حضرت القضية وأحيلت الى
جلسة المرافعة وفيها اصر الحاضر عن المدعي على
هذه الطلبات

والحاضر عن الحكومة قدم دفعا فرعيا
بعدم اختصاص المحاكم بنظر هذه الدعوى
وطلب احتياطيا

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانونا
حيث أن الحكومة دفعت بعدم اختصاص
المحاكم الاهلية بنظر الدعوى لأنها تتعلق بأطيان
عن طرح البحر الادارة وحدها حق التصرف فيها
وحيث أن المادة ٦١ مدني صريحة في أن
اللائحة الصادرة سنة ١٢٧٤ هجرية هي التي
تطبق أحكامها على الجزائر التي تكون بقوة
مجرى النيل

وحيث أن تلك اللائحة قد نصت بجلاء على
أن الادارة هي التي تتولي توزيع ما يجوز توزيعه
من أطيان تلك الجزائر على طريقة مرسومة

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
بمحكمة أسيوط الاهلية

بالجلسة المدنية المنعقدة علنا برأي المحكمة
في يوم السبت ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ تحت رئاسة
حضرة محمد لبيب عطيه بك وكيل المحكمة

وبحضور حضرتي حسن صادق افندي
ورياض قلته افندي قاضيين وحضور كاتب
الجلسة احمد زكي افندي

صدر الحكم الآتي :

في القضية الكلية ١٠٦ سنة ١٩٢٠ المقامة

من بني مرقس

ضد

مديرية اسيوط

رفع المدعي هذه الدعوى قال فيها انه يملك
عن مورثه بطريق الوصاية عن جده المرحوم
الياس ناعوم ٢٢ ف ١٢ ط بزمام ناحية المعصرة
مركز ملوى مينة الحدود والمعلم بعريضة
الدعوى وهذه الأطيان قد أكل منها النيل
٨ ف ١١ ط ١٦ س لأنها واقعة بالجزيرة فوق
شاطئ النيل ولذا رفعت أموالها وبما أن الجزيرة
قد طرحت أكثر من المقدار المملوك للمدعي
وهو الذي أكله البحر ولما أراد وضع يده وتكليفه
باسمه نازعته الحكومة في ذلك وبما إن دعوى
المدعي ثابتة من المستندات والكشوف الرسمية
واوراد المال فلذا اضطر لرفع هذه الدعوى

١٩

دعوى اللجنة المباشرة. شطب الدعوى المدنية
رد القضية الى الجلسة

اذا رفعت دعوى جنحة مباشرة ولم يحضر
المدعي المدني ولا المتهم فقضت المحكمة بشطب
الدعوى المدنية وبالبراءة جاز للمدعي اذا حضر قبل
انقضاء الجلسة طلب رد القضية اليها ولا يمنع الحكم
بالبراءة وخروج الدعوى العمومية من يد المحكمة
من نظر الدعوى المدنية تطبيقا لاحكام قانون
المرافعات مادة ١٢٠

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة النصورة الابتدائية الاهلية

حكم

بجلسة استئناف الجنح والمخالفات المنعقدة
علنا بسرأي المحكمة المشار اليها في يوم الاثنين
١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ ٣ ربيع آخر سنة ١٣٣٩
تحت رئاسة حضرة محمد حلمي عيسى بك رئيس
المحكمة

وحضور حضرتي محمد بسيوني بك ونقولا
خايل افندي القاضيين

وحضرة اسماعيل حمدي افندي عضو النيابة
وعبد العزيز نديم افندي كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي بيانه بعد .

في القضية رقم ١٤٢٣ استئناف النصورة
سنة ١٩٢٠

المدعي فيها بحق مدني

الست فاطمة كريمة مصطفى افندي زغلول

وحيث أن المستفاد من ذلك أن المحاكم
ليس لها أن تبحث طريقة هذا التوزيع وتقضي
فيها لأن ذلك فيه معنى تأويل الأمر الادارية
وهو محرم على المحاكم الاهلية بمقتضى المادة
١٥ من لائحة ترتيبها

وحيث أن حكمة ذلك جلية لأن أطيان
طرح البحر يجب أن توزع عدلا على كل من
أكل البحر من أرضه وذلك بقطع النظر عن
مكان الطرح ومكان الأكل وليس في مقدور
أحد مثل الادارة أن يتولى هذا العمل بقدر
ما استطاع من العدالة

وحيث أنه تبين من ذلك أن ما طلبته
لحكومة من القضاء بعدم اختصاص المحاكم
الاهلية بنظر هذه الدعوى هو طلب وجيه
وتعين اجابته

من أجل ذلك

حكمت المحكمة حضوريا بعدم اختصاص
المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوى والزمّت
المدعي بمصاريفها ومائة قرش اتعاباً للمحاماه
للحكومة
الكتاب

وكيل المحكمة

سن ٢٥ بملكها بالحسينية بالنصوده

ضد

عبد الله ابونارسن ٢٥ سمكري بالنصوده
رفعت المدعية بالحق المدني دعواها هذه
مباشرة اتهمت فيها المتهم بانه في يوم ١٨ ستمبر
سنة ١٩١٩ بالنصوده سبها علنا بالالفاظ الواردة
بعريضة الدعوى - وطلبت معاقبته بالمادة ٢٦٥
عقوبات - والحكم لها بتعويض قدره مائة

قرش

وبنداء الدعوى بالجلسة المحددة لم يحضر
المتهم ولا المدعية بالحق المدني فحكمت المحكمة
في غيبتهم ابراءة المتهم وبشطب الدعوى المدنية -
وقبل انفضاض الجلسة حضرت المدعية وطلبت
بلسان وكيلها اعادة القضية لرول الجلسة بالنسبة
للدعوى المدنية فأجابت المحكمة طلبها هذا
واجلت نظر الدعوى لجلسة أخرى - فاستأنفت
النيابة هذا الحكم يوم صدوره - وبجلسة ١٨
مايو سنة ١٩٢٠ المحددة طلب المتهم بلسان
وكيله الحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر
الدعوى للاسباب التي ابداهها وواضحة بمحضر
الجلسة. فقضت المحكمة له بذلك وبالزام المدعية
بالحق المدني بالمصاريف ومائة قرش اتعاب محاماه
فاستأنفت المدعية بالحق المدني هذا الحكم

ثاني يوم صدوره

وبجلسة اليوم فوضت النيابة الرأي بالنسبة

لاستئناف المدعية بالحق المدني - وطلبت فيما
يختص باستئنافها ارجاء النظر فيه الى ان يفصل
في استئناف المدعية بالحق المدني - والمدعية
مدنيا طلبت بلسان وكيلها نظر استئنافها -
والمتهم طلب بلسان وكيله تأييد حكم عدم
الاختصاص للاسباب التي ارتكن عليها وواضحة
بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع التقرير الذي تلاه حضرة نقولا
خليل افندي القاضى وطلبات النيابة العمومية
والمدعية بالحق المدني واوجه الدفاع والاطلاع
على الاوراق والمداولة قانونا
حيث ان استئناف المدعية بالحق المدني
قد تقدم في ميعاده القانوني

وحيث تبين ان المدعية بالحق المدني رفعت
دعواها مباشرة فعاب المتهم يوم الجلسة وتخلفت
هي ايضا عن الحضور اثناء نظر الدعوى فحكمت
المحكمة ببراءة المتهم وبشطب الدعوى المدنية
وحيث انه قبل انتهاء الجلسة حضرت
المدعية بالحق المدني وطلب وكيلها اعادة القضية
للجدول بالنسبة للدعوى المدنية فقبلت المحكمة
طلبه - ثم اجلتها لجلسة اخرى لنظرها. وعقب
ذلك استأنفت النيابة حكم البراءة. وفي الجلسة
التالية دفع وكيل المتهم بعدم اختصاص محكمة
الجنح بنظر الدعوى فقضت المحكمة له بذلك

فبستأنفت المدعية بالحق المدني حكم عدم الاختصاص وهو المطروح امام المحكمة الآن للفصل فيه لان النيابة طلبت ارجاء النظر في استئنافها حتي يفصل في استئناف المدعية بالحق المدني

وحيث ان وكيل المتهم طلب تأييد الحكم المستأنف ارتكانا على ان محكمة الجنح لا تملك الاختصاص بنظر الدعوى المدنية الا بطريقة تبعية للدعوى العمومية بمعنى انه يتعين عليها أن تفصل في الدعوى العمومية والدعوى المدنية بحكم واحد لأن تفصل اولا في الدعوى العمومية ثم تؤجل المرافعة في موضوع الدعوى المدنية مستندا على «تعليقات دلالوز جزء ٢٨ صحيفة ٨٧ فقرة ١٤٠ - وجزء ١١ صحيفة ٤٠٧ فقرة ٥٢٩» واستخلص من ذلك ان المحكمة الجزئية ما كانت تملك اعادة القضية للرول للفصل في الدعوى المدنية بعد صدور حكمها في الدعوى العمومية لاسيما وانه ليس من مانع يمنع المدعية بالحق المدني بعد اختيارها الطريق الجنائي ان تتركه وتوجه للعصا كم المدنية واستند في ذلك على تعليقات دلالوز جزء ٢٨ صحيفة ٩٢ فقرة ١٥٤ وحيث ان وكيل المدعية بالحق المدني طلب الغاء الحكم المستأنف واعداد القضية لقاضي أول درجة لنظر الدعوى المدنية مرتكنا على ان النيابة استأنفت حكم اليراعة وعلى ذلك

تكون الدعوى العمومية قائمة وقت نظر الدفع المدفوع به من المتهم - وان محكمة الجنح قبلت نظر الدعوى المدنية بعدشطبتها وفي ذلك اعتراف منها بانها مختصة بنظرها وفوق ذلك فنص الهادتين ١٧٦ و ٢٢٩ جنابات يحيز للمدعي بالحق المدني ان يطعن في الحكم بطريق الاستئناف او النقض والابرام فيما يختص بحقوقه فقط حتى ولو قبلت النيابة او المتهم الحكم

وحيث انه لا نزاع في ان الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية ولا وجود للأولى الا بوجود الثانية وعلى ذلك يجب الفصل فيهما بحكم واحد ولكن معنى ذلك أنه لا يصح انفصال الدعويين وتجزئتهما امام القاضي الجنائي بان ينظر احدهما ويترك الثانية بل يتعين أن تكون الاجراءات في الدعويين واحدة ومنظمة لبعضها والحكم فيهما واحد

وحيث ان هذه القاعدة ليست على اطلاقها كما توهم محامي المتهم الا في حالة بدء الدعوى للاتصال بولاية القاضي الجنائي فاذا ما اصبح مختصا بنظر الدعوى المدنية لرفعها بالطرق المقررة لها في قانون تحقيق الجنابات كان لا مانع بعد من اندفاعها في السير وخذها في بعض الاحوال وكان واجبا على القاضي الفصل فيها كحالة استئناف المدعي بالحق المدني وهذه او طعن في الحكم بالنقض والابرام مع رضاه

النيابة والتمتع بالحكم

وحيث انه بالرجوع الى القواعد الواجب رعايتها عند بدء الدعوى يتبين ان ما حرم هو قيام الدعوى المدنية في حالة انقضاء الدعوى العمومية أو عدم امكان طرحها أمام القاضي الجنائي كالصلح في المخالفات أو سقوط الدعوى العمومية أو انقضاء سلطة القاضي بأن فصل في الدعوى العمومية فلا يجوز في هذه الاحوال احياء الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي

وحيث ان الذي يتعين البحث فيه حيثئذ هو اذا ما كان حضور المدعى بالحق المدني قبل انقضاء الجلسة يخول له حق الاتصال بسلطة القاضي الجنائي في الوقت المناسب او ان دعواه تعتبر قائمة في حال من الأحوال الآنف ذكرها والمانعة من احياء الدعوى المدنية

وحيث انه يتعين التفريق بين حالة حضور المدعى المدني قبل انقضاء الجلسة وحالة تجديده دعواه المشطوبة بعد انقضاءها لان هذا دفع للدعوى من جديد ولا يكون الا باعلان جديد ورسوم جديدة وعلي ذلك تكون دعواه غير مقبولة لان سلطة القاضي الجنائي قد انتهت وهذا ما ذهبت اليه محكمة النقض والابرام في حكمها الصادر بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩١٨ «مجموعة رسمية السنة العشرين صحيفة ١٣» وهذه الحالة لا تنطبق على الحالة المطروحة هنا

وحيث ان المحكمة ترى ان حضور المدعى بالحق المدني قبل انتهاء الجلسة وبعد شطب دعواه يخول له حق اعادة القضية للجدول فيما يتعلق بمقمة المدني لأن مجرد حضوره يكون مسقطا لحكم الشطب ومزيلا لآثره عملا بنص المادة ١٢٠ مرافعات التي تقضى بأنه لا يصح التمسك بالحكم الصادر في الغيبة الا بعد انقضاء الجلسة التي صدر فيها اذن من المقرر ان الاحكام العامة في المرافعات المدنية تسري في الاجراءات الجنائية ما لم يوجد نص يخالف لها.

وحيث انه لا يوجد نص ظاهر في قانون تحقيق الجنايات يقضى بغير هذه القاعدة وحيث ان الاخذ بها من جهة أخرى لا يتناقض مع القواعد الجنائية العامة ولا يتعارض مع تطبيقها لأنه يقتضى هذه القاعدة يعتبر أن الحكم الغيابي بالنسبة للخصوم في الدعوى المدنية كأنه لم يكن ولم يصدر ولا أثر له مطلقا وكان المدعى بالحق المدني كان حاضرا من أول الجلسة وحيث انه متى كان الامر كذلك أي أنه لا يوجد حكم في الدعوى المدنية قائما أمام القاضي ساخ له اذن ان ينظر الدعوى المدنية ويسمع شهود المدعى بالحق المدني ويصدر حكمه فيها ان بالقبول أو الرفض بشرط ان لا يس حكم البراءة الخاص بالدعوى العمومية والذي

لا يجوز الطعن فيه الا بالطرق القانونية لا اعتباره قانونا انه حكم قام وموجود فلا يطعن فيه الا بطريق الاستئناف من النيابة

وحيث أنه لا يجوز ان يكون مجرد نظر الدعوى قبل انقضاء الجلسة مضيعا على الخصوم حقوقهم التي قررها القانون كحق عدم التمسك بالحكم الغيابي ما دامت الجلسة منعقدة طبقا لنص المادة ١٢٠ مرافعات الآتية ذكرها والا كان حظ الخصوم متعلقا بترتيب القضية في الجدول أو بوقت طلبها ومن السهل على ذي الغرض من الخصوم ان ينتحل العذر ليعجل نظر الدعوى قبل دورها انتهازا لفرصة غياب خصمه .

وحيث ان كل ما يمتنع على القاضي في هذه الحالة هو عدم المساس بحكم البراءة ولا مصالحة الخصم ان يطعن فيه سوى النيابة العمومية وقد كانت حاضرة على ان نتيجة الفصل في الدعوى المدنية قد تؤدي بها للنظر في استعمال حق الاستئناف المخول لها أو عدم استعماله

وحيث انه في هذه الحالة لا يمكن القول بأن الدعوى المدنية تنظر مستقلة عن الدعوى العمومية بل هي في حكم المنظور معها في وقت واحد لان للدعي بالحق المدني يعتبر قانونا انه كان حاضرا من أول الجلسة لعدم جواز التمسك بالحكم الغيابي قبله

وحيث أنه مع ذلك ليس من غرابة في الحكم بالتعويضات الناشئة عن الدعوى المدنية اذا كان لها وجه مع استبقاء حكم البراءة الذي لا يجوز المساس به في هذه الحالة قياسا على نص المادة ١٧٢ جنايات التي تجيز الحكم بالبراءة وتجيز في نفس الوقت الحكم في التعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض

وحيث ان الاحتجاج في مثل هذه الحالة بنص قانون تحقيق الجنايات القاضي بأن المعارضة لا تقبل من المدعي بالحقوق المدنية احتجاج لم يصادف محله لان الغرض من هذا النص هو تقصير أجل نظر الدعوى ومنع المطل ولذلك ترى الشارع قد نص عنه في بعض القضايا المدنية الصرفة التي تستدعي السرعة ولم يكن مقصودا به منع امكان نظر الدعوى المدنية على حدها امام محكمة الجنح بعد رفعها بطريق قانوني بدليل جواز ذلك في الاستئناف والنقض والابرار « انظر مادتي ١٧٦ و ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات »

وحيث انه مما يؤكد ذلك ان القضاء جري في فرنسا وواقفه العلماء على قبول المعارضة من المدعي المدني في الاحكام الغيابية لعدم وجود نص صريح مانع كما هي الحال عندنا — فقد جاء في تعليقات ديلوز على المادة ١٨٧ من قانون تحقيق الجنايات فقرة ١١٨ بأن معارضة المدعي

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف القاضي بقبول الدفع الفرعي وحكمت باختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى المدنية والزممت المتهم بالمصاريف المدنية وأمرت بإعادة القضية لمحكمة أول درجة للسير فيها

٢٠

الدعوى المدنية أمام قاضي الجنج

لا ينظر قاضي الجنج الدعوى المدنية إلا تبعاً للدعوى الجنائية أي أن يكون المدعي عليه مدنياً متهماً أمامه إما باعتباره فاعلاً أصلياً أو شريكاً ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا الأشخاص المسئولون مدنياً المنصوص عنهم في المواد ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ من القانون المدني وورثتهم

وفي القضية مرق شخصان عقودا كانت مودعة بالمحكمة . فرقت الدعوى العمومية عليهما ودخل المجنى عليه مدعياً مدنياً ثم أدخل كاتب المحكمة ووزارة الحقانية مدعى عليهما في الدعوى — فقضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية بالنسبة لكاتب المحكمة ووزارة الحقانية لأن الأول لم يكن متهماً في القضية وليس من الأشخاص المسئولين مدنياً ولأن الدعوى على الوزارة مرتبطة بدعوى كاتب المحكمة المسئولة عنه مدنياً باسم صاحب العظمه فؤاد الأول سلطان مصر محكمة الجنج الاهلية بسوهاج المنعقدة تحت رئاسه حضرة هارون سليم افندي القاضي وبحضور حضرة محمد امين صدقي افندي

عضو النيابة وتقولاً حنا افندي الكاتب

بالحق المدني ترك الحكم قائماً فيما يتعلق بالدعوى العمومية التي حصل الحكم بشأنها حضورياً ولا يكون القاضي مختصاً بغير النظر في المرافعة في الحقوق المدنية وإذا كان الحكم الغيابي صادراً بالبراءة فتحكم المحكمة بالتعويضات المدنية فقط دون سواها

وحيث أنه يستخلص من هذا أن المدعي المدني إذا حضر قبل انقضاء الجلسة وطلب نظر دعواه المدنية كان حضوره مسقطاً للحكم الشطب الصادر بشأن دعواه المدنية ويسوغ له طلب نظر تلك الدعوى ولا يجوز للمتهم أن يتمسك قبله بحكم الشطب لأنه لا يمكن التمسك بهذا الحكم إلا بعد انقضاء الجلسة ولا يعد ذلك معارضة في حكم غيابي ولا تجديداً لدعوى مشطوبة لأن المعارضة والتجديد يكونان بالنسبة لحكم قائم ولا حكم هنا. ويترتب على ذلك نظر الدعوى المدنية وسماع المرافعة المتعلقة بها والحكم فيها دون التعرض لحكم البراءة

وحيث أنه متى تقرر ذلك كان الحكم المستأنف القاضي بعدم الاختصاص في غير محله ويتعين الغاؤه وإعادة القضية للمحكمة الجزئية لنظر الدعوى المدنية

فلهذه الاسباب

وبعد رؤية المواد المذكورة آنفاً

صدر الحكم الآتي بيانه :

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٢ سايره
سنة ١٩١٩ وسعد على حسن مدعى مدنى
مند

منصور يوسف سن ٤٥ مزارع الهجارسه
ميخائيل يوسف سن ٣٠ مزارع الهجارسه
حسن افندى عبد الحميد
وزارة الحقانية

اتهمت النيابة العمومية المتهمين الاول
والثاني بانهما في يوم من العام الماضى بسوهاج
سرقا عقدى رهن بفدانين وستة عشر قيراطا
صادرين منهما لعللى حسن من مركز النيابة
وطلبت عقابهما بالمادة ٢٧٤ من ١-٥ عقوبات
والمدعى المدنى ادخل حسن افندى عبد الحميد
ووزارة الحقانية في الدعوى مدعى عليهما مدنيا
بصفة الاول كاتب جدول الجنايات بنيابة
سوهاج والذى كانت في عهده هذه الاوراق
ومسؤول عنها في حالة ضياعها ولان الثانية
بصفها ضامنة لاعمال مرؤوسيهها وطلب الحكم
له بتعويض قبل الجميع قدره مائة وثمانون جنيتها
والمتهمان الاول والثاني انكرا والحاضر عن
الوزارة قدم مذكرة

المحكمة

حيث أن وقائع هذه الدعوى تلتخص في
ان والد المدعى المدنى قتل في سنة ١٩١٣ وقد

ضبطت الاوراق التي في منزلة وتمحرر بها كشف
مرفق بهذه القضية ومن بين هذه الاوراق
عقد رهن ٢ ف و ٤ ط من منصور يوسف
واخيه للقتيل ومذكور في الكشف تحت
نمرة ٨٨ وعقد آخر منهما له مذكور تحت نمرة
٩٨ بالكشف المذكور عن ١٢ قيراط وقد
أراد المدعى المدنى استلام هذين العقدين فظهر
انهما سرقا ورفعت النيابة الدعوى العمومية على
المتهمين منصور يوسف وميخائيل يوسف وطلبت
عقابهما بالمادة ٢٧٤ من ١-٥ عقوبات وقد دخل
المدعى المدنى اثناء التحقيق وطلب مائة وثمانين
جنيتها واثناء نظر الدعوى امام المحكمة اعلن
المدعى المدنى حسن افندى عبد الحميد كاتب
النيابة بصفته مدعى عليه مدنيا فقط ضامنا
للمتهمين الاول والثاني لانه اهل في المحافظة
على المستندات حتى سرفت واعلن المدعى عليها
الرابعة بصفتها ضامنة لحسن افندى عبد الحميد
الموظف فيها

وحيث ان هذه الدعوى تستلزم ابحاثا
قانونية خاصة بتطبيق المواد القانونية وبمسؤولية
المدعى عليه الثالث والرابعة مدنيا في هذه
الدعوى الجنائية وبعد ذلك يأتي بحث الموضوع
من حيث سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية
على المتهمين الاول والثاني لمضى اكثر من
ثلاث سنوات على ارتكاب الجريمة ثم من حيث

ثبوت التهمة وعدم ثبوتها قبل المتهمين الأول والثاني
النقض في ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٢ الشرايع عدد ٣
سنة ١٩١٢ ص ١٥٣)

عن التطبيق القانوني
حيث ان النيابة العمومية طلبت عقاب
المتهمين الاول والثاني بالمادة ٧٤ من ١ - ٥
عقوبات
وحيث أن الشارع المصري وضع نصوصا
خاصة في قانون العقوبات بسرقة الاوراق الخاصة
بالحكومة أو اوراق المرافعات القضائية مواد
١٣٢ و ١٣٣ من قانون العقوبات
وحيث ان السندات التي تودع في الفضايا
تدخل في هذا النص وحيث أن سرقة عقدي
الرهن في هذه الحادثة ينطبق عليها المواد ١٣٢
و ١٣٣ ع وليس المادة ٢٧٤ من ١ - ٥ والمحكمة
الحق في تطبيق هاتين المادتين لانه يغير في الوقائع
ولا تشديد (انظر حكم النقض في ٤ فبراير
سنة ١٨٩٩ مجلة القضاء ٦ صحيفة ١٣٠ - تعليقات
جلاد على المادة ١٣٣)

وحيث ان المدعى عليه الثالث حسن
افندي عبد الحميد لا يدخل في أي قسم من هذه
الاقسام وحيث أن يكون رفع الدعوى عليه مدنيا
امام محكمة الجنح في غير محله وتكون المحكمة
غير مختصة بنظر هذه الدعوى
وحيث ان هذا الاختصاص من النظام
العام وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ولولم
يطلبه احد من الاخصام

عن مسئولية المدعى عليه الثالث والرابعة مدنيا
حيث ان المدعي المدني ادخل المدعى
عليه الثالث والرابعة في هذه الدعوى مدنيا فقط
وحيث انه متى ثبت لمحكمة الجنح ان موضوع
الدعوى المدنية المرفوعة اليها تبعا للدعوى
العمومية مدني محض فالواجب عليها ان تحكم
بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية (حكم

وحيث ان المدعى عليها الرابعة ادخلت
بصفقتها ضامنة للمدعى عليه الثالث فهي تابعة
له في الاختصاص عن سقوط الحق في إقامة
الدعوى العمومية
حيث ان والد المدعي المدني قتل وضبطت
اوراقه سنة ١٩١٣ وتحرر بها ككشف بمعرفة
حضرة مأمور ضبط مديرية جرجاني ١٨ مارس

سنة ١٩١٣ ومرفق بالاوراق وقد شمل هذا الكشف عدد ١٠١ مائة وواحد وقره

وحيث ان النيابة العمومية بدأت التحقيق عن سرقة عقدي الرهن في ١٥ فبراير سنة ١٩١٩ ووصفت التهمة بان المتهمين ارتكبا الجريمة في يوم من العام الماضي

وحيث ان حضرة المحامي عن المتهمين قال بأن النيابة العمومية لم تقدم دليلا على ان السرقة حصلت في العام الماضي السابق على التحقيق

وحيث انه ثبت للمحكمة ان المدعي المدني قدم شكوى لمركز سوهاج تاريخها ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٦ قل فيها ان المتهمين الاول والثاني اغتصبا هذه الارض المرهونة ومرفق بهذه الشكوى اجابة المتهمين عليها بانها على استعداد لدفع مبلغ الرهن الذي على الارض وهذه الاجابة تاريخها اول ديسمبر سنة ١٩١٦ وهذه هي الاجابة التي انكراها وادعيا أن العنيدة وقع بختميها عليها ولكن لم يقم الدليل على دفاعها هذا

وحيث ان المتهمين انكروا بعد ذلك أن الارض مرهونة وادعيا انها دفعا ما عليها للقتيل قبل موته اي في سنة ١٩١٣

وحيث ان هذا يدل على ان المتهمين لم يكونا سرقا العقدين حتى هذه الاجابة المؤرخة اول ديسمبر سنة ١٩١٦ وحيث ان يكون تاريخ الواقعة في يوم بين (اول ديسمبر سنة ١٩١٦ و ١٥ فبراير سنة ١٩١٩ تاريخ مذكرة سكرتير النيابة بنقد الاوراق وتاريخ تحقيق النيابة)

وحيث انه لم يخضع المدة القانونية المسقطة للحق في اقامة الدعوى العمومية وهي ثلاثة سنوات وحيث ان يكون هذا الدفع في غير محله عن الاثبات

حيث ان الاوراق التي ضبطت في منزل القاتل هي عددها مائة وواحد ورقة ولم يسرق منها الا عقدا الرهن فقط دون غيرها

وحيث ان صاحب المصلحة في ذلك هما المتهمان الاول والثاني دون غيرها

وحيث ان دفاعها بأن مبلغ الرهن مسدد للقتيل كذب محض لأنه لو صح ذلك لما بقي العقدان طرف القاتل حتي ضبطا مع باقي الاوراق وقد ثبت من شهادة الشهود الذين سمعوا في التحقيقات وامام المحكمة ان المتهمين ارادوا دفع ٦٠ جنيها قبل ظهور سرقة الاوراق فلم يقبل المدعي المدني وقد اعترف المتهمان انفسهما بعدم تسديد مبلغ الرهن واظهرا استعدادهما لدفعه في اجابتهما المؤرخة اول ديسمبر سنة ١٩١٦ وقد استمر المدعي المدني ينتفع بالارض في سنة ١٩١٦

وحيث ان احمد آدم قرر أن المتهم الأول اعترف له بأنه اتفق مع كاتب من كتبة نيابة سوهاج فاحضر له العقدين وبعد التحقق منهما احرقهما وذلك مقابل مبلغ من المال وحيث ان رواية احمد آدم هذه تعزز الاثبات تعزيزا لا يجعل للشك مجالا من ان العقدين سرقا بفعل المتهمين واشتراكهما والمحكمة تصدق رواية هذا الشاهد للثقة التي للمتهمين فيه وهذه الثقة مستفادة من التحقيق لانهما طلبا منه مرافقتهم حينما اراد دفع مبلغ من قيمة الرهن للمدعى المدنى ومن انهما كانا يستعينان به فى هذا الشأن وشهادة العمدة ايضا فيها ما يعزز ثبوت التهمة قبل المتهمين وحيث ان المدعى المدنى قدم للمحكمة تنازلا له من بقية الورثة للقتيل والده عن مبلغ الرهن الذى طرف المتهمين فاصبح هو مختصا به دون غيره وحيث ان المحكمة ترى ان مبلغ التعويض المطلوب من المتهمين لا مبالغة فيه وبعد الاطلاع على المواد ١٣٢ و ١٣٣ عقوبات

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة حضوريا للجميع ما عدا الثالث فغيايا له أولا - عدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية قبل المدعى عليها الثالث والرابعة والزمتم المدعى المدنى بمصاريف هذه الدعوى. ثانيا - حبس كل واحد من المتهمين الاول والثانى ٦ اشهر مع الشغل وكفالة ٢٠ جنيها لكل منهما واعفتهما من المصاريف الجنائية ثالثا - الزام المتهمين الاول والثانى بان يدفعوا متضامين المدعى بالحق المدنى مبلغ ١٨٠ جنيها والمصاريف المدنية نطق بهذا الحكم بجلسة يوم الخميس ٣ مارس سنة ١٩٢١ تحت رئاسة حضرة احمد فؤاد افندى القاضى وبحضور حضرة محمد امين صدق افندى عضو النيابة - ونقول احنا افندى الكاتب

فهرست

- ١ نصب . طرق احتيالية . مجرد الكذب . حكم محكمة النقض والابرار في » ١ — ٢
٢٨ مارس سنة ١٩٢١
- ٢ الاختلاس . البينة . حكم محكمة النقض والابرار في ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ » ٣ — ٤
- ٣ السرقة . القصد الجنائي . حكم محكمة النقض والابرار في ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ » ٤ — ٦
- ٤ الحجر . الحسبة . قرار المجلس الحسبي العالي في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢١ » ٦ — ٨
- ٥ استئناف . حكام متناقضان . حكم محكمة استئناف مصر الاهلية في ٦ » ٨ — ١٠
ديسمبر سنة ١٩٢١
- ٦ الشفعة . حق استرداد الحصة الشائعة . حكم محكمة استئناف مصر الاهلية » ١٠ — ١٣
في ٧ ديسمبر سنة ١٩٢١
- ٧ سند تحت الاذن . عمل تجارى . سقوط الحق بمضى خمس سنوات . اليمين . » ١٣ — ١٥
حكم محكمة استئناف مصر الاهلية في ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١
- ٨ اجراءات نزع الملكية . اختصاص . حكم محكمة مصر الاهلية في ١٣ يناير سنة ١٩٢١ » ١٥ — ١٨
- ٩ استئناف . اسباب جديدة . طلبات جديدة . حكم محكمة استئناف مصر الاهلية » ١٩ — ٢٠
في ١٣ يناير سنة ١٩٢١
- ١٠ اليمين الحاسمة على ارتكاب جريمة . عدم قبولها . حكم محكمة استئناف » ٢٠ — ٢٢
مصر الاهلية في ١٢ يناير سنة ١٩٢١
- ١١ شفعة . عقد بيع ابتدائي . مبدأ . سقوط الحق في الشفعة . حكم محكمة » ٢٢ — ٢٧
استئناف مصر الاهلية في ١٤ فبراير سنة ١٩٢١
- ١٢ بيع اشياء مسروقة . حق المشتري . حسن النية في الثمن . حكم محكمة » ٢٧ — ٣٠
استئناف مصر الاهلية في ٢٨ مارس سنة ١٩٢١
- ١٣ خطأ الطبيب . المسؤولية المدنية . حكم محكمة استئناف مصر الاهلية في » ٣٠ — ٣٢
١٦ ابريل سنة ١٩٢١
- ١٤ وقف . اجارة طويلة بأقل من أجر المثل . حكم محكمة استئناف مصر » ٣٣ — ٣٦
الاهلية في ١٨ ابريل سنة ١٩٢١
- ١٥ تقرير زيادة العشر . عدم حضور المقرر . حكم محكمة استئناف مصر » ٣٧ — ٣٩
الاهلية في ١٠ مايو سنة ١٩٢١
- ١٦ حق التظلم في أمر . حكم محكمة استئناف مصر الاهلية ٢٨ مايو سنة ١٩٢١ » ٣٩ — ٤١
- ١٧ بيع المنقول . تحديد ميعاد تنفيذ البيع فسخ البيع . حكم محكمة استئناف » ٤٢ — ٤٤
مصر الاهلية في ٢٩ مايو سنة ١٩٢١
- ١٨ طرح البحر . عدم اختصاص المحاكم . حكم محكمة اسقوط الاهلية في ١٣ » ٤٤ — ٤٦
نوفمبر سنة ١٩٢١
- ١٩ دعوى الجنحة المباشرة . شطب البعثة المدنية . حكم محكمة المنصورة » ٤٦ — ٥١
الابتدائية الاهلية في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١
- ٢٠ الدعوى المدنية . امام قاضي الجنح . حكم محكمة الجنح الاهلية سوهاج » ٥١ — ٥٥
في ٣ مارس سنة ١٩٢١

الأمكام

٢١

بها وعلى سالم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى

كامل افندي كاتب المحكمة

اصدرت الحكم الآتي:

في الطعن المقدم من

حسن الهلالي عمره سنة ٥٠ شيخ بلد

ونسكنه المحلة

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٧٧١ سنة

١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة نمرة ١١٨٣

سنة ٣٨ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكور وآخر

بأنهما في يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٩ و ٢١ منه

بالنخيلة الاول ارتكب تزويرا في ورقة رسمية

(اعلان طلب حضور لمحكمة خط النخيلة) بان

اثبت واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة.

مع علمه بتزويرها اي ان المتهم الثاني اعلن سليم

البشاشي افندي المحامي في شخص كاتبه محمود

تزوير في اوراق رسمية - المتهم ليس موظفا عموميا

عدم ادعاء هذه الصفة . لا جريمة

اتهمت النيابة شخصين بتزوير ورقة رسمية -

اعلان تكليف بالحضور بان حرر اولها الورقة وكتب

الثاني عليها ما يفيد اعلانها وطلبت من قاضي الاحالة

احالتهما بالمادة ١٨١ عقوبات الاول بصفته فاعلا

أصليا والثاني شريكا . فاحالهما الي محكمة الجنايات

وهذه حكمت على الاثنين بالعقوبة . رفع الشريك

نقضا عن الحكم فقضت بحكمه النقض بقبوله وبراءة

المتهم لان الواقعة المنسوبة للفاعل الاصلى لا عقاب

عليها - لان شروط جريمة التزوير المنصوص عنها

في المادة المذكورة ان تكون الورقة الرسمية صادرة

من موظف عمومي مختص ولم يكن الفاعل الاصلى

كذلك ولم يدعي لنفسه هذه الصفة

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور

حضرات مستر برسفال وكيلها ومستر مارشال

ومستر كالويني وحافظ عبد النبي بك مستشارين

طه بالحضور لمحكمة الخط في الجلسة المحدد لها يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٩ بالمحكمة استعمل هذا الاعلان المقرر مع علمه بتزويره امام المحكمة والثاني بصفة شريك مع المتهم الاول في جريمة التزوير سالفة الذكر بان اتفق معه وسأعده على ارتكابها حيث وقع على الاعلان للمقدم بان اجري اعلانه فوفقت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وهذه المساعدة ولان الاول في يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ بالمحكمة ارتكب تزويرا في ورقة رسمية [اعلان طلب حضور لمحكمة خط المحلة] قد امضاء الشيخ حسن فوده قنديل شيخ البلد ونسب اليه كذباً واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها الى شيخ البلد المذكور اعلن سليم البشاشي افندي المحامي في شخص كاتبه محمود طه للحضور لمحكمة الخط بجلسة يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ بالمحكمة استعمل هذا الاعلان الزور امام المحكمة وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد (١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢) عقوبات الاول وبهم وبالمادتين ٤٠ و ٤١ عقوبات للثاني .

وكانت المحكمة قد قررت في هذا الحكم بطريق النقض والابرار في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وقدم المحامي عنه تقريراً بأسباب طعنه في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامي عن الطاعن والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

من حيث ان طلب النقض مقبول شكلاً وحيث ان الطاعن يرتكر في طعنه ضمن ما يرتكن على انه اعتبر شريكاً للفاعل الاصل والواقعة المنسوبة الى هذا الاخير لا يعاقب عليها القانون والاشتراك فيها لا يعتبر جريمة

وحيث ان الواقعة حسب النابت بالحكم هي ان المدعو محمد الكناني الكاتب العمومي في يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٩ ينسدر المحلة بمديرية الغربية ارتكبت تزويراً في ورقة رسمية وهي اعلان طلب حضور لمحكمة خط النخيلة بان اثبت فيه واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وان الطاعن وهو حسن الهلالي في الزمان والمكان السابق ياتهما بصفته شريكاً مع

سنة ١٩١٩ بالمحكمة ارتكب تزويراً في ورقة رسمية [اعلان طلب حضور لمحكمة خط المحلة] قد امضاء الشيخ حسن فوده قنديل شيخ البلد ونسب اليه كذباً واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها الى شيخ البلد المذكور اعلن سليم البشاشي افندي المحامي في شخص كاتبه محمود طه للحضور لمحكمة الخط بجلسة يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ بالمحكمة استعمل هذا الاعلان الزور امام المحكمة وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد (١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢) عقوبات الاول وبهم وبالمادتين ٤٠ و ٤١ عقوبات للثاني .

وحيث ان حضرة قاضي الاحالة قرر في ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٠ باحالتهم لمحاكمتهم بالمواد سالفة الذكر ومحكمة جنايات طنطا بعد ان سمعت هذه الدعوى حكمت فيها بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ عملاً بالمواد (١٧٩ و ١٨٠ و ٤٠

٢٢

سرقة با كراه

تعتبر الواقعة سرقة با كراه بالمادة ٢٧٠ عقوبات اذا كان الا كراه واقعا على المجنى عليه او على الاشخاص الذين يحضرون على استغاثته عقب السرقة . أما اذا كان الضرب واقعا على شاهد رأى لصا بسرعا بالجري فحاول القبض عليه دون ان يكون عالما بوقوع السرقة فتعتبر الواقعة سرقة بسيطة بالمادة ٢٧٣ باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة . وبحضور حضرات مستر برسفال وكيلها ومصطفى بك فتحى ومستر هيل وحافظ عبد النبي بك مستشارين . وعلى سالم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى كامل افندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي في الطعن المقدم من

عثمان محمد ابراهيم الشهير بالباطش عمره ٥٥ سنة فلاح بيني رزاح

محمود على عبد الرحمن الشهير بالصعيدى عمره ٢٥ سنة فلاح بيني رزاح ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٥٧ سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة نمرة ٥٨٥ سنة ٣٨ قضائية

محمد الكناي المذكور في جريمة التزوير المذكورة بانه اتفق معه وساعده على ارتكابها حيث وقع على الاعلان المتقدم ذكره بان اجري اعلانه فوقعت الجريمة بناء على الاتفاق وهذه المساعدة

وحيث ان طريقة التزوير هذه هي من طرق التزوير الواردة بالمادة ١٨١ عقوبات .

وحيث ان هذه المادة لاتعاقب الا على التزوير الذى يحصل من موظف مختص اي مكلف بمقتضى وظيفته اجراء اعمال داخلية في دائرة هذه الوظيفة

وحيث ان معنى هذا ان الورقة لا تكتسب الصفة الرسمية الا اذا حررها موظف ويكون العمل الذى يثبته داخل في دائرة وظيفته وبدون ذلك تكون عديمة القيمة

وحيث انه ثابت ان المحرر للورقة الاعلان المذكورة ليس له صفة في تحريرها لما يثبت انه كاتب عمومي ولم يوصف نفسه بأي صفة يمكن ان تعطى ولو زور هذا الورقة الصفة الرسمية ومن ثم يكون ما وقع منه غير معاقب عليه قانونا وحيث انه متى تقرر هذا فلا عقاب ايضا على الشريك ومن ثم يتعين قبول النقض والحكم ببراءة الطاعن مع الغاء الحكم المطعون فيه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض وبراءة المتهم صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسته يوم الثلاثاء

٢٦ ابريل سنة ١٩٢١ و ١٨ شعبان سنة ١٣٣٩

وقائع الدعوى

عشر سنوات ومحمود على عبد الرحمن الشهير بالصعيدى بالاشتغال الشاقة مدة سبع سنوات وبراءة كل من أيوب مرجان واحمد على جميل من التهمة الموجهة قبلها -

فقرر المحكوم عليهما بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام في ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وقدم المحامي عنها تقريران بأسباب طعنهما احدهما مؤرخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠ والثاني في ٢٧ منه -

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامي عن الطاعنين والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

حيث ان النقض مقبول شكلا

وحيث أن الحكم المطعون فيه قرر ان السرقة حصلت بطريق الاكراه وبواسطة التهديد باستعمال السلاح لسبب ان المتهم الاول ضرب المدعو سيف كراس وهمدده باستعمال السلاح عند ما صعد سيف المذكور على سطح منزله وحاول القبض على المتهم -

وحيث انه من المبادئ التي قررتها احكام القضاء ان الاكراه الواقع على المجني عليه أو على الاشخاص الذين يحضرون على استغاثته عقب السرقة يجوز اعتباره طرفاً مكوناً للجريمة السرقة باكراه ولكن لا يجوز التوسع بهذا

اتهمت النيابة العمومية المذكورين مع آخرين بأنهم في ليلة ١٧ مارس سنة ١٩٢٠ بتاحية ابتوب بمركزها سرق الثلاثة الاول أقشه وخمسة عشر جنيتها لشرقاوى روقايل من منزله الساكن به بعد أن دخلوا فيه بواسطة التسور حالة كون أحدهم حاملاً لأى بندقية وعتله وذلك بالتهديد باستعمال العتله بضرب سيف افندى كراس وبطريق الاكراه المتوقع على محمد عبد المجيد بان ضربه احدهم وهو المتهم الاول بقالب طوب حينما ضبطه متلبساً بالجريمة والرابع مع علمه بوقوع هذه الجناية اعانه للمتهم الثاني وهو محمود على عبد الرحمن الشهير بالصعيدى على الفرار من وجه القضاء بان أواه في منزله واخفى سلاحه عقب ارتكابها وطلبت من حضرة قاضى الاحالة احالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة (٢٧٠) عقوبات للمتهمين الثلاثة الاول وبالمادة (١٢٦) مكرره عقوبات للمتهم الرابع

وحيث ان حضرة قاضى الاحالة قرر في ١١ ابريل سنة ١٩٢٠ احالة المتهمين المذكورين على المحكمة لمحاكمتهم بالمواد السابقة ومحكمة جنايات أسيوط بعد ان سمعت هذه الدعوى حكمت فيها بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ عملاً بالمواد المذكورة حضورياً بمقابلة عثمان محمد ابراهيم الشهير بالباطش بالاشتغال الشاقة مدة

٢٣

دعوى البلاغ الكاذب - ايقافها حين الفصل
في الدعوى موضوع البلاغ

يجوز معاقبة من اخبر بامر كاذب مع سوء القصد
ولو لم تتم دعوى بما اخبر به . اما اذا رفعت دعوى
بذلك وجب ايقاف دعوى البلاغ الكاذب حين
الفصل نهائيا في الدعوى موضوع البلاغ . والسير
على خلاف ذلك يوجب بطلان الاجراءات والحكم
ومن ثم يكون وجها للنقض

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعب باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات مستر برسفال وكيلها وعبد
الرحمن رضا باشا ومستر هيل وحافظ عبد النبي
بيك مستشارين بها وعلى سالم بك رئيس نيابة
الاستئناف وعلى كامل افندى كاتب المحكمة
اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من
سعادة اسكندر باشا فهمي وحنا افندى
عطيه وبشير محمد مدعين بحق مدني

في قضية

النيابة العمومية نمرة ٤٩٢ سنة ١٩٢٠ -
١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة نمرة ٦٠٢ سنة
٣٨ قضائيه

المبدأ واعتبار الواقعة سرقة با كراه اذا كان
الضرب وقع على شاهد رأى لصا مسرعا بالجري
فحاول القبض عليه بدون ان يكون عالما بوقوع
السرقه

وحيث أن وقائع هذه الدعوى تؤيد ما
سبق ذكره لانه ثابت ان الشاهد سيف
كراس المشار اليه قرر انه لم يكن عالما بوقوع
السرقه بل انه كان يخشى وقوع سرقة في منزله
عند ما رأى المتهمين على السطح

وحيث انه بناء على ما تقدم لا يمكن اعتبار
هذه الواقعة سرقة با كراه أو تهديد باستعمال
السلاح وتكون المادة الواجب تطبيقها هي
المادة (٢٧٣) عقوبات لا (٢٧٠) منه

وحيث ان لمحكمة النقض والابرار ان
تحكم بمقتضى القانون في حالة حصول خطأ في تطبيقه
وحيث ان العقوبة المحكوم بها هي
المنصوص عنها بالمادة (٢٧٣) عقوبات ومحكمة
النقض والابرار ليست ملزمة بتحقيقها بسبب
الظروف المحققة التي رأت وجودها محكمة
الجنايات

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة قبول النقض وتطبيق
المادة (٢٧٣) عقوبات وابقاء العقوبة كما هي -
صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة يوم الاثنين
٢٨ مارس سنة ١٩٢١ و ١٨ رجب سنة ١٣٣٩

ضد

المحكمة

عليش حسن بطار مزارع ومقيم بمزغونه

وقائع الدعوى

رفع المدعون بالحق المدني دعوى مباشرة ضد المتهم المذكور امام محكمة العياط الجزئية يتهمونه بأنه في ٢١ يناير سنة ١٩٢٠ بالعياط بلغ كذبا مع سوء القصد في حقهم وطلبوا الحكم عليه بتعويض قدره ١٠٠ جنيه ومعاملته بالمواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٤ عقوبات .

ومحكمة العياط الجزئية حكمت بتاريخ ٨ يونيه سنة ١٩٢٠ عملاً بالمادة (١٧٢) جنایات حضورياً براءة المتهم مما نسب اليه والزامه بان يدفع للمدعين بالحق المدني مبلغ خمسين جنيهاً مصرياً بالمصاريف المدنية المناسبة - فاستأنف المتهم هذا الحكم في ١٥ يونيه سنة ١٩٢٠ .

ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية بصفة استئنافية حكمت بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بإلغاء الحكم المتسأنف ورفض الدعوى المدنية والزمّت المدعين بالحق المدني بالمصاريف .

والوكيل عن المدعين بالحق المدني قرر بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وقدم في تاريخه تقريراً بأسباب طعنه .

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع وكيل المدعين بالحق المدني ودفاع المحامي عن المتهم والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً حيث أن طلب النقض مقبول شكلاً

وحيث ان الطاعنين يرتكبون في هذا الطعن على وجهين الاول ان محكمة ثاني درجة لما الفت حكم اول درجه لم تناقش الاسباب التي بني عليها . والثاني انه مع وجود دعوى قاعّة ومطروحة امام محكمة ثاني درجة بشأن البلاغ الذي اخبر به عليش حسن بطار ضدّهم ما كان يصح لها ان تفصل في دعوى البلاغ الكاذب قبل الفصل في امر تلك الدعوى .

وحيث ان لانتزاع في ان قد اقيمت دعوى بشأن ما اخبر به عليش حسن بطار ضد الطاعنين وانه لم يفصل فيها نهائياً مع انها نظرت في جلسة واحدة مع دعوى البلاغ الكاذب المتعلقة بها . وحيث انه وان كان القانون اباح معاقبة من اخبر بامر كاذب مع سوء القصد ولم تقم دعوى بما اخبر به الا ان هذا مفروض عن عدم اقامة الدعوى بشأن موضوع الاخبار اما اذا رفعت به دعوى فمن الواجب انتظار الفصل فيها وبعد ذلك لتتظر دعوى البلاغ الكاذب وذلك خشية تناقض الاحكام تناقضاً معيباً .

وحيث ان السير على خلاف هذا يوجب

بطلان الاجراءات والحكم ومن ثم يكون هذا الوجه في محله ويتعين قبوله .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والغاء الحكم المطعون فيه واحالة القضية على دائرة اخرى للحكم فيها مجدداً .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجماعة يوم الثلاثاء ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ و ١٩ رجب سنة ١٣٣٩

٢٤

نصب — طرق احتيالية — مجرد الكذب — خطأ في تطبيق القانون — نقض —

من اهم اركان جريمة النصب استعمال طرق احتيالية من شأنها مادة ٢٩٦ عقوبات . فاذا لم تبين المحكمة الطرق الاحتيالية التي استعملها المتهم واستندت في حكمها على مجرد اقواله الكاذبة كان هناك خطأ في تطبيق القانون علي الواقعة الثابتة في الحكم فسبب للنقض

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة التقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات مستر برسفال وكيلها وعبد الرحمن رضا باشا ومستر هيل وحافظ عبد

النبي بك مستشارين بها وعلى سالم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى كامل افندي كاتب المحكمة

اصدرت الحكم الاتي :

في الطعن المقدم من

عبد العزيز افندي صبرى عمره ٣٥ سنة

عمدة ومقيم بالخباذية

السيد شريفه عمره ٤٠ سنة شيخ بلد

محمود احمد يوسف عمره ٣٠ سنة شيخ خفر

ضد

النيابة العمومية في قضيتها تمرة ١٠٤٤

سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ للقيدة بجدول المحكمة

تمرة ٦٢١ سنة ٣٨ قضائية وعبد الهادي يسن

وعبد الغني النجار وابو الهدي عامر مدعون

بحق مدني

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكورين بأنهم

في سنتي ١٩١٨ و ١٩١٩ بتاحية الخباذية بصفقتهم

موظفين عموميين الاول عمده والثاني شيخ بلد

والثالث شيخ خفر اخذوا من الشيخ عبد الغني

النجار وعبد الحميد الجندی وعبد القادر يسن

واحمد فرج البولاقى والعباسي الجندی وابراهيم

السيد عجوه وآخرين مذكورين في المحضر مبلغ

٢٢٦ جنيه و ٥٠٠ ملیم للامتناع عن عمل من

اعمال وظيفتهم وهو عدم اخذهم اواحد اقرارهم

ضمن أنقار السلطة ولان الاول والثاني في الزمان

والمكان المذكورين أنفا اختلسا ثمن خمسة

وخمسين كيلة ادره وسبعة وثلاثين كيلة غلة

اضراراً بالمجني عليهم المذكورين وكانوا استلموه

من المركز والمديرية لتوصيله اليهم وطلبت من
حضرة قاضي الاحالة احالة المتهمين على محكمة
الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٨٩ و ٩٣ و ٢٩٦ عقوبات
وحيث ان حضرة قاضي الاحالة في ٢٧ يولييه
سنة ١٩٢٠ قرر باحالة المذكورين على المحكمة
لمحاكمتهم جميعاً بالمواد ٨٩ و ٩٣ عقوبات والاول
والثاني بالمادة - ٢٩٦ منه

وحيث ان الطعن صحيح شكلاً
وحيث ان رافع النقض الاول قدم تقريرين
تتلخص أوجه الطعن الواردة فيهما ان المحكمة
عدلت وصف التهم فيما يختص بالشق الاول
منها المشتمل على تهمة الرشوة وعدته نصباً مع
ان التحقيق لم يتناول ذلك وفي عدم بيان واقعة
النصب المذكورة بيانا كافياً وكذلك عدم بيان
تهمة الاختلاس - وان رافع النقض الثاني قدم
تقريراً اشتمل على وجهين اولهما اسناد تهمة للمتهم
لم تكن موجهة اليه من قبل ولم يعلن بها حتي
يكون لديه الوقت الكافي للدفاع عنها. والثاني
عدم بيان الواقعة ايضاً بيانا كافياً في الحكم.
وحيث ان الطاعن الثالث يرتكز في
طعنه على ان التهمة المنسوبة اليه هي اشتراكه
في جريمة الرشوة بصفته وسيطاً ولا عقاب عليه
بنص المادتين ٩٣ و ٥٨ عقوبات وقد دفع بذلك
امام محكمة الجنايات ولم تفصل في هذا الدفع
وان المحكمة اعتبرت هذه الجريمة نصباً مع انها
غير ذلك ولهذا يكون الحكم منقوضاً -

ومحكمة جنايات المنصورة بعد ان سمعت
هذه الدعوي حكمت فيها بتاريخ ١٩ يناير سنة
١٩٢١ عملاً بالمواد (٢٩٣ و ٢٩٦ عقوبات و ٣٧
من قانون تشكيل محاكم الجنايات حضورياً على
كل من عبد العزيز افتدى صبرى والسيد شريفة
ومحمود احمد يوسف بالحبس مع الشغل مدة اربعة
شهور عن تهمة النصب والاحتيال وبحبس كل
من عبد العزيز صبرى والسيد وشريفة شهرين
مع الشغل نظير تهمة الاختلاس والزممت جميع
المتهمين بان يدفعوا بالتضامن للمدعين بالحق
المدنى مبلغ عشرين جنيهاً بصفة تعويض مع
المصاريف المدنية -

فقرر المحكوم عليهم بالطعن في هذا
الحكم بطريق النقض والايام في ٢٠ يناير
سنة ١٩٢١ وقدم المحامي عن الطاعن الأول
تقريراً ان باسباب الطعن في اول و ٦ نوفمبر سنة
١٩٢١ والمحامي عن الطاعن الثاني قدم تقريراً
باسباب طعنه في ٥ فبراير سنة ١٩٢١ وقدم الثالث

وحيث انه فيما يختص بأوجه النقض المقدمه من المتهمين الاول والثاني عن تهمة الاختلاس فانه يتضح من مراجعة الحكم المطعون فيه ان هذه الواقعة مبينة بيانا كافيا ويستفاد من عبارات الحكم ان المتهمين المذكورين استولوا على ثمن الغلال والدره من المديرية والمركز لتوصيله الى المجني عليهم ولكنهما اختلساه أنفسهما ولم يسلاه اليهم ولهذا يكون الطعن المقدم منهما فيما يختص بهذه التهمة مرفوضا

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة بقبول النقض بالنسبة للمتهم الاول وهي النصب وبراءة المتهمين ورفض النقض بالنسبة لتهمة الاختلاس وابقاء التعويض المدني بالنسبة للمتهمين الاول والثاني فقط .

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم الثلاثاء ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ و ١٩ زجب سنة

١٣٣٩

٢٥

بيع العين . حفظ حق المشتري في جزء من غلتها جواز ذلك

باع شخص لآخر عينا بثمن يقل عن ثمن المثل وفي نظير ذلك شرط على المشتري بان يعطيه نصف غلة الارض طول حياته والا يتصرف في العين طالما البائع على قيد الحياة

قالت محكمة الاستئناف ان البيع صحيح نافذ وليس وصية وان الشرط صحيح أيضا لانه من قبيل ترك جزء من حق الانتفاع أو تقرير مرتب مقيد بمدة الحياة اما تعهد للمشتري بعدم التصرف في العين فنتيجة طبيعية لهذا الشرط

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

وحيث ان اوجه الطعن المقدمه من المتهمين الثلاثة عن تهمة النصب تتفق كلها في سبب واحد وهو عدم تبيان الطرق الاحتمالية ليكون التطبيق صحيحا .

وحيث انه فضلا عن ان محكمة الجنايات قد عدلت التهمة من رشوه الى نصب فان هذه التهمة الجديدة من اهم شرائطها القانونية استعمال طرق احتمالية من شأنها الايهام بوجود واقعة مكذوبة او احداث أمل يترك في نفس المجني عليه تأثيراً لسلب ما يرمي اليه وتستعمل تلك الطرق منه ولا يكفي لاعتبار ان جريمة النصب قد ثبتت بمجرد صدور اقوال كاذبة من المتهمين طالما ان هذه الاقوال لم تكن مقرونة بالطرق الاحتمالية المتقدم ذكرها والحكم خال من ذلك ولذا يكون التطبيق التي اجرتة المحكمة عن هذه الواقعة الثانية في الحكم غير صحيح

العزة عظيمة حسني بك وبحضور حضرات مستر
كلايكوت وصاحب العزة احمد زكي بك
أبو السعود مستشارين ومحمد عبد السلام افندي
بكتاب الجلسة

اضدوت الحكم الآتي

في الاستئناف المفيد بالجدول العمومي
نمرة ٣٢٨ سنة ٣٧ قضائية

لرفع من آمنه ابراهيم شلي بصفتها
وصيه على بنتها سزيه وشلييه القاصرتين اولاد
الرحوم ابراهيم محمد شلي - والحرمة رقيه
ابراهيم شلي مستأنفين
ضد

الحرمة زمزم شلي ابراهيم وظريفه محمد
شلي الحاضرة بنفسها بالجلسة مستأنف عليها
الوقائع

رفعت المستأنف عليها الاولى هذه الدعوى
لدى محكمة طنطا الابتدائية الأهلية ضد
المستأنفين بعريضة مؤرخه ١١ فبراير سنة ١٩١٩
قيدت بجدولها نمرة ٣٣٣ سنة ١٩١٩ جاء فيها ان
المدعيه تملك بزمم نثيل مركز طنطا ٢ ف ٤ ط
٦ من مينة الأحواض والمساح بعريضة الدعوى
وان المدعي عليهن ينازعنها في ملكيتها للقدر
الذكور يدون وجه حق - لذلك طلبت المدعيه
الحكم بتثبيت ملكيتها الى ٢ ف ٤ ط ٦ س
بمخالفة المذكور وكف منازعة المدعي عليهن لها في

ذلك مع الزامهن بالمصاريف واتعاب الحماماه
وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبدون كفالة
وبعد المرافعة في هذه الدعوى حكمت
محكمة طنطا المشار اليها بتاريخ ٢١ أكتوبر
سنة ١٩١٩ حضوريا بتثبيت ملكية المدعية الى
٢ ف ٤ ط ٦ من المينة بصحيفة الدعوى وكف
منازعة المدعي عليهن في ذلك والزامهن
بالمصاريف و ٢٠٠ قرش اتعاب حماماه ورفضت
النفاذ.

فاستأنفت المستأنفة بتاريخ ١٤ يناير سنة
١٩٢٠ الحكم المذكور وطلبت للاسباب الواردة
بصحيفة الاستئناف الحكم بقبول هذا الاستئناف
شكلا وموضوعا بالغاء الحكم المستأنف ورفض
دعوى المستأنف عليها الاولى بالنسبة لاف ١٢ ط
الملوكة للمستأنفين مع الزامها بالمصاريف
واتعاب الحماماه.

وقد تحدد للمرافعة في هذا الاستئناف
أخيراً جلسة يوم الاربع ٢٧ ابريل سنة ١٩٢١
وفيهما طلب حضرة المحامي عن المستأنفين الحكم
بطلباتها الواردة بصحيفة الاستئناف سوط طلب
حضرة المحامي عن المستأنف عليها الاولى تأييد
الحكم للمستأنف - وطلبت المستأنف عليها
الثانية اخراجها من الدعوى - وذلك للاسباب
التي أبداها كل منهم ودونت بمحضر الجلسة
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف صحيح شكلا
وحيث انه تبين من الاطلاع على العقد

الرقم ١٧ اغسطس سنة ١٩١٧ ان زمزم بنت
شلي ابراهيم باعت الى رقية وشقيقتها سريه
وشلييه القاصر بن المشموين بوصاية والدتها
أمنه ابراهيم شلي فداناً اثني عشر قيرطاً في
نظير مبلغ ١٥٠ ج قبضتها من مالهن وسلمت
اليهن الاطيان فاصبحت ملكاً لهن يتصرفن
فيها كيف يشئن ولهن اجراء ما يلزم لتسجيل
العقد ونقل التكليف وقد سجل العقد تسجيلاً
تاماً بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩١٧ ونقل التكليف
باسمهن ابتداءً من سنة ١٩١٨

وحيث انه تبين من الاطلاع على الورقة
الثانية التي تستند اليها زمزم بنت شلي ان
المشتريات وظريفة محمد جلي تعهدن لها في هذه
الورقة المؤرخة بتاريخ عقد البيع بان يسلمن
اليها نصف محصول الزراعة الناجمة من الاطيان
المبيعة لهن وهي فدان ونصف للفريق الاول
وسنة عشر قيرطاً وستة أسهم للحرمة ظريفة
واذا تأخرن عن ذلك يلزم يدفع ثلاثين جنيهاً
سنوياً وجاء في هذا التعهد بأنه مادامت زمزم
على قيد الحياة وانهن يتعهدن بعدم التصرف في
الاطيان بالبيع او الرهن مدة حياتها وأن هذا الالتزام

نظير اكرامها لهن في المشتري من الثمن
وحيث ان المحكمة ترى ان العقد الاول
هو عقد بيع توفرت فيه أركان البيع الصحيح
فهو ملزم للفريقين

وحيث أن تعهد المشتريات بتقديم نصف
المحصول أو قيمته نقداً الى البائعة ما دامت على
قيد الحياة نظير الاكراميه في الثمن لا يفيد
صراحة ان الثمن لم يدفع لان الاكرام كما يجوز
ان يكون في كل الثمن يجوز أن يكون في
بعضه أيضاً ومع ذلك فع التسليم بان الثمن لم
يدفع فليس هذا الظرف بغير وصف العقد لانه
أفرغ ظاهراً في قالب بيع حقيقي فهو تصرف
مقبول عملاً بالمادة ٤٨ من القانون المدني
وحيث أن التعهد الصادر من المشتريات لا

يجعل العقد من قبيل الوصية لان الوصية عليك
مضاف الى ما بعد الموت والعقد صريح في نقل
الملكية من تاريخ صدوره وقد سجل ونقل
التكليف فعلا فليس التعهد الا من قبيل ترك
جزء من حق الانتفاع أو تقرير مرتب مقيد
بمدة الحياة عملاً بالمادة ٤٨١ من القانون
المدني - وما شرط عدم البيع أو الرهن الا
نتيجة طبيعية لهذا التعهد

وحيث انه بناء على ما تقدم تكون دعوى
المدعية في غير محلها ويتعين الغاء الحكم المستأنف
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم للمستأنف فيما يختص بنصيب المستأنفين في الاطيان المرفوع بشأنها الدعوي وهو فدانواثني عشر قيراطاً وبرفض دعوي المستأنف عليها الاولى بشأن هذا المقدار والزامها بمصاريف الدرجتين و ٤٠٠ قرش اتعاب محاماه عن الدرجتين

صدر هذا الحكم في يوم السبت ٧ مايو سنة ١٩٢١ الموافق ٢٩ شعبان سنة ١٣٣٩ بالجلسة المشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب العزة عطيه حسني بك وبحضور حضرات مستر كالويني وصاحب العزة احمد زكي ابو السعود بك مستشارين ومحمد عبد السلام افندي كاتب الجلسة - اما مستر كلايكوت المستشار الذي سمع المرافعة وحضر المداولة فقد أمضى على مسودة هذا الحكم

٢٦

وقف - اجارة طويلة - دين المستأجر الناشئ عن عمارة الوقف - حق الامتياز

وحق حبس العين - اذن القاضي لاتصح اجارة الوقف لمدة اكثر من سنة في الدار ولا اكثر من ثلاث سنين في الضياع بغير اذن القاضي ولو اضطر الناظر الي ذلك لحاجة عمارة الوقف بان تخرب ولم يكن له ريع يعمر به

وبغير اذن القاضي للمستأجر بان يعمر من ماله ما كان ضروريا لا يكون دين المستأجر مرصداً أي دينا ممتازاً على الوقف فلا يكون له حق حبس عين الوقف وفاء لدينه

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب العزة عطية حسني بك. وبحضور حضرات مستر كالويني وصاحب العزة احمد زكي ابو السعود بك مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي غمرة ١٠٠٨ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من وزارة الأوقاف

ضد

محمد ابو الروس

وقائع الدعوى

رفعت وزارة الأوقاف هذه الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد الحاج محمد ابو الروس وقالت بصحيفة دعواها المعلقة في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ انها تعينت ناظرة على وقف حسين أغا المليطي الشهير بأبي طربوش بمقتضى تقرير نظر مؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩١٨ ولما أرادت وضع يدها عليه وجعلت من ضمنه

متزلين أحدهما بشارع أم الفلام قسم الجمالية والثاني بدرب القزازين قسم الجمالية أيضاً ميينين الحدود والمعلم بالصعيفة موضوع اليد عليهما من سكان مستأجرين من المدعي عليه فطلبت منهم الاعتراف بصفتها ومعاملتها دون غيرها بما أنها صاحبة الشأن في إدارة الوقف فأبوا عليها ذلك فأنذرتهم بالاعتراف بصفتها ومعاملتها فاعتبر المدعي عليه بأن هذا يعد تشويشاً له على وضع يده فرفع دعوى بطالب منع تعرضها مرتكناً على أنه واضع يده مدة أكثر من سنة ولذا حكمت المحكمة بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٨ بمنع تعرضها في وضع يده علي التزلين المذكورين وقد ارتكبت المحكمة على أنه لا نزاع في وضع يد المدعي عليه علي التزلين مدة أكثر من سنة وهو كل ما يلزم لإثبات دعوى التعرض وبما أن دعاوي وضع اليد لا مساس لها بالوضع وللوزارة الحق في رفع دعوى الموضوع الخاصة بثبوت ملكية هذين التزلين إلى وقف حسين أغا المليطي المشمول بنظرها لذلك طلبت الحكم بتبعية التزلين المذكورين لوقف حسين أغا المليطي المشمول بنظرها وتسليمها لها مع إلزام المدعي عليه بالمصاريف والالتعاب والنفاذ بلا كفالة مع حفظ حقها في طلب الربيع بدعوى على حدتها -

وطلبت الخصوم كالعادة بمحضر الجلسة -
وبتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩ حكمت المحكمة المشار إليها حضورياً بتبعية التزلين للميينين بالصعيفة إلى وقف حسين أغا المليطي ورفضت طلب تسليمها والزمّت وزارة الاوقاف بالمصاريف قضية نمرة ٤٥٤ سنة ١٩١٩

فاستأنفت وزارة الاوقاف ذلك الحكم بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠ طالبة للأسباب الواردة بصحيفة استئنافها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بتاريخ الحكم المستأنف والقضاء بتسليم هذين التزلين للوزارة مع إلزام المستأنف عليه بالمصاريف والالتعاب عن الدرجتين -

وبجلسة ٢ مايو سنة ١٩٢١ المحددة لنظر هذا الاستئناف صمم مندوب وزارة الاوقاف علي هذه الطلبات والحاضر مع المستأنف عليه طلب التأييد .. وأقوالها مدونه بمحضر الجلسة ثم أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم ٢١ مايو سنة ١٩٢١

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث أن الاستئناف مقبول شكلاً
وحيث أن الثابت من الأوراق أن التزلين

لذلك طلبت الحكم بتبعية التزلين المذكورين لوقف حسين أغا المليطي المشمول بنظرها وتسليمها لها مع إلزام المدعي عليه بالمصاريف والالتعاب والنفاذ بلا كفالة مع حفظ حقها في طلب الربيع بدعوى على حدتها -
وبجلسة المرافعة الأخيرة سمعت أقوال

موضوع الدعوى هما من وقف حسين أخا الملبطى الشهير بأبي طربوش وكان عبد الحميد بك أبو طربوش ناظراً علي هذا الوقف وتعينت وزارة الاوقاف ناظرة عليه بدله لتغيبه خارج القطر وأن الناظر السابق أجر المنزلين المذكورين الى المستأنف عليه اجارة طويلة بعقد اعترف فيه الناظر المذكور باستحقاق المستأجر لمبلغ ٣٤٨ ج و ١٥٠ مليم صرفه في تعمیر أحد منازل الوقف واشترط في عقد الايجار ان العين المؤجرة تبقى تحت يده الى أن يستوفي المبلغ المذكور باعتبار ايجار السنة ٧٢ ج وكان العقد لمدة ثلاثة سنوات ثم تجدد لمدة ثلاثة سنوات أخرى من سنة ٣٣١ لغاية ١٣٣٤ وهما باقيا تحت يده الآن

نهايتها سنة ١٣٣٠ وتجدد الايجار لثلاثة سنوات أخرى في نفس العقد لغاية ١٣٣٣ واتفق الطرفان على أن يبقى المنزلان الباقيان يعد الذي أخذته مصلحة الآثار تحت يد المستأجر الى أن يستوفي دينه المذكور الذي صرفه في عمارة الوقف — وحيث ان المقرر شرعا ان اجارة الوقف لا تصح لمدة أكثر من سنة في الدار ولا أكثر من ثلاثة سنين في الضياع الا اذا كانت المصلحة تقتضى زيادة للمدة كأن اضطر الناظر الى ذلك لحاجته عمارة الوقف بأن تخرب ولم يكن له ريع يعمر به جاز لهذه الضرورة اجارتها بامر القاضى مدة طويلة بقدر ما تعمر به «مادة (٢٧٦ و ٢٧٧ من قانون العدل والانصاف»

وحيث انه ما يجب البحث فيه الآن هو هل لناظر الوقف أن يؤجر العين الموقوفة كل هذه المدة الطويلة وهل للمستأجر أن يتمسك في هذه الحالة بحق حبس العين تحت يده الى أن يستوفي كل ما صرفه في عمارتها —

وحيث أن للاوقاف أحكاما وقواعد مقرره في الشريعة الغراء فيجب الرجوع اليها فيما يتعلق بمسائل الوقف —

وحيث أن المستأنف عليه استأجر المنزلين المذكورين ابتداء من سنة ١٣٣٤ الى الآن ولم يحصل الناظر علي اذن من القاضى بالتصريح بهذه المدة الطويلة فتكون هذه الاجارة باطلة شرعا —

وحيث أن المستأنف عليه يرتكن الى عقد ايجار صادر من ناظر الوقف عبد الحميد بك ابى طربوش بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩١٣ اليه بتأجير ثلاثة منازل موقوفه لمدة ثلاثة سنوات

المعاش المرتب للموظف ولا يشمل دعوى التعويض لرقته في ميعاد غير لائق أو لغير سبب مشروع .
راجع بهذا المعنى حكم محكمة مصر الابتدائية الاهلية في ١٤ مارس سنة ١٩٢٠ المحاماة سنة أولى حكم رقم ٥

راجع بهذا المعنى ايضا حكم محكمة الاستئناف في ٨ فبراير سنة ١٩٢١ المحاماة سنة أولى ١٠٦
راجع ايضا حكم المحكمة المذكورة رقم ١٠٧ باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدارة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
العالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات مستر كلابكوت وصاحب العزة احمد
زكى ابو السعود بك مستشارين ومحمد عبد
السلام افندى كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى:

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي نمرة

٦٣٦ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من وزارة الداخلية مستأنفة

ضد

محمود افندى منير مستأنف عليه

الوقائع

رفع المستأنف عليه المذكور هذه الدعوى
لى محكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد وزارة
الداخلية المستأنفة بعريضة مؤرخة ٢٩ اغسطس
سنة ١٩١٨ قيدت بجلها نمرة ١١٨٣ سنة ١٩١٨

ونحيث أنه مع بطلان هذه الاجارة
فيكون المستأنف عليه غير محق في طلب
حبس العين المأجورة الى أن يستوفى دينه لعدم
وجود اذن القاضى بالكيفية الموضحة آنفا

وحيث مما تقدم ترى المحكمة أن الحكم
المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم
المستأنف وبالزام المستأنف عليه بأن يسلم الى
وزارة الاوقاف المنزلى المينين بورقة افتتاح
الدعوى مع الزامه ايضا بمصاريف الدرجتين
و ٤٠٠ ج اتعاب محاماه عن الدرجتين

هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها
العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢١ مايو سنة ١٩٢١
الموافق ١٣ رمضان سنة ١٣٣٩

٢٧

موظف . احالته الى المعاش لغير سبب مشروع
تعويض . سقوط الحق فيه

حق الموظف في المطالبة بالتعويض لاحالته الى
الاستيداع او للمعاش لغير سبب مشروع لا يسقط
بمضى الميعاد المنصوص عنه في المادة ٦ من قانون
المعاشات الملكية الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩
(أربعة اشهر من تاريخ استلام الموظف السركي
المعين فيه مقدار المعاش الذي تقدر له) لان نص
هذه المادة قاصر على سقوط الحق في مناقشة مقدار

جاء فيها ان المدعي تخرج من مدرسة البوليس برتبة ملازم ثان وألحق بخدمة الحكومة المصرية اعتبارا من ١٦ يونيه سنة ١٩٠٤ بوظيفة ملاحظ بوليس بمديرية جرجا ومكث بهذه الوظيفة مستغلا بين المديرية والمحافظات حتى منح رتبة ملازم أول في سنة ١٩٠٦ برتب سنوي ٨٤ جنيها ودينارا هو قائم بأعمال وظيفته بمديرية قنا اذ صدر أمر الوزارة بتاريخ أول سنة ١٩١٥ (باحاليته على الاستيداع وبتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩١٦ انتدبته الوزارة من الاستيداع للسلطة العسكرية وتعين ضابطا للبوليس الحربي بقسم أول السويس وفي شهر سبتمبر سنة ١٩١٦ تعين قومندان لبوليس الحملة المصرية بيدان العراق ومنح رتبة يوزباشي من السلطة العسكرية وفي اثناء وجوده هناك بلغ اليه أمر الوزارة الذي صدر بتاريخ أول اكتوبر سنة ١٩١٦ للقاضي باحاليته على المعاش وقد قبض المكافأة التي يستحقها في ابريل سنة ١٩١٧

وبما ان احالة المدعي على الاستيداع حصلت خلافا لقانون الاحتياطي لانه انما شروع لمن تكون بنيته ضعفت فاصبح غير صالح للخدمة والمدعي غير ذلك - وكذلك احالته بعد ذلك على المعاش وصرف المكافأة له حصصا في غير الاحوال التي يجوز فيها ذلك بمقتضى المادة (١٢) من قانون المعاشات الصادر في ابريل سنة ١٩٠٩

وانه بسبب مخالفة الحكومة لقوانينها قد حصل للمدعي ضرر بحرمانه من الوظيفة وهو في عنقوان الشباب بغير سبب من الاسباب القانونية وهو لم يحسن غير حمل السلاح والخدمة التي خصص نفسه لها وتعاقدا مع الحكومة عليها بمقتضى قانون المعاشات الذي هو قانون التعاقدين فخلت به اخلافا واضحا

وبما انه قد حصل له ضرر من عمل الغير يجوز له ان يطالبه بتعويضه والضرر الذي اصاب المدعي بسبب مخالفة الحكومة لقوانينها لا يقل تعويضه عن ٢١٠٠ جنية

لذلك طلب المدعي الحكم بالزام وزاوة الداخلية بان تدفع له مبلغ ٢١٠٠ جنية أو ما يكون كافيا لتعويض الاضرار التي اصابته المدعي من احالته على الاستيداع من غير الوجه القانوني ثم احالته على المعاش من غير الوجه القانوني ايضا والمصاريف واتعاب المحاماه

وفي جلسة المرافعة المحددة لنظر هذه

الدعوى دفع مندوب المدعي عليها فرعيا بعدم قبول هذه الدعوى نظرا لتقديمها بعد الميعاد المقرر في المادة (٦) من قانون المعاشات الملاكية الصادر نمرة ٥ سنة ١٩٠٩ والمعامل بموجب المدعي وبتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٢٠ حكمت محكمة مصر المشرا اليها حضوريا برفض الدفع الفرعي بقبول دعوى المدعي وحددت جلسة ٣٠

مايو سنة ١٩٢٠ للمرافعة في الموضوع وابتقت الفصل في المصاريف الآن

فاستأنفت وزارة الداخلية بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢٠ الحكم المذكور وطلبت للاسباب الميينة بصحيفة الاستئناف الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز قبول دعوي المستأنف عليه والزامه بالمصاريف والاعتاب عن الدرجتين وقد تحدد للمرافعة في هذا الاستئناف اخيرا جلسة يوم ١٣ ابريل سنة ١٩٢١ وفيها طلب حضرة مندوب المستأنف الحكم بطليباتها الواردة بصحيفة الاستئناف وطلب حضرة المحامي عن المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف وذلك للاسباب التي ابداهما كل منهما ودونت بحضور الجلسة وبالمذكرة المقدمة من الحكومة المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على ورق الدعوي والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف صحيح شكلا وحيث ان طرفي الخصوم مختلفان في تفسير المادة السادسة التي تدور عليها هذه الدعوى

وحيث انه يجب تفهم معنى هذه المادة للرجوع الى نصها القديم والتعديل الذي طرأ عليه لبيان التطور الذي وصل بها الى نصها الحاضر - فقد ورد اول نص خاص بالمنازعة في مقدار

المعاش أو المكافأة بالمادة السادسة من قانون المعاشات الصادر في ٢١ يونيه سنة ٨٧ وهذا نصها « لا يقبل تمسك ما فيما يتعلق بمقدار المعاش او المكافأة الا اذا قدم لنظارة المالية في ميعاد اربعة شهور من تاريخ وصول اعلان القرار القاضي بتسوية المعاش او المكافأة ليد صاحب الشأن ويزاد اربعة شهور علي هذا الميعاد لمن يكون خارج القطر المصري

وفي يوم ١٢ يوليه سنة ٨٨ صدر امر عال معدل للحكم السابق وهذا نصه : « لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن الناقصة في المعاش او مرتب استيداع مقيد بالروزنامة بعد مضي اربعة شهور من تاريخ تسليم صاحب الشأن السركي المبين به مقدار المعاش او مرتب الاستيداع وبناء على ذلك كل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل قيمة المعاش أو مرتب الاستيداع لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور امام اية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لاى سبب كان او تحت اية حجة كانت

وفي يوم ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ صدر قانون المعاشات الملكية نمرة ٥ وفيه المادة السادسة بالنص الآتي

لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أى معاش تم قيده متى مضت اربعة

اشهر من تاريخ تسليم السركي المبين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن - ويتبدى هذا الميعاد فيها يختص بالمعاشات التي يجب استبدالها حتماً بمقتضى المادة - (٥٠) الا انه من تاريخ دفع رأس المال المستبدل به المعاش

لا يقبل اية منازعة تتعلق بمقدار المكافأة الا اذا قدمت الى نظارة المالية في الاشهر الاربعة التالية لتاريخ صرف المكافأة

وبناء على ذلك فكل دعوى يراد بها او بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذي تم قيده او المكافأة التي تم صرفها لا يجوز قبولها بعدمضى الميعاد المذكور امام اية محكمة كانت لا على الحكومة ولا على مصالحها لاي سبب كان وتحت أية حجة كانت

ولا يجوز ايضاً قبول هذه الدعوى من الحكومة او من مصالحها

وحيث انه يظهر من عبارة النص الاول ان الشارع قصد بهذا النص تحديد ميعاد المناقشة في مقدار المعاش او المكافأة أي المبلغ الذي يستحقه الموظف معاشاً او مكافأة عن مدة خدمته السابقة التي يجوز ان تكون موضع خلاف بينه وبين الحكومة من حيث عدد السنين او غير ذلك من الشروط - ويكون الغرض من التشكي الوضول الى الرقم الصحيح طبقاً لاحكام قانون المعاشات . فهو لا يتناول التظلم من قرار الاحالة

(١) استعمال الشارع في التفسير عن موضوع

على المعاش من حيث كونه مخالفاً لاحكام قانون المعاشات ولا يتناول طلب التعويض عن الضرر الذي ينشأ عن مثل هذا القرار ومما يزيد هذا النص وضوحاً ان نظارة المالية التي يقدم لها التشكي ليست هي السلطة المختصة بالفصل في الدعاوي التي رفعها الافراد ضد الحكومة بشأن اجراءات مخالفة للقانون

وحيث ان النص الثاني جاء في شقه الاول مطابقاً للنص القديم من حيث تعيين موضوع التشكي او المناقشة بان مقدار المعاش او مرتب الاستبداء ومن حيث تحديد الميعاد باربعة شهور ولكنه بني على ذلك عدم جواز قبول أي دعوى يراد بها او بواسطتها تعديل قيمة المعاش والمرتب لاي سبب كان وتحت اية حجة كانت

وحيث ان الشارع جاء بالنص الثالث مطابقاً للثاني في اللفظ والمعنى وزاد عليه فقرة خاصة بالمكافأة ليتناول حكم هذه المادة المكافأة والمعاش بعد ان كان النص مقصوراً على المعاش وحده وحيث ان التفسير راجع لهذا النص الاخير هو ان يكون مقصور على الدعوي التي يراد بها المناقشة في مقدار المعاش او المكافأة دون الدعوي التي يراد بها طلب التعويض عن قرار رقت مخالف لاحكام قانون المعاشات وذلك للاسباب الاتية .

- المنازعة في النص الجديد نفس الـ بارة التي كان يستعملها في تعيين موضوع التشكي في النص القديم ويظهر من ذلك ان مدلول الالفاظ في النصين واحد
- (ب) ان الفقرة الثانية في النص الاخير وهي الفقرة الخاصة بالمنازعة في المكافأة عينت الجهة التي تقوم اليها هذه المنازعة وهي نظارة المالية ولما كانت وزارة المالية غير مختصة بالفصل في دعوى يرفعها الافراد على الحكومة بشأن تعويض عن الاجراءات مخالفة للقانون فانظاها ان هذه الفقرة التي جعلها الشارع جزء من الماده السادسة تدل على ان روح التشريع كانت ترمي دائما الى قصر حكم هذه الماده على المنازعات بمقدار المعاش او المكافأة عن الخدمة السابقة بحيث لا يتناول المنازعات التي يراد بها تعويض الضرر الناشئ عن فعل مخالفة للقانون
- ومما يجب ملاحظته ان هذا الاستنتاج يؤيد الاستنتاج السابق فكلاهما يدل على ان روح التشريع القديمه سرت الى النص الجديد
- (ج) بعد أن قرر الشارع بعدم قبول دعوى الموظف التي يراد بها او بواسطتها تعديل مقدار المعاش قرر في فقره الاخير بانه « لا يجوز قبول هذه الدعوى من الحكومة او من مصالحها وفي هذا التعبير دليل على أن الدعوى المشار اليها في هذه الماده هي الدعوى الخاصة بالمنازعة في مقدار المعاش وليست دعوى التعويض عن تصرف مخالف لقانون المعاشات لان مثل هذه الدعوى لا يحتمل رفعها من الحكومة
- (د) ان اللفظ المقابل لكلمة « مقدار » المعاش او المكافأة في النص الفرنسي هو كلمة (رقم) فاذا جاز الاستثناس بالتعبير الفرنسي كان هذا التعبير اقرب الى القول بان موضوع المنازعة هو مبلغ المعاش الناتج من عملية حسابية منه الى القول بان الموضوع يتناول التعويض عن اجراءات مخالفة للقانون
- وحيث ان الاعتراض الذي يقوم مندوب الحكومة على تفسير الماده السادسة بالمعني السابقة هو ان هذه الماده قضت (بعدم قبول كل دعوى يراد بها او بواسطتها تعديل مقدار المعاش بعد مضي الاربعة شهور لأي سبب كان وتحت اية حجة كانت) فان طلب التعويض هو في الحقيقة طلب تعديل المعاش بطريق غير مباشر
- وحيث ان هذا الاعتراض غير وجيه لانه مبني على تفسير تقلب فيه وصف الدعوى على موضوعها . وبيان ذلك ان المنازعة في مقدار المعاش أمام المحكمة . اما ان تكون بدعوى يطلب فيها صراحة تعديل المبلغ الذي تقرر للمعاش او المكافأة
- واما ان تكون بدعوى يقصد بها الطعن

في تقرير المعاش وازهار خطأ الحكومه في حساب المدة وتقدير شروط الاستحقاق ليتوصل بذلك الي طلب تعويض عن الضرر الذي نشأ عن ضرر الخطأ يراعي فيه ان يكون مناسباً للفرق بين المعاش المقدر (الذي اصبح غير قابل للمنازعة بعد مضي الاربعة شهور) وبين المعاش الذي كان يجب تقديره لو روعيت في هذا التقدير احكام قانون المعاشات . ولا ريب ان مثل هذه الدعوى يكون الغرض منها الوصول الى تعديل مقدار المعاش بطريقة غير مباشر اي بواسطة التعويض وهذا هو الامر الذي اراد الشارع ان يمنعه تغارياً من التغير والتعديل في مقادير المعاش التي يرغب في تقديرها بصفة نهائية

وركن هذا التعويض هو الفائدة المحتملة عن مدة مستقبلية . فليست هذه الدعوى التي يراد بها او بواسطتها تعديل مقدار المعاش المقرر عن مدة ماضية لا نزاع فيها . ذلك لان كل من الدعوتين موضوعاً وسبباً مختلف . موضوع وسبب الدعوى الاخرى فدعوى تعديل المعاش موضوعها المنازعة في الرقم المقدر للمعاش سواء كان مباشرة او بالواسطة وسببها مراعاة احكام قانون المعاشات اما الدعوى الثانية فموضوعها تعويض الضرر الناشئ عن الفصل من الخدمة وسببها عدم مراعاة احكام قانون المعاشات فالدعوتان مختلفتان والقول بأنهما دعوى واحدة كالقول بان مراعاة القانون شيء واحد

وحيث انه اذا نظر الى المسألة من وجهة حكمة التشريع ايضاً يرى انه اذا كان تشريع عدم قبول الدعوى المقصود بها تعديل مقدار المعاش حكمة وهي تعيين مقدار المعاش يثبت في سجلات الحكومة بطريقة نهائية لا يعنودها تغيير في المستقبل فليست الحكمة ظاهره في حرمان الموظف من التظلم من قرار رقت مخالف للقانون لان مدة الاربعة شهور اذا امكن اعتبارها كفية للمناقشه في مقدار المعاش من الوجهة الحسابية فهي اقصر من ان تسمح للموظف باستعمال حقه في مقاضاة الحكومة عن قرار مخالف للقانون خصوصاً

وحيث ان الدعوى الحالية هي دعوى تعويض عن فسخ عقد بدون مسوغ قانوني

وحيث ان الدعوى المرفوعة الان امام هذه المحكمة لم يطلب رافعها تعديل مقدار المكافأة او تعويضاً عن خطأ في هذا المقدار وانما رافعها ليتظلم من قرار احالته الى الاستيداع ثم الى المعاش قولاً منه بانه صدر في غير الاحوال التي يجيز فيها قانون المعاشات هذه الاحالة وقد لحقه ضرر من هذا التصرف يستحق من اجله تعويضاً . وجعل اساس هذا التعويض المدة التي كان يمكنه ان يقضيها في خدمة الحكومة الى ان يبلغ السن القانونية المقررة للاحالة على المعاش

وحيث ان الدعوى الحالية هي دعوى تعويض عن فسخ عقد بدون مسوغ قانوني

اذا لاحظنا انه يستحيل في بعض الاحيان الحصول على الادله المثبتة للدعوى في اثناء هذه المدة كما لوحظ في بعض القضايا التي رفعت امام هذه المحكمة عن فصل موظفي بعض المصالح من الخدمة بسبب الغاء الوظيفة وكان دلائل الموظف على عدم صحة هذا السبب ميزانية تظهر في السنة التالية لرفته

وحيث ان مندوب الحكومة يرفع الدعوى ايضا بسقوط حق الموظف في المنازعة بشأن المكافأة لانه استلم قيمة المكافأة المستحقة بدون ان يحفظ لنفسه حق المناقشة فيها

وحيث أنه تبين من الاطلاع على ايصال الاستلام انه وضع بالصيغة الآتية : أقر بأنني استلمت من وزارة المالية مبلغ كذا بصفة مكافأة تفضل صاحب المعالي وزير المالية بمنحى اياها لسبب رفاي عن مدة خدمتي وذلك طبقا لقانون المعاشات الملكي الصادر بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ واعترف بانه بعد استلام هذا المبلغ الذي اعطيت به مخالصة تامة ونهائية ليس لي حق المطالبة بشيء وبأنني اتخلى عن كل دعوى ضد الحكومة المصرية فيما يتعلق بمدة خدمتي وقيمة المكافأة الممنوحة لي من هذا القبيل

وحيث ان العبارة الاخيرة من هذا الايصال صريحة في ان الدعوى التي يتعهد الموظف بالتخلي عنها او بعدم رفعها هي الدعوى

التي تتعلق بمدة خدمته وقيمة المكافأة الممنوحة له عن هذه المدة وليس في هذا الاقرار ما يقيد تعهده بعدم التظلم من قرار فصله من الخدمة بطريقة مخالفة للقانون او عدم المطالبة بتعويض عن الضرر الذي يلحقه من هذا التصرف . وليس ثمة مجال للقول بأن الايصال شامل لكل مطالبه لان الحكومة بعد أن وضعت في الايصال عبارة (ليس لي حق في المطالبة بشيء) اردتها بجملة تدل دلالة صريحة على ان المقصود بالمطالبة المخطورة هي المطالبة المتعلقة بمدة الخدمة وقيمة المكافأة الممنوحة عن هذه المدة وحيث أن فهم عبارة الايصال بهذا المعنى يؤيد الرأي الذي ذهبت اليه هذه المحكمة في تغيير المادة السادسة من القانون لان وضع التعهد بهذه الصيغة في ايصال مطبوع يدل على ان الحكومة تميل الى تفسير المادة السادسة بالمعنى الذي يتفق مع هذا التعهد

وحيث انه من المبادئ المقررة قانونا أن سقوط الحق يجب ان يبني على نص صريح وقد ظهر من هذا البحث - ان نص المادة السادسة ليس صريحا في منع الموظف عن التظلم من قرار الرقت بعد الاربعة أشهر وهذا يكفي للقول بان هذا النص لا يصلح اساسا للحكم بسقوط الحق في دعوى التعويض

وحيث انه بناء على ما تقدم تكون المحكمة

الابتدائية قد فُسرَت للمادة السادسة تفسيراً صحيحاً
من الثمن للبائع الأصلي الأجنبي مباشرة
ومحكمة الاستئناف ايدت نظرية المدعى عليه
وحكمت بعدم الاختصاص

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علناً تحت رئاسة جناب مستر
برسيفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحب العزة عطية بك حسني وأحمد بك زكي
أبو السعود مستشارين وأحمد أفندي عوض
الشاذلي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيّد بالرجوع العمومي غمرة
٢٤ - نة ٣٨ قضائية

المرفوع من الخواجه مسيحه بهنا.

مستأنف

ضد

السيدة ماري كرسيانى كريمة المرحوم
الكونت صعب . مستأنف عليها

الوقائع

رفع المستأنف هذه الدعوى لمحكمة مصر
الابتدائية الأهلية قال فيها انه اشترى عقاراً
من المستأنف عليها بشارع البورصة الجديدة
بمبلغ ٦٩٠٠٠ ج دفع منه عند تحرير عقد البيع
مبلغ ١٥٠٠ ج والباقي اشترط دفعه في المواعيد
بالشروط المبينة بالعقد المذكور وذلك بتاريخ ٢١

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً
ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف
وأبقت الفصل في المصاريف حتي يحكم في
موضوع الدعوى

صدر هذا الحكم في يوم الاربعاء ٢٧ ابريل
سنة ١٩٢١ الموافق ١٩ شعبان سنة ١٣٣٩ بالجلسة
لمشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب العزة عطية
حسني بك وبحضور حضرات مستر كلايكون
وصاحب العزة أحمد زكي أبو السعود بك ومحمد
عبد السلام أفندي كاتب الجلسة - اما حضرة
صاحب العالي أحمد طلعت باشا وكيل المحكمة لذي
ممع لمرافعة وحضر المداولة فقد أمضي على مشورة
هذا الحكم

٢٨

عدم اختصاص المحاكم الأهلية

حق المدعى عليه في دعوى الضمان على أجنبي
باع أجنبي عينا لوطنى وهذا باعها لوطنى آخر .
ادعى المشتري الاخير ان بالعين المبيعة عيباً خفياً
فرفع الدعوى على بائعه الوطنى أمام المحكمة
الأهلية . دفع لمدعى عليه في هذه الدعوى بعدم
اختصاص المحاكم الأهلية لان من حقه ادخال
بائعه الأجنبي ضامناً في الدعوى ليقضي في الدعوى
بحكم واحد منعا للتناقض في الاحكام ولان المالك
الأجنبي رفع الدعوى عليه فعلاً امام المحكمة المختلطة
المختصة وحدها بالفصل في الدعوى واخيراً لان
في الدعوى صالحاً اجنبياً يتعهد المشتري بدفع جزء

يناير سنة ١٩٢٠ وقد تحققت له أخيراً أن هذا العقار به عيب خفي يحيز له فسخ البيع ومطالبتها بالتعويض مع رد للبائع الذي دفعه اليها ذلك يلتمس الحكم بفسخ عقد البيع للورخ ٢١ يناير سنة ١٩٢٠ والزام المستأنف عليها برد مبلغ ١٥٠٠٠ ج مع الفوائد باعتبار المائة ٩ سنوياً لغاية السداد والزامها أيضاً بدفع مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض مع جميع المصاريف ورفع وكيل المستأنف عليها دعواً فرعياً بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى أو إيقافها حتى يحكم من المحكمة المختلطة وبعد انعام المرافعة في هذين الدعين قضت المحكمة المشار إليها آنفاً بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ أولاً برفض الدفع الفرعى بعدم الاختصاص وباختصاص المحاكم الأهلية بنظر هذه الدعوى ثانياً بقبول الدفع الثانى وبايقاف الفصل فيها حتى يفصل نهائياً من المحكمة المختلطة في النزاع القائم بين الطرفين وشركة المباحث الأفريقية وأبقت الفصل في المصاريف فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ طالباً قبول استئنافه شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والحكم بإعادة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية للمرافعة في الموضوع مع الزام المستأنف عليها بالمصاريف كما استأنفه وكيل المستأنف عليها فرعياً بجلسة ٢٠ ديسمبر

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً .

حيث أن مسيعة بهنا رفع استئنافاً عن الحكم الابتدائي القاضي بإيقاف الفصل في هذه الدعوى وطلب من محكمة الاستئناف الغاء هذا الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية للمرافعة في الموضوع .

وحيث أن الست ماري كريساني رفعت استئنافاً فرعياً وطلبت الحكم بعدم اختصاص المحاكم الأهلية .

وحيث أن هذين الاستئنافين مقبولان شكلاً

وحيث أنه يتعين النظر أولاً في الاستئناف الفرعى لانه في حالة قبوله لا يبقى هناك محل للبحث في الاستئناف الاصلى الذي يزول من نفسه .

وحيث أن طلب الحكم بعدم اختصاص مبني على سببين وهما : أولاً - لأن الست ماري كريساني كان لها الحق في ادخال شركة المباحث الأفريقية بصفة خاصة في الدعوى ولكن بما أن هذه الشركة أجنبية فلا يمكن للمحاكم الأهلية أن تفصل في دعوى الضمان

وبالتالى لا يجوز لها أن تنظر في الدعوى الأصلية أيضا لان الست ماري كرسيانى رفعت دعوى ضد مسيحة بهنا والشركة المشار اليها أمام المحكمة المختلطة التى ستفصل في نفس المسألة التى هي موضوع النزاع بين الطرفين وفعلًا قد أصدرت المحكمة المختلطة حكماً بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٢١ قضت فيه بأنها هي وحدها المختصة بالحكم في هذه الدعوى .

وثانياً : لأنه يوجد صالح الاجنبى في الدعوى وذلك لأن مسيحة بهنا قد تعهدت في عقد البيع الصادر له من السيدة ماري كرسيانى بأنه يدفع مباشرة للشركة مبلغ ٢٠٠٠٠ ج بالنيابة عن البائعة وحالا محلها مع فوائدها المبلغ ولان فسخ هذا العقد بين كرسيانى وبهنا يترتب عليه زوال ذلك التعهد وهذا مما يضر بصالح الشركة الاجنبية .

وحيت أن مسيحة بهنا يرد علي هذا الدفع بقبوله أن السيدة كرسيانى لم يكن لها الحق في ادخال الشركة ضامنة في الدعوى وانه يجوز للمحكمة الاهلية الفصل في الدعوى الاصلية مع صرف النظر عن دعوى الضمان .

وأما فيما يختص : بمبلغ الثلاثين الف ج فانه لا يوجد أية رابطة بينه وبين الشركة ويستدل

على ذلك بأن الشركة قد طالبت السيدة كرسيانى فقط بالمبلغ المطلوب لها عنها ولم تتمسك بالشرط

الوارد في العقد المخرد بينه وبين ماري كرسيانى وحيث انه فيما يختص بالوجه الأول فانه من الواضح أن ماري كرسيانى لها الحق في ادخال الشركة بصفة خاصة في الدعوى الاصلية لانه من المقرر بلا نزاع ان هذا الحق يكون موجوداً متى كان السبب الذي بني عليه دعوى الضمان هو نفس السبب الذي بنت عليه الدعوى الاصلية ثم أن البواعث التى حملت الشارع على وضع المادة (١٤٠) من قانون المرافعات هي اجتناب وجود التناقض بين الاحكام والرغبة في تقليل الدعاوى وحصرها في دائرة واحدة وحيث انه فيما يتعلق بالدعوى الحالية فان الاسباب التى لأجلها يطلب مسيحه بهنا فسخ عقد البيع هي وجود عيب خفى في العقار الذى اشتراه ولكنه يغترف من جهة أخرى أن هذا العيب الموجود الآن كان موجوداً أيضاً في الوقت الذى فيه باعت الشركة العقار المشار اليه الى ماري كرسيانى فينتج من ذلك حتماً أن حق السيدة كرسيانى في طلب فسخ البيع حق الشركة والذي يثبت عليه دعوى الضمان هو في الواقع نفس الحق الذي يثبت عليه الدعوى الاصلية راجع البندكت Pandectes Française جزء ٤٤ فقره ٤٠ وما بعدها

وحيث عن الوجه الثانى فان مطالبة الشركة لماري كرسيانى وحدها بالمبلغ المطلوب

وحيث انه بناء على ما تقدم جميعه ترى
محكمة الاستئناف الغاء الحكم للمستأنف والحكم
بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى
مع رفض الاستئناف الاصلى موضوعا .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
الاصلى والفرعى شكلا وفي موضوع الاستئناف
الفرعى بالغاء الحكم للمستأنف وبعدم اختصاص
المحاكم الاهلية بنظر الدعوى وبناء على ذلك
يرفض الاستئناف الاصلى موضوعا والزام
للمستأنف الخواجه مسيحه بهنا بمصاريف
الدرجتين و ١٠ ج مقابل اتعاب محاماه في
الدرجتين

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها للنقطة في
يوم الاثنين ١١ ابريل سنة ١٩٢١ الموافق ٢ شعبان
سنة ١٣٣٩

٢٩

دعوى استحقاق فرعية - شروطها

ايداع التأمين ايقاف البيع

اذا رفعت دعوى استحقاق اثناء اجراءات
دعوى نزاع ملكية فلا تعتبر دعوى فرعية خاضعة
لاحكام المادة ٦٠٠ مرافعات مالم يودع رافعات تأميننا
طبقا لنص المادة ٥٩٢ مرافعات ومالم يوقف البيع
فعلا فيتحقق حينئذ اهم مظهر لفرعية الدعوى
راجع بهذا المعنى أيضا الحكم رقم ٣٠ في هذا
العدد .

لها لا يمنعها مطلقاً من التمسك بحقوقها ضد
مسيحه بهنا اذا دعت الحالة لذلك وفعلا فان
الشركة قد تمسكت بحقها هذا في الذكرة
المقدمة منها أمام المحكمة المختلطة

وحيث يتضح مما تقدم أن المحكمة المختلطة
قد أصابت بحكمها لأنها مختصة بالنظر في
النزاع القائم بين مسيحه بهنا وماري كرسيانى
والحكم فيه بوقت واحد مع الدعوى القائمة
بين كرسيانى والشركة لان حقوق جميع الخصوم
في كل من الدعوتين يجب الفصل فيها بحكم
بناء على ذلك تكون المحاكم الاهلية غير مختصة
وذلك لسببين أولا انه لا يمكنها ان تفصل الا
في جزء من النزاع القائم بين بعض الخصوم فقط
وثانيا بقصد اجتناب وجود التناقض في الاحكام
لان هذا التناقض لا يجب اجتنابه بين محكمتين
اهليتين فقط بل أيضاً بين محكمة أهلية ومحكمة
مختلطة لان كل منها محكمة مصرية

وحيث أنه فضلا عن ذلك فان محكمة
الاستئناف الاهلية قد قررت هذا البدأ بحكمها
الصادر في ٣٠ مايو سنة ٩١٠ (المجموعة الرسمية
سنة ٩١١ صحيفة ٢٤٢)

وحيث انه متى تقرر ذلك وكانت المحكمة
الاهلية غير مختصة فانه لا محل للبحث فيما اذا
كان الحكم بايقاف النظر في الدعوى في
محل أم لا .

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة مستر برسفال
وكيل المحكمة - وبحضور حضرات مستر
كلايكوت وصاحب الغزة احمد بك زكي
ابو السعود مستشارين واحمد افندي عوض
الشاذلي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيم بالجدول العمومي نمرة

٣٩٢ سنة ٣٨ قضائية

الرفوع من الست مبروكه شعبان عن
نفسها وبصفتها وصية على بنتها القاصرة ليبيه
ثم الست هيلم بنت عبد الله شركس والست
ظريفه عبد الحميد الوكيل والست حفيظه ابراهيم
الشرقاوي « مستأنفان »

ضد

الشيخ حماده خليل الحوشي والشيخ حسن
الحوشي « مستأنف عليهم »

الوقائع

رفع المستأنف عليهما الاول هذه الدعوى
لمحكمة اسكندرية الابتدائية الاهلية طلباً فيها
الحكم باحققيتهما الى العشرة الافدنة الميمنة الحدود
والمعالم بعريضة افتتاح دعواهما والغاء جميع
الاجراءات المتوقعة على القدر المذكور بناء

على طلب محمد بك مصطفى حمزه مع المنصاريف
والاتعاب بحكم مشمول بالنفاذ الموقت بلا كفالة
وبعد اتمام المرافعة في الدعوى قضت المحكمة
المشار اليها آتفا بتاريخ ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٩
بتثبيت ملكيته المستأنف عليهما الاول والثاني
الى ٣٣ ٢٢ ٧ ف من العشرة الافدنة الميمنة الحدود
والمعالم بعريضة الدعوى والغاء اجراءات نزع
الملكية بالنسبة لهذا القدر والزام خصومهما
بالمنصاريف و ١٠٠٠ تعاب محاماه ورفضت ماخالف
ذلك من الطلبات

فاستأنفه ورثة محمد بك مصطفى حمزه وهم
المستأنفون بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٢١ طالبين
قبول الاستئناف شكلاً . وفي الموضوع بالغاء
الحكم المذكور والقضاء برفض الدعوى والزام
من رفعها بالمنصاريف والاتعاب عن الدرجتين
وبجلسة المرافعة دفع وكيل المستأنف عليه
الاول دفعاً فرعياً بعدم قبول الاستئناف لانه
رفع بعد الميعاد القانوني للاسباب التي قالها
بالجلسة

وكيل المستأنفان طلب رفض هذا الدفع
للاسباب التي ذكرها بالجلسة
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة قانوناً
حيث أن ميعاد العشرة أيام الاستئناف

المنصوص عنه بالمادة (٦٠٠) من قانون المرافعات لاستئناف الاحكام الصادرة في دعوى استحقاق العقار المرفوعة في أثناء اجراءات نزاع الملكية قد تحدد فقط بقصد الحكم في هذه الدعاوى بطريق الاستعجال متى كانت دعوى الاستحقاق يترتب عليها ايقاف اجراءات البيع

وحيث أنه بناء على هذا السبب قد اصدرت محكمة الاستئناف أحكاماً عديدة قضت فيها بأنه اذا لم تراعى الاجراءات المنصوص عنها بالمادة (٥٩٧) من قانون المرافعات فان في هذه الحالة يجب أن يكون ميعاد الاستئناف ستين يوماً وهو الميعاد العادي لاعشرة أيام المقرر بالمادة (٦٠٠) المذكورة

وحيث أن هذا المبدأ ينطبق على الدعوى الحالية لان دعوى الاستحقاق وان تكن قد رفعت في أثناء اجراءات نزاع الملكية الا انها لم تكن سبباً في ايقاف اجراءات البيع بل قد اتخذت السير العادي مثل القضايا الاخرى بوجه عام

وحيث أنه بناء على ذلك ترى محكمة الاستئناف أن ميعاد الاستئناف يجب أن يكون ستين يوماً وأن الاستئناف في هذه الدعوى قدم في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً برقبض الدفع الفرعي وبقبول الاستئناف شكلاً وتأجيل نظر موضوع الدعوى الى جلسة ٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ للمرافعة بدائرة جناب الوكيل هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الخميس ٢١ ابريل سنة ١٩٢١ الموافق ١٢ شعبان سنة ١٣٣٩

تابع ماخص حكم نمرة ٢٩
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني سويف الكلية الاهلية
بالجلسة المدنية الاستئنافية المنعقدة علناً
بسرأي المحكمة يوم الثلاثاء ١٦ جماد اول سنة ١٣٣٩ الموافق ٢٥ يناير سنة ١٩٢١
تحت رئاسة حضرة محمد لبيب عطيه بك
وكيل المحكمة

وحضور جناب المسترجون سيمون بلاك
ريد وحضرة محمد كامل افندي القاضيين
وبحضور محمد بسيوني ابوجندي كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي

في قضية سيد سليم . الواردة بالجدول العمومي بنمرة ٤٢٠ سنة ١٩٢٠
صند

حسان محسب الباسطى

رفع المستأنف عليه دعوى مدنية امام محكمة بني
سوف الجزئية ضد المستأنف وحسن حسين
محو ومحمود حسين محو طلب ثبوت ملكيته
١٦٦ طأطيان موضحة البيان بعريضة الدعوى
والغاء اجراءات تزع الملكية التي اتخذها عليها
المستأنف واعتبارها كان لم تكن مع الزامه
بالمصاريف والالتاب - وبتاريخ ٨ ديسمبر
سنة ١٩١٩ حكمت المحكمة الجزئية غيايا بالطلبات
الواردة بالعريضة الجزئية وألزمت المستأنف
بالمصاريف وخمسين قرشا صاغا أتعابا للمحاماه
فعارض المستأنف في هذا الحكم فحكم بتاريخ
٢٩ مارس سنة ١٩٢٠ بعدم جواز المعارضة وألزمته
بالمصاريف وخمسين قرشا أتعابا للمحاماه

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ
٢٨ ابريل سنة ١٩٢٠ وطلب بعريضة الاستئناف
الحكم بقبوله شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم
المستأنف ورفض الدفع الفرعي المقدم من
المستأنف عليه واحالة القضية على المحكمة الجزئية
للفصل في موضوع المعارضة مع الزام المستأنف
عليه بالمصاريف جميعها على اختلاف أنواعها عن
الدرجتين مع حفظ الحقوق الاخرى

وبعد تحضير القضية احيلت علي المرافعة
وفيه اصم الحاضر عن المستأنف على طلباته الواردة
عريضة الاستئناف
والحاضر عن المستأنف عليه طلب التأييد

لما أوضحه بمحضر الجلسة
المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمدولة قانونا

حيث أن الاستئناف حاز شكه القانوني
وحيث أن محكمة أول درجة اعتمدت في
قضائها بعدم جواز نظر المعارضة علي أن دعوى
الاستحقاق التي رفعها المستأنف عليه هي دعوى
فرعية لأنها رفعت اثناء اجراءات البيع فواءيد
الطعن فيها هي المذكورة بالمادة ٦٠٠ مرافعات
لا المواعيد العادية

وحيث أنه بمراجعة أوراق الدعوى تبين
أن دعوى الاستحقاق المذكورة لم ترفع علي
مقتضى الشرائط التي نص عليها قانون المرافعات
فلم يودع رافعها تأمينا كما تقضي المادة ٥٩٧
مرافعات ولم يتقدم بأي طلب لقاضي البيوع
بشأن دعواه

وحيث ان تصرف المستأنف عليه علي هذه
الطريقه ما كان يعطيه أى حق في طلب إيقاف
البيع كنص الفقرة الاخيرة من المادة ٥٩٧ وبهذا
تكون دعوي الاستحقاق الرفوعة منه قد
فقدت أهم مظهر لفرعيتها وهو إيقاف البيع ويجب
أن تتحلى تبعاً لذلك من قيد طرق الطعن فيها
ومواعيدها وتصبح دعوى عادية تسرى عليها
المواعيد العادية ولا تلتفت المحكمة لما قاله

٣١

شفعة - عيين حاسمة علي حصول البيع
لا يجوز توجيه العيين الحاسمة في دعوي الشفعة
الى البائع والمشتري معا اذا انكر البيع
اذا حلف المشتري وحده انه لم يشتر سقطت
دعوى الشفعة لأن البيع يكون قد اتفق قطعا
باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية الابتدائية
للمنقذة علنا بسراي المحكمة في يوم الاثنين
٦ سبتمبر سنة ٩٢٠

تحت رئاسة حضرة القاضي عبد الحميد
بك بدوى

وعضوية حضرتى القاضيين محمود
الرجوشي بك وكامل البارأتى بك
وبحضور عثمان ناشد كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتى
في قضية كمال محمد شنا
ضد

محمد عبده الملاح وعبد المال عبد المال
السيد وحليمه علي الخولى ومحمد موسى الملاح
وسلامه ومحمود ومتولى موسى

الواردة الجدول العمومي نمرة ٣٦٥ سنة ٩٢٠
رفع المدعى هذه الدعوى ضد المدعى عليهم

المستأنف عليه من أنه كان على استعداد لطلب
الايقاف ولدفع الامانة التي يتطلبها القانون لولا
ان المستأنف طلب ايقاف اجراءات البيع لاتمام
النشر فانه كان يجب عليه أن يبادر بأبداء هذا
الطلب على أية حال وأن يقوم بدفع الامانة وقت
رفعه الدعوى وكذلك لانتلفت المحكمة الى
كون اجراءات البيع أوقفت فان ذلك ما كان
له شأن مع دعوى الاستحقاق وقد كان من
الممكن أن تعود الاجراءات سيرتها الاولى
اتمام النشر

وحيث انه وان كان نص المادة ٦٠٠ مرافعات
جاء عاما الا أن الاعتبارات المتقدمة توجب
التمييز الذي سبقت الاشارة اليه ويتعين اذا
قبول الاستئناف والقضاء بجواز المعارضه
من أجل ذلك

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع بألغاء الحكم المستأنف
وبجواز نظر المعارضة في الحكم الصادر غيايبا
في ٨ ديسمبر سنة ٩١٩ وأحالت القضية على
محكمة بني سويف الجزئية لنظر تلك المعارضة
وألزمت المستأنف عليه بالمصاريف ومائة قرش
اتعابا للمحاماه

الثلاثة الاول طلب تعريضة دعواه للملنة لهم بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ الحكم باحقيتهم لاخذ الفدانين الميين الحدود والمعاليم بالشفعة مقابل ثمنها الحقيقي وقدره ما يتين وخمسين جنيها مع التزامهم بالمصاريف واتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبدون كفالة. وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٢٠ أدخل المدعى باقى المدعى عليهم خصوما فى الدعوى لانه ظهر له أن الاربعة الاول منهم هم المشترىون للاطيان وطلب الحكم بصحة العرض وأحقيته لاخذ الفدانين الميين بهذا الاعلان بالشفعة مقابل مبلغ ٢٥٠ ج مع تسليم العين المشفوع فيها والزامهم بالمصاريف واتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبدون كفالة

المحكمة بالحالة القضية على محكمة سوق الجزئية لتحليفهم اليمين الحاسمة أمامها وبعد أن أتم تحليف اليمين وتحولت القضية على المرافعة صمم المدعى على طلباته السابقة للاسباب التى قالها وثبتت بالذاكرة المقدمة منه ولم يحضر المدعى عليهم وقد أجل الحكم لجلسة اليوم

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة فى ذلك قانونا حيث أن المدعى وجه اليمين الى البائعين والمشتريين معاً فى وقت واحد خلف المشترىون انهم لم يشتروا ولم يحضر البائعان للحلف فاعتبر المدعى تخلف البائعين نكولا عن اليمين وطلب الحكم له بالشفعة ضد البائع بوصف أنه الخصم الاصيل فى الشفعة

وحيث أن اليمين الحاسمة التى توجه الى البائع والمشتري معاً فى وقت واحد غير جائزة القبول لاحتمال ما يقع من الاختلاف بينهما فى القبول أو الرفض خصوصاً وأن يمين كل منهما يعتمداه أثره الى الآخر وأن كلا منهما بنفسه واجب التصديق ولا سبيل لتفضيل أحدهما على الآخر من هذه الوجهة وأن اليمين لا يحتاج الى توجيهها الى البائع الا بعد الفراغ من خصومة المشتري وفي حالة نكوله فقط

وبتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٠ حكمت هذه المحكمة غايياً بالنسبة لعبد العال السيد وخليمة وسلامه موسى ومتولى موسى الملاح بتوجيه اليمين الحاسمة أولاً لخليمة وعبد العال بانهما لم يبيعا لمحمد موسى وسلامه ومحمود متولى - الاطيان المطالب الشفعة فيها وثانياً بتوجيه اليمين الحاسمة لمحمد موسى وسلامه ومحمود متولى بانهم لم يشتروا من خليمة وعبد العال هذه الاطيان بالصيغة المينة بمحضر الجلسة وكلفت المدعى باعلانهم بالصيغة المذكورة

وبتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٢٠ قررت هذه

وبحيث أنه مع التسليم بأن اليمين للموجه
إلى البائع والمشتري معا كانت جائزة القبول فإن
حلف المشتري أنه لم يشتر يقضى باعتبار أن
البيع لم يحصل وفي ذلك قطع الصلة بين الشفيع
والبائع وعلى ذلك لا يعتبر امتناع البائع بعد
ذلك عن الحلف أو تخلفه عن الحضور نكولا
منه عن اليمين فإن ذلك لا يكون الا حيث
تكون بين موجه اليمين والموجه اليه اليمين
علاقة قانونية محتملة الوجود بدور اثباتها أو
نفيها على رفض اليمين أو قبوله أما اذا كان
مقطوعا بأن ليس بينهما علاقة قانونية كما هو
الحال عند حلف المشتري على عدم الشراء إذ
يكون البيع قد انتفى قطعا فليس هناك وجه
أو أساس قانوني لأن يوجه الشفيع اليمين الى
البائع بل يكون عبثا وغير جائزة القبول من
هذه الوجهة ولذلك لا يعتبر عدم حضور البائع
للحلف أو امتناعه عنه نكولا وتسليما بدعوى
الشفيع

وبحيث أنه لذلك تكون دعوى المدعى في
غير محلها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا برفض دعوى المدعي
والزامه بالمصاريف ومائتي قرش اتعاب محاماه
ملحوظه - الرأي في مثل الاحوال التي
يتكرر المشتري والبائع فيها حصول البيع ولا

يستطيع الشفيع اقامة اليمين على ذلك واليمين
هنا جائزة القبول إذ الشفيع لم يكن في وسعه
تقديم عقد البيع نفسه وهو ليس طرفا فيه
أن يوجه اليمين أولا الى المشتري لانه خصم
الشفيع الحقيقي ومنه يريد انتزاع العقار المشفوع
فان قبل اليمين سقطت دعوى الشفيع قبله كما
سقطت قبل البائع ، لانه لا يمكنه أن يصل
الى البائع الا بطريق المشتري ولا سبيل له عليه
الا باثبات البيع ، وقد أصبح البيع ممتنع الاثبات
بعد أن انتفى أحد شقيه وهو الشراء

فان نكل المشتري عن اليمين اعتبرت
دعوى الشفيع صحيحة بالنسبة له أي أن البيع
ثبت أحد شقيه وهو الشراء وجاز للشفيع أن
يتخطى المشتري الى البائع لاثبات الشق الآخر
وهو البيع وفي هذه الحالة وحدها يجوز للشفيع أن
يوجه اليمين الى البائع ، فان قبل سقطت
دعوى الشفعة من جهته ، ويترتب على ذلك
رفضها ، لان البيع يعتبر في هذه الحالة أيضا
غير ثابت ، ولان الاولى أمام تناقض الموقفين
وتهاجر اليمينين بقاء الحال على ما هو عليه وهو
الاصل ، وأن نكل البائع بعد نكول المشتري
عد البيع ثابتا بالنسبة لهما وصحت دعوى الشفعة
وخير في مثل هذا الحال أن يقتصر اليمين على
البيع والشراء والا يذكر فيه قدر الثمن الذي
يظنه الشفيع ، وذلك خشية الاختلاف

وقد يجوز القول بأنه مادامت هذه أسس الحكم عند اختلاف الايمان فليس ما يمنع توجيه اليمين الى المشتري والبائع معاً فان قبلاها معا تعين رفض الدعوى ، كما يتعين قبولها ان نكلا معا ، وان قبل أحدهما ونكل الآخر اعتبرت الدعوى غير صحيحة ، تغليباً لجانب القبول ببقاء الحالة على ما هي عليه ، على جانب النكول والقضاء بالشفعة التي هي خلاف الاصل ، ولكن هذا القول يرد عليه أن الترتيب الطبيعي والمنطقي في الاثبات يقضي بالانتزاع للمشتري الى البائع وبأن نسير خطوة خطوة لان احدهما قد تغني عن الاخرى ولان يمين البائع قد لا يحتاج اليه وقد لا يفيد ، وليس يجوز تكليف أحد بحلف يمين قد لا يفيد في أغلب الاحوال وانما يجب قصد توجيهه على الاحوال التي يفيد فيها ويكون منتجاً في الدعوى ؟

عبد الحميد بدوي

٣٢

قواعد الرهنية وحق الملكية

ما يشتره الراهب أو المطران من ماله يصبح ملكاً له يورث عنه وما يشتره بمال البيعة فلها وذلك عملاً بقواعد الرهنية بل وطبقاً لاحكام القانون العام

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة بني سويف الاهلية
بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً
بمراى المحكمة
تحت رئاسة حضرة فؤاد حسني بك القاضي
وحضور حضرتي محمد عثمان القندي افندي
وحسين زكي افندي القاضيين
وحضور امام ابراهيم افندي كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي :
في قضية الست مريم بنت ابراهيم نخله
نمرة ٦٩٨ سنة ١٩٢٠ كلى
ضد

رئيس البطريكخانة القبطية الارثوذكسية
الوقائع

توفي انبا متاؤس مطران اخميم وترك ٤ ف
١٤ ط ١٦ من بزمام ناحية الكفور ونزلة عمر
مركز بني مزار علي قطعتين مبنيتين الحدود
والمعالم بالعريضة ولأن بطريكخانة الاقباط
الارثوذكسية تنازع المدعية في الاطيان المذكورة
فلم تتمكن المدعية من استلامها الآن من تاريخ
وفاة مورثها وهو ٥ ابريل سنة ١٩٢٠ . وبما ان
الاطيان المذكورة آلت الى مورث المدعية
بطريق الميراث الشرعي وقد توفي وهي مكلفة
باسمه لذلك رفعت المدعية هذه الدعوى طلبت
فيها الحكم بتثبيت ملكيتها الى ٤ ف و ١٤ ط

١٦س المينة بالعريضة مع الزام المدعى عليه بعدم
منازعتها فيها وتسليمها اليها مع الزامه بالمصاريف
ومقابل اتعاب المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ
وبدون كفالة

وبعد ان تحضرت القضية وأحيلت على
الرافعة صمم الحاضر عن المدعية على هذه
الطلبات للاسباب التي ابداهها ودونت بمحضر
الجلسة

والمدعى عليه طلب بلسان وكيله رفض
الدعوى للاسباب التي ابداهها ودونت بمحضر
الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمدولة قانونا

حيث ان المدعية تطالب بنصيبها الشرعى
فيما خلفه الانبا متاؤس مطران كرسى اخميم
بعد وفاته من الاطيان وقدرها ٤ ف و ١٤ ط
١٦س مينة بصحيفة افتتاح الدعوى مرتكنة
في ذلك الى اعلام تحقيق الوفاة والوراثة الرقيم
١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠

وحيث ان غبطة المدعى عليه يذهب في
دفاعه الى ان الاطيان التي تقول المدعية انها
تركة عن الانبا متاؤس هي مملوكة الى بطريكخانة
الاقباط بمصر بناء على قواعد الرهينة التي مقتضيا
ان كل ما يحوزه الراهب أو المطران ان يكون

ملكاً للدير أو البيعة ومن ثم فلا يورث
وحيث انه قد تبين من مراجعة القواعد
التي وضعها اعلام اجبار الاقباط والبطاركة
السالفين وجوب التمييز بين مال البيعة . ومال
الاسقف ليحفظ ماله لورثته وما للبيعة لها ومن
ثم يكون من المقرر عندهم جواز امتلاك
الاسقف أو المطران مالا خاصاً غير مال البيعة .
وحيث ان المميز عندهم بين مال البيعة
ومال المطران أو الاسقف ان ما صار للاسقف
بسبب الاسقفية فهو للبيعة فلا يرثه أهله وان
ما كان له قبل رسمه أو نتج مما كان له أو صار
له بغير سبب الاسقفية كيراث أو وجه فهو
له وله ان يوصى به لمن أراد ويرثه فيه أهله
(راجع كتاب المجموع الصفوي لابن العسال
طبعة أولى صحيفة ٤٤٧ فقرة أولى)

وحيث انه بالاطلاع على حافظة المدعى
عليه تبين انه من ضمن المستندات المقدمة فيها
عقود شراء الانبا متاؤس ومنها ثلاثة عقود
صادرة له حين كان اسمه القمص ميخائيل عطيه
وثلاثة أخرى صادرة له حين صار مطرانا
تحت اسم الانبا متاؤس واذاً يكون قد اقتني
الاطيان الواردة بتلك العقود أثناء انتظامه
في سلك الرهينة

وحيث انه لذلك وعملاً بالقواعد السابق
ذكرها يتعين التحقق مما اذا كان ما اشتراه الانبا

٣٣

رد تكليف - عمل ادارى .

اختصاص المحاكم الاهلية

للمحاكم الاهلية النظر فى طلب رد تكليف اتيان الى اسم صاحبها دون ان يكون فى ذلك تأويل ادارى محرم عليها طبقا لنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية لان نظام المكلفات فى المديرية من شأنه اثبات الحقوق فيتعين ان يكون عليه رقيب من السلطة القضائية التى بيدها هذه الشئون

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة اسيوط الاهلية

بالجلسة المدنية المنعقدة علنا بسراى المحكمة فى يوم السبت ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٠ تحت رئاسة حضرة محمد لبيب عطيه بك وكيل المحكمة

وحضور حضرتى حسين صادق افندى ورياض قلته افندى القاضيين والكاتب احمد زكى افندى

صدر الحكم الآتى

فى القضية المدنية نمرة ٣٤٨ سنة ١٩٢٠ المقامة من السيدات شريفة وريدة بنتى عبيد ضد

مديرية جرجا والشيخ حسن قاسم الليلى رفع المدعيتان هذه الدعوى قائلا فيها بانها وأختها الثالثة يمتلكن معا اربعة افدنة

متاؤس كان من مال البيعة أو من مال خاص له اصابه لنفسه قترى المحكمة احالة الدعوى على التحقيق ليثبت غبطة المدعي عليه ان ما اشتراه الانبا متاؤس كان من مال البيعة لا من ماله الخاص الذى اصابه وان ايراد هذه الاطيان كان للبيعة لاله بكامل طرق الاثبات القانونية بما فيها البينة والمدعية نفي ذلك بهذه الطرق عينها فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل

فى الموضوع باحالة الدعوى على التحقيق لاثبات ونفى ماندون باسباب هذا الحكم وندبت للتحقيق حضرة فؤاد بك حسنى احد قضاة الهيئة والرئاسة ندب خلافة عند المانع وحددت للتحقيق يوم ١٧ مايو سنة ١٩٢١ وعلى الطرفين اعلان شهودهما لليوم المذكور واعتبرت النطق بهذا اعلانا لهما بذلك

صدر هذا الحكم وتلى علنا بسراى المحكمة فى يوم السبت ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ ٨ شعبان سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة سلامه ميخائيل بك القاضى وحضور حضرتى محمد عثمان الغندى افندى وحسين زكى افندى القاضيين وحضور امام ابراهيم افندى كاتب الجلسة وفى غيبة حضرة فؤاد حسنى بك القاضى الذى سمع المرافعة وحضر للداولة وامضى على مسودة الحكم

المستحقين جميعا بعقد مؤرخ في ١٠ فبراير سنة ١٩٠٩ وتنفيذ بوضع اليد وقد ارسل العقد للتسجيل لنقل التكليف بمقتضاه وفعلا استلم المدعيتان ورد المال الخاص بالاطيان المذكورة

وحيث أنه لا نزاع في ان تصرف المديرية بنقل بتكليف ارض من اسم الى اسم يصح ان يكون له أثر في اثبات حق الشخص دون آخر ترى المحاكم ارجحية حقة

فَبِنَا عَلَيْهِ

والمدعي عليهما دفعا دفعا فرعيا بعدم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ للتكلم في الموضوع
اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى لان واعتبرت النطق بهذا اعلانا للخصوم بما جاء فيه
موضوعها طلب رد تكليف
المحكمة

الحجر لسعته وتصرفات المحجور عليه قبل الحجر
لا يثبت حكم العته الا بقضاء القاضي فلا يؤثر قرار
الحجر في صحة التصرفات السابقة عليه الا اذا ثبت
أن هذه التصرفات صدرت من المحجور عليه في
وقت كان فيه معتوها

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانونا
حيث ان نظام المكلفات في المديرية لم
ينشأ الا لاثبات الحقوق فيتعين ان يكون

راجع للقال المنشور في العدد الثامن من السنة الاولى تحت عنوان (في تصرفات المحجور عليه قبل وبعد الحجر)

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة أسيوط الاهلية

بالجلسة المدنية المنعقدة علنا بسراي المحكمة في يوم الخميس ١٠ فبراير سنة ١٩٢١ تحت رئاسة حضرة محمد عبد الهادي الجندي بك وكيل المحكمة

وعضوية حضرتي سيمون كراسو افندي ورياض قلته افندي القاضيين والكاتب احمد زكي افندي

صدر الحكم الآتي

في قضية المعارضة رقم ٢٩٣ سنة ١٩١٩ كلى المقامة من حسان حسن خلاف ضد

مرزوق حسن خلاف بصفته قيا على أخيه حسن حسن خلاف وقائع الدعوى

رفع المعارض ضده دعوى بتاريخ ٢٣ يوليه سنة ١٩١٩ وطلب الحكم فيها بتثبيت ملكيته بصفته المذكورة الى ٢٣ ط ٢ ف المينة الحدود والعالم بضعيفة افتتاح الدعوى مع المصاريف واتعاب المحاماه

وبعد أن حضرت القضية وأحيلت الى

جلسة المرافعة وفيها أصر الحاضر عنه على هذه الطلبات

والمعارض لم يحضر

وبتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٠ حكمت المحكمة غاييا بتثبيت ملكية المعارض ضده الى ٢ ف ٢٣ ط المينة الحدود والمواقع بالعريضة والزم المعارض بالمصاريف و ١٠٠ غرش اتعاب محاماه

وبتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٢٠ عارض المعارض في هذا الحكم وطلب الحكم بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم الغيابي ورفض الدعوى والزام المعارض ضده بالمصاريف واتعاب المحاماه

وبالجلسة أصر الحاضر عنه على هذه الطلبات

والمعارض ضده طعن في العقد بالبطلان لانه صادر من شخص فاقد الاهلية لانه معتوه وقد تأيد القته بصدور قرار مجلس حسبي أبو تيج بالحجر عليه في ١٢ فبراير سنة ١٩١٩ المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

حيث أن المعارضة حازت شكلها القانوني وحيث أن الدعوى تتلخص في أن المعارض ضده رفع هذه الدعوى بصفته قيا شرعيا على

أخيه حسن خلاف ضد حسان حسن خلاف (المعارض) طلب فيها الحكم بتثبيت ملكية محجوره الى ٢ ف ٢٣ ط ففضى له غيايا في ١٥ فبراير سنة ١٩٢٠ بطلباته فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم طالبا التأؤه ورفض دعوى المعارض ضده مرتكنا في ملكيته للاطيان المذكوره على عقد شرائه لها من المحجر عليه وحيث أن المعارض ضده طعن على العقد المذكور بالبطلان لانه صادر من شخص فاقد الاهلية لانه معتوه وقد تأيد العته بصدر قرار مجلس حسي مركز أبو تيج بالحجر عليه في ١٢ فبراير سنة ١٩١٩

وحيث أن المعارض يرتكن على عقد صادر له من المحجور عليه بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩١٨ ومسجل في ١١ يونيه سنة ١٩١٨ ويقول أنه صادر قبل صدور قرار الحجر وأن هذا القرار لا تأثير له على التصرفات السابقة عليه وحيث أنه يتعين أذن البحث لمعرفة الوقت الذي تكون فيه تصرفات المعتوه باطلة هل يتقيد بقضاء القاضي أو أن هذا القضاء يسري على الماضي

وحيث أن الفقهاء متفقون على أن العته يثبت حكمه بقضاء القاضي فلا يسري قرار الحجر على الماضي الا اذا ثبت أن التصرفات صدرت من المحجور عليه في وقت كان فيه معتوها

وحيث أن المحكمة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغياي بالمعارض فيه والزمتم المعارض بالمصاريف ومائتي قرش اتعاب محاماه للمعارض ضده

ففي هذه الحال يسرى قرار الحجر على الماضي ويكون له أثره فتلقى على التصرفات السابقة عليه وحيث أنه بمراجعة المستندات المقدمة في الدعوى اتضح أن زوجة المحجور عليه قدمت طلب الحجر للمجلس حسي مركز أبو تيج في ١٥ يونيه فاتخذ الاجراءات المرعية وكشف عليه حكيم المركز في ٢٧ أغسطس سنة ١٩١٨ وقرر أن حالته العمومية تدل على البله وانه لا يمكن ادارة شؤونه بنفسه فقرر المجلس في ١٢ فبراير سنة ١٩١٩ الحجر عليه حيث تبين له من الكشف الطبي ومن مناقشته بالمجلس أنه لا يمكنه ادارة شؤونه بنفسه وحيث أن طلب الحجر تقدم عقب التاريخ الرسمي لعقد البيع بأربعة أيام وكشف على المحجور عليه طبيبا بعد ذلك بنحو الشهرين ونصف وتبين عته فيكون تصرفه قد وقع في زمن كان فيه معتوها ويكون قرار الحجر ساريا عليه وتكون أذن تصرفاته باطلة

وحيث أنه بذلك يكون الحكم المعارض فيه في محله ويتعين تأييده

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم الغياي بالمعارض فيه والزمتم المعارض بالمصاريف ومائتي قرش اتعاب محاماه للمعارض ضده

٣٥

تنظيم - عدم الترخيص بالبناء - مسئولية
الامر العالي الصادر باعتماد خط التنظيم لا يخرج
العين من ملكية صاحبها ولا يجرمه حق الانتفاع بها
طالما انه لم يصدر أمر حال بنزع ملكيتها للمنفعة
العامة وعليه تخطيء مصلحة التنظيم بالامتناع في
هذه الحالة عن الترخيص لصاحب العين بالبناء
وتصبح مسئولة بحيز الضرر الناشيء له عن خطأها
هذا

باسم صاحب العظمة نؤاد الاول سلطان مصر
محكمة اسبوط الاهلية

بالجلسة المدنية المنعقدة عانا بسراى المحكمة
في يوم السبت ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ تحت
رئاسه حضرة محمد عبد الهادى الجندى بك
وكيل المحكمة

وعضوية حضرتى سمون كراسو افندى
ورياض قلته افندى القاضيين والكاتب حسن
بحور افندى

صدر الحكم الآتى
في القضية الكلية رقم ١٦ سنة ١٩٢٠
المقامة من محمد حسنين السراميجى
ضد

مجلس محلى بندر جرجا
وقائع الدعوى

قال المدعى في صحيفة دعواه التى أعلنها
للمدعى عليه بتاريخ ٢٢ اكتوبر سنة ١٩١٩
أن له منزلا كائنا بشارع المنزه بيندر جرجا

رغب في بنائه في سنة ١٩٠٨ فتمتته مصلحة
التنظيم مع أن يده رخصه تاريخها ٦ اغسطس
سنة ١٩٠٤ وأنه عمل كل ما في وسعه لبناء
المنزل المذكور فلم تصرح له مصلحة التنظيم
فضاعت عليه فوائد الاستغلال وطلب الحكم
على المجلس المحلى - أولا - بالغاء قرار المجلس
المحلى القاضى بأعتبار حارة بنوره بعرض خمسة
أمتار - ثانيا - الترخيص له ببناء منزله حسب
الرخصة التى يده - ثالثا - الزام المجلس المحلى
بأن يدفع له جنيها مصريا تعويضا عن كل يوم
أبتداء من تاريخ إعلان الدعوى لغاية صدور
الحكم له - رابعا - حفظ الحق له في الرجوع
على المجلس المحلى بالتعويض الذى يستحقه عما
لحقه من الضرر المادى من جراء منعه عن البناء
من سنة ١٩٠٨ الى الان - خامسا - بالزام المجلس
المحلى بالمصاريف وأتعاب المحاماه مع شمول
الحكم بالنفاذ

وبعد ان نظرت الدعوى بجلسة التحضير
وتم تحضيرها أحيلت الى جلسة المرافعة وفيها
عدل وكيل المدعى طلباته الى ما يأتى : أولا -
الحكم بتثبيت ملكية موكله الى المنزل المين
بصحيفة الدعوى ومنع المجلس المحلى من التعرض
له في بنائه - وثانيا - بالزام المجلس المحلى بأن
يدفع له مبلغ ٣٦ جنيها سنويا أبتداء من سنة
١٩١٢ لغاية صدور الحكم في الدعوى وذلك

قيمة ما ضاع عليه من الانتفاع بسبب منعه عن بناء منزله مع إلزام المجلس المحلي بالمصاريف وأتعاب المحاماه وشمول الحكم بالتنفيذ المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والأطلاع على مستندات ومذكرات طرفي الخصوم والمداولة قانونا

حيث أن للمدعي منزلا بشارع المنتزه يطل على شارع كوم حبيب من جهة وعلى حارة بنوره من جهة أخرى وفي ١٥ مايو سنة ١٩٢١ صدر أمر عال بأعتبار كل من الشارع والحارة المذكورين بعرض خمسة أمتار فضاء بسبب مرور خط التنظيم من شارع كوم حبيب ١٧ متر و ٤٢ سم من منزل المدعي و ١٣ متر و ٩١ سم منه بسبب مرور خط تنظيم حارة بنوره . ولما أراد المدعي أن يبني منزله قام خلاف بينه وبين مصلحة التنظيم هو يريد أن يبنيه على أصله وهي لا تريد التصريح له بالبناء ما بقي من ملكه بعد استبعاد الأرض اللازم نزع ملكيتها للمنفعة العامة

وحيث أن المدعي يقول أن له الحق في الانتفاع بكامل ملكه والتصرف فيه بكافة أنواع التصرفات بصرف النظر عن الأمر العالي الصادر باعتماد خط التنظيم مادام أنه لم تنزع ملكية ما اعتبر من المنافع العامة بالطرق

القانونية وتنكر عليه الحكومة ذلك الحق بدعوى أن مجرد الإقرار على رسم خط التنظيم وصدور الأمر العالي باعتماده يحرمه من حق إقامة أي بناء على الأرض اللازم نزع ملكيتها وحيث أنه لمعرفة أي الرأيين هو الصواب يتعين الرجوع إلى معرفة ماهية الملكية قانونا والاحوال التي تزول فيها ملكية المالك بدون اختباره

وحيث أن الملكية هي الحق للمالك في الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة (مادة - ١١ - مدني أهلي) ولا تزول بدون اختبار المالك إلا في احوال ثلاثة منها حالة ما اذا اقتضت الاحوال نزع الملكية للمنفعة العامة (مادة - ٨٨ - مدني أهلي)

وحيث أنه بناء على ذلك يكون للمالك الحق المطلق في التصرف في ملكه بالبناء أو غيره إلى أن ينزع منه للمنافع العمومية على حسب القانون المخصص لذلك (مادة - ٨٩ - مدني أهلي) ولا يكون لأحد الحق في منعه

وحيث أنه لا يمكن الاعتراض عليه في هذه الحالة بأن مجرد صدور الأمر العالي باعتماد خط التنظيم يحرمه من الانتفاع بملكه لأن ذلك الأمر لا يترتب عليه نزع الملكية وإنما هو يقرر خطوط التنظيم ويبين الأراضي اللازم نزع ملكيتها للمنفعة العامة فتبقى في ملكية

أصحابها الى أن تزرع بالطرق القانونية وبأمر
حال خاص طبقا لأحكام القانون نمرة ٥
سنة ١٩٠٧

وحيث أنه ثابت من محضر انتقال حضرة

قاضي محكمة جرجا ومن قرار الهدم الذي

قدمه المدعي نفسه المؤرخ ٢٢ يناير سنة ١٩١٨

أن الملك هو عبارة عن دور أرضي به أو دولة ثلاث

وجهاً وهذا الملك بالحالة التي وصف بها

لا يعطى صاحبه بعد بنائه غلة سنوية أكثر من

عشرة جنيهاً ولذا تقدر له المحكمة تعويضا

عن عدم انتفاعه به من ٢٧ مايو سنة ١٩١٧ الى

الآن بمبلغ أربعين جنيهاً مصريا

وحيث انه مما تقدم تكون دعوى المدعي

الخاصة بتثبيت الملك ومنع المجلس المحلي من

التعرض له فيه وأحقته التعويض في محلها

وتعين المحكم له بها مع ملاحظة أن قيمة

التعويض هي ما قدرتها المحكمة

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً - أولاً -

بتثبيت ملكية المدعي الى المنزل الواضح

الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ومنع المجلس

المحلي من التعرض له في بنائه - ثانياً - بالزام

المجلس المحلي بأن يدفع له مبلغ أربعين جنيهاً

مصرياً على سبيل التعويض والمصاريف وخمسمائة

قرش أتعاب محاماه ورفضت ما خالف هذا

من الطلبات

وحيث ان المادة الأولى من القانون

المذكور قضت بأنه لا يجوز نزع ملكية

العقارات للمنفعة العمومية الا بأمر عال خاص

بذلك وما دام أن ذلك الأمر العالي لم يصدر

للآن فتكون ملكية المدعي لجميع منزله لا تزال

قائمة ويكون المجلس المحلي غير محق في منعه من

الانتفاع به خصوصاً اذا لوحظ أن بناءه للمنزل

بعد اعتماد خط التنظيم لا يزيد في قيمة الارض

المشروع ملكيتها عن حالتها الاصلية لان المادة

- ١٥ - من قانون نزع الملكية كفلت مثل

هذه الحالة

وحيث أنه متى تقرر أن المجلس المحلي

منع المدعي من الانتفاع بملكه بنير حق

وجب ان يعرض عليه ما فاتته من عدم

الانتفاع به

وحيث أن المدعي يطلب تعويضا من سنة

١٩١٢ ولا توافقه المحكمة على ذلك لأن الذي ثبت

من الانتقال الذي امرت به هو أن المدعي قدم

في ٢٧ مايو سنة ١٩١٧ طلباً لمهندس تنظيم جرجا

للتصريح له ببناء منزله فرفض طلبه

وحيث أنه بذلك يكون المدعي قد بقي

من ٢٧ مايو سنة ١٩١٧ الى الآن محروماً من

٣٦

خطف الوالد ولده

خطف الوالد ولده من أمه وكان عمر الوالد أربع سنوات فقدمت النيابة الوالد لمحكمة الجنج بالمادة ٢٤٥ عقوبات فقضت عليه بالعقوبة

استأنف الوالد الحكم فقالت المحكمة الاستئنافية بان الواقعة جناية بالمادة ٢٥١ لان الطفل ليس حديث الولادة ولان هذه المادة تشمل الاب الخاطف ايضا لان اركان الجريمة تتوفر بانتزاع السلطان للادي عن الطفل ممن له الحق فيه - وقضت المحكمة الاستئنافية بالبراءة لان النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة اسيوط الاهلية

بجلسة الجنج المستأنفة المنعقدة علناً بالمحكمة في يوم الخميس ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠ و٢٦ الحجة سنة ١٣٣٨

نحت رئاسة حضرة محمد لبيب عطيه بك وكيل المحكمة

وحضور حضرتي حين صادق افندي ومحمد جركس افندي القاضيين

وحضرة عضو النيابة حسن عبد الحميد افندي وكاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٩٨٩ سنة ١٩٢٠ ضد

احمد اسماعيل ٢٥ فلاح دير مواس

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة حسين صادق افندي وطلبات النيابة والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

اقامت النيابة العمومية الدعوى على هذا المتهم امام محكمة ديروط الجزئية واتهمته بانه من شهرين سابقين على ١٦ فبراير سنة ١٩٢٠ بدير مواس خطف ولده الطفل عبدالمعز احمد من والدته وطلبت عقابة بالمادة ٢٤٥ عقوبات

والمحكمة المشار اليها حكمت بتاريخ ٢٨

ابريل سنة ١٩٢٠ حضورياً بحبس المتهم شهراً بسيطاً وكفاله ٣٠٠ قرش عملاً بالمادة المذكورة

فلستأنف المتهم في ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٠

وحيث ان الاستئناف حاز لشكله القانوني

وحيث ان محكمة أول درجة طبقت المادة

٢٤٥ من قانون العقوبات على المتهم مع أن اركان الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة أن

يكون الطفل المخطوف حديث الولادة

وحيث انه ثابت من اقوال والدته الغلام

المخطوف ومن أوراق الدعوى ان ذلك الغلام حول الرابعه من عمره وهذه السن على ما اتفق

عليه الشراح لا يعتبر صاحبها حديث الولادة

فان من يكون كذلك هو الذي ولد من ساعات او بضعة ايام

وحيث أنه بانعدام هذا الركن لا يكون

هناك محل للبحث الذي ذهبت اليه محكمة اول درجة من أن الشارع لم يرد ان يحصر تطبيق هذه المادة على من يكون قاصدا اخفاء النسب على أنه يمكن الاشارة الي أن جريمة الخطف المنصوص عنها في المادة ٢٥١ من قانون العقوبات هي الاكثر انطباقا لان اركان تلك الجريمة هي نزع السلطان المادي عن الطفل ممن له الحق فيه والقصد الجنائي يتوفر بمجرد اتمام العمل المادي وهو النزاع فالوالد الذي يُخطف ابنه من حاضنته الشرعية هو خاطف تنطبق عليه المادة المذكورة ولو أن المحاكم الفرنسية تخرجت كثيرا في تطبيق المادة ٢٥١ على الوالد رغم التعميم الظاهر في النص فحدا ذلك بالشرع الفرنسي الى اضافة فقرة جديدة على المادة ٣٥٧ لعقاب الوالدين (راجع شرح المادة ٣٥٤ في جارسون)

وحيث ان الحرج الذي ابدته المحاكم الفرنسية لا يجوز بالقانون المصري لما هو معروف من أن الشريعة الاسلامية تراعي في هذه الشئون مصلحة الطفل أكثر من مصلحة الوالد فهناك اذن محل للنظر في تطبيق المادة ٢٥١ على التهمة المطروحة ولا مسوغ لتطبيق المادة ٢٤٥ عقوبات وحيث ان النيابة لم تستأنف الحكم الصادر في هذه الدعوى فلا سبيل للقضاء بعدم الاختصاص بل يتعين الحكم بالبراءة والنيابة وشأنها في الامر على اعتبار انه جناية بالمادة ٢٥١ للتقدم ذكرها

فلهذه الاسباب

وبعد رؤية المادة المذكورة

حكمت المحكمة حصوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم وجعلت المصاريف على الحكومة صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم الخميس ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٠ (١٧ محرم سنة ١٣٣٩ بالهيئة السابقة)

٣٧

الاستئناف في مواد الجناح

رئيس النيابة والنائب العمومي

اذا كان مركز النائب العمومي خاليا ممن يشغله فلا يملك رئيس النيابة حق الاستئناف في ميعاد الثلاثين يوما المخول للنائب العمومي بمقتضى المادة ١٧٧ جنایات .

اما اذا كان النائب العمومي شاغلا لمركزه وان كان متغيبا بسبب من الاسباب فلرئيس النيابة حق الاستئناف في الميعاد المذكور لان توكيله عن النائب العمومي مفروض في هذه الحالة ولا يمكن ان يكون كذلك في الحالة الاولى

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول

سلطان مصر

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

بجلسة الجناح والخلفات المستأنفة المنعقدة

علنا بسرأي المحكمة يوم السبت ١٦ أكتوبر سنة

١٩٢٠ و ٤ صفر سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة القاضي محمد بك نجيب

شكري

وبحضور حضرتي محمد بك عبد اللطيف
واحمد بك مختار القاضيين
وحضرة عبد الحميد عبد الرحمن افندى
عضو النيابة ومحمد ابوالنصر افندى كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي
في قضية النيابة نمرة ٤٧٢٩ استئناف مصر
سنة ١٩٢٠

ضد

محمدي خيري سنة ٢٥ مكوجي كوم الشيخ سلامه
عمر افندي سري سنة ٣٩ صاحب ملك شارع
الاتكخانه

لان الاول في ليلة ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠
بدارة قسم الوايلي بكوبرى القبة سرق بندقية
قيمتها ٤٤٠ جنيه وخاتم مركز قيمته ١١٠ جنيه
ومداييون فيلب قيمته ١٢ جنيه لحرم حضرة
الدكتور اسماعيل بك صدقي من داخل منزلها
حالة كونه خادما عندها بالاجرة

والثاني في الزمان عينه بشارع المدابغ
اخفي زمردتين من البندقية المسروق مع
علمه بالسرقة

(عن الدفع الفرعى)

من حيث ان الحاضر عن المتهم الثانى دفع
بعدم قبول الاستئناف المرفوع من النيابة ضد
موكله لان الحكم صدر بتاريخ ١٨ مايو سنة
١٩٢٠ والاستئناف رفع في ٣١ مايو سنة ١٩٢٠
اي في الميعاد المقرر قانونا للنائب العمومى شخصيا
مع انه في هذا الوقت كان مركز النائب العمومى
خاليا وان التوكيل الصادر باستئناف الحكم في

بعد سماع تقرير التفحيص الذى تلاه حضرة
محمد بك عبد اللطيف وطلبات النيابة العمومية
واوجه الدفاع والاطلاع على الاوراق والمداولة
قانونا

من حيث ان محكمة الوايلي حكمت حضوريا

٣١ مايو سنة ١٩٢٠ هو من حضرة رئيس نيابة الاستئناف وهو لا يملك هذا الحق قانونا وحيث انه لا خلاف بين الطرفين في ان مركز النائب العمومي كان خاليا وقت رفع هذا الاستئناف وان التوكيل الذي صدر بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٢٠ لحضرة رئيس نيابه مصر برفع الاستئناف كان من حضرة رئيس نيابه الاستئناف بالنيابة عن النائب العمومي وحيث انه لذلك يتعين البحث أولا هل ميعاد الثلاثين يوما المقرر بالمادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات مخول للنائب العمومي شخصيا وثانيا هل يشاركه فيه قانونا رئيس نيابة الاستئناف وحيث انه عن البحث الاول فان القانون بالمادة (٦٠) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية و(٤٣) من قانون تحقيق الجنايات قضى بتحويل النائب العمومي ووكلائه حق رفع الدعوي ومن المقرر ان حق رفع الدعوي يشمل ايضا حق الطعن على الاحكام التي تصدر فيها فيجوز لوكلاء النيابة استئناف الاحكام التي تصدر ولذلك اجاز لهم القانون بالمادتين (١٧٥) و(١٧٧) جنايات حق رفع الاستئناف في مدة عشرة ايام من تاريخ صدور الحكم فيها وحيث انه بعد أن بين القانون لليعاد الذي يجوز فيه لوكلاء النيابة استئناف الاحكام عاد

وقدر صراحه في نفس المادة (١٧٧) جنايات «بان طلب الاستئناف من النائب العمومي ينبغي ان يكون في ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم المراد استئنافه» وحيث ان نص القانون في ذلك صريح لايحتاج لتأويل وقد جاء فيه حق النائب العمومي بطريق التخصيص بعد النص على حق وكلاء النيابة بطريق التعميم فهو بذلك يدل دلالة لاشك فيها على أن ميعاد الثلاثين يوما المقرر بهذه المادة انما هو مخول للنائب العمومي شخصيا وحيث انه متى تقرر ذلك يجب مناقشة البحث الثاني وهو هل يملك قانونا رئيس نيابة الاستئناف حق رفع الاستئناف في ميعاد الثلاثين يوما وهذا يشمل البحث في اختصاصات رئيس نيابة الاستئناف والبحث في حوله محل النائب العمومي وحيث انه عن النقطة الاولى فان وظيفة رئيس نيابة الاستئناف هي اكبر وظيفه تلي مباشرة وظيفة النائب العمومي في سلسلة وظائف النيابة وقد حلت محل وظيفة الافوكاتو العمومي من اول يناير سنة ١٩٠٩ ولكن حيث انه لم ينص صراحه ولا ضمنا على تحويل رئيس نيابه الاستئناف اختصاصات الافوكاتو العمومي وكل ما في الامر انه نص في ميزانية الحكومة عن سنة ١٩٠٩ على الغاء

وظيفة الافوكاتو العمومي وايجاد وظيفة رئيس نيابة بدلا منها

وحيث انه عند ما أريد تحويل رئيس نيابة الاستئناف بعض الحقوق الخاصة بالنائب العمومي شخصيا صدر القانون نمرة ١٣ بتاريخ ٢٩ يونية ١٩٠٩ الذي يرخص لرئيس النيابة العمومية بمحكمة الاستئناف بحضور مجلس التأديب المخصوص بدلا من النائب العمومي

وحيث انه لذلك لا يكون لرئيس نيابة الاستئناف من حقوق النائب العمومي الا مانص عليه وما لم ينص عليه فلا سبيل للتوسع فيه ومن ذلك طبعا حق الاستئناف

وحيث انه عن النقطة الثانية وهي حلول رئيس نيابة الاستئناف محل النائب العمومي قري المحكمة انه يجب التفرقة بين حالتين الحالة الاولى وهي وجود النائب العمومي شاغلا لمركزه « وان كان متغيبا لسبب من الاسباب من الاسباب » والحالة الثانية وهي خلو هذا المركز ممن يشغله

وحيث انه في الحالة الاولى تكون اناقة رئيس نيابة الاستئناف صحيحة قانونا لان التوكيل مفروض وجوده من قبل النائب العمومي (راجع كتاب المسيو جراتمو لان جزء اول شرح تحقيق الجنايات المصري صحيفة ٢١) ومن المتفق عليه ان هذا التوكيل المعروف لا ينقضه الا التبرأ الصريح

والانكار من النائب العمومي والحكمة في ذلك ظاهرة وهي ان رئيس نيابة الاستئناف انما يعمل عمله برضاء النائب العمومي وقد ذهبت محكمة النقض والابرار في حكمها الصادر بتاريخ أول فبراير سنة ١٨٩٦ (القضا سنة ٣ صحيفة ١٠٥) الى انه يمكن لاحد وكلاء النيابة بالاستئناف ان يرفع استئنافا في الموعد المخصص للنائب العمومي بدون توكيل خصوصي لذلك

وحيث انه في الحالة الثانية وهي خلو مركز النائب العمومي ممن يشغله تري المحكمة ان رئيس نيابة الاستئناف لا يملك قانونا الحق في الخول صريحاً بالنائب العمومي شخصيا وذلك لان القانون لا يخوله هذا الحق شخصيا ولان النائب العمومي غير موجود حتى يفترض صدور التوكيل منه

وحيث ان محكمة النقض حكمت بتاريخ ٤ يناير سنة ٩١٣ (راجع مجلة الحقوق السنة ٢٨ صفحة ٢٥٠) بانه عند ما يحل رئيس نيابة الاستئناف محل النائب العمومي فان الابتداء الصادر من أولهما صحيح ايضا لانه متولى اعمال النائب العمومي

وحيث ان هذا الحكم لا يناقض ما سبق بيانه لانه لم يتبين من اسباب الحكم كيف حل رئيس النيابة محل النائب العمومي ولذا ترجح المحكمة ان التوكيل صدر من رئيس نيابة الاستئناف (في الدعوى الى صدر فيها حكم

الثقفي المذكور) في أثناء وجود النائب العمومي شاعراً لمركزه. «وأن تغيب لسبب من الأسباب» وهذا التوكيل يكون قانونياً وصحيحاً كما تقدم وحيث أنه لذلك كله يكون الدفع الفرعي في محله ويتعين قبوله والحكم بعدم قبول استئناف النيابة شكلاً بالنسبة للمتهم الثاني وحيث أن الاستئناف المرفوع من النيابة بالنسبة للمتهم الأول والاستئناف المرفوعين من المتهمين كلها مقبولة شكلاً لتقديمها في الميعاد فيتعين الحكم بقبولها

(عن الموضوع)

حيث أن التهمة ثابتة ثبوتاً كافياً على المتهم الأول من اعترافه الصريح بالبوليس وبالجلسة أمام محكمة أول درجة وحيث أنه وإن كانت ظروف السرقة وقيمة الشيء المسروق مما يستدعي الشدة إلا أنه من اعتراف المتهم المذكور ودلائله على الشيء المسروق حتى استرد بأكمله ترى المحكمة الاكتفاء بتأييد الحكم بالنسبة إليه وحيث أن المتهم المذكور لم يحضر بعد إعلانه فيجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ١٦٢ جنائيات

وحيث أن التهمة المسندة للمتهم الثاني هي أنه أخفى أشياء مسروقة مع علمه بسرقتها في الزمان والمكان المعينين بوصف التهمة وأركان

هذه الجريمة هي الاخفاء والعلم بالسرقة وحيث أن الركن الأول لا نزاع فيه وهو ثابت من وجود بعض الأشياء المسروقة (حجرين زمرد) معه إذ كان أخفاها في ملابسه تحت القميص أي في نقطة تدل على شدة المبالغة في الاخفاء مع عدم تعليل ذلك تعليلاً مقنعاً وبعد أن تردد في إظهارها ولم يظهرها إلا لما قالت له زوجته (الزمردتين اللتين كانتا في البندنتيف راجع أقوال مراتب القسم الجنائي بوزارة الداخلية (قسيمه نمرة ١١١٠٨٩)

وحيث أن الركن الثاني وهو علمه بالسرقة ثابت أيضاً من أقوال المتهم الأول محمد خيرى فقد قرر هذا الأخير أن المتهم عمر أفندي سري اشترك في المساومة إذ تكلم مع مشيل ماردر الصائغ (أخ زوجة المتهم) باللغة الفرنسية وبعد ذلك فحص المصاغ بمظارم كبير (لوب) وعرضه على البائع المتهم الأول خمسة وخمسين جنيه (قسيمه نمرة ١١١٠٨٢) وهذه المساومة بالظروف المذكورة تدل على علم المتهم بالتغير الحقيقية للمصاغ - وقرر المتهم الأول أيضاً أن عمر أفندي سري هذا طلب أشياء أخرى إذ قال المتهم ما يأتي (م عندكش حاجات ثانية فقلت له عندى فقال لي طيب تقدر تقابلني في محل غير هنا لانتا موش عاوزين ندرى الرجل الكبير صاحب الدكان فسأته اين اقبالك فقال عند

صوت ... الخ) وهي اقوال تدل على العلم التام بالسرقة (قسيمة نمرة ١١١٠٨٢)

وحيث ان اقوال المتهم الاول هذه تعززت ضد المتهم الثاني من : —

أولا : من مبالغة المتهم الثاني في اخفاء الجبرين المذكورين في داخل ملابسه

ثانيا : من نفس اقوال هذا المتهم اذ قرر انه انما اراد أن يعمل خدمه لنسيبه ميشيل ماردر (راجع قسيمة نمرة ١١١٣٥٨)

ثالثا من نصريات هذا المتهم التي ساعدتها ميشيل ماردر على رفع الاحجار من المصاغ ليسهل اخفاؤها وتبديدها فقد قرر (قسيمة نمرة ١١١٣٥٦) انه ذهب مع نسيبه هذا المكتب

المحامي وكيله وطلب منه ان يسمح لنسيبه هذا باودة خاصة لمدة عشرة دقائق ولما ساءه حضرة المحامي قال له (الخواجه ميشيل ماردر اشترى

شروه ومش عايز يوريها لابوه بالدكان فاترجاني على شان يشيل الحجارة من غير ما يشوفه أحد من أهل بيتهم فدخل الاوده على شان يشيل الحجارة)

نخضع بذلك المحامي حتى مكن نسيبه في الاختفاء في اودة بمكتب المحامي بعيدا عن الانظار يخفي فيها آثار جريمته

رابعا : انكر ميشيل ماردر واقعه ذهابه مع المتهم الثاني لمكتب المحامي ورفع الاحجار به اولاً ثم اعترافه بها

خامسا : علم زوجة المتهم بوجود (البندقيف) وبوجود الجبرين مع المتهم مع عدم اتفاق ذلك مع ما يقرره هذا من ان الفرض اخفاء هذا الشراء عن عائلته .

سادسا : اختلافه هو مع ماقرره ميشيل ماردر عن سبب وجود الجبرين معه

وحيث انه لذلك تكون اركان الجريمة متوفرة ويكون المتهم اخفى هذه الاشياء وهو يعلم تمام العلم انها مسروقة وان الشخص الذي باعها وهو خادم لا يملك عادة مثل هذه الاشياء ولا تجر فيها عادة انما هو سارق لا مالك ويكون ارتكب الجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٧٩ من قانون العقوبات

وحيث انه لذلك وللاسباب الواردة بحكم محكمة اول درجة يكون هذا الحكم في محله ويتعين تأييده

بناء عليه

وبعد رؤية المواد المذكورة

حكمت المحكمة في غيبة المتهم الاول وحضور الثاني اولا بقبول الدفع الفرعي المرفوع من وكيل المتهم الثاني وعدم قبول الاستئناف المرفوع من النيابة ضد هذا المتهم ثانيا بقبول الاستئنافات المرفوعة من النيابة بالنسبة للمتهم الاول ومن المتهمين شكلا ثالثا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بكامل اجزائه بلا مضاف

٣٨

جندى . مساعدته على الفرار من وجه المدالة

تغيير وصف التهمة

هرب جندي من الخدمة العسكرية ولما حاول العمدة ضبطه بناء على أمر وزارة الحرية خلصه المتهمون من يد العمدة فقدمتهم النيابة لمحكمة الجنج بالمادة ١٢٤ من قانون العقوبات قائلة في حكمها :

ان المادة الاولى انما تنطبق في حالة ما اذا كان الشخص مطلوباً ما لكشف الطبي أو كان تحت طلب للتجنيد بينما المادة ١٢٦ عقوبات نصت على حالة اخفاء الثارين من الخدمة العسكرية او مساعدتهم على الفرار من وجه القضاء وهي الحالة التي تنطبق عليها الواقعة المنسوبة للمتهمين . وان لفظة القضاء تشمل المجلس العسكرى المختص بمحاكمة الجندى

محكمة جرجا الاهلية

حكم جنح حضورى

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة الجنح الاهلية المنعقدة علناً تحت

رياسة حضرة هارون سليم افندى القاضى

وبحضور حضرة محمود فؤاد افندى وكيل النيابة

ومحمد علي زيد افندى كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتى

في قضية النيابة العمومية نمرة ٥٤٦ جنح

جرجا سنة ١٩٢١

ضد

(١) احمد عثمان احمد سن ٣٠ فلاح من

عوامر العسيرات

(٢) مرسى احمد حامد عمران سن ٤٥

فلاح من اولاد حمزه عبد المال

(٣) عثمان احمد سن ١٢ فلاح عوامر

العسيرات

(٤) سليم عثمان احمد سن ٢٥ فلاح

عوامر العسيرات

(٥) فهمى اسماعيل محمد سن ٢٢ فلاح

عوامر العسيرات

اتهمت النيابة العمومية المتهمين المذكورين

بانهم يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٢١ باولاد علي تعمدا

اخفاء عبد المجيد سليمان عوض والتستر عليه

بقصد تخليصه من التجنيد بان أطلقوا سراحه

من على احمد نائب عمدة عوامر العسيرات بعد

أن قبض عليه بناء على أمر وزارة الحرية -

ولانهم أيضا في نفس الزمان والمكان المذكورين

آثقا تعدوا بالعنف والقوة والضرب على علي

احمد نائب العمدة أثناء تأدية وظيفته الاميرية بان

ضربوه حال القبض على اسماعيل عبد المجيد

سليمان أحدثوا به الاصابات الموضحة بالكشف

الطبي ولان الثالث أيضا عض عبد الجواد آدم

والاول عوض حسين ابراهيم على احداثهما

الاصابات الموضحة بالكشف الطبي وطلبت

عقابهم بالمواد ١٢٤ من قانون القرعة العسكرية

الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ و ١١٨ و ١١٩

و ٢٠٦ عقوبات

المحكمة

وحيث أن عبد المجيد سليمان في الخدمة العسكرية فعلا وهرب فهو معاقب بمقتضى القانون العسكري على هروبه هذا
وحيث أن عمل المتهمين من شأنه اخفاء عبد المجيد سليمان العسكري الفار من الخدمة العسكرية ومساعدته على الفرار من وجه القضاء

وحيث ان معنى (القضاء) هنا هو المتول امام العدالة اي المحاكمه امام اى هيئة لها هذا الحق قانونا وليس معنى (القضاء) قضاء المحاكم الاهلية التي ليس في قانون العقوبات التي تحكم بمقتضاه نص على محاكمة العسكري الفار نفسه كما ذهب الى ذلك الدفاع والنص الفرنسى يدل على ذلك بجلاء *A l'action de la justice* وحيث ان يكون القضاء شاملا للمجالس العسكرية وغيرها من الهيئات التي لها حق المحاكمة والفصل

وحيث انه فضلا عن ان احد المحامين عن المتهمين طلب تطبيق المادة ١٢٧ عقوبات فان المحكمة لها الحق في تطبيقها من تلقاء نفسها اذ لا تغيير في الوقائع والعقوبة في المادة ١٢٧ عقوبات اخف منها في المادة ١٢٤ من قانون القرعة

وحيث ان جميع التهم المنسوبة للمتهمين ثابته من شهادة الشهود ومن الاثار التي وجدت باجسام المجني عليهم
وحيث ان الجرائم التي ارتكبها المتهمون

حيث ان النيابة العمومية طلبت عقاب المتهمين عن التهمة الاولى بالمادة ١٢٤ من قانون القرعة العسكرية الصادر في ٤ نوفمبر سنة ٩٠٢
وحيث أن الدفاع قال بان هذه المادة غير منطبقة وان صحة الواقعة ينطبق عليها المادة ١٢٧ عقوبات

وحيث أن الواقعة تتلخص في أن عبد المجيد سليمان العسكري بأجيش هرب من خدمه العسكريه وفي يوم الحادثه ضبطه العمده المجني عليه الاول فتعدى عليه التهمون وخلصوا العسكري منه وكذلك تعدوا على بقية المجني عليهم الذين ضبطوا العسكري عقب ذلك

وحيث ان المادة ١٢٤ من قانون القرعة نصت على حالة ما اذا كان الشخص (مطلوباً للكشف الطبي لاجل التجنيد أو كان تحت الطلب للتجنيد) وكان القصد تخليصه (من التجنيد) *Enlistment* فهذا النص خاص بالاحوال السابقة على الدخول فعلا في الخدمة العسكرية وحيث ان لا تنطبق هذه المادة على هذه الواقعة

وحيث ان المادة ١٢٧ عقوبات نصت على حالة اخفاء (الفارين من الخدمة العسكرية) أو مساعدتهم على الفرار من وجه القضاء وذلك بعد الدخول في الخدمة العسكرية فعلا

من إخفاء عبد المجيد سليمان ومساعدته على الفرار من وجه القضاء ومن تعديهم بالضرب على العمدة أثناء تأديته وظيفته ومن التعدي على عبد الجواد آدم وحسين إبراهيم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة فيتعين تطبيق المادة ٣٢ ع والمادة ١٢٢ التي عقوبتها أشد من العقوبات المذكورة في المواد ١١٨ و ١١٩ و ٢٠٦ عقوبات فلهذه الأسباب

ويعد رؤية المادتين المذكورتين

حكمت المحكمة حضوريا بحبس كل واحد من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل والنفاذ واعفقتهم جميعا من المصاريف هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٥ مارس سنة ١٩٢١ الموافق ٥ رجب سنة ١٣٣٩

٣٩

سلخانه . ذبح الماشية خارجها

القانون نمرة ٧ سنة ١٩٠٣ لا ينطبق الا على البلاد التي توجد بها أو على القرب منها سلخانات لان تكليف الجزارين ينقل ماشيتهم الى بلدة بعيدة لتذبحها بسلخاناتها وحملها مذبوحه الى بلدهم تكليف فوق الطاقه لا يتفق مع روح التشريع

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة السنطه الاهليه

بجاسة الجنح المنعقدة علنا بسراري المحكمة

في يوم الاحد ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ - ١٤ اربيع أول سنة ١٣٣٨ . تحت رئاسه حضرة محمد حمدي السيد افندي الفاضي ومحضور حضرة زكي أبادير افندي وكيل النيابة وزكي افندي سلامه كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة العموميه نمرة ١٠٨٤ جنح سنة ٩١٩

ضد

سيد احمد السيد عبد العال سن ٣٠ جزار بطوخ مزيد

احمد محمد الفقي سن ٢٥ جزار

شريف أبو العنين الجدي سن ٢٧ جزار بمنية طوخ

احمد القصاص سن ٢٥ جزار بطوخ مزيد اتهمتهم النيابة العمومية بأنهم في يوم ١١

اكتوبر سنة ٩١٩ بالقرشيه تجاروا على ذبح

ثلاثة عجول جاموس ومن خارج احدي

السلخانات العموميه مع اعتبار مركز السنطه

موبوءا بالطاعون البقري وطلبت عقابهم بالمواد

٤٣ من القانون نمرة ٧ سنة ١٩٠٣ وقرار وزارة

الزراعة الصادر في ٣١ ابريل سنة ٩١٩ وبجلسة

اليوم حضر المتهمون واعترفوا بالتهمة

المحكمة

بعد سماع المرافعة والإطلاع على الإوراق

٤٠

اختصاص قاضي الاحالة

جنحة مرتبطة بجناية امام محكمة الجنايات . حضور المتهم الغائب . تأثيره في الحكم الغيابي في الجناية بالبراءة . تأثيره في حكم الجنحة بالادانة . قدم متهم لمحكمة الجنايات لارتكاب جريمتين مرتبطتين احدهما جنحة والاخرى جناية . فقضت محكمة الجنايات غيابيا براءته في الجناية وبادائه في الجنحة . عارض المتهم في حكم الجنحة فاحيلت القضية الى قاضي الاحالة الذي اشار بتقديمها مباشرة الى محكمة الجنايات . ولكن هذه المحكمة قررت باعادة القضية الى قاضي الاحالة مرتكبة علي ان الحكم الصادر في الغيبة يبطل بحضور المتهم ولوجوب اعادة الاجراءات بالنسبة اليه عملاً بالمادة ٢٤٤ جنائيات . أضر قاضي الاحالة على رأيه وقرر بعدم اختصاصه بنظر الدعوى للأسباب الآتية : —

ان النص على اعادة الاجراءات عند حضور المتهم الغائب انما وضع لمصلحة المتهم فلا محل لاعادة الاجراءات بشأن المتهم فيما يختص بالجناية اسبق الحكم فيها بالبراءة .

ان الحكم الغيابي الصادر في دعوى جنحة من محكمة الجنايات أما تجوز المعارضة فيه بالطرق العادية فلا محل لاحالة الدعوى الى قاضي الاحالة . وأما يبطل الحكم ويزول أثره بحضور المتهم أو القبض عليه . فستصبح الدعوى جنحة مستقلة عن دعوى الجناية فلا اختصاص لقاضي الاحالة بها

محكمة النيا الاهلية

قرار

نحن محمد عثمان الفندي قاضي الاحالة

بمحكمة النيا الاهلية

بعد الاطلاع على التقرير المقدم من النيابة

حيث أن القرشية المنسوب الى المتهمين

الذبح بها هي بلدة كبيرة ولا يوجد بها سلخانة للذبح مع أن سكانها نحو عشرة آلاف نفساً . وحيث أن أقرب السلخانات لها هي سلخانات بالمحلة الكبرى أو طنطا وكلها يبعد عن ناحية القرشية بأكثر من خمسة عشر كيلو مترات وتكليف الجزارين بالذهاب الي احداها وذبح مواشيهم بها وحملها مذبوحه الى القرشية هو تكليف لا يلائم مع روح التشريع التي بنيت على عدم مضارة العباد واعنائهم وتحميلهم فوق طاقتهم والظاهر أن القانون أريد تطبيقه على البلاد الموجود بها سلخانات أو التي تقرب منها السلخانات

والواجب على الادارة الصحية ايجاد السلخانات المذكورة في البلاد على ابعاد معقولة ولا يصح معاقبة الناس بسبب تقصير الادارة المذكورة ويمكن تطبيق القوانين عليهم وبذلك يكون القانون نمرة ٢ سنة ١٩٠٣ لا ينطبق الا على البلاد الموجود بها سلخانات عموميه أو تقرب منها وبذلك يتعين الحكم بالبراءة عملاً بالمادة ١٧٢ جنائيات

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً ببراءة المتهمين

العمومية في قضية الجناية نمرة ٣١ مغاغة سنة ١٩٢٠ وعلى أوراق القضية المذكورة

اتهمت النيابة العمومية عبد الهادي حسين بأنه أولا - في يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ بعزبة الشافعي سرق مع آخرين مجهولين جاموسه لعبد الغني أبو زيد وعبد السلام عثمان وذلك ليلا حالة كون بعضهم حاملا أسلحة - ثانياً بأنه في يوم الخميس ٢٢ يناير سنة ١٩٢٠ باراضي كفر الدوار سرق جاموسه للمجنني عليهما المذكورين وهي في الغيظ . وقدمت القضية لحضرة قاضي الاحالة الذي أحالها على محكمة الجنايات بالوصف المتقدم فقضت هذه المحكمة بتاريخ ١٢ مايو سنة ٩٢٠ غايياً على المتهم المذكور بالحبس مع الشغل مدة سنتين عن تهمة الجنبعة وبراءته من تهمة الجناية - وفي ٢٧ يولييه سنة ٩٢٠ عارض المتهم في الحكم المذكور فاحيلت القضية لحضرة قاضي الاحالة الذي أشار بتقديمها لمحكمة الجنايات مباشرة وقد قدمت لها فقررت بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ٩٢٠ بإعادة القضية لقاضي الاحالة ليصدر قراره بما يراه قانونا مرتكنة على أن الحكم الصادر في الغيبة يبطل حتماً بحضور المتهم وينحق إعادة الاجراءات بالنسبة اليه عملاً بالمادة ٢٢٤ ج وهو نص عام

القرار

من حيث أن الحكم الذي صدر غايياً في

هذه القضية من محكمة الجنايات قضى براءة المتهم من تهمة الجناية وبحبسه سنتين مع الشغل عن تهمة الجنبعة

وحيث أن حكم البراءة وإن كان غيياً إلا أنه لا يدخل تحت نص المادة ٢٢٤ جنابات التي تقضى ببطالان الحكم الغيبي إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة الطويلة لأن المتهم في هذه الحالة محكوم له لا عليه

وحيث أنه فضلاً عن ذلك محكمة الشارع في إعادة الاجراءات في الأحكام الغيائية الصادرة من محاكم الجنايات إنما هي المحافظة على حقوق المتهم الذي لم يتح له ابتدءاً مالدیه من أوجه الدفاع عند نظر القضية غايياً . فتى تقرر ذلك يتبين أنه لا يصح أن يضار المتهم من إعادة هذه الاجراءات بعد ان استفاد من الحكم القاضي ببراءته الذي يعتبر جائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه وقد جرت على هذا المبدء المحاكم الفرنسية واخذ به الشراح الفرنسيون تعليقا على المادة ٤٧٦ من قانون تحقيق الجنابات الفرنسي المقابلة للمادة ٢٢٤ ج الاهلى له راجع فستان هيلي جزء ثانی تحقيق الجنابات نبذة ٩٩٣ - وفيدال في القانون الجنائي نبذة ٦٧٠.

وحيث أنه بعد هذا لا يبقى من الحكم الغيبي محلاً للبحث إلا الشرط الخاص بالجنبعة

التي قضى فيها بالعقوبة

بالطرق المعتادة فإن قاضي الاحالة يكون مختص

وحيث ان هناك خلافا بين الشراح في تأثير حضور المتهم او القبض عليه بعد الحكم عليه غيابيا في جنحه من محكمة الجنايات فإن بعضهم يرى ان هذا الحكم يبقى حافظا لآثره ويكون للمتهم حق الطعن فيه بطريق المعارضة المقرر في مواد الجنح ومن انصار هذا الرأي المسيو مرلان والمسيو كارتو (راجع فستان هيلي جزء ٢ تحقيق الجنايات نبذة ٩٩٦) ويرى البعض الاخر أن هذا الحكم شأنه شأن الحكم الصادر غيابيا في جناية اى انه يسقط بحضور المتهم أو القبض عليه وذلك لان نص المادة ٤٨٦ السالفة الذكر نص عام يشمل جميع الاحكام النيابية الصادرة من محاكم الجنايات

وحيث أنه مع الاخذ بالرأي الثاني وهو القائل بسقوط الحكم الغيابي وزوال أثره فإن قاضي الاحالة يكون غير مختص بنظر الدعوى كذلك لانها انا نكون بزوال هذا الاثر جنحة خاضعة لاجراءات المقررة في مواد الجنح التي لا اختصاص لقاضي الاحالة فيها

بناء عليه

قررنا بعدم اختصاص قاضي الاحالة بنظر

الدعوى واحالة الاوراق على النيابة العمومية لاجراء شؤونها فيها

وحيث انه مع الاخذ بالرأي الاول القائل ببقاء أثر الحكم الغيابي وجواز المعارضة فيه

فهرس العدد الثاني

- ٢١ تزوير في اوراق رسميه . المتهم ليس موظفا عموميا . عدم ادعاء هذه الصفة . ص ٥٧
لا جرميه . حكم محكمة النقض والابرار
- ٢٢ سرقة باكره . حكم محكمة النقض والابرار ص ٥٩ »
- ٢٣ دعوى البلاغ الكاذب . ايقافها حين الفعل في الدعوى موضوع البلاغ . حكم ص ٦١ »
محكمة النقض والابرار
- ٢٤ نصب . طرق احتياليه . مجرد الكذب . خطأ في تطبيق القانون نقض . حكم ص ٦٣ »
محكمة النقض والابرار
- ٢٥ ييم العين . حفظ حق المشتري في جزء من غلتها . جواز ذلك . حكم محكمة ص ٦٥ »
استئناف مصر الاهليه
- ٢٦ وقف اجارة طويله . دين المستأجر الناشئ عن عمارة الوقف . حق الامتياز ص ٦٨ »
حكم محكمة استئناف مصر الاهليه
- ٢٧ موظف . احالته الى المعاش لغير سبب مشروع . تعويض . سقوط الحق فيه ص ٧١ »
حكم محكمة استئناف مصر الاهليه
- ٢٨ عدم اختصاص المحاكم الاهليه . حق المدعي عليه في دعوى الضمان على اجنبي ص ٧٨ »
حكم محكمة استئناف مصر الاهليه
- ٢٩ دعوى استحقاق فريعه . شروطها . ايداع التأمين . ايقاف البيع . حكم محكمة ص ٨١ »
استئناف مصر الاهليه
- ٣٠ (راجع عنوان وملخص الحكم السابق رقم ٢٩) حكم محكمة بنى سويف الكليه الاهليه ص ٨٣ »
- ٣١ شفعه . يمين حاسمه على حصول البيع . حكم محكمة طنطا الابتدائيه الاهليه ص ٨٥ »
- ٣٢ قواعد الرهنه وحق الملكيه : حكم محكمة بنى سويف الاهليه ص ٨٨ »
- ٣٣ رد تكليف — عمل اداري . اختصاص المحاكم الاهليه حكم محكمة اسبوط الاهليه ص ٩٠ »
- ٣٤ الحجر لعتة وتصرفات المحجور عليه قبل الحجر . حكم محكمة اسبوط الاهليه ص ٩١ »
- ٣٥ تنظيم . غدم الترخيص بالبناء مسئوليه . حكم محكمة اسبوط الاهليه ص ٩٤ »
- ٣٦ خطف الوالد ولده . حكم محكمة اسبوط الاهليه ص ٩٧ »
- ٣٧ الاستئناف في مواد الجنح . رئيس النيابة والنائب العمومى . حكم محكمة مصر ص ٩٨ »
الابتدائيه الاهليه
- ٣٨ جندي : مساعدته على الفرار من وجه العدالة . تغيير وصف التهمه . حكم محكمة ص ١٠٤ »
جرجا الاهليه
- ٣٩ سلخانه . ذبح للماشيه خارجها . حكم محكمة السنطه الاهليه ص ١٠٦ »
- ٤٠ اختصاص قاضي الاحالة . جنحه مرتبطه بجنايه أمام محكمة الجنائيات ، حضور ص ١٠٧ »
للمتهم الغائب ، تأثيره في الحكم الغيابي في الجنايه بالبراءه ، تأثيره في حكم الجنحة
بالاداة حكم محكمة للنيا الاهليه

السنة الثانية

المحاضرة

العدد الثالث

مصر في ديسمبر سنة ١٩٢١

المباحث القانونية والشرعية

مركز الوارث في القوانين المصرية

نشرنا بالعدد الخامس من السنة الاولى بحثا في (مركز الوارث في القوانين المصرية) لحضرة الاستاذ على ذكي بك العرابي ثم الحقناه يبحث آخر في الموضوع نفسه تحت عنوان (لآثر كة الا بعد دين) لحضرة الاستاذ عبد الحميد بك بدوي - راجع العدد الثامن والتاسع من السنة الاولى - ولكثرة الاحكام التي نشرت بالاعداد التالية لم تمكن من نشر بقية الابحاث في هذا الموضوع ولقد اتيج لنا اليوم نشر الحلقة الثالثة من سلسلة هذه الابحاث القيمة .

وهذا هو نص محاضرة القاها المرحوم الاستاذ احمد بك عبداللطيف بنادي المدارس العليا في شهر مايو سنة ١٩١٤
أيها السادة :

القيت محاضرتي الاولى فاقبل ناصريها واكثر معارضيها وما أقرب هؤلاء الى المبالغة في القول فقد كادوا يرموني بالخطأ في كل شيء حتي كأنما تعمدت أن لا أقول صوابا !

أعذرهم انهم يدافعون عن رأيهم مروجوه من قبل ومؤيدوه - ولقد وددت مع ذلك لو انهم جادلوني بالتي هي أحسن ففندوا ماشاؤوا رأيي وتركوا لله ما اعتقد ولكن بعضهم تعرض لعقيدتي فغمزني بأنني خارج على الشريعة الاسلامية ! والله المطلع على الضمائر يعلم أنني مثلهم صادق الايمان غيور على الشريعة ولو لا هذه الغيرة لما دعوت علماءنا لما استحال التوفيق بين نصوص القانون المدني وبين مذاهب الفقهاء في ما نحن بصددده الي أن يجتهدوا ليوفقوا بين تلك النصوص وبين أصول التشريع . ورجل يدعو الى كتاب الله والي سنة نبيه لا يصح أن يرمي بأنه خارج على الشريعة الاسلامية

أدع المعارضين بمثل ذلك وشأنهم وامضي

في ما يهمهم . ولا بد لي قبل ذلك من أن أذكركم
بمخلاصة المذهبين المتعارضين وبما قيل بشأنهما
في المناقشات السابقة لتبينوا ما اتفقنا عليه وما
نحن فيه مختلفون وليستطيع من لم يتتبع منكم
هذه المناقشات أن يشترك اليوم معنا فيها برأيه .
رجل مات عن تركته وعليه ديون -
فمن هم ورثته ؟ وما حصة كل وارث في تركته ؟ ..
إلى غير ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية -
اتفقنا على أن هذه المسائل يرجع فيها إلى القوانين
المختلفة للأحوال الشخصية (مادة ٥٤)

كذلك اتفقنا على أن انتقال الحقوق من
يد إلى يد الديون من ذمة إلى ذمة هما مسألتان من
لب المعاملات (١) . وما كان لنا أن نختلف في
ذلك لأن مجموع ما في القانون المدني من الأحكام
يكاد يكون كله دائراً على هاتين المسألتين

وإنما نختلف عند ما يكون هذا الانتقال
حاصلاً بسبب الميراث فنحن نذهب إلى أنه يجب أن
يتم في هذه الحالة أيضاً بموجب أحكام القانون
المدني لأن هذا القانون لم يحل في ذلك على الأحوال
الشخصية وما كان ينبغي له أن يحل عليها في
مسائل خاصة بالمعاملات فيجعل هذه المسائل
تابعة لقوانين شخصية متعددة مع أن القانون

(١) من محاضرة عبد الحميد بك بدوي «ان انتقال
الديون ليس من الأحوال الشخصية وإن كان الآن
داخلاً في قواعدها إذ هو بقية قواعد المعاملات»

المدني ما وضع إلا لتقرر أحكامها
أما معارضونا فيذهبون إلى أن حالة القانون
على الأحوال الشخصية هي حالة شاملة لنظام
التركات كله سواء في ذلك مسائله الشخصية
ومسائل المعاملات وبناء على ذلك يقررون
بالإتفاق أن ديون المورث المسلم لا تنقل إلى
ذمة وارثه بل تتعلق بتركته وتصير بمقتضى
ذلك ديونا عينية بعد أن كانت شخصية . فإذا
باع الوارث عينا من التركة انتقلت إلى المشتري
بدينها العيني ولو كان غير مسجل بل ولو كان
المشتري حسن النية ! - ثم يختلفون فيذهب
فريق منهم إلى أن ديون المورث تحمل بموته
بناء على أنها لا تنتقل إلى ذمة وارثه - وهذا
هو الحكم الشرعي - ويذهب فريق آخر إلى أن
هذه الديون لا تحمل بالموت أخذاً بحكم القانون
المدني

كذلك يختلفون في حقوق المورث وفريق
منهم يقول أنها تؤول جميعاً إلى الوارث أخذاً
بمذهب الإمام الشافعي وفريق يقول إن الحقوق
في التركة المستغرقة لا تؤول إلى الوارث بل
تعتبر باقية في حكم ملك المورث أخذاً بمذهب
الإمام الأعظم وبناء على هذا القول الأخير يطل
تصرف الوارث لأنه غير مالك إذا باع شيئاً من
التركة المستغرقة ولو كان المشتري منه حسن
النية !

فالمناقشة دائرة في الواقع ينشأ علي ثلاثة حقوق متعارضة وهي :-

حق دائن المورث وحق الوارث وحق المشتري منه بحسن نية (١) ونكاد نكون متفقين مع معارضينا في حق الوارث اذا تعارض مع حق دائن المورث لانتنا نقول معهم ان الدائن مقدم علي الوارث وبذلك نقول سائر القوانين ولكننا علي طرفي نقيض في حق الدائن وحق المشتري من الوارث بحسن نية اذا تعارض الحقان فهم يريدون حماية الدائن حماية تخرج حقه عن حده فتصيره عينيا ثم تقلب المبادي العامة رأسا علي عقب فتبيح للدائن أن يحتج علي المشتري من الوارث بهذا الحق العيني ولو كان غير مسجل بل وتمحو الارث أحيانا فتجعل الوارث غير مالك للتركة ليبطل تصرفه ولو كان المشتري منه لا يعلم باستغراق التركة بالديون ؛ ومن أجل ذلك يريدون أن نرجع الي مذاهب الفقهاء تلك المذاهب التي وضعت لمصر كانت العبرة فيه بالحق في ذاته أي مجردا عن كل ظرف آخر فما كان يفيد الحق اللاحق اشهاره ليغضل عن حق سابق وما كان المشتري يستفيد من حسن نيته مادام البائع له ظلما يريدون وضع هذه المبادئ بجانب مبادئ أخرى في القانون تناقضها منافية

(١) اما المشتري من الوارث بسوء نية فليس له اكثر مما للوارث من الحقوق كما لا يخفى

تامة فيجمعون بين النقيضين ؛ كل ذلك لاتهم يطلبون حماية الدائن الذي لم يحم نفسه بطلب ماشاء من التأمينات عند ما تعاقد مع مدينه أما المشتري الذي يحميه كونه حسن النية فلا يستحق منهم عطفًا ولا رحمة ؛ !

حاشا ان نقول بهضم حق الدائن ولكننا لا نريد أن نعطيه مالميس له بل حسب ان نحفظ له ما كسب من حق . وما كان للدائن في حياة مدينه غير التأمين العام علي أمواله وهو حق شخصي بالاجماع . هذا الحق يتي له علي التركة كما كان

ولسنا في ذلك بعشرين وانما نحن نفسر القانون بما تقضى به نصوصه وبما تقتضيه حالتنا الحاضرة . تصفحنا هذا القانون فوجدنا فيه من الاحكام ما يغاير مذاهب الفقهاء المتفقة علي ان التزامات المورث لا تنتقل الي وارثه فقلنا انه يستحيل أن يكون مراد الشارع الوضعي ان يجمع بين هذه الاحكام المتعارضة وانما أراد ان نعمل بأحكامه دون مذاهب الفقهاء ولقد كان لنا أن تقف عند هذا الحد ولكننا توسعنا في البحث لاستقراء العلة التي حملت الفقهاء علي القول بأن التزامات المورث لا تنتقل الي الوارث فرجح عندنا ان علة ذلك هي تقريرم الاكراه البدني طريقة للتنفيذ بالديون . وقد استقرينا هذه العلة أيضا في القانون الروماني

فصح التعليل

المخالف ناقلاً

على انه سواء صح هذا التعليل او لم يصح
فهذا البحث عرضي . أما المسألة المقصودة
بالذات فهي :

« هل قرر القانون المدني لانتقال حقوق
المورث والتزاماته أحكاماً تعارض مذهب
الفقهاء ؟ وهل يجب العمل بهذه الأحكام أو
بمذاهب الفقهاء ؟ »

انبرى حضرات مشايخنا للرد على ما قررناه
من مذاهب الفقهاء فرمونا بالخطأ في أربعة
مواضع : -

الموضع الاول - قالوا اننا أشرنا الى أن
الشريعة الاسلامية منقولة عن القانون الروماني
مع أن هذا غير صحيح

لعلهم استنتجوا هذه الاشارة من قولنا
ان اقتراض بقاء المورث حيا هو من تصورات
الرومان (١) لا من مبتكرات الفقهاء ولكننا
ما أردنا بهذا القول ما استنتجوه . وهبوا اننا
أردناه في مسألة بذاتها فمن أين لهم اننا نقصد
به أن الشريعة كلها منقولة عن قوانين الرومان
بل كيف يكون هذا قصدنا ونحن القائلون بأن
الفقهاء يخالفون الرومان في كون الديون تسقط
بموت المدين ويخالفونهم في كون التركة تنتقل
برمتها الى الوارث - ولا يصح أن يكون

وما كان الاستاذ الخضرى في حاجة الى
الاستشهاد بأقامة الامام الاعظم في موطن بعيد
عن تأثير الشرائع الرومانية ليرثه من النقل عنها
وعنده ما هو أقرب من ذلك فان الامام الشافعى
قد أقام في موطن كان أثر الشرائع الرومانية فيه
ظاهراً ومع ذلك لم يقل بهذا التصور الرومانى
ان كان بعض الفقهاء قد جرى على هذا
التصور الرومانى فليس ذلك الا من قبيل اتفاق
الخواطر اذ التصورات ليست وقفاً على أحد
وانما لكل خاطر فيها مجال

الموضع الثانى - ذهبوا الى أن الاكراه
البدنى كان مقروراً عند الفقهاء لدفع الظلم لا للتنفيذ
بالديون كما يقول

ولا أظن العقل والنقل يؤيدان هذا
التخريج

أما العقل فلا أنه لو كان الاكراه البدنى
مقروراً لدفع الظلم عامة لوجب أن يكون جزاء
لكل ظالم . وهذا غير الواقع - فان كان
موضوعا لدفع ظلم المدين خاصة فان مدينا يستدين
ثم يتجرد من أمواله ليعجز عن قضاء ديونه
أظلم من مدين يحفظ أمواله ولكنه اطل في
اداء الديون . وعلى ذلك كان ينبغي أن يحبس
للمدين المعسر اذا ثبت انه ما أعسر الا ليا كل
على الدائن حقه . وهذا أيضاً غير الواقع

وانما يحبس كل مدين له مال ظاهر أو مخبأ ولا يحبس أى مدين معسر . فالمال اذا هو علة الحبس . فالغرض اذن من الحبس هو اقتضاء الدين من المدين !

وأما النقل فلان صريح أقوال الفقهاء يؤيد ما قررناه . قال الزيلعي: (١) « يحبس المدين لبيع ماله في دينه ولا يكون ذلك اكراها على البيع لان المقصود من الحبس الحمل على قضاء الدين بأى طريق كان »

الموضع الثالث - قالوا ان الاكراه البدني لم يكن هو العلة التي منعت الفقهاء من نقل التزامات المورث الي وارثه كما قررنا . وانما العلة في ذلك انه لا يصح الزام الوارث من غير رضاه وهذا أيضا تخريج للشيء عن حقيقته لانه لو كانت قاعدة « الالتزام بغير رضى » قاعدة مطلقة عند الفقهاء لما ذهبوا الى أن بيع القاضى مال المدين في دينه هو بيع ملزم للمدين مع ان الرضى مفقود هنا نقداً امماً وهو غير مفقود عند الوارث في التزامه بديون مورثه اذ يصح القول بأن في استيلاء الوارث على التركة بجمليتها أى بوصف كونها مجموعة حقوق وديون قبولاً ضمناً لكسب ما فيها من حق وقضاء ما عليها من دين

على اننا قد استقرينا هذه العلة في القانون

الرومانى فوجدنا ان منع انتقال الالتزامات الى الوارث استمر طالما كانت طريقة التنفيذ بالاكراه البدني موجودة ثم زال عندما تقررت طريقة التنفيذ على الاموال . وهذا الاستقراء ينتج يقيناً ان هذا المعلول مترتب على تلك العلة ولا أدري هل يوافق عبد الحميد بك في هذا التخريج حضرات المشايخ او أنه لا يزال يؤيد ما قرره في محاضراته مما اتفق معي فيه (١)

الموضع الرابع - أسند الى الاستاذ الشيخ احمد ابراهيم النول بأن الاجل في كافة العقود كان يعتبر تبرعاً عند الفقهاء . على انى لم أقل ذلك بل قلت ان هذا الاعتبار خاص بعقود النرض وحدها فلا عمل اذن لاعتراضه

هذا ما أخذه على حضرات المشايخ علمتم وجه الخطأ فيه ووجه الصواب وعسى أن لا يكون الخطأ بعد ما بينت في جانبي

ولا أزال اكرر ان تعرضى للبحث الشرعى كن عرضياً فلا يفهم منه - كما فهم بعضهم - انى أطلب من علمائنا تعديل مذاهب الفقهاء اترجع اليها بعد هذا التعديل فاني انكر ان القانون قد احال على مذاهب الفقهاء في مسائل الداملات كافة ومنها انتقال الحقوق والديون باليراث وما طلبت من العلماء أن يجتهدوا الا في التوفيق بين أحكام القانون التي نعمل بها وبين

أصول التشريع ما أمكن هذا التوفيق

انتقل بعد ذلك الى مناقشة أوجه الاعتراض التي أوردتها على محاضرتي رجال الماتون الوضعي وأخصهم حضرة عبد الحميد بك بدوى الذى تقضل فرماني بثلاثة اخطاء في النقل وبما لا يعد من الخطأ في الاستنتاج !

هين أن يرمى كلانا صاحبه بأنه مخطئ في استنتاجه اذ المناظرة تقتضى ذلك ما دام لكل منا رأي يخالف رأي صاحبه . اما أن يرمى أحدهما الآخر بأنه غير أمين في ما فعل فخطب كبير

واني مبين لكم ما يسنده الى عبد الحميد بك من الاخطاء تارك لكم بعد ذلك الحكم في آينا أخطأ وآينا أصاب

الخطأ الاول - قلت في محاضرتي ان الوارث عندنا وارث بشرط الجرد بقوة القانون ثم علقته على ذلك بقولى : « وما تذخى الاشارة اليه ان هذا الشرط كان حاصلًا للوارث عند الرومان بقوة القانون من سنة ٥٣١ »

فصريح هذا التعليق انه مجرد اشارة عرضية غير ان عبد الحميد بك يعد من الخطأ كونى اجملت في هذه الاشارة فلم أبين فيها ما وضعه القانون الرومانى لشرط الجرد من القيود - ألا يكفيه انى أحلت عندها على مرجع مينة فيه تلك القيود ليرجع اليه من أراد هذا البيان !!

- هذا المرجع هو جملة واحدة لا يتجاوز عدد

سطورها السبعة فلا يكاد يقع نظر القارئ عليها حتى يلم بها من أولها الى آخرها . فبيد اذاً أن يكون اجمالى في هذا المقام ناتجا عن عدم استقراء هذا النص كما يقول عبد الحميد بك بل لا بد من أن يكون هذا الاجمال مقصودا لانى لم اكن في مقام شرح لشرط الجرد عند الرومان ! على ان الرومان لم يقيدوا شرط الجرد الا بقيد واحد وهو عمل قاعة جرد للتركة وقد قلت بضرورة هذه القاعة في نظام التركات المصري (١) فإين هو الفارق في القياس على فرض انى قصدت بالاشارة الى شرط الجرد عند الرومان أن أقيس عليه ؟ (٢)

رمى بالخطأ وما أخطأنا وينسى معارضتنا أن مارواه في محاضراته عن شرط الجرد هو محل النظر فأتنا اذا حملنا روايته المقتضية على أن هذا الشرط لم يعرف الا بعد التشريع الرومانى فالخطأ في ذلك ظاهر . واذا حملناها على انه كان معروفاً عند الرومان فلماذا يستبيح لنفسه السكوت

(١) تراجع محاضرتنا الاولى

(٢) لا يتوهم ان ما أورده جيرار في المرجع الذي أحلت اليه هو قيد ثان لشرط الجرد عند الرومان بل هو تعطيل لحق قديم كان متجولا للوارث فأصبح لا يتفق مع شرط الجرد الجديد ولم يكن للوارث عندنا مثل هذا الحق حتى كنا نشير بوجوب تعطيله استبقاء لشروط القياس (جيرار طبعه ثانية صحيفة ٨٧١)

عن بيان قيوده ويعود علينا باللائمة لاغفالتنا هذا البيان مع اتنا أحلتنا فيه على مرجع وهو لم يفعل ذلك ؟ !

الخطأ الثاني - كوني أثرت الى امتياز الدائنين عند الكلام في فصل المالين المترتب بقوة القانون على شرط الجرد مع ان هذا الامتياز لا يحصل للدائنين في فرنسا الا اذا طلبوا هم فصل المالين

والواقع اني انكر هذا الامتياز على الدائنين ولو طلبوا فصل المالين وجمهور علماء فرنسا معي في ذلك (١)

نعم اني كنت في غنى عن التعرض لهذا الامتياز ما دمتا جميعاً متفقين على ان التركة التي تؤول في فرنسا الى الوارث بشرط الجرد لا يترتب عليها للدائنين أى حق عيني والقياس الصحيح ينتج ان حال التركات عندنا ينبغي أن تكون كذلك لانها كلها تؤول الى الوارث بشرط الجرد

ولكني رأيت أن الحجة تكون أقوى بتقرير ما قررت أي بالاشارة الى أن القوانين التي تعدلت حديثاً كالقانون البلجيكي لا تخول هذا الحق الدائنين في أى حال مما يدل على أن الشرائع الحديثة تسير في طريق غير الذي يريده لنا المعارضون

(١) بلانيول جزء ٢ صحيفة ٩١٠ و ٩١١ فقره ٢٩٢٩

على ان عبد الحميد بك لو يدكر اني ناقشته في هذا الامتياز قبل القاء محاضرتي فكان يؤيده أخذاً بقضاء المحاكم الفرنسية وكنت أنكره أخذاً بذهب العلماء الراجح لكان اعتبر ماقررت به بشأنه من قبيل الرد عليه ولكن تعفف عن قوله : « انى مضيت ببعض مسائل لم أسلك فيها سبيل التحقيق العلمي »

الخطأ الثالث - اعترضت على القائلين بحلول اجل الديون بالموت أخذاً بالمذهب الشرعى فقلت ان ذلك يخالف القانون لانه لم يذكر الموت بين الاسباب التي يترتب عليها حلول الاجال ولانه نص على ان بعض الاجال لا يحل أبداً (مادة ٤٨٠)

ومع ان عبد الحميد بك بدوى يخرج عن مذاهب الفقهاء في هذه المسألة ويتقيد فيها بحكم القانون (١) أى انه يؤيد فيها رأيي فقد عز عليه أن يمر عليها من غير أن يخطأني في شيء فقال اني مبالغ فيما قررت لان الاجل الذي قلت بأنه لا يحل أبداً (وهو أجل رأس المال في الايراد المترتب) يحل أحيانا ثم وقف عند ذلك فلم يبين لنا ما هي هذه الاحيان !

والظاهر انه مر مرورا سطحيا على نص القانون في هذه المسألة فظن ان صاحب الايراد

(١) يأخذ ما يشاء من مذاهب الفقهاء ومن أحكام

القانون ويترك منهما ما يشاء

إذا باع أموال مدينه في الاحوال التي عينها اقتضي من ثمنها رأس ماله ثم بني على هذا الظن أن رأس المال يحل في هذه الاحوال - والصواب ان صاحب الايراد لا يقتضى أبدا رأس ماله وانما يخص من ثمن ما يباع في هذه الاحوال مبلغ كاف لاداء المرتب اليه في أجله أى ان رأس المال لا يحل أجله على الاطلاق

هذه هي أخطاء النقل التي أسندت اليها أما أخطاء الاستنتاج فيدور عليها سائر رد عبد الحميد بك ومن يقول برأيه لعل عبد الحميد بك عند ما كتب رده علينا وضع نصب عينيه الغرض الذي يرمي اليه ثم ساق اليه ماشاء من المقدمات فجاءت تلك للمقدمات علي ما يهوي هذا الغرض لاعلى ما ينبغي أن تكون

أراد عبد الحميد بك أن يضحى المشتري لحسن النية فداء لدائني التركة فمهد لما أراد بهذه المقدمات

المقدمة الاولى - قال ان الغرض من وضع نظام التركات هو حماية حقين حق دائن المورث وحق الوارث أما حق المشتري من الوارث فغير داخل في هذا الغرض بل هو تابع لحق الوارث وليس في هذه المقدمة شيء صحيح لان حق المشتري لا يتبع حق الوارث دائما اذ القانون قد وضع لحسن النية حماية خاصة فاذا حسنت

نية المشتري فحقه أقوى من حق البائع له وارثا كان او غير وارث - هذه الحماية التي قررتها المبادئ العامة يجب أن يتقيد بها نظام التركات لانه ما وضع الا ليجري مع هذه المبادئ لا ليكون مناقضا لها

بل ان نظام التركات في فرنسا وهو ذلك النظام الذي بني عليه عبد الحميد بك معظم مقدماته - قد بالغ في حماية المشتري من الوارث حتى انه ضحى لأجله القواعد العامة واليكم مثيلين بالغين في ذلك

المثل الاول - وضع القانون الفرنسي للمورث بشرط الجرد قيودا لا ينبغي له أن يتعداها في بيع أعيان التركة ولقد كانت القواعد العامة تقتضى أن الوارث اذا خرج عن هذه القيود كان يبيع باطلا لوقوعه في غير حدود القانون ولكن نظام التركات الفرنسي جار على أن البيع في هذه الحالة يكون صحيحا مادام المشتري حسن النية فليس لدائن المورث ابطاله وانما تقع تبعته على الوارث وحده فيفقد شرط الجرد جزاء له على مخالفة القانون ويصبح وارثا بلا شرط أى مسؤولا عن كل ديون مورثه (١) أوليست هذه حماية كبرى قررهما نظام التركات الفرنسي للمشتري الحسن النية

(١) بلانيول جزؤ ٣ صحيفة ٤٥٠ فقرة ١٢٣ وصحيفة ٤٦١ و٤٦٢ فقرة ٢١٦٦ و٢١٦٧

ضد دائي المورث ؟

أولا - لانه غير مقطوع بأن قاعدة القانون

الفرنساوى هى حلول الوارث محل مورثه في جميع التزاماته وأن حله في هذه الالتزامات بقدر التركة هو الاستثناء . بل قد يكون العكس أقرب الى الصواب . ذلك لان القاعدة الفقهية المقررة في القوانين عامة هي « أن الغرم بالغنم » وهذه القاعدة تتفق تمام الاتفاق مع كون الوارث محل في التزامات مورثه بقدر تركته ولا تتفق مع كونه يلتزم بديون المورث ولوه زادت عن التركة اذ الزيادة عند ذلك تكون غرما لا يقابله غنم - ولا يصح افتراض كون الشارع الفرنساوى يقاب مبادئ القوانين العامة في نظام التركات فيجعل مستثنياتها قواعد وقواعدها مستثنيات حيث لا مبرر لذلك

ومما يرجح ان قاعدة القانون الفرنساوى في نظام التركات هي « الغرم بالغنم » أى كون الوارث لا يسأل عن الديون الا بقدر ما آل اليه من الحقوق ان ذلك القانون قضى بأنه لا يجوز لوصى الصغير أن يقبل عنه التركة الا بشرط الجرد (مادة ٤٦١) وقضى بانه اذا لم يتفق الورثة البالغ على شىء في أمر التركة تؤول التركة اليهم جميعا بشرط الجرد (مادة ٧٨٢) - ولا يخفى ان الحالة التى يختارها القانون لذوى الشأن اذا منبهم عن الاختيار مانع كعدم الاهلية أو كعدم الاتفاق يجب أن تكون هي قاعدة القانون العامة

المثل الثانى - أبلغ من ذلك أن الوارث الظاهر - وهو الذى تؤول اليه التركة باعتباره أقرب الناس الى الميت ثم يظهر بعد ذلك وارث أقرب منه فيحجبه ويستولى على التركة - اذا باع شيئا من أعيان التركة فهذا البيع كان ينبغى أن يكون بموجب القواعد العامة باطلا الا اذا مضت على حيازة المشتري خمس سنين وكان حسن النية شأنه شأن كل بيع يصدر من غير مالك . ولكن نظام التركات الفرنساوى الذى يدعي عبد الحميد بك بأنه لم يهتم بالمشتري الحسن النية يذهب الى أن الملكية تم لهذا المشتري في الحال لان ضرورة حماية حسن النية تقتضي ذلك ولو انه شاذ عن القواعد العامة (١)

المقدمة الثانية - بعد أن بين عبد الحميد بك ما هو غرض الشارع من وضع نظام التركات كما مر قال ان القانون الفرنساوى قد وضع لتحقيق هذا الغرض قاعدة حلول الوارث محل مورثه في كل حقوقه والتزاماته - يريد بذلك انه ما دام القانون المصرى لم يقرر هذه القاعدة لحماية الدائنين فلا بد لتحقيق هذا الغرض فيه من شىء يعوضها على الدائنين - هذا الشىء هو الحق العيني الذى قرره الفقهاء والذى يدافع معارضناعنه ؛ ولكن هذه المقدمة غير صحيحة أيضا

(١) بلائيول جزء ٣ صحيفة ٤٢٩ فقرة ٢٠٦٠

لا أن تكون شذوذاً (١)

وإذا صح أن حلول الوارث محل مورثه في كل التزاماته هو الاستثناء لا القاعدة فلا نفوى كيف يستقيم في ذهن ان الشارع الفرنسي بتخير حالة استثنائية لتكون عمدته في تحقيق الغرض المقصود من نظام بأ كمله وثانياً - لو سلمنا بأن حلول الوارث محل المورث في كل التزاماته مهما بلغت هو القاعدة فلا نسلم أبداً بان هذه القاعدة وضعت في القانون الفرنسي لتحقيق الغرض الذي توهمه عبد الحميد بك أي لا يصلح حق الدائن وحق الوارث اليهما أما كونها لا توصل حق الوارث اليه فظاهر في التركات التي تزيد ديونها على حقوقها اذ في هذه الحالة لا يصل بها الى الوارث شيء بل انها تجز على الوارث خسارة جزء من ماله لقضاء الديون الزائدة عن التركة

وأما كونها لا تصلح لا يصلح حق الدائن اليه فلان اختيارها غير معلق على مشيئة الدائن بل على مشيئة الوارث وحده فاذا أبى الوارث أن يلتزم بديون مورثه كلها فلا أدري بأي وسيلة يحمله الدائن على ذلك

انما وصع حلول الوارث محل مورثه في جميع ديونه لتحقيق غرض آخر ليس لدائن التركة

(١) راجع في ذلك ايضا للمادة ٥٨٨ من قانون سويسرا المدني

شأن فيه لأنه غرض عائلي صرف ولذلك علق هذا الحل على مشيئة أعضاء العائلة وخدم أي على مشيئة الورثة - هذا الغرض هو براءة ذمة المورث أمام الله وحفظ سمعته أمام الناس وهو غرض بعيد جداً عما توهمه عبد الحميد بك المقدمة الثالثة - بعد أن رضع عبد الحميد بك مقدمتيه السابقتين كما شاء أراد أن يعززهما بإراء العلماء فقال أن بعض علماء فرنسا يفسر حالة الوارث بشرط الجرد هناك بما لا يخرج عن تصورات الفقهاء

ظاهر ان الغرض من تعريض هؤلاء العلماء هو التدليل على أن روح التشريع العصري تتفق مع مذهب الفقهاء ولكن عبد الحميد بك لم يتفضل علينا ببيان شيء من تقارير هؤلاء العلماء فهل يقررون ان التزامات المورث لا تنتقل الى ذمه الوارث بشرط الجرد بل تكون في ذمة التركة

وهل يقولون ان التركة المستغرقة لا تنتقل الى ملك الوارث بل تبقى في حكم ملك المورث وهل يذهبون الى أن ديون المورث تحمل جميعها بموته

وهل يقولون ان حق الدائنين الشخصي يصير بالموت حقاً عينياً على التركة المقبولة بشرط الجرد

فاذا كانوا لم يقولوا بذلك ولا بشيء منه

فكيف أنهم لم يخرجوا في تقريراتهم عن تصورات الفقهاء وليس ما ذكرناه إلا بعض مذاهب الفقهاء

لماذا يكون موت المدين سببا في ازدياد حق الدائن فيصير هذا الحق عينيا بعد ان كان شخصا أجاب عبد الحميد بك على اعتراضنا هذا بقوله ان ذلك أمر طبيعي لان المورث وهو موضع ثقة الدائن غير موجود ولان اموال الوارث يست محل لقضاء دين مورثه ولا يخشى من ان يبدد الوارث التركة يريد بذلك ان ظروفا ثلاثة قد تغيرت فينبني ان يتغير معها وصف الدين

أما الطرف الاول وهو موت المورث فقد كان متوقعا لدائته عند ما تعاقد معه اذا الموت مصير كل انسان فكافة أعمالنا تقع دائما تحت خطره فاذا كان الدائن لم يتوق هذا الخطر بالحصول على تأمينات عينية من مدينه فاللوم واقع عليه وليس على الشارع ان يقرره تلك التأمينات بقوة القانون

واذا كان القانون قد جعل الموت سببا لفسخ بعض العقود الشخصية أي لزوال الالتزام كله فلماذا يروغنا أن يكون الموت سببا لنقل الالتزام من ذمة الى ذمة أي لتغيير مدين بمدين واذا كان من حق الدائن أن لا يقبل بتغيير مدينه فمن حق المدين أيضا أن لا يقبل بتغيير دائته كلاهما في ذلك مبروء فما بال معارضتنا لا

يفزعون من حلول الوارث في ما لمورثه من الديون بالرغم من أنف المدينين ويفزعون من حلوله في ما على مورثه من الديون رحمة بالدائنين وأما الطرف الثاني فما تغير منه شيء لان أموال الوارث لم تكن ضامنة لديون مورثه في حياته وكذلك تبقى غير ضامنة لها بعد وفاته

وأما الطرف الثالث وهو خطر تبديد التركة فقد كان موجودا والتركة في يد المورث على أن المورث لو كان تصرف في شيء من أمواله فلا شيء يعرضه على الدائنين . أما الوارث فلو تصرف وكانت له أموال خاصة دخل بقدر تصرفه شيء من تلك الاموال في تأمين الدائنين العام . فالوارث خير من مورثه في هذا الطرف كما لا يخفى

ومما يذكر هنا على سبيل الفكاهة قول عبد الحميد بك « ان الشريعة الاسلامية لم تحدد المسؤولية في الديون بقدر التركة الا لانها ضاعفت في حقوق الدائنين » — فهل كان في استطاعة الشريعة ان تحمل التركة من الديون باكثر من قيمتها حتى كان يصح هذا التعليل ؟

ومن أين تقي التركة بما يزيد عن مقبلاها من الديون ؟ ! — اللهم ان السبب الواضح لتحديد المسؤولية بمقدار التركة انما هو المعجز المادي عن تحميل التركة باكثر من ذلك . ولكن عبد الحميد بك يوجد أسبابا حيث ما كانت ليبر بها ذلك

الحق العيني الذي يريد ان يتنحه الى الدائنين !
 سألتناه عن نوع هذا الحق العيني فاجاب
 بأنه كسائر الحقوق العينية التي قررها القانون .
 وهذا الجواب غير صحيح لأن الحقوق العينية
 التي تعرفها اذا وقعت على عين شغلت عموم أجزائها
 وتبعت أى جزء منها فى أى يد كان . أما
 الحق العيني الذى يقرره الفقهاء للدائنين على التركة
 فليس كذلك بدليل ان أبا حنيفة يسمح للوارث
 فى التركات غير المستغرقة بأن يتصرف فى ما يزيد
 منها عن حقوق الدائنين فتخرج هذه الزيادة من
 يد الوارث وليس عليها أى حق عيني . واذا فهذا
 الحق يغير طبيعة الحقوق العينية التي يعرفها
 القانون

ومهما يكن من الامر فان القانون يوجب
 تسجيل الحقوق العينية لتكون حجة على الغير
 (مادة ٦١١) — فهل الحق العيني الذى قرره
 الفقهاء للدائنين على التركة داخل فى هذه الحقوق
 التي يقضي القانون بتسجيلها أو غير داخل فيها ؟
 إنه كان منها فليس لدائن التركة أن يحتج به على
 المشتري الحسن النية الا بعد تسجيله . وان لم
 يكن منها فهذا دليل على ان القانون لا يعرفه —
 قد يكون هذا نقصا فى القانون فعلى معارضينا
 ان يطالبوا الشارع بسد هذا النقص ثم ينتظروا
 حكمة . أما انهم يقضون للدائنين بهذا الحق من
 الآن ويقررون بان موجهه ينفذ على المشتري
 الحسن النية من غير تسجيل فهذا هو عمل الشارع
 انتحلوه لانفسهم وهم مع ذلك يرموننا بهذا
 الانتحال
 بينت فى محاضرتى أن مذهب القانون
 الفرنساوى فى كون عقد المورث يلزم الوارث
 هو مذهب القانون للمصري أيضا وأقرر الآن
 أن اعتراضات مخالفتي فى الرأى قد زادت هذه
 المسألة جلاء فقد تعرض لها عبد الحميد بك فلما
 لم يستطع تقضها أراد تخريجها فقال : « اماذا
 لا يكون الحكم عندنا ان الانسان يتعاقد
 لنفسه ولتركته ! » قول لا بأس به لولا انه
 مبتكر . لانتا اذا قلنا أن القانون للمصري قد
 جرى على المذهب الذى قررناه فستلنا عن
 مصدر هذا المذهب أجبتنا بأن القانون
 الفرنساوى وهو مصدر معروف نقل عنه قانوننا
 معظم أحكامه فى المعاملات . ولكن بماذا يجيب
 عبد الحميد بك اذا وجه اليه هذا السؤال .
 أيقول أن قاعدة « يتعاقد الانسان لنفسه
 ولتركته » مستمدة من الشريعة وهى لم تقررها
 أم يقول انها من موضوعاته ؟
 على انه من التعارض الجمع بين قاعدة
 عبد الحميد بك وبين تسليمه بأن الديون لا تحمل
 بالمولد ذلك لانه اذا كان الانسان يتعاقد لتركته
 فمن المتعين حلول آجال عقوده بموته لان التركة
 — وهى أعيان — لا تقبل الوصف بالتأجيل

اذ هي حاضرة وهذا ما يقوله الفقهاء أنفسهم
تعليلاً لحلول الديون بالموت حيث تتعلق بالتركة
واذا كان عبد الحميد بك قد اضطر الى

التسليم بأن الديون لا تحل بالموت اتقاء لذلك
الخطر الاجتماعي الذي ينجم عن القول بحلها
فبأي شيء يتقي خطر بقاء التركة وقفاً الى
ما شاء الله اذا مات المورث وعليه التزامات
موقوفة على شرط

أبقى التركة في هذه الحالة رهناً للدائنين
ويبقى الورثة منتظرين الى أن يتحقق الشرط
أولا يتحقق وقد لا يتم ذلك والورثة أحياء؛
الا ان معارضتنا في الرأي يقررون المبادئ خيالا
ولكنهم لا يحسبون لتأثيراتها العملية حسابا
بعد أن خرج عبد الحميد بك قاعدة «يتعاقد
الانسان لنفسه ولوارثه» هذا التخريج أنكر
ارتباطها بنظام التوريث على أن هذا الارتباط
ظاهر «١» اذ لا مني لهذه القاعدة غير كون
الحقوق التي يستفيد بها المورث بعقده والديون
التي يتعهد بها تكون لوارثه وعليه . وهذا هو
الميراث بعينه . واذا تصفح الانسان اى كتاب
من كتب القانون يجد العلماء عند كلامهم في
الموارث يذكر هذه القاعدة ليبينوا ما هي
عقود المورث التي تلزم وارثه وما هي عقود

التي لا تلزمه أى التي تنسخ بالموت بحكم القانون (١)
فارتباط هذه القاعدة بنظام التوريث أمر
لا شك فيه

عقود المورث هي اذن عقود الوارث سواء
أفادت حقا أو قررت التزاما أما اليد فقد جرى
القانون المصري فيها مجرى القانون الفرنسي
أيضا فقضى بأنها تنتقل الى الوارث كما لو كانت
يده وهذا مستفاد من كون المستأجر وغيره من
الحائزين بسبب غير أسباب التملك لا يملكون
العقار بمضى المدة لا هم ولا ورثتهم من بعدم
(مادة ٢٩ مدني) ولا يفسر هذا الحكم الا
بكون المستأجر وغيره ممن يلتزمون بالرد ينتقل
التزامهم هذا مع التركة الى ورثتهم فيمنعهم كما
منع مورثهم عن التملك بمضى المدة. وهذا قاطع
في الدلالة على ان القانون المصري يقضى بانتقال
التزامات المورث الى وارثه

اعتدل زكي بك العراقي فسلم بأن هذا
النص وأمثاله لا يفهم معناه الا في قانون جار
على مبدأ ان المورث يستمر في شخص وارثه
ولكنه حمله على غفلة الشارع عند النقل ؛ أما
عبد الحميد بك بدوى فعمد الى تخريج هذا النص
كعادته واعتمد في ذلك على ثلاثة أمور

الاول — ان الالتزام بالرد ليس هو الذي
يمنع وارث المستأجر ونحوه من التملك بمضى

(١) زكي بك العراقي الذي يذهب مذهب عبد الحميد

بك يقول بهذا الارتباط

(١) بلائيول جزؤ ٣ صحيفة ٤٣١ فقرة ٢٠٦٤

المدة بل يمنعه من ذلك تكون يده يد جملة واستمرار .

أما كون يد الوارث يد استمرار فهذا ما نريد وأما كونها يد جملة فلاندرى ما أثر ذلك في ما نحن فيه . هل تمنع يد الجملة من التملك بمضى المدة ؟

وضعت يدي على تركة بأسرها فهل لا أملكها اذا كنت أجنبيا عنها ؟ فاذا كنت أملكها فان يدي وهي يد جملة كيد وارث المستأجر لم تمنعني عما منعه يده عنه . ذلك لان يده يد استمرار أما يدي فيد ابتداء . فيد الاستمرار هي المانع الوحيد من تملك وارث المستأجر بمضى المدة وبعبارة أوضح ان استمرار التزام المستأجر بالرد واقعا علي وارثه هو ذلك المانع الوحيد من التملك

الثاني - ان الالتزام بالرد يقع بموت المورث على التركة لا على الوارث والجواب على ذلك . ان الالتزام بالرد هو التزام شخصي فلا يصح بمقتضى مبادئ التشريع المصري أن يقع على الاعيان . ومع ذلك فهذا التفسير لا يفسر لنا كيف - والالتزام واقع على التركة لا على الوارث - يصح لاجنبى أن يملك العين التي استأجرها المورث ولا يصح ذلك للوارث ؟ - لا علة لذلك غير كون سبب بلشع موجودا في شخص الوارث . ولا سبب

للمنع غير الالتزام بالرد . فهذا الالتزام واقع اذن على شخص الوارث لا على التركة وثالثا - ظن عبد الحميد بك ان المستأجر ووارثه ملزمان بالرد الى المالك الحقيقي لو انه غير المؤجر فقال بناء على هذا الظن : ان كان الالتزام بالرد هو المانع للمستأجر ووارثه من التملك فكيف يجوز للمالك الحقيقي اذا لم يكن هو المؤجر ان يجبرهما على الرد وهما لم يلتزماه بشيء ؟ وهل نحن في حاجة الى القول بأنه لا سبيل للمالك الحقيقي على المستأجر ووارثه بعد انقضاء مدة التملك اذ يكون المؤجر لهما قد اكتسب الملك لانهما نائبان عنه في الحيازة فتتم له الملكية دونهما ولا يستطيع المالك الحقيقي بعد ذلك ان يسترد منهما شيئا لانهما لم يلتزموا له بالرد ؟

فبعد المورث بمقتضى القانون المصري هو عقد الوارث ويده يده . ولا تكاد الحقوق تكتسب الا بعقد او يد ولا تكاد الالتزامات تفرض الا بعقد . فكيف يقال بعد ذلك ان القانون المصري لا يقضي بأيلولة حقوق المورث والتزاماته الي وارثه ؟ وما الذي يحملنا على استناد نصوص القانون المتكررة في هذا الشأن الى خطأ الشارع أو غفلة كما يذهب زكى بك العراقي وليس عندنا نص صريح يعارض تلك النصوص الصريحة ؟ يقولون ان نص المادة ٤٤

صرح في الحالة على قوانين الأحوال الشخصية في كل ما يتعلق بنظام التركات ومنه انتقال الحقوق والالتزامات إلى الوارث - سيجيء أن هذا النص غير صريح في ذلك بل ربما كان أقرب إلى تأييد تلك النصوص منه إلى معارضتها . ونص واحد غير صريح لا يمكن أن يحو نصوصا ممتدة صريحة خصوصا إذا كانت هذه النصوص مع ورودها في أبواب متفرقة من القانون ترمي كلها إلى غرض واحد هو أن عند المورث عقد الوارث ويده يده إذ لا يتصور أن غفلة الشارع تنتج اتفاق هذه النصوص في هذا الغرض الواحد ؛

قلنا أن الميراث عندنا ليس بسبب صحيح وكذلك حاله في القانون الفرنسي وعلنا ذلك بكون الوارث محل محل مورثه فكأنهما شخص واحد فقالوا أن هذا التعليل غير صحيح وذهبوا إلى أن العلة هي كون يد الوارث يد جملة واستمرار أما كون يد الوارث يد استمرار فهذا ما يريد وهذا ما يفيد أن المورث يستمر في وارثه . وأما كونها يد جملة فهذا ما نستنكره ويستنكره زكي بك العراقي وحسب أصحاب المذهب الواحد أن يتعارض (١) - أن « يد الجملة » لا تنفي السبب الصحيح في غير الميراث : بعت شركة زيد لعمرو فحازها المشتري خمس سنين فهو مالك لها بالسبب الصحيح مع أن يده يد جملة . ولكن الوارث

لا يملك ما للغير في الشركة إذا حازه خمس سنين مع أن يده يد جملة أيضا . ذلك لأن الميراث ليس سببا صحيحا ولماذا ؛ لأنه استمرار لشخصية المورث في الوارث وهذه هي كل العلة لأشياء سواها

وقلنا أن سبب اقالة الوارث من تسجيل حقه هو كونه محل محل مورثه فيكون حقه حقه والزامه الزامه فلا يفيد التسجيل شيئا لأنه لا يقوى حقا ا كتسبه مورثه ولا يرد حقا أضاعه

فاعترضوا على هذا القول بأمرين :

الأول - قالوا : وماذا يسجل الوارث ؛ نحن القانون الذي يقضى بأن الشركة قد انتقلت إليه بالميراث ؛ وفي هذا الاعتراض من التهمك ما فيه

لا بل كان يسجل الوارث حجة الا يولة مثلا لو أن القانون أوجب عليه التسجيل

الثاني - قالوا أن سبب اقالة الوارث من التسجيل أن حقه مستفاد من القانون وليس الشارع بالضعيف الثقة بنفسه حتى يوجب تسجيل حق هو المقرر له - تقول ولماذا أوجب الشارع الفرنسي على الدائنين الذين يطلبون فصل المالكين أن يسجلوا حقهم وهو المقرر له

الكونه ضعيف الثقة بنفسه ؛

أما الاستشهاد بأقالة للقانون الفرنسي للأب المقرر له حق الانتقال بأموال ابنه من

(١) راجع في بك العراقي

تسجيل هذا الحق فغير منتج لان الموجب للتسجيل هو اما دفع خطر التصرف مرة ثانية في الحق الواحد واما الرغبة في الاستظهار على تصرف سابق بتصرف لاحق . وهذا الموجب غير موجود في حالة الاب المنتفع بأموال ابنه اذا علمتم ان هذا الانتفاع لا يدوم الا مادام الابن قاصرا . فأي خطر يخشاه الاب على حقه وابنه عديم الاهلية لا يملك التصرف في شيء على الاطلاق؛ لذلك رأي الشارع الفرنسي انه لا موجب لتسجيل هذا الحق — على انه لو لم يعتبر المورث مستمرا في شخص وارثه لكان لتسجيل حق الارث موجب ظاهر وهو استظهار الوارث به على التصرفات التي قد تكون صدرت من مورثه ولم تسجل

قلنا ان الوارث تؤول اليه التركة بجملة حقوقها وتلزمه ديونها بقدرها . فقالوا كيف تأخذون في المسألة الواحدة بقانونين فتتقنون الديون الى الوارث بموجب القانون المدني وتحددون مقدارها بموجب الشريعة — نعم لو أنها مسألة واحدة لكان لهذا الاعتراض محل ولكنهما في الواقع مسألتان: الاولى « يقل الديون من ذمة الى ذمة » والثانية « تحديد هذه الديون أو إطلاقها » — ولا شك في أن المسألة الاولى هي من مسائل المعاملات لان انتقال

الدين من ذمة الى ذمة يوجب تعديل علاقة الدائن بدينه وهي علاقة بعيدة عن المسائل الشخصية كما لا يخفى (١) ويكاد يكون مافي القانون المدني من الاحكام دأراً على انتقال الحقوق من يد الى يد والديون من ذمة الى ذمة . لذلك قلنا ان هذه المسألة تدخل تحت أحكام القانون المدني لأن مقتضى نظريتنا ان كل ما يتعلق بالمعاملات يرجع فيه الى هذا القانون

أما المسألة الثانية وهي : « تحديد حلول الوارث محل مورثه في التزاماته أو إطلاقه » فمسألة خاصة بعلاقة الوارث بمورثه بمعنى أن الوارث اذا التزم بما زاد عن التركة من الديون فليس سبب هذا الالتزام كون الدائن له حق عليه في ذلك بل سببه رغبة الوارث في تبرئة ذمة مورثه حفظاً لشرف عائلته وهو سبب شخصي عائلي فما يكون هذا السبب علاقه ينبغي أن يكون متعلقاً بالاحوال الشخصية

واذا استقرتم الشرائع وجدتم الزام بعض الورثة بديون مورثهم مهما بلغت كانت علته حالة شخصية خاصة بهم فالرومان كانوا يلزمون « ورثة انفسهم » بديون مورثهم كلها بناء على انهم كانوا تحت سلطان المورث في حياته بخلاف من كان من الورثة خارجاً عن هذا السلطان فانه ما كان يلزم بالديون ولو استوى مع « ورثة

(١) كذلك رأى عبد الحميد بك بدوي في محاضراته

أنفسهم» في درجة القرابة للمورث. وهذا السلطان هو حالة شخصية خاصة بلا نزاع كذلك كان الرومان يحظرون قبول التركة والالتزام بديونها بطريق التوكيل لأنهم كانوا يعتبرون التزام الوارث بما زاد من الديون عن التركة حالة شخصية يتعين فيها قبول الوارث نفسه (١)

والقوانين الحاضرة التي تركت للوارث الخيار في الالتزام بما زاد عن التركة من الديون وفي عدم الالتزام به لا تشرك معه في هذا الخيار أحدا فليس للدائن أن يكره وارثا قبل التركة بشرط الجرد على أن يقبلها بلا شرط ولا وارثا قبلها بلا شرط على أن يقبلها بشرط الجرد لانه لا شأن للدائن في ذلك بل هو خاص بعلاقة الوارث بمورثه يدفع عنه ما زاد من ديونه اذا شاء ولا يدفعه اذا شاء

ينتج من ذلك ان مسألة تحديد التزامات الوارث أو اطلاقها هي مسألة شخصية صرفة فهي خاصة بمقتضى ذلك لقوانين الاحوال الشخصية المختلفة فمنها ما يلزم الوارث بما زاد عن التركة من الديون حفظا لشرف العائلة ولسمعة المورث كما كان الحال في القانون الروماني بالنسبة لبعض الورثة ومنها ما يخير الوارث بين أن يقبل بزائد الديون وبين أن لا يقبل به كالقانون الفرنسي

وأما بعد تفسيرنا يقتضي وصف الشارع بمثل ذلك عما أراد !!

لم يبق علي لأعام هذه الملاحظات الا أن أقارن بين نظام التركات الذي يريد معارضونا

(١) جيزار طبعه ثانية صحيفة ٨٥١

تقريره وبين النظام الذي تقول به لبتين أي النظامين ينبغي أن يوصف مؤيده بأنه واضح للقانون لا مفسر له : — أما نظامنا فيتلخص في قاعدة واحدة وهي « كل ما يتعلق من مسائل التركات بالأحوال الشخصية يرجع فيه إلى قوانين الأحوال الشخصية وكل ما يتعلق منها بالمعاملات يرجع فيها إلى القانون المدني »

وأما نظامهم فلا يمكن تقريره في قاعدة واحدة لأنه خليط من أحكام متباينة لا حد يفصل بينها ليعرف ما هي مسائل الأحوال الشخصية منها وما هي مسائل المعاملات فإذا سألتهم عما هي الأحوال التي يرجع فيها إلى قوانين الأحوال الشخصية وما هي الأحوال التي يرجع فيها إلى القانون المدني اضطروا إلى تقرير نظامهم قاعدة قاعدة واستثناء استثناء .

يرجعون في انتقال حقوق المورث إلى الشريعة فيأخذ بعضهم في ذلك بمنهج أبي حنيفة والبعض بمنهج الشافعي ؛ ويرجعون في انتقال ديون المورث إلى الشريعة أيضا ولكنهم عندما يصلون إلى مبدأ حلول هذه الديون بالموت وهو أساس النظام الشرعي يعودون إلى القانون ؛

فإذا سألتهم وكيف يتفق ذلك مع قاعدة « عقد المورث ويده يده » تلك القاعدة التي قررها القانون المدني ومقتضاها انتقال حقوق المورث والتزاماته إلى وارثه بخلاف ما تقضي به الأحكام الشرعية قالوا تلك استثناءات قررها القانون. فإذا سألتهم وما قولكم في كون لارث ليس بسبب صحيح مما يدل على أن المورث يستمر في وارثه قالوا : وهذا استثناء أيضا فإذا كانت كل هذه استثناءات — فإذا بنى للقاعدة ! لا تظنوا أن النظام الذي تقرره يحرم الدائنين من الضمانات التي لهم في القوانين الأخرى كما يقول معارضونا فأن القانون الفرنسي الذي نقل الشارع المصري أحكام المعاملات عنه لا يقرر للدائنين على التركة المقبولة بشرط الجرد أي حق عيني. نعم إن للوارث بهذا الشرط هناك قيودا في بيع التركة ولكنه إذا خالفها فإن يضر ذلك بالمشتري بحسن نية كما عرفتم. علي أن هذه القيود لا تقيد الدائنين إلا إذا كان الوارث مليئا فأن كان معسرا فرجوع الدائنين عليه غير منتج والوارث المليء يمكن الرجوع عليه إذا تصرف في التركة بمقتضى المبادئ العامة للقانون المصري ومن غير حاجة إلى نص خاص في ذلك — لهذا قلنا إن الوارث إذا تصرف تصرفا سيئا في تأمين الدائنين العام لزمه في ماله بقدر ما تصرف فيه وهذا واف بالغرض المقصود وإذا كانت هذه الضمانات لا تكفي فليطلبوا من الشارع أن يقرر ما يكفي منها لا أن لا يريد أبدا أن يأكل الوارث على دائن للمورث حقه.

أما انهم يضحون حقوق المشتري بحسن نية فيقررون للدائن على التركة حقوقاً عينية ليس لها وصف ويبينون له الاحتجاج على الكفاية بهذه الحقوق من غير تسجيل ويبطلون عقد المشتري بحجة ان الوارث لا يملك التركة ولو كان المشتري لا يعلم باستغراقها بالديون فهذا ما نعارضهم فيه لأن القوانين الأخرى لم تقرر لدائني التركة ضد المشتري الحسن النية مثل هذه الحماية بل فهذا ما أترك لكم الحكم فيه

قررت لهذا الأخير حمايات كثيرة ضد دائني التركة فأى قانون تقلد اذا كنا مقلدين أم أى أحكام تقرر اذا كنا مبتكرين!!!

أيها السادة - ان الحقيقة المطلقة نادرة خصوصاً في المسائل القانونية وانما الحقائق في هذا العالم نسبية فان كانت غلبة الرأي بعدد المتصرين له فاني معترف لمعارضى بالغلبة لانهم أكثر عدداً أما اذا كانت غلبة الرأي بأرجحيته

أحكام

٤١

أحمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات عبد الرحمن رضا باشا ومستر هل وصالح حقي بك وحافظ عبد النبي بك ومستشارين وحامد شكرى بك رئيس نيابة بالاستئناف وعلي كامل افندي كاتب المحكمة

اصدرت الحكم الآتي:

في الطعن المقدم من

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٨٨٦ سنة

١٩٢٠ - ١٩٢١ بجدول المحكمة نمرة ١١٨٤

سنة ٣٨ قضائية

ضد

حياة توفيق عمرها ١٣ سنة خادمه سكنها

رأس البر

أصلحية الاحداث والحبس مع ايقاف التنفيذ

الحكم بالحبس مع ايقاف التنفيذ أشد عقوبة من الحكم بأرسال المتهم لأصلحية الاحداث التي هي مقام تربية وتأديب

وعليه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية ان تبذل عقوبة الأصلحية المحكوم بها ابتدائياً بعقوبة الحبس مع ايقاف التنفيذ اذا كان الاستئناف مرفوعاً اليها من المتهم دون النيابة العمومية.

والا يكون حكمها محلاً للنقض خطأ في تطبيق نصوص القانون

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة صاحب المعالي

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكورة بأنها في يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٠ برأس البر سرقته مبلغ ٧٠ قرشاً صاغاً لخدمتها الخواجه توامسو ماتو من عشته وطلبت عقابها بالمادة ٢٧٤ عقوبات ومحكمة شرين الجزئية حكمت بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ عملاً بالمادة المذكورة حضوراً بإيداع المتهم بسجن الاصلاحية

لمدة ثلاث سنوات واعفتها من المصاريف

والمحكوم عليها استأنفت ذلك في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠ ومحكمة المنصورة الابتدائية الاهلية بصفة استئنافية حكمت بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢١ عملاً بالمادة ٥٢ عقوبات و ٥٤ منه و ١٧٧ جنابات حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بتعديل الحكم المستأنف وجبس المتهم ثمانية أيام مع الشغل وبايقاف التنفيذ وحضرة وكيل نيابة المنصورة الكلية قرر بالظن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام في ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ وقدمت النيابة تقريراً بأسباب الظن في تاريخه

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على الاوراق والمداولات قانوناً

حيث أن طلب النقض صحيح شكلاً

وحيث أن ظن النيابة مبني على ان المحكمة

الابتدائية حكمت بإرسال المتهم الى الاصلاحية فاستأنفت المحكوم عليها ولم تستأنف النيابة وقضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم المستأنف وبحبس المتهم ثمانية أيام مع الشغل واييقاف التنفيذ وهذا خطأ في تطبيق نصوص القانون لأن النيابة لم تستأنف الحكم فلم يكن في وسع المحكمة ان تشدد العقوبة على المحكوم عليها

وحيث انه من المبادئ العامة المطابقة انه

لا يجوز تشديد حالة المحكوم عليه اذا كان الاستئناف مرفوعاً منه وحده ولم تستأنف النيابة وحيث من جهة أخرى ان المحكوم عليه في الاصلاحية عملاً بالمادة ٦١ عقوبات لا تعتبر عقوبته حقيقية بل يعد تأديباً وتربية فـ لا تبداله بالحبس ولو مع ايقاف التنفيذ يسىء حالة المتهم وفيه تشديد لا يقرره القانون

وحيث انه بناء على ذلك يكون النقض في محله لوجود خطأ في تطبيق القانون تصلحه محكمة النقض والابرام

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والغاء

الحكم المطعون فيه واراد ال المتهم الاصلاحية لمدة ثلاث سنوات

صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلسة يوم

الاثنين ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ و ٢٢ شعبان ١٣٣٩

٤٢

تغيير وصف التهمة . نقض

سنة ٢٠-٢١ للقيدة بم جدول المحكمة عمرة ١٧٧٧
سنة ٣٨ قضائية

وقائع الدعوى

أتهمت النيابة العمومية المذكورين مع
آخر يان الاثنين الاول من ستة شهور سابقة
على تحرير المحضر المؤرخ ٢٦ فبراير سنة ٩٢٠
بكفر محفوظ سرقا اغناماً مملوكة لمحمد بك ليب
حالة كونهما خادمين عنده بالاجرة ولانها
بالاشتراك مع الثالث بالاتفاق ارتكبوا تزويراً
في ٣٠ يولية سنة ١٩١٩ بأراضى كفر محفوظ
في احد دوائر دائرة عزبة محمد بك ليب الخاص
بحساب سنة ١٩١٦ بان حرر الاخير فيه زيادة
تضمن ان الاغنام مملوكة للمدعي المدني شركة
بينه وبين المتهمين الاولين. وطلبت عقابهم
بالمادة ٢٧٤ عقوبات والمدعي المدني طلب ٥٠
جنيها تعويضا مع المصاريف والالتاب
ومحكمة سنورس الجزئية حكمت بتاريخ
٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ حضوريا ببراءة المتهمين
مما اسند اليهم ورفض دعوى المدعي بالحق
للمدني مع الزامه بالمصاريف المدنية و ١٠٠ قرش
التاب المحاماة

فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ١٥ ديسمبر
سنة ١٩٢٠ واستأنفته للمدعي المدني في ١٤ منه
ومحكمة بني سويف الابتدائية الاهلية بصفة
استئنافية حكمت بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ١٩٢١

لا يجوز للمحكمة تغيير وصف التهمة دون أن
تلفت اليه الدافع والا كان هناك خطأ في الحكم
موجباً للنقض

راجع بهذا المعنى (١) حكم محكمة النقض رقم
٣٨ - المحاماه سنة أولى عدد ٩ - (٢) وحكمها
رقم ١٠٢ - المحاماه سنة أولى عدد ١٠ - (٣) ثم
حكمها رقم ١٠٣ بالعدد المذكور

باسم صاحب العظمة فتواد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المنال احمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات مستر كالويني وعبد
الرحمن رضا باشا ومستر هل وحافظ عبد النبي
بك مستشارين وحامد شكرى بك وكيل
نيابة بالاستئناف وعلي كامل افتدى كاتب المحكمة
اصدرت الحكم الآتي:

في الطعن المقدم من

محمد محمد المليجي عمره ٢٦ سنة فلاح
وسكنه عزبة كامل بك تيمور

احمد محمد المليجي عمره ٣٠ سنة فلاح
وسكنه عزبة كامل بك تيمور

ضد

النيابة العمومية في قضيتها عمرة ١٧٧٤

عملاً بالمواد ٢٩٦ عقوبات و ١٧٢ جنابات حضورياً أولاً بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة لتهمة السرقة واعتبارها تبديداً منطبقاً على المادة ٢٩٦ عقوبات ومعاقبة المتهمين الأولين عنها بالحبس أربعة شهور مع الشغل ثانياً بتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك والزممت المدعي المدنى بصاريف دعواه والمحكوم عليهما قرراً بلسان المحامي عنهما المدعى في هذا الحكم بدارق النقض والابرام في ١١ مايو سنة ١٩٢١ وقدم المحامي عنهما تقريراً بأسباب الطعن في تاريخه .

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامي عن الطاعنين والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً حيث ان طلب النقض صحيح شكلاً وحيث ان اوجه النقض تنحصر في أن الحكم المطعون فيه اعتبر الواقعة المنسوبة الي المتهمين تبديداً تنطبق على المادة ٢٩٦ عقوبات مع ان التهمة التي كانت موجهة اليهم هي سرقة وهذا التغير حصل من المحكمة دون ان تلفت اليه الدفاع

وحيث انه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه وجد حقيقة ان النيابة طلبت معاقبة المتهمين بالمادة ١٧٤ عقوبات لتهمتهم بسرقة اغنام مملوكة لمحمد بك لينب حالة كونها خادمين عنده بالاجرة

ولكن المحكمة رأت من عندياتها ان حقيقة التهمة هي تبديد الاغنام المذكورة لاسرقتها وحكمت عليهم من غير أن يدافعوا عن انفسهم في هذه التهمة باليعة

وحيث ان هذا الخطأ مبطل للحكم فيتم بين قبوله واحالة القضية على دائرة استئنافية اخرى للحكم فيها مجدداً فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والغاء الحكم المطعون فيه واحالة القضية على دائرة أخرى للحكم فيها مجدداً

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة يوم الثلاثاء ٣١ مايو سنة ١٩٢١ للوافق ٢٣ رمضان سنة ١٣٣٩

٢٣

موظف . رفته لغير سبب قانوني

تعويض . اختصاص المحاكم بنظر الدعوى التعيين على سبيل الاختبار

المحاكم مختصة بنظر دعوى تعويض الضرر الناتج عن الاجراءات الادارية المخالفة للقوانين (وفي القضية رفته موظف بغير سبب قانوني) تعيين موظف كبير معلوم الكفاءة (على سبيل الاختبار) ليس الغرض منه وضعه تحت التجربة لاختبار كفاءته وانما استيفاء اجراءات مخصوصة يقتضيها القانون للمالي

فرفت هذا للموظف (لعدم تعويضه مدة التجربة على ما يرام) لا يعتبر رفقا مبنياً على سبب قانوني ويعطى للموظف الحق في التعويض

باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة عبد العزيز كحيل باشا وبحضور
حضرات مستر مارشال ومحمد بك ابراهيم
مستشارين واحمد افندي الشاذلي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيّد بالجدول السومي
نمرة ٦٤٥ سنة ٣٦ قضائية
المرفوع من وزارة الاوقاف العمومية مستأنفة
ضد

حضرة عبد الحميد بك اباضه مستأنف عليه
وفي الاستئناف الثاني المقيّد بالجدول
العمومي نمرة ٦٤٨ سنة ٣٦ قضائية
المرفوع من حضرة عبد الحميد بك اباضه مستأنف
ضد

وزارة الاوقاف العمومية مستأنف عليها
الوقائع

رفع حضرة عبد الحميد بك اباضه هذه
الدعوى امام محكمة مصر الابتدائية الاهلية قال
فيها انه تعين بمنصب مدير للقسم الزراعى بوزارة
الاوقاف العمومية بعد أن كان مديرا لادارة
التعليم الزراعى بوزارة الزراعة وقد وقع اختيار
صاحب المعالي صدقي باشا عليه لكفاءته وحسن

ادارته لسكى ينهض بوزارة الاوقاف ويحملها
في المركز اللائق بها واستمر يشغل في وظيفته
الجديدة بهمة ونشاط وكان مرتبه اذ ذاك ٧٥
جنيا شهريا حتى جاءه صاحب المعالي ابراهيم
فتحى باشا وزير الاوقاف الجديد وحصل بينهما
نزاع على أمور مصلحية ادعى اباضه بك انها في
صالح الاوقاف ورآها صاحب المعالي في غير
مصلحته الشخصية فاراد معاليه ان ينتقم منه
ويتخلص ممن لم يوافق على تنفيذ ما ربه فاصدر
أمره برفعه بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٢ مدعيا
انه لم يرض مدة التجربة على ما يرام لأنه كان
تحت التجربة. فاضطر اباضه بك الى مقاضاة
وزارة الاوقاف العمومية لان رفقه مخلف للقوانين
والاوائح لأنه ما كان تحت الاختبار بل كان
في وظيفة دائمة لا يملك الوزير بمفرده حق رفقه
من وظيفته ولذا يستحق تعويضاً عن هذا الوقت
المخالف لقوانين الحكومة وقدره ٢٥٠٠٠٠ جنيه
طلب الحكم الزام وزارة الاوقاف العمومية
بدفعه اليه مع المصاريف والأتعاب وفي اثناء
المرافعة طعن اباضه بك بالتزوير في المذكرة
المؤرخة ٣٠ سبتمبر سنة ١٥١٠ المقدمة من الوزارة
وقدم ادلته على تزويرها

وبعد اتمام المرافعة في الدعوى قضت المحكمة
المشار اليها آنفا بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩١٩
بالزام وزارة الاوقاف العمومية بان تدفع له مبلغا

قدره ٤٠٠٠ جنية والمصاريف المناسبة ٥٠٠ قرش
للمعاماة ورفضت ماعدا ذلك من طلباته وبعدم
قبول دعوى التزوير المرفوعة منه

فاستأنفت وزارة الاوقاف العمومية هذا
الحكم بتاريخ ٣٠ يوليو سنة ١٩١٩ طلبت قبول
استئنافها شكلا وفي الموضوع بالنقض بالحكم المذكور
والقضاء برفض الدعوى ولذا رافعها بالمصاريف
والانتعاب عن الدرجتين كما استأنفه حضرة
عبد الحميد بك اباظه بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩١٩
طلب قبول استئنافه شكلا وفي الموضوع بقبول
دعوى التعويض البنية على وقائع الانتقام الثابتة
في الدعوى ثم الحكم بقبول دعوى التزوير
ورد بطلان الورقة المؤرخة ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٥
والتي تقضي بتحديد جرامة اخرى للزاد
(هويوم ١٧ أكتوبر) والحكم على كل حال
بالزام الوزارة بمبلغ ٢٥ ألف جنية تعويضا مع
المصاريف والانتعاب

وبجلسة المرافعة صمم كل منهما على طلباته
السالفة للاسباب التي ذكرها كل منهما بالجلسة
وبالمذكرات المقدمة وبالدوسيه

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
على أوراق القضية والمداولة قانونا

حيث ان الاستئنافين الاصلي والفرعى
خلزا شكليهما القانوني

وحيث ان محكمة مضر الابتدائية الاهلية
حكمت في ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ اولا بالزام
وزارة الاوقاف العمومية بأن تدفع لعبد الحميد
بك اباظه مبلغ اربعة آلاف جنية والمصاريف
المناسبة ورفضت ماعدا ذلك من طلباته وثانيا
بعدم قبول دعوى التزوير

وحيث ان وزارة الاوقاف العمومية
وعبد الحميد بك اباظه استأنفا هذا الحكم في
الميعاد القانوني وقيد كل منهما استئنافه على حدة
تري المحكمة ضم الاستئنافين على بعضهما
والحكم فيهما معا

عن استئناف وزارة الاوقاف العمومية
وحيث ان استئناف وزارة الاوقاف
مبني على أن لاحق لعبد الحميد بك اباظه في
المطالبة بتعويض لأنه تبين تحت الاختبار الى
أن صدر الأمر برfqته وهو بهذه الصفة لعدم
تمضية مدة التجربة على ما يرام

وحيث أن المحكمة لا ترى محلا للإطالة
البحث في كيفية تعيين اباظه بك في وزارة
الاوقاف - ان كان بصفة دائمة كما يتسك
بذلك أو تحت الاختبار - كما تقول وزارة
الاوقاف لان حالة اباظه بك وهو من كبار
الموظفين لا تنطبق على حالة فئة من المستخدمين
الذين يعينون تحت التجربة بالمعنى الذي يقصده
القانون المالي لان اباظه بك لم يتعين بوزارة

الأوقاف الا لكفاءته الفنية وقد اختاره صاحب
 للمعالى اسماعيل صدقي باشا وزير الاوقاف
 مديرا بالقسم الزراعي وهي الوظيفة التي تقررت
 ببيزانية سنة ١٩١٥ وقال في المذكرة التي تقدمت
 لمجلس الأوقاف الأعلى للتصديق علي تعيينه
 بأنه خير كدو لهذه الوظيفة علما وعملا وقد كان
 يشغل قبل ذلك بدوازا لثراعة في عهد اسماعيل
 صدقي باشا وظيفية مدير إدارة التعليم الزراعي
 والتفتيش على المصالح الزراعية بمجالس المديريات
 حتي أنه عند نقل صدقي باشا لوزارة الأوقاف
 أخذه معه للاستفادة من معلوماته كما وأن
 أباطه بك قبل تعيينه بوزارة الثراعة كان مديرا
 للجمعية الزراعية الخديوية براتب سنوي قدره
 ألف جنيه ويستنتج من ذلك أن تعيين أباطه
 بك على سبيل الاختيار ليس الغرض منه وضعه
 تحت التجربة لاختبار كفاءته لأن كفاءته معلومة
 من قبل انما كان التعيين بهذه الصفة ليكون
 مطابقا لأجرائات يقتضيها القانون المالي ليس الا
 وحيث أنه متى تقرر ذلك فيكون الامر
 الواجب البحث فيه هو معرفة ما اذا كان هناك
 من الاسباب ما يدعو الى رقت أباطه بك من
 وظيفته

وحيث أنه لا خلاف في أن المحاكم الاهلية
 مختصة بالنظر في ما اذا كانت الاجرائات الادارية
 منطبقة على نصوص القوانين واللوائح الموضوعة

لها أو غير منطبقة حتي اذا كان هناك من
 الاجرائات الادارية ما يخالف القانون فيجوز
 لها أن تحكم بالتعويض لصاحب الشأن الذي
 تضرر من تلك الاجرائات

وحيث أن وزارة الاوقاف لم تقل في
 مرافعتها ومذكراتها أن لديها اسبابا دعت الى
 رقت أباطه بك من وظيفته خلاف السبب
 الظاهري الذي تمسك به وهو أنه لم يمض
 مدة التجربة علي ما يرام

وحيث أن المحكمة ترى من الاوراق
 المقدمة من أباطه بك ومن الوقائع التي ذكرها
 في مرافعاته ومذكراته أن رفته يرجع في الحقيقة
 الى ما كان بينه وبين صاحب المعالي ابراهيم
 فتحي باشا وزير الاوقاف من الأمور التي
 تسببت عما كان يديه أباطه بك من الملاحظات
 عن سير وزارة الاوقاف في الاعمال الزراعية
 التي كان يديرها وما كان يقدم من التقارير
 انتقادا علي أعمال الوزير ومن ضمنها التقرير الذي
 قدمه لصاحب الدولة رئيس الوزارة وموجود
 بين الاوراق

وحيث أن رقت أباطه بك في هذه
 الظروف وبمجرد عودته من الاجازة لعمل
 التقرير الذي طلبه منه دولة رئيس الوزراء
 تأييدا للمطاعن التي بلغ عنها كان الغرض منه
 التخلص من أباطه بك

وحيث أن الاجراءات الادارية التي اتخذها ابراهيم باشا فتحي وزير الاوقاف من رقت اباطله بك أنت مخالفة للقوانين واللوائح الموضوعة لهذا الغرض لأنه بعد استبعاد نظرية (عدم عضوية مدة التجربة على مايرام) التي جعلتها الوزارة سببا ظاهرا في الرقت كان يجب عليها إذا كان هناك أسباب للرقص أن تتبع في ذلك القوانين التي يستلزمها الحكومة لذلك

وحيث أن اباطله بك قد ناله ضرر من هذا الرقت الغير قانوني اذ ضاعت عليه وظيفته التي كان يشغلها ويتعاطى منها مرتب ٩٠٠ جنيه في السنة كما ضاعت عليه وظيفته الاولى التي كان يشغلها بوزارة الزراعة ويتعاطى منها مرتب ١٠٠٠ جنيه في السنة وقد حصل رفته وهو في سن ٤٤ سنة قريبا وكان له من الآمال في وظيفة أرقى وقد حرم من الفائدة التي كانت تعود عليه في وظائف الحكومة حتى يصل الى حد السن القانوني وحيث أنه محق في طلب التعويض واذن يكون استئناف وزارة الأوقاف العمومية في غير محله

عن استئناف عبد الحميد اباطله بك

وحيث أن استئناف اباطله بك مبني على أن مبلغ التعويض قليل في جانب الضرر الذي حصل له من رفته وعلى أن المحكمة الابتدائية لم تحكم في دعوى التزوير المقدمة منه

وحيث أن مبلغ التعويض المحكوم به فيه الكفاية ولا محل لطلب زيادته عن دعوى التزوير

وحيث أن اباطله بك قرر بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩١٩ بقلم كتاب محكمة مصر الابتدائية الاهلية بأنه يطمع بالتزوير في المذكرة المقدمة بتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٥ من تفتيش اوقاف قلين لمعالي ابراهيم باشا فتحي وزير الاوقاف بخصوص تأجير اطيان ناحية كفر محمود وقدم أدلة التزوير

وحيث ان اباطله بك يقول في أدلة التزوير ان تفتيش قلين تنفيذا لرغبات الوزير وخدمة لمحمد افندي بركات صهره (أي الوزير) قال في مذكرته انه لم يتقدم أحد للمزايدة في اطيان كفر محمود خلاف بركات افندي المذكور والسيد احمد بك الخشن وانه يرى من مصلحة الوزارة تأجير الاطيان صفقة واحدة لها وان معالي الوزير أشرف على هذه المذكرة بأن يبدى اباطله بك رأيه فلم يلمح بمحقيقة الحادثة اعتذر عن ابداء رأيه فأشرف عليها وكيله حسني بك ثم عرضت المذكرة على سعادة شفيق باشا وكيل الاوقاف وقتئذ فأشرف عليها (زراعة - يكلفون بتقديم التأمين وتعمل مذكرة للمجلس تبين فيها ان زراعة الارض الباقية على الذمة فيها خسارة الى آخر ما جاء بالاشارة المذكرة) فاباطله

٤٤

شفعة . العرض الحقيقي . حجز قيمة الرهن

إذا كان واجبا على الشفيع ان يعرض الثمن على المشتري عرضا حقيقيا فليس واجبا عليه ان يعرض الثمن جميعه اذا كان على العين المبيعة دين لآخر وانما يحق له عرض باقي الثمن بعد خصم قيمة الرهن لان المادة ١٣ من قانون الشفعة نصت على ان الشفيع محل في الصفقة محل للشفوع منه طبقا لشروط عقد البيع هذا المبدأ ظاهر جدا لسبب المتقدم . ولان قيمة الرهن ليست من حق المشتري . ولان حق الدائن هنا عيني على العقار وليس شخصيا على البائع او المشتري . ولكن هذه الاعتبارات كلها لم تمنع من صدور بعض أحكام قضت بضرورة عرض الثمن كله بما فيه قيمة الرهن . . وبذلك قررت باستحقاق دين الدائن قبل ميعاده وعلى الرغم منه

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية التجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات جناب مستر كلايكوت وصاحب العزه
احمد عرفان بك مستشارين ومحمد افندي عبد
السلام كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي
نمرة ٢٣٦ سنة ١٣٢٧ قضائية

المرفوع من ساويرس افندي مجلي داود
مستأنف

بك خوفاً من المسئولية حصلت مناقشة بينه وبين الوكيل كانت تبيجتها ان توصل الى عدم تنفيذ هذه الاشارة وارجاع الاطيان الى المزارد مرة أخرى

ويقول أباطه بك انه حصل بعد ذلك ان كسخت كلمة زراعة ووضعت مكانها كلمات (تعمل جلسة أخرى) الى آخر ما جاء بأدلة التزوير

وحيث ان هذه المذكرة هي خاصة بأحدى الوقائع التي نسبها أباطه بك للمعالي ابراهيم فتحي باشا في تقاريره

وحيث أن المحكمة ترى أن الفصل في القضية المطروحة اليوم لا يتوقف على نتيجة دعوى التزوير لأن الحكم بصحة الورقة أو بعدم صحتها لا يؤثر بشيء على الدعوى الأصلية

وحيث أن محكمة أول درجة قد أصابت الحكم بعدم قبول دعوى التزوير

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين المرفوعين من وزارة الأوقاف العمومية ومن عند الجيد أباطه بك شكلا وبضمهما على بعضهما وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وبإلزام كل من المستأنفين بمصاريف استئنافه والمقاصة في أتعاب المحاماه

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها للنعيقة في يوم الثلاثاء ٢٤ رجب سنة ١٣٣٨ - ١٣ أبريل سنة ١٩٢٠

ضد

جرجس افندي فريد وعبد السيد افندي
حنا وصدا ف مجلي مستأنف عليهم

الوقائع

رفع المستأنف هذه الدعوى لدى محكمة بني
سوف الابتدائية الاهلية ضد المستأنف عليها
الاول والثاني بعريضة مؤرخة ١٦ و ١٩ يناير سنة
١٩١٩ قيدت بجدولها نمرة ١٦٨ سنة ١٩١٩ طلب
فيها الحكم باحقية في اخذ ١٧ من ٢ فدن وسبعة عشر
قيراطا للمينة بالعريضة المذكورة شيوعا في ٢٢ من
١٩ ط ١٢ فدن بطريق الشفعة وصحة عرض مبلغ
١٣٣٤٥ قرشا قيمة الثمن ورسم التسجيل بعد
حلف المدعى عليها اليمين بأن الثمن الموضح بالعقد
هو الثمن الحقيقي مع استعداد المدعى لدفع مبلغ
٥٣٥٠ قرشا قيمة الرهن الموجود علي العيزليني
استمالك اذا ثبت المدعى عليهما ان ابني المذكور
خالص مع الزامهما بالمصاريف واتعاب المحاماه
وشمول الحكم بالنفاذ الوقت وبدون كفالة
وباعلان تاريخه ٨ يولييه سنة ١٩١٩ أدخل
المدعى صدا ف مجلي بصفة مدعي عليه ليكون
الحكم في مواجهته وبعد المرافعة في هذه
الدعوى وقديم المذكرات فيها

حكمت محكمة بني سوف المشار اليها بتاريخ
١٢ مايو سنة ١٩٢٠ في غيبة المدعى عليه الثاني
وحضور باقي الخصوم برفض دعوى المدعى

والزمت بالمصاريف و ٢٠٠ قرش اتعاب محاماه
لصدا ف مجلي فاستأنف المستأنف بتاريخ ٢٧ و
٣٠ يونيو سنة ١٩٢٠ الحكم المذكور وطلب
للاسباب المبينة بصحيفة الاستئناف الحكم
بقبول هذا الاستئناف شكلا وموضوعا بالغاء
الحكم المستأنف والقضاء باحقية المستأنف
للكية س ط ف المينة بالصحيفة الابتدائية
شيوعا في س ط ف في نظير دنع ثمنها الحقيقي
البالغ قدره ١٨٢٥٠ قرشا مع الزام المستأنف
عليهم بمصاريف الدرجتين وشمول الحكم
بالنفاذ المعجل بلا كفالة

وقد تمحدد للمرافعة في هذا الاستئناف
جلسة اليوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وفيها طلب
حاضرة المحامي عن المستأنف الحكم بطلباته
المينة بصحيفة الاستئناف وطلب حاضرة المحامي
عن المستأنف عليه الثالث تأييدا لحكم المستأنف
وذلك للاسباب التي ابداهما كل منهما ودونت
بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق الدعوى والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا

وحيث ان حق المستأنف للشفعة لا نزاع
فيه وانما الخلف بين الخصوم قائم على ان المبلغ
المعروض يقل عن الوارد بعقد البيع وهذا

ينافي ما اشترطه الشارع في المادة ١٣ من قانون الشفعة

ومن حيث ان حكمة الشارع في وجوب عرض الثمن عرضاً حقيقياً إنما هو اثبات جدية طلب الشفيع العين واستعداده حقاً لاخذها ولا أدل على هذا من عرض الثمن عرضاً حقيقياً على المشتري ليتبين بذلك الهازل من الجاد

وحيث أن الثمن المعتبر قانوناً هو الوارد بعقد البيع الذي ترتب عليه طلب الشفعة وقد ثبت من العقد المؤرخ في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٨ ومسجل في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ ان

جرجس افندي فريد باع وملاك العين المشنوع فيها الى عبد السيد افندي حنا نظير مبلغ ١٨٢٥٠ قرشاً

وحيث ان المستأنف عرض هذا الثمن على المشتري عرضاً حقيقياً بعد ان خصم منه ٥٣ جنيهاً قيمة الرهن ولما لم يقبله أودعه بالمحكمة على ذمته

وحيث في هذه الدعوى لا يمكن الشك في ان المستأنف عندما اطلع على التأشير المتوقعة على العين وجد ان عايتها رهناً معقوداً لصالح الخواجة لبنى استمالك على مبلغ ٥٣ جنيهاً اعتقد بحق وجوب خصم ذلك المبلغ من الثمن لانه اذا تمت له الشفعة يصبح هو الملتزم بدفعه ولا يمكن ان يطلب منه الدفع مرتين وعلى هذا

لا يمكن القول بانه خالف القانون ولا حكمة الشارع وحيث أن عبارة بيع العين المشنوعة مرة

ثانية من نفس البائع بعقد آخر في ١٥ يناير سنة ١٩١٩ اي قبل رفع الدعوى بيوم واحد لا يمكن الالتفات اليها لما هو ظاهر من صوريتها بدليل أن المشتري وهو عبد السيد حنا ادعى بانه تنازل عن الصفقة بعقد عرقى لأنه تأخر في دفع الثمن الامر الذي يكذبه فيه اعتراف البائع في عقد البيع بقبضه الثمن جميعه ومن باقى الظروف الدالة على ان هذا البيع عمل لا بطلان حق الشفعة

وحيث مما سبق ذكره يكون الحكم المستأنف في غير محله وواجب الغاؤه والحكم للمستأنف بطلان نظير دفع الثمن الوارد بعقد البيع المترتب حق الشفعة عليه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنف ساويرس افندي مجلي داود لاخذ ٢ ف ١٧ من شيوماً في ١٢ ف وكسور المينة بصحيفة الدعوى في نظير دفع الثمن وقدره ١٨٢ جنيهاً و ٥٠٠ مليم مع الزام المستأنف عليهم بمصاريف الدرجتين و ٤٠٠ قرش انعاب محاماه هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية للتعقد في يوم الثلاثاء ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الموافق ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٣٩

٤٥

استئناف .. حكم المحاكم الابتدائية - وقف

مواعيد الاعلانات والاجراءات. رفع دعوى الشفعة الى محكمة غير مختصة - تأثير ذلك في المواعيد. عرض أقل من الثمن الوارد

بالقصد - تحقيق

قرر هذا الحكم على صفر حجه المبادي الآتية:
١- جميع الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية قابلة للاستئناف ولو كانت قيمة المدعي به لا تزيد عن ١٥٠ جنيها أي كان نصاب الدعوى مما يجوز لهذه المحاكم ان تحكم فيه نهائيا لو رفعت اليها الدعوى بطريق الاستئناف

٢- لا يسقط الحق في رفع الاستئناف اذا رفع بعد مياده بسبب وقف المواعيد القانونية بناء على منشور السلطة العسكرية

٣- اذا رفعت دعوى الشفعة في الميعاد القانوني الى محكمة قضت بعدم اختصاصها بنظرها فلا يسقط الحق فيها بمضى الميعاد اذا رفعت بعد ذلك الى المحكمة المختصة

٤- اذا عرض الشفيع الثمن الذي يعتقد أنه الثمن الحقيقي فللمحكمة قبل الفصل في قيمة العرض احالة القضية الى التحقيق لاثبات قيمة الثمن الحقيقي باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا وبحضور حضرات مستر كرشو وضالح حقي بك مستشارين ومبروك فهمي افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيد بالجدول بنمرة ٦٤ سنة ٣٦ قضائه

الرفوع من سيد احمد السيد بحري وخليفه بحر ضد

الشيخ ابراهيم محمد الجوهري وعبد الحميد ابراهيم الجوهري وعبد المجيد محمد الجوهري ومحمد ابراهيم الجوهري ومحمد كامل يسين الحاضر بالجلسة ماعدا الخامس الذي لم يحضر بالجلسة ولا أحد عنه

الوقائع

رفع المستأنفان هذه الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الاهلية ضد المستأنف عليهم بعريضة مؤرخه ٢٢ و ٢٤ يولييه سنة ١٩١٨ تقيدت بجدولها نمرة ١٢٧٣ سنة ١٩١٨ طلبا فيها الحكم بأحقتهما بأخذ ٢ س ١٣ ط بالشفعة مقابل مبلغ ٥٠٠ مايم ١١٠ جنيه المودع علي ذمة المستأنف عليهم الاربعة الاول بخزينة محكمة طوخ الاهلية مع المصاريف والانتاب

وبعد المرافعة في الدعوى حكمت المحكمة

المشار اليها بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩١٩ غايبا بالنسبة للمدعي عليه الاخير وحضوريا بالنسبة لباقي الخصوم بعدم قبول دعوى المدعين وألزمتهما بالمصاريف و ٢٠٠ قرش انتاب حماماه

فاستأنف الاستئنافان هذا الحكم بتاريخ ١٦ و ١٧ يونيو سنة ١٩١٩ وطلبيا للأسباب الواردة بصحيفة استئنافهما الحكم بقبوله شكلا وفي الموضوع بألفائه والقضاء لهما بما طلباه أمام محكمة أول درجة

وبجلسة المرافعة المحددة لنظر هذا الاستئناف دفع الحاضر عن المستأنف عليهم الأربعة الأول دفعين فرعيين بعدم قبول الاستئناف شكلا الأول لأن الاستئناف رفع بعد الميعاد القانوني والثاني لأن قيمة الدعوى ١١٠ جنيه وليس من اختصاص هذه المحكمة فرد عليه الحاضر عن المستأنفين بأن صورة الحكم للمعلنين بها ليس لها تاريخ وعليه فالإعلان باطل وفضلا عن ذلك فإنه ثبت من مراجعة الأصل أنهما لم يعلننا بها شخصيا بل سلمت

بالتطلبات الواردة بصحيفة الاستئناف وأحالة القضية على التحقيق لسماع شهود العقد لمعرفة ما إذا كان للتمن كما قل من عدمه وذلك في حالة عدم كفاية الأدلة المذكورة بمحضر الجلسة وطلب الحاضر عن المستأنف عليهم تأييد الحكم المستأنف وذلك للأسباب التي ذكرها ودونت بحضور الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على ورق الدعوى والمداولة قانونا

حيث أنه ثابت أن الحكم الصادر في هذه الدعوى حصل من المحكمة الابتدائية فكل حكم صدر منها يكون للاختصاص الحق في استئنافه بدون التفات إلى القيمة المرفوعة بها الدعوى

وحيث أنه فيما يختص بفوات مدة الاستئناف فإنه بمراجعة الأمر الصادر من السلطة العسكرية بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩١٩ أن مواعيد الاستئناف تكون موقوفة وبناء عليه يكون الدفاع الفرعيان في غير محلها وحيث أن باقي الأوجه الخاصة بسقوط الشفعة غير وجيهة فإن الدعوى رفعت بعد الثلاثين يوما من ابتداء إذاره وذلك برفعه الدعوى أمام المحكمة الجزئية التي قررت بعدم اختصاصها بناء على طلب الاستئناف فلا يضيع هذا الحق

وبجلسة المرافعة المحددة لنظر هذا الاستئناف دفع الحاضر عن المستأنف عليهم الأربعة الأول دفعين فرعيين بعدم قبول الاستئناف شكلا الأول لأن الاستئناف رفع بعد الميعاد القانوني والثاني لأن قيمة الدعوى ١١٠ جنيه وليس من اختصاص هذه المحكمة فرد عليه الحاضر عن المستأنفين بأن صورة الحكم للمعلنين بها ليس لها تاريخ وعليه فالإعلان باطل وفضلا عن ذلك فإنه ثبت من مراجعة الأصل أنهما لم يعلننا بها شخصيا بل سلمت لشيخ الناحية وأن مواعيد الاستئناف تبتدي من يوم ٢ يونيو سنة ١٩١٩ بناء على منشور وزير الحقانية والاستئناف أعلن لهم في يوم ١٦ يونيو أي رفع بعد ١٤ يوما فهو اذن في ميعاده القانوني وقال فيما يختص بعدم قبول الاستئناف بالنسبة للقيمة فإن محكمة أول درجة قضت بعدم الاختصاص بناء على طلب الاختصاص فأين نرفع استئنافا اذن . والمحكمة قررت ضم الدفعين للذكورين للموضوع وأمرت بالمرافعة في الموضوع فطلب الحاضر عن المستأنفين الحكم

حيث أن المحكمة ترى ضرورة الوقوف على الثمن الحقيقي المباع به الاطيان المتنازع عليها فلزمه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وبرفض الدفين الفرعين المرفوعين من المستأنف عليه المشتري الخاص أحدهما بعدم الاختصاص والثاني بعدم قبول الاستئناف لحصوله بعد الميعاد وثانياً قبل الفصل في الموضوع بحالة القضية على التحقيق ليثبت المستأنف أن ثمن العين للشفوع فيها هو ١١٠ جنيه بكافة الطرق بما فيها البينة وعلى الخصم الآخر النفي بأن الثمن هو ٢٣٠ جنيه وانتدبت للتحقيق حضرة صاحب السعادة محمد محرز باشا رئيس الدائرة وحددت لذلك جلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ولم تقرر الفصل في المصاريف الآن هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية للبيعة في يوم الثلاثاء ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الموافق ٢٦ ربيع أول سنة ١٣٣٩

٤٦

يُباع عقار - عدم تعيين الثمن - استمرار ارتفاع البائع بالعين . وصية . لا بيع . ولا هبة

باع رجل بقدر غرضه عقاراً لأولاده ولم يمين في العقد ثمن للعقار وإنما ذكر فيه تعهد المشتري بدفع دين على العين المبيعة هو دون قيمة العقار ثم استمر البائع وأضاع يده على العين استغلها لنفسه إلى يوم وفاته

قررت المحكمة بأن العقد وصية باطلة شرعاً لأن لا وصية لوأرث وليس بيعاً لعدم تعيين الثمن ولا هبة صحيحة لعدم حصولها بعقد رسمي ولأن الهبة لا تجوز الا مقبوضة أي نافذة

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الاهلية الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علناً تحت رئاسه حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات جناب مستر كلايكوت وصاحب العزة احمد عرفان بك مستشارين ومحمد عبد السلام افندي كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي نمرة ٣٨٣ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من (١) اسماعيل السيد وهدان (٢) محمد السيد وهدان (٣) علي السيد وهدان (٤) احمد السيد وهدان (٥) فاطمة السيد وهدان (٦) تقيده السيد وهدان عن نفسها وبوصايتها على زينب واعتدال القصر اولاد السيد وهدان الذين لم يحضروا بالجلسة ولا أحد بالتوكيل عنهم مستأنفين

ضد

آمنة بنت سيد احمد عياد عن نفسها وبصفتها وصية على سعد والسيد وللي السيد وهدان القصر مستأنف عليها

الوقائع

رفع المستأنفون الخمسة الأول وزينب أولاد السيد وهذان أولا هذه الدعوى لدى محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية ضد المستأنف عليها بعريضة مؤرخة ٨ يولية سنة ١٩١٨ قيدت بمجلد لها نمرة ٢٧١ سنة ١٩١٨ ثم اتضح ان زينب قاصر وان والدتها تفيد المطلقه وضعت بعد وفاة المورث بنتا سميت اعتدال فتجدد الطلب باعلان مؤرخ ١٠ يولية سنة ١٩١٩ وقد جاء بالدعوى المذكورة المرفوعة من جميع المستأنفين ان المرحوم الحاج السيد وهذان توفي بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩١٨ عن المدعين وعن زوجته المدعى عليها وأولادها القصر المشمولين بوصايتها وترك ١٧ فدانا اطيان كائنة بناحيتي كفر نسوكة والجحف شرقية بما يتبعها ثلاث منازل كائنة بكفر فسوكة بحارة الوهادنة ومنزل كائن بقسم يوسف بك بالزقازيق بشارع البسطاوي والثلاث في منزلين كائنين بقسم الجامع شركة المورث مع سعد افندي عياذ الميين حدود ومعالم جميع ذلك بعريضة الدعوى وانه يخص زوجته المدعى عليها الثمن وقدره ٢ فدان ٣ ط في الاطيان و ٣ ط من ٢٤ ط في المنازل وكل بنت من بناته نصف ذلك وقد ظهر بيد المدعى عليها عقد منسوب صدوره من والد المدعين مذكور به انه تنازل لأولاده

المشمولين بوصاية المدعى عليها عن ١٢ ط ١١ فدان ارض سواد خراجي على قطعتين مئيتين بضحيمة الدعوى وصدر بهذا الاستعانة الى ولديه المذكورين كل منها بحق النصف وتامة عهد ولديه سعد السيد وهذان والسيد السيد وهذان بدفع مبلغ ٤٣٥ جنيها للبتك العقاري بالتقسيط على عشر سنوات كل سنة ٤٣ جنيها ومائة مليم حسب المواعيد المشرط عليها للبتك المذكور واستلم العقد المذكور الى والدة القصر الوصية عليهم وهذا العقد تاريخه أول مارس سنة ١٩١٠ وبما انه لا علم للمدعين بهذا العقد لان مورثهم السيد وهذان ظل واضعا يده على جميع الاطيان يتتفع بها حتى يوم وفاته لذلك طلب المدعون الحكم بتثبيت ملكيتهم الى ١٥ ط ١٠ فدان شائعا في ١٧ فدان ٢ ثمن و ١٥ ط شائعا في ٢٤ ط في المنازل الميين حدودا ومعالم جميع ذلك بعريضة الدعوى وبالغاء عقد البيع المنسوب صدوره الى اسم القصر المشمولين بوصاية المدعى عليها من الحاج سيد وهذان بتاريخ أول مارس سنة ١٩١٠ ب ١١ فدان ١٢ ط بالنسبة لحصة المدعين مع الزام المدعى عليها بالمصاريف وانعاب المحاماة وشمول الخصم بالنفاذ الوقت بلا كفالة

وبعد المرافعة في هذه الدعوى وقد تم المتكررات فيها

حكمت محكمة الزقازيق المشار اليها بتاريخ

١٥- نوفمبر سنة ١٩١٩ حضوريا بتثبيت ملكية المدعين الي ٣ فدان و ١٢ طوعا و ٤ س شائعة في خمسة افدنة ونصف الباقية من ١٧ فدان المتروكة عن المورث وذلك بعد استئزال ١١ فدان ونصف المبيعة من المورث لولديه القاصرين سعد والسيد والوصية عليها المدعي عليها بالمقد المحرر في تاريخ أول مارس سنة ١٩١٠ ومسجل بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩١٠ وتثبيت ملكيتهم الى ٦ س ١٥ ط شائعة في ٢٤ ط في المنازل المينة الحدود والواقع بعريضة افتتاح الدعوى وبالزامهم بثلي المصاريف والمدعي عليها يباقيها وشملت الحكم بالتنفيذ الموقت وبدون كفاله

فاستأنف المستأنفون بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠ الحكم المذكور وطلبوا لاسباب المينة بصحيفة الاستئناف الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم للمستأنف وتثبيت ملكية للمستأنفين الى ١٥ ط ١٠ فدان شائعة في ١٧ فدان المينة الحدود بصحيفة الدعوى بشتملاتها وتسليم ذلك للمستأنفين وبالزام للمستأنف عليها بصفتها بجميع مصاريف العرجتين واتاب المحاماه

وقد تمجدد للمرافعة في هذا الاستئناف جلسة يوم أول ديسمبر سنة ١٩٢٠ وفيها طلب حضرة المحامي عن المستأنفين الثلاثة الاولين

الحكم بالطلبات للمينة بصحيفة الاستئناف وطلب حضرة المحامي عن المستأنف عليها الحكم أولا بإبطال المرافعة بالنسبة للثلاثة الآخرين من المستأنفين مع تأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمستأنفين الأول وذلك لاسباب التي أبداها كل منهما ودونت بمحضر الجلسة وبالمذكرة المقدمة من وكيل الثلاثة الأول من المستأنفين المحكمه

بعد سماع المرافعة الشنوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة قانونا

حث أن الاستئناف مقبول شكلا وحيث أن احمد السيد وهدان وفاطمة السيد وهدان وتقيده السيد وهدان بصفتها المستأنفين الرابع والخامسة والسادسة لم يحضروا وطلب المحامي عن الاستئناف عليها الحكم بإبطال المرافعة بالنسبة لهم وحيث أن هذا الطالب قانوني ويتعين أجابته وحيث أن ما حكمت به المحكمة الابتدائية من اعتبار العقد المتنازع عليه عقد بيع يجب أن يوجد ثمن للمبيع

وحيث أن العقد خال من ذكر الثمن وفقط جاء فيه تعهد من المشتري بدفع دين البنك العقاري البالغ قدره ٤٣٥ جنيها على أقساط وحيث أن هذه القيمة أقل بكثير من ثمن العين وأما القول بأن البائع وهب باقي الثمن

٤٧

تقضى الحكم — سلطة المحكمة المحولة اليها القضية بعد التقضى — الجرائم للزبيلة — التعويض في حالة الخطأ للمشارك

قدم للتهم لمحكمة الجنايات بالمادتين ١٩٨ فقرة ١ و ٢٠٥ عقوبات فقضت عليه محكمة الجنايات بالاشتغال الشاقة مدة ثلاث سنوات. طعن التهم في الحكم بطريق التقضى فقبل الطعن وأحيلت القضية الى محكمة جنايات بني سويف للحكم فيها مجدداً فقضت على التهم بالاشتغال الشاقة مدة سبع سنوات وقررت في حكمها للبإدى الآتية:

١ — متى تقضى الحكم للطعن فيه بأكمله يعتبر الحكم للنقض لا تأثير له بالمرء وترجع القضية للحالة التي كانت عليها قبل تقديمها لمحكمة الجنايات ويكون للمحكمة المحولة اليها القضية لنظرها من جديد الحق للطلق للفصل فيها بما تراه

٢ — ان جريمة الضرب مرتبطة بجريمة القتل العمد لوقوعها معها في زمان ومكان واحد وفرض واحد فيتعين الحكم بالعقوبة الأشد وهي عقوبة القتل العمد تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات

٣ — في الدعوى المدنية — ان لا حق للمجنى عليه في جريمة الضرب في طلب التعويض لانه كان من المتضادين في الحركة وحكم عليه فيها فقد تكافأ عمله مع عمل المتهم — وذلك تطبيقاً لنظرية الخطأ المشترك

باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة جنايات بني سويف

المشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب

الغزة عطيه حسني بك

وحضور حضرات صاحب الغزة متولى

غنيم بك مستشارين بمحكمة الاستئناف الاهلية

فلاجل منحه يجب البحث فيما اذا كان العقد عقده هبة أم لا

وحيث لا يمكن اعتبار العقد عقد هبة لانه لم يحصل بعقد رسمي ولانه لم يحصل عليك وقبض بالفعل اذ التابت ان البائع استمر واضع اليد على الدين ويؤجرها ويستغلها حتى مات وهو الذي كان يدفع اقساط البنك العقاري كما هو مدون في ايصالات البنك واذن فلا يمكن اعتبار العقد ولا العقود الأخرى التي صدرت الى جميع الخصوم الاعتراف بوصية اذ هي عليك مضاف الى ما بعد الموت

وحيث ان الموصى لهم م ورثة ولا تصح الوصية لو اراث الا اذا اجازها باقى الورثة وهذا لم يحصل

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة أولاً بإبطال المرافعة بالنسبة لمن لم يحضر من المستأنفين وحكمت قبول الاستئناف شكلاً بالنسبة لغيرهم وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المدعين لحقهم في ١٠ فدان و ١٥٥ ط شائعة في ١٧ فدان المحدودة بعريضة الدعوى وتسليمها للمستأنفين بشتملاتها والزم المستأنف عليها بصفتها بجميع مصاريف الدرجتين

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الاربعاء ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الموافق ٢٧ ربيع الاول سنة ١٣٣٩

قبول طلب النيابة فيما يتعلق باعتبار المتهم فاعلا فبراير سنة ١٩١٩

أصليا وبرأئته فيما يتعلق باعتبار المتهم شريكا ورفض الدعوى المدنية وذلك للباب الميينة بمحضر الجلسة

وحيث أن عبد الصمد أحمد إبراهيم كان تقدم لمحكمة الجنايات في المرة الأولى بصفته فاعلا أصليا لجناية القتل العمد واعتبرته تلك المحكمة في حكمها الصادر بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩١٩ شريكا بالاتفاق والمساعدة في هذه الجناية وقد نقض الحكم وأحيلت القضية على دائرة أخرى للحكم فيها مجددا

وحيث أن النيابة العمومية طلبت بجلاسة المرافعة الأخيرة أمام هذه المحكمة التي أحيلت عليها الدعوى المذكورة للفصل فيها مجددا اعتبار المتهم فاعلا أصليا في جريمة القتل العمد ومن باب الاحتياط اعتباره شريكا بالاتفاق والمساعدة في الجريمة المذكورة

وحيث أن المحامي عن المتهم دفع بعدم اعتبار المتهم فاعلا أصليا في جريمة القتل العمد لأن محكمة الجنايات الأولى فصلت في ذلك بحكمها الذي صار تقضيه ولم يبق إلا تهمة الاشتراك الواجب نظرها أمام هذه المحكمة وحيث أن محكمة النقض والابرار حكمت بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ بإلغاء حكم محكمة الجنايات الصادر في هذه القضية بتاريخ ١١

وحيث عن الموضوع فقد تبين للمحكمة وثبت لديها من التحقيقات التي حصلت في هذه الدعوى ومن شهادة الشهود الذين سمعوا أمامها بجلاسة المرافعة ومن الكشف الطيب المتوقعة على تادرس غطاس المجني عليه ومن الصفة التشريحية الحاصلة على جثة القتل المذكور أنه في يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩١٨ الموافق ١٣ القعدة سنة ١٣٣٧ بجهة أبو هاشم التابعة لناحية أبو شربان مركز بيا بمدينة بني سويف حصل شجار بين عائلة المقتول وعائلة المتهم تداخل فيه عدة أشخاص من الفريقين وضرب بعضهم بعضا وكان منهم المتهم الذي ضرب المقتول تادرس غطاس بحد قأس على رأسه ضربة أحدثت جرحا قطعيا وأصلا للعظم وثبت من

الصفة التشريحية أن هذا الجرح مضاعف بكسر
بالمعظم الجبهى والعظمير الصدغين وارتجاج
في المخ وأن سبب الوفاة هو الضغط الشديد
الذى حصل على المخ من الجلط الدموية التى
تتجت من نزيف الشريان السحائى وأن المتهم
أصيب أيضا في هذه المضاربة بعدة جروح كما
أصيب غيره من أفراد الفريقين وقد ثبت من
شهادة العمدة وغيره أن القتل أخبرهم قبل
موته بأن ضاربه هو المتهم كما شهد بعض شهود
آخرين بروية المتهم أثنا ضربه للمجنى عليه
بالفأس ولا عبرة بما شهد به بعض الشهود من
أنهم لم يروا فأسا مع المتهم وقت المضاربة
لجواز أنه أخفاها بعد الضرب

وحيث أنه ثبت مما تقدم أنه في الزمان
والمكان السابق ذكرهما أنفا اجتراً للمتهم
المذكور على أن قتل عمدا تادرس غداً بأن
ضربه بحمد فأس على رأسه ضربا أحدث
الوفاة وعقابه على ذلك ينطبق على المادة ١٩١
عقوبات فقرة أولى

وحيث أن لا محل بعد ذلك للنظر في
طلب النيابة الاحتياطى وهو اعتبار للمتهم
شريكاً في جريمة القتل العمدة لما ثبت أن
الشجار كان وقتيا ولم يكن هناك اتفاق ولا توافق
وحيث فيما يختص بالتهمة الثانية المنسوبة
للمتهم وهي ضربه سعد جرجس فقد ثبت

من أقوال سعد جرجس المجنى عليه المذكور
المعززة بالكشف الطبى الذى اثبت اصابته بجراحة
جروح وكدمات رضيه في مواضع مختلفة من
جسمه تعالج بسببها أكثر من عشرين يوما وعقابه
عليها ينطبق على المادة ٢٠٥ فقرة أولى عقوبات
وحيث أن هذه الجريمة مرتبطة بجريمة
القتل العمدة لوقوعها معها في زمان ومكان واحد
ولغرض واحد فيتعين تطبيق المادة ٣٢ عقوبات
والحكم بالعقوبة الأشد وهى عقوبة القتل العمدة
النصوص عليها في المادة ١٩٨ فقره أولى عقوبات
السابق ذكرها

وحيث أن سعد جرجس المجنى عليه المذكور
طلب الحكم له على المتهم بمائة جنيه مصري
بصفة تعويض

وحيث أن المحكمة ترى أن هذا الطلب
لا محل له لأنه كان من ضمن المتضارين في
هذه المعركة وحكم عليه فيها فقد تكافأ عمله
مع عمل من ضربه يتعين رفض طلبه
فلهذه الأسباب

وبعد رؤية المواد سألقة الذكر
حكمت المحكمة حضوريا على عبدالصمد احمد
ابراهيم بالاشتغال الشاقة مدة سبع سنوات ورفض
دعوى سعد جرجس المدنية والزامه بمصاريفها
صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلسة يوم الاربعاء
١٥ مايو سنة ١٩٢١ الموافق ٩ شوال سنة ١٣٣٩ هجرية

وحيث أن لا محل بعد ذلك للنظر في
طلب النيابة الاحتياطى وهو اعتبار للمتهم
شريكاً في جريمة القتل العمدة لما ثبت أن
الشجار كان وقتيا ولم يكن هناك اتفاق ولا توافق
وحيث فيما يختص بالتهمة الثانية المنسوبة
للمتهم وهي ضربه سعد جرجس فقد ثبت

٤٨

عضو النيابة وحضور فرحات احمد قطر

افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي:

في خبة النيابة العمومية ٤ تر ٦١٨ جنج
مركز النيا سنة ١٩٢١

ضد

مصطفى بوشى - من ٢٥ خاد - اصوان

عبد ابراهيم « ٥٠ مخورجى - النيا

ابراهيم دسوقي « ٣٥ خادم - النيا

احمد محمود « ١٦ عذار - النيا

اتهمت النيابة العمومية المذكورين بأنهم

فيما بين ٢٥ يوزيه سنة ١٩٢١ و ٢٩ منه بناحيي

طهناشا والنيا

سرق الاول في يوم ٢٥ يوزيه سنة ١٩٢١ بناحيه

طهناشا ورقه بنك نوت فية الخمسين جنيتها

مملوكة لخدمته نجيب افندي يوسف الدليل

ولأن الثاني والثالث والرابع بتاريخ ١٩ يوزيه

سنة ١٩٢١ بالنيا اخفوا الورقة المسروقة مع

علمهم بسرقتها وطلبت عقابهم بالمادتين ٧٤ و ٧٥ فقرة

١-٢ و ٢٧٩ عقوبات وبالجلسة طلب نجيب

افندي يوسف الدليل بلسان وكيله دخوله في

القضية مدعيا مدنيا والحكم له على المتهمين

بمبلغ ٦٠ جنيتها والمصاريف على سبيل التعويض

والمحكمة وجهت الى احمد محمود المتهم الاخير

أوصافا للمتهم النسويه اليه وهي:

اخفاء الاشياء المسروقة - السرقة - خيانة

الامانة - النصب

١ - لا يشترط في جريمة اخفاء الاشياء

المسروقة علم الجاني بالسرقة وقت حصوله على

المسروق وانما يكفي علمه بها بعد ذلك واستمراره

محتفظا أو منتفعا بالمسروق

٢ - لا يشترط كذلك في هذه الجريمة اخفاء

الشيء المسروق نفسه وانما يكفي حصول الجاني على

منفعة ما من هذا المسروق ولو وصلت اليه هذه

المنفعة عن طريق شخص حسن النية

٣ - اعطى شخص آخر ورقة مالية كبيرة

ليبدلها بأوراق أصغر قيمة . فأبدلها بقيمة دون

قيمتها الحقيقية واحتفظ بالباقي - كانت الورقة

ذات خمسين جنيتها فادعى انها ذات عشرة جنيتها

دفعها لصاحب الورقة وابقى لنفسه الاربعين

قالت المحكمة ان لا سرقة لان لا اختلاس

بالمعنى القانوني في مادة السرقة لان المتهم استلم

الورقة برضاء صاحبها وان لا تبديد لان المادة ٢٩٦

عقوبات انما نصت على عقود ليست المعاوضة فيها

وان لا نصب لانه لم يكن من عمل المتهم

ما يصح ان يدعى بالطرق الاحتيالية بالمعنى القانوني

في مادة النصب

باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النيا الاهلية

بجلسة الجنج المنعقدة علنا بسرأي المحكمة

أفي يوم الخميس ١١ اغسطس سنة ١٩٢١ و ٧ الحجة

سنة ١٣٣٩ تحت رئاسه حضرة محمد المشماوى

افندي القاضي

وحضور حضرة أمين خليفة أبو زيد افندي

أنه في يوم ٣٠ يونيه سنة ١٩٢١ بالنيا سرق أربعين جنيها من ضمن خمسين جنيها سلمت إليه من ابراهيم د. وفى لصرفها فرد عشرة وسرق الباقي أو أنه في الزمان والمكان بعينه بدد أربعين جنيها من ضمن ورقة بخمسين جنيها سلمت إليه من ابراهيم دسوقي على ذمة عمل معين وهو صرفها وفي الحالة الاولى اذا صححت الوقائع المنسوبة إليه يعاقب بمقتضى المادة ٢٧٥ عقوبات وفي الحالة الثانية يعاقب بالمادة ٢٩٦ عقوبات

المحكمة

حيث أن الذى تبين للمحكمة من التحقيقات ومن شهادة الشهود بالجلسة واعتراف المتهم الاول امام النيابة وأقوال باقى المتهمين في التحقيق ان المتهم الاول انتهز فرصة غيبة سيده للدعى بالحق المدنى وسرق من تقوده التي تركها تحت وسادة سريره ورقة مالية بمبلغ خمسين جنيها مصريا واخفاها فوق سطح المنزل مدة أربعة أيام ثم جاء بها الى النيا ودخل خماره المتهم الثاني الواقعة في نقطة المومسات وشرب خمره واعطى الورقة للمتهم الثانى او المتهم الثالث ليصرفها ويأخذ ثمن المشروب ويرد له الباقي ويظهر من ظروف الدعوى أن المتهم الاول لم يكن يعرف قيمة الورقة على حقيقتها ولما ذهب المتهم الثالث لصرفها واستبطأه المتهم

الاول رضى أن يأخذ من صاحب الخماره جنيها وانصرف ولما عاد المتهم الثالث دفع لسيده المتهم الثاني عشرة جنيهات باعتبار أن الورقة التي أخذها لصرفها هي بهذه القيمة كما افهمه بذلك المتهم الأخير وقد استحوذ المتهم الثانى على مبلغ العشرة جنيهات لنفسه وتصرف في جزء منها فعلا لمنفعته بأن أرسل جنيهين مع خادمه لمنزله وحيث ثبت أيضا أن المتهم الثانى علم بعد ذلك بأن الورقة التي صرفها خادمه كانت بخمسين جنيها وان المتهم الرابع استفاد بالفرق فكبر عليه الأمر وعز عليه أن يضع منه أربعين جنيها كانت غنيمة باردة له جاء بها أحد زبائنه الذى ظهر من مظهره الحقير وتصرفاته وتعجيله بمغادرة الخماره ورضائه بمبلغ تافه دون ورقة ذات قيمة كبيرة أنه سارق لهذه الورقة فعمد الى طريقة يريد بها الحصول على الفرق الذى ضاع عليه بغير تعريض نفسه لخطر الاتهام بالاخفاء فادعى فى بلاغ قدمه للبندر ملكيته للورقة المسروقة وأنه أعطاها للمتهم الثالث ظنا منه لسكره انها بعشرة جنيهات وانه لما تبين خطأه وتحري عن كيفية صرف الورقة توصل الى ان المتهم الرابع هو الذى صرفها للخادم وحصل على الفرق وقد سار التحقيق في هذا الطريق حتى حضر المدعى بالحق المدنى وبسط حقيقة مضدر الورقة وكيفية سرقته

ونحيت لذلالتهم ثابتة قبل للتهم الاول
من اعترافه في النيابة اعترافا صريحا مفصلا
متناولا وقائع عديدة اثبت صحتها التحقيق وقد
ارشد عن المتهم الثاني والثالث ووصفها وصفا
لا يترك مجالاً للشك في صحة أقواله وأرشد
عن خمارتها

وحيث ان عدوله امام المحكمة لا يقلل
من قيمة هذا الاعتراف بعد ان ثبتت صحته

وتأيد بأدلة أخرى والتعليل الذي علل به للتهم
اعترافه أمام النيابة من انه حصل تحت تأثير
التهديد والترغيب لا يمكن للمحكمة تصديقه
وحيث أنه ثبت ان المتهم الثاني استفاد

من المبلغ المصروف بمصولة على مبلغ عشرة
جنيهاً منه واستفادته ثابتة باعترافه ولا قيمة
لدعواه ملكيته للورقة الاصلية اذ ثبت كذب
هذا الزعم من اعتراف المتهم الاول وشهادة بعض
الشهود وتبين من اعتراف المتهم الثالث بالتحقيق
أن الورقة كانت لزبون وانه قال عنها انها لسيده
المتهم الثاني لانه هو الذي ناوله أياها لصرفها

وحيث انه لا فائدة من البحث وراء ما اذا
كان المتهم الثاني تناول الورقة من المتهم الاول

واعطاها للخادم لصرفها بغير أن يتبين حقيقتها
أو سلمها للتهم الثالث مباشرة بغير عمه مادام

ثبت من التحقيق ان المتهم الثاني صرف للتهم
الاول من الخمار بأعطائه مبلغا نقيا عروضا عن

الورقة الكبيرة القيمة وقبل العشرة جنيهاً
واحتفظ بها وادعى ملكيتها وملكية الورقة
المسروقة وانكر حضور المتهم الاول عنده وما
حصل بعد ذلك وفي كل هذا دليل جلي على
علمه بأن الورقة مسروقة وأنه أراد التخلص
من المسؤولية بالانكار وقد جره الطمع في
بقية الورقة للسعي وراء الحصول عليها بزاعم
أخرى

وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان عمل
هذا المتهم يعتبر اخفاء تقود مسروقة خصوصا
اذا اخذت المحكمة بنظرية أن المتهم الثاني
ما كانت عنده نية السرقة عند استلامه الورقة
من المتهم الاول لصرفها أو لم تمر من بين يديه
وقت ان سلمها للمتهم الاول لصرفها

وحيث أن أحكام المحاكم الفرنسية تضافرت
على انه في جريمة الاخفاء لا يشترط العلم بالسرقة
وقت الحصول على المسروق وانما يكفي العلم
بعد ذلك واستمرار الخفي محتفظاً أو منتفعا بما
أخفاه

Il suffit que la connaissance sur-
viene posterieurement, au cour de la
détention.

(راجع جرانغولان جزء اول شرح قانون

العقوبات المصري صحيفة ٤٨٩ نبذة ١٨١١)

وحيث انه ثابت أن المتهم الثاني احتفظ

بالعشرة الجنيهاً بعد العلم بالسرقة وسمى فعلا

للحصول على بقية الورقة.

للمتهم حصل على نصيبه في القيمة قبل الوجوع

وحيث انه لا يشترط في جريمة الاختفاء

لسيده وظروف التحقيق فيعد ان المتهم الثاني

ان يكون المخبى أخفى نفس الشيء المأخوذ

تتم على الثالث جهله وخطأه في صرف الورقة

بل يكفي انه حصل على منفعة مادية نتجت

وتضيقها وخسره وطرفه لهذا السبب

منه ولو وصلت اليه هذه المنفعة بواسطة شخص

وحيث لذلك يتعين براءة هذا المتهم عملاً

حين النية

بالمادة ١٧٢ تحقيق جنيات

Il n'est pas nécessaire qu'il ait reçu

وحيث انه ثبت من التحقيق بطريقة

la chose même qui a été volée. Il suffit

قاطعة ان المتهم الثالث سلم المتهم الرابع الورقة

qu'il ait reçu sûrement un objet obtenu

المأخوذة ذات الحسنيين جنياً ليصرفها لنفسه

à l'aide du vol par exemple une chose

له بمشورة جنيات موهما اياه انها بهذه القيمة

achetée avec l'argent volée

واستبقى الاربعين الباقية لنفسه

(راجع جارسون تعليقات على المادة ٥٩٤ من قانون

وحيث انه يتعين تكييف الواقعة المنسوبة

العقوبات صحيفة ١٥٢ نبذة ١٩٩ وتقتض فرنساوى

للمتهم الرابع لمصرفه ما اذا كانت تقع تحت

٩ مارس سنة ١٩٠٠ سيري ١٩٠٢ - ١ - ٤٢٣)

نصوص السرقة أو اخفاء الاشياء المأخوذة أو

وحيث لذلك يكون المتهم الثاني ارتكب

التبديد أو النصب

جريمة اخفاء اشياء مسروقة وعقابه ينطبق على

المادة ٢٧٩ عقوبات

وحيث ان التحقيق لم يثبت ان المتهم

وحيث ان عمل المتهم الرابع لا يكون

الثالث كان مالاً بالسرقة وأخفى أو ساعد على

جريمة السرقة لأن الورقة سلمت له باختيار المعلن

اخفاء الورقة المسروقة بل ظروف الدعوى تفيد

وبنية ان يحتفظ بها لنفسه على ان يرد قيمتها

انه كلف من قبل سيده أو زبون عنده بصرف

صغيرة فلا يوجد اختلاص soustraction ولا

ورقة لا يعرف قيمتها فصرفها على حسب ما

محلى لتطبيق نظرية التسليم الاختصاصي

أفهمه الذي صرفها له ورد الباقي لسيده بعد ان

remise nécessaire لان هذا خلاص من عمل

رجع ولم يجد الزبون

شيئاً آخر ليتبينه أو يفتحصه على ان يرد قيمته

وحيث لم يثبت ان هذا المتهم اتفق مع

على الفور فيقتله لنفسه وفي هذه القضية

للمتهم الرابع على الحصول على الاربعين جنياً

لم تكن نية الطرفين ان يرد للمتهم الرابع الورقة

فرفق الورقة لذلك مسيحاً لكان هذا

بمنها وانما القيمة كما أسلفنا ان يمتثل لنفسه

على انه يرد فيها الورقة الصغيرة

وترى المحكمة أن البالغ المطلب به في حقه ولا
مبالغة فيه

وحيث أن لم يثبت علم للمتهم الرابع بأن
هذه الورقة مسروقة حتي يحاكم على نهمه السرقة
اذا أن الذي صرفها منه شخص معروفه يشتغل
عند صاحب خماره ولا مانع يمنع من ان يعهد
اليه سيده بصرف هذه الورقة ومثيلاتها

وحيث أن براءة هذا للمتهم الرابع لا تمنع
مسؤوليته مدنيا بمقدار ما استفاده من البالغ
للسروق مع ما يتناسبه من التعويض مادامت
أن الوقائع المنسوبة اليه والمرتب على حصولها
طلب التعويض ثابتة ولو أن قانون العقوبات
لا يعاقب عليه ولقاضي الجرح أن يحكم بالتعويض
طبقا لنص المادة ١٧٢

وحيث ان واقعة استلام المتهم الرابع الورقة
بقصد صرفها يكون عقد معاوضة وهو ليس
من العقود المذكورة في المادة ٢٩٦ عقوبات
ليمكن محاكمته على نهمه التبديد ولم يستعمل
المتهم طرقا احتيالية للحصول على الورقة يمكن
محاكمته على نهمه النصب

(اذا كانت الواقعة غير ثابتة أولا يعاقب
عليها القانون أو سقط الحق في اقامة الدعوى بها
بمضي المدة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم
ويجوز له أن يحكم بالتعويضات التي تطالبها بعض
الخصوم من بعض)

وحيث لذلك لا يكون المتهم الرابع قد
ارتكب جريمة ما من الجرائم المنصوص عنها
في قانون العقوبات (راجع حكم محكمة أسوان
بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٢١-١٩١٧ الجريدة الرسمية
عدد ١٠ السنة الثامنة عشرة)

وحيث انه لما كانت جريمة السرقة وجريمة
اخفاء الاشياء المسروقة جريمتين منفصلتين
بنص القانون يجب أن تكون مسؤولية
السارق والخفي كل بقدر ما أحدثه فعله من
الضرر والا لنجم عن غير ذلك أن يلزم الخفي
بتعويض ضرر لا يكون له يد فيه

وحيث أنه وان كان ما وقع من هذا للمتهم
أمرا ممقوتا يتنافر مع شرف النفس وطهارة
الذمة إلا أن النصوص الجنائية يجب أن تفسر
تفسيراً ضيقاً حرصاً على حرية الناس والمشرع هو
الذي يتلاني أمثال هذا النقص بوضع نصوص
جديده

(نقض ١٦ فبراير سنة ٩١٨ حقوق من ٣٣
ص ٢٧٣)

وحيث لذلك لا يكون خفيان ابراهيم المتهم
بالاخفاء مسؤولاً مع المتهم الأول إلا بقدر
الشيء الذي اخفاه مع ما يتناسبه من التعويض

وحيث أن دعوى التعويض ثابتة قبل
المتهين الأول والثاني من ثبوت النهم ضد هما

وحيث ان المحكمة ترى استعمال الشدة مع المتهم الاول نظراً لان السرقة وقعت اضراراً بمخدومه وعلى مبلغ جسيم
فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المواد ٢٧٤ - ١ - ٧ و ٢٧٩ و ١٧٢ عقوبات

حكمت المحكمة حضورياً أولاً يراءة ابراهيم دسوقي واحمد محمود و اضافت المصاريف على جانب الحكومة والافراج عن ابراهيم دسوقي ان لم يكن محبوساً لسبب آخر ثانياً بحبس مصطفى بوشي سنة مع الشغل والنفاذ ثالثاً بحبس عثمان ابراهيم أربعة شهور مع الشغل وكفالة ٣٠٠٠ قرش رابعاً - الزام المتهمين الاول مصطفى بوشي والثاني عثمان ابراهيم والرابع احمد محمود بأن يدفعوا للمدعي بالحق المدني ٦٠ ج على سبيل التعويض ويكون التزام عثمان ابراهيم بمقدار ١٢ ج من هذا المبلغ والتزام احمد محمود بمقدار ٤٨ ج منه متضامنين مع المتهم الاول مع المصاريف و ٢٠٠ قرش اتعاب محاماه للمدعي بالحق المدني وأعفتهم من المصاريف الجنائية

٤٩

دعوى فسخ ايجار - تقديرها

اذا رفعت دعوى بفسخ عقد ايجار رجع في تقديرها من حيث الاختصاص الى نص المادة ٢٦

وليس الى نص المادة ٣٤٦ مرافعات - وعليه فتقدير الدعوى بقيمة الايجار السنوي وليس بقيمة المدة الباقية من عقد الايجار .

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر محكمة اسيوط الابتدائية الاهلية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً بسرأي المحكمة بالخزان يوم الاربعاء ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠ تحت رئاسة حضرة محمد لبيب عطيه بك وكيل المحكمة

وعضوية حضرتي رياض قلته افندي ومحمد جركس افندي القاضيين

وعبد العزيز احمد افندي كاتب الجلسه صدر الحكم الآتي :

في قضية استئناف مهران سيد علي ضد

سكينة بنت محمد محمد صالح عن نفسها ووصية علي ولديها القاصرين داغب وعبد الرشيد ثم امين علي جاد الله

الواردة جدول المحكمة بنمرة ٦٩ سنة ١٩٢٠

رفعت المستأنف عليها الأولى بصفتها المذكورة دعوى أمام محكمة ملوى الجزئية ضد المستأنف عليه الثاني والمستأنف بتقييد بنمرة ٥٥٠ سنة ١٩٢٠ قالت فيها ان للمستأنف عليه الثاني كان قبلها وصياً على القاصرين المشمولين بوصايتها وليسوء تصرفه رفعت عليه دعوى

تطلب عزله فلما رأى ذلك منها اتفق مع المستأنف (أثناء نظر دعوى العزل) وأجر له سوريا ٤ ط ١٢ فدين قيمة حصبة القاصرين بسعر الفدان ٩٠٠ قرش لمدة ثلاث سنوات من نوفمبر سنة ١٩١٧ لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٠. ولما عزله المجلس وتعينت هي مكانه أرادت أن تؤجر نصيب القاصرين ولكنها وجدت المستأنف واضعاً يده عليه فاندك رفعت دعواها وطلبت الحكم بفسخ عقد الأيجار الصادر من أمين على جاد الله المستأنف عليه الثاني الى مهران سيد على المستأنف عن ٤ ط ١٢ فدين عن المدة من نوفمبر سنة ١٩١٨ لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٠ واعتباره كأن لم يكن وحفظ الحق لها في مطالبتها متضامنين بأيجار السنة الاولى من سني الاجارة مع التزامها بالمصاريف والانتعاب والنفاذ

المدة من نوفمبر سنة ١٩١٨ لغاية نوفمبر ١٩٢٠ واعتباره كأن لم يكن والتمت المستأنف والمستأنف عليه الثاني بالمصاريف ومائتي قرش أتعاب محاماه

١٩١٧ لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٠. ولما عزله المجلس وتعينت هي مكانه أرادت أن تؤجر نصيب القاصرين ولكنها وجدت المستأنف واضعاً يده عليه فاندك رفعت دعواها وطلبت الحكم بفسخ عقد الأيجار الصادر من أمين على جاد الله المستأنف عليه الثاني الى مهران سيد على المستأنف عن ٤ ط ١٢ فدين عن المدة من نوفمبر سنة ١٩١٨ لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٠ واعتباره كأن لم يكن وحفظ الحق لها في مطالبتها متضامنين بأيجار السنة الاولى من سني الاجارة مع التزامها بالمصاريف والانتعاب والنفاذ

والمستأنف دفع فرعياً بعدم الاختصاص لأن قيمة الدعوى أزيد من النصاب الجزئي والحاضر عن المستأنف عليها الاولى طلب رفض هذا الدفع لتقدمه بعد ميعاده والمحكمة الجزئية بعد أن سمعت دفاع الطرفين حكمت بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٩ حضوريا برفض الدفع الفرعي المقدم من المستأنف وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى وفي الموضوع بفسخ عقد الأيجار الصادر من المستأنف عليه الثاني الى المستأنف عن ١٢ س ٥ ط ١٥ ف عن

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٩ طالباً الغاء والزام المستأنف عليهما بالمصاريف والانتعاب

وبعد أن حضرت القضية واحيلت الى المرافعة صمم الحاضر عن المستأنف علي الدفع الفرعي الذي قدمه أمام محكمة أول درجة والحاضر عن المستأنف عليها الاولى طالب برفض هذا الدفع وتأيد الحكم المستأنف المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على الأوراق والمدولة قانوناً

حيث أن الاستئناف حاز شكله القانوني وحيث أن الحكم المستأنف تضي برفض الدفع الفرعي المقدم من المستأنف أمام محكمة أول درجة بأن نصاب الدعوى يزيد على مال المحكمة الجزئية أن تقضى فيه وكان استناد الحكم بالرفض الى أن المستأنف لم يبد دفعه الا في الجلسة الخامسة بعد أن اجلت الدعوى أربع مرات بناء على طلبات الأخصام وحيث أنه بمراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة تبين أن المستأنف لم يبد أي طلب

حتى عن التأجيل في الجلسات الأربع الأولى بل كانت الطلبات من المستأنف عليها الأولى لاضرار اعلام الوصاية ومرة لاثبات غيبة المستأنف عليه الثاني

وحيث أنه مع ثبوت هذا في محضر الجلسة لا يمكن اعتبار المستأنف متهاونا في تقديم دفعه الى ما بعد الوقت الذي أبلح له فيه التلون تقليدي

وحيث أن المستأنف لا يعتبر بصبره على التأجيل أربع مرات أنه تنازل عن دفعه الذي كان في نفسه كما يقول خصمه مفسرا سكوته بهذا المعنى بل الواجب أن يصدر منه صراحة ما يفيد التنازل وقد حدد القانون في المادة ١٣٤ مرافعات أساس التنازل للاستفاد وهو ابداء دفعات أخرى قبل الدفع بعدم الاختصاص أو ابداء أحوال أو طلبات ختامية في أصل الدعوى فلا يصبح تخلى هذا الأساس واستخلاص التنازل من اعتبارات أخرى

وحيث أن المستأنف يستند في دفعه بعدم الاختصاص الى أن نصاب الدعوى هو فوق ما للمحكمة الجزئية أن تقضى فيه لأن قيمة ايجار الثلاث السنوات الذي تقضى المادة ٣٤٦ مرافعات بل احتسابه جميعا يربو على مائة وخمسين جنيها

وحيث أن المستأنف بطلبه على نص

المادة ٣٤٦ مرافعات ومطاعن قد تجاهل المادة ٣٤٦ مرافعات على حين أن دعوى خسخ الايجار وتقدير النصاب فيها يجب أن يرجع فيها الى نص نيتك المادتين لانهما تكملان بعضهما بعضا في هذا الاعتبار فالمادة ٣٤٦ تشترط لاختصاص المحكمة الجزئية ان يكون الايجار السنوي لا يزيد على مائة وخمسين جنيها في السنة مع ما بلغت قيمة المبلغ المطالب به أي مهما بلغت قيمة سني الايجار مضافة الى بعضها على مقتضى نص المادة ٣٤٦ وتشترط لأن يكون حكم المحكمة الجزئية نهائيا أن لا يزيد المدعى به على عشرين جنيها أي لا تزيد قيمة سني الايجار مضافة الى بعضها على مقتضى نص المادة ٣٤٦ (ان كان هناك سنون عدة) على هذا النصاب

وحيث أن المستأنف مسلم في عريضة استئنافه بأن قيمة الايجار السنوي أقل من المائة وخمسين جنيها ولكنه يستند الى المادة ٣٤٦ في ضم قيمة ايجار السنين الثلاث وهي تزيد على المائة وخمسين جنيها ويستخلص من هذا ان النصاب على مقتضى القاعدة العامة يفوق النصاب الجزئي

وحيث أن هذا الاستناد لا محل له لأنه تجاهل المادة ٣٤٦ مرافعات كما تقدم

وحيث ان القول بأن الفقرة الأولى من

المادة ٣٤٦ مرافعات إنما ذكر فيها خسخ الايجار

في معرض من القول يستفاد منه أن الفرض
قصر تحديد النصيب بطريقة التوسع على طرفي
عقد الإيجار فالستأجر والمؤجر وحدهما هما
الذنان يقدران دعواهما على مقتضى قواعد تلك
الفقرة هو قول لا يصح الأخذ به مع إطلاق
النص إذ يبعد أن يكون الشارع أراد أن يقدر
الدعوى بالنسبة لطرفي عقد الإيجار بقدر
ويقدرها بقدر آخر إن عداها ممن عساه يكون
ذا مصلحة في طاب الفسخ أو الاخلاء أو غير
ذلك مما جاء في ذلك النص

وحيث أنه يتبين من ذلك أن الدفع بعدم
الاختصاص غير جدير بالقبول لا لما ذهبت
إليه محكمة أول درجة من أن المستأنف تأخر
في أبدائه بل لأن الفقرة الأولى من المادة ٢٦
مرافعات تسقط قيسه

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع
الفرعي المقدم من المستأنف وقبول الاستئناف
شكلا وأمرت الأخصام بالتكلم في الموضوع
وحدثت لذلك جلسة ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠

٥٠

الافلاس . واهلية التقاضي . دعوى الاسترداد
الأوامر على عريضة . بيع الأشياء المحجوز عليها
لحين الفصل في دعوى الاسترداد
مقتضى المقتضى اهلية التقاضي بمسودر الحكم

الافلاس ولكنه يسترد اهليته بمجرد صدور الحكم
بإنهاء التفليسة ويصبح أهلا لتعاقد والتقاضى فيما
لا يمس أموال التفليسة التي صفت بالحكم الأخير
ولقد استند الحكم إلى

حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٩ أبريل سنة
١٨٨٥ - راجع شرح لورلي على المادة ٢٢٤ صحيفة
٢٤١ قمره ٢ - راجع شرح جلاد على المادة ٢١٦
تجارى صحيفة ٨٣ - فقرة ٢ .

ليون كان - طبعه ثالثة سنة ١٨٩٤ - صحيفتي
٩٢٣ و ٩٢٤

ونضيف إلى ما تقدم

أن عدم اهلية المفلس نسبي إنما وضع لحماية
حقوق الدائنين فلا يجوز لغيرهم أن يتمسكوا به قبل
المفلس . (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في
٢١ نوفمبر سنة ١٨٨٩ . المجموعة الرسمية سنة ٢
صحيفة ١٤

فهرست العشر السنوات الأولى صحيفة ١٢٨
فقرة ١٥٩٥)

٢ - يجوز للحاجز أن يستصدر امر القاضى
(قاضى الامور الوقتية او قاضى الامور المستعجلة)
بييع الاشياء المحجوز عليها ريثما يفصل في دعوى
الاسترداد اذا تبين ان هذه ليست جدية وذلك لان
الاوامر التي تصدر من القاضى بناء على عريضة خصم
ليست محدودة ولان لا نص يمنع من الحكم بالبيع
في هذه الحالة وقياسنا على احكام المحاكم المختلطة
وأخيرا لان القانون المختلط رقم ٣٣ سنة ١٢٩١٣ إنما
جاء مسجلا لمنصب القضاء المختلط في هذا الشأن .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة اسبوط الاهلية

بالجاسة المدنية المنعقدة على مجلسى المحكمة

في يوم الخميس ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ تحت

رياسة حضرة محمد لبيب عطية بك وكيل المحكمة

وعضوية حضرتي حسين صادق افندي ورياض قاتنه افندي القاضيين

وكاتب الجلسة احمد زكي افندي

صدر الحكم الآتي :

في القضية الكلية رقم ١٢٢ سنة ١٩٢١ المقامة من هاشم احمد عبد الفتاح بك ومحمد قرشي ضد

عبد الرحمن حسن سالم بك وقلم محضري محكمة ملوى

وقائع الدعوى

صدرت للمدعي عليه احكام بمبلغ ١٤٣٣ ج و ٣٦٠ م ضد الشيخ عبد الحكيم احمد عبد الفتاح أخى للمدعي الاول شرع في تنفيذها في مارس سنة ١٩٢٠ فحجز علي منقولات وبضائع بيندر ملوى دفع عنها المدعي الاول دعوى استرداد حكم برفضها غاييا ثم أيد هذا الحكم في ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢٠ عند نظر المعارضة التي رفعت عنه وكان المدعي المذكور قد عن دفع ثلاثة ارباع الرسوم فدفعها المدعي عليه

بعد رفض معارضة الدعوى الاولى دفع المدعي الثانى دعوى استرداد عن البضائع المحجوز عليها لا تزال معلقة

وفي ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ قدم المدعي عليه

طلباً لرئيس المحكمة بصفته قاضى الامور المستعجلة بالمحكمة الكلية ذكر فيه ان دعوى الاسترداد اللتين رفعها المدعيان ليستا جديتين ولا يراد بهما الا الوقوف في وجه الاحكام الصادرة علي الشيخ عبد الحكيم بدليل ان المدعي الاول لم يدفع بقية رسوم دعوى الاسترداد والمدعي الثانى لم يرفع دعواه الا بعد ان فات أمد طويل وبعد ان اخفق المدعي الاول علي حين ان كان حاضرا الحجز وقرراً أمام المحضر ان البضاعة المحجوز عليها له والتمس المدعي عليه صدور الامر ببيع الاشياء المحجوز عليها حرصاً علي قيمتها باستمرار تدهور الاثمان فصدر الامر ببيعها علي ان يودع ثمنها بخزينة المحكمة رهناً يفصل نهائياً في دعوى الاسترداد

وفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ رفع المدعيان تظلاً الى المحكمة وحدد لنظره جلسة اليوم وفيها أبدى الطرفان دفاعهما علي ما جاء مفصلاً في محضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع علي اوراق القضية والمداوله قانوناً

حيث ان دفاع المدعين ينحصر في ان المدعي الاول محكوم بافلاسه من محكمة مصر المختلطة بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٦ فلا صفة له في التقاضي وان رئيس المحكمة ليس مختصاً باصدار

امر بالبيع كالذي صدر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠. وليون كاي الطبعة الثالثة سنة ١٨٩٤ بصفتي
ورفع هذا التظلم بشأنه وان المدين المحجوز (٩٢٣ و ٩٢٤)

عليه ملي بغلا يخطر على حقوق الدائن ويرر التعجيل
ومنافاة النص القانوني الذي يقضى بإيقاف بيع
المحجوزات اذا رقت دعوى استرداد والمدعى
عليه رد علي ما تعلق بصفة المدعي الاول انه
بحكم الافلاس قد أصبح بغير صفة في دعوى
الاسترداد وأصبحت تلك الدعوى ساقطة من
نفسها لرفعها من غير ذي أهلية للتقاضى باسمه
فهي لا تمنع اجراء البيع ورد على بقية دفع المدعين
بأن رئيس المحكمة له ان يصدر امره فيما يطلب
اليه ان يأمر به وان دعوى الاسترداد ليستا
جديتين

وحيث ان افلاس المدعي الاول لا يؤثر
علي هذه الدعوى لان البيع عس مصلحة المدعي
الثاني وهو ذو صفة في التقاضي ولا عيب في
شكل الدعوى بالنسبة له وفوق هذا فان تقايصة
المدعي الاول قد انتهت بالحكم الصادر في ١٥
ديسمبر سنة ٩١٩ من محكمة مصر المختلطة فيجوز
له بعد هذا التاريخ التعاقد والتقاضى فيما لا يمس
أموال التفليسة التي صفيت بهذا الحكم فيتين
إذا طرح هذا الدفع والانصراف عنه (راجع
حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في
١٩ ابريل سنة ١٨٨٥ وبورلى تحت رقم ٢٤١
وتعليقات جلا على المادة ٢١٦ من القانون التجارى
وحيث انه فيما يتعلق بموضوع الامر فانه
وان كانت دعاوى الاسترداد توقف بيع
المحجوزات الا انه يحصل كثيراً ان تبدو للقضاة
دلائل ناطقة على ان المسترد واهى الحق الي حد
يقرب من اليقين بانه انما أراد بتواطئه مع
المحجوز عليه ان يستغل نصوص القانون لمحاربة
تنفيذه فنى مثل هذه الاحوال يحسن رد هذا
الكيد واهباط تلك الحيل ولقد جاء القانون
رقم ٣٣ سنة ٩١٣ مؤيداً لهذا الرأى ويلوح
للمحكمة ان صدوره كان تسجيلاً لمذهب القضاء
المختلط في هذا الشأن فاقر ما كان يحكم به من

قبل في تلك المحاكم من جواز الامر بالبيع من قاضي الامور المستعجلة اذا استبان ان دعوى الاسترداد جوفاء لا حق فيها

وحيث ان ذلك للقانون صدر للقضاء المختلط دون الاهلي فلا سبيل لتطبيقه في هذه الدعوى الا ان روحه يجب ان يكون لها اثر في الاحكام الاهلية تحييد الرأى وجيه احترامه الشارع في شق من تشريعه

وحيث ان سلوك المدعي الاول في استرداده وقعوده عن دفع رسم دعواه ثم تمهل للمدعى عليه الثانى في تتبع حقه مع علمه بالحجز كل هذه البوادر ترب كثيراً في جدية الدعويين وتبرر صدور الامر بالبيع في دور الدعوى الذي صدر فيه والذي كان من المحتمل ان يسلك فيه المدعي الثانى مسلك زميله المدعي الاول ويقعد عن دفع

ثلاثة ارباع رسم دعوله وحيث انه قد بدا بعد ذلك للمحكمة ان المدعى الثانى قد اعتدل في سبيله وانتظم في تقاضيه ودفع الرسم

وحيث ان هذه الخطوة مضافا اليها تبين التشريعين الاهلي والمختلط في هذا الشأن كما تقدم تجعل القضاء بالغاء امر البيع الصق بنص القانون واحفظ لشكله من التوسع في التأويل لا سيما وان الحيلة تطمئن لذلك والضرر قد ظهر انه هين لما تبين عند مناقشة الاخصام من سعة حال المدين

من اجل ذلك حكمت المحكمة حضوريا بالغاء امر البيع الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ والزام المدعي عليه بالمصاريف و ١٠٠ قرش انعابا للمحاماه

القوانين والقرارات المنشورات

قانون رقم ٣٠ سنة ١٩٢١

لمنع تناقض الاحكام بمحكمة الاستئناف الاهلية
نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على الامر المالى الرقم ١٤
يومية سنة ١٨٨٣ الصادر بلاحة ترتيب المحاكم
الاهلية

وعلى قانون المرافعات فى المواد المدنية
والتجارية أمام المحاكم الاهلية

وبناء على ما عرضناه علينا وزير الحقانية وبعد
موافقة مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

مادة ١ - زيدت فى قانون المرافعات فى
المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الاهلية مادة
جديدة (تكون المادة ٣٧١ مكرره) هذا
نصها :

« كلاً من دوائر دائرة من دوائر محكمة الاستئناف
لدى النظر فى احدي القضايا ان النقطة القانونية
المقتضى البت فيها سبق صدور أحكام

استئنافية بشأنها يخالف بعضها البعض الآخر
أو كان من رأيها المدول فيها عن اتباع مبدأ
قانوني تقرر فى احكام سابقة جز لها أن تأمر
بتجديد المرافعة فى الدعوى واحالتها على دوائر
محكمة الاستئناف مجتمعة ومكونة من عدد
فردى من المستشارين لا يقل عن خمسة عشر. »

مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ مرسومنا
هذا الذى يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة
الرسمية

صدر بمرأى رأس التين فى ٢١ ربيع
الأول سنة ١٣٤٠ (٢١ نوفمبر سنة ١٩٢١)
فؤاد

من عهد صدور القوانين الاهلية وتشكيل
المحاكم النظامية لم يصدر قانون اكثر فائدة
للمتقاضين من القانون رقم ٣٠ سنة ١٩٢١ المنشور
بهذا العدد . فلا غرو اذا رجعت به مجلة المحاماة التى
ستشرف من الآن بنشر قرارات الجمعية العمومية
لمحكمة الاستئناف فى صدر اعدادها المقبلة

فهرست الجدول الثالث

(للباحث القانوني والتشريعية)

ص ١١٣

مركز الوارث في القوانين المصرية

(الأحكام)

« ١٣١

٤١ - اصلاحية الاحداث وإيقاف التنفيذ

« ١٣٣

٤٢ - تغير وصف التهمة . تقض

٤٣ - موظف . رفته لغير سبب قانوني تعويض اختصاص المحاكم بنظر الدعوى .

« ١٣٤

التعيين على سبيل الاختبار

« ١٣٩

٤٤ - شفعة . العرض الحقيقي . حجز قيمة الرهن

٤٥ - استئناف . حكم المحاكم الابتدائية . وقف . مواعيد الاعلانات والاجراءات .

رفع دعوى الشفعة الى محكمة غير مختصة . تأثير ذلك في المواعيد . عرض

« ١٤٢

أقل من الثمن الوارد بالعقد . تحقيق

« ١٤٤

٤٦ - بيع عقار . عدم تعيين الثمن . استمرار ارتفاع البائع بالعين . وصيه . لا بيع ولا هبة

٤٧ - تقض الحكم . سلطة المحكمة المحولة اليها القضية بعد النقض . الجرائم

« ١٤٧

المرتبطة . التعويض في حالة الخطأ المشترك

« ١٥١

٤٨ - اخفاء الاشياء المسروقة . السرقة . خيانة الامانة : النصب

« ١٥٦

٤٩ - دعوى فسخ ايجار . تقديرها

٥٠ - الافلاس - واهلية التقاضي - دعوى الاسترداد - الاوامر على عريضة

« ١٥٩

بيع الاشياء المحجوز عليها حين الفصل في دعوى الاسترداد

(القوانين والقرارات والمنشورات)

« ١٦٣

قانون رقم ٣٠ سنة ١٩٢١

السنة الثانية

المحاماة

العدد الرابع

مصر في يناير سنة ١٩٢٢

المباحث القانونية والتشريعة

مركز الوارث في القوانين المصرية

رد على رد

وعلمها مضي ببعض مسائل لم يسلك فيها سبيل التحقيق، العلمى فقررت تجاوزا وبصورة مطلقة غير مقيدة أن الوارث في القانون الرومانى يلتزم بالديون الى حد أو بعبارة أخرى يكون وارثا بشرط الجرد، مع انه لا يكون كذلك الا بشروط لا يوجد نظيرها في القانون المصرى الذى يريد قياسه على القانون الرومانى، وتكلم عن امتياز الدائنين في معرض البحث في فصل الاموال الناتج عن شرط الجرد، والامتياز لا يحصل الا في نوع آخر من فصل الاموال هو الذى يطلبه الدائنون حماية لحقوقهم من تصرفات الوارث

أمر بهذا ولا اربث وان كنت أعتقد أنه تقص يجب ان يخلص منه بحث علمى محض الخطأ كله في طرق التفسير والاستنتاج التى يضعها لنا حضرة المحاضر لتبين منها غرض

ألقى حضرة الاصولي الفاضل احمد بك عبد اللطيف محاضرة بنادى المدارس العليا في مركز الوارث في القوانين المصرية ذهب فيها الى خلاف ما ذهب اليه من أن تقرير حقوق الورثة ودائني المورث على التركة راجع الى الشريعة الإسلامية وحمل نصوص القانون للمصرى مالا تحمله فاستنبط منها أحكاما مؤداها أن حقوق التركة تنقل الى الوارث بلا قيد، وأن الالتزامات تنقل الى ذمته بحد، فتصرفاته في التركة صحيحة حتى يمكن ابطالها بدعوى ابطال تصرفات المدين وحتى تتوفر فيها شروط هذه الدعوى ومنها الغش واني على احتراى لحضرتة واعجابى بمقدرته لا أرى بدا من تقض مذهب وبيان وجه الحق في النصوص التى استشهد بها وأخذ عليه أنه فضلا عن عدم استقرائه أصول هذه النصوص

الشارع المصري وأنا مقدمون بين يدي المناقشة في رأي الشارع المصري كلمة عن الغرض من أحكام التركات وكيفية تحقيق ذلك الغرض في القانون الفرنسي والشريعة الإسلامية

الغرض الأكبر من أحكام التركات هو إيصال الحقوق لأربابها، والحقوق المتنازعة اثبات حق الدائنين وحق الورثة، وليس تحديد حق المشتري من الوارث داخل في هذا الغرض وإنما ينتج عن بيان حقوق الدائنين والورثة. وحق الدائنين أولى بالتقديم من حق الورثة. لا يختلف في ذلك قانونان

تحقيق هذا الغرض في القانون الفرنسي حاصل باعتبار الوارث مستمرا شخصية المورث حقه ودينه دينه يدفعه ما آل إليه ومن ماله الشخصي وينتج عنها أن تصرفات الوارث تقع صحيحة إلا إذا كان يمكن إبطالها بدعوى إبطال تصرف المدين. ولكن هذه القاعدة قد تلحق ضررا بالورثة إذا كانت التركة مستغرقة بالدين إذ يجب عليهم الوفاء بما زاد من ديون التركة على أموالها من ماله الشخصي

وقد تلحق ضررا بالدائنين إذا كان الوارث مفلسا أو خيف تصرفه في أعيان التركة فلا يجدون في يد الوارث ما يكفي لسداد ديونهم أو يزاحمهم دائنوه فيصبح ما يقتضونه أقل مما لهم

تلافيا للضرر الأول أباح القانون الفرنسي بين التركة المستغرقة وغير المستغرقة فهي على

للوارث أن يقبل التركة بشرط الجرد فيكون غير مسؤول عن الديون إلا بمقدار ما آل إليه من التركة ولكن خيف أن يكون تحديد مسؤوليته على هذه الصورة مغريا له بإساءة التصرف مضرًا بحقوق الدائنين، فقيّد بقيود كثيرة تلخص في أن التركة تكون في حالة تصفية فالعقارات والمنقولات لا تباع إلا بطرق معينة أن خالفها الوارث أصبح مسؤولا عن جميع الديون في كل أمواله ويجب عليه أداء الحساب عن إدارته وضمان ما يقع فيها من الخطأ وعليه أن يدفع الديون بطريقة تكفل العدل في التوزيع وللدائنين أن يطالبوا منه كفيلا ولا نزع من يده إدارة التركة ووضع في يد وكيل عنها

تلافيا للضرر الثاني أبيع للدائنين أن يطالبوا فصل أموال التركة عن أموال الوارث حتى لا يبددها أو يزاحمهم فيها دائنوه وهو مفلس ويكون لهم بمجرد طلب الفصل هذا التقدم على غيرهم فإذا سجلوه على عقار ضح لهم متابعة العقار أنى كان أي كانت حقوق المشتري من الوارث مثقلة بحقوق دائني التركة، إلى غير ذلك من النتائج التي روعيت فيها مصلحة الدائنين

الشريعة الإسلامية تفرق في انتقال الحقوق بين التركة المستغرقة وغير المستغرقة فهي على

حكم ملك الميت في الاولى وهى ملك الوارث في الثانية (راجع في تفصيل هذا ترجمة المحاضرة الفرنسية المنشورة في الجريدة) أما الديون فهمي علي أي حال متعلقة بالتركة لا يسأل عنها الوارث في أمواله، قرروا ذلك لأن الدين لا ينتقل من ذمة الي ذمة الا بالرضا ولأن الميت مصلحة في أن تسدد ديونه من أمواله التي تركها فلا يجوز أن تحول تصرفات الوارث دون توفير هذه المصلحة ، فللدائنين ابطال تصرفات الوارث اذا نتج عنها ضرر لهم . فترى أن حماية حقوق الدائنين حاصلة بحقهم في ابطال التصرفات أي بصيرورة حقهم عينيا متعلقا بالمال بعد الموت ولم يكن لهم ذلك قبله . وطبيعي أن يكون الحكم كذلك والمورث وهو موضع ثقتهم غير موجود وأموال الوارث ليست محلا لقضاء ديونهم والوارث وهو واضع اليد يخشى تبديده للتركة . هذا فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات أما اليد فان يد الوارث كيد المورث أي هو خليفته فيها مستمر لها . هذه أحكام التركة في الشريعة اذا لم يتخل عنها الوارث فاذا تخلى عنها لاستغراقها مثلا أقيم عنها وكيل يطالب بما لها ويطالب بما عليها ويقضى في وجهه . فترى أن ائصال الحقوق لأربابها حاصل بشكل تام مفيد واف بالحاجة والغرض الذي عرفنا وجوب تحقيقه

الغرض المطلوب تحقيقه في أحكام التركات لم يتغير في عهدنا هذا عما كان عليه في عهد الفقهاء الذين وضعوا هذه الاحكام كما انه لم يتغير في القانون الفرنسي عما كان عليه في القانون الروماني فاذا كانت قواعد القانون الفرنسي هي في مجموعها قواعد القانون الروماني فما حاجتنا نحن بتغيير قواعد الشريعة واجتلاب قواعد منزعجة من قوانين أخرى لا تتصل بتاريخنا وتصوراتنا الاجتماعية . ولا أفهم وجه ابدال نظام بآخر اذا كانا متساويين في الوصول الى الغرض المشترك الا ان يكون ذلك عبثا . وقد شهد بعض علماء فرنسا ممن كاتبوني بان نظام الشريعة واف بالغرض ، وذهب آخرون الى تفسير حالة التركة في القانون الفرنسي عند قبول الوارث لها بشرط الجرد بما لا يخرج عن تصورات الفقهاء ولم يعترض عليهم بان هذا التفسير مضيع للحماية المطلوبة منقص من الضمانات الواجبة

ان كان شيء قد تغير في زمننا هذا عن زمن الفقهاء فهو سرعة تبادل النافع وضعف الذمم وفساد الاخلاق وهذا لا يعالج بتغيير القواعد نفسها وانما يقضى باحاطتها باجراءات وطرق اثبات تناسب وقتنا

من العبث ان يقال ان اساس هذه القواعد وهو حبس المدين بالدين قد زال فوجب زوالها بزواله فانه فضلا عن أن حبس المدين بالدين لم يكن على الاطلاق الذي يصفه به المحاضر فانه

لم يكن علة هذه الأحكام . علة هذه الأحكام هي إيصال الحقوق لأربابها وهذه لم تنقطع وهب ان علتها كانت الجبس فان زوال العلة لا يؤثر اذا قام مقامها علة اخري وكان الحكم صالحا لهيئة اجتماعية لاندين بوجود العلة الاولى ، وفي نظام التوارث الانكليزي والفرنسوي منال واضح علي هذا . لا عبرة أيضا بالقول بان النص القرآني « من بعد وصية يوصون بها او دين » يحتمل التفسير الذي يذهب اليه المحاضر فاننا لسنا في مقام اجتهاد والاجتهاد تشريع وانما نحن في مقام تفسير قانون مصري يحيل علي قواعد الشريعة والقواعد المنطبقة هنا هي الاقوال الراجحة في مذهب الامام الاعظم وعلى التسليم بانه لا تعارض بين النص وتفسير المحاضر وان اجتهاده مفتوح له بابه فليس عدم وجود التعارض دليلا مرجحا للأخذ باقواله اذا لم يقم علي الأخذ بها دليل بل هو رد علي من يحتج عليه بالنص ولم نحتج عليه بالنص وانما كان دليلنا تفسير الفقهاء الذي يحيل عليه القانون دون غيره . علي اني لا افهم الحاجة للاجتهاد والمحاضر يقول ان قواعد الشريعة غير منطبقة فسواء عنده كانت له او عليه عرفنا حكم الشريعة في انتقال الحقوق والالتزامات بالموت وانه ليس في تغير الاحوال الاجتماعية والاقتصادية مانع عقلا من الأخذ بها

بقي علينا حكم النقل . هل قضى القانون المصري باتباعها أو وضع نظاما خاصا لذلك الانتقال احالت المادة (٤٤) وهي واقعة في باب أسباب الملكية وانتقال الحقوق العينية علي قانون الاحوال الشخصية وهو في مصر الشريعة الاسلامية

فسر حضرة المحاضر هذه المادة بانها تحيل علي مسائل الاحوال الشخصية كترتيب درجات القرابة وأسباب الارث وتبين الانصباء ونسي ان هذه المسائل تتعلق بالاحوال الشخصية الصرفة ، ويمتنع علي المحاكم الاهلية النظر فيها بمقتضى المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . فاذا قام نزاع امام المحاكم الاهلية في احدى هذه المسائل اوقفت المحكمة النظر في القضية وأحالت الخصوم علي المحكمة المختصة وهي المحكمة الشرعية . والمادة (٤٤) احدى مواد القانون المدني الاهلي الذي وضع لتطبيقه المحاكم الاهلية وهي داخلة في باب أسباب الملكية والحقوق العينية . وليس لهذا الباب اتصال بالاحوال الشخصية التي يشير اليها حضرة المحاضر . فلا يمكن والامر كما نرى أن تنصرف الاحالة الي غير الاحكام العينية التي يقررها قانون الاحوال الشخصية ، أي لا يمكننا لأن نفسير المادة تفسيراً صحيحاً أن تقدر انها متعلقة بأسباب الارث وطرق الحرمان منه وتعيين الانصباء

وانما ظاهر نصها والباب الذي هي داخلة فيه والقانون الذي هذا الباب هو أحد ابوابه تدل على ان المراد منها تعيين كيفية امتلاك الوارث بطريق الارث أى الرضا بحكم الشريعة في حق الوارث على التركة بحسب ما اذا كانت مستغرقة أو غير مستغرقة ومن غير المعقول ان لا يرضى الشارع المصرى بحكم الشريعة في مصير التزامات المورث بعد ان رضى بحكمها في مصير حقوقها لان ذلك يكون تناقضا في الغرض ولان الالتزامات جزء من التركة مقابل للحقوق فيجب ان يكون القاضي في امرها هو ذلك الذى قضى في امر الحقوق على ان الشارع المصرى وهو ينقل عن القانون الفرنساوى ترتيبه واحكامه لم يتعرض مطلقا للأخذ بقواعده في مسائل الموارث واعتبر انه لو أخذ ببعضها دون البعض الآخر أدخل بالتباسك الذي يجب ان يتوفر لها فتركها جملة واحدة وباب الموارث في القانون الفرنساوى شامل لاحكام انتقال الحقوق والالتزامات بالموت على وجه التفصيل وأسباب الارث وانصباء الورثة وغير ذلك فلا يمكننا ان نفرض بحال من الاحوال أن الشارع المصرى أهمل مسألة كلية كهذه فامتنع عن الاخذ بقواعد القانون الفرنساوى ولم يرض باحلال قواعد الشريعة محلها لان ذلك نقص في اداء الواجب الذي ندب نفسه اليه

يقول حضرة المحاضر ان هناك طريقتين لتفسير النصوص القانونية : الاولى ان نعتبر النص كلاما بذاته والثانية ان يوصل بينه وبين النصوص الاخرى وان نوفق بينه وبين روح القانون . وان الطريقة الثانية هي وحدها الطريقة المعقولة الواجب اتباعها . هذا حق لا نقول فيه انه حق أريد به باطل وانما القاعدة التى وضعها قاعدة كلية تحتاج في تطبيقها على موضوعنا هذا الى قواعد أخرى منها ان نصوص الكليات أدل على روح القانون من نصوص الجزئيات ، وان الجزئيات تفسر بالكليات ولا عكس . هذه قواعد عقلية ومنطقية لا نظن اننا في حاجة الى التدليل عليها فاذا كان حضرته لا يعلم بان المادة (٥٤) تحيل على أحكام الشريعة فيما يتعلق بانتقال الحقوق والالتزامات بالموت بالرغم عما بيناه من انه لا يمكن ان يكون للشارع المصرى موقف آخر ، واذا كان يقر ان المادة (٥٤) تقرر انتقال الحقوق بالميراث انتقالا مطلقا لا قيد فيه مع ان هذه المادة تقول أن الحكم في انتقال الحقوق يكون بحسب قواعد الشريعة تقول : اذا كان ينكر ان تكون الاحالة واقعة حيث ينطق بها القانون فكيف يجوز له أن يقول في موضع آخر من المحاضرة ان الوارث يلتزم بالديون بحسب الحكم الاحوال الشخصية والقانون لم يذكر كلمة عن انتقال الالتزامات ؛

ان لم يكن هذا تناقضا فكيف يكون التناقض وكيف يجوز له أن يجزىء قواعد الشريعة ، فيأخذ منها ما يريد ويترك ما يريد ، وهو يعلم أن نظام التوريث نظام تماسك الاطراف متسلسل الحلقات ، كل قاعدة من قواعد لها نتائج معينة لا يمكن فصلها من القاعدة التي أتتجتها فلا الشريعة الاسلامية تقول ان الوارث ملزم بالديون بحد . ولا هي ان قالته تقبل ان تؤخذ منها هذه القاعدة دون النتائج التي ترتبها عليها . يرمينا بالاضافة الى القانون اذ تقول بأن انتقال الالتزامات يجب أن يجرى على حكم الشريعة وينسب نفسه اذ هو يفعل ذلك وينسب الى الشريعة ما ليس منها . وهل من الممكن أن يدال على حكم الشريعة في انتقال الالتزامات بنصوص القانون المصري الذي اعتبر المحاضر ان له نظاماً خاصاً خرج به عن قواعد الشريعة ترك هذه المتناقضات جانبا ، ونبحث فيما سماه حضرة المحاضر نظام القانون المصري . يقوم هذا النظام في نظر حضرة المحاضر بان هناك شبهات تدعونا الى الشك في وجوب تطبيق الشريعة على التركات وبأن هناك أدلة قاطعة تبين لنا حدود ذلك النظام المصري . أما الشبهات فهي ان الشارع المصري لم يقرر حلول الآجال بالموت بل من الآجال ما لا يحل أبداً والشريعة تقرر حلها بالموت . تقول في هذا انه فضلا

عن مبالغته في القول بأن من الآجال ما لا يحل أبداً (لان الاجل المنصوص عنه بالمادة (٤٨٠) يحل في بعض الظروف) فانا لم تقل بتطبيق قواعد الشريعة في هذا الصدد لانتا نري ان قواعد الشريعة تنقيد بما قرره القانون المصري من القواعد العامة التي يجب تطبيقها في كل الاحوال ، والمادة (٨٧) فيما يخص بملكية المنقولات و (١٠٢) فيما يتعلق بحلول الآجال فاعدتان عامتان واجب تطبيقهما أيا كانت الظروف . هذا فضلا عن أن رأيه في الشريعة فيه نظر

شبهة أخرى ان الحق العيني الذي تقول بوجوده في الشريعة الاسلامية لا يعرف نظامه او طبيعته أو طريقة اثباته ، اما طبيعة هذا الحق فلا تختلف عن طبيعة الحقوق العينية في القانون المصري ، وفي كل قانون آخر فرق بينها وبين الحقوق الشخصية . مزية العيني هي تفضيل صاحبه على من سواه من أصحاب الحقوق الشخصية على الشيء الذي حمل هذا الحق ، ومتابعته اني كان وكلا الاثرين مقرران لحق دائن التركة في الشريعة الاسلامية . أما طريقة اثباته بالتسبيه للغير فقد أهمل القانون المصري وضع حكم لها علي مثال احكام الحقوق العينية الاخرى وهو الذي عبناه عليه وتمنينا لو سد هذا النقص ، اما أدلته القاطعة فسرى

ان كانت قاطعة في الحكم بان القانون المصري له نظام خاص وان كانت تبين لنا حدود هذا النظام

اول هذه الادلة المادة (٣٩١) وهي القائلة بأن الاجارة لا تنسخ بموت أحد المتعاقدين ما لم يكن الايجار حاصلًا بسبب حرفته أو مهارته الشخصية . قيل ان هذه المادة تطبق القاعدة الفرنسية التي لم ينقلها لنا القانون المصري ان الشخص يتعاقد لنفسه ولورثته من بعده . أما القاعدة ولم تنقل اليها فلا أفهم كيف يتحكم المفسر ويجزم انها هي قاعدة الشارع المصري . ولا أفهم لم لا يقول ان القاعدة عندنا أن الانسان يتعاقد لنفسه ولتركته من بعده . على ان عدم فسخ الايجار بالموت أمر لا علاقة له بنظام التوريث بل هو نتيجة عن طبيعة العقد نفسه . فقد يختلف بين الناس النظر فيما اذا كان عقد الايجار حاصلًا بسبب اعتبارات شخصية أي قائمًا على ثقة المؤجر بانتفاع المستأجر أو هو عقد تبادل المنافع ليس للاعتبارات الشخصية فيه دخل كما هو الحال في البلاد الكثيرة العمران حيث لا يعرف الاشخاص بعضهم بعضًا ، وحيث يضمن القانون المستأجرين اذا أساءوا الاستعمال . نقول قد يختلف الناس في النظر دون أن يكون لاختلافهم هذا أثر في تحديد قاعدة التوريث ، فان الشافعي ومالك لم يجيزا فسخ الاجارة بالموت وأجازها الحنفية

والكل متفقون على ان التركة وحدها هي التي تلزم بديون المورث ومنها دين الاجارة عند الشافعية والمالكية . يتفق رأي الشافعية والمالكية في عدم فسخ الاجارة بالموت مع القانون الفرنسي . والقانون الفرنسي يعتبر الوارث ملتزمًا بالديون كلها والى غير حد ، فهل يمكن ان تكون هذه القاعدة وليس فيها ذكر مطلقًا لدين الاجارة ، من يسأل عنه ، التركة والوارث ، وهل الوارث يسأل عنه لحد او الى غير حد ، هل يمكن أن تؤخذ أساسًا للقول بأن الوارث يسأل عن ديون مورثه شخصيا الى حد ، وهل هذا هو الدليل القاطع الذي بين لنا حدود النظام المصري

دليل قاطع آخر ، ان الارث ليس سببا صحيحا يترتب عليه أن الوارث يمكنه أن يملك شيئًا غير مملوك للمورث اذا وضع يده عليه خمس سنين (المادة ٧٦) . لم يقل القانون المصري ولا القانون الفرنسي ذلك وانما قرره شراح القانون الفرنسي وسنعرف بعد سبب هذا الحكم . كل ما نقوله في هذا الدليل انه مصادرة على المطلوب كما يسميه المنطقيون Pétition de principe وهي ان يؤتي بالشئ المتنازع فيه أو بنتيجة عنه دليلا على احد الوجهين اللذين قام بينهما النزاع وهو دليل غير مقبول . نحن نريد ان نعرف ان كان القانون المصري قد أخذ بقاعدة

الشريعة من ان التركة هي التي تلزم بالدين .
أو بقاعدة القانون الفرنسي من ان الوارث
يلتزم به شخصيا فيؤتي لنا بقاعدة من القانون
الفرنسي يظن انها نتيجة عن التزام الوارث
شخصيا وتساق دليلا على ان القانون المصري
اراد ما اراده القانون الفرنسي . هذا دليل
غير ناهض . أما معرفة ماهي قاعدة القانون
المصري في الارث هل هو سبب ملك صحيح
مفتوقة على حكم الشريعة الاسلامية . القاعدة
في فرنسا مأخوذة من ان يد الوارث يد جملة
واستمرار لا يد تفصيل وابتداء وانها تقع على
مجموع التركة لا على عين بالذات ، وسبب الملك
الذي يكتفي معه بوضع اليد مدة قصيرة ينظر
فيه الى ان يد من صدر له سبب الملك تكون
يد ابتداء وتفصيل . فيد الوارث التي هي يد
جملة واستمرار لا تصلح سببا . وحكم يد الوارث
في الشريعة الاسلامية وبالتالي في القانون المصري
حكمها في القانون الفرنسي . اتفقنا مع حضرة
المحاضر في النتيجة واختلفنا في طريقة الاستنتاج ،
ونكرر انه اذا سلم القانون المصري بهذه النتيجة
فلأن قواعد الشريعة الاسلامية ترضاها ولا
تأبأها ، لا لانها منزلة من القانون الفرنسي
ولا لأن حضرة المحاضر يريد ذلك

والمستعير والمستودع وورثتهم لا يستطيعون
التملك بمضى المدة (المادة ١٩) وفي ذلك دليل
على ان الوارث يلتزم بديون المورث شخصيا ،
لان الذين امتلكوا بسبب معلوم كانوا ملتزمين
بالرد ، فاذا امتنع على الوارث أن يمتلك بمضى
المدة فذلك لان الالتزام بالرد انتقل اليه
شخصيا . قد يكون هذا الاعتراض صحيحا لو
لم يكن أساس عجز الوارث شيئا آخر غير
التزامه بالديون . العيب الذي لحق يد المورث
عيب مطلق دائم مادام الشئ في يده . فاذا انتقل الى
بشخص آخر وكان لهذا الاخير يد ابتداء على
الشئ كما لو باع مستأجر شيئا الى اجنبي فان هذا
الاجنبي يمكنه أن يملكه بمضى المدة لكن ويد
الوارث يد جملة واستمرار فانها لا يمكنها محو ذلك
العيب الذي لحق اليد الاولى يد المورث . هذا هو
سبب الحكم في القانون الفرنسي . وهو سببه
أيضا في القانون الذي لم يحدد شجرة عن قواعد
الشريعة . وهب ان الحكم كان ناتجا عن التزام الرد ، فان
التزام الرد هذا يكون واقفا في قانوننا على التركة التي
تنقل اليها كل الالتزامات ، ويكون اذن ذكر
الوارث في المادة بمقدار ما يكون الوارث ممثلا للتركة
في احتمالها الديون ، تفسير لا تعسف فيه اذا احتجنا
اليه . وهب فوق ذلك انه لا التفسير الاول ولا
الثاني كافيان لتوجيه هذا النص فان القانون
المصري على خلاف الشريعة الاسلامية أخذ

دليل قاطع ثالث ! يقول ان واضح اليد
بسبب معلوم غير أسباب التملك كالمستأجر

عن القانون الفرنسي قاعدة التملك بعصي المدة، وهي قاعدة تتعلق بالشكل لا بالموضوع. أخذها ورتب عليها نتائجها المعروفة في القانون الفرنسي، ومنها أن الإنسان لا يكتسب حقاً عينياً يخالف أصل وضع يده وجعل عجزه عن ذلك إلا كتساب عجزاً مطلقاً دائماً ليس بالنسبة لمن أخذ منه الشيء كالمؤجر أو المودع فقط بل بالنسبة للمالك الحقيقي إن كان المودع أو المؤجر غير مالك، فالالتزام بالرد لا يمكن أن يفسر عجزه أمام المالك الحقيقي إذا لم يكن المالك الحقيقي هو الذي أجر له أو أودع عنده. فاستنتاج التزام الوارث شخصياً بديون المورث من هذه المادة استنتاج غير صحيح.

دليله الأخير (المادة ٦١٠) التي تقرر أن ثبوت حق الوارث في حق الكفاية يكون بثبوت الوراثة. ظن حضرة المحاضر أن إعفاء الوارث من التسجيل ناتج عن أنه مستمر لشخصية المورث. العلة غير صحيحة لأن التسجيل لم يوضع إلا لإثبات ما يتعاقد عليه الأفراد وما قضى بثبوته الأحكام بالنسبة للغير، ولم تكن ثقة الشارع بنفسه ضعيفة بحيث يوجب علي من قضى له بحق أن يسجل هذا الحق لينبته. بل رأى أن في تقريره لذلك الحق الكفاية وكل الكفاية والوارث يتعلق ملكة بالأشياء الموروثة بحكم القانون لا بحكم الأفراد، لذلك لم يوجب عليه إلا

إثبات استحقاقه بأن يتعلق له الملك لا إثبات قيام الملك فعلاً له. حال الوارث في فرنسا كحال الأب في حق انتفاعه بأموال ابنه إلى سن معين في أن كليهما مستمدان من القانون وفي أن كليهما معقنان من التسجيل. ولو كان إعفاء الوارث من التسجيل ناتجاً عن أنه مستمر لشخصية مورثه فإن هذا لا يصلح سبباً لإعفاء الأب من التسجيل إذ هو لا يستمر لشخصية ابنه العائش. فإذا كان القانون الفرنسي وهو الذي يقرر استمرار الوارث لشخصية المورث لا يطلق إعفاء الوارث من التسجيل على هذا الاستمرار، أيجوز هذا دليلاً على التزام الوارث بديون مورثه في قانون لم يقم بعد أي دليل على تسليمه باستمرار الوارث شخصية المورث أو وددت لو يد لنا حضرة المحاضر أي شيء يسجله الوارث أهو اعلام الوراثة ولا يبان فيه لما يتعلق به حق الوارث أو هو نص الفقه الإسلامي الذي يحدد نصيب الوارث، أو هو الكشف الحاوي لبيان أعيان التركة وحقوقها وهو صادر من الوارث، أي شيء من هذه الأشياء الثلاثة يسجله الوارث؟ هذه هي الأدلة التي لا تنهض بها حجة، ولا يقال بها غثار، هي التي ساقها لنا حضرة المحاضر ليثبت لنا ما يقول أنه نظام القانون المصري، وقد رأينا مبلغ قوتها فلم يبق لنا إلا أن نجمل المناقشة بكلمة نختمها بها: أخذ حضرة المحاضر

عن الشريعة الاسلامية تحديد المسؤولية بالديون باموال التركة وترك منها تعيين المسئول عن هذه الديون فجعله الوارث بدلا عن التركة، وكان في اخذه ذلك علي غير رأي يعرف فتارة يقول ان المادة (٥٤) تحيل علي الاحوال الشخصية الصرفة وان انتقال الحقوق والالتزامات خارج عنها، وأخرى يقول بان الالتزام ينظر في تجديده الى حكم الاحوال الشخصية، فراه اذن عدم الاخذ بقواعد الشريعة وان اخذ بها فلا يأخذ الا قواعد مبتورة، هي مبتورة لان الشريعة لم تسلم بتحديد المسؤولية بالديون باموال التركة الا لانها ضاعفت في حق الدائنين وزادت من قوته بحيث يكونون في مأمن من تبديد الوارث، والقواعد الكلية ترتب عليها دائما نتائج تضمن حسن تطبيقها وتؤكد الارتفاع بها

كذلك لم يأخذ بقواعد القانون الفرنسي لان هذا القانون لم يسلم بتحديد مسؤولية الوارث عند قبوله بشرط الجرد الا بعد ان احاط ادارة التركة ودفع الديون والتصرف في الاعيان بضمانات تكفل للدائنين استيفاء حقهم. وما كان لحضرة المحاضر ان يأخذ عن القانون الفرنسي هذه الضمانات وتقريرها من شأن الشارع لا من شأن المفسر

التزام الوارث الشخصي وليست من ذلك في شيء، فبعضها غير صحيح كعدم فسخ الاجارة بالموت وإعفاء الوارث من التسجيل، فالأولى راجعة الى طبيعة العقل والثانية الى ان امتلاك الوارث لا عيان التركة حاصل بحكم القانون مباشرة والقانون يعفى من التسجيل كل حق عيني كان هو السبب المباشر لا انتقاله، وبعضها راجع الى استمرار اليد كالواد (٧٦، ٧٩) ومسألة الحيازة أو اليد مستقلة كل الاستقلال عن الالتزام بالديون. فعلى أي وجه قلبت النظام الذي يقول المحاضر بوجوده وجدته نظاما اجنبيا عن القانونين المصري والفرنسي والشريعة الاسلامية، خلقه المحاضر خلقا جديدا جمع فيه اجزاء متنافرة لا تستقيم معه الثقة ولا تثبت المعاملة، وخلق في سبيل هذا الخلق نصوص القانون لتخرج روحا ٤٤١ روح القانون تفسر به المادة (٥٤) على غير الظاهر من نصها ومن الباب الذي هي فيه والقانون الذي يقع فيه هذا الباب وعلى غير المعقول من وجوب تماسك نظام التورث واتساقه بحيث يؤدي لكل ذي حق حقه. والنظام الذي شرعه لنا حضرة المحاضر جعل الوارث مطلق التصرف شأنه شأن المورث وليس هو هو وترك الدائنين يقبلون الكف على ثقة اصنامها التفسير على غير

ذنب جنوه الا انهم اعتمدوا على القانون

عبد الحميد بدوي

مدرس بمدرسة الحقوق الخديوية

كذلك جعل القانون المصري ما لا قبل له بمحله، فلو رد قواعد ونصوصا اعتبرها كلها نتائج

الأمم

٥١

وسيله بنت ذوالفقار عمرها ٢٠ سنة بكر

وسكنها درب حيدر

فاطمة بنت ذوالفقار عمرها ٢٨ سنة متزوجة

وسكنها درب حيدر

في

قضية النيابة العمومية نمرة ٩٣٣ سنة ٢٠

٢١ المقيدة بمجدول المحكمة نمرة ١٢٠٥ سنة

٣٨ قضائية

وقائع الدعوى

التهمة المذكورات تعدين على الست زينب

عزت بالنسب العلني في يوم ٢٢ اغسطس سنة

١٩٢٠ بدرب حيدر وطلبت المدعية بالحق للدني

عقابهم بالمادة ٢٦٥ عقوبات والحكم لها بمبلغ

الف قرش تعويض

ومحكمة عابدين المركزية حكمت بتاريخ ٢

اكتوبر سنة ١٩٢٠ عملا بالمادة «٢٦٥» عقوبات

بتغريم كل منهن خمسين قرشا والزامهن بمبلغ

٣٠٠ قرش للمدعية بالتضامن والمصاريف المدنية

فاستأنف المحكوم عليهن هذا الحكم

بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ومحكمة مصر الابتدائية

الاهلية بصفة استئنافية حكمت بتاريخ ٤ يناير

سنة ١٩٢١ عملا بالمادة ١٧٢ جنابات حضوريا

تقض . الدعوى المدنية امام المحاكم الجنائية.

خلو الحكم من الاسباب

الحكم من المحكمة الجنائية بالبراءة يترتب عليه

تبعا الحكم برفض الدعوى المدنية لان هذه الدعوى

اساسها الاتهام . فاذا حكمت المحكمة برفض الدعوى

المدنية تبعا للحكم بالبراءة ولم تبين الاسباب التي بني

عليها الحكم برفضها كان الحكم صحيحا ولا محل

لنقضه .

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول - لطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

للعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات مستر كالويني وعبد

الرحمن رضا باشا ومستر هل وحافظ عبد النبي

بك مستشارين وحامد شكري بك وكيل نيابة

الاستئناف وعلى كامل افندي كاتب المحكمة

أصدرت الحكم الآتي :

في الطعن المقدم من

الست زينب عزت مدعية بحق مدني

ضد

زينب بنت فريد عمرها ٤٠ سنة متزوجة

وسكنها درب حيدر

يقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمات مما نسب اليهن ورفض الدعوى المدنية قبلهن والزمّت المدعية المدنية بالمصاريف فقررت المدعية المدنية بلسان وكيلها بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام في ١٧ يناير سنة ١٩٢١ وقدم المحامي عنها تقريرا

باسباب الظمن في تاريخه

المحكمة

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الظمن والزام

المدعية بالمصاريف

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم الثلاثاء ٣١ مايو سنة ١٩٢١ - ٢٣ رمضان سنة ١٣٣٩

٥٢

نقض. شهود النفي. الدفاع الشرعي عن النفس.
مسألة موضوعية

لا داعي لان تشير المحكمة صراحة في حكمها الى عدم أخذها بشهادة شهود النفي لان الحكم على التهم يفيد ذلك ضمنا

مسألة الدفاع الشرعي عن النفس من اختصاص محكمة الموضوع وهي وحدها صاحبة الشأن في تقدير ظروفها

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرام

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة عبد الرحمن رضا باشا

وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة

مسيو سودان وابو بكر يحي باشا واحمد زكي

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال

من حضر من المتهمين ودفاع المحامي عن الطاعنة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا

حيث ان الظمن تقدم في ميعاده القانوني

فهو مقبول شكلا

وحيث ان الطاعنة تركن على ان الحكم

المطعون فيه فصل في الدعوى المدنية دون ان

يطلب الى المحكمة صراحة الفصل فيها وان الحكم

خال من الاسباب

وحيث ان الدعاوى المدنية التي تقام في

اتناء نظر الدعاوى الجنائية أساسها الاتهام في تلك

الدعاوى قتي تثبت براءة المتهمين من الفعل

الجنائي الذي رتب عليه طلب تعويضات لمن

لحقهم ضرر بسبب هذا الفعل فلا يكون هناك

محل للحكم بهذه التعويضات

وحيث ان محكمة الموضوع اثبتت في

حكمها المطعون عليه براءة المتهمات مما نسب

ابو السعود بك المستشارين واحمد محمد خشبه المذكورة
بك وكيل نيابة الاستئناف ومحمود افندي طلعت
المعداوى كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي :
في الطعن المقدم من

الامين الحاج عمره ٤٠ سنة صناعته خفير
مقيم بعزبة الجيارة بالحجر
ضد

المحكمة
بعد سماع طلبات النيابة العمومية والمحامى
عن الطاعن والاطلاع على الاوراق والمداولة
قانونا

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٠٦٦ سنة ١٩٢٠
المقيدة بمجدول المحكمة نمرة ١٩٥٠ سنة ٣٨ قضائية
وقائع الدعوى

من حيث ان النقض صحيح شكلا
حيث ان الطعن مبنى على ان المتهم كان في
حالة دفاع عن النفس وكان يجب على المحكمة
أن تطبق في حقه المادتين ٢١٤ و ٢١٥ وعلى ان
المحكمة سمعت شهود نفي ولم تشر في حكمها
بشيء عن شهادتهم

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بانه
في ليلة ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٠ بأراضى ناحية
السروقة قتل عمدا عبدا ربه فرج بأن اطلق
عليه ثلاث رصاصات من مسدس أصابه في
الصدر والرئة وذلك مع سبق الايراد وطلبت
من حضرة قاضى الاحالة بالاسكندرية أحالة
للمتهم على محكمة جنايات اسكندرية لمحاكمته
بالمادة ١٩٤ عقوبات

وحيث أن الثابت في الحكم ان المتهم لم
يكن في حالة دفاع عن نفس وأنه ما كان في
حالة تبيح له اطلاق النار على المارين هذا فضلا
عن أن مسألة الدفاع عن النفس هي مسألة خاصة
بمحكمة الموضوع دون غيرها وهي صاحبة الشأن
في تقرير ظروفها

وحضرة قاضى الاحالة قرر في ٩ نوفمبر
سنة ١٩٢٠ باحالة المتهم المذكور على هذه المحكمة
لمحاكمته بالمادة المذكورة

وحيث ان الحكم على المتهم بالعقوبة مفادة
أن المحكمة لم تأخذ بشهادة شهود النفي ولا
داعى لان يذكر ذلك صراحة في الحكم
وحيث أنه بناء على ذلك يكون الوجهان

ومحكمة جنايات اسكندرية حكمت
حضوريا بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢١ على المتهم
بالاشغال الشاقة مدة خمس سنين عملا بالمادة

المرتكن عليها رافع النقض غير وجيهين ويتعين
رفضها

لذلك

حكمت المحكمة برفض هذا الطعن

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة
في يوم الاثنين ٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ و ٢٩ محرم
سنة ١٣٤٠

٥٣

محل الإقامة الشرعي

محل الإقامة الذي يتحدد به الاختصاص في
الحقوق الشخصية والمواد المتعلقة بالمنقولات (مادة
٣٤ مراقعات) هو المركز الشرعي الذي تنحصر فيه
أشغال الشخص ومعاملاته أما إذا اتخذ الإنسان له
محل آخر لضرورة خاصة لا يوجد به إلا أحيانا فليس
هو محل الإقامة الشرعي. وعليه يجب أن ترفع عليه
الدعوى بدائرة محله الأول دون الثاني
باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة احمد موسى باشا وبحضور جناب مستر
كالويني وحضرة صاحب العزة فوزى بك المطيعي
مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي .

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي غرة

٨٣٥ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من يوسف بك شهدي السنجق

عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الست حميدة هانم
السنجق وقد حضر معه بالجلسة المحامي عنه كما
حضر عن الست حميدة محاميا

ضد

احمد افندي موسى الحاضر عنه بالجلسة
المحامي عنه

الوقائع

رفع يوسف بك شهدي بصفته الشخصية
وبصفته وكيلًا عن والدته الست زعفران بنت
عبد الله والست حميدة هانم كريمة المرحوم
عبد الله بك السنجق هذه الدعوى امام محكمة
اسيوط الابتدائية الاهلية ضد احمد افندي
موسى طلبوا فيها الحكم بالزام المدعي عليه بدفع
مبلغ ٥٨٣٨٩ قرشا صاغا ونصفا مع المصاريف
واتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ الموقت
وبدون كنباله وهذا المبلغ ريع ٧٧ ف و ٢٢ طو
٦ س اطيان عن سنة ١٩١٩ وارتكنوا على
ما تقدم منهم من المستندات وبعد أن حضرت
القضية واحيلت على جلسة المرافعة اصر الحاضر
عن المدعين على طلباته والحاضر عن المدعي عليه
طلب الحكم بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر
الدعوى لان محل اقامته بمصر والحاضر عن المدعين
اعترف بذلك وبتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٢٠ حكمت
المحكمة المشار اليها حضوريا بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى والزمّت المدعي بالمصاريف ومائة

قرش اتعاب محاماه فاستأنف يوسف بك شردي السنجق عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الست حميده هاتم السنجق ذلك الحكم بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ طالبًا للاسباب الميينة بصحيفة استئناف القضاء بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبرفض الدفع الفرعي واختصاص محكمة أسيوط الكلية للفصل في الموضوع مع الزام المستأنف عليه بالمصاريف والاتعاب عن الدرجتين وبجلسة اليوم (١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠) المحددة أخيراً لنظر هذا الاستئناف صمم الحاضران عن المستأنفين على هذه الطلبات وطلب وكيل المستأنف عليه التأييد (وأقولهم مدونة بحضر الجلسة)

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة حسب القانون حيث أن الاستئناف مقبول شكلاً

وحيث انه ثابت من الاوراق التي تمسك بها المستأنف وخصوصاً الاعلانات القضائية المتوقعة بناء على طلب احمد افندي موسى بتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩١٧ و ٢٧ يونيو سنة ١٩١٨ و ١٧ يناير سنة ١٩٢٠ وعقد الإيجار المحرر منه في ١٠ يونيو سنة ١٩١٤ ان احمد افندي موسى المذكور مقيم بعزبته الكائنة بناحية أولاد خلف بمركز البلينا بمديرية جرجا وان جميع لشغاله

ومعاملاته تنحصر في هذه الجهة وحيث أنه تبين من بعض الاوراق المقدمة من احمد افندي موسى انه متخذ له محلاً بالقاهرة الا أن هذا لا يمنع من اعتبار ان مركزه الشرعي هو بناحية أولاد خلف سيما وانه لم يتواجد بالقاهرة الا في بعض الاحيان ولم يكن له فيها معاملة مع أحد ما

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون الدفع الذي ابداه المستأنف عليه امام محكمة أول درجة في غير محله فيتعين الغاء الحكم المستأنف والحكم باختصاص محكمة أسيوط الابتدائية بنظر هذه الدعوي

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وباختصاص محكمة أسيوط الابتدائية الاهلية بنظر هذه الدعوى والزممت المستأنف ضده المصاريف ومبلغ ٣٠٠ قرش اتعاب المحاماه للمستأنف

٥٤

شراء تاجر قطن مزارع . معاملة تجارية بالنسبة الاول . مدنية بالنسبة للثاني . طريقة الاثبات . علم الوزن

ان كانت المعاملة تجارية بالنسبة لاحد المتعدين ومدنية بالنسبة للآخر فلا يجوز الاثبات في حق الآخر الا طبقاً لاحكام القانون للدني (مادة ٢١٥)

الشيخ ابراهيم سيد احمد الشافعي وقال بعرضتها
المورخة ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ انه اشترى من المدعي
عليه ٤٠ قنطارا و ٧٤ ط قطنا سكلاريدس
بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ بواقع القنطار ١٣٥٠
قرشا وقد وضع القطن في اكياس وأوجدت امام
منزل المدعي عايه بعد وضع اسم المشتري عليها
ولارتفاع أسعار القطن رفض البائع تسليم
الاقطان وأدخلها في منزله بأكياسها وبحالتها
التي هي عليها لذلك رفع هذه الدعوى طالبا الحكم
أولا بصفة مستعجلة بتعيين حارس قضائي لتسليم
٤٠ قنطارا و ٧٤ ط قطنا الموجودة بمنزل المدعي
عليه داخل ٣١ كيس عليها اسم الطالب ويكون
له الحق في بيعها مع ايداع ثمنها في خزانة المحكمة
بحكم مشمول بالنفاذ وبالنسخة الاصلية. ثانيا
الحكم بأحقية الطالب للاقطان المذكورة
وتسليمها اليه مع الزام المعلن اليه بالمصاريف
واتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ الموقت
وبدون كفالة وبجلسة ٠٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ قال
المدعي عليه انه باع قطنه لغير المدعي ولم يبع
للمدعي قطنا فعدل المدعي طلباته باعلان اعلمه
للمدعي عليه بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ قال فيه
من حيث أن المدعي عليه باع قطنه فهو ملزم
بأن يدفع له الفرق بين قيمة القطن حسب البيع
وبين سعره يوم رفع الدعوى وهذا الفرق مقداره
٤ جنيهات مصرية و ٥٠٠ ملليم في كل قنطار فيكون

فلا يقبل الاثبات بالبينة اذا زادت قيمة للدعي به
عن الف قرش الا اذا كان الدين المطلوب اثباته قد
أصبح قريب الاحتمال بورقة صادرة منه (٢١٧)
وفي القضية - ادعي تاجر شراء قطن رجل من
ذوى الاملاك وقدم دليلا على دعواه (علم القباني)
الذى يبين وزن القطن للبيع فقررت محكمة
الاستئناف بان هذه الورقة لا تصلح مبدأ ثبوت
بالكتابة على البائع لانها ليست صادرة منه وقضت
برفض دعوى التاجر

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة احمد موسى باشا وبحضور جناب مستر

كالويني وحضرة صاحب العزة فوزى بك

للطبعي مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي كاتب

الجلسة

اصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بنمرة

٧٠٢ سنة ٣٧ قضائية

الرفوع من الشيخ ابراهيم السيد الشافعي

الحاضر بنفسه في الجلسة

ضد

الشيخ احمد سيد احمد سليم

الوقائع

رفع الشيخ احمد سيد احمد سليم هذه

الدعوى أمام محكمة طنطا الابتدائية الاهلية ضد

فاستأنف الشيخ ابراهيم السيد الشافعي ذلك الحكم بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٢٠ طالباً للأسباب الواردة بصحيفة استئنافه القضاء بقبول هذا الاستئناف شكلاً وموضوعاً بعدم جواز سماع الشهود قانوناً والغاء الحكم المستأنف، ورفض دعوى الاستئناف عليه مع إلزامه بالمصاريف عن الدرجتين واتعاب المحاماة وبجلسة اليوم ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ المحددة أخيراً لنظر هذا الاستئناف صم على هذه الطلبات والحاضر عن المستأنف عليه طلب التأيد واقوالهما مدونة بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة حسب القانون . حيث ان الاستئناف مقبول شكلاً وحيث انه ثابت من صحيفة الدعوى المعلنة للاستئناف بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ ان المستأنف من ذوي الاملاك وليس بتاجر فالاثبات بالبيينة المطلوبة عليه لا يصرح به الا اذا اجازه القانون المدني

وحيث ان المادة ٢١٧ من القانون المشار اليه قد اشترطت في جواز قبول اثبات الدين بالبيينة ان يكون الدين قريب الاحتمال بورقة صادرة من الخصم المطلوب الاثبات عليه

وحيث ان علم القبانى المؤرخ ٣٠ نوفمبر

جميع ذلك ١٩٣ جنيهاً و ٥٠٠ مليم يضاف اليه مبالغ ٥٠ جنيهاً قيمة مادفعه من أصل ثمن القضان فيكون مطلوب المدعى ٢٤٣ جنيهاً و ٥٠٠ مليم وهو المبلغ الذي يطلب الحكم به مع المصاريف واتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ للموقت وبدون كفالة وبجلسة المرافعة الاخيرة قال الحاضر عن المدعى انه قدم ما يفيد ان الثمن في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ كان ١٨٠٠ قرش وانه يستند على دعواه بعلم القبانى الذى تعزز بوجود القطن في اكياس المدعى واسمه عليها وانه مستعد لاثبات ذلك بالبيينة وطلب الحكم بالطلبات واحتياطياً الاحالة على التحقيق والحاضر عن المدعى عليه انكر يبعه اقطانا للمدعى ومعرفة له وان كشف القبانى لم يقع عليه منه واعترف بأن الاكياس التى وضع فيها القطن ملك المدعى عليه وطلب رفض الدعوى

فحكمت المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ حضورياً وقبل الفصل في الموضوع باحالة الدعوى على التحقيق لاجراء ما هو مبين بالاسباب ونذبت له حصرة ابراهيم بك جلال وللرئاسة نذب خلافه عند المانع وحددت لذلك جلسة يوم السبت ٥ يونيه سنة ١٩٢٠ وعلى الطرفين الحضور مع شهودهما بعد اعلانهم بهذا اليوم وابتقت الفصل في المصاريف (قضية نمرة ٢٤ سنة ١٩٢٠)

سنة ١٩١٩ المتسك به المستأنف ضده لم يوقع عليه من المستأنف ولم يكن محررا بخطه فلا يمكن اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة ولا يصح ان يبنى عليه جواز الاثبات بالبينه لعدم صدوره من المستأنف على ان العرف جري في هذه الأحوال بتحرير عقدين الطرفين يتضمن مقدار الأقطان المقتضى بيعها وثمنها وتاريخ تسليمها للمشتري وبيان مادفعه المشتري للبائع من اصل الثمن وميعاد سداد باقى الثمن ولم يبين المستأنف عليه الاسباب التى منعت من تحرير هذا العقد وحيث ان محكمة أول درجة قد اعتبرت العلم المقدم ذكره مبدأ دليلا بالكتابة وقررت بأجراء التحقيق الذى طلبه المستأنف عليه وبما ان هذا الحكم جاء مخالفا للقانون فيجب الغاؤه وحيث ان المستأنف عليه لم يقدم ما يثبت دعواه فيتعين رفضها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالنغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الشيخ احمد سيد احمد سليم والزمته بالمصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة فى جلستها العلنية المتعقبة فى يوم الاثنين ١٣ ديسمبر ١٩٢٠ - ٣ ربيع الثانى سنة ١٣٣٩

٥٥

الشفعة . الجوار وحق الارتفاق . تنازل المشتري عن حق الارتفاق سقوط حق الشفع في الشفعة اذا كان للارض المشفوع فيها حق ارتفاق على أرض الجار الشفع وتنازل للمشتري عن هذا الحق سقط حق الشفع في الاخذ بالشفعة باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الاهلية الدائرة المدنية والتجارية المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة احمد موسى باشا ومحضور جناب مستر كالوينى وحضرة صاحب العزة فوزي بك المطيعي مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي كاتب الجلسة اصدرت الحكم الآتى :
فى الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بمررة ٥١٢ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من الشيخ محمد جبر غنيم الحاضر معه بالجلسة حضرة وكيله ضد

جرجس افندى ميخائيل . وعبد السلام عبد اللطيف . وجمعه ابراهيم . واسماعيل خميس . ومحمد عبد الله . وعبد المولى عبد العال . وعبد العال خميس . وعبد الرؤف عباس . وقد حضر عن الاول وكيله أما الباقيون فلم يحضروا ولا بالتوكيل عنهم

الوقائع

رفع الشيخ محمد جبر غنيم هذه الدعوى امام محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية ضد جرجس افندى مينخائيل ومن معه طلب فيها الحكم باحقينه الى ١٠ ط ٧ فيان المدينة بالعريضة بطريق الشفعة مقابل دفعه الثمن للمدعي عليه الاول وقدره ١٢٥٠ جنيها ومنها ٢٥٠ جنيها للبنك الزراعي على الاطيان المذكورة مع الغاء عقد المدعى عليه الاخير الصادر له من المدعي عليه الاول ببيع فدان من هذا المقدار والزام المدعي عليهم بالمصاريف وانعاب المحاماه وبجلسة المرافعة صمم وكيل المدعي على هذه الطلبات واعتمد على المستندات التي قدمها وطلب الحاضر عن المدعى عليه الاول رفض الدعوى للاسباب التي ابداهها ودونت بمحضر الجلسة

وبتاريخ اول مارس سنة ١٩٢٠ حكمت المحكمة المشار اليها حضوريا برفض دعوى المدعى والزمته بالمصاريف ومائة قرش صاغ انعاب محاماه للمدعى عليه الاول (قضية نمرة ٥٠٥ سنة ١٩١٩)

فاستأنف الشيخ محمد جبر غنيم هذا الحكم بتاريخ ١٥ و ٢١ و ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٠ طالبا للاسباب اللينة بصحيفة استئنافه القضاء بقبول هذا الاستئناف شكلا وموضوعا الغاء الحكم

المستأنف واحقية الطالب لاخذ ٧ فدان ١٠ ط المدينة الحدود والمواقع بصحيفته بطريق الشفعة مقابل دفعة الثمن وقدره ١٢٥٠ جنيها مصريا منها ٢٥٠ جنيها مطلوب البنك الزراعي المصري على الاطيان المذكورة مع الزام المعلن اليهم بالمصاريف والانعاب عن الدرجتين

وبجلسة اليوم المحددة لنظر هذا الاستئناف صمم وكيله على هذه الطلبات واحتياطيا أحالة الدعوى على التحقيق وتعيين خبير ووكيل المستأنف عليه طلب التأييد وقرر بانه لا ضرورة للطلب الاحتياطي (واقوالها مدونة بمحضر الجلسة)

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة حسب القانون حيث ان الاستئناف حاز شكلا القانوني فهو مقبول شكلا

وحيث ان عقود البيع التي قدمها المستأنف عن الاطيان المجاورة للاطيان المشفوع فيها تدل على ان ثمنها لا يساوي نصف قيمة الاطيان المشفوع فيها على الاقل حتى يكون محقا لاخذها بالشفعة

وحيث انه من خصوص ما للاطيان المشفوع فيها من حق الارتفاق على اطيان المستأنف كما زعم هذا الاخير فان وكيل المستأنف

مسئولا قبل المشتري برد الثمن اذا عجز عن اثبات ملكية مدينه

باسم صاحب العظمة قواد الأول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
العرزة حافظ لطفي بك وبحضور حضرات مستر
رافرتي وحضرة صاحب العزة علي سالم بك
مستشارين ومحمود الحلبي افندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي
نمرة ٢٨٥ سنة ٣٨ قضائية
المرفوع من محمد محمد حمد بحافو
ضد

محمد علي السيد

وقائع الدعوى

رفع الاستئناف عليه هذه الدعوى امام
محكمة قنا الاهلية ضد الاستئناف بعريضة مؤرخه
٢٩ يولييه سنة ٩٢٠ طلب فيها الحكم بثبوت
ملكيتها الى فدائين علي الشيوع في ٣ ف و ٦ ط
و ٩ س المينة حدودها بالعريضة وكف
المنازعة الحاصلة من الاستئناف مع الزامه بالتسليم
والمصاريف واتعاب المحاماة وحفظ الحق له في
الطائبة بتمن المحصولات والتعويضات بدعوى
علي حداثها

عليه الاول قد قرر بالجلسة انه متنازل عن هذا
الحق بقرض وجوده لان الاطيان المشفوع
فيها لها طرق رى أخرى وبهذه الحالة لا يكون
حق الارتفاق سببا لطلب الاطيان بالشفعة

وحيث انه مع ما تقدم يكون لا محل للنظر
في تأخير المستأنف في عرض وايداع مبلغ الثمن
با كمله وتكون حينئذ دعوى الشفعة علي غير
اماس ويتعين تأييد الحكم المستأنف
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي
الموضوع رفضه وبتأييد الحكم المستأنف
والزمت المستأنف بالمصاريف و ٤٠٠ قرش
اتعاب المحاماه لرجس افندي ميخايل ورفضت
ما عدا ذلك من الطلبات

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الاثنين ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠
و ٣ ربيع آخر سنة ١٣٣٩

٥٦

مرسي المزااد امام المحكمة المختلطة

دعوى استحقاق العين

عدم اختصاص المحاكم الاهلية

اذا رسا مزاد عين بالمحكمة المختلطة على وطني
على اثر اجراءات نزع ملكيته بناء على طلب أجنبي
وتنازع وطني آخر في ملكية المشتري للعين وجب
رفع دعواه الى المحكمة المختلطة لوجود صالح أجنبي
فيها وهو الدائن نازع الملكية الضامن للمشتري
ملكبة المدين للعين المتروعة ملكيتها والذي يصبح

يوركشير الهندسية ليمتد وهي شركة انكليزية ضد زهر بنت علي السيد اخت المستأنف عليه وفاء لدين كان مطلوباً للشركة بضاعتها وقد أخذ الدائن في اجراءات البيع الطويلة حتى مرسي المزاد ولم يحرك المستأنف عليه اي ساكن

وحيث انه جاء في شروط البيع انه لدى غصب الارض المطروحة في المزاد من يد الراسي عليه المزاد له الحق في استرداد كل او بعض ثمن المزاد حسب الحالة بغير فوائد اي أن الدائن طالب البيع يبق ضامناً للراسي عليه المزاد مادفعه من الثمن عن استحقاق الغير للعين المباعة وهو واجب قانوناً علي كل حال

وحيث أن توجيه الخصومة الآن من المستأنف عليه الى المستأنف علي حده دون طالب البيع فيه مضرة لكليهما اذ من مصلحتهما ان يكون طالب البيع حاضراً في الدعوي يقدم ما يثبت ملكية مدينه لما حصل يبعه جبرياً والا يلزم بالثمن للراسي عليه المزاد حسب القانون وطبقاً لما ورد في فاتحة شروط البيع

وحيث انه متى تقرر ذلك يصبح لاشك من وجود صالح لاجنبي في الدعوي ومن الواجب وجوده حفظاً لمصلحته ولمصلحة من تلقى الحق عنه وهو الراسي عليه المزاد لما له عليه من الضمان وحيث أن ادخال هذا الضامن الاجنبي متعذر أمام المحاكم الاهلية فتصبح غير مختصة

وبمجلسه ٩ فبراير سنة ١٩٢١ دفع المستأنف بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوي لانه اشترى الاطيان موضوع النزاع من اجنبي وقانوناً البائع ضامن للمشتري فحكمت المحكمة المشار اليها برفض الدفع المقدم من المستأنف وباختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوي .

واستأنف المستأنف هذه الدعوي بتاريخ ١٦ ابريل سنة ١٩٢١ وطلب للاسباب الواردة بصحيفة الاستئناف قبوله شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه الدعوي مع الزام المستأنف عليه بالمصاريف واتعاب المحاماه وبمجلسه ٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ المحددة للمرافعة لنظر هذا الاستئناف طلب المستأنف الحكم له بالطلبات السابقة وطلب وكيل المستأنف عليه تأييده للاسباب التي ذكرها كل منهما وتدونت بحضور الجلسة المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع علي اوراق الدعوي والمداولة قانوناً

من حيث أن الاستئناف حاز شكله القانوني وحيث ان الفدانين اللذين يطلب المستأنف عليه تثبيت ملكيته فيهما والزام المستأنف بتسليمهما له قد آلت ملكيتهما الى الاخير بمقتضي حكم مرسي مزاد من محكمة مصر المختلطة تاريخه ١٦٢ اكتوبر سنة ١٩١٨ بناءً علي طلب شركة

بنظر الدعوى ويجب إلغاء الحكم المستأنف
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وموضوعا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم
اختصاص المحاكم الاهلية بنظر هذه القضية
والزمت المستأنف عليه بالمصاريف و٢٠٠ قرش
اتعاب محاماه عن الدرجتين
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الاثنين "١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ و ٢
ربيع الاول سنة ١٢٤٠

٥٧

خيانة الامانة - البيعة - الصائغ تاجر

في جريمة خيانة الامانة - كما في جيم الجرائم
التي أساسها عقد مدني - لا يجوز اثبات هذا العقد
الا بالطريقة المنصوص عنها في القانون المدني . فلا
تجوز البيعة فيما زاد عن الف قرش الا في الاحوال
المستثناة بحكم المادة ٢١٥ من القانون المدني ومنها
المواد التجارية

يعتبر تاجرا الصائغ الذي لا ينحصر عمله في
اجارة شخصه وانما يتعداه الى شراء الخامات وصوغها
وبيعها للناس

أودع شخص (كردان) لدى هذا الصائغ فقصت
المحكمة بجواز اثبات الوديعة بالبيعة ولو زادت
قيمتها عن الف قرش لان الوديعة وان كانت عملا
مدنيا بالنسبة للمودع الا انها عمل تجاري بالنسبة
لصائغ ولان نوع الدعوى في هذه الحالة يتبع
صفة المدعي عليه

راجع بالمعنى الآخر حكم محكمة الاستئناف
الاهلية في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ - مجلة المحاماه
سنة ثانية عدد ٣

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة المنيا الجزئية

بجلسة الجنب المنعقدة علنا بسراري المحكمة
في يوم السبت ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢١ ، ٨ محرم
سنة ١٣٤٠

تحت رئاسة حضرة محمد العشماوي افندي
القاضي

وحضور حضرة امين خليفه افندي عضو
النيابة

وحضور فرحات احمد قطب افندي كاتب
الجلسة

اصدرت الحكم الآتي:

في قضية النيابة العمومية نمرة ٤١٩ جنح
بنذر المنيا سنة ٩٢١

ضد

على سرور سن ٢٠ صائغ - المنيا
اتهمت النيابة العمومية المذكور بأنه من
مدة خمسين يوما سابقة على تاريخ هذا المحضر
المؤرخ ٣٠ مارس سنة ٩٢١ بدد كردان ذهب
تسليم اليه من امين محمد احمد على سبيل الوديعة
اضرارا به وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٦ عقوبات
وبجلسة المرافعة طلب امين محمد احمد
بلسان وكيله دعوته في القضية مدعيا مدنيا
والحكم له على المتهم بمبلغ ٢١ جنيها والمصاريف
على سبيل التعويض

المحكمة

عن الدفع الفرعى

حيث أن وكيل المتهم قد دفع فرعياً بأنه لا يجوز سماع شهادة الشهود على إثبات واقعة تسليم الكردان المدعى بتبديده للمتهم لأن قيمته تزيد عن الألف قرش والى المبادئ القانونية تقضى بأنه متى كانت الجريمة ناشئة عن اتفاق أو تنفيذ اتفاق فالمحاكم الجنائية التى تكون مختصة بالنظر فى وجود هذا الاتفاق وبالنظر فى شروطه تبقى خاضعة لأحكام القانون المدنى فى البحث عما يثبت هذا الاتفاق وفى التصريح بالبيئة والطرق الموضوعة للحكم فى المسائل المدنية هى واحدة أمام أى محكمة صرحت بها لأنها قواعد نشأت عن نوع العقود لا عن صفة المحاكم

وحيث أن المادة ٢١٥ مدنى قضت بأنه إذا كان المدعى عبارة عن عقود أو أوراق تزيد قيمتها عن ألف قرش أو غير مقدر فلا يقبل من المدعى بها إثباتها بالبيئة إلا إذا كان هناك مانع من الحصول على كتابه

وحيث أن هذه المادة والمواد التى تليها ينشأ الأحوال التى يصح فيها للمحاكم قبول البيئة ولو زاد المدعى به على ألف قرش ومن بين هذه الاستثناءات المواد التجارية

وحيث أنه يشعير البحث فيما إذا كان للمتهم ومهنته صانع يعتبر محترفاً بالتجارة وأنه استلم

الكردان المدعى بتبديده بهذه الصفة ليتمكن القول بأن المدعى بالحق المدنى معنى من تقديم كتابة مثبتة للتسليم فى هذه الحالة

وحيث أن قانون التجارة كما فسرته المحاكم قضى بأن يعتبر تاجراً من يشتري بضائع ويهبتها بهيئة أخرى ويعرضها فى حانوته بقصد بيعها لكل راغب وبالعكس يعتبر صانعاً وغير خاضع لأحكام القانون التجارى كل من لا يشتغل إلا بتأجير عمله أو بقدر ما يرد إليه من الطلبات اليومية ولم يجعل الغاية من صناعته الاتجار (الاستئناف المختلط ١٢ مايو سنة ١٨٨٦ بورلى ص ٢٠٣)

وحيث أنه قد حكم بأن الصانع الذى يشتري عادة بضائع ليبيعها بعد تهيتها بهيئة أخرى يعتبر تاجراً حتى ولو لم يعرض هذه البضائع للبيع فى محله بل أورد لها شيئاً فشيئاً أن يطالبها (بورلى استئناف المختلط ٢٠ يونيو سنة ١٨٧٨) وقد حكمت المحاكم باعتبار صاحب المصبغة تاجراً لا صانعاً بسيطاً إذا كان يشتغل عادة فى الصباغة لا سيما إذا ثبت أنه يشتري كميات وافرة من المواد اللازمة لصناعته ويستأجر أشخاصاً فى محله (استئناف مختلط ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٧٧ بورلى ص ٢٠٣)

وحيث أن مهنة الصانع ليس فقط قاصرة على تأجير عمله لا آخر للقيام بأعمال الصباغة وإنما

يتناول شراء الخام وبيعه بعد تهيئته بهيئة أخرى وشراء القديم من الذهب والفضة أو الاحجار الكريمة وأعادة بيعه بعد ان يدخل عليها أى تغير وذلك بقصد الربح ويدير محله بهذا الاعتبار وحيث أن نفس المتهم يعترف في أقواله انه

يشترى المصاغ وبيعه ليربح فيه ويشترى الفضة حيث يجدها رخيصة ليبيعها حيث تكون غالية وذلك بحالتها التي اشتراها عليها او بعد سبكها وتحويلها ويستخدم اشخاصا عنده في محله لمعاونته في القيام بأعمال تجارته

وحيث بذلك يتضح أن المتهم تاجر بالمعنى المقصود في القانون يتناول اعمالا تجارية وخاضع لقواعد قانون التجارة وطرق الاثبات التي تضمنها وحيث انه وان كان عقد تسليم الكردان مدنيا بالنسبة للمدعي بالحق المدني الا أنه حكم بأنه متى كان العقد المطالب بتنفيذه تجاريا بالنسبة لاحد طرفي الخصوم ومدنيا بالنسبة للطرف الآخر حسب صنعة كل منهما فيتبع نوع الدعوي صفة المدعي عليه (وهو المتهم في حالتنا هذه) «الاستئناف ١٣ يناير ١٩٠٣ المجموعة ٤ ص ١٦٩» وحيث يتضح من كل ذلك جواز سماع شهادة الشهود في اثبات واقعة تسليم الكردان للمتهم عن الموضوع

حيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من احوال المدعي بالحق المدني وشهادة ابراهيم جرجس

الذي كان جاملا عنده والذي شهد بان المدعي بالحق المدني سلم المتهم كردانا لأصلاحه ومن شهادة عبد الملك ابراهيم وسيد عبد الله الذين شهدوا باعتراف المتهم بوجود الكردان عنده ووعدته المدعي المدني بتسليمه اليه . وعقابه ينطبق على المادة ٢٦٩ ع

وحيث أنه ظهر ان المتهم تصرف بالرهن فالبيع في كردان لتأديس ابراهيم ولم يمكن المتهم اثبات مصدر هذا الكردان وبكيفية تقنع المحكمة والظاهر أن هذا الكردان هو نفس الكردان المدعي بتبديده خصوصا عند الاخذ بالأدلة السابق ايرادها

وحيث أن طلب التعويض في محله وترى المحكمة الاكتفاء بتقديره بمبلغ ثمانية عشر جنيها فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادة ٢٩٦ عقوبات حكمت المحكمة حضوريا أو لا برفض الدفع الفرعي المقدم من المحامي عن المتهم وبجواز سماع شهادة الشهود عن واقعة تسليم الكردان وثانيا بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٢٠٠٠ قرش واعفته من المصاريف الجنائية ثالثا بالزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني مبلغ ١٨٠٠ قرش على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة و١٠٠ قرش انعاب محاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات

٥٨

استئناف طنطا سنة ١٩٢٢. ومحمد علي يونس

افتدى المدعى بالحق المدني

ضد

الشيخ غريب يونس سن ٤٠ عمدة سمند

مركز المحلة الكبرى

رفع المدعى بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة

ضد هذا التهم وطلب عقابه بالمادتين ٢٠٦ و ٢٠٥

عقوبات وطلب بعريضة دعواه الزام التهم

الذكور بأن يدفع له مبلغ خمسة وعشرين جنيتها

مصريا على سبيل التعويض مع المضاريف

واتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ الموقت

بلا كفاله . لانه في يوم ١٦ يونيه سنة ١٩٢١

بسمندود تعدي بالضرب على محمد علي يونس

فاحدث به اصابات ولانه في الزمان والمكان

الذكورين سبه سباً علنا حسب عريضة الدعوى

والتهم انكر ما نسب اليه

ومحكمة المحلة الكبرى الجزئية حكمت

حضورا بجلسته ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ براءة

التهم ورفض الدعوى المدنية والزم المدعى

المدني بجميع المضاريف . فاستأنف المدعى المدني

هذا الحكم يوم صدوره

وبجلسة الاستئناف لم يكن النيابة طلبات

والمدعى بالحق المدني طلب تعويضا قدره خمسة

وعشرون جنيتها مصريا والمضاريف ومطابقته

بالمادتين ٢٠٦ و ٢٠٥ مع التهم انكر ما نسب اليه

اذا رفع المدعى بالحق المدني دعواه مباشرة امام محكمة الجنح وقضى بالبراءة فاستأنف المدعى الحكم ولم تستأنف النيابة جاز للمحكمة الاستئنافية نظر الدعويين العمومية والمدنية معاً وتوقيع العقوبة على المتهم

لان الاصل أن يكون حق تحريك الدعوى العمومية بيد الجنى عليه فلا يحرم من هذا الحق الا استثناء او بنص صريح . ولان لا معنى لتحريك المدعى الدعوى العمومية ووقوف حقه بحكم البراءة ابتدائيا وأخيرا لان المادة ١٧٦ جنايات انما نصت على شروط قبول استئناف المدعي المدني

استندت المحكمة الى حكم محكمة النقض الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ - المجموعة الرسمية سنة ٢١ رقم ٦٤

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم

بجلسة الجنح والمخالفات المستأنفة المنعقدة

علنا بسراي المحكمة في يوم السبت ١٠ ديسمبر

سنة ١٩٢١ الموافق ١٢ ربيع آخر سنة ١٣٤٠

تحت رئاسة حضرة محمد حمدي السيد بك

القاضي

وحضور حضرات القاضيين عبد الحميد

فهم بك والسيد مصطفى بك

وحضرة محمد الاحمدى افتدى عضو النيابة

واحمد طاهر افتدى كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية رقم ٤٥٨٨ جنح

اليه والحاضر معه طلب رفض الدعوى المدنية والزام رافعها بالمصاريف وطلب تأييد الحكم المستأنف

المحكمة

بعد سماع التقرير الذي تلاه حضرة محمد حمدي السيد بك القاضي وأقوال وطلبات المدعى بالحق المستأنف والاطلاع علي الاوراق والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف رفع في الميعاد بالطريقة القانونية فهو مقبول شكلا

وبحيث ان المدعى بالحق للمدني محمد افندي علي يونس رفع هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة المجلة الكبرى ضد الشيخ غريب يونس وقرر في عريضة دعواه أن المتهم تعدى عليه في يوم ١٦ يونيه سنة ١٩٢١ بالضرب والسب والاهانة بسبب وجود ضغائن بينهما وطلب معاملة المتهم بالمادتين ٢٠٦ و ٢٦٥ عقوبات مع الزام للمتهم بأن يدفع اليه ٢٥ جنيها تعويضا والمصاريف وقد حكمت محكمة المجلة حضوريا بجلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢١ براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها بالمصاريف الاسباب التي ذكرت في الحكم المذكور وقد استأنف المدعى المدني هذا الحكم في يوم صدوره

وبحيث ان النيابة العمومية لم يكن لها طلبات في الدعوى عند نظر الاستئناف المرفوع

من المدعى بالحق للمدني وطلب المدعى بالحق للمدني تعويضا قدره ٢٥ جنيها نصريا والمصاريف والمتهم طلب رفض الدعوى وانكر ما نسب اليه وحيث أنه قبل فحص موضوع القضية

يجب البحث في معرفة ما اذا كان الاستئناف الذي رفع من المدعى بالحق للمدني وحده يخول لهذه المحكمة ان تبحث القضية من الوجهة الجنائية ومعني ان استئناف المدعى بالحق للمدني يكون قاصرا علي حقوقه المدنية فقط ؟ وهل يخول للمحكمة عند نظر الاستئناف ان تبحث في الموضوع الجنائي ؟

وبحيث ان القانون بمنحه المجني عليهم الحق في رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية ضد من ارتكبوا جنحة أو مخالفة اضرارا بهم أراد صيانة حقوق المجني عليهم في حالة ما اذا تخلفت النيابة العمومية عن مباشرة الدعوى بنفسها فلا يمكن اذا أن يكون المشرع أراد أن يعلق حق المجني عليهم علي رغبة النيابة العمومية اما في رفع الدعوى العمومية أو في مباشرة رفع استئناف منها عن بحكم يصدر فيها لان الحق المخول للمجني عليهم في رفع الدعوى مباشرة يستلزم أن يكون لهم الحق في مباشرة سير الدعوى حتي انتهاء المحاكمة ويدخل في ذلك ان الاستئناف الذي يرفع منهم يكون من شأنه أن تنظر الدعوى بزمته أمام المحكمة الاستئنافية

كما نظرت أمام محكمة أول درجة لأن المجني عليه بمقتضى ما خوله له المشرع من رفع دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية له الحق في أن يطلب معاقبه من ثبت أنه ارتكب الجريمة اضراً به بصرف النظر عما تبديه النيابة من الرأي بخصوص الواقعة فإذا لم يجب المدعى إلى طلبه في أول درجة كان له الحق بناء على القواعد العامة أن يستأنف ويكون استئنافه شاملاً لكل حقوقه أي الحق في أن يمنح تعويضاً عن الضرر والحق في أن يعاقب من أحدث له الضرر بمخالفته القانون الجنائي فاذن استئناف المدعى المدني يخول للمحكمة التي تنظر في الاستئناف وأن تبحث في حقيقة المدعى المدني في كل حقوقه التي يطلبها أي في الدعوى المدنية وفي المحاكمة الجنائية معاً ولو لم تستأنف النيابة الحكم على المجني عليه وحيث أن الحق الذي منحه المشرع لمن وقع عليه ضرر من ارتكاب جريمة من رفع دعواه أمام المحاكم الجنائية هو أثر باق من نظام الاتهام الشخصي القديم الذي كان يخول للمجني عليهم الحق في رفع دعاوي أمام الجهات القضائية والسير فيها بطلب محاكمة من وقعت منه الجريمة اضراً بهم وهذا الحق قديم وقد أقره القانون فكل ما من شأنه المساس بهذا الحق أو تقييده يجب أن يكون مبنياً على نص صريح في القانون يدل بغير شك على رغبة الشارع في تقييد الحق المذكور (راجع حكم محكمة النقض والايام المنشور في المجموعة الرسمية السنة الحادية عشرة عدد ٤٢)

وحيث أن محكمة النقض والايام في حكمها الصادر بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ المنشور بالمجموعة الرسمية السنة الحادية والعشرين عمدة ٦٤ قالت بهذا الرأي اذ جاء في اسباب الحكم المذكور: «حيث فضلاً عن ذلك أن الدعوى المباشرة بما أنها تمنح للمدعي المدني مؤقتاً ذلك المراكز الذي تشغله النيابة في العادة فمن القياس مع الفارق قصر هذه الدعوى المباشرة على الدرجة الابتدائية وحدها لما في ذلك من امكان عرقلة حقوق المدعي المدني اذا لم تستأنف النيابة حكم البراءة مع أن الدعوى المباشرة لم توضع الا صيانة لهذه الحقوق في حالة ما اذا تخلقت النيابة عن رفع الدعوى العمومية فمن الواجب أن ينظر أيضاً إلى أن الدعوى المباشرة التي بموجبها تتحرك الدعوى العمومية بناء على عمل الشخص الذي وقع عليه الضرر تعتبر في حد ذاتها طريقاً شاذاً للمقاضاة اباحه القانون خلافاً للقواعد العامة التي كانت معتبرة في القانون القديم فيجوز قبوله مع جميع النتائج التي تترتب عليه ومنها على الاخص حق المدعي في التقاضي امام درجتين لا فيما يتعلق بحقوقه المدنية فقط بل فيما يتعلق بالنتيجة الاستئنافية المترتبة عليه في حالة الدعوى المباشرة

من تحريك الدعوى الجنائية وطرحها على بساط البحث»

وحيث من ذلك ومما تقدم تضح أن قول المشرع في المادة ١٧٦ جنایات «يقبل الاستئناف من المسؤولين عن حقوق مدنية أو مدعي بحقوق مدنية فيما يتعلق بحقوقهم دون غيرها بشرط أن يزيد المبلغ الذي يطالب به المدعي بالحقوق المدنية عن النصاب» لا يقصد به منع المحكمة من النظر في الدعوى الجنائية والحكم فيها إذا لم تستأنف النيابة حكم البراءة واتما المقصود من ذلك بيان شروط قبول استئناف المدعي بالحق المدني فإذا قبل تعود الدعوى إلى حالتها الأولى وهي النظر في العقوبة والتعويضات وهذا يشبه تماما حالة رفع الدعوى مباشرة أمام محكمة أول درجة فإنها إذا رفعت بالطرق القانونية يصبح للمحكمة الحق في النظر في العقوبة والتعويضات ولو لم يكن للنيابة طلبات أصلا

وحيث متى قرر ذلك تكون هذه المحكمة مختصة بالنظر في الدعوى بأكملها من الوجهتين المدنية والجنائية

وحيث فيما يتعلق بموضوع القضية فقد ثبت لهذه المحكمة ثبوتنا كافيا من أقوال نفس المتهم ومن شهادة الشهود واثار الضرب الذي شوهد في المدعى بالحق المدني واثبته الطبيب ومن التحقيقات التي عملت في القضية رقم

١١٧٣ جنح المحلة سنة ١٩٢١ أن المتهم غريب يونس في يوم ١٦ يونيه سنة ١٩٢١ بسنود مركز المحلة الكبرى أولا تعدى بالضرب علي محمد علي يونس وثانيا في الزمان والمكان المذكورين أنفا سب محمد افندي علي يونس المذكور بأنه قل له «ياعلق ياخول يا بشت» وألفاظ أخرى من هذا القبيل مخدشة بالشرف والناموس وذلك في الطريق العام أمام الجمهور ويكون عقاب المتهم منطبقا على المادة ٢٠٦ فقره أولى و ٢٦٥ عقوبات وحيث أن الجريمتين المذكورتين وقعتا لغرض واحد وهما مرتبطين ببعضهما ارتباطا كلياً لا يقبل التجزئة فالمحكمة ترى مع ثبوت الجريمتين تطابق عقوبة المادة ٢٠٦ عقوبات لأنها تنص بالعقوبة الأشد وذلك تطبيقاً للمادة ٣٣٢ عقوبات وحيث أن المحكمة تقدر التعويض عن الضرر الذي نال المجني عليه بمبلغ مائة قرش فتحكم له بالمبلغ المذكور لأن المبلغ الذي يطلب الحكم له به وهو ٢٥٠ ج مبالغ فيه

فلهذه الاسباب

وبعد رؤية المادة ١٧٧ جنایات والمادتين

٢٠٦ و ٢٦٥ عقوبات و ٣٢٢ عقوبات

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم ١٠٠ قرش وتعويض ١٠٠ قرش للمدعي المدني والمصاريف المناسبة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانونا

بما أن (حسين احمدين) و (بهيه) و (فاطمه)
و (عويشه) و (رقيه) و (زينب) و (محمد كامل)
عبد اللطيف) و (حسن احمدين) رفعوا هذه
الدعوى امام محكمة المنشيه الجزئيه على (محمد
عبد السلام احمدين) ناظر وقف والدم الشيخ
(محمد احمدين) يطلبون الحكم لهم بالزامه بان
يدفع لهم مبلغ ٢٨٢٠ قرشا قيمة النفقه المتأخره
لهم مع استمرار الدفع عن كل شهر ١٢٠ قرشا
صاغا للذكر و ٦٠ قرشا صاغا للانثى مع الزامه
بالمصاريف لان الخمسة الاول من المدعين
مستجد لهم نفقة من فبراير سنة ١٩٢٠ لغاية يونيه
سنة ١٩٢٠ بمبلغ ١٨٠٠ قرش والسادسة والسابع
من ابريل لغاية يونيه بمبلغ ٤٤٠ قرشا والثامن
استجد له من مارس لغاية يونيه منه ١٩٣٠
بمبلغ ٤٨٠ قرشا

وبما أن المحكمة الجزئية حكمت للمدعين
بطلباتهم بحكم صادر في ٢٧ يونيه سنة ١٩٢٠
وحيث أنه ثابت من الحكم المقدم من
المدعين الصادر من هذه المحكمة في القضية نمرة
٤٦٨ سنة ١٩٢٠ انه حكم لبعض المدعين بالنفقة
المطالب بها فتكون دعوى المدعين في محلها
وبما ان المحكوم عليه استأنف هذا

وقف - مستحق - نفقه

اذا جاز الحكم للمستحقين في وقف على ناظره
بنفقة فلا يجوز ذلك الا استثناءً ومؤقتاً رافة
بالمستحقين ان كانوا في حاجة والى أن يقدم الناظر
حساب الوقف فيقضى بما يظهر لهم في ذمته . لان
الحكم على الناظر بان يدفع للمستحقين مبلغاً معيناً
شهرياً يخالف للشرع

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول - لمطان - مصر
محكمة اسكندرية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا
بهيئة استئنافية في يوم الثلاثاء ٤ يناير سنة ١٩٢١
و ٢ جماد اول سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة على بك جلال رئيس
المحكمة وحضور حضرتي القاضيين محمد بك
توفيق زاهر ومحمد بهي الدين افندي بركات ومحمد
توفيق علي الكاتب

صدرت الحكم الآتي :

في قضية الحاج محمد عبد السلام احمدين
بصفته ناظراً على وقف الشيخ محمد احمدين
ضد

الشيخ حسين احمدين وبهيه احمدين
وعويشه ورقيه وزينب والشيخ محمد كامل عبد
اللطيف وحسين احمدين

المقيدة بالجدول سنة ١٩٢٠ نمرة ٤٥٢

الحكم في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٠ طالبا الغاء
ورفض دعوى المستأنف عليهم والزامهم
بمصاريف الدرجتين

وبما ان المستأنف عليهم ماعدا فاطمة التي
توفيت يطلعون تأييد الحكم المستأنف بعد
حذف فاطمة المذكورة

وبما أن الاستئناف حاز شكه القانوني
وبما أن السبب الذي بني عليه الحكم
المستأنف ليس سببا قانونيا فان وجود حكم
لا يستلزم أن يحكم ثانية حكم مثله تماما

وبما أن النفقة الموثقة قد يحكم بها بعض
المحاكم للمستحقين في الوقف على ناظره رأفة
بهم كما حكمت محكمة المنشية في الحكم المستند
اليه الحكم المستأنف

لكن بما ان الحكم بهذه النفقة يخالف
الاصل الشرعي وهو محاسبة ناظر الوقف عن
غلة السنة التي قبضها كما قضت بذلك المادة ٢١٧
من قانون العدل والانصاف المذكورة في صحيفة
٥٨٨ من الدر المختار

وبما أنه يخالف أيضا العادة المتبعة وقد
ذكرتها محكمة الاستئناف الاهلية في حكمها
الصاري في ٢٢ يناير سنة ١٩١٩ (المجموعة الرسمية
للمحاكم الاهلية) عدد ١ سنة ٢١ وهذا نصه
(وقد سار العرف على ذلك ليتيسر ناظر الوقف
في السنة ضبط حسابات الوقف وتسويه

اعمال ادارته لاعيان الوقف ودفع ما يستحق
عليها من الاموال وتحصيل ما استحق لها من
الريع والايرادات) اهـ

وبما أنه لو اُلزم الناظر بدفع مبلغ معين
في كل شهر لكل مستحق قبل عمل الحساب
كما في هذه القضية لجاز أن يقبض المستحقون
أكثر مما لهم وحينئذ من اين يدفع لهم الناظر
وباي وجه يمكن جبره على دفع ما ليس لهم
وبما ان ما تقدم هو بصرف النظر عن عمارة
الوقف - اما هذه العمارة فهي بالضرورة مقدمه
على نفقة المستحقين وعلى استحقاقهم كما جاء
بالمادة ١٨٠ من قانون العدل والانصاف وهذا
نصها (والا ما يفعله الناظر في غلة الوقف البداة
بعمارة عقاراته واصلاحها) الخ

وبما أنه فضلا عن ذلك ففي طلب المستأنف
عليهم حضور المستأنف بالمحكمة الشرعية المحرر
في ٤ فبراير سنة ١٩٢٠ مانصه (وشرط الواقف في
وقفه هذا شروطا منها أنه يبدأ من ريعه بعمارة
وترميمه وما فيه البقاء لعينه والدوام لمنفعته ولو
صرف لذلك جميع غلته) هـ

وبما أن الحكم بالنفقة بالصيغة المطالب بالحكم
بها يعكس الامر ويجعل النفقة مقدمة على
عمارة الوقف واصلاحه

وبما أن المستأنف قدم في هذه القضية
صورة حكم محكمة الاسكندرية الشرعية

٦٠

قصة قاصر . تصديق المحكمة الابتدائية .
تأثيره في حقوق سائر الشركاء

١ - اذا كان بين الشركاء في دعوى قصة عقار قاصر أو من في حكمه وجب احواله القضية الى المحكمة الابتدائية لتصديق على القصة ولكن هذا التصديق لا يؤثر في سير الدعوى العادي من حيث قابليتها للاستئناف حصل التصديق ام لم يحصل . لانه عمل اداري بحث انما شرع للمحافظة على مصلحة عديم الاهلية دون اللباس بحقوق سائر الشركاء . راجع بهذا المعنى حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ - المحاماه سنة ثانيه عدد صحيفة

٢ - تحصل القصة على مقتضى نصيب الطالب وليس على نصيب أصغر الشركاء حصة مادام الاخير لم يطلب فرز حصته

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية
بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة هنا
بمراى المحكمة بهيئة استئنافية في يوم الاثنين
١١ ابريل ١٩٢١ الموافق ٣ شعبان ١٣٢٩

تحت رئاسة حضرة محمد لبيب عطيه بك
وكيل المحكمة

وبحضور حضرات محمد زكي خليل بك
وحسن نبيه المصرى بك القاضيين واحمد حلمي
افندى الكاتب

صدر الحكم الآتى :
في قضية سكينه محمد صيام وفاطمة محمد

الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٢٠ علي المستأنف
نفسه وفيه ما نصه (وصار الاطلاع علي الطلب
المقدم من مستحق وقف الشيخ محمد احمدين
التضمن أن محمد عبد السلام احمدين الناظر
على هذا الوقف ارتكب جملة خيانات توجب
عزله من النظر وطلبوا الاذن بخصوصته وعلي
محضر التحقيق الذي تبين منه أن هذا الناظر
صرف للمستحقين قبل العماره الضرورية وأنه
قدم الصدقات عليها لهذا تقرر الموافقه علي اذن
كل واحد من الطالين بمخاصمه الناظر)

وبما أن المحكمة الشرعيه اذن قررت أن
من اسباب عزل الناظر صرفه المستحقين قبل
العماره - ومع ذلك يطلب المستحقون من المحكمة
الاهليه أن تحكم لهم بصرف استحقاقهم بقطع
النظر عن العماره - فهم مع تناقض عملهم ينتفعون
بكلية ما يقبضون النفقة من الناظر ويعزلونه بسببها
وبما أنه لهذا يتعين الحكم بالغاء الحكم
المستأنف

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة في حضور الطرفين
ما عدا فاطمة احمدين التي توفيت بقبول الاستئناف
شكلا وموضوعا وبالغاء الحكم المستأنف
ورفض دعوى المستأنف عليهم والزامهم
بمصاريف الدرجتين ومبلغ مائتي قرش اتعاب
محاماه للمستأنف

صيام وسليمان سليمان عمر بصفته وصيا شرعيا علي احمد وزينب وأمينه القصر

ضد

حسن كفاقي افندي وسليمان محمد صيام وعبد العظيم افندي السيد عماره بصفته وليا طبيعيا علي ولده محمد وام احمد بنت احمد رزق عن نفسها وبوصايتها علي ولديها ابراهيم ومحمد عثمان افندي عبد الله حفاوي الواردة الجدول العمومي ٣٥٧ سنة ١٩٢٠ استئناف

الوقائع

رفع الاستئناف عليه الاول دعوى أمام محكمة الزقازيق الجزئية بتاريخ ١٢ يولييه ١٩١٣ قال في صحيفة انه يمتلك ١٠ ط أطيانا كائنة بزمام بنايوس بمقتضى حكم صادر من محكمة الزقازيق الجزئية بتاريخ ١٥ يناير ١٩١٤ وأصبح نهائيا مع ما يتبعها من حصة قدرها ١٧ س ١ ط في الاشجار وهذا القدر شائعا في ٢٠ س ٤ ط ٣ ف بحوض الدقيق ملك المستأنفين والمستأنف عليهم واضحة الحدود والمعالم بالعريضة وبهمه فرز وتجنيب نصيبه في الاطيان المذكورة وماحققتها من الاشجار والسواقي ليتمكن من الاتفاع بها مفرزا والتصرف فيها لذا يطلب الحكم بتعيين خير لفرز وتجنيب حصته وبعد اجراء القسمة بحكم باعتمادها متى كانت موافقة وأحالة القضية علي المحكمة الابتدائية للتصديق عليها لوجود

قاصر فيها مع الزامهم بالمصاريف وإتباع المحاماه وبتاريخ ٢٥ مارس ١٩١٨ حكمت تلك المحكمة بتدب خير لاجراء الفرز والتجنيب وقد باشر الخير مأموريته وقدم تقريره وبتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٨ حكمت المحكمة باعتماد تقرير الخير وحددت جلسة للاقتراع وبتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٨ حكمت باعتماد الاقتراع وباختصاص المستأنف عليه الاول بالقسم غرة ١ وأحالت القضية علي المحكمة الكلية للتصديق علي القسمة وبتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩١٩ حكمت محكمة الزقازيق الكلية باعادة الدعوي للمحكمة الجزئية لاعادتها للخير لعمل القسمة بالطريقة المذكورة وبعد الاقتراع قانونا تعاد للتصديق عليها

وقد أعيدت القضية للخير وقدم تقريره وبتاريخ ٣ مايو ١٩٢٠ حكمت محكمة الزقازيق الجزئية باعتماد تقرير الخير وباحالة الاوراق علي المحكمة الكلية للتصديق علي القسمة التي اعتمدتها المحكمة الجزئية بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩١٨ فصدقت عليها المحكمة الكلية في ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٠

فاستأنف المستأنفون الحكم الجزئي بتاريخ ١٧ و ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٠ طالين إلغاء الحكم المستأنف واعادة القضية لمحكمة أول درجة لتكليف خير آخر لاجراء القسمة لأقل نصيب

والمصاريف وأتعاب المحاماة

عن حكم المحكمة الجزئية الصادر بالقسمة

في ٣ مايو سنة ١٩٢٠ ريثما يفصل من محكمة استئناف مصر في الاستئناف الذي قيل بأنه رفع ع.ن التصديق عليها الصادر بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٠ من المحكمة الابتدائية

وحيث أنه قد تبين من الشهادة التي قدمها المستأنف عليه الأول أنه لم يرفع استئناف عن قرار التصديق المذكور وبناء على هذا عجلت الدعوي لنظر الاستئناف السابق إيقاف النظر فيه وحيث أن المستأنف عليه الأول قد دفع

فرعيا بعدم جواز نظر الاستئناف لانه رفع عن حكم سبق ان صدقت عليه المحكمة الابتدائية وحيث انه لاجل الفصل في هذا الدفع يجب

البحث في قيمة تصديق المحكمة الابتدائية علي ما تصدره المحكمة الجزئية من أحكام تقسيم الاموال المشتركة الى حصص اذا كان بين الاخصام

فيها من م قصر او عديمو الاهلية او غائبون وحيث ان نص المادة ٤٥٦ من القانون

المدني انما حتم التصديق لحماية مصلحة أولئك الأشخاص فعمل المحكمة الابتدائية

مقصود في ذلك علي رعاية مصلحتهم من غير التفات للوجوه الأخرى في الدعوي سواء

عندها أغبن باقي الشركاء او لم يغبنوا ولهذا فقد ذهب بعض المحاكم الى الاستغناء عن التصديق

من المحكمة الابتدائية اذا اتفق ان كان المجلس

وبعد أن تم تحضير الدعوى وأحيلت على جاسه المرافعه قال المستأنفون انهم طعنوا في حكم التصديق أمام محكمة الاستئناف العليا

وبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٢١ حكمت المحكمة بإيقاف الفصل في هذا الاستئناف حتي يفصل نهائيا من الاستئناف العالي في حكم التصديق فمجلها المستأنف عليه الأول بحجة أنه لم يحصل استئناف مرتكنا علي شهادة تاريخها ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ تفيد ذلك وبالجلسة المحددة أخيرا

لنظر الدعوي صمم الحاضر عن المستأنفين علي طلباتهم السابقة والحاضر من المستأنف عليه الأول دفع فرعيا بعدم جواز الاستئناف لانه كان الواجب رفعه بعد صدور حكم المحكمة

الجزئية بدون انتظار حكم التصديق من المحكمة الكلية . وعبد العظيم افندي السيد

وعثمان عبد الله طلبا اخراجهم من الدعوى بدون مصاريف وسليمان محمد صيام قال اننا لم نعلن

بالحكم الابتدائي الا بعد التصديق عليه المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا

عن الدفع الفرعي

حيث أنه سبق صدور حكم بإيقاف

النظر في الاستئناف المرفوع في هذه الدعوى

الحبي صدق على قسمة أموال يشترك في ملكيتها اشخاص لا أهليه لهم في التصرف (راجع حكم استئناف مضر الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩ للمدريج بالسنة العاشرة من المجموعة الرسمية تحت رقم ٨٨)

وحيث انه يستخلص من هذا ومن ان التصديق يسير سيرته من غير تحريك من الاخصام بل من تلقاء نفس المحكمه انه عمل اداري بحث لا يترتب عليه تغيير لسير الدعوى الطبيعي ومن ثم يبقى باب الاستئناف مفتوحا كأن لم يحصل تصديق وعند نظر الاستئناف تفحص الدعوى امام المحكمة الاستئنافية من كل وجوهها من غير تأثر بالتصديق السابق صدوره منها بصفتها محكمة تصديق (راجع حكم محكمة بني سويف الابتدائية الصادر في ١٢ فبراير سنة ١٩١٤ والمدرج في السنة الخامسة عشرة من المجموعة الرسمية تحت رقم ٦٤)

وحيث أنه مع التسليم بأن التصديق من المحكمة الابتدائية لا تأثير له على حكم المحكمة الجزئية من وجهة قابليته للاستئناف فلا يبقى هناك محل لاستظهار الدور الذي تحول فيه دعوى القسم من المحكمة الجزئية للمحكمة الابتدائية للتصديق وهل يكون ذلك بعد تعيين الحصص وقبل اجراء القرعة كما ذهب اليه بعض الآراء و بعد ذلك مبقيا في الحالة الاولى مراقبة عملية

الاقتراع للمحكمة الاستئنافية ان حصل استئناف على أن المتبادر للخاطر ان التصديق يكون بعد الاقتراع اولا لأن عملية الاقتراع قد يكون فيها عيب تكشف عنه محكمة التصديق وتقي القاصر ومن في حالته من ضرر وثانيا لان ترتيب مادة التصديق بعد مادة الاقتراع في القانون المدني فيه شاهد على ذلك قد يكون الشارع رمي اليه (راجع للموازنة بين الرأيين كتاب شرح القانون المدني تأليف المرحوم احمد فتحي زغلول باشا الصفحة رقم ٣٣٢ وكتاب المرافعات المدنية والتجارية والنظام القضائي في مصر تأليف حضرة الاستاذ الدكتور عبد الحميد ابو هيف بك الصفحة رقم ١٣٠ بند ١٧١ من الطبعة الاولى)

وحيث انه تبين من ذلك أن الدفع الفرعي بعدم جواز الاستئناف لسبق التصديق على القسمة هو دفع غير صائب ويتعين رفضه

عن الموضوع

وحيث أن الاستئناف من جهة الموضوع بني على ان اخير انذى عينته المحكمة الجزئية لم يجبر القسمة على أقل نصيب كما تقضى المادة ٤٥٢ من القانون المدني على ما فسرهما المستأنفون وحيث أن تلك المادة لم تشترط أن تكون القسمة لاقل نصيب بل تركت الأمر من غير قيد وانما المفهوم منطقيا أن القسمة مادام ما لها

الاقتراع كنص المادة ٤٥٥ من القانون المدنى
يجب أن تكون علي مقتضى نصيب طالب
القسمة فأن كان نصيبه في العين المشاعة الربع
مثلا فلا يصح قسمتها لأقل من اربع حصص
متساوية القيمة كيما يتيسر اجراء القرعة عن تلك
الحصص وليس من حاجة في هذه الحالة الى
تقسيم العين لحصص أصغر من ذلك حتي اذا
وجد شريك يستحق أقل من ربع العين مادام
ذلك الشريك لم يكن طالبا القسمة ولم يفرز
نصيبه

وحيث أن الخبير الذي عينته المحكمة
الجزئية قسم العين المشاعة الى سبع حصص
علي اعتبار أن طالب القسمة له السبع فيها وطلب
فرزه وتجنبيه وقد جرت القرعة علي تلك
الحصص السبع ووقع من نصيبه الحصة رقم ١
أما شركاؤه فلم تفرز انصباؤهم علي التخصيص

لأنهم لم يطلبوا ذلك
وحيث أنه فوق هذا فانه لم يبين أن الخبير
قصر في السعي الى عمل تقسيم عادل بل علي
العكس من ذلك قد ظهر انه جدد في هذا السبيل
ولم يوافق المستأنفون بملاحظات تنقض من رأيه
مطلا منهم وتعطيلا للقسمة ولذلك فالمحكمة
لا ترى وجها لنقض تقريره

وحيث أنه يقتضى رفض الاستئناف من
جهة الموضوع

من أجل ذلك

حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع
الفرعى المقدم من المستأنف عليه الاول وقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف والزام المستأنفين بالمصاريف
و ١٥٠ قرشا تعابا للمحاماه

فهرست العدد الرابع (المباحث القانونية والتشريعية)

- مركز الوارث في القوانين المصرية
ص ١٦٥
- (الاحكام)
- ٥١ نقض — الدعوى المدنية امام المحاكم الجنائية خلو الحكم من الاسباب « ١٧٥
- ٥٢ نقض — شهود النفي — الدفاع الشرعي عن النفس — مسألة موضوعية « ١٧٦
- ٥٣ محل الاقامه الشرعي « ١٧٨
- ٥٤ شراء تاجر قطن مزارع — معامله تجاريه بالنسبة للاول مدنيه بالنسبه
للثاني — طريقة الاثبات — علم الوزن « ١٧٩
- ٥٥ الشفعة — الجوار وحق الارتفاق — تنازل المشتري عن حق الارتفاق
سقوط حق الشفيع في الشفعه « ١٨٢
- ٥٦ مرسى المزاد أمام المحكمة المختلطة — دعوي استحقاق العين — عدم
اختصاص المحاكم الاهليه « ١٨٤
- ٥٧ خيانة الامانه — اليينه — الصائع تاجر في جريمة خيانة الامانة — كافي
جميع الجرائم التي اساسها عقد مدني « ١٨٦
- ٥٨ رفع الدعوي العمومية والمدنيه — توقيع العقوبة — استئناف الحكم — حق
تحريك الدعوى العموميه بيد المجتبي عليه « ١٨٩
- ٥٩ وقف — مستحق — نفقة « ١٩٣
- ٦٠ قسمه قاصر — تصديق المحكمة الابتدائية — تأثيره في حقوق سائر
الشركاء « ١٩٥

السنة الثانية

المحاماة

العدد الخامس

مصر في فبراير سنة ١٩٢٢

المباحث القانونية والتشريعية

كلمة في المادة ٤٦٢

ما هو مدى انطباق المادة ٤٦٢؟ حكم المعروف المشهور الآن لكثرة ما تداولتها

سؤال اختلفت الاحكام في الاجابة عليه المجلات القضائية

فمن الاحكام المؤيدة للرأى الاول

فمن قائل بوجود حق الاسترداد المنصوص

حكم محكمة الاستئناف الاهلية في ٢٢

عليه في هذه المادة مستقلا عن حق الشفعة في

ابريل سنة ١٩١٣ وفي ١٠ فبراير سنة ١٩٢٠ وفي

جميع الاحوال

ومن ناكز لحق الاسترداد مع وجود ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠

وحكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٧

الشفعة مطلقا

فبراير سنة ١٩٠٧ و ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠

ومن متوسط بين هذين الرأيين وقائل

ومن الاحكام الآخذة بالرأى الثالث

بتقييد المادة ٤٦٢ بقيود المادة ٨٤١ من القانون

حكم محكمة طنطا في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٩

الفرنسى التى تنص على حق الاسترداد الوراثى

وحكم محكمة الاستئناف الاهلية في ١٣ مايو

أما الرأى الثانى فقد هجر الآن نهائيا ولم

سنة ١٩٢٠

يبقى من يقول به منذ سنة ١٩٠٤ وهو تاريخ

ولم يقل بهذا الرأى حكم من احكام المحاكم

الحكم الوحيد الصادر بهذا المعنى

المختلطة

وبقى في الميدان الرأيان الاول والاخير

والآن أى هذين الرأيين اولى بالاعتبار؟

ولكل منهما انصار يحملون علمه ويندودون عنه

إذا جاز الترجيح بتعدد الاحكام المتبعة

وقد أدلى كل فريق بحججه في احكام صارت في

الصادرة فالارجحية في جانب الرأي الاول بلا نزاع فقد تضافرت في تأييده احكام المحاكم المختلطة بلا استثناء وقال به كذلك اكثر من دائرة واحدة من دوائر الاستئناف الاهلى ودافع عنه المسيو دوهنتس في شرحه القيم على القانون المدني المصرى

على ان هذا في اعتقادنا لا يكفى وقد فرضت على نفسى في هذه المجالة بقطع النظر عن الحجج الكثيرة المقنعة الواردة في الاحكام التي عدتها أن أين خطأ الفكرة الاساسية التي بنت عليها دائرة معالي الرئيس بمحكمة الاستئناف حكمها القاضى بتقييد المادة ٤٦٢ بالقيود المعروفة

ظنت محكمة الاستئناف أن مصدر المادة المصرية هو المادة ٨٤١ فرنسوية فرجعت الى ما كتبه الشراح وقضت به المحاكم في فرنسا عن هذه المادة واستنبطت من ذلك مبادئها ولكن نظرة واحدة الى النصين متقابلين كافية في بيان خطأ هذا الظن .

النص الفرنسوي

لورثة المتوفى أو لاحدم أن يخرجوا من التسمية كل شخص من غير ورثة المتوفى (ختي ولو كان قريباً له) تنازل اليه أحدم عن حصته في الميراث وذلك بأن يردوا اليه ما دفعه ثمنها للخصمة المبيعة

النص العربي

يجوز للشركاء في الملك قبل قسمته بينهم أن يستردوا لانفسهم الحصة الشائعة التي باعها أحدم للغير ويقوموا بدفع ثمنها له والمصاريف الرسمية والمصاريف الضرورية والنافعة

بين النصين بون شاسع

أولاً لان النص الفرنسوي ورد في باب الموارث في حين ورد نصنا في باب قسمة الشركاء ثانياً لان المادة الفرنسوية تتكلم عن ورثة ومتوفى وحصة في تركه الخ

ومادتنا تتكلم عن الحصة الشائعة وعن الشركاء على وجه العموم .

ومن المستبعد كثيراً كذلك أن يستقي الشارع المصرى من نص تابع لقانون الموارث في فرنسا وهو أعلم الناس بأن مرجع الامر في الاحوال الشخصية لغالبية المصريين هو الشريعة الاسلامية وقد سبق له في غير موضع واحد ان استمد من أحكامها حتى في باب المعاملات اذن فمن أين جاء شارعنا بالمادة ٤٦٢ ؟

لم يجد بحثي في الشراح للمعاصرين شيئاً ففكرت في الرجوع الى أبى القانون الفرنسوي Pothier فوجدت في باب حقوق الاسترداد : Les Retraits وهي كثيرة جداً في القانون الفرنسوي القديم حتى لقد أحضوها فبلغت

d'immeuble de racheter la part indivise que l'un d'eux avait vendue ce un Etranger, cette espèce de retrait aussi existe en droit Roman, jusqu'au Regne de Theodore le grand

لا شك بعد هذا ولا ريب في أن حق استرداد المشاع كما ورد في المادة ٤٦٢ بالحرف الواحد كان حقاً معروفاً في القانون الفرنسي القديم ومستقلاً بذاته عن حق الاسترداد الوراثي المنصوص عليه في المادة ٨٤١ من قانون نابليون ومن الخطأ إذن إذا ما أردنا تلخيص غرض الشارع المصري وغايته من المادة ٤٦٢ أن نرجع إلى مادة في القانون الفرنسي ليس بينها وبين مادتنا أدنى علاقة بل الواجب الظاهر هو الاهتداء بشروط استعمال ذلك الحق القديم وهي شروط سمحة لا تقييد فيها على الإطلاق

اربعة وعشرين حقاً كلاماً موجزاً عاماً عن هذه الحقوق جاء فيه :

Il y a quelques autres espèces de retraits, tels que celui que quelques coutumes accordent aux propriétaires par indivis d'une chose lorsque l'un d'entre eux vend sa part indivise à un Etranger.

راجع Pothier الجزء الثالث صحيفة ٢٥٩

طبعة باريس سنة ١٨٦١ ثم قرأت في Demolombe بمناسبة الكلام على حق الاسترداد الوراثي ما يأتي :

Quelques-un, il est vrai ont pense que la retrait sucesoral pourrait bien avoir été occasionné par l'ancien retrait de bienseance et de communion.

On applait autrefois de ce nom le droit qui était accordé par quelques coutumes à tous les copropriétaires

أحكام

٦١

أحمد محمد ناصر عمره ٢٢ سنة فلاح

بكفر بطا

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١١٤٢

سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيمة بجندول المحكمة مرة

١٩٢١ سنة ٣٨ قضائية

وعبد القادر ناصر مدع بحقوق مدنية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهمين المذكورين

بأنهم في يوم ١١ مارس سنة ١٩٢٠ بكفر بطا

أزالوا حدا فاصلا بين أرضهم وأرض عبد الغفار

ناصر بقصد اغتيال جزء من أرضه والتأني

والثالث ضربا المجني عليه المذكور فأحدثا به

إصابات تعجزه عن أعماله الشخصية مدة لا تتجاوز

العشرين يوما وطلبت عقابهم بالمادة ٣١٩ عقوبات

والثاني والثالث أيضا بالمادة ٢٠٦ عقوبات

وبالجلسة أقام عبد الغفار ناصر مدعيا مدنيا وطلب

الحكم له على المتهمين متضامنين بمبلغ ٢٥ جنيا

ومحكمة قويسنا الجزئية حكمت بتاريخ ١٨

أكتوبر سنة ١٩٢٠ بتغريم كل من المتهمين مائة

وخمسين قرشا عن التهمة الاولى عملا بالمادة

٣١٦ - ٢ عقوبات وبها ٤٠ و ٤١ منه الاول بتغريم

نقض تعدد الجرائم وارتباطها اختصاص

محكمة الموضوع

من المسائل المتعلقة بالموضوع والتي تختص

بالفصل فيها نهائيا محكمة الموضوع مسألة اعتبار

الجرائم المسندة للمتهم جريمة واحدة لا يجب الحكم

على المتهم من أجلها إلا بعقوبة واحدة طبقا لنص

المادة ٣٢ عقوبات

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والإبرام

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة عبد الرحمن رضا باشا

وبحضور حضرات أصحاب السعادة والذرة

مسيو سودان وابوبكر يحيى باشا و أحمد زكى ابو

السعود بك و أحمد محمد خشبه بك وكيل نيابة

الاستئناف ومحمود افند طلعت المداوى كاتب

الجلسه

اصدرت الحم الآتى

في الطعن المقدم من

محمد ناصر ابراهيم عمره ٦٥ سنة فلاح

بكفر بطا

مأمون محمد ناصر عمره ٢١ فلاح

بكفر بطا

كل المتهمين المذكورين أيضا مائة وخمسين قرشا عن التهمة الثانية وبإلزام الثلاثة للمتهمين بأن يدفعوا للمدعي بالتضامن مبلغ ألف قرش على سبيل التعويض والزامهم بالمصاريف

فاستأنف المتهمون والمدعي المدني هذا الحكم في ٢٠ و ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٠

ومحكمة طنطا الاهلية منعقدة بهيئة استئنافية حكمت بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٢١

حضوريا بتأييد الحكم المستأنف وبتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٢١ اقررت المحكمة عليهم بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض

والا برام وقد تم المحامي عنهم تقريراً بأسباب طعنهم في ١٩ فبراير سنة ١٩٢١

المحكمة بعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال المحامي عن الطاعنين والمحامي عن المدعي المدني والأطلاع على الأوراق وللدولة قانوننا

من حيث ان الطعن مقبول شكلاً وخيث أن الطاعنين بنوا طعنهم أولاً على أن الواقعة الثابتة في الحكم للطعون فيه غير مينة البيان الكافي . ثانياً أن نوع الاشتراك لم يبين أيضاً . ثالثاً عدم اعتبار الجريمتين المعاقب عليهما جريمة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ عقوبات

وحيث عن السبب الاول فان الثابت في الحكم أن إزالة الحد كان القصد اغتيال جزء من

أرض المجني عليه وأن المتهمين ضربوه الى آخر ما جاء بهذا الحكم وهذا كاف لبيان الواقعة المعاقب عليها

وحيث عن الوجه الثاني فان نوع الاشتراك ذكر بصراحة في الحكم انه كان بالاتفاق وحيث عن السبب الثالث فانه خاص بقاضي الموضوع الذي يقدر الظروف التي حصلت فيها الوقائع

وحيث أنه مما تقدم يكون الطعن في غير محله ويجب رفضه فلهذه الاسباب حكمت المحكمة برفض هذا الطعن هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الاثنين ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢١-٢٩ صفر سنة ١٣٤٠

بطلان جوهرى فحل للنقض

٦٢

نقض . قاضي الاحالة . وصفه الجريمة بجنحه قضت محكمة الجنج نهائياً بان الواقعة المرفوعة بشأنها الدعوي العمومية جنائية لا جنحة فتقدمت القضية الى قاضي الاحالة الذي قرر بان الواقعة جنحة لا جنائية طعنتم النيابة في قرار قاضي الاحالة بطريق النقض فقضت محكمة النقض بان ليس لقاضي الاحالة في هذا الظرف الا ان يقرر بان لا وجه او بالاحالة طبقاً للقانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ وعليه فقراره مشتمل على بطلان جوهرى فحل للنقض

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة عبد الرحمن رضا باشا
وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة
مسيو سودان وابو بكر يحيى باشا ومستر هل
واحمد زكي ابوالسعود بك المستشارين واحمد محمد
خشبه بك وكيل نيابة الاستئناف ومحمود طلعت
المعداوى افندى كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي :
في الطعن المقدم من
النيابة العمومية
في
قرار حضرة قاضي الاحالة بمحكمة بني
سويف الاهلية
ضد
على عبد الله عمره ٥٠ سنة صناعته فلاح
بعزبة هاشم بك تبع بيا
في
فضية النيابة العمومية نمرة ٢٣٠٣ سنة ٢٠
واللقيدة بجدول المحكمة نمرة ١٩٤٩ سنة ٣٨
قضائه
وقائع الدعوى
اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بانه
في يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ضرب هو وآخر
معه موسى احمد د موسى ضربا نشأ عنه غاهة
يستحيل برؤها وهي تيبس في طرف أصبعه
الوسطى الايمن نتيجة الاصابة
ومحكمة بيا الجزئية حكمت بتاريخ ٤ يونيه
سنة ١٩٢١ باعتبار الحادثة منطبقة على المادة ٢٠٤
عقوبات وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالة
الاوراق على قلم النائب العمومي لاجراء شؤونه
وأبقت الفصل في المصاريف
وحضرة قاضي الاحالة بمحكمة بني سويف
الاهلية قرر بتاريخ ٢٩ اغسطس سنة ١٩٢١
باعتبار الحادثة المنسوبة الى عبد الله جنحه
واعادة الاوراق الى النيابة لاجراء شؤونها فيها
بالنسة له ولباقي المتهمين وبتاريخ ١٤ سبتمبر سنة
١٩٢١ قرر حضرة صاحب السعادة مصطفى
فتحى باشا النائب العمومي بالطعن في هذا القرار
بطريق النقض والابرار وقدم تقريراً بأسباب
طعنه بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١
المحكمة
بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع
على الاوراق والمداولة قانونا
من حيث ان طلب النقض صحيح شكلا
وحيث ان القانون رقم ٧ الصادر في سنة
١٩١٤ يحتم على قاضي الاحالة عند نظر قضية محكوم
فيها نهائيا من محكمة الجنح ان لا يقضي فيها
الا بأحد امرين فاما ان يصدر قرارا بأنه لا

وجه واما قرارا باحالتها على محكمة الجنائيات التي له ان يحيل المتهم اليها لمحاكمته بطريق الخيرة باعتبار ان الواقعة المنسوبة اليه لا تكون في في رأيه الا جنحة

وحيث أن قاضي الاجالة قد أحال الاوراق الي النيابة العمومية في هذه الدعوي لاجراء شؤونها فيها باعتبار أن الحادثة المنسوبة الى المتهم جنحة فلذا يكون قد تخطي السلطة التي خولها له القانون ويكون قراره قد اشتمل على بطلان جوهرى

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول القبض والابرار واعادة الاوراق لقاضي الاجالة لاحتها على محكمة الجنائيات

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الاحد ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٨ صفر سنة ١٣٤٠

٦٣

بيع العقار في مقابل ايراد ثابت طول حياة البائع شرط عدم تصرف في العين بيع صحيح لا وصية

باعت الست انجليتا الى احفادها ما تملك من عقار في مقابل ان يدفعوا لها تسعة جنيهات شهريا طول حياتها وشرطت عليهم بان لا يتصرفوا في العين للبيع يما او رهننا طول حياتها ضامنا لدفع المبلغ المذكور ثم أخذت عليهم تعهدا يفوضونها بموجبه في قبض

بيع العقار وفاء لذلك المبلغ قضت محكمة الاستئناف بان العقد يعتبر يما صحيحا لانه بمقابل وليس اشتراط عدم التصرف في العين الا ضامنا لدفع الثمن للتفق عليه ولا حرج من تنازل المشتري عن بيع العقار للبائنة في مقابل ذلك الثمن . وان العقد ليس وصية لانه بمقابل ولان الموصى يظل مالكا للعقار طول حياته بينما هنا قد انتقلت الملكية بالبيع .

— راجع بهذا المعنى الحكم الآتي

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحبي العزة فوزى بك المطيعي ومحمد مظهر بك مستشارين واحمد افندى عوض الشاذلى كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي نمرة ٢٢٧ سنة ٣٧ قضائه

لرفوع من عزيز افندى يعقوب مستأنف ضد

ارئين افندى يعقوب عن نفسه وبصفته وارثا للست انجليتا مانولي بنت الرحوم مانولي مخالي وارملة الرحوم الياس جرجس مستأنف عليه الوقائع

بموجب عقد عرفي مؤرخ في ١٠ سبتمبر

سنة ١٩١٤ باعت المرحومة الست انجليتا الى طرفي
 الخصوم وهي جدتهم العقارات المبنية في العقد
 المذكور وذكر فيه انها اسقطت لكل من
 الاخوة الثلاث ملكية هذه العقارات لكل
 منهم الثلث في مقابل أن يدفعوا اليها مبلغ تسعة
 جنيهات شهريا مدة حياتها وان لا يتصرفوا في
 العين المبيعة بالبيع او الرهن طول حياتها ضمانا
 لدفع المبلغ المذكور وحررت ورقة أخرى في
 التاريخ نفسه بين طرفي المتعاقدين موقعا عليها
 من شاهدي عقد البيع ان المشتريين فوضوا الى
 الست انجليتا جدتهم في قبض ريع الثلاثة المنازل
 والاطيان التي حصل التنازل عنها بموجب العقد
 السالف الذكر وأن لها الحق في قبض الريع
 بدون معارضة منهم في نظير التسعة الجنيهات
 المربوطة لها شهريا ولم تسجل هذه الورقة ولا
 عقد البيع نفسه وبموجب عقد رسمي مؤرخ
 ١٥ يوليو سنة ١٩١٧ باعت الست انجليتا المذكورة
 ثانيا الى احد الاخوة الثلاث وهو ارئين افندي
 يعقوب المستأنف عليه معظم الاعيان السابق
 بيعها وذلك بمبلغ ٤٠٠ جنيه واقرت البائعة أمام
 مأمور العقود الرسمية انها سبق استلمت هذا
 المبلغ من يد الخواجه ارئين ومسجل العقد
 المذكور تسجيلا تاما في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٧
 فرفع كل من عزيز افندي يعقوب ورياض افندي
 يعقوب الدعوى على اخيهما ارئين افندي المذكور
 قالا فيها انه انتهز فرصة اقامته مع جدته الى
 كانت تبلغ من العمر ٨٥ سنة وتجاهل عليها
 واستكتبها العقد الثاني حالة انه موقع منهما على
 العقد الاول وطلبا الحكم بفسخ عقد البيع الصادر
 في ١٥ يوليو سنة ١٩١٧ ومسجل ١٤ أكتوبر سنة
 ١٩١٧ فيما يختص بثلي العين المبيعة وتثبيت
 ملكيتهما لثلي الاعيان المذكورة والزامه
 بالمصاريف والانتعاب مع حفظ الحق لهما في الريع
 من يوم وضع يده الى يوم نزعها - وقد حكمت
 محكمة مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ٢٦ أبريل
 سنة ١٩٢٠ باعتبار عقد البيع وصية والموصية حق
 الرجوع فيها ورفض دعوى المدعين والزامتهما
 بالمصاريف ومائة قرش انتعاب محاماه
 فاستأنف المستأنفان هذا الحكم بتاريخ
 ١٣ و ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٠ طالبين قبول استئنافهما
 شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم والقضاء لهما بما
 طلباه امام محكمة اول درجة مع الزام المستأنف
 عليه بمصاريف الدرجتين
 وبجلسة المرافعة صمم وكيلهما على هذه
 الطلبات للاسباب التي قالها بالجلسة
 ووكيل المستأنف عليه طلب تأييد الحكم
 للمستأنف لاسبابه والاسباب التي قالها بالجلسة
 المحكمة
 بعد سماع المرافعة الشقوية والإطلاع على
 اوراق القضية والمدلولات قانونا

حيث ان الاستئناف حاز شكاه القانوني
فهو مقبول شكلا
وحيث انه بالاطلاع على العقد الاول
التاريخ ١٠ سبتمبر سنة ٩٠٤ تبين انه ليس
عقد وصية لان الوصية تمليك مضاف الي ما بعد
الموت بطريق التبرع والموصى يظل مالكا لرقبة
الموصى به الى حين وفاته
وحيث ان الست انجليتا قد اسقطت
ملكية الاعيان الى اولاد ابنتها الثلاثة في مقابل
تسعة جنيهات تعهدوا بدفعها اليها شهريا مدة
حياتها ولا ينقص من قيمة هذا العقد اشترط
الست انجليتا فيه بانه ليس لاولاد ابنتها الحق
في التصرف في العين المبيعة بالبيع او الرهن مدة
حياتها لانه ذكر في العقد صراحة بأن هذا
الشرط أخذنا لانه نفقته الشهرية
وحيث انه متى كان اسقاط التمليك حال
الحياة وبمعرض فلا يكون العقد وصية بل عقد
بيع تام والقول ان الورقة التي حررت يوم البيع
وفوض فيها المشترون الى جدتهم قبض ريع
املاكها جعلت البيع من غير مقابل قول في
غير محله اذ لا حرج علي المشتري ان يتنازلوا
للبياعة التي هي جدتهم عن حق الاتقاء بالريع
بدلا من دفعهم التسعة الجنيهات خصوصا وأن
ذلك الريع لا يتجاوز الثلاثة جنيهات شهريا كما
قرر المستئناف عليه نفسه في مذكراته فضلا
عن انه ظاهر من الاوراق أن أحد شهود
العقد المدعى ميخائيل نجيب الناصر هو الذي
طلب هذا المستند من الاولاد عند تحرير عقد
البيع لمصلحة جدتهم خوفا من تأخيرهم في دفع
التفقة اليها واضطرابها الى مقاضاتهم أمام
المحاكم
وحيث انه فيما يختص بقول وكيل
المستأنف عليه ان الاطيان المبيعة لم تحدد في
عقد البيع فان المحكمة ترى ان ما جاء في العقد
بتعيين موقع الاطيان وأن حدودها معلومة
للطرفين كاف في التعيين المطلوب قانونا
وحيث أن قول المستأنف عليه ان عقده
مسجل والعقد الاول غير مسجل لا يجدي
نفعاً لانه من المقرر قانونا في حالة بيع عقار
مرتين ليس للمشتري الثاني الذي يكون قد
سجل عقده أن يحتج على المشتري الاول
بأنه لم يسجل عقده اذا ثبت ان المشتري الثاني
كان سبيء النية وأن عقده كان نتيجة تواطؤ
بينه وبين البائع للاضرار بصاحب العقد الاول
وهذه هي حالة المستأنف عليه في هذه الدعوى
لانه كان من ضمن المشتريين في العقد الاول
ووقع عليه بهذه الصفة مع اخويه ثم تحايل على
جدته التي كان مقيما معها حتى استصدر منها العقد
الثاني لسلب حقوق اخويه
وحيث أنه مما تقدم ترى المحكمة الغاء

الحكم المستأنف والحكم للمستأنفين بطلباتها
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف
وفسخ عقد البيع الصادر في ١٥ يولييه سنة ١٩١٧
ومسجل في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٧ فيما يختص بثأى
الاعيان المبيعة ونشيت ملكية المستأنفين الى
ثلى الاعيان المذكورة والزمت المستأنف عليه
بمصاريف الدرجتين واربعمئة قرش اتعاب
المحاماه

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة
في يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ١٤ ربيع
الاول سنة ١٣٤٠

٦٤

بيع حق الرقبه . واستبقاء حق الانتفاع
شرط عدم تصرف المشتري في حق الرقبه
بيع صحيح لا وصية

باع رجل لزوجته عقارا واقرا في عقد البيع بانه
قبض منها الثمن . حصل الرجل بعد ذلك من زوجته
علي ورقة تنازلت له بموجبها عن حق زراعة الارض
وتأجيرها طول حياته وشرطت علي نفسها عدم
التصرف في العين مادام حيا
قررت المحكمة :

بان عقد البيع صحيح ناقل للملكية
وان الورقة تعتبر تنازلا من المشتري عن حق
الانتفاع للبائع

وان شرط المشتري عدم التصرف في العين
وان كان في الاصل باطلا الا انه يصبح صحيحا

استثناء اذا كان للبائع مصلحة فيه
وقالت المحكمة بان ليس هناك وصية لان
الاصل في هذه عمليك مضاف الي ما بعد الموت
بطريق التبرع بحيث يملك الموصى رقبه العين ومنفعتها
طول حياته ومن بعده ينتقل الحقان معا للموصي له
وايس الامر كذلك في هذه الدعوى .

— راجع بهذا المعنى الحكم السابق
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة عبد العزيز كحيل باشا وبحضور
حضرات مستر مارشال ومحمد بك ابراهيم
مستشارين واحمد افندي عوض الشاذلى كاتب
الجلسة

أصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي
نمرة ٢١٥ سنة ٣٦ قضائية

للمرفوع من سليمان افندي سيدم -
مستأنف

ضد

الست ملكة بنت ابراهيم - مستأنف عليها
الوقائع

رفع المستأنف هذه الدعوى امام محكمة
القلاويق الابتدائية طلب فيها الحكم بتثبيت
ملكيتها الى ١٦ ف ٧ ط ٤ من المدينة الحدود
والعالم بعريضة الدعوى وبإعلان عقدي البيع

الصادرين منه الى الست ملكة بنت ابراهيم المسجلين بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٠٥ و ١٦ مارس سنة ١٩٠٥ ومحو هذين التسجيلين واعادة تكليفهما لاسمه مع الزامها بالمصاريف والانتاب بحكم مشمول بالتفاؤل الوقت بلا كفالة. وبعد اتمام المرافعة فيها قضت المحكمة المشار اليها آنفا بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ برفض دعواه والزامه بالمصاريف ومائتي قرش للمحاماه وهي باطلة

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩١٩ طالبا قبول استئنافه شكلا وفي الموضوع بالفاء الحكم المذكور والقضاء له بما طلبه امام محكمة اول درجة

وبجلسة المرافعة صمم وكيله علي هذه الطلبات ووكيلا المستأنف عليها طلبا تأييد الحكم المستأنف

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع علي أوراق القضية والمداولة قانونا

حيث أن الاستئناف حاز شكله القانوني

وحيث ان سليمان افندي سيدم المستأنف

يطلب في دعواه بطلان عقدي البيع الصادرين

منه لزوجته الست ملكة بنت ابراهيم بتاريخ

١٦ و ٢١ فبراير سنة ١٩٠٥ ومسجلين بتاريخ

١٦ مارس سنة ١٩٠٥ وبثبوت ملكيته الي ١٦

ف ٧ ط ٤ س المباة لان هذين العقدين تحررا

وحيث أن الست ملكة وهي المستأنف عليها تمسك بان العقدين صحيحان ومن شأنها نقل ملكية العين المبيعة للمشتري

وحيث أنه تبين من أوراق القضية أن

سليمان افندي سيدم باع الست ملكة بنت ابراهيم

بموجب عقد تاريخه ١٦ فبراير سنة ١٩٠٥-١٤ س

٣ ط ٨ ف نظير مبلغ ٨٠٠ جنيه مصري كما وانه

باع لها أيضا بموجب العقد الصادر في ٢١ فبراير

سنة ١٩٠٥-١٤ س ٣ ط ٨ ف نظير مبلغ ٨٠٠ جنيه

وفي كلا العقدين اعترف البائع بقبض الثمن من

المشتري وقد تسجل هذان العقدان بتاريخ ١٦

مارس سنة ١٩٠٥

وحيث أنه في ٦ مارس سنة ١٩٠٥ تحررت

ورقة من هذين العقدين توقع عليها من النسب

ملكه مذكور فيها انها تعترف بانها لا تتصرف

في الاطيان مشتراها من سليمان افندي مادام

على قيد الحياة وهو الذي يتصرف فيها بالزراعة

والتأجير باسمها واذا لاسمح الله وحصل وفاتها قبله فتكون الاطيان لذريتها اذا رزقت منه الذرية والا فترجع اليه

وحيث أنه يتضح من العقدين المذكورين ومن الورقة الرقيمة ٦ مارس سنة ١٩٠٥ أن نية المتعاقدين هي ان سليمان افندى سيدم تنازل عن اطيانه لزوجته الست ملكة وملكها لها تملك رقبة حافظا لنفسه حق الانتفاع مدة حياته لان العقدين هما عقدا بيع تام اصبحت الست ملكة بموجبها مالكة الارض للبيعة اما ورقة ٦ مارس سنة ١٩٠٥ فهي تنازل عن حق الانتفاع للبائع

وحيث أنه لا محل للقول بان عقدي البيع هما عقدا وصية لان تعريف الوصية هو تملك مضاف الى ما بعد الموت بطريقة التبرع ومعنى ذلك ان الوصى يملك رقبة الموصى به ومنفعته الى حين وفاته وليس الامر كذلك في هذه القضية لان ملكيه العين انتقلت من يد البائع الى زوجته التي اعترفت له بعد باحقية بالانتفاع بالارض طول حياته

وحيث ان اشتراط البائع على المشتري ان لا يتصرف في العين المبيعة ولو أنه في الاصل باطل الا انه يكون صحيحا استثناء اذا كان للبائع مصلحة في هذه الشروط كان يكون قد اشترط في عقد البيع او في ورقة الضد بقاء منفعة العين المبيعة طول حياته

وحيث ان محكمة الاستئناف الاهلية قد حكمت في قضايا من هذا القبيل باعتبار ان التصرف صحيح ومن قبيل البيع التام (راجع الحكمين الصادرين في ٢٣ فبراير سنة ١٩١١ وفي ٢٩ مارس سنة ١٩١٦ المنشورين بالمجموعة المصرية الرسمية السنة الثانية عشرة صحيفة ١٥٣ والشرائع سنة ثالثة صحيفة ٤٩٠)

وحيث ان الحكمين اللذين يتمسك بهما المستأنف في مذكرته تأييدا لرأيه الصادرين من محكمة طنطا والزقازيق ومندرجين بالمجموعة الرسمية السنة الحادية عشرة باعتبار ان العقدين هما عقدا وصية لا ينطبقان على الحالة التي نحن بصدد حلها الآن لانهما يختصان بحالتين مختلفتين عن هذه بشأن بيع اشترط فيه البائع حفظ الملكية له حتى وفاته ولم تنتقل الملكية الى المشتري

وحيث أنه مما تقدم لا يكون المستأنف محقا في طلب ثبوت ملكيته للاطيان المتنازع فيها لانه ليس له فيها الا حق المنفعة

وحيث أنه فيما يخص بياق الشروط المبينة بورقة الضد فلا شأن للمحكمة في البحث فيها لان البائع والمشتري لم يزا الا على قيد الحياة ويعتبر التكلم في هذه الشروط سابقا لوانه

وحيث انه مما تقدم يكون لاحق الآن للمستأنف في طلب ثبوت ملكيته رقبة الاطيان

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف

شكلا وفي الموضوع قررت بأنه لاحق الآن

لسليمان افندي سيدم بأن يطلب ثبوت ملكية

رقبة الاطيان المتنازع فيها ورفض طلبه فيما

يختص بذلك والزمته بالمصاريف وخمسماية قرش

اتعاب محاماة

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة

في يوم الثلاثاء ٢٤ رجب سنة ١٣٣٨ (١٣ ابريل

سنة ١٩٢٠)

٦٥

قسمة عقار - شريك قاصر - ماهية

تصديق المحكمة الابتدائية - عدم جواز

استئناف حكم التصديق

١ - اذا كان بين الشركاء في عقار قاصر او من

في حكمه يجب على المحكمة الجزئية بعد تقسيم العقار

بعرفة الخبير الى حصص احوالة القضية الى المحكمة

الاهلية للتصديق على القسمة ثم بعد ذلك تعاد

القضية الى المحكمة الجزئية للاقتراع على الحصص

٢ - تصديق المحكمة الابتدائية على القسمة

ليس حكما بالمعنى القانوني ولكنه عمل اداري شرع

ضمانا لمصلحة عديمي الاهلية فالحكم الصادر في مادة

التصديق لا يوضح استئنافه قانونا

باسم صاحب العظمة فؤاد الأول - اعلان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة بلنا تحت رئاسة جناب مستر

برستفال وكيل المحكمة وبمحضور حضرات صاحبي

العزة فوزى بك المطيعي ومحمد مظهر بك

مستشارين واحمد عوض الشاذلي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي

نمرة ١١١٩ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من محمد بدوي عاصي ومحمد يوسف

عاصي وهانم محمد العداوي عن نفسها وبصفقتها

وصية على فيمه وفاطمة عبد الفتاح المرزوقين

لها من زوجها سليمان يوسف عاصي والحرمة

منا احمد الغروز عن نفسها وبصفقتها وصيه على

أولادها بدوي وحبيده يوسف بدوي عاصي

مستأنفين

ضد

الحرمة فاطمة علي ابوسكينة عن نفسها

وبصفقتها وصيه على ولدها بدوي عاصي والحرمة

عز بنت علي بدوي عاصي

مستأنف عليها وعليها

الوقائع

دفعت المستأنف عليها الاولى بصفقتها

دعوى أمام محكمة شين الكوم الجزئية ضد

المدعى عليهم وهم السأنفون وطلبت فيها الحكم

بتعيين خير لقسمة وقرز نصيبها وقدره ١ ف

١ ط ١٨ ١/٢ س شائعا في ٤ ف ١٩ ط ١٦ س

المينة الحدود والمعالم بالعريضة وبعد تقديم

تقريره يحكم لها باعتماده وتسليمها ما يفرز لها بصفتها المذكورة بموجبية واحالة القضية علي المحكمة الابتدائية للتصديق علي اجراءات القسم والزام المدعي عليهم بالمصاريف والالتاب والنفاد وقد حكمت المحكمة المذكورة آنفا بتعيين خير لاجراء مائدون بالحكم المؤرخ ١٨ يونيه سنة ١٩١٨ وقد قام الخير بأموريته وقدم تقريره فحكمت تلك المحكمة بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ باعادة القضية الي الخير لفرز نصيب المدعية علي اعتبار انه ٢٢ ط ١٢١/٢ س علي الشيوخ في الاطيان السابق قسمتها بمعرفة وبعد أن قام الخير بأموريته وقدم تقريره وتناقش الخصوم فيه وعملت الفرعة حكمت المحكمة المذكورة بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٢٠ بتخصيص القسم الاول المبين في تقرير الخير التكميلي ورسمه للمدعية وألزمت اخصامها بمصاريف الدعوى كلا بنسبة نصيبه في الاطيان المقسومة وأحالت القضية علي محكمة طنطا الابتدائية للتصديق علي القسم

التصديق علي القسم بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ طالبين قبول استئنافهم شكلا وفي الموضوع بالناء الحكم المذكور بجميع اجزائه مع الزام المستأنف عليهم بمصاريف واتعاب المحاماة عن الدرجتين وبجلسة المرافعة المحددة لنظر الاستئناف دفع وكيل المستأنف عليها الاولي دفعا فرعا بعدم قبول الاستئناف لان الحكم المستأنف لا يستأنف وارتكن علي المادة ٤٥٦ من القانون المدني والمستأنف الاول طلب رفض هذا الدفع والمحكمة امرت الخصوم بالتكلم في الموضوع وكل من الخصوم صمم علي طلباته السابقة المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع علي اوراق القضية والمدادولة قانونا حيث أن وكيل المستأنف عليها الاولي دفع بجلسة المرافعة أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف وطلب عدم قبوله لان حكم محكمة طنطا الابتدائية يعتبر حكما استئنافيا عن حكم النسمة الصادر من المحكمة الجزئية وحيث أن دعاوي النسمة هي من اختصاص المحكمة الجزئية طبقا لنص المادة ٤٥٢ من القانون المدني وانما اشترط الشارع في المادة ٤٥٦ من القانون المذكور وجوب التصديق من المحكمة الابتدائية علي القسم في حالة ما اذا

وبجلسة المرافعة أمام محكمة طنطا الابتدائية لم يبد المستأنف الاول أي طلب ما وقد صدقت المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٢٠ علي القسم التي اجريت أمام محكمة شين السكوم الجزئية الاهلية

فرغ للمستأنفون استئنافا عن حكم

كان أحد الشركاء قاصراً أو غائباً أو عديم الأهلية
وحيث أنه بتعيين فيما إذا كان تصديق
المحكمة الابتدائية يعتبر حكماً استثنائياً بالنسبة
لحكم المحكمة الجزئية أو هو مجرد عمل إداري
تقدم إلى المحكمة الابتدائية زيادة في الاحتياط
للمحافظة على حقوق عديمي الأهلية

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الدفع الفرعي
للمرفوع من الاستئناف عليها الأولى وبعدم جواز
الاستئناف والزام المستأنفين بمصاريف
الاستئناف و٢٠٠ قرش أتعاب محاماه

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة
في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ (و ١٤ ربيع الأول
سنة ١٣٤٠)

٦٦

اجارة - تأجير من الباطن - علم الضرر

رفعت دعوى بفسخ عقد إيجار لتأجير للمستأجر
الاطيان من باطنه خلافاً لشرط العقد

فقضت محكمة الاستئناف برفض طلب الفسخ
لأسباب كونت في مجموعها عاملاً قوياً لتوجيه رأي
المحكمة نحو الرفض - منها :

ان الشروط الواردة بعقد الإيجار من قبيل العبارات
الانشائية للطبوعة فلا يتحتم معها أن تعبر عن
قصد المتعاقدين الحقيقي .

ان لا ضرر من التأجير من الباطن وإنما يريد
المؤجر فسخ العقد للانتفاع بارتفاع الإيجارات
ان المؤجر سبق فأباح للمستأجر تأجير جزء من
الاطيان من باطنه

ان المستأجر لم يستطع زراعة الأرض وحده
لذلك شارك على زراعتها وليست الشركة في الزراعة
تأجيراً من الباطن ولا تنازلاً عن الاجارة

وحيث ان التفسير الصحيح منصوص
القانون هو ان المحكمة الجزئية بعد اطلاعها
على تقرير الخبير واعتمادها التقسيم إلى حصص
ترسل للمحكمة الابتدائية لتصدق على ذلك
التقسيم عملاً بالمادة (٤٥٦) من القانون المدني
وأخيراً تجرى عملية القرعة بعد ان تكون
المحكمة الابتدائية قد اعادت إليها القضية
مصدقة على التقسيم

وحيث انه يترتب على ذلك ان الحكم
في دعوى القسمة لا يزال منوطاً بالمحكمة الجزئية
وان اجراءات التصديق من المحكمة الكلية
ليست من قبل الاحكام بالمعنى الحقيقي واذن
يكون نظر الاستئناف عن ذلك الحكم من
اختصاص المحكمة الكلية الواقعة بدانيتها
المحكمة الجزئية التي أصدرته

وحيث ان المستأنفين أعلنوا بحكم المحكمة
الجزئية ولم يستأنفوه كما ان التصديق على القسمة
حصل بحضور المستأنف الأول ولم يعترض عليه
وحيث ان استئنافهم لحكم التصديق بعد

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبى العزة فوزي بك المطيعي ومحمد مظهر
بك مستشارين واحمد عوض الشاذلى افندي
كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى:

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي نمرة
٧٠٣ سنة ٣٧ قضائه

المرفوع من الحاج حسنين ابراهيم عبد
الغفار مستأنف

ضد

الست رقيه بنت الحاج حسنين احمد
عبد الغفار والحاج محمود احمد نصار مستأنف
عليهما

الوقائع

رفعت المدعية دعواها هذه أمام محكمة
طنطا الابتدائية الاهلية طلبت فيها الحكم بالزام
المستأنف والمستأنف عليه الثانى بدفع مبلغ
١٦٨٥٨١ قرشا و ١٣ مليا قيمة ايجار سنة ١٩١٨
وثلاث ايجار سنة ١٩١٩ مع فسخ عقد الايجار
ودفع ما يستجد من الايجار ابتداء من أول
اغسطس سنة ١٩١٩ لغاية التسليم وتثبيت الحجز

التحفظي وجعله حجزا نافذا مع المصاريف واتعاب
المحاماة وشمول الحكم بالتنفيذ بلا كفاله ثم
عدلت المدعية وهى المستأنف عليها الاولى طلباتها
اخيرا وطلبت فسخ عقد الايجار المؤرخ ٢ اغسطس
سنة ١٩١٧ وتسليم العين المؤجرة مع ما يستجد
من الايجار لغاية التسليم وبعد اتمام المرافعة قضت
المحكمة المشار اليها آنفا بتاريخ ١٤ مارس سنة
١٩٢٠ حضوريا بفسخ عقد الايجار المذكور آنفا
الصادر من مورث المستأنف عليها الى محمود
احمد نصار وحسين ابراهيم عبد الغفار والزامهما
بتسليم العين المؤجرة اليها وبالمصاريف ومبلغ
مائتى قرش اتعاب محاماه ورفضت ما عدا ذلك
من الطلبات

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ
١٤ يونيه سنة ١٩٢٠ طالبا قبول استئنافه شكلا
وفي الموضوع الغاء الحكم المذكور والقضاء
برفض الدعوى والزام من رفعتها بالمصاريف
والاتعاب عن الدرجتين

وبجاسة المرافعة صمم وكيله على هذه الطلبات
للاسباب التى قالها بالجلسة ووكيل المستأنف
عليها الاولى طلب تأييد الحكم المستأنف
لاسبابه وللأسباب التى ذكرت بالجلسة
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق القضية والمداولة قانونا

حيث أن الاستئناف مقبول شكلاً
وحيث أن الحكم المستأنف قضى بفسخ
عقد الإيجار الصادر بتاريخ ٢ أغسطس سنة
١٩١٧ من مورث المستأنف عليها الأولى الحاج
حسين أحمد عبد الغفار إلى المستأنف وآخر بسبب
إخلال المستأنف بأحد شروط العقد وهو
الشرط الخاص بعدم السماح للمستأجر بتأجير
الأرض من باطنه (البند الثامن من العقد)

وحيث أنه إذا لوحظ بأن الشروط الواردة
في عقد الإيجار هي من قبيل العبارات الانشائية
المطبوعة ولا يتحتم منها أنها تعبر من قصد
المتعاقدين الحقيقي

وحيث أن المستأنف عليها الأولى كانت
قد طلبت أولاً عند رفع دعاوها فسخ العقد
أسبب تأخير المستأجر في دفع الإيجار ولكنها
عند ما رأت أن المستأجر قام فعلاً بتسديد جميع
مطلوبها طلبت الحكم بالفسخ لمخالفته شرط
البند الثامن من العقد وتأجير الأرض من باطنه
وحيث أن من المتفق عليه أن للمحاكم
الحق المطلق عند نظر دعاوي فسخ العقود في
أن تقدر الظروف لكل حالة وأن تبحث على
الاخص فيما إذا كان قد لحق المؤجر ضرر
كبير من مخالفة أي شرط من شروط العقد
وحيث أن ظروف هذه الدعوى تلخص
في أن مورث المستأنف عليها الأولى قد أجر إلى

المستأنف ١٤٦ فدانا لمدة ست سنوات ابتداء
من سنة ١٩١٧ ثم عاش بمد ذلك ستين بدون
أن يعترض علي المستأجر ويطلب فسخ الإجارة
بسبب التأجير من الباطن

وحيث أنه موجود بملف القضية ورقة
صادرة من المؤجر ومؤرخه في ٤ أغسطس
سنة ١٩١٧ أعني بعد عقد الإيجار يومين اثنين
يبيع له فيها تأجير ٣٣ فدانا من باطنه لأن موقعها
بعيد عن البلد الفاطنين بها ولكن هذا لا يمنع
أن المؤجر قد علم فيما بعد بالشركة التي عقدها
المستأجر مع أخويه لزراعة الأرض جميعها حتى
أمكن استنتاج ذلك من قرآن الأحوال

وحيث أن الطرفين من عائلة واحدة
وبلدة واحدة فليس من المقبول أن تقوم تلك
الشركة الزراعية ولا يعلم بها المؤجر

وحيث أن مقدار الأطنان المؤجرة وطول
مدة الإجارة لا يسمحان بالطبع للمستأجر
بزراعتها بنفسه وكان من المقدر مبدئياً أن يشارك
آخرين في استغلالها كما هي عوائد القرويين
فضلاً عن أن هذه المشاركة الزراعية ليست في
ذاتها تأجيراً من الباطن أو تنازلاً عن الإيجار
وحيث أن الاستفادة هو أن المستأنفة إنما
دفعها لطلب الفسخ وقت دفعها الدعوى ما كانت
قد آلت إليه قيم الإيجارات الباهظة في تلك السنة
فأرادت أن ياز الفرصة وطمعت بزيادة الكسب

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة
في يوم الاثنين ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ١٤
ربيع الاول سنة ١٩٤٠

٦٧

الضمانة الشخصية والضمانة العينية

استبدال الدين

لا تبرأ ذمة الضامن بمحصول الدائن على ضمانة
عينية لان براءة الذمة لا تكون الا بعبارة صريحة
ولان هذا العمل لا ينطبق على اى حالة من حالات
استبدال الدين .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
العزة حافظ لطفي بك وبحضور حضرات مستر
رافرتي وعلي سالم بك مستشارين ومبروك
فهى افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى:

فى الاستئناف المقيد بالجدول العمومى
نمرة ١٠٤١ سنة ٣٧ قضائية

لرفوع من الخواجات فائق وبديع طرابلس
التجار بطنطا مستأنفين

ضد

عبد المطلب مرسى الفقى لم يحضر بالجلسة
ومحمد مرسى الفقى ومرسى مرسى الفقى مستأنف
عليهم

وحيث انه من جهة ثانية لم يثبت مطلقا
فى هذه الدعوى حصول أى ضرر للمؤجر أو
ورثته من فعل المستأجر

وحيث أن المحاكم قد ذهبت فى كثير من
احكامها الى أن المستأجر يمكنه دائما تلافى الحكم
بفسخ عقد الايجار اذا قام بوفاء تعهداته واعتبرت
أن شرط الفسخ انما هو شرط تهديدى الغرض
منه اجتناب للمستأجر على الوفا خصوصا اذا
ظهر أن المستأجر لم يلحق ضررا بالمؤجر (راجع
حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ٣١
ديسمبر سنة ١٩١٧ بمجموعة التشريع والقضاء السنة
الثلاثين صحيفة ١١٤ وحكم محكمة الاستئناف
المختلطة ايضا الصادر بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة
١٩٢٠ بالمجموعة المذكورة السنة الثانية والثلاثين
صحيفة ٢٩٨)

وحيث انه مما تقدم جميعه يكون الحكم
للمستأنف فى غير محله ويتعين الحكم بالفائه وبعدم
فسخ عقد الايجار ورفض دعوى المستأنف
عليها الاولى

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفى الموضوع بالفاء الحكم للمستأنف
وبعدم فسخ عقد الايجار ورفض دعوى المستأنف
عليها الاولى مع التزامها بصاريق الدرجتين و٥٠٠
قرش اتعابا للمحاماة عنهما

الوقائع

رفع المستأنفان هذه الدعوى امام محكمة طنطا الابتدائية الاهلية ضد المستأنف عليهم بعريضة مؤرخة ٤ يونيه سنة ١٩١٠ فالافيهما يداينان المستأنف عليه الاول في مبلغ ٣٠٣١٥ قرشا صاغا من ذلك مبلغ ١٨٨١٥ قرشا بموجب كميالة تاريخها ٩ مارس سنة ١٩٠٩ واستحقاقها اول شهر اكتوبر سنة ١٩٠٩ ١١٥٠٠ قرش بمقتضى كميالة تاريخها ١٥ مارس سنة ١٩٠٩ واستحقاقها اول شهر اكتوبر سنة ١٩٠٩ وذلك بضمانة المستأنف عليهما الثانى والثالث وطلبا الحكم لهما بالزام جميع المستأنف عليهم بان يدفعوا لهما متضامين مبلغ الـ ٣٠٣١٥ قرشا سابق اذكر والمصاريف والقوائد القانونية باعتبار المائة تسعة سنويا من تاريخ الاستحقاق لغاية يوم السداد وان يكون الحكم مشعولا بالتنفيذ بدون كفاله مع اتعاب المحاماه

وبتاريخ ٢٩ اكتوبر سنة ١٩١٠ حكمت المحكمة المشار اليها في حضور المدعي عليه الاول وغياب الآخرين بالزام المدعي عليه الاول ان يدفع للمدعين مبلغ ثلثمائة وسبعة عشر جنيها مصريا والمصاريف ومائة قرش اتعاب محاماه في مقابل استلامه الارض التي كانت مرهونة لهما ورفض ما عدا ذلك من الطلبات فاستأنف المستأنفان هذا الحكم بتاريخ

٢١ يونيه سنة ١٩٢٠ وطلبا للاسباب الواردة بصحيفة الاستئناف قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالنفاء الحكم المستأنف بالنسبة لثاني وثالث المستأنف عليهم وبالنسبة للقوائد والزام المستأنف عليهم جميعا بان يدفعوا لهما متضامين مبلغ ٣٠٣١٥ قرشا والقوائد باعتبار المائة تسعة سنويا من تاريخ الاستحقاق لغاية يوم السداد والمصاريف

وبجاسة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢١ المحددة للمرافعة في هذا الاستئناف اصر الحاضر عن المستأنفين على طلباتهما الواردة بصحيفة الاستئناف وتمسك الحاضر عن المستأنف عليهما الثاني والثالث بما دفع به امام محكمة اول درجة من ان مبلغى الدين الضامين فيهما استبدلا بعقد رهن كما هو وارد بمحضر الجلسة وطلب تأييد الحكم المستأنف المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على ورق الدعوى والمداولة قانونا من حيث ان الاستئناف حاز شكلا القانوني وحيث أنه ثابت من أوراق الدعوى أن المستأنف عليه الاول استدان من المستأنفين اولاً ١٨٨١٥ قرشا صاغا بسند تاريخه ٩ مارس سنة ١٩٠٩ وثانياً ١١٥٠٠ قرشا بسند تاريخه ١٥ مارس سنة ١٩٠٩ وضمنه في السداد ضمان

تضامن المستأنف عليهما الثاني والثالث وجعل أجل الاستحقاق أول أكتوبر سنة ١٩٠٩ وان تأخير المدين وضامنيه في الدفع يجعلهم ملزمين بالفوائد بحساب المائة تسعة من الاستحقاق للسداد

وحيث أنه بعد ذلك حصل الدائن على عقد رهن أطيان رهنًا جازيا من مدينتهما الأصلي عبد المطلب مرسى تاريخه ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٩

تأمينًا للدين الأصلي بزيادة قليلة وبقي سندا للدين الأصليان الضامن فيهما المستأنف عليهما الأخيران تحت يد الدائنين اليوم

وحيث أنه بالرغم مما قيل من التعلل فيما قدم رهنًا لسبق التصرف فيه للغير من المدين فإنه مع سلامة هذا الرهن فهو غير ضار بحق المستأنف قبل الضامين الذين قبلوا الدفع بطريق التضامن مع المدين ولم يحصل ابراؤهما لليوم

وحيث أن مجرد حصول الدائن على رهن عقاري من المدين لا يخلو مسؤولية الضامين لأن كل ما حدث بعد ضمانتها ان تحصل الدائن من مديته على زيادة في التأمينات غير ضارة بما سبق له الحصول عليه من التأمينات الشخصية فلا استبدال بالمرّة ميرثا ذمة الضامين

وحيث أنه بناء على ذلك يكون الدين ثابتا في ذمة الجميع ولم يطرأ عليه أي نوع من أنواع الاستبدال المعين في القوانين ويصبح

الحكم المستأنف في غير محله وبحسب الغاؤه بالنسبة للضامين وتعديله بالنسبة للمدين والحكم عليهم جميعا بالتضامن بالحقوق المطلوب الثابت عليهم من سندی الدين وبالفوائد بحساب المائة تسعة في السنة من يوم الاستحقاق وهو أول أكتوبر سنة ١٩١٩ للسداد والزامهم ايضا بالمصاريف ورفض ما خالف ذلك من الطلبات

لذلك

حكمت المحكمة حكما غاييا بالنسبة الى عبد المطلب مرسى الفقى وحضوريا بالنسبة لباقي الخصوم بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لثاني وثالث المستأنف عليهم وتعديله بالنسبة لاولهم والزامتهم جميعا بان يدفعوا متضامين للمستأنفين مبلغ ٣٠٣١٥ قرشا صاغا مع الفوائد باعتبار المائة تسعة سنويا من تاريخ الاستحقاق الحاصل في اول أكتوبر سنة ١٩٠٩ لغاية السداد والزامتهم ايضا بالمصاريف و ٤٠٠ قرش للمحاماه عن الدرجتين ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الاحد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٧ ربيع اول سنة ١٣٤٠

٦٨

استئناف : اعلان باتميد في قلم الكتاب

اذا اعلن المستأنف بالتقيد وكان اعلانه في قلم الكتاب لعدم تعيينه محلا في دائرة المحكمة ولم يقيد استئنافه في الثمانية الايام التالية لاعلانه اصبح استئنافه كان لم يكن . ٣٦٣ و ٣٦٤ مرافعات

بانهم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر برسفال

وكيل المحكمة ومحضور حضرات صاحبي العزة

فوزي المطيعي بك ومحمد مظهر بك مستشارين

واحمد عوض الشاذلي افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي

نمرة ٩٦١ سنة ٢٨ قضائية

الرفوع من الخواجه بواس القمص جورجى

مستأنف

ضد

عبد الله افندى اسحاق المشهور باخطي

اسحاق ثم حبيب افندى ابراهيم ذكرى وفريد

افندى شاكر مطران

مستأنف عليهم

الوقائع

رفع المستأنف عليه الاول الدعوى لمحكمة

اسيوط الابتدائية الاهلية قال فيها انه استاجر

أطيانا من المستأنف عليها الاخيرين قدرها

٥١ ف ١٥ ط ٢٠ من لزاعتها ابتداء من سنة

١٩٢٠ لغاية سنة ١٩٢٢ ولما اراد الانتفاع بها

تعرض له المستأنف فاضطر أن يطلب الحكم

ببراءة ذمته من ايجارها والزام المتعرض بدفع

مبلغ ٧٣٩ جنيها تعويضا نظير تعرضه له بغير

حق مع المصاريف والانتعاب واذا ثبت أن له

حق التعرض فيحكم على المستأنف عليه الثاني

بمبلغ ٣٨٨ جنيها تعويضا ويحكم على المستأنف

عليه الأخير بمبلغ ٣٤٨ جنيها وبعد ما ترفع

الخصوم فيها قضت المحكمة المشار اليها آنفا بتاريخ

١٩ فبراير سنة ٩٢١ حضورا ببراءة ذمة المستأنف

عليه الاول من قيمة الايجار المستحق عليه للبين

بعقود الايجار الصادرة بينه وبين المستأنف عليهما

الاخيرين بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ واول

اغسطس سنة ١٩١٩ والزام المستأنف بان يدفع

له مبلغ ٣٠٠ ج والمصاريف المناسبة و٣٠٠ قرش

انتعاب محاماه ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ

٢٣ و ٢٦ مايو سنة ١٩٢١ طالب با قبول استئنافه

شكلا وفي الموضوع بالنقض بالحكم المذكور والقضاء

برفض الدعوى مع الزام رافعها بالمصاريف وانتعاب

المحاماة

ووكيل المستأنف عليه الاول دفع فرعيا

بجلسة المرافعة بعدم قبول الاستئناف شكلا

لأنه يقيد بعد الميعاد المحدد في الإنذار إذا انذر في ٢٧ يولييه سنة ١٩٢١ بقيد استئنافه في بحر الثمانية أيام فهو لم يقيد به إلا في ٩ أغسطس سنة ١٩٢١ أعني بعد الميعاد وانضم حضرة وكيل المستأنف عليه الأخير لزميله في هذا الدفع ووكيل المستأنف طلب رفض هذا الدفع مدعياً أن الاعلان باطل إذ أعلن في قلم الكتاب وكان الواجب إعلانه في محل أقامته لأن الخصم يعرف محل أقامته

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداوله قانوناً

حيث أن نص المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات صريح في أن المستأنف ملزم بقيد دعوى استئنافه في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بذلك من المستأنف عليه إلا كان الاستئناف كان لم يكن وحيث أن اعلان المستأنف بالقيد حصل في قلم الكتاب كما أجازته المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات ما دام أن المستأنف لم يتخذ له محلاً مختاراً في دائرة المحكمة فهو اعلان صحيح

وحيث أن الإعلان بالقيد كان بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٢١ ولم يقيد الاستئناف دعوى استئنافه إلا في ٩ أغسطس سنة ١٩٢١ وبذلك يكون مضي أكثر من ثمانية أيام بين الاعلان والقيد وإذا يكون الاستئناف كما أن لم يكن

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الدفع الفرعي وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن والزام المستأنف بالمصاريف في الاستئناف و١٠٠ قرش اتعاب محاماه هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة في يوم الاثنين ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٨ ربيع الاول سنة ١٣٤٠ هـ

٦٩

الخطابات الخاصة لمصالح الحكومة

قيمتها في الاثبات

الخطابات المتبادلة بين إحدى مصالح الحكومة ووزارة المالية تعتبر من الاوراق الخاصة التي لا يجوز للمحكمة ان تأمر بتقديمها او ان تنتقل للاطلاع عليها بناء على طلب احد الخصوم اذا قدم خصم في دعوى على الحكومة ورقة قال انها صورة غير رسمية من احد الخطابات المشار اليها جاز للحكومة ان تطلب من المحكمة أن تأمر باستبعادها من دوسيه الدعوى لانه اذا كان لا يجوز ازام الحكومة بتقديم الاصل فلا يجوز قبول تقديم ورقة يزعم مقدمها انها صورة طبق الاصل ليخرج الحكومة الى تقديم الاصل المخالف للصورة الحكم القاضي برفض استبعاد الورقة اذا كان يشير الى ان لها قيمة في الدعوى فهو حكم تمهيدى لا تحضيري وعليه فيجوز استئنافه مستقلاً عن الحكم في موضوع الدعوى -

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الأهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علناً تحت رئاسة جناب مستر

برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبي العزه فوزي بك للطبيعي ومحمد بك مظهر
مستشارين واتحد افندي عوض كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بتمرة
٥٤٣ سنة ٣٨ قضائية
المرفوع من مصلحة الفئارات مستأنفة

ضد

اسعد افندي شحاته رزق مستأنف عليه
الوقائع

رفع المستأنف عليه هذه الدعوي لمحكمة
اسكندرية الأهلية قال فيها انه تعاقد مع
مصلحة الفئارات على مشال فحم الزجوع من
اسكندرية وانه خسر بسبب مخالفتها التعاقد
وطالبها بمبلغ ٤٣٢٥ جنيها حسب البيان الموضح
بالعريضة الافتتاحية مع الزامها بالمصاريف
واتعاب المحاماة وقدم ضمن مستنداته ورقة قال
عنها انها ترجمة خطاب طبق الاصل صادر
من مصلحة الفئارات الى مصلحة الحسابات
المصرية في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ وطلبت المصلحة
استبعاد هذه الورقة وبعد المرافعة في ذلك قضت
المحكمة المشار اليها آنفا بتاريخ ١٨ يناير سنة
١٩٢١ برفض طلب استبعاد صورة المكاتبة
المذكورة آنفا مع الزام الحكومة بالمصاريف
الخاصة بهذا الطلب

فاستأنفته المصلحة بتاريخ ٨ مارس سنة
١٩٢١ طالبة قبول استئنافها شكلا وفي الموضوع
بالغاء الحكم المذكور والقضاء باستبعاد الصورة
الغير مطابقة الى الاصل المقدمة من المستأنف
عليه من ملف الدعوي المؤرخة ٢٠ نوفمبر سنة
١٩١٨ والزام المستأنف عليه بالمصاريف واتعاب
المحاماه عن الدرجتين

وبجلسة المرافعة دفع وكيل المستأنف عليه
فرعيا بعدم جواز الاستئناف لان الحكم المستأنف
حكم تحضيري لا يجوز استئنافه

ومندوب الحكومة طلب رفض هذا الدفع
لان الحكم المستأنف هو حكم تمهيدى وقد
ضمت المحكمة هذا الدفع الى الموضوع وامرت
الخصوم بالتكلم فيه

ومندوب الحكومة صمم على طلباته
الواردة بعريضة استئنافه

وكيل المستأنف عليه طلب ابيد الحكم
المستأنف لاسبابه وللاسباب التي ذكرها بالجلسة
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق القضية والمداولة قانونا

حيث ان المستأنف عليه دفع فرعيا بعدم
قبول الاستئناف زاعما ان الحكم المستأنف هو حكم
تحضيري لا يجوز استئنافه الا عند استئناف الحكم
الصادر في اصل الدعوي طبقا للمادة ٣٦٠ من

قانون المرافعات وقد رد مندوب المستأنفة علي ذلك بان الحكم المذكور تهديدي ويجوز استئنافه وحيث أن النقطة الفاصلة بين الاحكام التحضيرية والاحكام التمهيدية كانت دائما غامضة وغير جلية وقد صدرت احكام عديدة من المحاكم الفرنسية تقضى بان الاحكام قبل الفصل في الموضوع وخاصة بمسألة تحقيق أو اثبات تعتبر تارة تحضيرية وأخرى تمهيدية ولاجل التمييز بينهما يجب البحث في ظروف الدعوى وخصوصا في أسباب الحكم (راجع جارسونيه مرافعات جزء ٣ صحيفة ٤٠٣ فقرة خامسة وحكم محكمة الاستئناف المختلط الرقم ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٩ مجلة التشريع والقضاء سنة ١٩٢١ صحيفة ٣٣٠) وحيث أن الحكم الابتدائي الصادر في هذه الدعوى وان يكن ظاهرا من منطوقه أنه حكم تحضيري الا أنه يجب مع ذلك اعتباره حكما تمهيديا لانه يتضح من أسبابه أن المحكمة ليس فقط قد قبلت تقديم الورقة المقدمة من المستأنف عليه بل أنها أعطتها أهمية عظمي اذ قررت أنها ليست من الاوراق الخصوصية أو الادارية الخاصة بالحكومة بل انها تعتبر من الاوراق التجارية التي يجوز الحكم بوجوب تقديمها طبقا للمادة ١٨ من القانون التجاري

وحيث يتضح من ذلك أن المحكمة كان من المحتمل أن تبني حكمها في الموضوع على

الورقة المشار اليها ولذا ترى محكمة الاستئناف أن الحكم الذي رفض طلب استبعادها من الدعوى هو حكم يؤخذ منه مايدل على ماستحكم به المحكمة في أصل الدعوى فهو اذن قابل الاستئناف وبناء عليه يجب رفض الدفع الفرعي المرفوع من المستأنف عليه وقبول الاستئناف شكلا

عن الموضوع

حيث أن الورقة السابق ذكرها مقدمة باعتبار أنها صورة افادة صادرة من مدير الفنارات الى مدير عموم الحسابات المصرية فأصل هذه الافادة هو اذن وبلا شك خطاب خصوصي محض كاحد الخطابات المرسلة من مدير محل تجاري الى أحد أعضاء مجلس الادارة والمتعلقة باشغال المحل الخاصة ولا يسوغ للمحكمة الحكم بتقديمها ولا أن تأمر بالانتقال للاطلاع عليها

وحيث أن الورقة المقدمة من المستأنف عليه ليست في واقع الأمر طبق الأصل لانه ليس فيها غمزة ولا تاريخ وتقول الحكومة ان الاصل محرر باللغة الانجليزية فهذه الورقة ليست اذن سوى ترجمة لا يمكن للمحكمة معرفه ما اذا كانت صحيحة وكاملة . وبناء عليه لا يمكن ان يكون

لهاشيء من قوة الاثبات

وحيث أنه متى كان لايجوز للمحكمة أن

٧٠

الاستئناف ونصابه

الاعتراف بجزء من الدين المدعى به

تُحذف في تقدير المدعي به الحاصل لاجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه الطلبات التي لم يحصل فيها تنازع والمبالغ التي عرضها المدين على دائته بالحالة الرسمية - ٣٤٧ مرافعات

قالت المحكمة اما الاعتراف بجزء من الدين المدعى به فلا يؤثر في تقدير قيمة الدعوى لان المادة المذكورة انما اجازت حذف الطلبات المعترف بها دون اجزاء الطلبات

وقد استندت المحكمة الى قرار محكمة الاستئناف المختلطة في ٩ يناير سنة ١٨٩٦ ومنشور بمجموعة الاحكام المختلطة لسنة الثامنة صحيفة رقم ١٧٢ (راجع مجموعة ملحقات الاحكام لل عشر سنوات الاولى صحيفة ٢٤ غمرة ٢٣٤) والى مذكرة لجنة المراقبة القضائية في سنة ١٩١٢ ومنشور تحت رقم ٤٠ في مجموعة المذكرات

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية

بالجلسه المدينه والتجاره للتعقده علنا بسر اى المحكمه بهيئه استئنافية في يوم الاثنين ٩ مايو سنة ١٩٢١ الموافق اول رمضان سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة محمد لبيب عطيه بك وكيل المحكمه

وبحضور حضرتى محمد زكى خليل بك وحسن نبيه المصرى بك القاضيين واحمد خلى افندى الكاتب

تأمر بتقديم ورقة فلا يجوز لها أيضا ان تقبل تقديم شبه صورة متنازع في صحتها لان ذلك يعتبر طريقة لاجتناب نص القانون - يتوسل بها احد الخصوم بتقديمه صورة يزعم أنها طبق الاصل وهي في الواقع غير صحيحة تماما وبذلك يلزم خصمه على تقديم الاصل

وحيث أنه بناء على ما تقدم ترى محكمة الاستئناف أن الورقة المقدمة من المستأنف عليه وهي بدون تاريخ ولكن قيل أنها مؤرخة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ غير مقبولة في الدعوى ويجب استبعادها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا اولا برفض الدفع الفرعي المرفوع من المستأنف عليه وبجواز الاستئناف وقبوله شكلا . وثانيا في الموضوع بقبوله وبالبغاء الحكم المستأنف واستبعاد من ملف الدعوى الورقة المقدمة من المستأنف عليه المؤرخة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ والزام المستأنف عليه بتصاريف هذا الاستئناف من غير اتعاب محاماه صدر هذا الحكم وتلى علنا تحت رئاسة جناب مستر برسفال وكيل المحكمة

وبحضور حضرات صاحبي العزة عطيه بك حسني ومحمد حلمى عيسى بك مستشارين واحمد افندى عوض الشاذلى كاتب المحكمة في يوم الثلاثاء ٧ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ الموافق ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١

صدر الحكم الآتي :

في قضيه احمد حسن غبه

ضد

الشيخ بهنساوي احمد خاطر

الواردة الجداول العمومي نمرة ١٠٨ سنة

١٩٢١ استئناف

الوقائع

رفع الاستئناف عليه دعوي أمام محكمة منيا

القمح الجزئية وقال في صحتها ان الاستئناف

استأجر منه ١٣ ط ١٢ س ميينه بها عن سنة

٩٢٠ وبسبب ارتفاع اثمان المحاصيل لم يحرر عقد

ايجار بل اتفقا على أجر المثل في الاطيان المجاورة لها

وبما أن الاطيان المجاورة يبلغ سعر ٤٠ حنيتها الفدان

بمقتضى عقود سجلها اصحابها وفعلا استصدر

امر بالحجز على الزراعة والمواشي الموجودة بالعين

للمؤجرة وما نقل منها لمنزل المستأنف وفاء لمبلغ

٥٢٥٠ قرشا لانه وصله ١٠٠٠ قرش وقد نفذ

هذا الامر وطلب الحكم له بهذا المبلغ وتثبيت

الحجز التحفظي وجعله حجزا نافذا والمصاريف

واتعاب المحاماه والنفاذ بلا كفالة وعند قيد القضية

عدل طلباته الى ٣٦٨٧ قرشا و ٢٠ باره وبالجلسة

المحددة لنظر الدعوى صمم الحاضر عنه على هذه

الطلبات واجد حسن غبه اعترف بمبلغ ٢٢ جنيتها

فقط والمحكمة الجزئية بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢١

حكمت حضوريا بالزام المستأنف بأن يدفع

للمستأنف عليه مبلغ ٣٦٨٧ قرشا وعشرين باره

والمصاريف وتثبيت الحجز التحفظي وجعله حجزا

نافذا والنفاذ بلا كفالة

فلستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ

٢٧ يناير سنة ٩٢١ طاليا الحكم بقبول الاستئناف

شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف

الى ٢٣٠٠ قرشا ورفض دعوى المستأنف عليه

فيما زاد عن ذلك مع الزامه بالمصاريف واتعاب

وبالجلسة المحددة انظر الدعوى دفع الحاضر

عن المستأنف عليه فرعيا بعدم جواز الاستئناف

مع الزام المستأنف بالمصاريف واتعاب المحاماه

للاسباب الواردة بالذاكرة المقدمة منه بالدوسيه

وقد احيلت القضية من التحضير للمرافعة في

هذا اندفع وبجلسة المرافعة المحددة لنظر الدعوى

صمم الحاضر عن المستأنف عليه على دفعه والحاضر

عن المستأنف طاب رفضه وارتن كل منها

على دفاعه المدون بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق

والمداولة قانونا

حيث ان المستأنف عليه دفع فرعيا بعدم

جواز الاستئناف لان المستأنف معترف بأن في

ذمته ٢٢ جنيتها والفرق بين هذا المبلغ وبين ما

حكم به ثمانية جنديات فقط وهو مبلغ يقصر

عن النصاب الجائر استئنافه وقد احيلت الدعوى

٧١

اليمين - صيغة التأني

ليس لليمين بمقتضى القانون الاهلى عبارة معينة
يتبغى الحلف بها غير ما هو منصوص عنه في المادتين
١٧١ و ١٧٢. رافعات فيكنى ان يؤدي الخصم اليمين
بمقتضى اصول دينه او ان يقول ادافع على ثبوت
او نفي المحلوف عليه

وضع اليد على المصحف الشريف ليس من الشرع
فى شىء ومن باب اولى وضع اليد على مصحف خاص
معروف بالتوكية وعليه فمن يرفض حلف اليمين على
هذه الصورة لا يعد ناكلا عن اليمين
استند الحكم الى كتب الفقه : الفتاوى الهندية،
وكنز الدقائق . سعد الشموس والاقار - معين
لحكام

راجع بهذا المعنى - فيما يخص يمين الطلاق -
احكم محكمة طنطا الاستئنافية فى ١٥ اكتوبر سنة
١٩١٩ - المحاماة سنة اولى عدد ٤ صحيفة ١٩٦
راجع بعكس ذلك حكم محكمة بنى سويف
الجزئية فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ - المحاماة سنة
اولى عدد ٩ صحيفة ٤٩٠

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة اسكندرية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا
بهيئة استئنافية فى يوم الثلاثاء ١٤ يونيه سنة
١٩٢١ الموافق ٨ شوال سنة ١٣٣٠

تحت رئاسة حضرة على جلال بك رئيس
المحكمة وبحضور حضرتى القاضيين محمد توفيق
زاهريك واحمد نصرت راغب بك ومحمد توفيق

من التحضير للفصل فى الدفع الفرعى

وحيث ان حقيقة ما اعترف المستأنف
بأنه فى ذمته هو مبلغ ٢٣ جنيها الا أن اعترافه
هذا لا يؤثر بأية حال على حقه فى استئناف الحكم
الصادر بالزامه بما اعترف به وما لم يعترف به لان
المادة ٣٤٧ مرافعات انما اجازت حذف الطلبات
التي لم يحصل فيها تنازع لاجل معرفة جواز
الاستئناف ولم تجز حذف اجزاء الطلبات وهنا
المعترف به جزء من طلب لا طلب كامل فيتعين
اذن رفض الدفع الفرعى والفضاء بجواز
الاستئناف (راجع حكم محكمة الاستئناف
المختلطة الصادر فى ٩ يناير سنة ١٨٩٦ ومنشور
بمجموعة الاحكام المختلطة للسنة الثامنة صحيفة
رقم ٧٢ والمذكرة الخاصة للجنة المراقبة القضائية
الصادر فى سنة ١٩١٢ ومنشورة تحت رقم ٤٠ فى
مجموعه المذكرات)

من أجل هذا

حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع
الفرعى المقدم من المستأنف عليه وبجواز
الاستئناف واحالة القضية الى قاضى التحضير لنظر
الموضوع. والزمتم المستأنف عليه بالمصاريف
ومائة قرش اتعابا للمحاماه

على كاتب الجلسة

صدر الحكم الاتي :

في قضيه الشيخ محمد عبد المجيد مشالي

مستأنف

ضد

محمد بك مشالي - طایل افندي مشالي -

السيد مشالي ابو زيد محمد مشالي - مستأنف

عليهم

للقيدة بالجدول سنة ١٩٢١ مرقرة ٢٤١

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على

الاوراق والمداولة قانونا

بما أن (محمد بك مشالي) و (طایل محمد

مشالي) و (اخواتهم) و (عمهم) (السيد محمد مشالي)

الزارعين بناحية ظهر التمساح رفعوا هذه

الدعوى الى محكمة ايتاي الجزئية على (الشيخ

محمد عبد المجيد مشالي) مدعين انهم سملوا له

أربعة اكياس من القطن السكلاريدى وزنها

١٣٤٦ رطلا أى أربعة قناطير وسبعة وعشرون

رطلا صافى سعر القنطار ٩٨٠ قرشا يكون

مجموع ثمن ذلك ٤٠٨٤ قرشا وذلك لبيعها ضمن

أقطانه وقد بيعت في سنة ١٩١٦ للتاجر مغازى

بك باليمن المذكور وكان حجزه المدعى عليه

حتى تنتهى المحاسبة على سندان بمبلغ ٣١٦٦ قرشا

أحد السندان على المدعى الاول والاخر على

الثانى ومن ذلك الوقت والمدعون يطلبون

المحاسبة وفي هذين اليومين رفع المدعى عليه

دعوى على المدعين المذكورين بالسندان فدفع

المدعى الثانى بما تقدم فافهمته المحكمة أن يرفع

دعواه على حدة وطلب المدعون الحكم بالزام

المدعى عليه بان يدفع لهم مبلغ ٤٠٨٤ قرشا مع

المصاريف والنفاد

وبما أن المدعين بجلسة المحكمة الجزئية

طلبوا تخليف المدعى عليه اليمين على مصحف

مكتوب بخط اليد معروف بمصحف البتوكيه

أحضره المدعون بالجلسه

وبما أن المدعى عليه قال انه لا يخلف على

المصحف المقدم لان اليمين به غير قانونيه لكنه

مستعد بان يخلف بالله الذي أنزل القرآن

وبما أن المحكمة الجزئية في ٢ فبراير سنة

١٩٢١ حكمت بتوجيه اليمين الحاسمه للمدعى

عليه بالصيغه التى طلبها المدعون ونصها احلف

بالله على هذا المصحف انى لم اكن مدينا للمدعين

في مبلغ ٤٠٨٤ قرشا ثمن أربعة قناطير قطن) الخ

وبما أن (الشيخ عبد المجيد مشالي)

استأنف هذا الحكم في ١٣ فبراير سنة ١٩٢١

لان حلف اليمين اليه حكمت بحلفها المحكمة

مخالفة للقانون ولان المدعين لم يطلبوا تلك

اليمين الا مكيدة . وفي المرافعة أمام هذه

المحكمة قل وكيل المستأنف انه لا معنى لتخليف

المستأنف اليمين بهذه الصيغة

وبما أن المستأنف عليهم ماعدا (طائيل افتدى

مشالي) يطلبون تأييد الحكم للمستأنف

وبما أن الاستئناف حاز لشكله القانوني

وبما أن اليمين بمقتضى القانون الاهلي

المصري في المادة ١٦٣ من قانون المرافعات وما

بعدها ليس لها عبارة معينة ينبغي الحلف بها

غير ما هو مذكور في المادتين ١٧١ و ١٧٢ منه

فيؤدى الخصم اليمين بموجب الاصول المقررة

بديانته او بأن يقول احلف علي ثبوت او نفي

المحلف عليه ويذكر الفاظ السؤال بالصيغة التي

تقررت

وبما أن القانون المصري المختلط في المادة

١٩٥ فيه زيادة علي القانون الاهلي في الحالة

الثانية وجوب رفع اليد اليميني وقت الحلف

وبما أنه لا يجب رفع اليد او أية إشارة

أخرى في القانون الاهلي وقت الحلف

وبما أن السبب الذي بنت عليه المحكمة

الجزئية حكمها المستأنف وهو بنصه : (حيث

أن الحلف بالنسبة للمدعي عليه يتفق مع

عقيدته الدينية وليس له نتيجة تمس الغير كيمين

الطلاق وما خرجت النسخة المكتوبة المقدمة

من المدعين عن كونها مصحفا عاديا ليس هذا

السبب صحيحا

وبما أنه في الفتاوى الهندية جزء ٢ فيما

يكون يمينا وما لا يكون يمينا مانصه (اليمين بالله

تعالى وباسم آخر من أسماء الله الرحمن الرحيم وجميع

أسماء الله تعالى في ذلك سواء تعارف الناس الحلف به

او لم يتعارفوا هو الظاهر من مذهب اصحابنا

وهو الصحيح او بصفة من صفاته التي يحلف

بها عرفا كفره الله وجلاله وكبريائه وهو اختيار

مشايخ ماوراء النهر كذا في الكافي هـ) وفي كنز

الدقائق مانصه (واليمين بالله تعالى لا بطلان

وعتاق الا اذا الح الخصم وينفذ بذكر او صافه هـ)

قال ابن نجيم في البحر الرائق شرح كنز

الدقائق جزء ١ - ابع صحيفة ٢٣٢ (قوله وينفذ

بذكر او صافه مثل قوله والله الذي لا اله الا هو

عالم الغيب والشهادة) الخ - وفي سعة الشئوس

والاقرار زبدة شريعة النبي المختار المحتوى علي

خلاصة المذاهب الاربعة للخيراني صحيفة ١٦٧

مانصه (المسئلة الاولى في المحلف به وهو بالله

الذي لا اله الا هو لكل حالف في جميع الحقوق

علي المشهور) وفي معين الحكم لعلاء الدين قاضي

القدس صحيفة ٦٤ (ومن توجه عليه اليمين

فالقاضي يحلف ولا يحلف بغير الله) الى أن قال

(وعندهما يحلفه بالله لا غير لان تغليظ اليمين

بغير الله لا يجوز... الى أن قال (والنص

الوارد في التغليظ بكتاب الله وله من الحرمة

ما ليس للنار... الخ) بغير أن يفسر هذه العبارة

لكن تفسيرها ظاهر مما قبله وهو قول الخالف

بالله الذي أتزل الكتاب

وبما أنه مما تقدم يتضح أن وضع اليد على المصحف ليس من الشرع في شيء

وبما أنه من باب أولى وضع اليد على مصحف مخصوص معروف بالتوكية

وبما أن ما ذهبت إليه إحدى المحاكم الجزئية الأهلية من أن طالب التحليف يرى أن توجيه اليمين بهذا الشكل يؤثر في اعتقاد خصمه فيجب أن تساعد المحكمة على ذلك ليس صوابا إذ لا حقيقة لأثر ما للحلف بوضع اليد على المصحف أو على مصحف خاص أو على كتاب البخاري أو نحوه كما يعتقد بعض العامة وليس من وظيفة المحاكم أن تساعد نشر الاعتقادات الباطلة

وبما أنه وإن كان في بعض القوانين العسكرية تحليف اليمين على الإنجيل فليس ذلك حجة على إرباب القضايا التابعين للقانون الأهلي

وبما أن العرب قبل الإسلام كانوا يحلفون على النار وبالدّم المهرق على الانصاب وبطرق أخرى فهدم ذلك الإسلام

وبما أنه في ربر توار دالوز جزء ٤٠ طبعة سنة ١٨٥٩ صحيفة ٣ أنه في صدر البروتستانتية كان الناس يحلفون على مخلفات القديس فكان ذلك بخالف اعتقاد البروتستانت فطلبوا إبطال

هذا الشكل فصدرت لأئحة نانت المشهورة وفي

المادة ٢٤ منها أنهم غير ملزمين عند حلفهم اليمين في الشهاده الا برفع اليد حالفين أنهم يقولون الحق ثم انتشرت هذه اليمين بين الكاثوليك حتى صارت عامة في سنة ١٧٨٩ إنما

كان الرهبان يحلفون واضعين يدهم على صدرهم والمحامون كانوا يحلفون على الإنجيل وهو في يد رئيس المحكمة فابطلت التورة هذه الاشكال القديمة وفي سنة ١٨٤٠ قرر مجلس نبله فرنسا أنه لا داعي لزيادة شكل أو إشارة أو نحوها على اليمين إذ اليمين في نفسها كافية ليشهد الله تعالى على حالفها بأنه يقول الحق

وبما أنه لهذه الأسباب لا يعد من قبل الحلف بالله بغير وضع يده على مصحف التوكية ناكلا ويتعين تعديل الحكم المستأنف والقضاء فيه من الزيادة على الحلف بالله تعالى فبناء عليه

حكمت المحكمة في حضور الطرفين بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بتعديل الحكم المستأنف بحذف عبارة (على هذا المصحف) وإبقاء باقي الحكم والزمت المستأنف عليهم بمصاريف هذا الاستئناف ومائة قرش اتعاب محاماه للمستأنف

٧٢

الولى . قسمة عقار القاصر

نص المادة ٤٥٦ من القانون المدنى على اطلاقه لا يسرى على الولي الذي تعاقد على قسمة عقار قاصر لان هذا النص لا يغير من تصرفات الولي في أموال قاصره بمقتضى الاحكام الشرعية وعليه - فلولى ان يتعاقد على القسمة. وله اذا رفع دعوى بها ان يقبل الحكم الصادر فيها ابتداءيا او ان يتظلم منه بطريق الاستئناف دون احتياج الى تصديق المحكمة الابتدائية على القسمة على كل حال .

باسم صاحب العظمة فؤد الاول سلطان مصر
محكمة بنى سويف الاهليه

بالجلسة المدنية الكلية المنعقدة علنا بسراى
المحكمة

تحت رئاسة حضرة محمد فؤاد حسنى بك
القاضي

وحضور حضرتى عاذر حبشى افندى وعلى
محمد حسين افندى القاضيين

ومحمد السيد محمد افندى كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتى :

في قضية محمد عمار محمد بصفته وليا على
ولده عبد الوها القاصر نمرة ٢٠٧ سنة ١٩٢١ كلى
ضد

عبدالمال عبد الكريم

رفع المدعى دعواه هذه امام محكمة الفشن
الاهلية قال فيها انه يمتلك بصفته وليا على ولده

عبد الوهاب ٣ فدن بالاشتراك مع المدعى عليه
بحوض دابر الناحية مبينة الحدود والمعالم بالمريضة
آيلة لها بطريق المشتري بموجب عقد عرقى تاريخه
٨ اغسطس سنة ١٩٠٨ ومسجل بالمختلطة في
سبتمبر سنة ٩٠٩ هو بحق فدانين والمدعى عليه
بحق فدان واحد وقد انشا فيها ساقية بمصاريف
من طرفها هو بحق الثلثين والمدعى عليه بحق
الثلث وهذه الاطيان شائعة بين الشركاء للآن
لعدم قسمتها وكل سنة يختار المدعى عليه لنفسه
قطعة من اجودها ويزرعها ولذا رفع المدعى
هذه الدعوى يطلب الحكم بتعيين خير لفرز
وقسمة الفدانين ملك المدعى الشائعة في ٣ الفدن
وتجنيبها في نقطة معينة حسب حالة الارض وذلك
بحصول الاقتراع على الحصص امام المحكمة مع
الزام المدعى عليه بالمصاريف والانتاب وحفظ
الحقوق فيما عدا ذلك. والمحكمة نذبت خيرا لأجراء
المأمورية بالمدينة باسباب هذا الحكم وذلك بتاريخ
١١ سبتمبر سنة ١٩١٨ وقدم الخبير تقريره
مرفقا به رسم كروكى بيان ثلاثة الفدن محل النزاع
وخصص لكل قطعة بعد تقسيم القدر الى
ثلاث قطع متساوية في المساحة ونعمرها الى ٢ و ١
و ٣ واورى بان القسم نمرة ١ يزيد في قيمته عن
القسم الثانى ١٣ جنيها ويزيد عن القسم الثالث ١٢
جنيها وأن من يضيفه في الاقتراع القسم نمرة ١
يدفع ان يضيفه القسم الثانى ٢/٤ جنيها ولمن يضيفه

القسم الثالث ٣/٢ جنيه

وبجلسة أول يناير سنة ١٩٢١ المحددة لعمل الاقتراع أخيراً حضر وكيل المدعي ولم يحضر المدعي عليه مع اعلانه بان الاقتراع سيحصل وذلك بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وبتاريخ أول يناير سنة ١٩٢١ حكمت المحكمة حضوريا باختصاص المدعي بالقسم عمرة ١ و عمرة ٢ المبينة حدوده وأوصافه بتقرير الخبير وبالرسم المرفق بالتقرير وبالزام المدعي بان يدفع للمدعي عليه مبلغ ٦/٢ ج فرق الانصبة مع الزام المدعي بالمصاريف ٥٠٠ مليم و ٨ جنيهاً وبأحالة الدعوى على المحكمة الكلية للتصديق على القسمه وبجلسة اليوم طلب المدعي التصديق على القسمه

والمدعي عليه لم يحضر المحكمة

حيث أن محكمة الفشن قضت في أول يناير سنة ١٩٢١ باختصاص المدعي بصفته بالقسم المئين في الحكم وتقرير الخبير وأحالت الدعوى على هذه المحكمة للتصديق على القسمه وحيث أن صفة المدعي هي الولاية الطبيعية على ولده القاصر،

وحيث أنه وأن يكن نص المادة (٤٥٦) من القانون المدني عاماً في إيجاب تصديق المحكمة الكلية على كل قسمه تحصل في الاموال

المشتركة الى حصص اذا كان أحد الشركاء قاصراً أو عديم الاهلية الا أنه يتعين البحث في معنى القصور الذي قصده القانون في هذه المرة وهل هو مطلق ام مقيد بالقواعد الشرعية العامة المتعلقة بالتصرفات

وحيث أن حكمة إيجاب التصديق على القسمه التي يكون بين الشركاء فيها قاصر أحاطة صالح ذلك القاصر بالعناية الواجبة في الاحوال التي لا يكون لوصيه أو قيمه أن يستقل في تصرفه فيها دون الجهة التي أوجب القانون رقابتها عليه كالمجلس الحسبي في البيع والشراء وما شابههما من التصرفات في مالهما بغير إذن ولا شك أن أجازة الوصي أو القيم القسمه تصرف لا يملكه

وحيث أن الامر على خلاف ذلك بالنسبة للصبي الذي له ولي طبيعي كالأب أو الجد فان وليه مأذون بالتصرف في ماله بالبيع والشراء وله أن يعقد القسمه بينه وبين شركائه باتفاق دون احتياج الى القضاء وليس للمجلس الحسبي اى اشراف عليه ولا رقابة وتصرفاته ماضية بغير توقف على اذنه فاذا رفع الولي دعوى القسمه عن ابنه وحكم فيها كان له أن يقبل الحكم فاذا بدى له أن يطعن فيه فليس الا الاستئناف وليس للمحكمة الابتدائية أن تنظر في الحكم لان الولي مطلق التصرف في مال ابنه ولذا فلا

محل لتصديق هذا المحكمة على القسمة المطروح
لها امرها لانها صحيحة بالنسبة للمدعى نافذة
من غير اجازة وله استئناف الحكم أن رآه غير
مرض

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بان لا محل للتصديق على
القسمة المحكوم باعتمادها

تلى هذا الحكم في الجلسة العلنية المنعقدة
بسرأي المحكمة في يوم الاثنين ٢٧ يونيه سنة
١٩٢١ تحت رئاسه حضرة محمد فؤاد حسني بك
القاضي

وحضور حضرتي علي محمد حسين افندي
وعلي سري افندي القاضيين

وحسن حبيب افندي كاتب الجلسة

وفي غيبة حضرة عاذر حبشي افندي القاضي

الذي سمع المرافعة ووقع على مسودته

٧٣

الحكم الغيابي وحضوري . ميعاد استئنافه

اذا صدر حكم غيابي بالنسبة لبعض المدعي
عليهم وحضوري بالنسبة للبعض الآخر كان ميعاد
الاستئناف بالنسبة للحاضرين منهم ميعاد استئناف
الاحكام الحضورية وليس لهؤلاء انتظار فوات
ميعاد المعارضة او انتهاء الفصل فيها بالنسبة للغائبين
ارتكانا علي اطلاق نص المادة ٣٥١ مرافعات او
بمجة امكان تناقض الاحكام او عدم قابلية الدعوى
للتجزئة .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني سويف الاهلية

بالجلسة المدنية الاستئنافية المنعقدة علناً
بسرأي المحكمة في يوم الاربعاء ٢٣ نوفمبر
سنة ١٩٢١ وريبع أول سنة ١٣٤٠

تحت رئاسة حضرة محمد فؤاد حسني بك
القاضي

وحضور حضرتي مراد كامل افندي
وحسين زكي افندي القاضيين

وحسن حبيب افندي كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي :

في الاستئناف المرفوع من محمد محمد درويش
وعبد الوهاب محمد درويش نمرة ١١١ سنة ٩٢١ .
استئناف

ضد

سماعة احمد عرفان باشا

أقام المستأنف عليه دعوى أمام محكمة بني
سوييف الجزئية ضد عبد الجواد محمد درويش
والمستأنفين بصفة أخصام ثلث . طلب فيها
الحكم بثبوت ملكيته الى قيراط موضع البيان
بعريضة ادعوى ومنع منازعة المدعى عليه له فيه
وازالة ما أحدثه عليه من البناء بمصاريف من
طرفه مع الزامه بالمصاريف والانتداب والتفاد
بلا كفالة

وبتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ حكمت

المحكمة بتعيين خبير لمعرفة اذا كان القيراط المتنازع فيه يدخل ضمن القطعة عمرة ٢٨ حسب الوارد بخريطة فك الزمام أم لا الى آخر ما جاء بهذا الحكم وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره أعيئت القضية للمرافعة والمناقشة في تقريره

وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٠ حكمت المحكمة بحالة القضية على التحقيق لاثبات ونفي ما جاءف بهذا الحكم وبعد اجراء التحقيق أحييت على المرافعة وفيها صمم كل على ما أبداه وتدون بالمحضر

وبتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٢٠ حكمت المحكمة غيايبا لعبد الجواد محمد درويش وحضوريا للباقيين بثبوت ملكية المدعي الى القيراط المبين الحدود والمواقع بورقة التكليف بالحضور ومنع منازعة المدعي عليه وعبد الوهاب افندى محمد ومحمد افندى درويش له فيه وازالة ما أحدثه من البناء بمصاريف من طرفهم والزمتههم بالمصاريف جنيهين و١٠٠ قرش مقابل اتعاب محاماه للمدعي ورفضت ما زاد عن ذلك من الطلبات

فعارض عبد الجواد محمد في هذا الحكم بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٢٠ بعريضة طلب فيها الحكم بلفو الحكم الغيابي الصادر بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٢٠ القاضي بثبوت ملكية سعادة احمد عرفان باشا الى قيراط مع ازالة البناء ومنع منازعة المعارض والمعارض ضدهما الاثنين الاول مع

المصاريف و١٠٠ قرش اتعاب محاماه للمدعي ورفضت ما زاد عن ذلك من الطلبات

وبتاريخ ٧ اكتوبر سنة ١٩٢٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه والزام المعارض بالمصاريف ورفضها قبل الزمان أيضا فاستأنف المستأنفان هذا الحكم بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بعريضة طلبا فيها الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المعلن اليه مع الزامه بمصاريف الدرجتين واتعاب المحاماه

وبعد أن تحضرت القضية أحييت على جلسة المرافعة وفيها الحاضر عن المستأنف عليه دفع فرعيا بعدم قبول الاستئناف لان المستأنفين أعلنوا بالحكم في ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٠ والاستئناف في ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بعد مضي خمسة أشهر الى آخر ما جاء بالمحضر

والحاضر عن المستأنفين طلب رفض هذا الدفع وقال ان الحكم أعلن في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وذلك بعد صدور حكم المعارضة الى آخر ما جاء بالمحضر

والمحكمة أجات الطاق بالحكم لجلسة اليوم مع تقديم مذكرات المحكمة

بعدم سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

حيث أن المستأنف عليه دفع بعدم قبول هذا الاستئناف لانه تقدم بعد اليعاد .
 وحيث أن المستأنفين ردا علي الدفع بأن الحكم المستأنف صدر غيايا بالنسبة لعيد الجواد محمد درويش وحضوريا بالنسبة اليها وأن عيد الجواد عارض فيه في اليعاد وأنه لم يكن لها أن يستأنفا ذلك الحكم ما دام باب المعارضة فيه مفتوحا عملا بنص المادة (٣٥١) «مرافعات» وأنه قد حكم في المعارضة برفضها في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٠ فاستأنفا الحكم في نفس ذلك اليوم ولو أنهما استأنفاه قبل ذلك لما كان الاستئناف مقبولا
 وحيث أنه لا نزاع في أن محكمة بني سويف الجزئية حكمت في ٨ مايو سنة ١٩٢٠ للمستأنف ضده بطلبائه حضوريا قبل المستأنفين وغيايا قبل عيد الجواد درويش فعارض المحكوم في غيبته ولم يستأنف المستأنفان في اليعاد المعلوم
 وحيث أنه يتعين البحث اذا كان تعلق المستأنفين اللذين صدر الحكم حضوريا بالنسبة اليها بمطلق نص المادة ٣٥١ مرافعات صوابا وموافقا للقواعد العامة المعروفة بالنسبة للأحكام وعلاقتها بالخصوم أم لا
 وحيث أنه لا يمكن بأية حال من الأحوال اعتبار الحكم اذا صدر في غيبة بعض الخصوم وفي حضور البعض الآخر غيايا على الإطلاق بالنسبة لهم جميعا بل يتعين اعتباره كمنطوقه حضوريا بالنسبة لمن صدر قبله
 وحيث ان المحكمة الظاهرة من وضع نص المادة ٣٥١ التي يرتكن المستأنفان الى عموم منطوقها منع استعمال المحكوم عليه في الغيبة حق المعارضة وحق الاستئناف معا وفي آن واحد تقاديا مما عساه أن ينجم من استعمال الطريقتين معا من الارتباك في القضاء ومنع من أن يقف المحكوم له في نزاع مفرد أمام هيئتين قضائيتين مختلفتين في آن واحد ولأنه لا يحتمل امكان الفصل في النزاع المذكور من هاتين الهيئتين في وقت واحد لاستحالة وجود مستندات الخصوم فيهما في آن واحد
 وحيث أن جميع هذه الاعتبارات لا تنهض الا بالنسبة للمحكوم عليه في الغيبة لانه هو صاحب الحق في المعارضة ولا يمكن تصورهما بالنسبة للمحكوم في حضوره وميماد المعارضة مجعول له دون غيره
 وحيث أن مقتضى تأويل النص المشار اليه علي الوجه الذي يذهب اليه المستأنفان أن يكون للمحكوم عليه في حضوره ان يتنفع بيماد المعارضة في الاحكام الغياية دون ان يكون له حق المعارضة في الحكم لانه حضورى بالنسبة اليه وفي ذلك من الخلط والشذوذ والتناقض مالا

يختفى فضلا عن اضافة ميعاد آخر الى ميعاد الاستئناف بالنسبة لاحكام الحضورية على خلاف القانون

وحيث أن ما يقوله المستأنفان من احتمال وقوع التناقض في الاحكام بسبب جواز نظر النزاع أمام المحكمة الاولى من طريق المعارضة بالنسبة للمحكوم عليه في غيبته من الخصوم وأمام المحكمة الاستئنافية بالنسبة للمحكوم عليه في حضوره مدفوع بإمكان تأجيل الفصل في الاستئناف حتى تقضي في المعارضة بل الواقع أن هذا التأجيل يحقق بالفعل في أغلب الأحيان لأن مفردات القضية الجزئية لا ترسل الى المحكمة الاستئنافية الا بعد الفراغ من الفصل في المعارضة ولو فرض ارساها قبل ذلك لا مكن التأجيل او الإيقاف كما تقدم

وحيث أن الشراح يجمعون على أنه اذا رفع البعض من الاخصام اولى المصلحة المتفقة معارضة في ميعادها القانوني ورفع البعض الآخر استئنافا لصدور الحكم المطعون فيه في غيبة الاولين وفي حضور الآخرين فلا يجوز احوالة المستأنفين الى المحكمة القائمة لديها للمعارضة وقالوا ايضا انه يجوز الطعن في الحكم الذي يصدر حضوريا بالنسبة لبعض الخصوم وغيايا بالنسبة للبعض الآخر بطريق الاستئناف ممن صدر في حضورهم ولو كانت معارضة الغائبين منظورة أمام القضاء الاول

كما أنهم قالوا ان الحكم الذي يصدر غيايا بالنسبة لبعض الطلبات وحضوريا بالنسبة للبعض الآخر يمكن استئنافه قبل مضي ميعاد المعارضة (راجع تعليقات دالوز على قانون المرافعات ص ٦٦٦ عمدة ٢٢١ و ٢٢٢ وسوعات دالوز ج ٤ ص ١٧٤ عمدة ١٠٧٣) وحيث أن معنى جواز رفع الاستئناف عن الحكم الصادر على هذه الصورة أن رفعه لا يتوقف على وجوب انتهاء ميعاد المعارضة ومن ثم وجب رفعه في الميعاد المحدد لاستئناف الاحكام الحضورية ويكون القول بإيقاف هذا الميعاد حتى تنتهي معارضة من صدر الحكم في غيبتهم تشريعا جديدا لا اجتهادا في التفسير

وحيث أن المحكمة لم تجد فيها اورده حضرة محامي المستأنفين في ذكرته من النصوص ما يعارض الاقوال التي نقلتها فيما تقدم او يبطلها خصوصا وأن القواعد التي احتج بها حضرة أماعامة ويرد عليها الاستثناء واما خاصة باحوال معينة غير التي تناولها الدفاع في هذه القضية وحيث أن موضوع النزاع الا أم بشأن هذا الاستئناف ليس مما يمكن اعتباره غير قابل للانقسام بين جميع المدعي عليهم كزعم المستأنفين حتى يكن الاحتجاج بنظرية التناقض والتعارض فقد كان النزاع بادى بدء بين المستأنف عليه وبين عبد الجواد وقد دخل فيه المستأنفان خصمين ثالثين يدعيان لنفسهما ما يدعيه المستأنف عليه

وقد أخذت المحكمة بالرأي الراجح في هذا الموضوع حتى لا يتكرر التقاضي في النزاع الواحد وهي المحكمة التي وضعت من أجلها المادة ٢٣٢ مدني

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة بني - ويف الاهلية

بالجاسة المدنية المنعقدة علنا بسراى المحكمة

في يوم الاربعاء ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ و ١٥ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ تحت رئاسة حضرة محمد بك فؤاد حسني القاضى وحضور حضرتى مراد كامل افندى واسكندر رزق افندى القاضين وحضور محمد السيد افندى كاتباً

صدر الحكم الآتى :

في القضية المدنية نمرة ٤٠١ - سنة ١٩٢١ المرفوعة من ربه افندى عوض وشقيقته السبت حنه عوض

ضد

مسيحه افندى عوض والمعرف بمسيحة افندى فهمى

بتاريخ ٢ اغسطس سنة ١٩١٢ توفيت الست انسطاسيه كريمة المرحوم جرجس بك برسوم عن اولادها المدعين والمدعى عليه وتركت لهم ميراثا شرعيا ١٤ فدن ١٤ ط ٢٣ س اطيافا زراعية وثلاثه زراع معمارى آلت اليها بالميراث الشرعى عن المرحوم والدها جرجس بك برسوم وان المدعى عليه يدعى مشتراه اكامل المتروك

قبل عبد الجواد المذكور فهما في الواقع خصمان لهما جميعا على أن هذا الاعتراض على فرض وجوده لا يؤثر على صحة القاعدة السابق ايرادها آنفا

وحيث أنه من جميع ما تقدم يكون الدفع الفرعى فى محله ويتعين الأخذ به

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المستأنفتين والزمتهما بالمصاريف و ٤٠٠ قرش مقابل محاماه

٧٤

قوة الشيء المحكوم فيه . اتحاد السبب

اختلاف اوجه تقرير الحق

توفي شخص عن ولدين « حامد ومحمود » مثلا وترك نزلا

رفع حامد الدعوى على اخيه يطلب « نصيبه فى المنزل » فعارضه أخوه بحجة شرائه المنزل من والده قبل وفاته . ظعن حامد « ببطلان العقد منكرا توقيم مورثه عليه » فحكم نهائيا بصحة العقد من حيث صدوره من المورث وبرفض دعوى حامد

عاد حامد الى دعواه طاعنا ببطلان عقد محمود لسبب آخر هو صدوره من المورث في مرض الموت قضت المحكمة بعدم جواز صماع الدعوى لسبق الفصل فيها : لاتحاد الخصوم وهما حامد ومحمود - واتحاد الموضوع وهو النصيب فى المنزل - واتحاد السبب وهو بطلان عقد محمود

أما أسباب البطلان او اوجه تقرير الحق Moyens فليس من شأنها اذا اختلفت فى الدعويين أن تميز اعادة نظر الدعوى

عن والدته بعقد مسجل ٩ ابريل سنة ١٩١٢
نمرة ١٢٣٢٩ فاضطر المدعون الي رفع هذه
الدعوي طالين الحكم ببطالان عقد البيع المؤرخ
اول يناير سنة ١٩١٢ المسجل في ٩ ابريل
سنة ١٩١٢ نمرة ١٢٣٢٩ ومحو التسجيلات
الواقعة عليه واعتبار الاطيان والنزل تركه تقسم
بين الورثة مع حفظ الحق في الربيع والزام المدعى
عليه بالمصاريف واتعاب المحاماه

وبعد ان تحضرت القضية احيلت علي

جلسة المرافعة

وبجلسة المرافعة الاخيرة الوكيل عن

المدعين صمم علي الطلبات الميينة باعلان الدعوي

والوكيل عن المدعى عليه طلب الحكم بعدم

جواز نظر الدعوي لسبق الفصل فيها لما يينه

بالمذكرة التي قدمها

المحكمة

بعد الاطلاع علي الاوراق وسماع المرافعة

والمدولة قانونا

حيث أن المدعى عليه دفع بعدم جواز

نظر الدعوي لسبق الفصل فيها

وحيث أن المدعين يقولان في هذا المقام ان

الحكم الاول الصادر بصحة العقد كان مبنيا علي

الطعن فيه بانكار توقيع المورثة اي أنه لم يصدر

منها قطعا اما الدعوي الحالية فاساسها الطعن

علي العقد نفسه بانه صدر منها في مرض الموت

فالسبب مختلف في الدعويين ولا مانع اذن من
تجديد نظرها طبقا للقاعدة التي قررها عامة
الشرح وعلماء القانون

وحيث انه لا نزاع في أن المدعين رفعامن

قبل دعوي علي المدعي عليه اعلنت له صحيفة

افتتاحها في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ طلبا فيها

الحكم لهما بنصيبهما الشرعي في ميراث والدتهما

المرحومة انسطاسيه فقدم المدعى عليه عقد

شرائه هذه الاطيان جميعهما من المورثة المذكورة

مؤرخا اول يناير سنة ١٩١٢ ومسجلا في ١٩

ابريل سنة ١٩١٢ نمرة ١٢٣٢٩ فانكر المدعيان

توقيع المورثة عليه فقضت هذه المحكمة في ٢٦

يناير سنة ١٩٢٠ برفض الدعوى واثبتت في

حيثيات حكمها ان العقد المذكور صحيح وثأيد

هذا الحكم من محكمه الاستئناف

وحيث ان المدعين يطالبان في هذه الدعوى

الجديدة الحكم ببطالان عقد البيع المذكور لانه

صدر من المورثة في مرض موتها لذلك دفع

المدعى عليه بعدم جواز سماع الدعوى

وحيث انه لا جل الاهتداء الي القول

الفصل والرأي الصحيح في هذه المسألة التي

اختلف العلماء في حلها ينبغي باديء التفريق

بين ما يسمى سبب الدعوى cause وما يسمى

اوجه اثباتها Movens فسبب الدعوي هو الاصل

المحرك لها او الذي انشأها او هو عبارة اخرى

وتثبت له فاذا فشل في دعواه فليس له أن يجددها بعلّة أن له أوجهاً أخرى تقرر حقه وتؤيده

وحيث أن ما يتعين البحث فيه بنوع خاص متعلقا بالقواعد السابقة هو ما يتناول منها دعوى الفسخ أو دعوى البطلان فإذا طلب فسخ عقد أو بطلانه لعلّة من الملل القانونية فهل يمكن تجديد هذا الطلب لعلّة ثانية ثم ثالثة أم يمنع الحكم في الطلب الأول للعلّة الأولى من تجديد التقاضى فيه لعلّة أخرى وهل لا يعتبر الاكتفاء بوجه واحد من أوجه البطلان أو الفسخ تنازلاً عن الأوجه الأخرى معدماً لها ولولم تكن عرضت على القضاء ولم يتناولها البحث ولا تعلق بها الحكم

وحيث أنه يستخلص من مجموع أقوال الشراح في هذا الموضوع أن لعلماء القانون فيه آراء ثلاثة فالرأى الأول يذهب إلى اعتبار سبب دعوى البطلان هو البطلان نفسه ومتعلق هذه الدعوى Oijets هو ذلك الشيء الذي يصير المدعى إذا نجح في دعوى البطلان كملكية المنزل إذا كانت الدعوى يبطلان عقد بيع مقول بصدوره به وينشأ من ذلك بداهة أن جميع وجوه البطلان التي يمكن التذرع بها إلى الطعن في العقد كالعيب في شكل العقد كأن يكون عرفياً بدلاً من أن يكون رسمياً أو في رضا المتعاقدين كأن يكون صادراً عن إكراه أو غش وتدليس أو خطأ

ذلك الحق المتعلق بموضوع التقاضى أو هو الأمر القانوني الذي يعتبر الأساس اللازم للحق أو لفائده المشروعة التي يطلبها صاحب الدعوى فالمنزل المتنازع من أجله مثلاً هو موضوع الدعوى O'ijet وحق الملك أو حق الشفعة هو السبب الذي يدلى به المدعى إلى هذا المنزل (Cause) وعقد الشراء أو وضع اليد المدة الطويلة أو الميراث بالنسبة للملكية والجوار والشيوع بالنسبة للشفعة هي الأوجه التي يقوم بها ثبوت الحق للطالب (moyens) وقالوا بالاتفاق أنه إذا رفضت دعوى الملكية بالتقدم جاز تجديدها على أساس التعاقد مثلاً

وحيث أنه إذا اتفق الموضوع والسبب والخصوم في الدعوى كانت الدعوى السابقة مانعة من نظر الدعوى اللاحقة بلا خلاف وحيث أن الخلاف في الرأى متعلق بأوجه تقرير الحق O'yens فمنهم من يقول أن الحكم في بعضها مانع من إعادة النظر في البعض الآخر ومنهم من يقول عكس ذلك

وحيث أنهم قالوا أن أوجه الإثبات هي الملل القانونية والمادية التي تؤيد الحق الذي هو سبب الدعوى وقالوا أن الدائن الذي له حقوق مختلفة في أسبابها (Causes) ليس ملزماً أن يتقدم للقضاء بها جميعاً أما الدائن الذي لا يدعى إلا حقاً واحداً فلزم بأن يتقدم للقضاء بجميع الأوجه التي تقرر

أوفي أهليتهم كأن يكون بعضهم صغيراً أو مجنوناً إنما هي دفوع متنوعة مختلفة ترمي إلى غرض واحد وهو ذلك البطلان فلا تصح أن تكون منفردة أساساً للدعوى متوالية كل دعوى تقوم على وجه واحد منها ذلك لأن البطلان ما هو إلا الوسيلة إلى القضاء بعدم وجود الحق المتعلق بالعقد المطعون فيه ونعدام ذلك الحق هو الغرض المقصود بالذات من الدعوى لأنه ينتج من طريق العكس فإما حق مدعى البطلان ولا يجوز العود إلى التقاضي فيه (أي في البطلان) من جديد بعد أن يكون قد فصل في أمره وتقرر قيامه أو غدمه فمن قبيل ذلك ما قالوه من أن الحكم برفض دعوى بطلان الحجز التنفيذي منلاً لوجه معينة مانع من تجديد دعوى البطلان بناء على أوجه أخرى وقالوا أيضاً أنه لا يجوز الرجوع إلى التقاضي فيما حاز قوة الشيء المحكوم فيه ارتكاً إلى أوجه جديدة كانت قائمة قبل الحكم وكانت معلومة لمن يريد الارتكان إليها وقالوا أنه ليس لمن طلب إبطال عقد بيع بسبب الغش والتدليس أن يطلبه من جديد بسبب الإكراه أو الخطأ (ملحق موسوعات دالوز جزء اثنين صحيفة ٥٥٧ نمرة ١٠٠ - أوبري وروجز ثمانية ص ٣٩٢) والرأي الثاني يذهب إلى أن سبب دعوى البطلان هو وجه ذلك البطلان ومن ثم يكون للمدعي أن يرفع بكل وجه من وجوه

البطلان القانونية دعاوى مستقلة متوالية فمن ذلك ما قالوه من أن طلب بطلان عقد بسبب الإكراه مثلاً لا يمنع من إعادة طلبه بعد ذلك بسبب العتبه وقالوا إن رفض دعوى بطلان عقد بيع بسبب أن البيع كان محل نزاع وأن المشتري كان محامي البائع لا يمنع من إعادة رفعها بناء على أن العقد مشروع ينع لا يبيع تام وقالوا أنه إذا طلب بطلان عقد بسبب الإكراه أو الغش أو التدليس فذلك لا يمنع من تجديد طلب بطلانه بناء على أنه بغير مقابل أو أنه ليس له سبب أو أن سببه غير مشروع (موسوعات دالوز جزء ثمانية ص ٢٩١ نمرة ٢٠٤ و ٢٠٧ و ٢١١ و ٢١٩)

والرأي الثالث يذهب إلى اعتبار أسباب البطلان محصورة في أنواع عامة يدخل تحت كل نوع منها أوجه خاصة به فمن الأنواع المذكورة العيب في شكل العقد والعيب في رضا المتعاقدين أو العيب في أهليتهم ويكون الفصل في أحد الأوجه الخاصة بنوع من تلك الأنواع مانعاً من العودة إلى الأوجه الأخرى مثال ذلك أن العيب في رضا المتعاقدين يشمل الإكراه والغش والتدليس والخطأ فإذا تقدم المدعي بإحدى هذه الأوجه كالاكراه مثلاً وقضى بصحة العقد فلا يجوز له أن يطعن فيه من جديد بالغش أو بالخطأ ولكن له أن يطعن فيه من جديد

لعيب في الاهلية كالقته أو الصبا (بند كست جزء ١٧ تمرة ٩٥٦ وما بعدها)

وحيث أن الرأي الثاني من الآراء الثلاثة المتقدمة غير مسلم به ولم يجز العمل به الاشدودا واستثناء والاعتراض عليه ظاهر مما يقتضيه من جواز تكرار التقاضي في النزاع الواحد مراراً متعددة ولعله واحدة هي البطلان الذي يمكن جمع وجوهه كلها في قضية واحدة ولأن فساد هذا الرأي مستفاد من طريق القياس

العكسي من النص في القانون على جعل بطلان العقد لتزويره دون أي وجه آخر من اوجه البطلان سببا لا عادة النظر في الحكم بطريق التماس والقياس الصحيح يقتضي القول بأن كل طعن آخر مبطل للعقد لا يجوز سماع الدعوى من جديد في صحته متى قضى بها انتهائيا والا اقتضى القول على خلاف ذلك تعطيل قواعد التماس اعادة النظر وما تقيدت به من الشروط الواردة على سبيل الحصر والتعيين

وحيث أن الرأي الثالث لا يخرج عن الثاني في راوحه ومعناه الا بكونه ذهب الى تقسيم اسباب البطلان الى أنواع والأنواع الى فروع وفرق بين أن يكون الطعن بالنوع بعد النوع وبين أن يكون بوجه من وجوه النوع الواحد بعد الآخر فأجازه في الاولى ومنعه في الثانية مع أن حكمة الاجازة في الاولى والمنع في الثانية

غير ظاهرة وترجيح النوع عن النوع ترجيح بغير مرجح هذا فضلا عن أن التفضيل بين الاصل والفرع أو بين النوع والالوجه المتداخلة فيه لا يقي هذا الرأي من الاعتراض الوجيه الذي ورد على الرأي الثاني من أنه يقتضي تكرار التقاضي في الموضوع الواحد لعل مختلفة لم يكن ما يمنع من اجتماعها في قضية واحدة وأن استعمالها متفرقة وعلى التعاقب ارهاق للمدعي عليه وتكليف له بتحمل نفقات التقاضي المتكررة في الدعوى الواحدة بلامسوخ وبقائه مهيدا بالقضية نلو القضية وجعل الحق معلقا على استفاد جميع أوجه الطعن القانونية التي يمكن للمدعي تصورهما

وحيث أن المحكمة ترى الاخذ بالرأي الاول لوجهاته وموافقته للقواعد القانونية وللنظام العام الذي يقتضي أن لا يتكرر التقاضي في النزاع الواحد مرارا وتكرارا والذي يلزم الخصم الجاد في خصومته المتجرد عن رغبة الاضرار بخصمه واعنائه أن يتقدم للمحكمة بجميع أوجه دفاعه لا أن يفرقها ليستعملها واحدة بعد أخرى لاسيما وان استعمال هذه الوجوه على التعاقب لا يخلو من معنى التناقض والاضطراب وعدم الوثوق من الحق المطالب به وقوته فضلا عما يدل عليه ويشبه اليه من سوء القصد وحج اللجاج بالباطل

وحيث أنه فضلاً عما تقدم فقد تبين من مراجعة حكم الاستئناف الذي صدر في الدعوى الأولى بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ أن المستأنفين (وهم المدعيان الآن) طالباً بجلاسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ اثبات انكار التوقيع واثبات مرض الموت وقد قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه

وحيث أن معنى ذلك أن طلب ابطال العقد بسبب مرض الموت قد تقدم لمحكمة الاستئناف ولكنها لم تمن به عناية خاصة بل ايدت الحكم الابتدائي برفقه فكانها رضيت اسبابه واعتبرتها قاطعة في صحة العقد فلا تجوز العودة الى التنازع في ذلك من جديد ويكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في محله ويتعين الاخذ به

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بعدم جواز نظر الدعوى والزم المدعين بالمصاريف و٢٠٠ قرش صاغ مقابل اتعاب محاماه

٧٥

المجلس الحسيني. اختصاص. قضايا غير المسلمين

نصت المادة ١٨ من المخطط الهايوني علي ان الدعاوى الخصوصية مثل دعاوي الميراث سواء كانت بين اثنين مسيحيين او اثنين من الرعايا غير المسلمين يجوز ان تنظر بناء على طلب الخصوم أمام البطريركية

او رؤساء الطوائف او مجالس الطائفة يستنتج من ذلك انه اذا لم يتفق الخصوم على رفع النزاع الى هذه الجهات كانت المحكمة الشرعية والمجالس الحسينية هي المختصة بنظر قضاياهم قرار مجلس حسي مصر

بجلسته المنعقدة بسرأي المحكمة في يوم الاربعاء ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٠ تحت رئاسة حضرة احمد افندي محمد خشبة وبحضور فضيلة الشيخ احمد حسين (عضو عالم) وحضور سيد بك محمد يسين (عضو اعيان)

وحضور محمد افندي غالي كاتب الجلسة اصدر القرار الآتي في القضية نمرة ٣٨٧ سنة ١٩١٩ ازبكية فيما يختص بالنظر في قضية الفريد نخنوخ

الوقائع

بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩١٩ قدمت الست ماري نخنوخ ارملة المرحوم الفريد نخنوخ طلباً للمجلس بطلب تعيينها وصية على ابنتها القاصرة ايديت بنت المتوفي فقرر المجلس بجلاسة ٢٠ مايو سنة ١٩١٩ كليف جهة الادارة بالتحرى عن الوفاة والورثة وتبعية المورث فقام معاون بعمل محضر تبين منه أن المتوفي هو أرمني ارثودكس من رعايا الحكومة المحلية وأنه توفي عن زوجته الست ماري وبنته ايديت القاصرة وعن أخوات أناث وعم يدعي باريخ نخنوخ وقال في محضره ان الست ماري امتنعت عن الحضور أمامه

لأبداء أقوالها وتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩١٩ قدمت
الست ماري طلبا للمجلس يطلب شطب طلبها
السابق لأنها قدمت طلبا للبطاريكخانه وفصل
فيه وبجلسه ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ قرر المجلس
غيايا تعيين الست ماري نخوخ وصية على ابنتها
القاصرة ايديت وباتت اب معاون المجلس لعمل
الجرد حرر محضراً بتوقف الوصية عن عمل
الجرد اسبق تعيينها من قبل البطاريكخانه وعمل
الجرد بواسطتها وقررت بأنه يحسن ايقاف
تنفيذ قرار المجلس الحسي مادام الغرض الاصل
هو المحافظة على مال القاصرة فقرّر المجلس بجلسة
١٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ اعادة تكليف الوصية
بعمل الجرد والاصارت مسؤولة عن تأخيرها
وعرضة لمؤاخذتها عملاً بالمادة ١٢ من قانون
المجالس الحسبية وتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩
قدمت الست ميتا اواجيميان طلبا للمجلس
قالت فيه ان الست ماري نخوخ أرملة المرحوم
الفريد نخوخ وضعت حملها الذي كان مستكنا
في بطنها من التوفي المذكور عن د كرسى ونيس
وطلبت تعيين وصي عليه فحددت جلسة ٢١ يناير
سنة ١٩٢٠ للنظر فيها حضرة الست ماري نخوخ
ومعها والدها روفائيل افندى زريق والمحامى عن
الست ميتا اواجيميان وارمناك ملكون ابن اختها
وبمناقشة الست ماري عما اذا كانت تقبل أن تعين
وصية من قبل المجلس فقبلت بشرط أن يكون

حييب بك كرنوك مشرفا عليها فقرّر المجلس تعيينها
وصية على ابنها ونيس القاصر وتكليفها بعمل
الجرد وتعيين حييب بك كرنوك مشرفا عليها ولما
أن كتب للمعاون المختص بالاتحاد معها في
عمل الجرد حرر محضراً بامتناع الوصية عن
الحضور اليه لعمل الجرد وتاريخ ٢٧ يناير
١٩٢٠ انذر حييب بك كرنوك المجلس الحسي
بأنه يعارض في اختصاص المجلس الحسي في
تعيينه وأنه لا يقبل أن يكون مشرفا فحددت
جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩٢٠ للنظر وفيها
حضرت الست ماري وحضر حضرة المحامي
عن البطاريكخانه وحضر الوكيل عن حييب
بك كرنوك المشرف ودفع الوكيل عن الست
ماري بعدم اختصاص المجلس الحسي لان
البطاريكخانه هي المختصة بمقتضى دكرتو
وطلب الغاء قرار المجلس الذي قضى بتعيين
موكلته وصية على القصر بناء على تعيينها من قبل
البطاريكخانه المختصة وقدم صورة رسمية من
حكم محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ١٢ فبراير
سنة ١٩٢٠ الذى أثبت بالاسانيد القانونية
هذه الصفة لهذه البطاريكخانه فقرّر المجلس
تأجيل النطق بالقرار أخيراً لجلسة اليوم وكلف
المحامى بتقديم مذكرات
المجلس
بعد الاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

- حيث أنه بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩١٩ طلبت السيدة ماري مختوخ ارملة للرحوم الفريد مختوخ بلسان وكيلها من المجلس الحسي فيما طلبته تعيينها وصية على القاصرة ايديث كريمة للتوفي
- وحيث أنه بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ قرر المجلس غايباً تعيين السيدة المذكورة وصية على ابنتها ايديث ولما أمرت باجراء محضر الجرد قررت ما يفيد أن بطاريكخانة الارمن الارثوذكس قد عينتها وصية وحصل الجرد بواسطتها
- وحيث انه بعد ذلك طلبت هذه السيدة وآخرون معها الحكم بعدم اختصاص المجلس الحسي بنظر هذه المادة لان بطاريكخانة الارمن الارثوذكس هي المختصة به
- وحيث ان الفصل في هذا الطلب يقتضى البحث (اولاً) فيما اذا كان من الجائز للمجلس ان يعيد النظر فيما قرره سابقاً و (ثانياً) البحث في اختصاصه
- وحيث انه بالنسبة لجواز اعادة نظر القضية فان الشريعة الغراء تميز على وجه الاجمال للقاضي اذا صدر حكماً قضائياً ان يرجع عنه الى غيره اذا تبين له وجه الخطأ فيه وظاهر من نصوص الشريعة ان قاعدتها هذه سارية على قضاء القاضي سواء كان هذا القضاء قضائياً في خصومة
- حصل بشأنها نزاع او كان من نوع القضاء الفعلي او الاوامر الادارية
- وحيث ان المحاكم الشرعية ان طبقت غير هذا المبدأ فلاز في لوائحها ما رفض هذه القاعدة رفضاً صريحاً اصبحت معه احكام هذه المحاكم غير قابلة للرجوع فيها اذا استوفت شرائطها واستنفذ الطاعن فيها اوجه الطعن المنصوص عنها قانوناً
- وحيث انه متى تقرر ذلك يتعين جواز نظر المجلس للقضايا السابقة له نظرها مادام ان لائحة ترتيبه خالية من كل ما يحرم عليه ذلك خصوصاً وأن قرارات هذه المجالس يرجع معظمها الى نوع القضاء الاداري الذي قررت فيه القوانين (الحديثة) مبدأ عدم اكتسابه للقوة النهائية ومبدأ الرجوع عنها الا في الاحوال الاستثنائية المبينة فيها
- وحيث انه بالنسبة للاختصاص فان المادة ١٨ من الخط الهمايوني نصت على أن الدعوى الخصوصية مثل دعاوي الميراث سواء كانت بين اثنين مسيحيين أو اثنين من الرعايا غير المسلمين تجوز أن تنظر بناءً على طلب الخصوم أمام البطاريكخانة أو رؤساء الطوائف او مجالس الطائفة
- وحيث أن هذا المجلس يرى أن المادة المذكورة تعطى للخصوم في الاحوال المبينة

ففيها حق التقاضي أمام بطاريكخاتهم سواء في ذلك القضايا الخاصة بالمواريث أو غيرها من قضايا الأحوال الشخصية مثل الوصايا وحيث أنه لا نزاع في أن هذا الاختصاص لا يوجد إلا عند اتفاق الخصوم على جعل هذه الطوائف مختصة أو عند عدم معارضة هؤلاء أو بعضهم في اختصاصها فإذا وجدت معارضة أو لم يتفقوا جميعاً على اختصاصها كانت المحاكم الشرعية أو المجالس الحسبية هي المختصة في نظر قضاياهم كل حسب دائرة اختصاصه وحيث أن الواضح من أوراق القضية أن الست ماري كانت تنازع في اختصاص بطاريكخانة الأرمن الأرثوذكس وقدمت لذلك طلبها المنوه عنه آنفاً إلى المجالس الحسبية وجاء في هذا الطلب ما يفيد صراحة انكلاها على البطاريكخانة المذكورة الاختصاص

وحيث أنه متى تقرر ذلك كان المجلس هو المختص ولا يسوع لاحد الخصوم بعد اعترافه باختصاصه ورفع الدعوى امامه ان يتنازل عن هذا الاختصاص بالرجوع الى البطاريكخانة لان المجلس أصبح وحده صاحب الحكم في الدعوى التي رفعت اليه وحيث أنه بناء على ما تقدم يرى المجلس أن قراره السابق صدوره في محله وكذلك يكون قراره الصادر بتعيين هذه السيدة وصية على حملها الذي انفصل بإشراف حبيب بك كرونوك في محله أيضاً

فلهذه الاسباب

قرر المجلس جراً نظر الدعوى وباختصاص المجلس بنظر هذه المادة وتأيد القرار الصادر بتعيين السيدة ماري نختوخ وصية على القاصرة

فهرست العبد الخامس (المباحث القانونية والتشريعية)

ص ٢٠١	٤١	كلمة في المادة ٤٦٢
		(الأحكام)
» ٢٠٤	٦١	نقض: تعدد الجرائم وارتباطها. اختصاص محكمة الموضوع
» ٢٠٥	٦٢	نقض. قاضي الاحالة. وصفه الجريمة بجنحه
	٦٣	بيع العقار في مقابل ايراد ثابت طول حياة البائع شرط عدم تصرف في العين. بيع صحيح لا وصيه
» ٢٠٧	٦٤	بيع حق الرقبة. واستبقاء حق الانتفاع شرط عدم تصرف المشتري في حق الرقبة. بيع صحيح لا وصيه
» ٢١٠	٦٥	قسمه عقار. شريك قاصر. ماهية تصديق المحكمة ابتدائية. عدم جواز استئناف حكم التصديق
» ٢١٣	٦٦	اجارة. تأجير من الباطن. عدم الضرر
» ٢١٥	٦٧	الضمانه الشخصيه. الضمانه العينيه استبدال الدين
» ٢١٨	٦٨	استئناف. اعلان بالقيء في قلم الكتاب
» ٢٢١	٦٩	الخطابات الخاصة لمصالح الحكومه. قيمتها في الاثبات
» ٢٢٢	٧٠	الاستئناف وانصابه. الاعتراف بجزء من الدين المدعى به
» ٢٢٥	٧١	اليمين. صيغتها القانونية
» ٢٢٧	٧٢	الولى: قسمه عقار القاصر
» ٢٣١	٧٣	الحكم الغيابي وحضورى. ميعاد استئنافه
» ٢٣٣	٧٤	قوة الشيء المحكوم فيه. اتحاد السبب. اختلاف أوجه تقرير الحق
» ٢٣٧	٧٥	المجلس الحسبي. اختصاص قضايا غير المسلمين
» ٢٤٢		

السنة الثانية

المحاماة

العدد السادس

مصر في مارس سنة ١٩٢٢

الأحكام

٧٦

نقض . تزوير . تذاكر توزيع السكر
ورقه رسميه

اصدرت الحكم الآتي:

في الطعن المقدم من

محمد محمد مشرف عمره ٢٥ سنة عطار سكنه

طنطا .

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٧٧٨ سنة

١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيمة بجدول المحكمة نمرة

١١٨٦ سنة ٣٨ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكور مع آخرين

بأنهم في شهر ابريل سنة ٩٢٠ بيندو طنطا زوروا

بانفسهم وبالواسطة وقلدوا ختيا لاحد موظفي

الحكومة وهو حضرة محمود بك جاهاين وكيل

مديرية الغربية نفسه وقلده وزوره للمتهم الاول

ابراهيم راضي جلبي نفسه ووقعوا به على أوراق

ميرية مزورة أي تذاكر توزيع السكر على

تذاكر توزيع السكر تصبح من الاوراق الاميرية
متى حصل التوقيع عليها من احد موظفي الحكومة
الذي يناط به رسميا الاشراف على ادارة لجنة التوزيع
فكل تزوير يقع في هذه الاوراق بعد هذا التوقيع
يعتبر قانونا من التزويرات التي تحصل في الاوراق
الاميرية

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

العالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور

حضرات عبدالرحمن رضا باشا ومستر هل وصالح

حقى بك وحافظ عبد النبي بك مستشارين وحامد

شكري بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى كامل

افندي كاتب المحكمة

الاهالي بطنطا زورها وقلدها المتهم الثاني حنا عبد الله خورى في مطبعته بالاتفاق مع المتهم الثالث محمد محمد مشرف وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالة المتهمين على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالواد ١٧٤ - ١٧٩ - ١٨٠ عقوبات .

وحيث أن قاضي الاحالة قرر في ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٠ باحالة المتهمين على المحكمة لمحاكمتهم بالمواد السابقة الذكر

وحيث أن محكمة جنايات طنطا حكمت بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ عملاً بالواد ١٧٤ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٧ عقوبات و ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات حضورياً براءة كل من ابراهيم راضى جلبي وحنا عبد الله خورى وبجس محمد محمد مشرف مدة سنة مع الشغل

والمحكوم عليه قرر بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وقدم المحامي عنه تقريراً بأسباب طعنه في ٦ يناير سنة ١٩٢١

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامي عن الطاعن والاطلاع على الاوراق والمدالة قانوناً

حيث أن الطعن صحيح شكلاً

وحيث أن الطاعن بني طعنه على وجود خطأ في تطبيق القانون وأن الواقعة الثابتة في

الحكم لا يعاقب عليها قانوناً لأن التذاكر المنسوب للمتهم تزويرها هي عمل عر في بعيد عن اعمال الحكومة الرسمية وبفرض أنها من اعمال الحكومة فإن التزوير الذي قد يكون حصل فيها لا يعاقب عليه لأن ركن الضرر لم يتوفر

وحيث أنه من المبادئ المقررة قانوناً أن مثل تذاكر توزيع السكر تصبح من الاوراق الاميرية متى حصل التوقيع عليها من احد موظفي الحكومة الذي يناط به رسمياً الاشراف على ادارة هذه اللجنة فكل تزوير يقع في هذه الاوراق بعد هذا التوقيع يعتبر قانوناً من التزويرات التي تحصل في الاوراق الاميرية وحيث أنه ثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد ختم الموظف المنتدب من الحكومة ووقع به على تذاكر طبعها تقليداً للتذاكر المعتاد توزيع السكر بها

وحيث أن ركني الضرر وسوء الية متوفران في هذا التزوير لأن المتهم بعمله هذا قد الحق ضرراً بآخرين حيث منعهم من الاستيلاء على حقهم وبذا تصبح اركان التزوير متوفرة ويتعين رفض الطعن

قلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض هذا الطعن

صد هذا الحكم وتلي علناً بجلسة يوم الاثنين ٣٠ ايو سنة ١٩٢١ و ٢٢ شعبان سنة ١٣٣٩

٧٧

نقض . تزوير . فقدان الورقة المزورة
لا يمنع فقدان جسم الجريمة (الورقة المزورة)
من الحكم بالتزوير اذا توفرت الادلة القاطعة
على وقوعه

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
العالى احمد باشا طلعت رئيس المحكمة

وبحضور حضرات عبد الرحمن رضا باشا
ومستر هل وصالح حقي بك وحافظ عبد النبي
بك مستشارين وحامد شكرى بك رئيس
نيابة بالاستئناف وعلي كامل افندى كاتب المحكمة
اصدرت الحكم الآتي :

في الطعن المقدم من

سعيد البيلي السوداني عمره ٦٥ سنة خفير

ومقيم بالسكة الحديد بخرطة التونس

ضد

النيابة العمومية في قضيتها عمرة ٤٤٩ سنة

١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيمة بجدول المحكمة عمرة ٥٩١

سنة ٣٨ قضائية وسراى بنت سليمان مدعية
بالحق المدني

وقائع الدعوى

اهتمت النيابة العمومية المذكور بأنه في ١٥

ديسمبر سنة ١٩١٩ بجهة الخرطة الجديدة قسم
الخليفة زور عقد بيع صادر له من سراى بنت

سليمان بثمانية قراريط في ارض تمتلكها بجهة
شبناره مركز المحلة الكبرى وذلك بأنه جعل
البيع اثني عشر قيراطا بدلا من ثمانية واستعمل
العقد المزور بأن سجله بالمحكمة المختلطة وتقل
تكليف الارض وطلبت عقابه بالمادة ١٨٣
عقوبات

ومحكمة الخليفة الجزئية حكمت بتاريخ

١١ مارس سنة ١٩٢٠ عملا بالمادة ١٨٣ عقوبات

حضوريا بحبس المتهم شهر ابا الشغل وكفالة خمسة

جنيهات لايقاف التنفيذ الفوري والزمته بأن

يدفع للمدعية بالحق المدني ٢٥ جنيها والمصاريف

فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم في ١١

مارس سنة ١٩٢٠ ومحكمة مصر الابتدائية

الاهلية بصفة استئنافية حكمت بتاريخ ٧ ديسمبر

سنة ١٩٢٠ عملا بالمواد ١٨٣ عقوبات و ١٧٧

جنايات حضوريا بقبول الاستئناف شكلا

وموضوعا بتأييد الحكم المستأنف بدون

مصاريف

فقرر المحكوم عليه بالطعن في هذا الحكم

بطريق النقض والابرار في ١٢ ديسمبر سنة

١٩٢٠ وقدم المحامي عنه تقرير ابا- باب طعنه

في ٢٥ منه

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال

المدعية بالحق المدني ودفاع الطاعن والاطلاع

٧٨

وقف . تأجير بالزيادة

الاتفاق على الشركة في استئجار

عرضت وزارة الاوقاف تأجير بعض أطيانها بطريق للزيادة . فاتفق راغبان فيها علي ان يشتركا في استئجارها فدخل احدهما للزاد ورست الاطيان عليه ولكنه امتنع عن تنفيذ عقد الشركة فرفع شريكه عليه دعوى تعويض

قضت المحكمة الابتدائية بناء على طلب الشريك المدعي عليه برفض الدعوى لان العقد باطل لمخالفته للنظام العام اى لانه يرمي الى تعطيل للزاد واغتيال مال الوقف

ومحكمة الاستئناف قضت بالغاء الحكم وبالتعويض للسببين الآتين :

١ - انه على فرض بطلان عقد الشركة لمخالفته للنظام العام فان مركز الشريكين واحد فلا يصح ان يحتج أحدهما بالبطلان وينتفع الآخر في الوقت نفسه بعمله غير المشروع

٢ - ولان الدفع ببطلان العقد من حق وزارة الاوقاف وحدها التي قد تتأثر مصلحتها دون غيرها بهذا الاتفاق ولان الوزارة بالرغم من علمها بعقد الشركة لم تطعن عليه بما طعن به الشريك

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول - لمطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة حافظ لطفي بك وبحضور حضرات مستر كالويني وعلى سالم بك مستشارين ومبروك فهمي افندي كاتب الجلسة

علي الاوراق والمداوله قانونا

حيث أن طلب النقض مقبول شكلا

وحيث أن الطاعن يرتكن في طعنه على

وجهين الاول فقدان جسم الجريمة وهو العقد

المقول بتزويره مادام أنه مفقود فلا يعتبر ان

هناك تزويرا لان الادلة عليه تكون معدومة

والثاني أنه لم يتوضح بالحكم اركان التزوير وهذا

ناشئ من عدم وجود جسم الجريمة

وحيث أنه عن الوجه الاول فقدان جسم

الجريمة لا يكون مانعا من الحكم بالتزوير متى

قامت الادلة القاطعة على وقوعه

وحيث أنه عن الوجه الثاني فالظاهر أن

الطاعن يريد به ان المحكمة لم تبين الكيفية

التي حصل بها التزوير

وحيث أن هذه الكيفية واضحة به وهي

التغيير وذلك يجعل البيع عن اثني عشر قيراطا

بدلا من ثمانية

وحيث أنه مما تقدم يكون الطاعن غير

مقبول ويتعين رفضه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض هذا الطعن

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسته يوم

٣٠ مايو سنة ١٩٢١ - ٢٢ رمضان سنة ١٣٣٩

أصدرت المحكمة الآتى:

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بتمرة
٤٨٦ سنة ٣٨ قضائية

الرفوع من محمد تمام جباير بك

ضد

أمين بك همام حمادي

الوقائع

رفع المستأنف هذه الدعوى لمحكمة اسبوط
الابتدائية الاهلية ضد المستأنف عليه بعريضة
مؤرخة ٤ مارس سنة ١٩١٩ تقيدت بجدولها
بتمرة ٢٠١ سنة ١٩ جاء فيها أن المدعى عليه
استأجر من وزارة الاوقاف ٥٠٠ فدان اطيان
وقف احمد باشا رشيد بمقد مؤرخ ١٦ مايو سنة
١٩١٨ واتفق مع المدعى ان يكون شريكه فيها بحق
٢٠٠ فدان والمدعى عليه بحق ٣٠٠ فدان وكسور
بالايجار الاصلى وقدره ٧٣٠ قرشاً عن كل فدان
وذلك الاتفاق بمقتضى عقد توقع عليه من المدعى
عليه بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩١٨ ومسجل تسجيلاً
تاريخياً في ١٨ يونيه سنة ١٩١٨ عن مدة سني الايجار
وبما أن المدعى عليه ضرب بالاتفاق المذكور
عرض الحائط حتى انه أجر الاطيان بايجار قدره
١٣ جنيه الفدان وقبض بعض الايجار مقدماً
بدون استئذان المدعى ولا موافقته مع ان الاطيان
على الشيوع بينهما ولما كان هذا التصرف غير
قانوني ومخالف لعقد الشركة انذر المدعى المدعى

عليه بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩١٨ بعدم التعرض
لحصته في الاطيان وأن كل تأجير يصدر منه
للغير بغير موافقته يعتبر باطلاً ويحفظ لنفسه
الحق في مطالبتة بتعويض عن كل فدان لا
يتمكن من وضعه عليه ١٠ جنيهات خلاف
قيمة الايجار المطلوب للاوقاف . وبما أن المدعى
عليه أصر على عدم تنفيذ ما جاء في العقد المبرم
بينهما لذلك رفع المدعى هذه الدعوى يطلب الحكم
بالزام المدعى عليه بتسليمه عقود الايجار عن
حصته وقيمة ما استلمه مقدماً من المستأجرين
وفي حالة عدم التسليم يلزم بان يدفع للمدعى
مبلغ ألفي جنيه مصري بصفة تعويض وذلك
بخلاف قيمة الايجار المطلوب للاوقاف مع الزامه
بالمصاريف وانعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ
المؤقت بدون كفاله

وفي اثناء سير الدعوى أدخل المدعى عليه
وزارة الاوقاف ضامنة في الدعوى وبتاريخ
١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ حكمت المحكمة المذكورة
باخراجها من الدعوى بدون مصاريف وذلك بعد
ان قدمت اوراق المزايدة الخاصة بالاطيان موضوع
التزاع

وبعد المرافعة حكمت المحكمة المشار
اليها حضورياً بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٢١ برفض
دعوى المدعى والزامه بالمصاريف و ١٠٠ قرش
اتعاب محاماه

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢١ وطلب للاسباب الواردة بصحيفة استئنافه الحكم بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكامل اجزائه والقضاء له بما طلبه امام محكمة أول درجة مع الطلبات الختامية المقدمة بمذكرته والمودعة بملف الاوراق بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٢١ مع الزام المستأنف عليه بتصاريح الدرجتين واتعاب المحاماه

وبجلسة المرافعة ٩ يناير سنة ١٩٢٢ المحددة اخيرا لنظر هذا الاستئناف اقتصر الحاضر عن المستأنف على طلب الحكم بالزام المستأنف عليه بمبلغ ستة آلاف جنيه مصرى عن مدة ثلاث سنوات وطلب الحاضر عن المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف وذلك للاسباب التي ذكرها كل منهما ودونت بمحضر الجلسة المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على ورق الدعوي والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف تقدم في ميعاده القانوني فهو مقبول شكلا

وحيث أن ما جاء بالحكم الابتدائي مناقض لبعضه وفي غير محله اذ قالت المحكمة في حكمها ان الاتفاق الحاصل بين المستأنف والمستأنف عليه هو مخالف للنظام العام وعمل يقصد به

اغتيال مال الوقف

وحيث ان المحكمة بقولها هذا ترمى المستأنف بالغش وحده ولم تلاحظ ان المستأنف عليه في مستوى واحد في الغش والعيب معه وان القانون لا يحمله بل بالعكس يضعه في موقف واحد واياه ولا يعطيه الحق ان ينتفع بعمله الغير مشروع

وحيث أن الواقع هو العكس وظاهر ذلك مما جاء من معرفة الاوقاف لانه مع أنها سمعت وعلمت امام محكمة اول درجة صدقت على ما علمت به قبل الجلسة وهو حصول هذا الاتفاق بين المستأنف والمستأنف عليه ولم تقل انها قد حصل لها الغش بل وأنها ايدت تقدير الايجارة كأنها في محلها ولم يحصل لها حينئذ الاغتيال الذي ذكرته المحكمة الا بتدائية وأسست عليه حكمها

وحيث متى كان الحال عكس ما جاء بالحكم الابتدائي وهو الواقع حقيقة يكون المستأنف عليه مسؤولا عن الضرر الذي وقع منه على المستأنف بعدم احترامه الاتفاق الذي

عقد بين الطرفين وملزم بالتعويض قانونا وحيث ان المحكمة تقدم من قيمة الاطيان والظروف والزمن الذي حصلت فيه الاجارة التعويض بمبلغ ١٠٠٠ جنيه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف

شكلا وقضت في الموضوع بالغاء الحكم المستأنف
والزمت المستأنف عليه بان يدفع للمستأنف
الف جنيه مصري مع جميع المصاريف و٦٠٠ قرش
صاغ اتعاب محاماه عن الدرجتين ورفضت ما
غاب ذلك من الطلبات

أصدرت الحكم الآتي :
في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي
مرة ١٣ سنة ٣٩ قضائية

لرفوع من الشيخ عبد القادر حمد سعيد
مستأنف

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الاثنين ٩ يناير سنة ١٩٢٢ الموافق
١١ جماد أول سنة ١٣٤٠

ضد

محمود افندي محفوظ مستأنف عليه

وقائع الدعوى

.....

وبجلسة مرافعة يوم ٨ يناير سنة ١٩٢٢

فيما يختص باستئناف الوصف طلب المحامي
عن المستأنف الغاء الحكم فيما يختص بالنفاذ
المعجل بلا كفالة وطلب المحامي عن المستأنف
عليه تأييد الحكم فيما يختص بالنفاذ بلا كفالة
للاسباب المبينة بمحضر الجلسة
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
على اوراق الدعوى والمدولة قانونا

من حيث أن الاستئناف مقبول شكلا
وحيث أن الحكم المستأنف امر بالنفاذ
المعجل بلا كفالة ارتكنا على أن الدعوى تجارية
وحيث ان المادة ٣٩٠ مرافعات تقضي بأن
التنفيذ للمؤقت في المواد التجارية يكون واجبا

٧٩

التنفيذ المؤقت في المواد التجارية

يؤمر بالتنفيذ المؤقت في المواد التجارية
ويكون واجبا ولو لم يصرح به في الحكم . وانما
بشرط الكفالة في الحالتين

ولا يعنى المحكوم له من الكفالة سواء في المواد
التجارية او المدنية الا في احدى الحالات الاربع
النصوص عنها في المادة ٣٩١ مرافعات

قصدا بنشر هذا الحكم الاشارة الى انه يستفاد
من ظاهر النص العربي للمادة ٣٩١ وجوب الاعفاء
من الكفالة في المواد التجارية كلما طلب المحكوم
له ذلك . وهذا خطأ وقعت فيه محكمته اول درجة
وصححته محكمة الاستئناف . وهذا الخطأ ملاحظ
من مقارنة النص الفرنسي بالنص العربي

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة عبد الرحمن رضا باشا وبحضور جناب
مستر رافرتي وحضرة صاحب العزة محمد مظهر

موضوع الدعوي
صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسته يوم الاثنين
١٦ يناير سنة ١٩٢٢ الموافق ١٨ جمادي الاولى
سنة ١٣٤٠ هجرية

٨٠

حق الشريك في استرداد الحصة الشائعة

١ - يشترط لتطبيق المادة ٤٦٢ مدني ان
تكون حصة الشريك المسترد آيلة اليه بطريق
الشركة وليس بطريق شراء حصة على الشيوع في
عقار معين .

- راجع (المحاماة) سنة ثانية العدد الاول
صحيفة ١٠

٢ - يقبل الاستئناف الفرعي حتى اقال باب
المرافعة . فاذا تقدم الاستئناف بعده وطلب
المستأنف فرعيا فتح باب المرافعة لنظر استئنافه فلا
يجاب طلبه

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة عاننا تحت رئاسة حضرة صاحب

العزة حافظ لطفي بك وبحضور حضرات مستر

كالوني وعلي سالم بك مستشارين ومبروك فهمي

افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي نمرة

٥٣ سنة ٣٩ قضائه

الرفوع من ابراهيم افندي زكي المهندس

قانونا ولو مع حصول المعارضة او الاستئناف
أو عدم التصريح به في الحكم بشرط تقديم
الكفالة

وحيث أن للمحكمة ان تعافي المحكوم له
بناء على طلبه من تقديم الكفالة في الاحوال
المنصوص عليها في المادة ٣٩١ مرافعات فقط وهي
اذا كان المحكوم عليه معترفا بالمحكوم به او
كان الحكم صادرا بتنفيذا لحكم سابق صار
في منابة حكم بتر او كان الحكم السابق مصرحا
فيه بالتنفيذ بغير كفاله او كان الحكم مبنيا
على سند رسمي

وحيث ان الحكم المستأنف وصفه لا
يدخل تحت حالة من الاحوال السالف ذكرها
وبالعكس فهو قضي بتعويضات متنازع في
وجوبها من عدمه

وحيث انه بناء على ذلك ترى المحكمة
تعديل الحكم المستأنف من وجهة وصفه
وبتكليف المستأنف عليه بتقديم كفاله
فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وفي موضوع استئناف الوصف
بتعديل الحكم المستأنف وبتكليف المستأنف
عليه بتقديم كفالة قدرها خمسمائة جنيه نظير
التنفيذ المؤقت وأبقت الفصل في المصاريف
وحددت يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ للمرافعة في

والمست زينب علي الدنقلوي

ضد

وحيث أن هذا المبدأ سبق أن قررته
هذه المحكمة

الخواجه يوسف فتح الله نعمان ثم احمد
افندي البندوي والست جليله عثمان الدنقلوي
والست شفيقه صالح الطنطاوي الذين لم يحضروا
بالجلسة ولا أحد عنهم

الوقائع

وحيث أن الحكم المستأنف يكون في
محل بالنسبة لعدم القضاء المستأنفين بأخذ ال
٢٣ طرفة بطريق الاسترداد للأسباب المتقدمة
لا للسبب الذي بنت عليه محكمة أول درجة
حكمها واذن فلا محل لاستشهاد المستأنفين
بالحكم الذي استشهدا به

وحيث أن هذه المحكمة ترى الأخذ بما
حكمت به محكمة أول درجة من خصوص تقدير
الريع عن الفدان وستة قراريط المحكوم بها
للأسباب الواردة في حكمها الخاصة بذلك

وحيث أن وكيل المستأنف عليه الأول
بعد أن تمت المرافعة وقفل بابها في ٧ يناير سنة
١٩٢٢ وتأجلت القضية للنطق بالحكم قدم
طلباً أراد به فتح باب المرافعة بدعوى أنه قدم
بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٢ إلى قلم محضري المحكمة
اعلانياً إلى الخصوم برفع استئناف فرعي وحدد
له جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٢٢

وحيث أن المحكمة لا تلتفت لهذا الطلب
لأنه لو كان يريد استئناف الحكم استئنافاً فرعياً
لفعل ذلك وقما كان باب المرافعة مفتوحاً في
القضية أما وقد غل فلا تلتفت المحكمة لهذا الطلب
فلنذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
ورق الدعوى والمدارلة قانوناً

حيث أن الاستئناف تقدم في ميعاده
القانوني فهو مقبول شكلاً

وحيث أن المستأنفين يطلبان أخذ ال
٢٣ ط و هـ ف المبيعة لأول المستأنف عليهم من
باقيمهم بطريق الاسترداد على أنهما أصبحا مالكيين
إلى ٦ ط و ١ فشائعا في الإطيان السالف ذكرها
وحيث أن المادة «٤٦٢» من القانون

المدني لا تنطبق إلا في حالة طلب الشركاء في
الملك قبل قسمته بينهم استرداد الحصة الشائعة
التي باعها أحدهم للغير فهي خاصة بالشركاء في
الملك وليس فيمن أصبح مالكا على الشيوع بمعنى
أن الملكية تكون آتية عن طريق شركة
وليست ملكية شائعة في عقار معين

شكلا وبرفضه موضوعا وأيدت الحكم المستأنف
والزمت المستأنفين بالمصاريف و ٢٠٠ قرش
للمحاماه ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم السبت ٢٣ جماد اول سنة ١٣٤٠
الموافق ٢١ يناير سنة ١٩٢٢



رابع : واضع اليد حسن النية

لا يطالب واضع اليد على عين بريعها الا اذا كان
سبب النية - مادة ١٤٦ مدني

اما اذا كان حسن النية فلا يطالب بالريع الا من
تاريخ رفع الدعوي عليه من صاحب العين باحقية
لها الذي يصبح مستحقا لريعها من تاريخ رفع دعواه
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة عبد الرحمن رضا باشا ومحضور جناب
مستر رافرتي وحضرة صاحب العزة محمد مظهر
بك مستشارين ويوسف صدقي افندي كاتب
الجلسة

أصدرت الحكم الآتي:

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي نمرة
٥٣٤ سنة ٣٨ قضائية

الرفوع من محمد بك محمود خليل ومحمد
بك أمين فؤاد وعلى بك فؤاد نظار وقف المرحوم

محمد امين باشا الناسترلى مستأنفين
ضد

مصطفى افندي على الجريدلى ناظر وقف
على افندي مصطفى
مستأنف عليه
وقائع الدعوى

رفع المستأنف عليه هذه الدعوي أمام
محكمة مصر الاهلية ضد المستأنفين بعريضة
أعلنت بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٢٠ وتنحصر في
أن المدعي عليهم بصفتهم المذكورة اغتصبوا
منه ١٤ س و ١٥ ط واف على قطعتين من اطيان
الوقف نظارته الكائنة بتاحية السلامون مركز
هيا شرقية وادخلوها في ارض الوقف نظارتهم
نظرا لمجاورتهم ارتكبا على قوتهم بدون مسوغ
قانوني واستمروا واضعين اليد عليها من سنة
١٩٠٦ لغاية ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٨ حيث صار
استلامها منهم استلاما فاعليا قانونيا بناء على حكمين
صدرا من محكمة الزقازيق بصفة استئنافية بتاريخ
٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٨ وبسبب اغتصابهم للقدر
المذكور واستمرار وضع يدهم عليه ومنازعتهم
له فيه طول هذه المدة قد حرموه من المنفعة
مدة اثنين وعشرين سنة وريعه في تلك المدة
حسب ايجار المثل هو مبلغ ٣٦٢٥٦ قرشا
بسر ايجار الفدان في السنة مبلغ الف قرش
وأنه أيضا بسبب ذلك الاغتصاب قد ترتب
حرمان بقية اطيانه المجاورة لاحدى القطعتين

المقتصبتين بما الحق به ضررا عظيما بسبب هدم
 تابوت ومسقي كانا للاطيان علي بحرا ابو الاخضر
 وأزيلتا بالنسبة للاغتصاب الذي حصل وبمحافظة
 لنفسه الحق في المطالبة بالتعويض الناشيء عنه
 مع حفظ حقه ايضا في باقى الاطيان المقتصة
 لذلك طلب الحكم بالزامهم بان يدفعوا له بصفته
 المذكورة مبلغ ٣٦٢٥٦ قرشا قيمة ما يوازي ريع
 ال ١٤ ش ١٥ ط ١ ف في مدة الاثنى وعشرين
 سنة مدة الاغتصاب بواقع الربع السنوى لاندان
 الف قرش واحتاطيا تعيين خير لتقدير هذا
 الربع مع الزامهم بالمصاريف والاعتاب وبجلسة
 ٨ مايو سنة ١٩٢٠ نذبت المحكمة خيرا لأداء
 الأمور المدونة بالحكم التمهيدى وباشرا الخير
 وأمور ريته وقدم تقريره - وبعد المرافعة في
 الدعوى حكمت محكمة مصر الاهلية بتاريخ ١٥
 يناير سنة ١٩٢١ حضوريا بالزام المدعي عليهم
 بصفتهم نظار وقف محمد امين باشا المناسترلى
 بان يدفعوا للمدعي بصفته المذكورة بالصحيفة
 مبلغ ٢٠٤ ملين و ١٦٠ جنيها والمصاريف المناسبة
 و ٢٠٠ قرش اعتاب محاماة ورفضت ما عدا ذلك
 من الطلبات

فاستأنف المستأنفون هذا الحكم بتاريخ
 ١٣ مارس سنة ١٩٢١ وطلبوا الغاءه ورفض
 الدعوى فيما عدا مبلغ ٢١٨٢ قرشا ونصف قرش
 وهو عبارة عن ايجار لا ٢١ ط مدة خمس سنوات

مع الزام المستأنف عليه بمصاريف واتباع
 الدرجتين

وبجلسة مرافعة يوم ٩ يناير سنة ١٩٢٢ أصر
 المحامي عن المستأنفين علي الطلبات السابقة والمحامي
 عن المستأنف عليه طالب التأييد للاسباب المعينة
 بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع علي
 اوراق الدعوى والمداوله قانونا

من حيث ان الاستئناف مقبول شكلا
 وحيث ان دعوى الاستئناف عليه تنحصر
 في طلب الحكم له بريع ١٤ س ١٥ ط ١ ف علي
 قطعتين من اطيان الوقف نظارته بناحية
 السلامون مركز هيا شرقية أدخلها المستأنفون
 في ارض الوقف نظارتهم نظارا لجاورتهم
 واستمروا واضعي اليد عليها مدة ٢٢ سنة من
 سنة ١٨٩٦ لغايه ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٨ تاريخ
 استلامها بمقتضى حكمين صادرين من محكمة
 الزقازيق الاستئنافية بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة
 ١٩١٨

وحيث ان الحكم المستأنف اعطى للمستأنف
 عليه الحق في الربع مدة خمس عشرة سنة الا
 يوما التي لم يسقط الحق فيها الى وقت رفع الدعوى
 وحكم له بمبلغ ٢٠٤ ملين و ١٦٠ جنيها
 وحيث ان المبادئ القانونية المقررة في

المادة ١٤٦ من القانون المدني المقابلة للمادة ٥٤٩ من القانون الفرنسي والتي جرت عليها المحاكم في احكامها تقضي بان واضع اليد على عقار لا يلزم بشمرته الا اذا كان وضع يده بسوء نية

وعن القطعة الثانية من سنة ١٩٢٧ لغاية التاريخ المذكور وتقدر المحكمة لريم المذكور عن هذه المدد بستين جنيهاً وهو ما ترى الحكم بالزام المستأنفين بدفعه الى المستأنف عليه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبالزام المستأنفين بصفقتهم بان يدفعوا للمستأنف عليه بصفقته مبلغ ستين جنيهاً والمصاريف المناسبة لذلك المبلغ ورفضت ما عدا ذلك من الطلبيات وبمبلغ ثلاثمائة قرش اتعاب محاماه

صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلسة يوم الاثنين ٢٣ سنة ١٩٢٢ وافق ٢٥ جمادى الاولى سنة ١٣٤٠ هجرية

وحيث انه في هذه الدعوى لم يتقدم للمحكمة من المستأنف عليه ما يثبت سوء نية المستأنفين في وضع يدهم على الاطيان المطلوب ريمها بل بالعكس سلامة نيتهم ظاهرة من مجاورة الوقفين وما يحصل عادة بين الجيران في تحديد اطيانهم خصوصاً متى كانت المقادير صغيرة كما هي الحال في هذه الدعوى ومن ادعاء كل من الوقفين ملكيته للاطيان المذكورة

وحيث انه وان كانت هذه المحكمة ترى ان وضع يد المستأنفين كان بسلامة نية الا ان ما صدر من الاحكام باحقية الوقف نظارة للمستأنف عليه لتلك الاطيان يجعله مستحقاً لوضع يده عليها من يوم رفع الدعوى ويكون له الحق في ريمها من ذلك التاريخ وعليه يتعين الحكم بالزام المستأنفين بالريع من يوم رفع الدعوى

وحيث انه رفعت دعويان عن هذه الاطيان امام محكمة الزقازيق احدهما في سنة ١٩١٠

نمره ١١٢ عن ١٤ س - ١٨ ط والاخرى عن ٢١ ط في سنة ١٩١٢ نمره ١٨٥٩ وحيث ان يكون

مدة الريع المقتضى احتسابها عن القطعة الاولى هي من سنة ١٩١٠ لغاية ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٨

٨٢

انقطاع المرافعة في الاستئناف عدم اعلان

الحكم المستأنف

اذا حكم بانقضاء المرافعة المقامة بالاستئناف بسبب استمرار الانقطاع ثلاث سنوات فالحكم للمستأنف يعتبر انتهائياً لا يستأنف - مادة ٣٠٤ مرافعات هذا ولو كان الحكم الابتدائي لم يعلن للمحكوم عليه .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة صاحب السعادة

ومقبوله وفاطمة ومباركة (المدعية) وقسطه ومحمد وترك ١٢ س ١٤ ط ٦ ف المدينة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى فخص الزوجة ١٦ س ١٩ ط بحق الثمن ونص كل بنت من بناته ٨ س ١٩ ط وخص الولد ١٦ س ١٤ ط ١ ف ثم توفيت الزوجة عن اولادها وهم مباركة (المدعية) وظهره ومحمد فخصها ٢٢ س ٣ ط وبإضافته الى ما ورثته عن ابيها فيكون المجموع ٦ س ٢٣ ط علي الشيوخ في الاطيان المذكورة ولمنازعة المدعى عليهم لها في هذا القدر طلبت الحكم بتثبيت ملكيتها الي ٦ س ٢٣ ط علي الشيوخ في الاطيان ساقفة الذكر مع الزام المدعى عليهم بتسليمها اليها والزامهم بالمصاريف والأتعاب وبما المرافعة في هذه الدعوى حكمت محكمة طنطا الاهلية بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٣ - ضروريا بثبوت ملكية المدعية لنصيبها الشرعي شائعا في ١٦ س ٢١ ط ٥ ف المدينة في الكشف الصادر من الدترخانة المصرية بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩١١ نمرة ٦٨٥ وتسليمه لها والتمت المدعى عليهم بالمصاريف و ١٠٠ قرش أتعاب محاماه - وقد اعلن هذا الحكم للمحكوم عليهم فرفعوا استئنافا عنه امام محكمة الاستئناف فحكمت فيه بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩١٥ بقبول الاستئناف شكلا والغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى مباركة احمد عامر المستأنف عليها مع الزامها بمصاريف الدرجتين فرفضت

عبد الرحمن رضا باشا ومحبور جناب مستر راثرتي وحضرة صاحب العزة محمد مظهر بك مستشارين ويوسف صدقي افندي كاتب الجلسة اصدرت الحكم الاتي :

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي نمرة ٢٧٤ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من الجريعات خضره واستيته زوجتي المرحوم محمد احمد عامر واحمد محمد عامر وقسطه وأمنة وفاطمة وغاليه وعزيزه اولاد المرحوم محمد احمد عامر مستأنفين ضد

ورثة المرحومه مباركة بنت احمد عامر وهما صالحه بنت احمد خريصن وحسنه بنت خليل البدرى العربى ورثة المرحوم معاز طنطاوى وهما ابراهيم طنطاوى أخيه وعز بنت موسى زوجته وحليمه بنت ابو عوف وفرحانه بنت ابو عوف وظهره بنت احمد عامر وحسين نصر الدين وجاب الله حسين نصر الدين مستأنف عليه

وقائع الدعوى

رفضت مباركة بنت احمد عامر مورثة المستأنف عليهما الا و اين هذه الدعوى امام محكمة طنطا الاهلية ضد المستأنفين وباقي المستأنف عليهم بعريضة أعلنت في ٢٧ و ٢٨ يناير سنة ١٩٠٩ وتنحصر في ان المرحوم احمد عامر توفي عن وراثه الشرعيين وهم زوجته خديجة واولاده ظهره

مباركه المذكورة التماسا عن هذا الحكم وحكم فيه بقبول التماس وتحديد جلسة يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٥ للتسليم في موضوع الدعوى وبعد المرافعة فيه حكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ بأحالة الدعوى على التحقيق ومضت ثلاث سنين من تاريخ صدور هذا الحكم والدعوى موقوفه فقدم المستأنف عليهم طلبا للمحكمة يطلبون فيه الحكم بإبطال المرافعة بالطرق المبينة بالمواد ٣٠١ وما بعدها من قانون المرافعات وبعد المرافعة في هذا الدلب حكم بإبطال المرافعة في الاستئناف المرفوع من المستأنفين مع الزامهم بالمصاريف وأعلنوا بهذا الحكم . وبتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ وأول ديسمبر سنة ١٩٢٠ جدد المستأنفون استئنافهم عن الحكم الصادر من محكمة طنطا الاهلية بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٣ وطلبوا الغاءه بجميع اجزائه وبرفض دعوى ورثة المرحومه مباركه بنت احمد عامر (المستأنف عليهما الاولين) مع الزامهما بالمصاريف والاعتاب عن الدرجتين

بجوز رفع استئناف جديد عنه بهذا عملا بالمادة (٣٠٤) من قانون المرافعات وطلب المحامي عن المستأنفين رفض هذا الدفع لان حكم بطلان المرافعة في الاستئناف الاول يجمله كان لم يكن ولان الحكم الابتدائي لم يعلن لهم اعلانا قانونيا نخلو الاعلان من الشهود وبذلك لم تمض مواعيد الاستئناف كل ذلك للاسباب المبينة بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع علي أوراق الدعوى والمداولة قانونا

من حيث انه ثابت من اوراق هذه الدعوى ان المرحومه مباركة بنت احمد عامر رفعت دعوى امام محكمة طنطا الاهلية ضد المستأنفين طلبت فيها الحكم بتثبيت ملكيتها الي ٦ س و ٢٣ ط شائعه في الاطيان الخلفه عن والدها فحكمت لها المحكمة المذكوره بطلياتها بحكم تاريخه ٢٠ أكتوبر سنة ٩١٣

وحيث ان المستأنفين قد استأنفوا ذلك الحكم وحكمت محكمة الاستئناف الاهلية بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩١٥ بالتصديق علي تنازل المستأنفين عن محمد حسين وسماع حسين من المستأنف عاينهم وقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى مباركه مع الزامها بالمصاريف

وبجلسة مرافعة يوم ٩ يناير سنة ١٩٢٢ دفع المحامي عن المستأنف عليهما الاولين دفعا فرعيا بعدم قبول الاستئناف لسابقة رفعه والحكم فيه بإعلان المرافعة اذ ان ذلك الحكم يعطى للحكم الابتدائي قوة الحكم النهائي ولا

وحيث ان هذا الحكم الصادر من محكمة الاستئناف التي بناء على التماس الحرمة مباركه بحكم صادر بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩١٥ بقبول التماس وبتحديد يوم للمرافعة في الموضوع وبتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ قضت محكمة الاستئناف باحالة القضية على التحقيق لتثبت الحرمة مباركه ما جاء باسباب ذلك الحكم والطرف الآخر النمي بالطرق عينها

وحيث ان طرفي الخصوم اهملوا تنفيذ هذا الحكم التمهيدي مدة ثلاث سنوات فرفع ورثة المرحومه مباركه دعوى بابطال المرافعة وحكم بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بابطال المرافعة في الاستئناف المقيد بجدول المحكمة تحت رقم ٣٦٢ سنة ٣١ قضائية لمضي اكثر من ثلاث سنوات

وحيث انه في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ جدد المستأنفون استئناف الحكم الصادر من محكمة طنطا بتاريخ ٢٠ اكتوبر سنة ١٩١٣

وحيث ان المستأنف عليهم طلبوا عدم قبول الاستئناف لسابقة رفعه والفصل فيه

وحيث ان المستأنفين طلبوا رفض هذا الدفع لان الحكم المستأنف ما كان اعلن اليهم اعلانا قانونيا لان الصورة المقدمة منهم معلقة على يد مندوب محضر فلم يذكر في تلك الصورة حضور الشاهدين عملا بالمادة (١٢)

من قانون المرافعات

وحيث ان المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات تقضى بانه اذا حكم بالغاء المرافعة اقامه بالاستئناف بسبب اتمرار الاقضاء فالحكم المستأنف يعتبر انه نهائي لا يستأنف

وحيث ان المادة ٣٠٤ سالفه الذكر تقابلها المادة (٤٦٩) من قانون المرافعات الفرنسي وحيث انه جاء بشرح العلامة (دالوز كود أنوتيه) على المادة (٤٦٩) المذكورة ان المذهب الذي اتبعته المحاكم عموما وسرت في احكامها عليه هو ان الحكم بأبطال المرافعة في قضية منظورة أمام محكمة الاستئناف لا يقتصر تأثيره على أوراق المرافعة كما هو الحال في القضايا الابتدائية بل يشمل موضوع القضية نفسه وعليه فإبطال المرافعة أمام الاستئناف حتى لو كانت مواعيد الاستئناف لم تمض بسبب عدم اعلان الحكم الابتدائي

وحيث أنه من ثم لم يبق محل للبحث فيما اذا كان الحكم المستأنف أعلن اعلانا قانونيا من عدمه لان الحكم المستأنف أصبح نهائيا بمقتضى المادة (٣٠٤) سالفه الذكر ولا يجوز استئنافه

وحيث انه بناء على ذلك يكون الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلا في محله

وحيث ان المستأنفين تنازلوا عن الحرمة سماح بنت حسين نصر الدين فيتعين قبول تنازلهم

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بالنسبة للمستأنف عليها الاولين وغيايا بالنسبة لباقي المستأنف عليهم باثبات تنازل المستأنفين عن الحرمة سماح بنت حسين نصر الدين وبعدم قبول الاستئناف شكلا مع الزام رافعيه بالمصاريف و ٢٠٠ مائتى قرش اتعاب محاماه

صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلسة يوم الاثنين ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ الموافق ٢ جمادى الثاني سنة ١٣٤٠ هجرية

٨٣

محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة . قوته طريق الطعن فيه — اسبابه — ربا فاحش

محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة لا يخرج عن كونه عقدا . فلا يكون الطعن فيه بطريق الاستئناف وانما بالطريق العادي لكافة العقود أى بدعوى جديدة . ولا تقتصر أسباب الطعن فيه على ما هو منصوص عليه في المادة ٥٣٥ مدني وانما يجوز الطعن فيه بكل الاسباب التي يطعن بها في سائر العقود خصوصا اذا كان الطعن مبنيا على مخالفة العقد للنظام العام أو الاداب العامة (وفي القضية بالرباء الفاحش .

راجع فيما يختص بقوة محضر الصلح الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في القضية نمرة ٥٩١ سنة ٣٥ — المحاماة سنة اولى ٩٤٠ صحيفة ٤٧٠

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

للمشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا وبحضور جناب مستر راثرتي وحضرة صاحب العزه محمد مظهر بك مستشارين ويوسف صديقي افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الاتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي
بنمرة ٥٠٦ سنة ٣٧ قضائيه

المرفوع من الحاج ادريس علال الغازي
مستأنف

ضد

خالد افندي فرجاني لم يحضر بجلسة المرافعه
مع سبق حضور المحامي عنه بالجلسات السابقة
مستأنف عليه

وقائع الدعوى

رفع المستأنف عليه هذه الدعوى امام محكمة مصر الاهلية ضد المستأنف بعريضه اعلنت في ٦ اغسطس سنة ١٩١٨ وتنحصر في ان المدعى عليه اقرضه مبلغ ٢١٠ جنيها في اغسطس سنة ١٩١٢ واتبع معه طريقه لاختفاء الفوائد الفاحشة وهي أنه يؤجر اليه ٢٥ فدان بايجار قدره ٦ جنيه في السنة عن سنة غايتها ستمبر سنة ٩١٣ وليستحضر

له مستأجر ايلنى احمد عويس عامر يستأجر منه هذه الاطيان بمبلغ ٨٢٦ قرش ويضمنه في دفع الايجار ويصبح بهذه الطريقة مدينا للمدعي عليه في مبلغ الايجار المتفق عليه وتشمل هذه القيمة مبلغ السلعة وفوائدها وقد رفع المدعى عليه دعوى علي احمد عويس عامر الذي استأجر فعلا الاطيان وعليه بصفته ضامن متضامن له طالبها فيها بالايجار الذي استحق له عن سنة ١٩١٣ امام محكمة مصر وانتهت صلحا بين الطرفين وبعد مضي ستة شهور من السلفية السابقة اقترض المدعى من المدعى عليه مبلغ ١٠٥ جنيه وتحرر به عقد ايجار عن ٣٥ فدان لمدة سنة تنتهي في سبتمبر سنة ١٩١٣ صادر منه الى المقرض ستة جنيهات وذكر فيه ان الايجار دفع من المستأجر عن السنة المذكورة ثم أجر ادريس علال هذه الاطيان مده ثانية من باطنه الى احمد القرني بضمانة المدعى بسعر الفدان ٨٢٦ قرش عن السنة نفسها وذكر في العقد انه قبض ايجارها ورفع بعد ذلك دعوى امام محكمة عابدين عليه وعلى المستأجر وانتهت صلحا تصدق عليه في اول فبراير سنة ١٩١٤ وبتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٣ اتفق المدعى والمدعى عليه علي تسوية الحساب بينهما وعلى طريقة الدفع وذلك بعقضى ورقة محاسبة وتأمينا لمبالغ التي وردت بهذه المحاسبة وقيمتها ٩٧٥٠٠ قرش قد باع المدعى الى المدعى عليه يما وقائيا

عشرين فدان بخمسة عقود مؤرخة بتاريخ تلك المحاسبة تستحق الدفع الاول في سنة ١٩١٤ والثاني في سنة ١٩١٥ وهكذا حتى سنة ١٩١٨ وأجر ادريس علال عشرين فدان الى احمد عويس بضماته بمبلغ ١٨٠ جنيه وارسل له ١٩٥ جنيه قيمة عقد البيع الذي استحق الدفع من سنة ١٩١٤ الا ان ادريس علال خصه من ايجار سنة ١٩١٤ ثم رفع دعوى عليهما امام محكمة مصر بمطالبتها بمبلغ ١٨٠ جنيه ايجار العشرين فدان عن سنة ١٩١٥ وانتهت بالصلح وقررا ادريس علال بأنه قبض المبلغ المذكور وماحقته بعد أن حصل من المدعى على عقد بيع وقائي بأربعة أفدنه بمبلغ ٢٠٠ جنيه يشمل الايجار والمصاريف ويستتبع مما ذكر ان مجموع المبالغ التي اقترضها منه هو ٦٦٥ جنيه و ٦٠٠ مليم وما زاد عن ذلك فهو عبارة عن ايجار الاطيان التي اعطيت اليه تأمينا لسداد الدين وقيمة ذلك الايجار يزيد بكثير عن سعر الفوائد المصرح بها قانونا ونظرا لان كل ما هو مستحق على المدعى حتى ١٧ اغسطس سنة ١٩١٨ هو مبلغ ٤٦٨ ج و ٤٧٠ م حسب البيان الوارد بالعريضة لذلك طلب الحكم بالناء الستة عقود الموصوفة بأنها بيع وقائي الصادرة منه للمدعى عليه عن ال ٢٤ فدان السكاته بزمان كفر بركات وعمار مركز العياط باعتبار كل عقد أربعة أفدنه منها بحوض القرنة ١٨ ط ٢١ فدان وبحوض الجرف والطوال ٦ ط ٢ ف و بحوض

التسجيلات المتوقعة لمصلحته على الاطيان المذكورة وبراءة ذمته نظير دفعه مبلغ ٤٦٠ ج ٤٨٠ م والزام المدعي عليه بالمصاريف والأتعاب بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩١٩ قضت المحكمة باعتبار عقود البيع رهنًا وبمحاسبة المدعي عليه على الفوائد باعتبار المايه تسعه ونديت خيرا التصفية الحساب بالسكيفية المبينه بذلك الحكم وقد باشر بأمره وقدم تقريره وبعد المناقشة فيه حكمت محكمة مصر الاهليه بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٠ حضوريا وقبل الفصل في الموضوع باعادة القضية للخير لاداء المأمورية المبينه باسباب هذا الحكم وعليه ان يقدم تقريره في ظرف أربعة اسابيع من تاريخ اعلانه وعلى المدعي اعلانه في مدة اسبوع وحددت لنظر الدعوى جلسة ٩ مايو سنة ١٩٢٠ وصرحت لطرفي الخصوم بالاطلاع وتبادل المذكرات والمستندات لغاية قبل الجلسة باسبوع وابتقت الفصل في المصاريف الآن

فاستأنف الاستأنف هذا الحكم بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٢٠ طالبا الغاءه وفي الموضوع باعتماد تقرير الخير واحتياطيا اذا رأت المحكمة اطادة القضية للخير فلتحدد مأموريته وتضع له قاعدة أساسية يسير بموجبها مع الزام الاستأنف عليه بالمصاريف والأتعاب وبجلسة مرافعة يوم ٢١ يناير سنة ١٩٢٢ أصر المحامي عن الاستأنف على الطلبات السابقة للأسباب المبينة بحضر الجلسة

وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ قدم المحامي عن الاستأنف مذكرة طلب فيها الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع اعتماد تقرير الخير المقدم أولا للقاضي باعتبار ان الباقي للاستأنف بذمة الاستأنف عليه هو مبلغ ١٢٨٦ ج و ٣٣٠ م مع الزام الاستأنف عليه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين واحتياطيا اطادة للمأمورية للخير مع تحديد مأموريته تحديدا تاما - كما قدم للاستأنف عليه مذكرة بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ طلب فيها رفض الاستئناف وعن الموضوع طلب اعتماد النتيجة النهائية للخير في نظير محو التسجيلات وبراءة ذمته بعد استبعاد مبلغ ٢٥٧ م ٣٧٧ ج من نتيجة الخير اي مبلغ ١١٥ م ٦٧١ ج أو من مبلغ ٧٤٢ م ٦٧٥ ج ويكون الباقي عليه في النتيجة الاولى بمبلغ ٨٥٨ م ٢٩٠ ج وفي الثانية ٤٩٠ م ٢٩٨ ج وهو الذي يتعين عليه سداده نظير محو التسجيلات الحاصلة بمقتضى العقود الستة على ال ٢٤ فدانا الواضحة في صحيفة الدعوى والزام الاستأنف على كل حال بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين

المحكمة

بعد سماع للرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة حسب القانون من حيث ان الاستئناف مقبول شكلا وحيث ان الاستئناف مرفوع عن الحكم

التمهيدى الصادر بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢٠
القاضي بأعادة القضية للخير لفحص محتويات
محاضر الصلح المتسلك بها المستأنف وبيان المبالغ
التي المستأنف في ذمة المستأنف عليه وتواريخها
والقوايد التي يجب احتسابها عنها بواقع المبالغ
تسعة سنويا والاقساط التي تسددت مع خصم
ما زاد عن القوايد القانونية من أصل الدين
وذلك لما طعن به المستأنف عليه من أن تلك
المحاضر تحتوي على فائدة تروبو عما سمح به
القانون

وحيث ان المستأنف يزعم بان تلك المحاضر
مصدق عليها من المحكمة الجزئية ولا يجوز
الطعن فيها الا لأحد الاسباب المبينة بالمادة
٥٣٥ من القانون المدنى

وحيث ان محضر الصلح لم يخرج عن كونه
عقدا بين الطرفين وليس هو بحكم وبالتالي
لا يمكن الطعن عليه بطريق الاستئناف وعبرة
التصديق عليه من المحكمة الواردة في المادة
(٦٨) من قانون المرافعات لا تفيد الا أنه عقد
محرر أمام المحكمة وكان الاولى ان يكتب في
في المادة المذكورة بالقول بأن المحكمة
تتمتبه أو تثبت اجراءه

وحيث انه متى تقررت ان محضر الصلح ماهو
الا عقد كتابى القود فهو بالتالى خاضع للقواعد
العامه للقود خصوصاً متى كان الطعن مبنياً

على ان العقد يشتمل على ربا فاحش :
وحيث ان ظاهر المادة ٥٣٥ المبين
بطرق الطعن في الصلح ليس الغرض منه تحريم
اثبات فساد الالتزام بسبب مخالفته للنظام
العام او الاداب العامة او لعدم توفر أحد شروط
صحة الرضا او الاهلية الى آخره

وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم
المستأنف على صواب وقد تنفذ ذلك الحكم
التمهيدى فعلا واستخرج الخير نتيجة الحساب
بالكيفية الموضحة في تقريره المرفق وتكون
القضية أذن صالحه للحكم عملاً بالمادة ٣٧٠
مرافعات

وحيث ان المحكمة تعتمد التقرير المذكور
وتأخذ بالطريقة الثانية منه التي اظهرت ان الباقي
المستأنف في ذمة المستأنف عليه هو مبلغ ٧٤٧ م
٦٧٥ ج

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول
الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم
التمهيدى المستأنف وبالزام للمستأنف عليه بان
يدفع للمستأنف مبلغ ٧٤٧ ملين و ٦٧٥ نجبه
المبين بتقرير الخير ومعون التسجيلات المتوقعة على
الاربعة وعشرين قدانا الواردة في القود الواضحة
بورقة الدعوى نظير دفع هذا المبلغ والزممت
المستأنف عليه بالمصاريف المناسبة لهذا المبلغ

عن الدرجتين والمقامات في اتعاب المحاماه

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسته يوم
الاثنين ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ الموافق ٢ جمادى
الثاني سنة ١٣٤٠ هجرية

ضد

الشيخ محمد علي الغمري ومحمد محمد الجندى
وروى قناوى والشيخ سيد قرنى سعيد افندى
ثم مديرية الفيوم . مدعى عليهم

الوقائع

رفع المدعون هذه الدعوى أمام هذه
المحكمة قائلوا فيها أن المدعى عليهم عدا الأخيرة
منهم رفعوا دعوى لمحكمة بني سويف الاهلية
بتثبيت ملكيتهم الى سبعة افدنه وقضت
فيها المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٩ مايو سنة
١٩١٦ برفضها فاستأنفوها بتاريخ ٤ سبتمبر
سنة ١٩١٦ وتقيدت بجدول هذه المحكمة تحت
عمرة ٧٦ سنة ٣٤ قضائيه وقد احيات على التحقيق
بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩١٨ ولما مضى على
ايقافها اكثر من ثلاث سنوات اضطر المدعون
الى أن يطلبوا بطلان المرافعة في الاستئناف
المذكور بعريضة معلنه في ٣١ مارس سنة ١٩٢١
وفي ٢ ابريل سنة ١٩٢١ مع الزام المدعى عليهم
بالمصاريف واتعاب المحاماه

وبجلسة المرافعة صمم وكيل المدعين على
هذه الطلبات وانضم اليه حضرة مندوب المديرية
للاسباب التي قالها كل منهما بالجلسة . ووكيل
المدعى عليهم طلب رفض دعوى بطلان المرافعة
لأنه لم يحضر على ايقافها مدة الثلاث سنوات
على الحساب الا فرنجي لأنه هو الممول عليه

٨٤

بطلان المرافعة — كيفية احتساب المدة —

التقويم الشمس

تحتسب الثلاث سنوات المنصوص عنها في
المادة ٢٩٢ مرافعة بطلان المرافعة على مقتضى
التقويم الشمسى

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبى العزة عطيه بك حسنى ومحمد حلمي
عيسى بك مستشارين واحمد افندى عوض
الشاذلى كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتى

فى دعوى بطلان المرافعة للمقيدة بالجدول
العمومى عمرة ٥٧٤ سنة ٣٨ قضائيه

الرفوعة من حسين ومحمد وزليخه وحفيظه
اولاد مصطفى اسماعيل الجندى والجرمه شراده
زوجته . مدعون

لا لحساب المجرى

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا

حيث أن المستأنفين وهم المدعي عليهم الأربعة الأول في هذه الدعوى كانوا استأنفوا الحكم الصادر من محكمة بني سويف الأهلية بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩١٥ القاضي برفض دعواهم بطلب تثبيت ملكيتهم اليهبة أفدنة وبجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩١٨ حكمت هذه المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق وانتدبت أحد مستشاريها وبقيت القضية موقوفة بدون عمل ما إلى أن أعلن المستأنفون خصومهم بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٢١ بالحضور أمام هذه المحكمة بجلستها المنعقدة في ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١ لسماعهم الحكم بانتداب أحد مستشاريها لإداء الأعمال الصادرة بها الحكم التمهيدي السالف ذكره بدلا من المستشار السابق

وحيث أن المتأنف عليهم وهم المدعون في هذه الدعوى قدموا طلبا ضد المستأنفين ومديرية الفيوم بيطلان المرافعة في الاستئناف المقيد بمجدول المحكمة تحت نبرة ٧٦ سنة ٣٤ قضائية أعلن هذا الطلب بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢١ و ٢٠ أبريل سنة ١٩٢١ لا تقطاع للمرافعة

في الاستئناف المذكور أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ إيقافه بالحكم التمهيدي السالف ذكره باحتساب هذه المدة على مقتضى التقويم الهجري وذلك عملا بالمادة ٣٠١ من قانون المرافعات وحيث أن المستأنفين دفعوا هذه الدعوى بان مدة الثلاث سنوات المقررة في المادة المذكورة لم تنقض على حساب التقويم الشمسي لانه باحتساب المدة من ٣٠ أبريل سنة ١٩١٨ تاريخ الحكم التمهيدي إلى ٩ أبريل سنة ١٩٢١ تاريخ اعلان الخصوم في الاستئناف يتضح أن المدة المذكورة لم تنته

وحيث أنه نقطة النزاع بين الخصوم تنحصر الآن في أي التقويمين الشمسي أو الهجري الواجب العمل به عند احتساب مدة الثلاث السنوات المذكورة

وحيث أنه لم يرد في قانون المرافعات ذكر أي نص خاص باحتساب المواعيد على اختلافها على مقتضى التقويم الشمسي أو التقويم الهجري بل جاءت عبارته عامة لا تفيد في ظاهرها التخصيص

وحيث أنه في حالة سكوت القانون عن النص الصريح فيما يختص بالتقويم الواجب احتساب المواعيد بمقتضاه يجب الرجوع إلى قصد الشارع عند وضعه القانون

وحيث أن قانون المرافعات في المواد المدنية

والتجارية فيما يخص المواعيد مأخوذة من القانون
الفرنسي فالأداة ٣٠١ من قانون المرافعات النافذة
بينطلان المرافعة بمضى الثلاث السنوات من تاريخ
انقطاعها مأخوذة من الفقرة الأولى من المادة

٢٩٧ من القانون الفرنسي

وحيث ينتج من ذلك ان الاجل في احتساب
المدة المذكورة هو بحسب التقويم الشمسي الا
ما استثنى بنص صريح كما تقدم
وحيث مما تقدم ترى المحكمة وجوب
احتساب مدة الثلاث السنوات المذكورة على
مقتضى التقويم الشمسي وباحتسابها من تاريخ
الحكم التمهيدي الصادر بتاريخ ٣٠ ابريل سنة
١٩١٨ الى يوم رفع دعوى بطلان المرافعة الحاصل
في ٩ ابريل سنة ١٩٢١ يتضح ان مدة الثلاث
السنوات المذكورة لم تنقض وعلى ذلك تكون
دعوى بطلان المرافعة على غير اساس ويتعين
رفضها

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا برفض طلب
بطلان المرافعة والتمت رافعيها بمصاريفها
بدون انساب

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة
في يوم الاربعاء اول فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق
٤ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠

وحيث مادام ان القانون للمصري مأخوذ
فيما يتعلق بهذه المواعيد من القانون الفرنسي
فيجب الرجوع اليه واعتبار ان التقويم الشمسي
هو الواجب العمل بمقتضاه وهو ما اراده الشارع
ولم يوضع نص آخر يخالفه

وحيث مما يؤيد هذا المبدأ خلو القانون
للدني فيما يخص المواعيد في المواد التي يقتضيها
وفي المدد المكتسبة الملكية أو المسقطه للحقوق
من النص الصريح في احتساب هذه المواعيد والمدد
على مقتضى التقويم الهجري الا ما نص عنه بالأداة
٢١١ من القانون المذكور التي نصها «الترتبات
والفوائد والمعاشرات والاجر وبالجملة كافة ما
يستحق دفعه سنويا أو بمواعيد أقل من سنة
يسقط الحق في المطالبة بمضى خمس سنوات
عالية» ويظهر ان الشارع راعي في سقوط هذه

ضد

احمد الروبي شعبان وعبد الرازق الروبي .
رفع احمد الروبي شعبان دعوى ضد
المستأنف والمستأنف عليه الثاني امام محكمة
القيوم الجزئية طلب فيها الحكم بأحقية الى
١٠ ط بطريق الشفعة مقابل الثمن المعروض
وقدره ٨٤ جنيها مع المصاريف والأتعاب
والنفاد .

وبتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٢٠ حكمت المحكمة
الجزئية في غيبة المدعي عليه الثاني وفي
حضور الباقيين بأحقية المدعي لاخذ العشرة
قراريط الميئة بصحيفة الدعوى بطريق الشفعة
مقابل دفع الثمن المعروض ٨٤ جنية والمصاريف
فاستأنف المستأنف هذا الحكم بعريضة طلب
فيها سماع المعان اليه الاول الحكم بقبول
الاستئناف شكلا وموضوعا للقضاء الحكم
المستأنف ورفض دعواه مع الزامه بالمصاريف
واتعاب المحاماه عن الدرجتين . وبعد أن
تحضرت القضية احيلت الى جلسة للرافعة
وفيها اصر الحاضر عن المستأنف على هذه الطلبات
لما بينه بالذاكرة المقدمة في الدعوى .

والحاضر عن المستأنف عليه الاول طلب
التأييد لما بينه بذكرته ايضا .
ولم يحضر المستأنف عليه الثاني لدفع
الدعوى .

شفعة عرض الثمن وعدم ايداعه . رفع دعوى
الشفعة الى محكمة غير مختصة . قطع بهذا السقوط
١ - لا يترتب على عدم ايداع الثمن بعد عرضه
سقوط حق الشفع في الشفعة . لان الايداع ليس
شرطا لصحة العرض الا بالنسبة لبراءة الذمة من
الدين وفوائده ولان ثمن العين المشفوع فيها لا يصبح
دينا على الشفع الا بالحكم بالشفعة

٢ - اذا كان واجبا على الشفع ان يرفع دعواه
في الثلاثين يوما التالية لظهار رغبته في الشفعة فان
رفع الدعوى خطأ امام محكمة غير مختصة يقطع هذه
المدة فلا يدخل في حسابها الا الايام السابقة على رفع
الدعوى امام المحكمة غير المختصة والايام التالية
لحكم عدم الاختصاص

راجع المعنى الوارد بالفقرة الثانية حكم محكمة
الاستئناف في ٨ ديسمبر ١٩٢٠ - المحاماه سنة ثانيه
عدد ٣ حكم ٤٥

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني سويف الاهلية

بالجلسة المدنية المنعقدة علنا بسرأي
المحكمة في يوم الاثنين

تحت رئاسة حضرة محمد فؤاد حسني افندي
وحضور حضرتي محمد عثمان الفندي افندي
وعلي سري افندي القاضيين

وحضور محمد السيد افندي الكاتب
صدر الحكم الآتي :

في الاستئناف المرفوع من سعد محمد
صبره غيرة ٥٠٢ سنة ١٩٢٠

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمدافعة قانونا .

حيث أن المستأنف ضده الاول احمد
الزوي رفع هذه الدعوى باديء بدء بمحكمة بني
سنييف الكلية ضد المستأنف وآخر اسمه على
احمد حسن وطلب أخذ الصفقتين للمبيعتين
اليهما من المستأنف ضده الثاني بالشفعة وقد
قضى في الدعوى المشار اليها بتاريخ ٢٦ يناير
سنة ١٩٢٠ بعدم اختصاص المحكمة بنظرها
بالنسبة للمستأنف أما بالنسبة للمشتري الآخر
على احمد حسن فقد حكمت بأحالة الدعوى على
التحقيق لاثبات علم طالب الشفعة بالبيع قبل
طلب الاخذ بها بأكثر من خمسة عشر يوما .
وحيث أن المستأنف ضده الاول كان
قد عرض الثمن الحقيقي للصفقتين على المشتريين
بموجب محضر عرض واحد اعلن اليهما في ٢
ديسمبر سنة ١٩١٩ والما حكم بعدم الاختصاص
بالنسبة للمستأنف عاد فعرض عليه ثمن صفقته
الخاصة به عرضا حقيقيا في ٣ فبراير سنة ١٩٢٠
ثم رفع الدعوى لمحكمة الفيوم الجزئية في ٨
فبراير سنة ١٩٢٠ .

وحيث أن محكمة الدرجة الاولى قد
حكمت للمستأنف عليه الاول بأحقية في
أخذ القدر المتنازع بشأنه بالشفعة لانها اعتبرت

علمه الحقيقي يبدأ من اليوم التالي لأيداع
العقدين الصادرين الى المستأنف وزميله في
دوسيه القضية الكلية نمرة ١٨٨ سنة ١٩٢٠
وهو يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠ الذي حصلت
فيه المرافعة بين الخصوم وصدر فيه حكم
المحكمة المذكورة بعدم اختصاصها بنظر
الدعوى بالنسبة للمستأنف .

وحيث ان العرض الذي حصل اولاً في ٢
ديسمبر سنة ١٩٢٠ قد اشتمل من البيانات
للتعلقة بالبائع والمشتري ومقدار الصفقة والتمن
الحقيقي ما يقطع في علم المستأنف ضده الاول
(المشتري) بعناصر البيع علماً تاماً وهو عرض
صحيح ولو لم يقترن بأيداع الثمن باديء بدء
لان الايداع ليس شرطاً لصحة العرض الا
بالنسبة لبراءة الذمة من الدين المتعلق بها قطعاً
للفوائد ومنعاً لاستحقاقها وليس ثمن العين
المشفوع فيها من ذلك في شيء وهو لا يترتب
في ذمة طالب الشفعة الا بالحكم له بها ومن
ومن ثم فليس ايداع الثمن بعد عرضه واجباً
فيها .

وحيث أن ما يذهب اليه المستأنف من
انقضاء الثلاثين يوماً الواجب رفع دعوى الشفعة
في بحرهما ابتداء من تاريخ العرض غير وجيه
لأنه وأن كان العرض الاول قد حصل في
٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ وكانت الدعوى المصنوعة

٣٠ مايو سنة ١٩٢١ و ٢٢ رمضان سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة محمد فتّاد حسني افندي القاضى وحضور حضرتي مراد كامل افندي وعلي مري افندي القاضيين ومحمد السيد افندي كاتب الجلسة وفي غيبة حضرة محمد عثمان القندي افندي القاضى الذى حصر المرافعة والمداولة وامضى علي مسودة الحكم

٨٦

دعوى حراسة . اختصاص . قاضى الامور المستعجلة . محكمة الموضوع

لا يتعين رفع دعوى الحراسة المستعجلة الى المحكمة الابتدائية المطروح امامها موضوع النزاع وانما يختص بها قاضى الامور المستعجلة طبقا لنص المادة ٢٨ مرافعات . لان سياق نص المادة ٤٩١ مدنى لا يقتضى هذا التعين ولا يتعارض مع نص المادة ٢٨ مرافعات المذكورة

باسم صاحب العظمة فتّاد الاول سلطان بمصر محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية بالجلسه المدنيه الاستئنافية المتعده علنا بسراري المحكمه

تحت رياسه حضرة محمد زكى بك وكيل المحكمه وحضور حضرتي محمد فتّاد حسني افندي وموافي علام افندي القاضيين وحضور علي كامل افندي الكاتب صدر الحكم الآتى

في قضية الاستئناف نمرة ٦٠٦ سنة ١٩٢٠ المرفوعة من حسين سليم سليمان

لم ترفع لمحكمة الفيوم الا أن رفعها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ للمحكمة الكلية غير المختصة قاطع للمدة ولم يمض بين تاريخ العرض الاول وتاريخ رفع الدعوى الاولى المشار اليها الا ستة عشر يوما وبين حكم عدم الاختصاص (٢٦ يناير سنة ١٩٢٠) ورفعها لمحكمة الفيوم الجزئية (٨ فبراير سنة ١٩٢٠) الا ثلاثة عشر يوما وهذا وذاك لا يزيد عن تسعة وعشرين يوما وهو دون الميعاد القانوني (راجع تعليقات دالوز على قانون المرافعات مادة ٣٩٩ ص ٤٩٨ نمرة ٨٣)

وحيث ان المحكمة ترجع من ظروف هذه القضية والقضية الكلية نمرة ١٨٨ سنة ١٩٢٠ ومن التحقيقات التى حصلت فيها علم المستأنف ضده الاول بابيع الحاصل للمستأنف وعناصره كلها قبل تاريخ العرض الاول بأكثر من اربعة شهور ولذلك يكون الحكم المستأنف فى غير محله ويتعين الغاؤه .

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بألغاء الحكم المستأنف بكامل اجزائه ورفض دعوى المستأنف ضده الاول والزامه بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل محاماه

صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلسته يوم الاثنين

ضد

نصرى حبيب واحمد افندي مصطفى
الخير ويسن عبد اللطيف سليم مستأنف عليهم
رفع المستأنف دعوى امام حضرة قاضي
الامور المستعجلة بمحكمة بني سويف الجزئية
ضد نصرى حبيب وطلب فيها تعيينه حارسا على
١٩ ط ٢٣ ف جملة ما يمتلكه شيوعا في ٨٣ ف
الكائنه بناحية اهوه والى سبق أن عين عليها
احمد افندي مصطفى حارسا قضائيا من محكمة
بني سويف الاهلية وأن المستأنف عليه الاول
أدخل احمد افندي مصطفى الحارس خصما في
الدعوى وأدخل أيضا في الدعوى يسن عبد اللطيف
خصما ثالثا . ودفع المستأنف عليهم الدعوى
بدفوع فرعية وموضوعية ومما دفع به المستأنف
عليه الاول أن حضرة قاضي الامور المستعجلة
غير مختص بنظر هذه الدعوى لوجود دعوى
كلية منظورة أمام محكمة بني سويف عن هذه
الاطيان وفعلا قد صدر حكم حضرة قاضي
الأمور المستعجلة بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩٠٩
بعدم اختصاصه مادام أن هناك دعوى كليه
بشأن هذه الاطيان

فلستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ
١٩ و ٢١ يوليو سنة ١٩٢٠ وطلب قبول الاستئناف
شكلا وموضوعا الغاء الحكم المستأنف والحكم
بتعيين حارسا قضائيا على نصيبه وقدره ١٩ ط

و ٢٣ ف حتي يتم الفصل في هذه الدعاوى العديدة
والمحكمة أن تعين اى قدر من ٨٣ ف وفي اى
جهة منها حتي يستطيع المستأنف الحصول على
قوته منه مع الزام المستأنف عليهم بالمصاريف
واتعاب المحاماة عن الدرجتين

وبجلسة المرافعة الاخيرة صمم الوكيل عن
المستأنف على الطلبات الواردة باعلان الاستئناف
لما بينه بمذكرته الختامية
والوكيل عن المستأنف عليه الاول طلب
التأييد لما بينه بمذكرته

والوكيل عن المستأنف عليه الثاني طلب
أيضا التأييد
والمستأنف عليه الثالث قال أنه متنازل
عن دخوله خصما ثالثا وحافظ لنفسه الحق في
رفع دعوى خصوصية
المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع علي الاوراق
والمداولة قانونا

حيث أن الاستئناف مقبول شكلا
وحيث أن المستأنف عليهم ومن بينهم
الحارس القضائي دفعوا الدعوى لدى محكمة
الدرجة الاولى بجملة دفوع فرعية لم تكن تلك
المحكمة الا بواحد منها دون الدفوع الاخرى وهو
المتعلق بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لقيام
الدفوع أمام المحكمة الابتدائية وحكمت بقبوله

وحيث أن المادة (٢٨) من قانون المرافعات صريحة في اختصاص قاضي المواد الجزئية بالحكم في الأمور المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير في أصل الدعوى

وحيث أن الأركان الأصلية لدعوى الحراسة تحقق الخطر من بقاء الشيء المتنازع فيه على حاله وأحتمال وقوعه حالا وكلا هذين الطرفين باعث على الاستعجال في رفعها والقضاء فيها فهي بطبيعة نوعها من اختصاص القاضي الجزئي لاستيفائها الشرائط الواردة في آخر المادة المشار إليها

وحيث أن القول بوجوب رفع دعوى الحراسة للمحكمة المعلق لديها موضوع النزاع دون سواها إبطال لحكم القانون وتعطيل لإرادة الشارع وخروج بالقضاء القاصر على تطبيق القانون إلى التشريع الناسخ للنصوص أو المعدل لها وإيس في أحكام المادة (٤٩١) من القانون المدني ما يبرر إطلاق هذه القاعدة ولا إحلالها محل نص المادة ٢٨ في جميع الأحوال على وجه الأثراد لأن سياق نص المادة المشار إليها يقتضي التخير لا الأثرام ولا يستقيم حكمها إلا إذا وافق مصالحة المتقاضين ولم يتعارض مع ظروف الحراسة الخاصة بها باعتبار كونها دعوى مستعجلة ذات نوع خاص ومميزات خاصة أراد الشارع تمييزها بجعلها من اختصاص قاضي

الأمور المستعجلة خشية الطولي لو تحتم على صاحبها أن يسلك بها طريق التقاضي العادي وحيث أن اختصاص القاضي للمستعجل بنظرها ولو كان النزاع الأصلي قائما لدى محكمة أخرى لا يمنع من تحري أركانها وتوفرها فيها فإن تبين له وجه الخطر والاستعجال ينظر فيها ولا حكم بعدم قبولها ومن ثم يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاؤه

وحيث أن باقي الدفوع الفرعية لم يفصل فيها ابتدائيا ولذلك لا يتأني لهذه المحكمة أن تنظر فيها وللخصوم أن يرجعوا إليها لدى محكمة الدرجة الأولى

قلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع الفرعي المقدم من المستأنف ضد عدم وباختصاص محكمة بني سويف الجزئية بنظر هذه الدعوى والزممت المستأنف عليهم جميعا بالمصاريف ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل محاماه صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسته يوم الأربعاء ٦ أبريل سنة ١٩٢١ الموافق ٢٧ رجب سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة محمد زكي بك وكيل المحكمة

وحضور حضرتي محمد فؤاد حسني أفندي

وعلي حسين افندي القاضيين وذلك في غيبة
حضرة موافي علام افندي القاضي الذي حضر
للمرافعة والمدافلة وامضى علي مسودة الحكم
وحضور علي افندي كامل الكاتب

وحضور حضرتي محمد فؤاد حسني افندي
ومراد كامل افندي القاضيين
وحضور علي كامل افندي الكاتب
صدر الحكم الاتي

في قضيه التماس إعادة النظر نمرة ٨٤ سنه
١٩٢١ المرفوعة من حسبو علي حسبو ومن منه
ضد

مصطفى حسبو

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع علي الاوراق
والمدافله قانونا
حيث ان التماس تقدم في ميعاده القانوني
فيجوز نظره

وحيث ان الوجه الاول من أوجه التماس
ان المحكمة الاستئنافية قضت في حكمها المطلوب
اعادة النظر فيه بالتضامن بين المحكوم عليهم
وهو لم يكن مطلوباً في صحيفة الاستئناف
وحيث انه بالاطلاع علي عريضه الاستئناف
المعلنة في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ تبين ان التضامن
ليس مذكوراً في الطلبات

وحيث انه بالرجوع الى القضية الابتدائية
نمرة ٧٠٥ سنه ١٩١٨ جزئية بني سوييف المضمومة
الى دوسيه القضية الاستئنافية نمرة ٣٥ سنه ١٩١٩
كلى بني سوييف تبين من الاطلاع علي عريضة

التماس - الحكم بمالم يطلبه الخصوم - الغش
١ - رفع شخص علي اخيرين دعوي طلب
الحكم عليهم فيها بطريق التضامن بمبلغ من المال
فقضت المحكمة الالبته بعدم حوار سماع الدعوى
استأنف المدعي الحكم وطلب الغاءه والقضاء له علي
خصومه بالدين دون ان يطلب الحكم عليهم بالتضامن
ولكن المحكمة الاستئنافية الفت الحكم الابتدائي
وحكمت عليهم بالدين والتضامن ايضا فالتمس المحكوم
عليهم اعادة نظر الدعوى بحجة ان المحكمة الاستئنافية
قضت عليهم بمالم يطلبه الخصم وهو التضامن فحكمت
المحكمة برفض وجه التماس لان طلبات الخصوم
انما تتحدد بعريضة الدعوى الابتدائية ولان
الاستئناف يعيد الدعوى بحالتها الاولى

٢ - لا يكون الغش سبيلا الى اعادة نظر الدعوى
اذا كان في مقدور المحكوم عليه دفعه اثناء المرافعة
او كانت واقعة الغش محلا للمناقشة امام المحكمة
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني سوييف الاهلية

بالجلسه العلنية المتعقده بسر اى المحكمة بهيئة
مدنيه استئنافية في يوم الاربعاء ٩ مارس سنه
١٩٢١ و ٢٩ جماد آخر سنه ١٣٣٩

تحت رياسه حضرة مصطفى فهمي البحيري
بك القاضي

الدعوى الافتتاحية المعلنه في ٨ ديسمبر سنة ١٩١٧ ضد علي حسبو مورث بعض الملتزمين وحسين علي ورضوان وابو الحسن ان المدعى فيها وهو مصطفى حسبو طلب الحكم علي المذكورين بمبلغ ٤٨٧٥ قرش بطريق التضامن والتكافل وقد صدر فيها الحكم بعدم جواز نظر الدعوى فأستأنفه مصطفى حسبو فصدر فيه الحكم المطلوب أعادة النظر فيه الان بهذا الاتماس

وحيث ان مآل هذا الوجه أن المحكمة الاستئنافية قضت بشيء لم يطلبه المدعي وحيث انه لا جدال في ان النزاع الذي يرفع لمحكمة الاستئناف بعد القضاء فيه ابتدائيا للنظر فيه من جديد هو النزاع المحصور أمره ودائرته في الصحيفة الافتتاحية للدعوة الابتدائية

وحيث ان الطلبات الواردة في تلك الصحيفة الاولى هي التي يدور عليها التقاضي في الدرجتين المتتاليتين وتكون العبرة في معرفة ما تكون المحكمة الاولى والثانية قد قضت به من الطلبات هي بالصحيفة الافتتاحية (راجع موسوعات دالوز مجلد ٣٩ صحيفة ٢٥٠ نمرة ٧٣ وتعليقات دالوز علي قانون المرافعات ماده ٦١ صحيفة ١٣٧ نمرة ٣٥٥ وما بعدها ومادة ١١٦ صحيفة ١٩٧ نمرة ٣٧ وما بعدها

وحيث ان التضامن مطلوب فيها كما سبق

بيانه فيجوز المحكمه الاستئنافية الحكم به ولو لم يكن المستأنف قد بينه صراحة في عريضة الاستئناف لان استئنائه الحكم الابتدائي الصادر برفض دعواه او بعدم قبولها او بعدم جواز نظرها هو في الواقع ونفس الامر رجوع بالدعوى الاولى والطلبات المعلنه لخصومه فيها الى محكمة الاستئناف للنظر فيها من جديد ولتحكم له بها مما فاته ذكره - هو الذي يحكمه الاستئناف مما كان داخلا في طلباته لدى المحكمة الابتدائية لا يعتبر طالبا جديدا قضت به المحكمة الاستئنافية ولا افضاء منها شيء لم يكن طلب لحكم له به من قبل (راجع تعليقات دالوز علي قانون المرافعات ماده ٣٨٠ صحيفة ٢٦٧ نمرة ١٩٦) وحيث انه لذلك يكون هذا الوجه غير مقبول

وحيث أن الوجه الثاني من اوجه الاتماس أن المستأنف استعمل غشا أثّر في نفوس القضاة حتى حكموا بما حكموا به

وحيث أن أسباب النش الذي يرتكن اليها الملتزمون هي موضوع دفاعهم الذي تقدموا به لمحكمة الدرجة الاولى وقضي بسببه بعدم جواز نظر الدعوى

وحيث أن النش الذي يمكن اتخاذه سبيلا الى أعادة النظر في الحكم هو ما يتكون من طرق ايهاميه تؤثر في مجموعها في عقيدة القضاة

بالباطل ولم يكن في مقدور المحكوم عليه الاتماس غير مقبولة ويتعين رفضها والزام
اظهارها والتنبيه اليها وقت حدوثها وليست
أوجه الدفاع الكاذبه التي يوردها الخصم من
قبيل ذلك ولا تصلح لأن تكون سبباً للاتماس
واذن يكون هذا الوجه غير صحيح ويتعين
عدم قبوله

وحيث أن الوجه الثالث وهو استمساك
الملتزمين بورقة يقولون أنها ظهرت بعد الحكم
غير مقبول لأن شرطه اختفاء الورقة عند التقاضي
بفعل الخصم وهو ما لم يقله الملتزمون فضلاً عن
اقرارهم بأن هذه الورقة رسميه واذن كان لهم
أن يأتوا بصورة منها لو شاءوا
وحيث أنه مما تقدم تكون جميع أوجه وحضور علي كامل افندي الكاتب

فلهذه الاسباب
حكمت المحكمة حضوريا بعدم قبول
الاتماس والتمت الملتزمين بالغرامة القانونية
وقدرها ٤٠٠ قرش وبالصاري ف ومبلغ مائتان
قرش صاغ مقابل محاماه
صدر هذا الحكم وتلى علنياً بجلسته يوم
الاربعاء ٩ مارس سنة ١٩٢١ تحت رئاسة حضرة
محمد زكي بك وكيل المحكمة وحضور حضرتي
محمد فؤاد حني افندي وموافي علام افندي
القاضيين وذلك في غيبة حضرتي مصطفى فهمي
البحيري بك ومراد كامل افندي القاضيين

تكرار رجاء

الى حضرات المحامين

نعول في انتقاء الأحكام التي ننشرها على الأحكام النهائية بنوع خاص سواء كانت جزئية
أو كلية ولكننا نجد كثيراً من بين الأحكام الابتدائية جديراً بالنشر فنشره .
ولما كانت هذه الأحكام محلاً للالغاء والتعديل كما هي محل للتأييد وبهنا معرفة ما تقرره
المحاكم الاستئنافية بشأن الباديء الواردة بهذه الأحكام
وحيث أننا لا نستطيع تتبع سير القضايا نرجو حضرات المحامين الموكلين في هذه القضايا
بأن يتفضلوا بإرسال صور الأحكام التي تصدر من المحاكم الاستئنافية بالغاء أو تعديل الأحكام
للمشورة بالمجلة



ربا فاحسن - يمين - النظام العام

يجوز توجيه اليمين الحاممة لاثبات الربا الفاحش لان ذلك وان كان يؤدي الى اثبات ركن من اركان جريمة الربا الفاحش الا انه لا يعس النظام العام في شيء.

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة اسكندرية الاهلية

بجلستها المدنية والتجارية المنعقدة علنا

يوم السبت ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠

برئاسة حضرة توفيق زاهر بك رئيس

الجلسه

وعضوية حضرتي بهي الدين بركات بك

واحمد فائق بك القاضيين

وحضور السيد افندي محمد العشري

كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في قضية الدكتور جورج قنواني

الواردة الجدول نمرة ٥١٢ سنة ٩٢٠

ضد

الست ناهد حافظ حرم محسن بك راسم

وتوفيق بك راتب

الوقائع

رفع المدعي هذه الدعوي بعريضته المعلنة

بتاريخ ٢١ يولييه سنة ١٩٢٠ يقول فيها أن المدعي

عليها الاولى مدينة له في مبلغ ٢٠٠٠٠ قرش

بتوجب كمياله مؤرخه ٣٠ ابريل سنة ١٩١٩.

استحقت الدفع في أول مايو سنة ١٩٢٠ ولم تدفعه

وأیضا مدینه له في مبلغ ٤٦٥٠٠ قرش بموجب

كمياله مؤرخه ١٥ يونيه سنة ١٩١٩ واستحقت

الدفع في أول مارس سنة ١٩٢٠ وصل للطالب من

هنا المبلغ ١٠٠٠٠ قرش أما الباقي وقدره ٣٦٥٠٠

قرش فالمعلن اليها مازالت متأخرة عن دفعه وبما

أن المعلن اليه الثاني ضامن لها في مبلغ الكمياله

الاحيرة لذلك فهو يطلب الحكم على المدعي

عليها الاولى بدفع مبلغ ٢٠٠٠٠ قرش قيمة الدين

الذي في ذمتها مع الفوائد باعتباره ٪ من تاريخ

الاعلان لغاية الدفع والزامها متضامين بدفع

٣٦٥٠٠ قرش قيمة الكمياله الثانيه الباقي مع

الفوائد باعتباره ٪ سنويا والزامها أيضا

متضامين بالمصاريف والالتعاب مع النفاذ بدون

كفاله وقد دفع الطرفان بما هو مدون بالمحضر

المحكمة

بعد سماع المرافعه والاطلاع علي الاوراق

والمداوله قانونا

من حيث أن المدعي عليه توفيق بك راتب

طلب تحليف المدعي اليمين الحاسمه على تحرير

السند ذي مبلغ ال ٤٦٥ ج للتورخ ١٥ يونيه سنة

١٩١٩ في اليوم المرقوم نفسه توصلا لاثبات

أن هذا السند أصله سندان قيمتهما ٣٨١٥٠ ج

محرران في ١٥ يونيه سنة ١٩١٩ واستبدلا في

١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ بالسند المحرر بمبلغ ٤٦٥ جنيته بعد أن أضيف اليها مبلغ ٨٣-٥٠ ج بصفة فوائد ربويه نظير تأخير استحقاق المبلغ الى مارس سنة ١٩٢٠

١٩

وكاله - حدودها - اختصاص

لا يلزم الموكل بعمل وكيله الا اذا كان داخلا في حدود وكالته . وعليه فتعاقدمصرى بصفته وكيلاً عن اجنبى مع مصرى اخر علي اداء عمل خارج عن حدود وكالته لا يترتب عليه عدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة اسكندرية الاهلية

بجلستها المدنية والتجارية المنعقدة علنا يوم اول يناير سنة ١٩٢١

برئاسة حضرة توفيق زاهر بك رئيس الجلسة

وعضوية حضرتى بهى الدين بركات بك واحمد فائق بك القاضيين

وحضور السيد اقندى محمد العشري كاتب الجلسة .

أصدرت الحكم الآتى :

في قضية الشيخ سيد كشك ضد

خافظ اقندى الغندور الوازد الجدول نمرة

٥٣٠ سنة ١٩٢٠

وحيث أن المدعي عارض بلسان وكيله في خلف اليمين بحجة أن القانون لا يجيز الحلف علي أمر يهم النظام العام وأن اليمين المطلوب حلفها ليست منتجة ولا مؤدية حتما للغرض المقصود منها

وحيث أن ما يراد تحليف المدعي اليمين عليه وهو تحرير السند ذى ال ٤٦٥ ج في التاريخ المدون به ماهو الا واقعه من الوقائع التى ان ثبتت لاتمس النظام العام في شىء ولا يؤدي ثبوتها لتكوين جريمه معاقب عليها تنسب للمدعي أما القول بأنها مؤدية لاثبات دكن من أركان جريمة الربا الفاحش فلا عبرة به لان ذلك ليس بمانع قانونى من قبول طلب توجيه اليمين

وحيث أن المحكمة ترى من ظروف الدعوى أن اليمين المطلوب توجيهها للمدعي منتجة للغرض المقصود منها

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا بتوجيه اليمين الحاسمة بضيقتها المدونة في المحضر وهى «اقسم بالله العظيم أن الكميالة التى بمبلغ ٤٦٥ جنيته المؤرخه ١٥ يونيه سنة ١٩١٩ حررت في اليوم

الوقائع

رفع المدعي هذه الدعوى بعريضته المعلقة بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٠ يقول فيها انه يدين للعلن اليه بمبلغ ٤٠٠ جنيها مصريا بوجب سند تاريخه ٢٣ مارس سنة ١٩٢٠ وذلك المبلغ تأمين طرف المدعي عليه منه على ذمة تسليم الطالب غز من الشركة رئاسته وتوصيله للزبائن وفعلا تم تسليم الغاز لهم وقد طلب منه مبلغ ال ٤٠٠ جنيها التأمين فلم يدفعه وبما ان المدعى انفصل عن العمل من أول نوفمبر سنة ١٩١٩ ولما طالبه بهذا المبلغ فلم يدفعه ولذلك فهو يطلب الزامه بدفعه مع المصاريف والانتساب والنفاذ وتداولت القضية بالجلسات وفيها دفع الطرفان بما هو مدون بالمحضر

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

من حيث ان المدعي عليه دفع فرعيا بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى لكونها مرفوعة عليه بصفته وكيلًا عن شركة ورمس الانجليزية التابعة في الاختصاص الى قضاء المحاكم المختلطة

ومن حيث انه وان كان المدعي عليه لم يوصف في عريضة الدعوى بالصفة المذكورة الا ان تلك الصفة قد تبين من موضوع الدعوى ومع

انه قد يظهر من نفس السند المرفوع به الدعوى ان المدعى عليه تعامل بمقتضاه مع المدعى وهو وكيل عن الشركة المذكورة غير أن مجرد ثبوت هذه الصفة للمدعى عليه وقت هذه المعاملة لا يكفي لاجراء القضية من اختصاص المحاكم الاهلية وذلك لانه يجب البحث في ماهية وكالة المدعي عليه عن تلك الشركة هل يجعله نائبًا عنها في كل معاملة تجري بينه وبين الافراد وهل المعاملة التي تمت بينه وبين المدعى داخلة في حدود توكيله عن الشركة أم خارجة عنها لانه اذا توفر فيه هذان الشرطان وفي هذه الحالة فقط يتبع في الاختصاص جنسية الشركة التي هو وكيلها أما اذا كانت وكالته عنها في أمر خاص معين وتماعده مع المدعى بالسند المرفوع به الدعوى خارج عن حدود توكيله فانه يكون مسئولًا شخصيا لا الشركة عن نتيجة تعاقبه ويخضع بالتالى لقضاء محكمته الاصلية

وحيث انه لم يثبت من الاوراق المقدمة من المدعى عليه ولا من صفة توكيله عن شركة ورمس انه نائب عنها في معاملة مع الافراد والظاهر من ورقة توكيله انه مطالب فقط بتوزيع بتروك الشركة بجهة ايتاي البارود نظير جمل مخصوص وبشروط معينة منها دفعه للشركة تأمينًا قدره ٢٥٠ جنيها لضمان ما يودع طرفه من بضائع الشركة علي ان يكون ييمه نقدا ومنها ان يوكل

من قبله من يري لتصرف الغاز نظير أجر يقوم هو بأدائه لمن يندبه

وحيث انه يتضح من ذلك ان توكيله خاص بأمر معين وعلاقته بالشركة قد تحددت بتصرف يتروكها نقدا ويدفعه تأمينا عما يعطاه من البضاعة ولا شأن للشركة به فيما سوي ذلك ومن حيث ان الدين المرفوع به الدعوى هو عبارة عن تأمين قبضه المدعى عليه من المدعى ايمان المعاملة التي اتفق عليها بينهما اتفاقا خاصا لا دخل للشركة فيه بسبب تعديه العلاقة التي تربطها بالمدعى عليه وقد سبق بيانها فهو لم يتعاقد مع المدعى بصفته نائبا عن الشركة ولم يقبض منه مبلغ التأمين المذكور لحساب الشركة بل كان كل ذلك مع انه وكيل عن الشركة لحسابه الخاص ولمحض مصاحته ولم يترتب عليه وجود أي علاقة بين المدعى وبين الشركة

وحيث انه لذلك يكون المدعى عليه هو المسئول بشخصه عن نتيجة تعاقد مع المدعى وهما بجنسيتهم تابعان في الاختصاص لقضاء المحاكم الاهلية وبناء عليه يكون الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في غير محله ويتمين رفضه عن الموضوع

حيث أن المدعى عليه يزعم أن بينه وبين المدعى حساب عن المعاملة المتفق عليها بينهما بمقتضى السند المرفوع به الدعوى لم يضاف الى الآن

ويجب عليه تقديم هذا الحساب معززا بالمستندات المؤيدة له لفحصه كي يتسنى الفصل في القضية فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بنظر هذه الدعوى والزمت المدعى عليه بأن يقدم كشفا بالحساب الذي يزعم وجوده بينه وبين المدعى معززا بالمستندات المؤيدة له وذلك في بحر اسبوعين من تاريخه وتأجلت القضية للمرافعة لجلسة ٢٢ يناير سنة ١٩٢١ وأبقت الفصل في المصاريف الآن واعتبرت النطق بهذا الحكم اعلانا للخصوم

٩٠

الاعلانات القضائية. سن من يستلمها

لم يحدد القانون سن من يجوز تسليم الاعلان اليه وترك ذلك لتقدير القاضي فيقدر السن الذي يكون فيه الشخص المسلم اليه الاعلان قادرا على ادراك اهميته ووجوب تسليمه الى صاحبه

فاذا كان من سلم الاعلان اليه مميزا (وفي القضية لم يبلغ عمره وقت الاعلان عشرين سنين) صح الاعلان باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة أسيوط الاهلية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا بسرأي المحكمة في يوم السبت ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ تحت رئاسة حضرة محمد عبد الهادي

الجندي بك وكيل المحكمة

وعضوية حضرتي سيمون كراسو افندي ورياض قلته افندي القاضين

والكاتب حسن مجبور افندي

صدر الحكم الاتي

في قضية المعارضه رقم ٦٢٢ سنة ٩١٨
استئناف للقامة من حافظ حسنين شحاته
الوكيل عن عبد العزيز حسنين وحفيظة بنت
حسين وشيمه بنت شيخون ثم امين حسنين
شحاته القيم علي يس حسنين
ضد

محمد قاسم سعد الوكيل عن والده قاسم
سعد وحضرة نائب باشمخضر محكمة سوهاج
وقائع الدعوى

.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع
علي الاوراق والمداولة قانونا

حيث أن للمعارضة طازت شكلها القانوني
وحيث ان الدعوى تتلخص في ان شيمه
بنت شيخون وآخرين رفعوا دعوى أمام محكمة
سوهاج الجزئية على محمد قاسم سعد الحناوي وآخر
بطلب تثبيت ملكيتهم الى ٦٠ ذراعا شائبة
في منزل وفي ١٠ ابريل سنة ٩١٧ حكمت المحكمة
المذكورة للمدعين باربين ذراعا من ذلك القدر
وأعلنوا هذا الحكم وأمر تقدير استصروه من
حضرة قاضي المحكمة الى المنكوم عليهم في

٣ مايو سنة ٩١٧ و ٢٢ مايو سنة ٩١٧

وحيث أن قاسم سعد الحناوي جاء بعد
ذلك ورفع دعوى اعلنها لخصومه في ٢ يونيه
سنة ٩١٧ يطلب فيها الحكم بإلغاء اجراءات
التنفيذ التي حصلت في ٣٠ مايو سنة ٩١٧ بالتسليم
والحجز مرتكنا في ذلك على ان الحكم وأمر
التقدير أعلننا لأخيه احمد قاسم القاصر فحكمت
محكمة سوهاج في ٢٧ نوفمبر سنة ٩١٧ برفض
دعواه اذ تبين لها من الاطلاع على اعلان التنفيذ
المؤرخ في ٣٠ مايو سنة ٩١٧ أنه أعلن للمدعى
شخصيا بدليل انه طلب من المحضر ان يعمل
له اشكالا فلم يقبل منه

وحيث ان قاسم سعد الحناوي استأنف
ذلك الحكم فحكمت هذه المحكمة غايبا
بتاريخ ٢٩ مايو سنة ٩١٩ بقبول الاستئناف
شكلا والغاء الحكم المستأنف وبطلان الاعلانين
المؤرخين في ٣ مايو سنة ٩١٧ و ٢٢ مايو سنة
٩١٧ والغاء التنفيذ المترتب عليهما مستندة في
ذلك علي انه تبين لها من شهادة الميلاد الرسمية
المقدمة في الدعوى ان احمد قاسم الذي خاطبه
المحضر في الاعلان مولود في ٢٩ مارس سنة
١٩٠٨ ويكون عمره وقت الاعلان لم يبلغ
العشرة سنين

وحيث أن المحكوم ضدها غايبا عارضا
في ذلك الحكم

٩١

ترك المدعى دعواه - الدعوى الفرعية

شفعه - تنازل الشفيع عن حقه - تعويض

١ - ترك المدعى حقه في الدعوى لا يمنع المحكمة من نظر الدعوى الفرعية سواء وقعت قبل الترك أو بعده إذا كان أساس الدعوى الفرعية تنازل المدعى عن دعواه .

٢ - إذا استعمل الشفيع حقه ثم عدل فتنازل عنه فلا يترتب على ذلك حق للمشفوع منه في مطالبة الشفيع بالتعويض طالما أن الأخير إنما استعمل حقه في حدود القانون فلم يسرف في استعماله ولم يفرط فيه وطالما أنه لم يصب المشفوع منه ضرر مامن قبل الشفيع لأن هبوط أسعار الاطيان ليس من فعل خير باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة بنى سويف الاهلية

الدائرة المدنية الثانية

بالجلسة الكلية المشكلة علنا

تحت رئاسة حضرة محمد فؤاد جنى

افندى القاضى

وعضوية حضرتي مراد كامل افندى

وحسن عبد الرحمن افندى القاضيين

وبحضور ابراهيم عريان افندى كاتب

الجلسة

صدر الحكم الآتى :

في قضية الشيخ عبد العزيز عزوز يوسف

للقيدة بمجدول المدني السكلى سنة ١٩٢٠ نمرة ٤٣٣

وحيث أنه للفصل فيما إذا كان الاعلان

المذكور باطلا أو صحيحا يتعين الرجوع الى نص

القانون في هذه النقطة

وحيث أن القانون سكث عن تحديد سن

من يجوز تسليم الاعلان اليه فيكون قد ترك

ذلك لتقدير القاضى فيقدر السن الذي يكون

فيه الشخص المسلم اليه الاعلان قادرا على ادراك

أهميته ووجوب تسليمه الى صاحبه وقد أيدهذا

المبدأ الاستاذ أبو هيف في كتابه المرافعات

المدنية والتجارية جزء أول بند ٦٨٠ صفحة ٣٦٦

وحيث أنه لا جل تقدير قيمة ادراك من يسلم

اليه الاعلان يتعين الرجوع الى أحكام الشريعة

الاسلامية بالنسبة للصغير لمعرفة سن التمييز

وحيث أن الفقهاء جعلوا أدوار الولد ثلاثة

الدور الاول عدم التمييز وينتهى ببلوغه السابعة

من عمره والدور الثانى دور التمييز وينتهى ببلوغه

الثانية عشر من عمره حيث يبدأ من المراهقة

وحيث أن احمد قاسم الذى استلم الاعلانين

في سن التمييز شرعا فيكون الاعلان له صحيحا

ويكون الحكم بالغاء الاعلانين وما ترتب عليهما

من اجراءات التنفيذ في غير محله ويتعين الغاؤه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول المعارضه شكلا وموضوعا

بالغاء الحكم الغيابى المعارض فيه ورفض دعوى

المعارض ضده وألزمته بالمصاريف

ضد

محمد بدوي الجميلي الصغير وحسين وهبه

محمد بدوي

الوقائع

طلب المدعي بصحيفة دعواه المعلقة للمدعي عليهما بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٢٠ الحكم بصحة العرض الحاصل في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٠ وأحقته في أخذ ١ ف ٨ ط ٨ س شيوعا في ٣٠ ف ١٨ ط ١٥ س المينة بالعريضة بالشفعة في مقابل الثمن ورسم التسجيل المودع بخزينة محكمة بني سويف الأهلية بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ وقدره ٤١٢ جنيه و ٨٨٠ مليما مع الزام المدعي عليه الأول المشتري لهذا القدر من المدعي عليه الثاني بالمصاريف واتعاب المحاماة

وبعد ان تحضرت القضية أحيلت علي المرافعة وفيها طلب الحاضر عن المدعي اثبات تنازله عن الدعوى وعن الحق فيها مع التصريح له بالترداد المبلغ المودع منه بخزينة المحكمة ووكيل المدعي عليه الأول عارض في هذا الطلب ورفع دعوى فرعية طلب فيها اما الزام المدعي بان يأخذ الاطيان بالشفعة مقابل الزامه بالثمن وقدره ٤١٢ جنيه و ٨٨٠ مليما واما الزامه بتعويض عن فرق السعر باعتبار ان الفدان تقص ١٥٠ جنيه فان عارض المدعي في هذا الفرق فيعين خبير لتقدير الثمن الحالي

وقد أجاب وكيل المدعي على هذه الدعوى الفرعية وطلب عدم قبولها لرفعها بعد تنازل المدعي عن دعواه الاصلية وعن حقه فيها المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الازراق والمداولة قانونا حيث ان المدعي تنازل عن الدعوى فاني المدعي عليه الاول قبول تنازله عنها وطلب الحكم عليه فرعيا بالزامه اما بمبلغ ٤١٢ جنيه و ٨٨٠ مليما مقابل أخذه الاطيان القائمة عليها الدعوى بطريق الشفعة وأما بتعويض عن فرق السعر باعتبار انه تقص ١٥٠ جنيه في الفدان الواحد وندب خبير لتقدير الثمن الآن

وحيث انه وان كانت نصوص قانون المرافعات المصري لم تتعرض في احكامها الواردة بالمادتين (٣٠٦ و ٣٠٥) الا الى حالة ترك أحد الاخصام حقه في المرافعة لكنه من المتفق عليه علما وعملا ان هذه الاحكام تناول ايضا ترك الدعوى أو الحق (راجع موسوعات دالوز مجلد ١٥ صحيفة ٥٨٦ - ٩٢)

وحيث انه من المسلم به ان الدعوى حق المدعي وتبقى كذلك حتى يتعلق بها حق المدعي عليه وعند ذلك يكون له ان لا يقبل تنازل المدعي عنها اذا كان له في ذلك مصلحة

وحيث انهم قالوا ان حق المدعي عليه يتعلق

بالدعوى من اليوم الذي تناولت فيه المرافعات موضوعها أو بعبارة أخرى من اليوم الذي بين فيه المدعى عليه وجوه دفاعه أو اظهر رغبته في رفع دعوى فرعية (راجع تعليقات دالوز على قانون المرافعات صحيفة ٥١٤-٢٤٨ و٢٤٩ و٢٥٦ والموسوعات مجلد ١٥ صحيفة ٥٨٦ ابتداء من ١ من السطر الخامس عشر)

وحيث انه فضلا عن ذلك فان الاساس الذي يرتكن اليه المدعى عليه في طلباته الفرعية هو حق الشفعة الذي طلبه المدعى ثم تركه ويقول هو ان تركه اياه غير جائز وقد قرر علماء القانون ان الدعوى الفرعية تكون مقبولة متى كان أساسها الحق الذي تولدت بسببه الدعوى الاصلية او كان أساسها تلك الدعوى بذاتها ومن ثم تكون دعوى المدعى عليه الاول مقبولة (راجع تعليقات دالوز على قانون المرافعات صحيفة ٤٤٣ نمرة ٢٤ و٣٠)

وحيث ان المفهوم من جميع هذه النصوص وتلك الاحكام ان ترك المدعى للدعوى لا يكون مقبولا اذا وقع بعد تعلق حق المدعي عليه بها كأن يكون قد رفع دعواه الفرعية أو بين رغبته في رفعها

وحيث ان المدعي عليه الاول لم يرفع دعواه الفرعية من قبل ولكنه رفعها بعد ان تنازل المدعى عن حقه في الدعوى بتسابة تعويض استحققه بناء على هذا التنازل ولا يمكن النظر في ذلك التعويض الا اذا صرح الترك كان مقبولا وحيث انه لما تقدم كله يكون للمدعي الحق في ترك دعواه هذه ويتعين على المحكمة الحكم بصحة تنازله وقبوله

وحيث ان المدعى طلب الحكم بعدم قبول دعوى المدعي عليه الفرعية

وحيث انه اذا تنازل المدعى عن دعواه وأبى المدعى عليه قبول التنازل كان هذا نزاعا يتعين الفصل فيه وكان للمدعي عليه ان يدفعه

عن التعويض

حيث ان حق الشفعة ثابت لمن توفرت فيه أسبابها شرعا وله استتماله او تركه كيفما شاء وحيث ان الشفعة مشروعة لفائدة الشفيع دفعا لازما لاجار الجديد واذن فلا يتعلق بها أى حق لذلك الجار لا قبل طلب الاخذ بها ولا بعده وحيث ان الاصل في البيع والشراء امتلاك المشتري رقبة العين المبيعة للانتفاع بها وليست المضاربة ولا المتاجرة في العقار تبعاً لارتفاع الاثمان وانخفاضها من وجوه الانتفاع اللازمة ولكنها أعراض قد تطرأ على المشتري في ظروف استثنائية ولاغراض خاصة ولا يمكن بأية حال اعتبار الشفيع مستثولا عن نتائجها ما

دام ان له استعمال حقه في حدود القانون. وانه لم يسرف في استعماله ولم يفرط فيه بل أخذه عند الحاجة اليه وتركه حين لم تبق له به حاجة .

وحيث انه فضلا عن ذلك فان شرط استحقاق التعويض وقوع الضرر بفعل الغير ليكون مسؤولا عنه .

وحيث ان وجه الضرر الذي يدعيه المدعي عليه الاول هبوط أسعار الاطيان عن القيمة

التي كان المدعي يأخذها بالصفقة لو أصر على الشفعة وليس هبوطها من فعله ليلزم بتعويض عنه

ولكنه أثر لحالة اقتصادية لم يكن في مقدور أحد اتقاؤها ولا الاحتياط لها ويكون من

التعسف والشطط أخذه بها وجعله مسؤولا عنها هذا فضلا عن ان الصفقة التي انتقلت

ملكيتها الى المدعي عليه الاول باقية له لم يصبها سوء ولم يخبث معدنها ولا قلت قيمتها

الذاتية ولكنها استقرت في النصاب الحقيقي الذي خرجت بها المصاربات عنه ويكون ما

يدعيه المدعي عليه من الضرر الذي أصابه وهم باطل لا أصل له ولا أساس

وحيث ان المدعي عليه الاول يرفض بادئ بدء قبول التمن حين عرضه عليه المدعي وهذا

أدعي الى ان لا يكون له ان يشكو من أي شيء حديث بمد ذلك

وحيث انه لما تقدم تكون دعوى المدعي

عليه الاول الفرعية غير وجية ويتعين رفضها فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا - اولا بقبول تنازل المدعي عن هذه الدعوى والزامه بمصاريفها -

ثانيا بقبول دعوى المدعي عليه الفرعية شكلا ورفضها موضوعا والزامه بمصاريفها وأمرت

بالمقاصة في مقابل المحاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

تلى هذا الحكم بالجلسة المدنية الكلية المنعقدة علنا بسراي المحكمة في يوم الثلاثاء اول مارس سنة

١٩٢١ الموافق ٢١ جماد آخر سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة مصطفى بك فهمي البحيري القاضي .

وعضوية حضرتي محمد فتواد حسني افندي ومراد كامل افندي القاضيين

وبحضور ابراهيم عريان افندي كاتب الجلسة

٩٢

وقف . اثر حكم الاستحقاق - سقوط حق المستحق في الربيع - استيلاء الناظر على غلة

الوقف بحسن نية :

١- اذا كان الاستحقاق في وقف مقررا لسبب تسب المستحق فالحكم بهذا الاستحقاق معن لهذا الحق لا منشيء له ومن ثم يتعدي اثره الى الماضي لتعلقه بصفة النسب -

٢- لا يسقط حق المستحق في ربيع الوقف بمضي خمس سنوات لان غلة الوقف امانة في ذمة الناظر ولان

الناظر وكيل عن المستحقين ومن الخلتين لا تبرأ ذمته الا بمضي خمس عشرة سنة

٣ - ادعاء ناظر الوقف الاستيلاء على غلة

الوقف بحسن نية لا يفتيه عن الحكم عليه بها للمستحقين

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني سويف الاهلية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا في
يوم الثلاثاء ٥ ابريل سنة ١٩٢١ و ٢٦ رجب
سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة محمد بك ذكي وكيل المحكمة
وعضوية حضرتي محمد فؤاد حسني افندي
وعلى حسين افندي القاضيين

وحضور ابراهيم افندي عريان كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي

في قضية حضرة محمد بك نامق عن نفسه
وبصفته وليا شرعيا على أولاده القصر و ...

ضد

ناظرني وقف المرحوم حسين بك نامق
وهما الست تتيه هانم والست خديجة هانم كريمتي
المرحوم حسين بك نامق

المقيدة بالجدول تحت نمرة ٦٨١ سنة ٩٢٠ كلى

وقائع الدعوى

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق

والمداولة قانونا

حيث أن ملخص هذه الدعوى مطالبة المدعي

عليها بحساب الوقف الجاري في نظرها وهو

عبارة عن ٤٣٦ فدان باعتبار أن المدعين هم من

ذرية الست زينب هانم شقيقة المدعي عليها

وذلك عن مدة تبدأ من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٢

تاريخ وفاة السيدة المذكورة الى آخر سنة ١٩١٩

وحيث أن النزاع الذي كان قائما بين

المدعين والمدعي عليها بشأن الاستحقاق

وانصياب شرط الواقف على صفة المدعين

وانهم من ذرية الواقف الى غير ذلك من المباحث

الشرعية قد فصل فيه حكم المحكمة الشرعية

الصادر في ٥ فبراير سنة ١٩١٩

وحيث أن الذي يدور عليه البحث الآن

يتناول مادفع به المدعي عليها من أن الاستحقاق

يثبت للمدعين من تاريخ الحكم وأنه ان ثبت

لهم في المدة التي خلت فيكون حقهم فيه قد

سقط بمرور أكثر من خمس سنين وان ما قبضاه

من الغلة كان قبضها اياه بحسن نية فلا يلزمها رده

وحيث أنه بالنسبة للدفع الأول فان حكم

الاستحقاق الذي يقرر حق المستحق بسبب

النسب حكم معلن لهذا الحق لا منشيء له ومن

ثم يتعدى أثره الى الماضي لتعلقه بصفة النسب

التي هي لازمة لشخص المستحق من يوم مولده

اذا كانت ثابتة له (راجع نص المادة ٣٧٠ و ٣٨٨

من كتاب العدل والانصاف والجزء الثالث من شرح الدر المختار وحاشية العلامة ابن عابدين (صحيفة ٥٩٢)

وحيث أنه بالنسبة لسقوط حق المدعين بالمطالبة باستحقاقهم بمرور أكثر من خمس سنين فذلك مردود بما قرره عامة الفقهاء من أن الغلة في يد الناظر أمانة مملوكة للمستحقين لهم مطالبته بها بعد استحقاقهم إياها ومن أن ناظر الوقف وكيل المستحقين ولا تبرأ ذمة الوكيل من مال الاصيل الا بمرور خمس عشرة سنة بلا مطالبه (راجع حكم الاستئناف الرقيم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٧ ومجموعة ٨ ص ١٩٢)

وحيث أن ادعاء المدعى عليها أنها استوليا على غلة الوقف بحسن نية فلا يلزمها رده قول مردود بما تقرر للمستحق شرعا من مطالبة الناظر باستحقاقه في كل حال ولا يفيد البحث في توفر حسن النية من عدمه شيئا لمخالفة مذهب المدعى عليها في ذلك لاجماع الفقهاء وأحكام الشرع الشريف (راجع مادة ٣٨٩ وابن عابدين جزء رابع صحيفة ٤٦٦)

وحيث أنه لما تقدم تكون دعوي المدعي على أساس صحيح ويتعين الحكم لهم بما طلبوا فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا بالزام المدعى عليها بتقديم الحساب عن ريع ٤٣٦ فدين اللينة الخ وود

والمعالم في صحيفة الدعوي في ظرف شهرين مؤيدا بالمستندات اللازمة وذلك من تاريخ اعلانها بهذا الحكم وان تأخرنا عن تقديمه في الميعاد المذكور نلزمنا بغرامة يومية قدرها خمسون قرشا عن كل يوم من أيام التأخير وأبقت الفصل في المصاريف الآن

٩٣

قوة الشيء المحكوم فيه — واقعة واحدة

تغيير وصفها

تمنع قاعدة (قوة الشيء المحكوم فيه) من نظر الدعوي

ثانيا عن الواقعة نفسها ولو وصفت بوصف آخر وفي القضية قدم اشخاص بلاغا كاذبا رفعت بمقتضاه الدعوي العمومية وفيها شهد المبلغون على المتهمين تأييدا لبلاغهم فقضت المحكمة ببراءة المتهمين وباعتبار المبلغين شهود زور وقضت عليهم بالعقوبة.

رفع المتهمون بعد ذلك دعوي البلاغ الكاذب على الشهود المحكوم عليهم فقضت المحكمة به م. جواز سماع الدعوي لسبق الفصل فيها

باسم صاحب العظمة قواد الاول سلطان مصر محكمة ميت غمر الجزئية

بجلسة الجنب المنقذة علنا بسراي المحكمة تحت رئاسة القاضي حضرة محمود بك صلاح الدين وحضور معاون النيابة حضرة محمد افندي غالب عطيه وكاتب الجلسة عثمان افندي حسين صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة نمرة ٥٥ سايرة سنة ١٩٢٠ رفعها. وثالثها عدم جواز نظر الدعوى المدنية
ومحمد محمد هاشم ومنصور الشره وعبد الله لانها تابعة للدعوى الجنائية الغير موجودة
عيسى التجار مدعين بحق مدني قدره ٣٠٠ جنية لسابقة الفصل فيها
تعويض المحكمة

ضد من حيث ان المدعين بالحق المدني قد
رفعوا هذه الدعوى ضد المتهمين طالبين
الزامهم بان يدفعوا اليهم مبلغ ٣٠٠ جنية على
سبيل التعويض بعد معاقتهم بمقتضى المواد
٢٦٢ و ٢٦٤ و ٤٠ و ٤١ عقوبات لان المتهمين الاول
والثاني في يوم ٢٠ اكتوبر سنة ١٩١٩ بلغا
مركز ميت غمر كذبا مع سوء القصد في حقهم
بانهم سرقوا مبلغ ١٠٠٠ جنية من منزل الشيخ
عبد الله عبد الله الجندي وان الاثنين الاخرين
قد اتفقا معها في تقديم هذا البلاغ فوقت
الجريمة بناء على هذا الاتفاق
وحيث ان المتهمين قد دفعوا بعدم
جواز نظر هذه الدعوى من الوجهة الجنائية
لسابقة الفصل فيها نهائيا وعدم قبول الدعوى
المدنية لان المدعين بالحق المدني قد رفعوا دعوى
مدنية بالتعويضات وان كانت لم تقيد الا انه
بمجرد رفعها فلا يصح لهم رفعها ثانيا تبعا للدعوى
الجنائية

محمود عبد الله الجندي سن ٥٠ عمدة اتميده
ومحمود على الشينه سن ٣٠ حلاق اتميده وعبد الله
عبد الله الجندي سن ٣٠ شيخ بلة اتميده ومنصور
حموده الجندي سن ٦٠ شيخ بلة اتميده
رفع المدعون هذه الدعوى مباشرة على
المتهمين المذكورين لان الاول والثاني في
يوم ٢٠ اكتوبر سنة ١٩١٩ بناحية اتميده بلغا
المركز كذبا مع سوء القصد في حقهم بانهم
سرقوا مبلغ الف جنية من منزل عبد الله عبد الله
الجندي وقد ثبت كذب البلاغ - والباقيان اتفقا
معها في تقديم هذا البلاغ فوقت الجريمة بناء
على ذلك

والمدعون بالحق المدني طلبوا الزام
المتهمين بدفع مبلغ ٣٠٠ جنية على سبيل
التعويض بعد معاقتهم بمقتضى المواد
٢٦٢ و ٢٦٤ و ٤٠ و ٤١ عقوبات
ولسان الدفاع عن المتهمين دفع بالجلسة
ثلاث دفعات فرعية اولها عدم جواز نظر هذه
الدعوى لسابقة الفصل فيها. وثانيها انه لا يصح
رفع الدعوى المدنية مرة اخري اذا كان سبق

وحيث انه بالاطلاع على الاوراق تبين
انه في يوم ١٧ اكتوبر سنة ١٩١٩ قد سرق
من منزل عبد الله عبد الله الجندي مبلغ ١٠٠٠

العمدة وأنهم في بلاغه جملة اشخاص من بينهم محمد محمد هاشم ومنصور الشره المدعين بالحق المدني في هذه الدعوى فبلغ العمدة المركز الذي اجري التحقيقات الجنائية

وفي ٢٠ أكتوبر سنة ٩١٩ تقدم بلاغ آخر للعمدة من شخص يتهم عبدالله عيسى ومحمد هاشم ومنصور الشره المدعين بالحق المدني بأنهم السارقين فبلغ العمدة هذا البلاغ الى المركز الذي عمل عنه تحقيقا و قدمت القضية الى محكمة الجنح ضد الثلاثة المذكورين بأنهم السارقين وقد شهد امامها جميع المتهمين في هذه الدعوى بما يؤيد صحة البلاغ المودع ٢٠ أكتوبر سنة ٩١٩ وبعد انتهاء شهادتهم قدموا الى المحكمة باعتبار أنهم شهدوا زورا وضلوا بالتحقيقات وطلب عقابهم بمقتضى المواد ٢٦٥ و ٢٢٦ عقوبات مكررة فحكمت المحكمة الابتدائية بحبس كل منهم سنة واستأنفوا الحكم وحكم بتاريخ ٢ فبراير سنة ٩٢٠ بإلغاء الحكم الابتدائي وبراءتهم مما اسند اليهم

وحيث أنه من المقرر قانونا أن الدعوى العمومية متى اكتسبت قوة الشيء المحكوم به فلا يصح إعادة النظر فيها وطرحها أمام المحاكم مرة ثانية ولو وصفت بوصف آخر متى كانت الوقائع واحدة وقد جاء في كتاب العلامة جرانمولان شرح تحقيق الجنايات في الجزء الثاني

ص ٢٦٢ ما نصه «قوة الشيء المحكوم فيه تمنع من نظر الدعوى عن الواقعة نفسها ولو أنها وصفت بوصف آخر» وجاء فيه في موضع آخر ما نصه «إذا كانت المحاكمة الثانية ممكنة ضد الشخص نفسه عن وقائع أخرى فهي غير جائزة متى كان الفعل هو بذاته ولو وصف بوصف آخر لأن الحكم الاول ايا كانت نتيجته يزيل الواقعة نفسها من الوجود بجميع عناصرها المادية والادبية الاصلية والتبعية وكل الاوصاف التي هي قابلة لها ولو كان هناك تغاير في الغرض او اختلاف في الوصف أو الشكل الذي يمكن تكليف الجريمه به» «وقد ضرب لذلك مثلا شخص حكم براءته من محكمة الجنح في جريمة قتل خطأ لا يمكن محاكمته ثانيا عن هذه الواقعة بصفته قاتلا عمداً»

وجاء في ملحق دالوز جزء ٢ ص ٦٠٣ نوته ٣٢١ كما قرر العلامة «قواعد قانون العقوبات أساسيه تتطلب أن الجلسة العلنية المنتظمة تريح التهمة من على كاهل الهيئة الاجتماعية في تلك اللحظة الرسمية ويجب على الهيئة الاجتماعية في هذا الوقت أن تتخذ جميع الاحتياطات على الدفاع أن يستعمل كل حقوقه لأن القرار الذي يصدر يزيل كل شيء

وقال العلامة ارتولان «أن يكون من سوء حظ الانسان أن يتعرض بسبب تعدد الاشكال

الى تكليف بها الجريمة الى جملة محاكمات بعددها
وحبس احتياطي ومضايقات وتحقيقات الخ»
فكل هذا يدل على أنه متى حكم في الدعوي
وكان الحكم نهائيا فلا يجوز الرجوع الى المحاكمة
الثانية ولو تكيفت الدعوي بشكل متعددة متى
كانت الوقائع واحده
وحيث أن الوقائع التي حوكم لاجلها المتهمون
وحكم يراءتهم بجلسة ٢ فبراير سنة ١٩٢٠ من
البلاغ المؤرخ ١٢٠ أكتوبر سنة ١٩١٩ والسعي
في تأييده

بنظر الدعوي المدنية والزممت المدعين بالحق
المدني بالمصاريف
تلى هذا الحكم بجلسة الجرح المنعقدة علنا
بمراي المحكمة في يوم الاثنين ١٣ سبتمبر
سنة ١٩٢٠ الموافق ٢٩ الحجة سنة ١٣٣٨ تحت
رياسة حضرة امين بك ذكي القاضي وحضور
حضرة محمد افندي غالب عطيه معاون النيابة
وحسني افندي ابو الملا كاتب الجلسة

٩٤

تعويض - مسئولية السيد بفعل خادمه
يسئل السيد عن فعل خادمه ون لم يقع اثناء
عمله لذا تبين ان بين الجريمة وبين علاقة السيد
بخادمه رتباطا يقوم مقام العلة للعول - او كان
هناك اهمال من السيد في اختيار خادمه -

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية
بجلسة استئناف الجرح المنعقدة علنا بمراي
المحكمة في يوم الاثنين ٣١ يناير سنة ١٩٢١
الموافق ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٣٣٩
تحت رياسة حضرة مصطفى فهمي البحيري
بك القاضي
وبحضور حضرتي محمد فؤاد حسني افندي
وحسين زكي افندي القاضيين وحضرة السيد
حلمي افندي وكيل النيابة وطه محمود افندي
كاتب الجلسة

وحيث أن هذه الواقعة هي المطلوب
محاكمتهم عليها الآن لذلك وحكمت المحكمة
بقبول الدفع الفرعي وعدم جواز نظر الدعوي
الجنايية

وحيث أنه متى تقرر عدم جواز نظر
الدعوي الجنايية فالمحكمة الجنايية ليست مختصة
بنظر الدعوي المدنية بل هذه يجب رفعها أمام
المحكمة المدنية المختصة

وحيث أنه متى تقرر ذلك فلا معنى للنظر
في الدفع الخاص بعدم قبول الدعوي المدنية لسابقة
رفعها أمام المحكمة المدنية

فلهذه الاسباب
حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع
الفرعي الاول وعدم جواز نظر الدعوي الجنايية
لسابقة الفضل فيها وعدم اختصاص المحكمة

صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ٤٣٨ استئناف

سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١

ضد

(١) ربحان سعيد السودانى س ٢١ خادم

مقيم بالمعصره

(٢) خليفه سيد شقرانى س ٥٥ عمده

مقيم بالمعصره

(٣) اختوخ خليل س ٢٥ مكاتب

مقيم بالمعصره

(٤) مجلى مقار س ٢٥ عطار

مقيم بالمعصره

بعد سماع تقرير الدعوى من حضرة

حسين زكى افندي القاضى والمرافعة والاطلاع

على الاوراق والمداولة قانونا

اتهمت النيابة العمومية المتهم الاول بانه

في يوم ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٠ بالمعصره أحدث

بالمتهم الثالث اختوخ خليل اصابات نشأ عنها

دوخة شديدة واعجزته عن أعماله الشخصية

مدة ثلاثة أيام وطلبت عقابه بالمادتين ٢٠٦

و ٤٨ من قانون العقوبات

ثم رفع اختوخ خليل دعوى مباشره نمرة

٤٥ سمالوط سنة ١٩٢٠ وضمت لهذه القضية

ضد خليفه سيد المتهم الثانى واتهمه بأنه فى الزمان

والمكان المذكورين اعلاه حرض للمتهم الاول

على ضربه وطلب عقابه بالمواد ٢٠٦ و ٤٠ و ٤١

من قانون العقوبات مع تعويض قدره خمسة

وعشرون جنيها . وبعدئذ رفع ربحان سعيد

للمتهم الاول دعوى مباشره ضد اختوخ خليل

واتهمه بأنه فى الزمان والمكان المذكورين اعلاه

ضربه وطلب عقابه بالمادة ٢٠٦ من قانون

العقوبات مع تعويض قدره خمسة وعشرون

جنيها - ثم رفع الثانى دعوى مباشرة ضد الاثنين

الاخيرين ادعى فيها بان المذكورين فى ١٥ اغسطس

سنة ١٩٢٠ بجهة المعصرة ساعدا اختوخ خليل

الذى بلغ فى حقه كذبا مع سوء القصد بان شهدا

كذبا لصالح ا . ح المذكور وطلب خمسة

وعشرين جنيها تعويضا مع عقاب اختوخ خليل

بالمادتين ٢٦٢ و ٢٦٤ عقوبات والاخيرين بهما

وبالمادتين ٤٠ و ٤١ عقوبات

ومحكمة سمالوط الجزئية قررت أولا ضم

هذه القضايا لبعضها وحكمت حضوريا بتاريخ

٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بحبس ربحان سعيد ثلاثة

اشهر مع الشغل والتنفيذ فورا والزمته بأن يدفع

الف قرش تعويضا للمتهم الثالث وجميع المصاريف

وبراءة باقى المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم

طبق مادتي ٢٠٦ و ٤٨ من قانون العقوبات

فاستأنف المتهم الاول هذا الحكم بتاريخ

٤ ديسمبر سنة ١٩٢٠ واستأنفه الثانى والثالث

فى ١١ منه وبمجلسة المرافعة طلبت النيابة التأييد

بالنسبة للاول وقررت بان ليس لها طلبات قبل
الباقيين

وطلب المحامي عن المتهم الثالث تعديل
الحكم المستأنف والنسبة لدعواه المدنية والحكم
له على المتهمين الاولين بمبلغ خمسة وعشرين جنيها
تعويضا بالتضامن للاسباب التي ذكرها بمحضر
الجلسة وطلب المحامي عن المتهم الاول براءته
مع رفض دعوى المتهم الثاني قبله لما ابداه
بمحضر الجلسة وطلب المحامي عن المتهم الثاني
تأييد الحكم المستأنف فيما يتعلق بالدعوى المدنية
وفوض الامر للمحكمة بالنسبة لدعواه المباشرة
مرتكنا على ما ابداه من اسباب بمحضر الجلسة
واجاب المتهم الرابع عن التهمة بما دون
بمحضر الجلسة

المحكمة

من حيث ان الاستئنافات حازت شكلا
القانوني

وحيث ان تهمة الايذاء المنسوبة الى المتهم
الاول ربحان سعيد السوداني ثابتة من مجموع
التحقيقات ومن اعتراف المتهم من ان اخنوخ
خليل اعتدى عليه في الطريق فقابله بالمثل

وحيث انه تبين من اقوال المتهم المذكور
ومن ظروف الدعوى انه خادم المتهم الثاني خليفه
سيد شقراني وانه يسكن في منزله وانه مطلع
على ما بين سيده وبين المدعي المدني من الجفاء

وحيث انه ثابت ايضا ان المتهم المذكور
ذو خلق سيء وسيرة رديئة وله سوابق في
الاعتداء على الناس واتكلم السرقات وقد قرر
المتهم الثاني ان اسمه مدرج في كشف الاشقياء
وحيث ان العمدة الذي هو رئيس بلده
وهو القدوة والمثل الصالح والقائم بالامرين
الا هالي أجدر من غيره بانتقاء الاشخاص ذوي
الاستقامة والمسلك الصالح لحاشيته وبطانته
ولا يشرفه ان يكون خادمه المنتسب اليه من
ذوي السوابق سيء السلوك رديء الاخلاق
لان مثل هؤلاء لا يزيد من انتسابهم لذي الصولة
والمكانة الا عتوا وطغيانا فاذا اتصل اذام
بالناس فانما يكون ذلك من قبيل الاعتزاز
بمقام سيدهم وولي أمرهم واعتقادهم انه قادر على
بسط حمايته عليهم ودرء العقاب عنهم بماله من
العزة والسطان

وحيث انه لهذه الاعتبارات يتعين البحث
فيما اذا كان المتهم الثاني مسئولا عن الجريمة
التي ارتكبها الاول أم لا

وحيث ان نص المادة ١٥٢ من القانون المدني
التي تقابل المادة ١٣٨٤ من القانون الفرنسي
يفيد قصر هذه المسؤولية على حالة وقوع فعل
الخادم الذي أوجب الضرر في حالة تأديته وظيفته
وحيث ان علماء القانون قد توسعوا في
تأويل هذا النص وذهبوا الى اعتبار مسؤولية السيد

قائمة ولو لم تقع الجريمة من الخادم أثناء عمله اذا
 تبين أن بين الجريمة وبين علاقة السيد بخادمه
 اتصالا وارتباطا يقومان مقام العلة للمعلول
 (راجع كتاب سورداف في المسئولية صحيفة
 ١٨٨ نمرة ٩٢٤ وصحيفة ١٩١ فقرة أولى وثانيه)
 وحيث أنهم ذهبوا أيضا الى القول بتحقيق
 هذه المسئولية ولو لم يكن فعل الخادم متعلقا
 بخدمة سيده ولا مقصودا بسبب هذه الخدمة
 اذا اتصل الفعل بالوظيفة من حيث الزمان
 والمكان او قيام الخادم وقت حدوثه في خدمة
 سيده (راجع تعليقات دالوز على القانون المدني
 مجلد ٣ مادة ١٣٨٤ صحيفة ٧٩٣ نمرة ٦٠٨)
 وقالوا أيضا أن السيد مسئول على كل حال ولو
 كان فعل الخادم مستقلا عن وظيفته اذا أخذ
 الاول بشيء من الاهمال وعدم الحيلة وضربوا
 لهذه النظرية الاخيرة مثلا رجل اعتاد خادمه
 أن يسرق الفاكهة من حديقة جاره ولم يردعه
 فهو مسئول لانه أخطأ وأهمل (نمرة ٦١١ من
 الكتاب المذكور) والمفهوم بالبدهة أن
 خطأه في اختيار الخادم الغير الامين واهماله
 في تركه بلا مراقبة واغضائه عنه مع تكرار
 السرقة منه

وحيث أن ما بين المتهم الثاني والثالث من
 الاضغان التي يستخلص وجودها من مجموع
 التحقيقات لما يدفع بالمتهم الاول الى التعدي على

الثالث انتقاما منه لسيدته خصوصا اذا تبين من
 التحقيقات عدم وجود أي سبب خاص بالمتهم
 يدفعه الى ذلك

وحيث أن جميع شهود الاثبات متفقة
 كلمتهم على أن المتهم الاول كان يرافق الثاني
 وقت وقوع حادثة التعدي على المجني عليه

وحيث أن مرافقة المتهم الاول للثاني وان
 كانت لا تكفي في ذاتها لاعتبارها شريكين في
 الفعل الجنائي الا انه مما جرى به العرف وسارت
 عليه العادة بين الاعيان في البلدان والقرى أن
 يتخذ هؤلاء خدما يرافقونهم في روحاتهم
 وغدواتهم وسبيلهم في ذلك أما الاستظهار بالجاء
 والقوة وأما الاحتماء بهم من اعتداء معتد فاذا
 اتخذوهم من اولى الشدة والبأس كان ذلك أظهر
 للغاية وأبلغ في الارهاب فاذا وقع منهم الامر
 المحذور وهم في معيتهم كانت مسئوليته مائدة
 على من استعملهم فاذا وقع الفعل وهم قائمون في
 خدمتهم كما هي الحال في هذه القضية كانت
 المسئولية الزم من باب اولى ويكون الحكم
 بها متفقا مع آراء العلماء التي تقدم بيانها

وحيث أنه لذلك جميعه ترى هذه المحكمة
 تعديل الحكم المستأنف

فهذه الاسباب

وبعد رؤية المواد المذكورة

حكمت المحكمة حضوريا بتبطل الاستئناف

شكلا وفي الموضوع بتعديل العقوبة والتعويض بالنسبة للمتهم الاول والا كتفاء بحبسه شهراً واحداً مع الشغل والغاء الحكم للمستأنف فيما يختص بالتعويض بالنسبة للمتهم الثاني والزامه بأن يدفع بطريق التضامن مع المتهم الاول عشرة جنيهاً مصرية للمتهم الثالث اخنوخ خليل وتأيد الحكم فيما عدا ذلك والزام المحكوم عليها بالمصاريف المدنية عن الدرجتين

٩٥

جريمة القتل عمداً - العمل السليبي

لا تقع جريمة القتل عمداً الا بعمل ايجابي وعليه فلا تنطبق هذه الجريمة على واقعة امتناع الام عن ربط الحبل السري لطفلها حديث الولادة ووفاته بسبب ذلك

أمر

محكمة النيا الاهلية

نحن محمد العشماوى قاضي الاحالة بمحكمة

النيا

بعد الاطلاع على التقرير المقدم من النيابة العمومية في قضية النيابة نمرة ٧٩٩ بندر النيا سنة ٩٢١ وعلى اوراق الجناية المذكورة وبعد سماع الايضاحات التى رأينا لزوم طلبها من النيابة العمومية ومن المتهم

قررنا

باعتبار الواقعة المنسوبة الى توحيد بن سيد

اسماعيل جنحة قتل خطأ منطبقة على المادة ٢٠٢ - عقوبات واعادة الاوراق لقلم النائب العموي لاجراء شئونه فيها مع الافراج عن المتهم فوراً ان لم تكن محبوسه اسبب آخر للأسباب الآتية :-

حيث أن التهمة المنسوبة للمتهم تتلخص في أنها امتنعت عمداً وبقصد القتل عن ربط الحبل السري لطفلها الحديث الولادة فمات بسبب ذلك

وحيث أنه يتعين البحث فيما اذا كان عمل المتهم بهذه الصفة وبالظروف التى ينهى التحقيق يثبت وجود جريمة القتل العمداً اولاً وحيث أن بعض الشراح يشترط أن الفعل أو الوسيلة التى يستعملها الجانى للقتل يجب أن تكون مادية واعتمدوا فى ذلك على نص المادة الفرنسية المقابلة لمادتنا التى تنص على أن

L'homicide volontaire commis

وأن اللفظ الاخير يشعر بغرض القانون من أن يكون الفعل ايجابياً commis

وحيث أنه قد تفرع عن ذلك البحث فيما اذا كان القتل يمكن أن يرتكب بطريق الترك والامتناع وهو مبحث اختلف فيه علماء القانون وأفاضوا فى بسط قواعده وخصوصاً الالمان منهم والذين ذهبوا الى عدم إمكان العقاب استندوا على نظرية أن الترك عدم والعدم لا يترتب عليه

على شخص دون سن الخامسة عشر وامتنع عمداً عن العناية به وتقديم الطعام بقصد قتله فالقانون قد وضع نصاً خاصاً يعاقب على جريمة قتل بالامتناع من النوع الذي يقول الشراح بالعقاب عليه بنص مادة القتل العمد وفي ذلك دليل على أن مثل هذه الجريمة الخطيرة لا يسعها نص مادة القتل والا لما احتاج المشرع لوضع نص خاص (راجع تعليقات جارسون على المادة ٢٩٥ من قانون العقوبات الفرنسي ص ٦٧٢ فقرات من ١٤ - ٣٤)

وحيث أننا نميل للاخذ برأى جارسون لفوة حجته ولأنه مطابق لروح التشريع والمشرع وحده هو المطالب بتدراك هذا النقص الذي يستلزمه وجوب تفسير قانون العقوبات تفسيراً محدوداً

وحيث لذلك لا تكون المتهمه مسئولة عن جريمة القتل العمد ولو ثبت أنها امتنعت عن ربط الحبل السري عمداً بقصد أحداث الوفاة وحيث أنه فضلاً عما تقدم بيانه لا يمكن تلمس نية القتل من عمل المتهمه الثابت في التحقيق اذ لو ارادت القتل لترجح أحداثه بعمل مادي عادي أو لالقت طفلها في النيل بغير احتياج لتركه على شاطئه ولقد ظهر بالمعكس شدة محافظتها عليه من لفة ووضعها في الموردة حيث يكثر الورد ويسهل العثور عليه والاحتفاظ به

الا العدم أي ان العدم لا يكون محدثاً لنتيجة ايجابية ولكن المتأخرين منهم يقولون بإمكان العقاب اعتماداً على ان الفعل والترك كلاهما مظهر من مظاهر صور الارادة الانسانية العامة

وحيث ان هؤلاء مع التسليم بمبدأ العقاب لم يأخذوا بالقاعدة على اطلاقها ولم يعتبروا الشخص مسئولا عن كل امتناع وإنما اشترطوا ان يكون مكلفاً بالعمل وأن يكون مأوقع منه من الامتناع او الترك جاء اخلالاً بهذا الواجب الذي يقضي به القانون او اتفاق خاص وأما اذا كان التارك غير مكلف بعمل أو واجب فلا عقاب باتفاق الجميع وقد أخذ كثير من الشراح في فرنسا بهذه القواعد (راجع جارو ٤ فقره ١٥٧٣ وفوستان هيلي ٣ فقره ١١٨٨ وبلاش ٤ فقره ٤٦٨)

وحيث أن جارسون ذهب الى عدم العقاب على أي حال ولو كان في الترك اخلالاً بواجب لانه يرى أن هذه الاحوال لا تدخل في حكم النصوص العامة الواردة بالقانون ولا بد للعقاب هنا من تشريع خاص به وان تأويل النصوص الحالية تأويلاً يجعلها منطبقه على هذه الاحوال يخرج الأضنى عن حدود سلطته وقد ذكر جارسون أيده الرأيه أنه صدر قانون فرنسي في ١٩ نيرال سنة ١٨٩٨ أدخل تعديلاً على المادة (٣١١) ف من مقتضاه عقاب من كان مكلفاً

وحيث انه يرجح كثيرا أن عدم ربط به عمدا احداث الوفاة
الحبل السري جاء جهلا من المتهمه او تحت تأثير
الظروف السيئة التي احاطت بها وقت الوضع
وعقبه من ضرورة المبادرة لاختفاء فعلتها اتقاء
العار ويبعد كثيرا ان يكون عملها هذا أريد الوفاة

فهرست العدد السادس (الأحكام)

٢٤٩	ص	٧٦	نقض . تزوير . تذاكر توزيع السكر . ورقة رسمية
٢٥١	»	٧٧	نقض . تزوير . فقدان الورقة المزورة
٢٥٢	»	٧٨	وقف . تأجيله بالمزايدة . الاتفاق على الشركة في استئجاره
٢٥٥	»	٧٩	التنفيذ المؤقت في المواد التجارية
٢٥٦	»	٨٠	حق الشريك في استرداد الحصة الشائعة
٢٥٨	»	٨١	ريع ، واضع اليد ، حسن النية
٢٦٠	»	٨٢	انقطاع المرافعة في الاستئناف ، عدم اعلان الحكم المستأنف
		٨٣	محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة ، قوته ، طريق الطعن فيه
٢٦٤	»		اسبابه ، ربا فاحش
٢٦٨	»	٨٤	بطلان المرافعة ، كيفية احتساب المدة ، التقويم الشمسي
		٨٥	شفعة ، عرض الثمن وعدم أيداعه ، رفع دعوى الشفعة الى محكمة غير
٢٧١	»		مختصة - قطع مدة السقوط
٢٧٣	»	٨٦	دعوى حراسة ، اختصاص قاضي الامور المستعجلة ، محكمة الموضوع
٢٧٦	»	٨٧	التماس ، الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، الغش
٢٧٩	»	٨٨	ربا فاحش ، يمين ، النظام العام
٢٨٠	»	٨٩	وكاله ، حدودها ، اختصاص
٢٨٢	»	٩٠	الاعلانات القضائية ، سن من يستلمها
٢٨٤	»	٩١	ترك المدعى دعواه ، الدعوى الفرعية . شفعة . تنازل الشفيع عن حقه ، تعويض
		٩٢	وقف ، أثر حكم الاستحقاق ، سقوط حق المستحق في الريع ، استيلاء
٢٨٧	»		الناظر على غلة الوقف بحسن نية
٢٨٩	»	٩٣	قوة الشيء المحكوم فيه ، واقعة واحدة تغيير وصفها
٢٩٣	»	٩٤	تعويض - مسئولية السيد بفعل خادمه
٢٩٤	»	٩٥	جريمة القتل عمدا - العمل السليبي

تصحيح

الغلطات المطبعية التي وقعت في العدد الخامس

في السطر ٧	من النهر الثاني	صحيفة ٢٠٢	أقرأ (مواريث)	بدلاً من (مواريث)
» » ١٤ » »	» » » »	» » ٢٠٢ » »	(») » »	(») » »
» » ٢٤ » »	» » » »	» » ٢٠٢ » »	(احصوها) » »	(احصوها) » »
» » ٧ » »	» » الاول » »	» » ٢٠٣ » »	(indivise) » »	(indivise) » »
» » ١٣ » »	» » » »	» » ٢٠٣ » »	(pense) » »	(pense) » »
» » ١٤ » »	» » » »	» » ٢٠٣ » »	(la) » »	(le) » »
» » ١٧ » »	» » » »	» » ٢٠٣ » »	(applait) » »	(applait) » »
» » ١٩ » »	» » » »	» » ٢٠٣ » »	(a) » »	(à) » »
» » ٢ » »	» » الثاني » »	» » ٢٠٣ » »	(ce) » »	(à) » »
» » ٤ » »	» » » »	» » ٢٠٣ » »	(Regue) » »	(Règue) » »
» » ١٨ » »	» » الاول » »	» » ٢٠٤ » »	(الحكم) » »	(الحكم) » »
» » ٢٥ » »	» » » »	» » ٢٠٥ » »	أضف كلمة (منها)	بعد كلمة (القصد)
» » ١٣ » »	» » الثاني » »	» » ٢٠٦ » »	أقرأ (سبتمبر)	بدلاً من (سبتمبر)
» » ٢ » »	» » الاول » »	» » ٢١٥ » »	(يتعين) » »	(يتعين) » »
» » ٢ » »	» » » »	» » ٢١٥ » »	أضف كلمة (البحث)	بعد كلمة (يتعين)
» » ٧ » »	» » » »	» » ٢١٥ » »	أقرأ (لنصوص)	بدلاً من (نصوص)
» » ١١ » »	» » » »	» » ٢١٧ » »	(عن) » »	(من) » »
» » ٢٣ » »	» » » »	» » ٢٢٩ » »	(وليس) » »	(ليس) » »
» » ٦ » »	» » الثاني » »	» » ٢٢٩ » »	(كعزة) » »	(كعزة) » »
» » ٣ » »	» » » »	» » ٢٣١ » »	(عرقي) » »	(عرقي) » »
» » ٣ » »	» » » »	» » ٢٣٢ » »	(القصر) » »	(القصور) » »
» » ٢٣ » »	» » » »	» » ٢٣٢ » »	(بدا) » »	(بدى) » »

الأمم

٩٦

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٧٦٤ سنة ٢٠-٢١
المقيدة بجدول المحكمة نمرة ١٨٤٠ سنة ٣٨ قضائية
وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكور بأنه في ٨
يناير سنة ١٩٢١ بارمنت الوابورات مركز الاقصر
قتل رضيه بنت معلوي محمد عمدا مع سبق
الاصرار بان طعنهابسكين عدة طعنات أودت
بحياتها. وطلبت من حضرة قاضي الاحالة بمحكمة
قنا الاهلية أحالة المتهم المذكور على محكمة
الجنايات لمحاكمته بالمادة ١٩٤ عقوبات

وحضرة قاضي الاحالة المشار اليه قرر
بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢١ بأحالة المتهم المذكور
على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة المذكورة
ومحكمة جنايات قنا الاهلية حكمت بتاريخ ٤ مايو
سنة ١٩٢١ عملا بالمادة ١٩٤ عقوبات حضوريا
على المتهم سعيد ابراهيم سعيد بالاعدام شنقا
بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٢١ قرر المحكوم

نقض . اسباب الحكم . تحريرها والنطق بها
لا يتعين على المحكمة الجنائية ان تضع كتابة
اسباب حكمها قبل النطق به ولا أن تنطق بها عند
النطق به وانما تقرر المحكمة اسباب حكمها عند
المدافعة ولها الحق في تحريرها والتوقيع عليها في
مدة الثمانية أيام التالية للحكم

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة عبدالرحمن رضا باشا وبحضور حضرات
اصحاب السعادة والعزة مسيو سودان وابو
بكري يحيى باشا ومستر هل واحمد زكي ابو
السعود بك المستشارين واحمد محمد خشبه بك
وكيل نيابة الاستئناف ومحمود طلعت المعداوى
افندى كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتى

في الطعن المقدم من سعيد ابراهيم سعيد عمره
٢٥ سنة ومناعته فلاح وسكنه أرمنت الوابورات

عليه بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم المحامي عنه تقريراً بأسباب طعنه في ٢١ مايو سنة ١٩٢١

المحكمة

فلهذه الأسباب

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال المحامي عن الطاعن والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً

٩٧

من حيث أن طلب النقض صحيح شكلاً وحيث أن الطاعن بني طعنه على سببين الأول أن المحكمة خالفت القواعد المقررة حال نطق الحكم لأنها حررت منطوق الحكم ولم محرر أسبابه ثم نطقت به دون الأسباب التي نى عليها والثاني أن المحكمة أصدرت الحكم دون حضور مدافع عن المتهم

وحيث أنه ليس في القانون ما يحتم تحرير أسباب الأحكام والنطق بها مع الحكم الذي نصدره بل للمقرر قانوناً أن المحاكم تقرر في المداولات الأسباب التي بني عليها حكمها ولا عبرة لتأخير تحريرها لأن للقاضي الحق قانوناً في تحريرها والتوقيع عليها في بحر الثمانية أيام من النطق بها

وحيث عن السبب الثاني فإنه ثابت من محضر الجلسة أن المتهم لم يحرم حق الدفاع وقد حضر معه المدافع وقام بواجب الدفاع حتى قفل باب المرافعة

نقض - هتك العرض بالقوة - الاكراه الادبي
١ - في جريمة هتك العرض بالقوة او التهديد (٢٣١ عقوبات) يقوم الاكراه الادبي كاستعمال الخداع مثلاً مقام الاكراه المادي وتكون الجريمة كلما ارتكب فل يخالف للحياة ضد ارادة المجني عليه . وبدون رضائه
٢ - لا يملك قاضي الاحالة حق التقرير بان لاوجه لاقامة الدعوى لعدم كفايه الادلة
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرام
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة مسيو سودان وابو بكر يحيى باشا ومستر هل واحمد زكي ابو السعود بك المستشارين واحمد محمد خشبه بك وكيل نيابة الاستئناف ومحمود افندي طلعت للمداوى كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى :

في الطعن المقدم من

النيابة العمومية في قضيتها غمرة ٢٤٢١
سنة ٢٠ - ٢١ المقيدة بمجلد المحكمة نمرة ١٩٤٨
سنة ٣٨ قضائية

في

قرار حضرة قاضي الاحالة بيني سوف

ضد

محمد ابراهيم اسماعيل عمره ٢٥ سنة قهوجي
مقيم بيني سوف

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور
بانه في ليلة ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢١ ينذر
بنى سوف هتك بالقوة عرض سيد علي الروبي
بان (.....)

وطلبت من حضرة قاضي الاحالة احالة
المتهم على محكمة الجنايات لحاكمته بالمادة نمرة
٢٣١ عقوبات

وقرر حضرة قاضي الاحالة في اول اكتوبر
سنة ١٩٢١ بان لاوجه لاقامة الدعوى على المتهم
لعدم الجناية

وفي يوم ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢١ قرر
حضرة رئيس نيابة الاستئناف بالنيابة عن
سعادة النائب العمومي بالطعن في هذا القرار
بطريق النقض والابرام وقدم تقريراً باسباب
طعنه في اليوم المذكور

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية
والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث ان الطعن صحيح شكلاً

وحيث ان الطعن بني على خطأ في تطبيق
المادة ٢٣١ من قانون العقوبات لان القرار
الصادر بان لا وجه لاقامة الدعوى مبني على
ان المجني عليه كان متناوفاً وقت ارتكاب الفعل
فلا محل للقول بحصول اكراه مع فرض التسليم
بقول من يقول بان النوم في حكم الاكراه

وحيث أن محكمة النقض جرت على مبدأ
اعتبار الاكراه الادبي واستعمال الخداع في
جريمة هتك العرض مثل استعمال القوة المادية
وان هذه الجريمة تتكون كلما ارتكب فعل
مخالف للحياة ضد ارادة المجني عليه وبدون رضاه
وحيث انه من المحتمل في مثل هذه القضية
انه اذا طرحت امام محكمة الجنايات ان تجديفها
اركان الجريمة متوفرة

وحيث انه سبق لمحكمة النقض ان قررت
أيضاً بان وظيفة قاضي الاحالة تقتصر على
ان يستنتج وجود قرينة للاتهام وليس من
اختصاصه ان يقيم نفسه مقام المقدور لكفاية
الدلة المنيطة للتهمة وصحتها

وحيث انه بناء على ما تقدم يتعين قبول
الطعن والغاء القرار الصادر في هذه القضية بان

لاوجه بتاريخ اول اكتوبر سنة ١٩٢١

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرار

والغاء القرار المطعون فيه واعادة الاوراق لقاضي

الاحالة لاحتالها على محكمة الجنابات

صدر هذا الحكم وتلى علينا بجملة يوم الاحد

٣٠ اكتوبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٨ صفر سنة ١٣٤٠

٩٨

استئناف - جوازه - الاحكام الصادرة من

المحاكم الابتدائية - زيادة المدعي به عن النقي قرش

يقبل الاستئناف اذا كان المدعي به زائدا عن

النقي قرش سواء كان الحكم صادرا من المحكمة

الجزئية او من المحكمة الابتدائية لان عبارة (اذا

كان للمدعي به زائدا عن النقي قرش) الواردة في المادة

٣٤٥ مرافعات لا تنصب على المحاكم الجزئية وحدها

اولا - لان عبارته (او كان مقدار المدعي

به غير معين) - التي جاءت بعد العبارة السابقة

مباشرة - انما تنصرف الى المحاكم الابتدائية المختصة

وحدها بالفصل في هذا النوع من الدعاوي -

مادة ٣٠

ثانيا - لان القاضي الجزئي ما كان يملك

قدما الفصل في الدعاوي العقارية مطلقا (مادة ٢٦

طبعة سنة ١٨٨٤) فما كان يمكن ان تنصرف عبارة

(اذا كان المدعي به زائدا عن النقي قرش) في

المسائل العقارية الا الى المحاكم الابتدائية

ثالثا - لان المادتين ٥٢٥ و ٥٤٩ مرافعات

نضا على جواز استئناف الاحكام الصادرة في المنازعة

في قائمه التوزيع وفي المعارضة في تقييه نزع الملكية

اذا كان المدعي به يزيد عن النقي قرش مطلقا دون النص

على قصر ذلك على الاحكام الصادرة من المحاكم الجزئية

باسم صاحب العظمة قواد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

دواثرها مجتمعة بهيئة مدنية وتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

العالى احمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف

الاهلية وبحضور حضرات مستر يوسف الوكيل

المحكمة ومستر مارشال وصاحب السعادة محمد

محرز باشا ومستر كالويني ومستر كلايكوت

وصاحب السعادة عبد الرحمن رضا باشا واصحاب

العزة حافظ بك عبد النبي وحافظ بك لطفي

ومستر كرى وعطيه بك حسني واحمد بك زكي

ابو السعود وعلي ثاقب بك ومتولى غنيم بك

ومستر رافرتي وعلي بك سالم ومحمد بك مصطفى

ومحمد بك حلمي عيسى ومحمد بك مظهر مستشارين

بالمحكمة

واحمد افندي عوض الشاذلي سكرتير

الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي

نمرة ١٠٤٣ سنة ٣٨ قضائيه

المرفوع من علي محمد شعبان ومن معه

مستأنفين

ضد

علي افندي ابراهيم طه مستأنف عليه

وفي الاستئناف الثاني المقيد بالجدول

المعوي مرة ١٠٥٤ سنة ٣٨ قضائية المرفوع من
على عبد الله القيني ومن معه مستأنفين

ضد

على افندي ابراهيم طه مستأنف عليه
وقائع الاستئناف

قال للمستأنف عليه انه بتاريخ ٢٠ و ٢٤

سبتمبر سنة ١٩١٦ و ١٠ و ١٢ سبتمبر سنة ١٩١٧

تعين حارسا قضائيا على زراعة قطن وأدره وأرز

ملك المستأنفين في الاستئناف وطلب تقدير

اتعابه ومصاريفه وقدم أربعة طلبات أولها

التمس تقدير مبلغ ٢٦٥٧٥ قرش صاغ وثانيها

مبلغ ١٥٩٥٠ قرش صاغ وثالثها مبلغ ٤٣٩٤ قرش

صاغ ورابعها مبلغ ٩١٠٠ قرش صاغ قيمة

مصاريف الاتقار خلاف اتعابه فاصدر حضرة

رئيس الدائرة المدنية بمحكمة طنطا الاهلية

بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ أربعة أوامر اثنان

منها احدهما قدر له فيه مبلغ ٩٣ جنيه وثانيها

مبلغ ٢٨ جنيه ينفذهما على المستأنفين في

الاستئناف الاول المحكوم عليهم بالمصاريف

والآخران قدر له في اولها مبلغ ١٥٦٠ قرشاً

صاغاً وثانيها مبلغ ٥٤ جنيه ينفذهما على المستأنفين

في الاستئناف الثاني المحكوم عليهم بالمصاريف

فعارضوا فيها بتاريخ ١٢ و ١٣ و ١٩ يناير سنة

١٩٢٠ وقد تمحدث جلسة لنظر هذه المعارضات

وبعد اتمام للرافعة فيها قضت محكمة طنطا

الاهلية بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ برفض

للمعارضات شكلاً والزمّت المعارضين بالمصاريف

فاستأنف المستأنفون في الاستئناف الاول

بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٢١ طالبين قبول

استئنافهم شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم

المذكور بخصوص الامرين الصادرين بتبلغ ١٢١

جنيه كما استأنفه المستأنفون في الاستئناف الثاني

بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢١ طالبين قبول

استئنافهم شكلاً وفي موضوعه الغاء الحكم

المستأنف بخصوص الامرين الصادرين بمبلغ ٥٤

جنيه و ٦٠٠ مليم و ١٥ جنيه مع الزام خصمهم

بالمصاريف واتعاب المحاماة وقد ضم الاستئنافان

الى بعضهما بما انهما عن حكم واحد وطلب

المستأنف عليه عدم قبول الاستئناف شكلاً

لان المبلغ المقتضي به اقل من النصاب الجائز

استئنافه قانوناً وبتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٢

قررت دائرة حضرة صاحب السعادة عبدالرحمن

رضا باشا أحالة الدعوي الى دوائر هذه المحكمة

مجتمعة لفصل فيها . وبجلسة اليوم المحددة انظر

الدعوى امام دوائر المحكمة مجتمعاً دفع وكيل

المستأنف عليه بعدم قبول الاستئناف لان القيمة

للمرفوع بشأنها الاستئناف اقل من ١٥٠ جنيه

للاسباب التي ذكرها بالجلسة ووكيل المستأنفين

طلب رفض هذا الدفع وتحديد جلسة أخرى

لنظر الموضوع للأسباب التي قالها بالجلسة
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق القضية والمدولة قانونا

حيث أنه تبين من الاطلاع على اوراق
الدعوى أن المستأنف عليه على افتدى ابراهيم
ظه تعين حارساً على محاصيل زراعة محجوز عليها
تحتفظاً بناء على طلب منوف بك رجب ضد
المستأنفين في اربع قضايا مدنية نمرة ٦٧٩ و ٢٤
و ٢٢-٧٠٦ محكمة طنطا الابتدائية سنة ٩١٧

وقد انتهت بالحكم لصالح المدعى فيها فقدم
الحارس طلبات متعددة الى حضرة رئيس
الجلسة بتقدير مصاريفه واتعابه عن الحراسة
في القضايا المذكورة وصدر له أربعة أوامر في
الحقوق موضوع الاستئناف الآن في ٣ نوفمبر
سنة ١٩١٨ بأن قدر حضرة رئيس الدائرة
للمستأنف عليه أولاً مبلغ ١٥٦٠ قرش صاغ عن
الحراسة في القضية نمرة ٦٧٩ سنة ١٩١٧ ضد
على عبد الله القيقى ومحمد الشيخ علي ومن معها
من المدعى عليهم المحكوم عليهم بالمصاريف
في هذه القضية وثانياً مبلغ ٥٤٠٠ قرش صاغ
ضد المدعى عليهم المذكورين في القضية المدنية
نمرة ٢٤ سنة ١٩١٧ وثالثاً مبلغ ٢٨٠٠ قرش صاغ
في القضية المدنية نمرة ٢٢ سنة ١٩١٧ ضد علي
محمد شعبان ومن معه المحكوم عليهم بالمصاريف

وربما مبلغ ٩٣٠٠ قرش صاغ في القضية المدنية
نمرة ٧٠٦ سنة ١٩١٧ ضد المدعى عليهم المذكورين
وحيث أن الحارس قبل هذا التقدير ولم
ترفع عنه معارضة الا من طرفي المستأنفين
وقضت محكمة طنطا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠
بضم جميع المعارضات على بعضها وبرفضها شكلاً
لان المحامي الذي قرر في قلم السكتاب بالمعارضة
ما كانت له صفة قانونية تجيز له هذا العمل لان
ما قدمه من التوكيلات كان لاحقاً على تواريخ
المعارضات

وحيث أن المحكوم عليهم رفعوا استئنافين
عن هذا الحكم طالبين الغاءه والتقرير بصحة
المعارضة وقد ضم الاستئنافان الى بعضها فدفع
المستأنف عليه بعدم جواز الاستئناف بناء على
أن نصاب كل طلب لا يتجاوز مائة وخمسين جنيهاً
وحيث ان المحكمة قررت في ٩ يناير سنة
١٩٢٢ بضم الاستئنافين على بعضها لانهما عن
حكم واحد وبأحالة النظر فيهما على دوائر محكمة
الاستئناف مجمعة عملاً بالقانون نمرة ٣٠ سنة
١٩٢١ لمنع تناقض الاحكام بمحكمة الاستئناف
بناء على ما صدر من الاحكام التباينة في جواز
قبول الاستئناف من عدمه فيما لم تعد قيمته
مائة وخمسين جنيهاً

وحيث انه لذلك يجب البحث في جواز
الاستئناف من عدمه باعتباره مقدماً عن طلبات

أربعة كل واحد منفصل بذاته ولا يتأثر بالباقي لأن ما يطلبه المستأنف عليه مستمد من أربع قضايا مدنية منفصلة عن بعضها فكل طلب يعد قائماً بذاته وغير تابع في المواقع لنفس الدعوى التي نيط الحارس بالعمل فيها فلا تعد اتباعه هو أو الخبراء من الأعمال التبعية التي تتبع في جواز الطعن من عدمه نفس الدعوى الأصلية حسب قيمتها بل هي طلبات أصلية مستقلة عن أصل الدعوى لأن محور النزاع فيه قائم على مقدار الاتعاب وقدين قانون المرافعات الاجراءات الخاصة بطريقة الفصل بها وهي اجراءات مستقلة عن اجراءات الفصل في الدعوى الأصلية

وحيث أنه بعد ذلك يجب البحث فيما يجوز استئنافه منها وما لا يجوز

وحيث أنه جاء بمادة ٣٤٥ مرافعات اجازة استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية او من محاكم المواد الجزئية اذا كان المدعى به زائداً عن الفى قرش او كان مقدار المدعى به غير معين

وحيث أنه بناء على صريح هذه المادة يتبين ان القانون جعل لبعض القضايا حداً بان لا تتجاوز أول درجة وهي التي لا تعدى قيمتها الفى قرش سواء كانت مقدمة للمحكمة الجزئية المختصة اصلاً بها أو للمحكمة الابتدائية

وحيث انه لا يمكن التسليم بالقول بان نصاب الالفى قرش الممنوع فيه الاستئناف ينصب على المحاكم الجزئية وحدها لان المادة صريحة وقد جاء في آخرها ان الاستئناف جائز فيما تجاوز هذه القيمة وفيما اذا كان مقدار المدعى به غير معين لان القضايا التي لا تقبل تقدير قيمة لها هي من الدعاوى التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها خمسة عشر الف قرش (راجع مادة «٣٠» مرافعات العبارة الاخيره) واذن لا يكون هناك شك في ان ما تحكم فيه المحاكم الابتدائية وقيمتها لا تتجاوز الفى قرش غير قابل للاستئناف وما عداه محل للاستئناف.

وحيث انه يعزز ذلك ان القاضى الجزئى ما كان يملك الاختصاص في المسائل العقارية عند بدء تشكيل المحاكم (انظر مادة ٢٦ مرافعات من طبعة سنة ١٨٨٤) بل كان الاختصاص فيها للمحاكم الابتدائية وحدها وعلى ذلك بنصرف نص المادة ٣٤٥ من الطبعة المذكورة والقاضى يجوز الاستئناف فيما زاد عن الفى قرش الى الامرين معاً الى احكام المحاكم الجزئية في المنقول واحكام المحاكم الكلية في العقار المنقول ولا محل بعد ذلك لتقصيرها على احكام المحاكم الجزئية فقط

وحيث انه فوق ذلك جاء أولاً بمادة ٥٢٥ مرافعات فيما يختص باستئناف الاحكام الصادرة

في المعارضة في قائمة التوزيع المؤقتة في القسمة بين الغرماء انه لا يجوز الاستئناف اذا كان الدين الواقع عليه النزاع لا يزيد عن الفى قرش منها كانت ديون المتنازعين والمبالغ للمقتضى توزيعها وثانيا بمادة ٥٤٩ من القانون المذكور في باب نزع الملكية انه لا يجوز استئناف الحكم الصادر في المعارضة في تنبيه نزع الملكية اذا كان المبلغ المطلوب اداؤه بورقة التنبيه لا يزيد على الفى قرش

وحيث انه بناء على صريح الملائتين المذكورتين في عدم جواز الاستئناف فيما لا تتعدى قيمته الفى قرش وجوازه بصفة عامة فيما عدا ذلك سواء كانت الدعوى جزئية أو كلية يتبين أن نص مادة ٣٤٥ مرافعات تشمل القضايا المرفوعة للمحاكم الجزئية والابتدائية فيما كانت قيمته غير متجاوزة الفى قرش لا يقبل الاستئناف وما زاد عن هذا النصاب جائز فيه الاستئناف ولا يلتفت بعد ذلك الى القول بان ما تحكم فيه المحاكم وقيمه لا تتعدى مائة وخمسين جنيها يكون نهائيا لمخالفة هذا القول للقانون ولا يضر ذلك كون المحاكم الابتدائية تحكم في الاستئناف المرفوع عن احكام المحاكم الجزئية التي قيمتها لغاية مائة وخمسين جنيها لان حكمها في ذلك ينص القانون الصريح وليس فيه شيء يمنع الاستئناف في الاحكام الابتدائية الغير متجاوزة

مائة وخمسين جنيها والتي تزيد على كل حال عن عشرين جنيها

وحيث انه لذلك يكون الاستئناف غير جائز فيما يختص بمبلغ ١٥٦٠ قرش صاغ وهو الصادر به أمر التقدير للمستأنف عليه ضد علي عبد الله الفقي ومحمد الشيخ علي ومن معهما في القضية المدنية نمرة ٦٧٩ سنة ١٩١٧ محكمة طنطا ويجب قبول الدفع الفرعى وعدم قبول الاستئناف بالنسبة له والزام رافعيه بمصاريفه

وحيث ان الاستئناف المرفوع عما تقدر في القضايا الثلاثة الاخرى جائز لان قيمة ما تقدر في كل منها يتجاوز عشرين جنيها فيجب رفض الدفع الفرعى وقبول الاستئناف في المبالغ الثلاثة المتقدمة الذكر

فلهذه الاسباب

حكمت دوائر المحكمة مجتمعة حكما حضوريا أولا بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لمبلغ ١٥٦٠ قرش صاغ والزام مستأنفه بمصاريفه وثانيا بقبول الاستئناف في القضايا الاخرى وبإعادة القضية الى الدائرة التي تحولت منها للفصل في الموضوع.

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الخميس ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠

للمعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات مستر برسفال وكيل
المحكمة ومستر مارشال وصاحب السعادة محمد
محرز باشا ومستر كالويني ومستر كلابكوت
وصاحب السعادة عيد الرحمن رضا باشا واصحاب
العمة حافظ عبد النبي بك وحافظ لطفى بك
ومستر كرى وعطيه بك حسني واحمد بك زكى
ابو السعد ودولى ثاقب بك ومتولى بك غنيم ومستر
رافرتى وعلى بك سالم ومحمد بك مصطفى ومحمد
بك حلمي عيسى ومحمد بك مظهر مستشارين
بالمحكمة

واحمد عوض الشاذلى افندى سكرتير الجلسة
اصدرت الحكم الآتى

فى الاستئناف المقيّد بالجدول العمومى
نمرة ٦٠٣ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من مصلحة البوستة العمومية
ضد

حيب افندى حداد

وقائع الدعوى

رفع الاستئناف عليه هذه الدعوى لمحكمة
اسكندرية الاهلية قال فى عريضتها انه الحق
بخدمة مصلحة البوستة فى سنة ١٨٨٠ بوظيفة
وكيل بوستة واستمر بها الى نهاية شهر مارس
سنة ٩١٥ حتى بلغ من العمر اثنتين وخمسين سنة
ونصفا وكان فى خلال مدة خدمته بها مثالا

موظف - دعوى التعويض - بسبب الاحالة
الى المعاش - دعوى تعديل المعاش او المكافاة -
سقوط الحق فى كل من الدعويين
طلب التعويض بسبب الفصل من الوظيفة او
الاحالة الى المعاش فى غير الاحوال للنصوص عنها
قانونا يغاير طلب تعديل المعاش او المكافاة - لان
الطلبين وان كانا ناشئين عن عقد واحد الا انهما
مختلفان فى اساسهما وموضوعهما ومختلفان كذلك
فى الحق القانونى الذى يستمدان منه وجودهما .
فالمعاش مستمد من قانون المعاشات . واما دعوى
التعويض فانها مستمدة من القانون العام (مادة
٤٠٣ و ٤٠٤ مدني و ١٦ لائحة)

وعليه لا يبرى حكم للمادة السادسة من القانون
رقم ٥ سنة ١٩٠٩ على دعوى التعويض ولا يسقط
الحق فيها بمضى اربعة اشهر من استلام السركى .

تجد بالمحاماه فى هذا الموضوع خمسة أحكام حكيم
قضايا بالسقوط وهما :

حكم محكمة الاستئناف - المحاماه - سنة اولى
حكم رقم ٦ صحيفة ٣٤ - ثم حكم رقم ١٠٧ صحيفة
٥١٣ وثلاثة احكام قضت بعدم السقوط وهي :

حكم محكمة مصر - المحاماه سنة اولى - رقم ٥
صحيفة ٢٩ وحكم الاستئناف رقم ١٠٦ صحيفة ٥٠٨
ثم حكم الاستئناف ايضا - المحاماه - سنة ثانية -
رقم ٢٧ صحيفة ٧١

باسم صاحب العظمه فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

دوائرها المجتمعة

بهيئة مدنية وتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

للاستقامة والامانة كما يثبت ذلك دفتر التفتيش ودوسيه ملف خدمته الموجودان بمصلحة البوستة وقد فاجأته المصلحة المذكورة في أول مارس سنة ١٩١٥ بكتاب ارفقت به رقيته وسلمته اليه جاء فيه انه نظرا للحالة الحاضرة وما ترتب عليها من قلة الاعمال وعملا بمبدأ الاقتصاد الذي قرره الحكومة بمنشورها الصادر في سنة ١٩١٥ قد اضطرت المصلحة الى ان تحقّض العمال والموظفين في ميزانية المالية لسنة ١٩١٥ الداخلة في سنة ١٩١٦ ولذا قررت احالته الى المعاش ابتداء من أول اكتوبر سنة ١٩١٥ وبما ان هذا العمل مخالف للقوانين واللوائح ومخالف ايضا لمنشور المالية الذي ارتكبت عليه المصلحة في احالته الى المعاش وقد تظلم كثيرا لوزارة المالية ولمصلحة البوستة عقب الاحالة الى المعاش وبعد انتهاء مدة الحرب ايضا وامتنع عن استلام معاشه مدة ستة أشهر بعد احالته الى المعاش فلم يجد كل ذلك نفعا ولما اعيتته الخيل ولذات ثمر يده اضطر لقبض معاشه والتجأ الى القضاء طالبا الزام مصلحة البوستة بان تدفع له تعويضا قدره ١٢٧٣ جنيها و ١٧ مليما حسب البيان الموضح بعريضة دعواه مع المصاريف واتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المؤقت بلا كفالة . وبجلسة للرافعة أمام المحكمة الابتدائية دفع الحاضر عن المستأنف دفعتين فرعيتين تنازل عن أحدهما وتمسك بتانيهما الى آخر وقت وطلب عدم قبول الدعوى لرفعها بعد مضي الاربعة اشهر التالية لتسليمه سر كى معاشه المنصوص عنها في المادة السادسة من قانون المعاشات . وبعد اتمام المرافعة قضت محكمة اسكندرية الابتدائية بتاريخ أول يناير سنة ١٩٢١ حضوريا برفض الدفعتين الفرعيتين وحددت جلسة أخرى لنظر الموضوع .

فاستأنفته المصلحة بتاريخ ٦ أبريل سنة ١٩٢١ طالبة قبول استئنافها شكلا وفي موضوعه الغاء الحكم المذكور والقضاء بعدم قبول الدعوى والزام رافعها بالمصاريف والاتعاب عن الدرجتين لاسباب ذكرتها بعريضة استئنافها .

وبجلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ طلب وكيل المستأنف عليه احالة الدعوى الى دوائر المحكمة مجتمعة للفصل في الدفع الفرعي لوجود احكام متناقضة في هذا الموضوع صادرة من هذه المحكمة عملا بالقانون الجديد وقد اجابته المحكمة الى طلبه هذا واحالتها الى دوائر هذه المحكمة مجتمعة للفصل فيها .

وبجلسة اليوم المحدد انظر الدعوى امام دوائر هذه المحكمة مجتمعة صمم الحاضر عن المستأنف على طلباته السابقة لاسباب التي ذكرها بالجلسة . ووكيل المستأنف عليه طلب تأييد الحكم للمستأنف لاسبابه وللاسباب التي قالها بالجلسة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث أن الاستئناف مقبول شكلاً

وحيث ان دعوى المستأنف عليه تتضمن طلب الحكم على الحكومة بمبلغ ١٢٧٣ جنيتها و ١٧ ملياً بصفة تعويض عن الضرر الذي ناله بسبب احالته على المعاش بطريقة مخالفة للقوانين واللوائح الصادرة في هذا الشأن. وذلك للأسباب المبينة في اعلان الدعوى

وحيث ان الحكومة دفعت بعدم جواز النظر في هذه الدعوى لمضي أربعة شهور من تاريخ تسليم سر كى المعاش ارتكاباً على ما جاء في المادة السادسة من قانون المعاشات نمرة الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩ وهذا نصها « لا يجوز للحكومة ولا لصاحب الشأن المنازعة في أى معاش تم قيده متى مضت أربعة شهور من تاريخ تسليم السر كى المدين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن ولا تقبل منازعة تتعلق بمقدار المكافأة الا اذا قدمت الى وزارة المالية في الاشهر الأربعة التالية لتاريخ صرف المكافأة وبناء على كل ذلك فكل دعوى يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش الذى تم قيده أو المكافأة التى تم صرفها لا يجوز قبولها بعد مضي الميعاد المذكور أمام أى محكمة كانت

لا على الحكومة ولا على مصالحها لاي سبب كان وتحت أية حجة كانت ولا يجوز ايضاً قبول هذه الدعوى من الحكومة أو من مصالحها»

وحيث ان الطرفين مختلفان في تفسير المادة السالف ذكرها وفيما يترتب على ذلك من ان هذه المادة هل تشمل الدعوى الحالية المتعلقة بطلب تعويض عن قرار رقت مدعى بصدوره بطريقه مخالفه للقانون أم لا

وحيث أن هذه المسألة سبق طرحت أمام محكمة الاستئناف وصدرت فيها من جملة دوائر مختلفه أحكام متناقضة ففى بعضها بجواز نظر الدعوى بعد مضي الأربعة شهور وقضى البعض الآخر بالعكس بعدم جواز ذلك فوجب أذن البحث في غرض الشارع من وضع تلك المادة وتقدير الأدلة التي يدلى بها كل طرف لتأييد رأيه والفصل في الدفع الفرعي السالف بيانه

وحيث أنه ظاهر ان الغرض من وضع الشارع للمادة المذكورة هو جعل حد لكل منازعة في مقدار المكافأة أو المعاش سواء كان ذلك من جانب الموظف أو من جانب الحكومة فحسب ميعاد الأربعة الأشهر التالية لتاريخ تسليم السر كى المدين فيه مقدار المعاش الى صاحب الشأن أو التالية لتاريخ صرف المكافأة كى

يجوز فيه لصاحب الشأن المنازعة الى وزارة المالية في مقدار المعاش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفها وواضح جلياً من المادة أن الغرض من المنازعة التي نص على عدم قبولها بعد الإبعاد هي المنازعة في مقدار المعاش الذي تم قيده أو المكافأة التي تم صرفها لا طلب تعويض عن قرار رفت مخالف لقانون المعاشات فقصده الشارع من وضع هذه المادة الدعاوى التي غايتها تعديل مقدار المعاش أو المكافأة بعد تمام قيدها في دفاتر الحكومة وتسليم السراكي لأربابها أو صرف المكافآت اليهم حتي يكون ذلك ضامناً لاستقرار النظام في أعمال الحكومة ومانعاً للتشويش في قلم المعاشات بحصول التغيير والتعديل في مقدار المعاش أو المكافأة باحكام المحاكم لو ترك باب المنازعة مفتوحاً لمدة طويلة وحيث انه مما يؤيد هذا التفسير ان الفقرة الثانية في نص المادة السالف ذكرها عينت الجهة التي تقدم اليها هذه المنازعة وهي وزارة المالية ولما كانت وزارة المالية غير مختصة بالفصل في دعوى رفعها الافراد علي الحكومة بشأن التعويض عن اجراءات مخالفة للقانون فيظهر من ذلك ان روح التشريع يرمى دائماً الى المنازعات المتعلقة بمقدار المعاش أو المكافأة عن الخدمة السابقة أي عن أمور حسابية خاصة بخدمة صاحب الشأن وطريقة حساب معاشه أو مكافأته ولا أدل على ذلك أيضاً من نص الاصل الفرنسي الذي ورد فيه في مقابل مقدار المعاش أو المكافأة لفظ (chiffre) . رقم ، أي ان موضوع النزاع هو مبلغ المعاش الذي تم قيده أو مبلغ المكافأة الذي صرف لا التعويض عن اجراءات مخالفة للقانون وحيث ان مندوب الحكومة يعترض بان دعوي التعويض المرفوعة من المستأنف عليه هي في الحقيقة طلب تعديل المعاش بطريق غير مباشر ويستند في اعتراضه على نص المادة السالف ذكرها التي قضت بعدم قبول كل دعوي يراد بها أو بواسطتها تعديل مقدار المعاش بعد مضي الاربعة الاشهر لأي سبب كان وتحت أية حجة كانت ولكن هذا الاعتراض غير وجيه لان الدعوي التي يراد بواسطتها أي بطريقة غير مباشرة تعديل مقدار المعاش هي التي يقصد بها في الحقيقة الطعن في مقدار المعاش واظهار خطأ الحكومة في حسابه سواء كان من جهة مدة الاستخدام أو المرتب أو غير ذلك من الشروط اللازمة للاستحقاق في المعاش فيحتال صاحب الشأن لطلب تعويض عن الضرر الذي نشأ عن هذا الخطأ بقدره بالفرق بين المعاش المقدر الذي أصبح غير قابل للمنازعة لمضي الاربعة الاشهر وبين المعاش الذي كان يجب تقديره لو روعي احكام قانون المعاشات في هذه الحالة

لا شك بأن الدعوى ولو أنها صيغت بأنها طلب تعويض عن ضرر نشأ عن اعمال مخالفة للقانون ولكن يراد بها في الحقيقة بطريقة غير مباشرة الوصول الى تعديل مقدار المعاش فهي داخلة ضمن الدعاوى المحجور على صاحب الشأن رفعها بعد مضي الميعاد ولا يقبل اذن من صاحب الشأن أي حجة كانت في قبول طلبه بعد الميعاد بان كان غائباً مثلاً أو مريضاً أو أي سبب آخر للوصول الى تعديل مقدار المعاش أو المكافأة وحيث أن الدعوى الارفوعة الآن أمام المحكمة لم يطلب بها رفعها تعديل مقدار المعاش أو تعويضاً عن خطأ وقع في هذا المقدار وإنما يطالب بتعويض عن ضرر يدعيه بسبب فصله من الخدمة بطريقة مخالفة للقوانين أي أن أساس الدعوى مخالفة الحكومة لتنفيذ عقد الخدمة حسب اللوائح والقوانين التي تعامل بها موظفيها في مدة خدمتهم وفي كيفية أحوالهم على المعاش على مقتضى القواعد المنصوص عنها وحيث أن الدعوى الحالية المتضمنة طلب التعويض لهذا السبب مختلفة في أساسها وموضوعها عن الدعوى المقصود بها تعديل المعاش أو المكافأة ولا يمكن أن يقبل من الحكومة ما ذهبت اليه من أن المعاش أو المكافأة يشمل هذا التعويض لأن المعاش أو المكافأة عبارة عن مبلغ من المال أوجده عقد

الاستخدام وهو قانون المعاشات لمنفعة الموظف عن المدة التي قضاها في الخدمة مقابل المبالغ التي تخصم من راتبه الشهري لتصرف له عند التقاعد ويتبين من ذلك أن المعاش أو المكافأة ليس بمنحة تمنحها الحكومة للموظف وإنما حق اوجده الخدمات التي أداها والمبالغ التي استقطعت من مرتبه وأما التعويض عن الضرر فإنه عبارة عن حق أوجبه القانون العام لكل شخص حصل له ضرر بسبب فعل شخص آخر مخالف للقوانين واللوائح وأساس هذا الحق هو ما نص عنه في المواد ٤٠٣ و ٤٠٤ من القانون المدني و ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم وعلى هذا فالطلبان وإن كانا ناشئين عن عقد واحد إلا أنها مختلفان في الحق القانوني الذي يستمدان منه وجودهما وحيث ان حق التعويض المطالب به في هذه الدعوى مبني على ان الحكومة أخلت الموظف على المعاش بطريقة مخالفة للقوانين واللوائح قبل ان يتم مدة الخدمة حسب عقد الاستخدام وعلى هذا فالحق في هذا التعويض مختلف عن طلب تعديل المعاش اختلافاً ظاهراً وان سقوط الحق في المطالبة به خاضع للقواعد العامة لان سقوط الحق المنصوص عنه في المادة السادسة من قانون المعاشات السالف ذكرها خاص باحوال معينة وجاء على سبيل الاستثناء كما مر الذكر ولا يمكن التوسع فيه ومن البديهي

ان هذا النص لا يمس الحقوق التي يجوز لها القانون للعام .

وحيث انه لا محل للاعتراض على الطريقة التي اجتنب بها المستأنف عليه في دعواه قيمة التعويض المطالب به للقول بان الغرض من الدعوى الوصول الى تعديل المعاش لانه ثابت من جهة ان المستأنف عليه لم يطلب تعديل المعاش بل صرح الحاضر عنه بالجلسة فوق ذلك انه موافق على مقداره من جهة حسابة عن مدة خدمته ومرتبته السابق ومن جهة أخرى فان تقدير الضرر والتعويض عنه هما من المسائل المتعلقة بالوقائع وايسر المحكمة مقيدة بقاعدة ما في هذا الشأن بل لها السلطة المطلقة حسب ظروف كل قضية في تقدير التعويض بناء على ما تراه متى ثبت لها ان أساس الحق في طلب التعويض في حد ذاته صحيح

وحيث انه تبين للمحكمة مما سلف ايضاحه ان الدعوى الحالية لم يقصد بها تعديل مقدار المعاش مباشرة أو بواسطة ولم تكن اذن داخلية ضمن الدعوى للنصوص بسقوطها في المادة السادسة من قانون المعاشات السالت ذكرها ينفي الأربعة الاشهر وعلى هذا يكون الدفع الفرعي المقدم من الحكومة على غير أساس ويتم رفضه

وحيث انه لا محل للبحث فيما ذهب اليه مندوب الحكومة من الاستنتاج من ظروف القضية من حصول التنازل الضمني من المستأنف عليه عن حق طلب التعويض اذ ان هذا البحث ليس متعلقا بالمسألة المطروحة الآن أمام المحكمة بل أن مثل هذا البحث متعلق بموضوع الدعوى عند المناقشة فيه من الطرفين ويجب ان يلاحظ ان المسألة المطروحة أمام المحكمة ومطلوب الفصل فيها كما فصلت فيها المحكمة الابتدائية هي خاصة فقط بالدفع الفرعي بجواز أو عدم جواز نظر الدعوى ليس الا

وحيث أنه مما تقدم وبناء على باقي الاسباب الواردة بالحكم المستأنف يكون الحكم المذكور في محله ويتعين تأييده
فأهذه الاسباب

حكمت دوائر المحكمة مجتمعة حكما حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف والزام المستأنفة بالمصاريف والاف قرش صاع آتاعب محاماة هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الخميس ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق ٥ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠



الوقائع

رفع المستأنف عليه الاول هذه الدعوى
لدى محكمة طنطا الابتدائية الاهلية ضد
المستأنفين والمستأنف عليه الثانى بعريضه مؤرخه
١٩ و ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ بتقيدت بجدولها بتمرة
٥٨٨ سنة ١٩٢٠ طاب فيها الحكم باحقية
للفدانين الميين الحدود والمعام بالعريضه بالشفعة
في نظير مبلغ الثمن الحقيقى وقدره ٥٢٠ جنيها
مصريا ولو أنه عرض وأودع بخزينة المحكمة
المبلغ المكتوب في العقد ورسم التسجيل وقدره
٢١٥ جنيها و ١٥٠ مليا ومعو التسجيل المتوقع
علي الاطيان المذكوره لمصلحة المدعى عليهم
الثلاثة الاول مع الزامهم بالمصاريف واتعاب
المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ المؤقت
وبعد المرافعة حكمت المحكمة المذكورة
بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ حضوريا باحقية
المدعى للفدانين الميين بعريضة الدعوى
بالشفعة في نظير دفعه مبلغ ٧٠٠٣٠ قرشا قيمة
الثمن ومبلغ ١٤ جنيها و ٨٠٦ مليا قيمة رسم
التسجيل الى المدعى عليهم الثلاثة الاولين والزمهم
بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ قرشا اتعاب محاماه
ورققت ما خالف ذلك من الطلبات
فاستأنف للمستأنفون هذا الحكم بتاريخ
٢٧ و ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ وطلبوا الاستئناف للوزارة
بصحيفة استأنفهم الحكم بقبوله شكلا وفي

شفعه - عرض الثمن - ايداعه - حق ارتفاق
تنازل المشتري عنه

١ - يجب علي الشفيع ان يعرض الثمن عرضا
حقيقيا وان يتبع العرض بالايداع والا سقط حقه في
الشفعة

٢ - اذا كان حق الشفعة مبنيا على الجوار وعلى
وجود حق ارتفاق للمعين المبيعة على ارض الجار وتنازل
المشتري عن حق الارتفاق سقط حق الجار والشفعة
راجع ايضا بالمعنى الاخير حكم محكمة الاستئناف
في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ - المحاماه سنة ثانية
حكم رقم ٥٥ صحيفة ١٨٢

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
العمرة حافظ لطفى بك وبحضور حضرات مستر
كالويني وعلي سالم بك مستشارين
ومبروك فهمى افندى كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتى :

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومى
تمرة ٤٩٥ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من الشيخ علي علي خليفه الكبير
ومحمد علي خليفه وعلي علي خليفه الصغير
مقدم

عبد العزيز افندى القاضى ثم الشيخ عوض
حسين عثمان الذي لم يحضر بالجلسة

للموضوع إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الاول مع الزامه بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماه عن الدرجتين

وبجلسة المرافعة « ٥ فبراير سنة ١٩٢٢ »

المحددة أخيرا النظر هذا الاستئناف طلب الحاضر عن المستأنفين الحكم بالطلبات السابقة واحتياطيا تعيين خير لتحقيق وجود طريق رى آخر للارض المشفوع فيها والحاضر عن المستأنف عليه الاول طلب تأييد الحكم المستأنف وذلك للاسباب التي ذكرها كل منهما ودونت بمحضر الجلسة.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على ورق الدعوى والمداولة قانونا من حيث ان الاستئناف حاز شكله القانوني .

وحيث انه ثابت من مستندات الدعوى ان عوض حسين عثمان المستأنف عليه الثاني باع للمستأنفين فدانين بناحية البتانون مقابل ثمن قدره ٧٠٠٣٠ قرش بعقد تاريخه ١٣ يناير سنة ٩٢٠ وسجل في ١٩ منه

وحيث ان المستأنف عليه الاول أعلن المشتريين على يد محضر في ٢٦ يناير سنة ١٩٢٠ برغبته في أخذ الإطيان المبيعة بالشفعة لما لها من حق الارتفاق على أطيانه من قديم الزمان بواسطة

القناة القريبة التي هي من أصل الملك وعرض عليهم الثمن فلم يقبلوا وبدلا من ايداعه بخزينة المحكمة على ذمة المشتريين قد استردوه من المحضر

وحيث انه بعد اعلان الرغبة بطلب الشفعة رفع عبد العزيز افندى القاضى الدعوى في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٠ بطلب الحكم باحقته في الشفعة مقابل الثمن الحقيقي وهو ٥٢٠ جنيا ولم يودع الثمن الوارد بالعقد والمصاريف الرسمية بخزينة المحكمة الا في ٦ مارس سنة ١٩٢٠ بعد اعلان الرغبة في طلب للشفعة بشهر وعشرة ايام

وحيث أنه جاء بمادة ١٤٠ من قانون الشفعة انه يجب على من يرغب الاخذ بالشفعة ان يعلن للبائع والمشتري طلبه لهما كتابة على يد محضر ويكون هذا الاعلان مشتملا على عرض الثمن وملحقاته الواجب دفعها قانونا

وحيث انه متى حتم القانون لصحة طلب الشفعة العرض وجب ان يكون مصحوبا بايداع المعروض بخزينة المحكمة طبق احكام قانون المرافعات فيما يختص بعرض الدين وايداعه ان لم يقبله المعروض عليه ايداعا رسميا

وحيث انه لا يقبل القول بان القانون لم يحتم في قانون الشفعة العرض الحقيقي لان القانون لم يكن به عرض حقيقي وعرض غير حقيقي وكل ما قضاها من العرض يحتم ان يكون

مصحوبا بالابداع علي ذمة العروض عليه ليتدبر
في صرفه ورفض النزاع اذا رأي حجة لهذا العرض
والا فلا عرض صحيحا وتسقط نتائجه

وحيث انه بناء علي عدم ابداع طالب الشفعة
التمن وملحقاته بالخزينة في مدة الشهر المعين
لرفع الدعوي يكون عرضه غير تام وحقه في
الشفعة بناء علي ذلك قد سقط بحكم القانون
وحيث أنه فوق ذلك فقد قرر المستأنفون
من بدء طلب الشفعة أنهم متنازلون عن حق
الارتفاق الذي للاطيان المشتراء علي ملك طالب
الشفعة وأن ليس لاطيانهم أي حق في الري
علي ارض المستأنف عليه الاول

وحيث أن الشفعة وهي حق ضعيف قد
تقررت في الشريعة الغراء لدفع الضرر وما دام
أن هذا الضرر قد زال بتنازل المستأنفين عن
حق الارتفاق بسبب طلب الشفعة فقد سقطت
تبعاله

وحيث أنه لا يقبل طلب المستأنف عليه
الاول عدم قبول هذا التنازل من المستأنفين لنشود
حقه في الشفعة بتمام عقد البيع لان أساس طلبه
حق الارتفاق المكلفة أرضه دفعا لاحتمال مضرتها
من سوء استعمال المشتري وما دام أن المشتري
قد تنازلوا عن هذا الحق فقد زال السبب وهم
يملكون هذا التنازل في كل وقت

وحيث أنه بناء علي ما تقدم يتبين عدم

أحقية المستأنف عليه الاول فيما يطلبه من الشفعة
ويجب الغاء الحكم المستأنف ورفض دعواه
وعليه مصاريفها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة غاييا بالنسبة الى عوض
حسين عثمان وحضوريا بالنسبة الى باقي الخصوم
بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بالغاء الحكم
المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه الاول
والزمته بجميع المصاريف و٤٠٠ قرشا صاغا
للمحاماه عن الدرجتين

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الاحد ٨ جمادى الثاني الموافق ٥
فبراير سنة ١٩٢٢

١٠١

شفعة — طلبها بواسطة وكيل في الادارة
اجازة الموكل

يجوز للوكيل في الادارة ان يشفع في عقار باسم
موكله لانه ليس ممنوعا من أن يشتري لموكله بماله
عقارا اذا رأى لموكله مصلحة في ذلك . خصوصا
اذا اجاز الموكل عمل موكله بعد رفع دعوى الشفعة
لان الاجزه اللاحقة في حكم لوذله السابقه .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

للمشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور

حضرات مستر مارشال وصاحب العزة عطيه
محسني بك مستشارين وثمان ناشد افندي
بلا كفاية

بلا كفاية
أصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المقيد بالجدول العموي
نمرة ٥٦٣ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من الشيخ سيد عبد الرحمن
مستأنف

ضد
محمود افندي سلام بصفته وكيلًا مفوضًا

في الادارة فقط علي املاك عبد الباقي بك
العمري . والست جليسة بنت بولص زوجة

رفلة افندي رزق ولم تحضر الثانية
الوقائع

رفع محمود افندي سلام بصفته وكيلًا عن
عبد الباقي بك العمري دعوى ضد الشيخ سيد

محمد الرحمن والست جليسة بنت بولص أمام
محكمة المنصورة الاهلية طلب للاسباب التي

ذاكرها باعلان دعواه الحكم أولا بصحة عرض
مبلغ ١٢٢٤ جنيه و ٨٠٠ ملجم قيمة الثمن للعقار

المشقوق فيه ورسم التسجيل السابق عرضه
بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠ . ثانيا الحكم

باحقيقته الى أخذ المنزل الموضع حدوده ومعاله
بالعريضة مقابل الثمن وقدره ١٢٢٤ جنيها

مؤخره ٨ ملجم بالشفعة مع التسليم وعدم المتابعة ثانيا
٦٥

الزام المستأنف بالمصاريف والأتعاب والتفاد
بلا كفاية

وبجلسة ١١ يناير سنة ١٩٢١ مرافعه دفع وكيل
المستأنف دفعا فرعيا بعدم قبول الدعوي لأنها

مرفوعة من وكيل لا يبيح له توكيله ذلك
وبجلسة ٢٥ يناير سنة ١٩٢١ حكمت

المحكمة المشار إليها برفض الدفع الفرعي المقدم
من المستأنف لعدم وجود صفة للمستأنف عليه

الأول محمود افندي سلام في دفع دعوى الشفعة
المشار إليها بالتوكيل من موكله حضرة عبد الباقي

بك العمري والزام محمود افندي سلام المذكور
بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين .

وبجلسة ٢٣ يناير سنة ١٩٢١ مرافعه صمم
الحاضر عن المستأنف علي طلباته وطلب الحاضر

عن المستأنف عما لا أول تأييد الحكم المستأنف
ولم تحضر المستأنف عليها الثانية وقد أجل الحكم

لجلسة اليوم
الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الأوراق والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا
وحيث أن عبد الباقي بك العمري المقيم

في ستويسرا الآن قد وكل محمود افندي سلام
توكيلا عاما في ادارة جميع املاكه وكافة شؤونه

مؤخره ٨ ملجم بالشفعة مع التسليم وعدم المتابعة ثانيا
٦٥

رفع محمود أفندي سلام الوكيل المذكور باسم موكله دعوى علي سيد عبد الرحمن والست جليله طلب فيها الحكم باحقية الموكل المذكور أن يأخذ بالشفعة منزلاً كائناً بالنصوده مبينة حدوده بورقة افتتاح الدعوي نظير الثمن وملحقاته المودع بخزينة المحكمة وهذا المنزل مشتري المستأنف من الست جليله المذكوره وحيث ان السيد عبد الرحمن المستأنف دفع فرياً بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم وجود صفة لرافعها محمود أفندي سلام لأن التوكيل الخاص بالأدارة المعطى اليه من عبد الباقي بك العمري لا يخول له حق طلب الشفعة وحيث ان محكمة اول درجه حكمت برفض الدفع الفرعي وبقبول الدعوى فاستأنف السيد عبد الرحمن هذا الحكم

وحيث وان كان الوكيل في ادارة اشغال موكله ممنوعاً اصلياً من اعمال التصرف في الأعيان الثابتة الا انه اذا كان تصرفه هذا فيه مصلحة لموكله بحيث لو لم يعمل بعد مقصراً فيعتبر هذا العمل من اعمال حسن الادارة الواجب على الوكيل القيام به ولذلك يجوز له عمله باعتبار انه داخل في حدود توكيله كأن اشترى عقاراً من مال موكله صفقة راجحه هذا فضلاً عن ان القانون لا يحرم على الوكيل في الادارة الا التصرف بالبيع alienation ولم يحرم عليه المشتري ولو كان خاصاً بعقار خصوصاً

في ذلك الوقت اللائق (انظر بند كتر فرائضه) جزء ٣٧ نوتة ٤٨٧ و ٥١٦ صحيفة ١٠٩٤ و ١٠٩٦ وحيث ان محمود أفندي سلام الوكيل المذكور رفع باسم موكله دعوى الشفعة باعتبار ان فيه مصلحة له ولما كان الغرض منها ان يحل الشفعي محل المشتري فلا يمكن ان يعتبر فعل هذا من التصرفات المحظور عليه عملها بخصوص التوكيل السابق ذكره

وحيث فضلاً عن ذلك فان عبد الباقي بك العمري حرر توكيلاً صادقاً عليه بصفة رسمية بتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٢٠ بمدينة باريس الى محمود أفندي سلام صرح له فيه بان يكون وكيلاً عنه في تنفيذ كل العقود والمسائل والأشياء التي تكون ضرورية للمطالبة والحصول على حق الشفعة المذكور وقد أجاز له الاعمال السابقة التي اجراها بشأن هذه القضية وقد صادق ووافق على ذلك

وحيث من المقرر قانوناً ان الموكل اذا أجاز وكيله على ما فعله خارجاً عن حدود التوكيل فيكون عمله نافذاً وصحيحاً بهذه الاجازة فتصبح اعمال الوكيل الماضية نافذة من مبدأها كأن لم تشبه أدنى شائبه فالأجازة تسري على الماضي كما أنه من المقرر شرعاً أن الاجازة اللاحقة في حكم الوكالة السابقة وحيث مادام ان الموكل أجاز أعمال محمود أفندي سلام الوكيل فتعتبر كلها صحيحة ونهائية

يكون الحكم المستأنف في محله ويتمتعين تأييده
فلهذه الأسباب
بك مستشارين ويوسف صدق افندي كاتب
الجلسه

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا
ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف
والزمت المستأنف بالمصاريف و٤٠٠ قرشا تعاب
محاماه
اصدرت الحكم الآتي
في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي نمرة
٥٩٢ سنة ٣٨ قضائه

المرفوع من عثمان بك امين ابو زيد
مستأنف
صدر هذا الحكم في ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ (٩ جماد
آخرة سنة ١٣٤٠)

ضد

١٠٢

الست نعمت هاتم صدق كريمة المرحوم
محمد صدق باشا والست مرشده هاتم مستأنف
عليها

وقائع الدعوى

رفع المستأنف هذه الدعوى أمام محكمة
مصر الاهليه ضد المستأنف عليها بعريضة
أعلنت في ١٥ يوليو سنة ١٩١٦ وتنحصر في أنه
يدان المدعي عليها بطريق التضامن والتكافل
بمبلغ ٨٥٨٨٣ قرش بمقتضى سند تاريخه ٢٣
يناير سنة ١٩١١ موقع عليه بامضائهما ومستحق
الدفع بعد مضي شهرين من تاريخه ولتوقفهما عن
الدفع طلب الحكم بالزامهما بأن يدفعاه بطريق
التضامن والتكافل بمبلغ ٨٥٨٨٣ قرش مع الفوائد
القانونية من تاريخ رفع الدعوى لغاية السداد
والمصاريف والاعتاب وشمول الحكم بالنفاذ
الموقت بغير كفاله - فانكرت الست نعمت
هاتم صدق التوقيع على السند المذكور بعد أن

تزوير - قوة الاحكام الجنائية امام المحاكم المدنية
الحكم الصادر من المحكمة الجنائية بالبراءة
حجة امام المحكمة المدنية ان كان مبنيا على عدم
صحة التهمة.

اما اذا كان الحكم مبنيا على عدم كفاية الادلة
فليس حجة امام المحكمة المدنية ولا يمنع من
نظر الدعوى امامها.

وفي القضية - صدر حكم المحكمة الجنائية ببراءة
شخص من تهمة استعمال ورقه مزوره لعدم كفاية
الادلة فقضت محكمة الاستئناف بان هذا الحكم
لا يمنع المحكمة المدنية من نظر دعوى انكار التوقيع
على الورقة نفسها

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
بمحكمة استئناف مصر الاهليه

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة عبد الرحمن رضا باشا وبحضور جناب
مستر رافرتي وحضرة صاحب العزة محمد مظهر

بلغت النيابة بشأنه وتوقفت الدعوى المدنية الى
أن حكم نهائيا ببراءة المدعى من التهمة التي
نسبت اليه وبعد المرافعة في الدعوى حكمت
محكمة مصر الاهلية بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٢١
حضوريا وتمهيدا بأحالة القضية على التحقيق ليثبت
المدعى بكافة الطرق الثبوت بما فيها البيئة
توقيع المدعى عليها الثانيه (نعمت هاتم) علي
السند المذكور ولها النفي بالطريقة عينها وانتدبت
للتحقيق حضرة محمد بك جعفر أحد قضاة
الهيئة وللرئاسة انتداب خلافه عند المانع وحددت
للتحقيق جلسة الاربعاء ١٣ ابريل سنة ١٩٢١
وعلى قلم الكتاب ضم مفردات قضية الجنبه
جزئي ومستأنف عن حكم الجنبه فاستأنف
المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٣ و ٧ ابريل
سنة ١٩٢١ طالبا الغاءه وفي الموضوع الحكم
بالزام المدعى عليهما بالصفه السابقة بأن يدفع
له مبلغ ٨٥٨٨٣ قرشا والفوايد القانونيه من
تاريخ رفع الدعوى أي من ١٥ يوليو سنة ١٩١٦
لحين السداد والمصاريف والانتعاب
وبجلسة مرافعة يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢
أصر المحامي عن المستأنف على الطلبات السابقة
وطالب المحامي عن المستأنف عليها الأولى التأييد
واعترفت المستأنف عليها الثانيه بسند الدين
وبتوقيعها عليه وذلك للأسباب للمينة بحضور
الجلسه

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع علي
أوراق الدعوى والمداولة حسب القانون
من حيث أن الاستئناف مقبول شكلا
وحيث أن المبادئ القانونية التي اجتمعت
عليها الشراح وقررتها المحاكم الفرنسية والمصرية
في كثير من احكامها أن الاحكام الصادره بالبراءة
تكون حجة أمام المحاكم المدنية متى كانت مبنية
علي أن الفعل المنسوب الي المتهم لم يصدر منه
أو لم يحصل اصالة أما ان كانت البراءة مبنية
على عدم ثبوت التهمة أو عدم كفاية الادله
ففي هذه الحالة لا يكون حكم البراءة حجة
أمام المحكمة المدنية ولا يكسب قوة الشيء
المحكوم فيه وعليه اذا حكم ببراءة متهم من
تهمة التزوير الموجهة اليه بناء على عدم ثبوتها
قبله فلا يمنع ذلك من الادعاء مدنيا تزوير الورقة
تتي حكم ببراءة مزورها لعدم ثبوت التزوير
قبله (دالوز كودانوتيه مدني نبذه ١٢٣٧ و ١٢٣٨)
وشرح لا كوست في قوة الشيء المحكوم فيه
صحيفة ٤١٣ وما بعدها وحكم محكمة الاستئناف
الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠١ المجموعه الرسميه
السنة الرابعه

وحيث أن في هذه القضية فانه فضلا عن
أن تهمة التزوير لم ترفع عنها الدعوى العموميه
ضد المدعي لسقوط الحق في اقامتها وما نظرت

عيسى بك مستشارين واحداً افندي جوش
الشاذلي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي :

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي
نمرة ٥٠٧ سنة ٣٦ قضائية

للمرفوع من محمد بك ختانه مستأنف
ضد

عبد المجيد افندي خليفة ختانه وآخرين
مستأنف عليهم

الوقائع

رفع مصطفى حسن الزيدى ومحمد محمد
الزيدى واحمد محمد الزيدى والحرمة فاني سيد
احمد رمضان وخضرة مصطفى الزيدى هذه

الدعوى لمحكمة طنطا الاهلية قالوا فيها انهم
يملكون فدانين بزمام ناحية صالحجر تبادلوا

عليها بدلا زراعيًا مع المرحوم خليفة بك ختانه
على ان اعطى لهم ١ ف ٨ ط كائنة بزمام ناحية

القضابة وهذا الاخير تبادل مع المستأنف بان
اعطى له اطيابهم وأخذ منه بدلا وبما ان البدل

الزراعي يجوز الرجوع فيه في أي وقت خصوصا
وقد ظهر لهم ان من ضمن الاطيان المتبادل

عليها مع المرحوم خليفة بك ختانه ستة عشر
قيراطا موقوفة فلذلك يلتبسون بالحكم بفسخ

البدل الزراعي وتسليمهم اطيابهم وهي الفدانان
المينة حدودها ومعاييرها برضة افتتاح الدعوى

فيه محكمة الجنج هي فقط تهمة استعمال السند
للمزور فان البراءة بنيت على عدم كفاية أدلة
التيوت وعلى ترجيح أدلة النفي على أدلة الاثبات
وعليه فلا مانع يمنع المحكمة المدنية من النظر
في دعوى انكار التوقيع المرفوعة من الست
نعمت هانم ويكون الحكم المستأنف في محلة
ويتعين تأييده

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد
الحكم المستأنف والزم المستأنف بالمصاريف
صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم الاثنين
١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق ١٦ جمادى الثانية سنة
١٣٤٠ هجرية

١٠٣

بدل - طريق اثباته - قرائن الاحوال

ليس عقد البدل من العقود التي يشترط فيها
العلائية . فليس ما ينجم من انعقاد العقد شفها بمجرد
حصول الايجاب والقبول . وانما العبرة بمد ذلك
بالتيوت الذي قد يكون استنتاجا من قرائن الاحوال
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة الاستئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبي العزة عطية حسني بك ومحمد حلمي

مع المضاريف والاعتاب بحكم مشمول بالتنفيذ الوقت بلا كفالة . وبعد اتمام المرافعة في الدعوى قضت المحكمة المشار اليها آنفا بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٨ جضوريا بفسخ عقد البديل الزراعي الشفوي والزام المدعي عليهم بان يسلموا المدعين العدائين الشائعين في س ط ف الميمنة الحدود والمعاليم بعريضة الدعوى مع الزام محمد بك ختاته بالمصاريف ومائتي قرش صاغ اعتاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات

فاستأنف المستأنف هذا الحكم بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩١٩ طالبا قبول استئنافه شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المذكور والقضاء برفض الدعوى والزام رافعيها بالمصاريف والاعتاب عن الدرجتين

وبجلسة للرافعة صمم وكيله على هذه الطلبات وقال ان البديل تملك لا زراعي وقدم مذكرة بديفاعه ولم يحضر أحد عن المستأنف عليهم

المحكمة بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا حيث ان الاستئناف مقبول شكلا

وحيث تبين أن عائلة الزبيدي كانوا يملكون ٢٠ سن و ٢٨ ط و ٥ فلتق يجوز منطور بناحية ما يخص فبداوا بان تبادلوا على فدانين منها مع

حيث ان عائلة الزبيدي ظلت ساكنة بعد موت مورثها على هذا التصرف حتى أقاموا الدعوى الحالية فادعت أن البديل كان بدلا زراعيًا يجوز الرجوع فيه وادعي محمد بك ختاته أنه بديل تملك ينقل ملك كل عين مستبدلة الى التبادل معه وعلى ذلك لا يجوز الرجوع فيه

وحيث انه لا نزاع في أن عقد البديل كسائر العقود التي لم يشترط فيها القانون العلانية بنص صريح وتم شفها بمجرد حصول الايجاب والقبول سواء كان البديل زراعيًا أو بديل تملك وانما العبرة بعد ذلك بالثبوت فاذا وجدت كتابة كما هو الغالب يرجع لنصها لانه يكون حاسمًا للنزاع واذا لم يوجد كتابته تعين البحث عن نية

المتعاقدين من ظروف الدعوى وقرائن الاحوال
 وحيث أن المحكمة ترجع حصول البديل
 بقصد التملك بدليل طول المدة واطلاع كل
 فريق علي تصرف الفريق الآخر فيما أخذ من
 البديل بلا معارضة منه وبدليل أن عائلة الزيدى
 لم ينكروا علي محمد بك حتاته ادعاه بانهم باعوا
 باقى ما كانوا يملكونه في النقطة التي بادلوا علي
 علي جانب منها
 وحيث أن ورثة خليفه بك حتاته طلبوا
 اقتسام ما أخذ مورثهم من محمد بك حتاته أمام
 محكمة كفر الزيات الجزئية ولو كانوا يعتقدون
 أن البديل زراعي لما طلبوا قسمته وتحملوا
 مصاريف دعوى قسمة لا طائل من ورائها
 وحيث أن كل فريق أخذ في تنفيذ البديل
 بطريقة تدل علي أنه بطريق الملك من وقت
 حصوله الي وقت رفع الدعوى وطريقة التنفيذ
 للتبادلة بين الطرفين من العلامات الدالة علي
 نيتها عند التعاقد
 وحيث أن شهود محمد بك حتاته وأن أعترض
 عليهم لصلتهم به ولكن شهادتهم لم يكذبها
 الظاهر بل هي مطابقة للواقع
 وحيث فضلا عن ذلك فإن المستأنفين
 من ورثة خليفه بك حتاته في الدعوى المرفوعة
 من محمد بك حتاته بطلب رد ما أعطاه بدلا
 عقب الحكم في هذه الدعوى باعتبار البديل بدلا
 زراعيًا قررروا في عريضة استئنافهم أن البديل
 كان بدل تملك
 وحيث انه لذلك يكون الحكم المستأنف
 في غير محله ويتمين الفاؤه واعتبار البديل بدل
 تملك
 وحيث ان ادعاء عائلة الزيدى بانه من
 ضمن ما أخذوه من خليفه بك حتاته في البديل
 ستة عشر قيراطا موقوفه فهذا لا يقدر في
 اعتبار البديل بدل تملك وانما اذا صح فانه بدل
 علي ان التملك غير جائز في هذا القدر لانه من
 المقرر ان احكام البديل كاحكام البيع . والاعيان
 الموقوفة لا يجوز بيعها أو استبدالها الا باذن
 القاضي الشرعي فاذا لم يستوف البديل شروطه
 جاز الرجوع فيه لهذا السبب
 وحيث ان عائلة الزيدى لم يوجهوا طلبات
 بشأنها قبل ورثة خليفه بك حتاته المتبادل معها
 بل ساقوا هذه الحكاية علي سبيل الاستدلال
 بها علي ان البديل كان زراعيًا فقط فهم حينئذ
 وشأنهم في طلب استرداد مقابلها من الارض
 الحرة .
 وحيث ان وكيل ورثة خليفه بك حتاته
 طلب ايقاف الدعوى لوفاة افكار أوزنب
 افكار احدي الورثة وعارض في ذلك محمد بك
 قائلا انه متنازل عن مخاصمتها والحكمة لا تري
 محلا للايقاف خصوصا لان الخصوم الاصليين

من المستأنف عليهم ثم ورثة الزيدى الذين كانوا
في الأصل مدعين

وحيث انه من جهة المصاريف فالمحكمة ترى
الزام المدعين الاصليين بثلاثة ارباع المصاريف
في الدرجتين وورثة خليفه بك حتاته بالربع الباقي
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وموضوعا بالغاء الحكم المستأنف ورفض

دعوى المدعين الاصليين وحفظت لهم الحق
في المقاضاة بشأن بدل الستة عشر قيراطا المقول

بانها موقوفة بدعوى على حداثها والزمهم بثلاثة
ارباع المصاريف في الدرجتين وورثة خليفه بك

حتاته بالربع الآخر وبالمقاصه في اتعاب المحاماة
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية

المنعقدة في يوم الثلاثاء ١٤ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق
١٧ جمادى الثانية ١٣٤٠

١٠٤

احالة ضابط الى الاستيداع . امر ادارى

اختصاص المحاكم المدنية . تعويض

لم تنص القوانين لمصرية على الاحوال التى يجوز
فيها احالة أحد الضباط الى الاستيداع على سبيل
الحصر . فلمردار حق الامر باحالة أحد ضباطه الى
الاستيداع كلما رأى محلا لذلك دون ان يكون
للمحاكم حق ايقاف هذا الامر

وانما للمحاكم حق النظر في الاسباب التى
استوجبت الاحالة والحكم للضابط بالتعويض ان
كان هناك عمل محكم

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسفال بوكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحبي
المرز عطيه حسني بك ومحمد بك حلمى عيسى
مستشارين واحمد افندى عوض الشاذلى كاتب
الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيديا لجدول العمومي نمرة
٨١٢ سنة ٣٦ قضائه

المرفوع من وزارة الحريه مستأنفه

ضد

احمد افندى حمدي الرشيدى مستأنف عليه
الوقائع

رفع احمد افندى حمدي الرشيدى هذه

الدعوى لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية قال

فيها أنه كان ضمن ضباط الجيش المصرى العاملين

برتبة ملازم أول ولسبب من الاسباب أحالته

وزارة الحريه على الاستيداع ابتداء من أول

يونيه سنة ١٩١٦ وقد تظلم لها كثيرا من هذا

الاستيداع المخالف للقوانين فلم يلتفت الى شكواه

وبما ان الاستيداع اذا كانت مدته اكثر من

سنة يسقط حقه في الاعدمية ويصبح كأنه

أحدث ضابط في الجيش وقد مضى على هذا

الاستيذان است سنوات وكسور وطلب في خلالها من الوزارة أن تعيده الى وظيفة أرقى بالجيش العامل وخصوصا وانه أجاز الامتحان لرتبة اليوزباشى ومن هم اقل منه كفاءة وخدمة اصبحوا أرقى منه وقد ناله ضرر بسبب ذلك فما كان من الوزارة الا أن صممت على بقاءه بهذه الحالة

وحيث أن حرمانه من حقه القانوني بترقية من هم دونه في الاقدمية ومنعه عن الترقية للآن حتى ضاعت عليه مزية الاقدمية هذا كله مخالف للقوانين كما أن حالته الى الاستيذان لا مبرر لها قانونا فيستحق نظير هذه المخالفة تعويضا قدره ٤٠٠٠ جنيه طلب الحكم له به مع المصاريف والاعتاب بحكم مشمول بالنفاذ المؤقت بلا كفالة وبعد اتمام المرافعة في الدعوى قضيت المحكمة المشار اليها آنفا بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩١٩ حضوريا بالزام وزارة الحرية بأن تدفع له مبلغا قدره ١٥٠٠ جنيه والمصاريف المناسبة ومائتي قرش صاغ للمحاماه فرفعت وزارة الحرية استئنافا عن هذا الحكم بتاريخ ٢١ اكتوبر سنة ١٩١٩ طلبت فيه قبول استئنافها شكلا وفي موضوعه بالنفاذ الحكم المذكور والقضاء من باب أصلي بعدم اختصاص المحاكم الاهلية بنظر الدعوى واحتياطيا برفض الدعوى والزام رافعا بالمصاريف والاعتاب عن الدرجتين

كما استأنفه المستأنف عليه فرعيا بالذكر المذكورة المقدمة منه ومؤرخة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ طالباً بقبول استئنافه شكلا وفي موضوعه بتعديل الحكم المذكور والقضاء له بما طلبه أمام محكمة أول درجة

وقد دفع وكيل المستأنف عليه بعدم قبول الاستئناف المرفوع من الوزارة مرتكنا على المادتين ٦ و ٢٢ من قانون المرافعات وقضت هذه المحكمة بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٢٠ برفض الدفع الفرعي وبقبول الاستئناف شكلا وحددت جلسة أخرى لنظر الموضوع

وبجلسة المرافعة صمم كل مستأنف على طلباته السابقة للاسباب التي ذكرها كل منها بالجلسة وبالمذكرات العديدة المودعة بالدوسيه المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا حيث أن الاستئنافين الاصلين والفرعي مقبولين شكلا

وحيث أن دعوى التعويض المرفوعة على المستأنف عليه مبنية على أن الوزارة سببت له ضررا باحاطته على (المعاش) بالاستيذان مع عدم توفر أي سبب من الاسباب التي تجيز هذه الاحالة وهذه الاسباب هي على زعمه ثلاثة وميينة بطريق الحصر في القوانين والاوامر

المعمول بها في الجيش المصري طبعة سنة ١٩١٥ وهي
أولا - أحوال الضابط العائد من الخدمة الملكية
في السودان المنصوص عنها في المادة (٢٢)
فصل ٤ من مجموعة القوانين والأوامر المذكورة
ثانيا - حالة المرض المنصوص عنها في المادة
(٥) فصل ١٢

ثالثا - عدم نجاح الضابط في الامتحان المشار
اليه بالمادة - ١١ - من لائحة الامتحان

وحيث أن الوزارة ترد على ذلك بقولها
أن حق أحوال الضابط على الاستبداع هو حق
عام يدخل ضمن سلطة السردار وعلى كل حال
فإن الأسباب التي تسوغ أحوال الضابط على
على الاستبداع ليست فقط الأسباب الثلاثة
السابق ذكرها

وحيث أنه يتضح من القوانين الجاري
العمل بها في إنجلترا وفي فرنسا أن الشروط التي
تبرر أحوال الضابط على الاستبداع المبرر عنه ب
Half pay في القانون الانجليزي وب Non
active في القانون الفرنسي وهذه الالفاظ تماثل
تماما الاحالة على الاستبداع في القطار المصري
مدينة في القوانين العسكرية على سبيل الحصر
وكان من المنتظر أن يوجد في القانون المصري
ما يماثلها من البيان على سبيل الحصر أيضا

وحيث أن الأسباب الثلاثة التي ذكرها
للمستأنف عليه ليست موضحة ببيان يحصرها

دون غيرها من الأسباب بل أنها متفرقة في
مجموعة القوانين وفي هذه الحالة يجب حتما اعتبارها
أنها وردت على سبيل البيان لا على سبيل الحصر
مطلقا وخصوصا لأنه يتضح من الشكل الذي
وضعت فيه أنها وضعت لبيان الاجراءات التي
يجب اتباعها في كل حالة من الاحوال المذكورة
لا لبيان الشروط التي يجب توفرها لاحالة أحد
الضباط على الاستبداع

وحيث أنه مما يؤيد ذلك أن الوزارة ذكرت
أسبابا أخرى للاحالة على الاستبداع منها تخفيض
فرق الجيش كما هو مبين بأفادة وزارة الحربية
الى وزارة المالية المؤرخة في ١٨ فبراير سنة ١٩٠٢
وحيث أنه إذا أراد القانون تقييد استعمال
حق ما وحصره في أحوال معينة فإنه يقضى
دائما بذلك بنصوص صريحة ويبين فيها تلك
الاحوال بطريق الحصر ولكن القانون المصري
لم يفعل ذلك في مسألة الاحالة على الاستبداع
وحيث أنه نظرا لعدم وجود هذا النص
في القانون المصري تری محكمة الاستئناف
وجوب البحث في الاحوال التي يجوز فيها للوزارة
أن تحيل أحد الضباط على الاستبداع ولا تری
المحكمة طريقة افضل من البحث في الشروط
المنصوص عنها في القوانين العسكرية الفرنسية
والانجليزية لان النظام المتبع فيها قد اتخذ اساسا
لتنظيم الجيش المصري

وحيث ان القانون الانجليزي يشترط بان تكون احالة الضابط على الاستبعاد Half pay لمصلحة النظام في الجيش راجع المادة ٣٠٩ من قانون الجيش Royal Warrant الصادر في سنة ١٩١٢ والقانون الفرنسي يجيز أيضا بالمادة ٦٠ - من قانون ١٩ مايو سنة ١٨٣٢ أحالة الضابط على الاستبعاد Non activité بسبب الفصل عن الخدمة بمقتضى أمر يصدر من رئيس الحكومة ويظهر ان الشرط الجوهري للفصل عن الخدمة هو ان مصلحة النظام في الجيش تستوجبه

وحيث انه فضلا عن ذلك اذا لم يكن للسلطة العليا الحق في احالة ضابط على الاستبعاد بسبب مصلحة النظام في الجيش فانه يستحيل اذا في هذه الحالة ضمان حسن السير والنظام العسكري أو اجتناب خطر جسيم يهدد البلاد ولذا ترى محكمة الاستئناف بناء على هذه الاعتبارات انه يجب الاقرار للحكومة بهذا الحق العام المبني على المبدأ المتقدم ذكره

وحيث أنه متى تقرر ذلك يجب البحث فيما اذا كانت السلطة في استعمال هذا الحق هي سلطة مطلقة يجوز للوزارة او للسرदार فقط استعمالها أو أنها يجب أن تكون خاضعة لمراقبة المحاكم بمعنى أن المحاكم مع التسليم بان الاحالة على الاستبعاد هي من الاجراءات

الادارية التي لا يجوز لها تنفيذها ولا ايقاف تنفيذها يمكنها مع ذلك ان تبحث فيما اذا كانت تلك الاجراءات حصلت بطريقة استبدادية وفي هذه الحالة تحكم على الحكومة بمويز الضرر.

وحيث انه لا محل لما تدعيه الوزارة من أن احالة الضابط على الاستبعاد لا تسبب له اى ضرر لانه لا ينحسر جزءا من مرتبه فقط مدة وجوده في الاستبعاد بل يكون أيضا معرضا لضياع اقدميته » راجع المادة الاولى من الفصل الثاني من مجموعة القوانين » ويظهر أيضا من المادة - ٢٢ من الفصل الرابع ان الاحالة على الاستبعاد تعتبر في بعض الاحوال ماسة بالضابط أو من شأنها الاضرار بصالحه وحيث انه يجب ان يلاحظ هنا ان القانون الانجليزي لم يحول استعمال هذا الحق للوزير ولا للقائد العام بل لمجلس الجيش army council وهو مجلس أعلى يعين اعضاؤه من العسكريين والملكيين واما في فرنسا فان هذا الحق لا يستعمله سوى رئيس الجمهورية وهذا مما يدل على أن القانون العسكري في هذين البلدين اراد ان يمنح الضباط ضمانات خاصة لحمايتهم من استعمال ذلك الحق بطريقة غير عادلة

وحيث انه نظرا لعدم وجود ضمانات مثل هذه في القطار المصري فان محكمة الاستئناف

مع تسليمها بأن السردار هو الشخص الوحيد الذي له أن يقدّر مصلحة النظام في الجيش لها مع ذلك ان تبث فيما اذا كان تقديره هذا في الدعوى الحالية مبنيا على وقائع ثابتة ومعيّنة وانه استعمل حقه بطريقة قضائية أولا

وحيث انه يتضح من الدوسيه الخاص بالاستئناف عليه انه في السنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٤ قد وقعت منه جملة مخالفات عسكرية ثبتت عليه وانه في سنة ١٩١٥ قد أخطر بانه اذا لم يحسن سيره سيحال على الاستيداع ويظهر ايضا من التقارير السرية المحررة بشأنه من الضباط رؤسائه ان هناك أمور عديدة يستحق اللوم عليها ولا سيما التقرير الاخير المحرر بعد الاخطار السابق ذكره

وحيث انه مع عدم التمهض لتقدير قيمة واهمية هذه المخالفات فان محكمة الاستئناف ترى مع ذلك انها تكون وقائع ثابتة وحصينة وان السردار قد استعمل سلطته بطريقة قضائية وانه كان يمكنه اعتبار تلك الوقائع مبررة لاحالة المستأنف عليه على الاستيداع

وحيث انه يتضح من كل ما تقدم انه لم يصدر من الوزارة ضد المستأنف عليه أي عمل اداري مخالف للقوانين والاورامر فلا حق له اذن في طلب تمريض ما وكذا يتعين الغاء الحكم المستأنف ورفض دعواه

وحيث انه في هذه الحالة يجب ايضا رفض الاستئناف الفرعي للرفوع منه لانه خاص فقط بمقدار التمريض

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئنافين الاصيلي والفرعي شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه والزامه بمصاريف الدرجتين بدون اتعاب محاماه

صدر هذا الحكم وتلى علنا تحت رئاسة مستر مارشال وبحضور حضرتي المستشارين السابقين والكاتب السابق ايضا في يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق اول رجب سنة ١٣٤٠

١٠٥

ترك المرافعة - قبول المدعي عليه

حق الشفيع في جدول عن الشفعة - تمريض -
١ - ترك المدعي المرافعة في القانون المصري صحيح ولو لم يقبله المدعي عليه طالما قد حصل الترك قبل رفع الدعوى الفرعية - مادة ٣٠٥ مرافعات - خصوصا لان الشارع المصري - على خلاف الشارع الفرنسي في المادة ٤٠٢ - قد نص صراحة على حق المدعي في ترك المرافعة تأييدا لما كان متبعا قبل وضع القوانين المصرية طبقا لاحكام الشريعة الفراء

٢ - اذا استعمل الشفيع حقه ثم عدل فتنازل عنه فلا يترتب على ذلك حق للمشفوع منه في مطالبة الشفيع بالتمريض طالما أن الاخير اعما استعمل حقه في حدود القانون وطالما لم يصب المشفوع منه ضرر بفعل الشفيع .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
مرشال وبحضور حضرات صاحبي العزة عطيه
بك حسني ومحمد بك حلمي عيسى مستشارين
واحمد افندي عوض الشاذلي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي نمرة
٦٥٢ سنة ٣٨ قضائيه

المرفوع من هارون افندي عبد السيد
وورثة المرحوم الشيخ جاد عوض ومحمد
عوض والسيدات شيخه ومبروكه وزمزم وعريفه
بنات جاد عوض وهاتم بنت برعي زوجة جاد
عوض مستأنفون

مضد

احمد افندي عبدالكريم ايزيد ويوسف افندي
علي الساجدار وباشكاتب محكمة بني سويف
الاهلية وباشكاتب محكمة مصر الاهلية ووزارة
الحقانيه مستأنف عليهم

الوقائع

رفع المستأنف عليه الاول هذه الدعوي
لمحكمة بني سويف الاهلية قال فيها أن
المستأنف عليه الثاني باع الى المستأنف الاول
ومورث باقي المستأنفين أطيانا قدرها ٥٣٣ ط

١٣ ف شائمة في تركة المرحوم بايزيد بك كاشنة
بناخية اهوره وقله والسيد موصحة الحمدود
والمعلم بعريفنة الدعوى بتمن قدره ٢٠٥ جنيه
للفدان الواحد وبما أنه له الحق في أخذها
بالشفعة علاوة على حقه الثابت في أخذها
بالاسترداد عملاً بالمادة ٤٦٢ من القانون المدني
لأنه مالك على الشيوع في أكثر من الثلثين في
جميع التركة فقد عرض الثمن على المشتريين فلم
يقبلوا فادعه بالخزانه فلذلك التمس الحكم
بأحقية لاخذ الاطيان المذكورة آنفا بالشفعة

مقابل دفعه الثمن الاصلي وقدره ٢٧٥٠ جنيه عافيه
الملحقات ومن باب الاحتياط الكلي مقابل الثمن
الصدوري وملحقاته وقدره ٣٣٥٢ جنيه و ٨٦٠ ملجم
مع التسليم والزام خصومه بالمصاريف
والاتعاب . ولما كانت هذه الدعوي أمام حضرة
قاضي التحضير بالمحكمة المشار اليها آنفا

فرد وكيل الشفيع بترك المرافعة فيها وعندها
طلب وكيل هارون افندي عبد السيد أحد
المستأنفين الحكم له بمبلغ ٥ جنيه بصفة تعويض
فاصدر حضرة القاضي بتاريخ ٢ ديسمبر سنة
١٩٢٠ حكمه بأثبات اقرار وكيل المدعي (الشفيع)

بترك المرافعة في هذه الدعوي والزامه بالمصاريف
وبأحالة الدعوي الفرعية لجلسة أخرى للمرافعة
فيها . وبجاسة المرافعة طلب وكيل المشفوع في
حقها اعتبار أن أصل الدعوي لا يزال قائمة

والزام الشفيع بدفع مبلغ ٧٥٠ مليم و٣٤١٤ جنية قيمة ثمن الاطيان للتطليها بالشفعة في نظير أخذه الاطيان المذكورة وبالزامه أيضا بدفع مبلغ عشرة جنيات مصرية تعويضا نظير عدم عرضه كل الثمن واحتياطيا ان لم تحكم المحكمة بهذين المبلغين فيطلبان الحكم بالزامه بدفع مبلغ ٢٦٢٧ جنية مصرى تعويضا نظير فرق الثمن الذي كانت دعوى الشفعة هذه سببا في حرمانهما منه مع المصاريف والانتاب وطلب الشفيع عدم قبول الدعوى الفرعية وأصر على تركه المرافعة وبعد ما ترفع الخصوم فيها قضت المحكمة المشار اليها آنفا بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ بعدم قبول الدفع الخاص بترك المرافعة وفي الدعوى الفرعية برفضها والزام رافعيها بمصاريفها وببيع مائتي قرش انتاب محاماه

بالمصاريف والانتاب عن الدرجتين وفي أثناء نظر الاستئناف توفي جاد عرض وأدخلت وروثته في هذه الدعوى وم الستة الاخيرون من المستأنفين وبجلسة المرافعة صمم وكيل المستأنفين على هذه الطلبات للاسباب التي قالها بالجلسة ووكيل المستأنف عليه الاول طلب تأييد الحكم المستأنف لاسبابه وللاسباب التي قالها بالجلسة «المحكمة»

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمدولة قانونا

حيث أن الاستئناف مقبول شكلا ، وحيث أن النزاع بين طرفي الخصوم ينحصر في أن المستأنف عليه الاول كان رفع دعوى شفعة على المستأنفين وفي أثناء تحضير الدعوى قرر بتركه المرافعة بجلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وعقب ذلك مباشرة رفع المستأنفون دعوى فرعية طالبوا بها المستأنف عليه المذكور بمبلغ خمسمائة قرش صاغ بصفة تعويض فحكم قاضي التحضير بإثبات اقرار وكيل المستأنف عليه الاول بترك المرافعة واحال الدعوى الفرعية على جلسة المرافعة وفيها ترفع الخصوم في عدم جواز حصول ترك المرافعة وفي الدعوى الفرعية برفضها فحكمت المحكمة بعدم قبول الدفع الخاص بترك المرافعة وفي الدعوى الفرعية برفضها واستأنف المستأنفون هذا الحكم

فاستأنف المشفوع في حقها هذا الحكم بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٩٢١ طالبين بقبول استئنافها شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المذكور والقضاء لهما بما طلباه امام محكمة أول درجه وزيادة عليه أن اعتبرت محكمة الاستئناف أن قرار قاضي التحضير المؤرخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ يأخذ صفة الحكم فتحكم بقبول الاستئناف ضده شكلا وتقضى بعدم اختصاصه فيها حكم به وتحكم بالفائه وعدم اختصاصه وأن تحكم بالطلبات السابقة مع الزام الشفيع

وحيث أن المستأنفين دفعوا استئنافا عن هذا الحكم وطلبوا الغاءه والتقرير بان الدعوى الاصلية وهي دعوى الشفعة لازال قائمة ومن باب الاحتياط الحكم بالزام المستأنف عليه الأول أن يدفع لهم مبلغ ٢٦٢٧ جنيه تمويضا عن فرق السعر الذي كانت دعوى الشفعة - يديا في حرمانهم منه ومن طريق آخر اذا اعتبرت محكمة الاستئناف أن قرار قاضي التحضير يأخذ صفة الحكم فتحكم بقبول الاستئناف ضده شكلا والحكم بعدم اختصاص قاضي التحضير فيما حكم به وتحكم بالغائه لعدم اختصاصه وتحكم بالطلبات السابقة

عن ترك المرافعة

حيث أن ما أجراه قاضي التحضير من اثباته تقرير المستأنف عليه الأول بترك المرافعة في الدعوى إنما هو عمل داخل في اختصاصه بحسب احكام قانون قاضي التحضير فقد نصت المادة السابقة في الفقرة الخامسة منها بأن قاضي التحضير يختص بأثبات اقوال الخصوم وطلباتهم (وتنازلهم عنها) واعترافاتهم والصلح بينهم وغير ذلك من الاتفاقات التي تصدر منهم

وحيث انه لا معنى حينئذ لطلب الغاء قراره الخاص بهذا الشأن ولا الحكم بعدم اختصاصه لان عمله مطابق لقانون التحضير

وحيث انه يجب النظر بعد ذلك فيما اذا كان

ترك المرافعة من المستأنف عليه الأول وقع ضحيما وترتب عليه اثره القانوني لولا بد كما يتسبك المستأنفون من قبولهم لهذا الترك حتي ينتج مفعوله ويكون له الاثر القانوني المنصوص عليه في المادتين ٣٠٥ و ٣٠٦ من قانون المرافعات وحيث انه لا نزاع في ان الدعوى الفرعية لم ترفع قبل طالب ترك المرافعة وانما رفعت عقب طلبها

وحيث ان المادة ٣٠٦ مرافعات صريحة لأن المدعى عليه لا يجوز له عدم قبول الترك الواقع من المدعى الا في حالة ما اذا كان اقام عليه دعوى في اثناء الخصومة وضمت الى الدعوى الاصلية ومؤدى ذلك ان الدعوى الفرعية لا بد وان تكون اقيمت قبل الترك وهو ما لم يحصل هنا

وحيث أن ما ذهب اليه المستأنفون من أن قبول ترك المرافعة لازم على كل حال استثناسا باقوال الشراح الفرنسيين بين ثلاث أحوال وهي (١) التنازل عن الدعوى أو الحق في ذاته وهو تنازل به تنقضي الخصومة

(٢) وتنازل عن المرافعة لا ينقضي به إلا مجرد المرافعة والحق يبق

(٣) وتنازل عن عمل خاص من اجراءات المرافعة

وحيث أن التبراح ذهبوا اجماعا الى أن قبول للمدعى عليه لازم في الحالة الاولى وهي

القوانين الحالية فالمدعى حز في ترك خصومته بحسب احكام الشريعة وان الراى السائد عند الفقهاء ان المدعى هو من اذا ترك الخصومة لا يجبر عليها لان حق الطلب له فاذا تركه فلا سبيل لاحد عليه والمدعى عليه هو من اذا ترك لا يترك بل يجبر على الخصومة ليؤدى حق صاحبه اذا ثبت عليه « انظر كتاب مباحث المرافعات للشيخ زيد والشيخ سلامة طبعة سنة ١٩٠٩ صحيفة ٦ » كأن في ذلك ما يرجح فكرة الشارع في اختياره حالة ترك المرافعة حتى لا يناقضه بتشريعه عملا متبعيا.

وحيث أنه متى تبين ذلك ظهر غرض الشارع المصرى صريحا في أنه يريد أحالة الترك التى يكون فيها أحد الخصوم حرا في التنازل عن حقه في المرافعة بغير قيد أو تعلق على قبول خصمه الا في حالة قيام دعوى سابقة من المدعى عليه على التنازل

وحيث أن ما حصل في هذه الدعوى هو ترك للمرافعة لا ترك للحق فهو صحيح قانونا ولا حاجة لاشتراط قبول المدعى عليه لنفاذه وحيث أن يكون الحكم المستأنف القاضى برفض الدفع الفرعى الخاص بذلك في محله

(عن دعوى التعويض)

حيث أن الاصل أن المدعى عليه له الحق في تعويض ما أصابه من الضرر بسبب رفع أي دعوى عليه اذا ثبت أنه قد لحقه ضرر من

التنازل عن الدعوى أو الحق في ذاته وذلك لانهم يعتبرون التنازل في مثل هذه الحالة عقدا لا يتم الا برضاء متبادل من الطرفين

وحيث أنهم على العكس من ذلك قرروا أنه في حالة التنازل عن مجرد المرافعة فالتنازل لا يحتاج لقبول المدعى عليه بل ذهبوا لا بعد من ذلك وقرروا بأنه اذا كان التنازل عن الدعوى تنازلا مجردا غير معلق على شرط ولم يكن المدعى عليه اصبح مدعيا فرعيا فالتنازل لا يصح رفضه «فقرة ٢٧٣» من تعليقات دالوز على مادة ٤٠٢ فرنساوى

وحيث انهم على كل حال صرفوا نص المادة ٤٠٢ فرنساوى لحالة التنازل عن الدعوى فقط ولم يدخلوا في حكمها حالة ترك مجرد المرافعة وحيث انه يستخلص من ذلك ان الشارع المصرى لما رأى اللبس في نص القانون الفرنسى واختلاف التأويل عند الشراح وتضيقهم لمؤداه اختار حالة ترك المرافعة او الاجراءات ونص عليها صراحة بنص يخالف نص القانون الفرنسى وبالفاظ لا تحتل شكاً وابعد بعبارة صريحة حالة ترك الحق في ذاته «راجع مادة ٣٠٥» من قانون المرافعات

وحيث انه متى علم ان الطريقة التى اختارها الشارع المصرى مطابقة ايضا لاحكام الشريعة الاسلامية التى كانت متبعة الاجراء قبل وضع

فعل المدعي أو كانت الدعوى كيدية

ماعدا ذلك من الطلبات

وحيث أن المحكمة لا ترى من ظروف هذه الدعوى ما يبرر طلب التعويض لانه لا نزاع في أن المستأنف عليه الاول عند ما رفع دعوى الشفعة انما ارفعها استعمالا لحق شرعى اجازة القانون وكذلك تركه للمرافعة هو استعمال لحق مخول له قانوناً أيضاً

وحيث أن المستأنفين هم الذين لم يقبلوا العرض الذي عرضه الشفيع لوجوه رأوها تمنه فالتجأوه للتقاضى واذا صح ان تنازله هو اتقاء ليهبوط الاسعار العام فرغبة المتأنفين في الزامه هو تحمل هذا الضرر بدلا منهم لا مبرر لها لان في وسع الشفيع اتقاءها حيث لم يرتبط باي ارتباط قانونى أمام فلم يكن في وسعهم ذلك لانهم التزموا بعقد الشراء

وحيث انه لم يتبين حيثئذ ان الدعوى دفعت بطريق الكيد ولا على غير اساس قانونى ولم يكن للشفيع يد في هبوط الاسعار فتكون دعوى التعويض على غير اساس ويكون الحكم المستأنف القاضى برفضها في محله ويتعين تأييده فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا برفضه وتأيد الحكم المستأنف والزم المستأنفين بالمصاريف وخمسةائة قرش صاغ اتعاب محاماه ورفضت

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق اول رجب سنة ١٣٤٠

١٠٦

محكمة مختلطة - اجراءات نزاع ملكية

صالح اجنبى - سبب صحيح - تملك بمضى المدة اجراءات نزاع الملكية التى يتخذها الدائن الاجنبى تعلق حقه بمقار مدينه فتصبح المحاكم المختلطة مختصة وحدها بهذه الاجراءات (مادة ١٣ لأئحة ترتيب المحاكم المختلطة - مادة ٩ مدني مختلط) وعليه فاجراءات نزاع الملكية التى يتخذها في الوقت نفسه دائن آخر على العين نفسها امام القضاء الاهلى تكون باطلة ونذلك حكم مرمى المزداد ولو كان سابقا لحكم مرمى المزداد الصادر من المحكمة المختلطة . ومثل ذلك الحكم لا يصلح سببا صحيحاً لتملك بالمدة القصيرة

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني سويف الاهلية

بالجلسه العلنية المنعقدة علنا بسراي المحكمة بهيئة مدنية استئنافية في يوم الاربعاء ٨ جماد آخر سنة ١٣٣٩ و ١٦ فبراير سنة ٩٢١ تحت رئاسة حضرة مصطفى فهمي البحيري بك القاضي وحضور حضرتي محمد فؤاد حسني افندي ومراد كامل افندي القاضيين

وحضور علي كامل افندي الكاتب

صدر الحكم الآتي

في قضية الاستئناف المرفوعة من الشيخ
عبد النعم خليفة تمرة ٩٩ سنة ٩١٩

مضد

الشيخ محمد سليمان وابراهيم علي عطا ومحمد
شحات عويس ونفوسه بنت اسماعيل ابو طيره
مستأنف عليهم

اقام محمد سليمان هذه الدعوي لمحكمة بني
سوييف الجزئية ضد المستأنف والمستأنف عليهم
الباقين واورد في صحيفة المعلنه في ١٧ مارس
سنة ٩١٨ انه اشترى فدانا معيننا في الصحيفة
للمذكورة من المستأنف بموجب عقد مؤرخ ١٣
ابريل سنة ٩١٦ مقابل ثمن قدره ٢٠ جنيه وان هذا
الفدان كان في الاصل ملكا لمرزوق سيد احمد
الديب بمقتضي حكم مرسى مزاد صادر من
محكمة بني سوييف في ٦ فبراير سنة ٩١٢ ومحضر
تسليم رسمي رقم ١٠ ابريل سنة ٩١٢ ثم انتقلت
ملكيتة منه الى زوجته المستأنف عليها الاخير
وهذه باعته الى للمستأنف وهو باعها ليه (اي الى
المستأنف عليه الاول) وانه اجر هذا الفدان الى
محمد شحات عويس فتعرض له فيه ابراهيم علي
عطا ونازعه في ملكيتة ولذلك طلب الحكم
بتثبيت ملكيتة الى ذلك الفدان ومنع منازعة
ابراهيم علي عطا له فيه والزامه بالمصاريف ومقابل
المهاماه مع النفاذ المعجل واحتياطيا الحكم على

المستأنف وهو البائع بان يدفع له ٠ مبلغ مائة جنيه
مصري قيمة ما يساويه الفدان المذكور الا ان من
التمن مع المصاريف ومقابل المهاماه والنفاذ المعجل
ومحكمة بني سوييف الجزئية حكمت
في ٣١ اغسطس سنة ٩١٨ بالزام المستأنف بان
يدفع للمستأنف عليه الاول مبلغ ٢٠ جنيها مصريا
وفوايد بواقع المائة ٥ في السنة من تاريخ رفع
هذه الدعوي لغاية السداد والمصاريف ٥٠ قرش
مقابل المهاماه وبالزام نفوسه بان تدفع هذا المبلغ
للمستأنف ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات
فاستأنف المستأنف هذا الحكم بمريضه اعلنت
للمستأنف عليهم في ١١ و ١٤ ديسمبر سنة ٩١٨
طالبها الغاءه وأخراجه من هذه الدعوي
بغير مصاريف والحكم للمستأنف ضده الاول
بطلباته الاصلية والزام الثاني بالمصاريف وطلب
المستأنف عليه الاول بجلسة ١٩ يناير سنة ١٩٠٢
الحكم له فوق ما حكم له به ابتدائيا بمبلغ ٢٠ جنيها
علي سبيل التعويض وقد صمم الخصوم على اقوالهم
ومذ كراتهم الختامية

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمدادولة قانونا

حيث ان الاستئناف حاز شكلا القانوني
وحيث ان النزاع الذي انعقد بسببه التقاضي
بين الخصوم في هذه الدعوي يتلخص في كون

الفدان للتنازع من اجله بيع مرتين بالازاد الجبري فكان يبعه في الاولى بالمحاكم الاهلية في سنة ٩١٢ ورسى مزاده علي المرحوم مرزوق سيد احمد وهو باعه لزوجته نفوسه وهي باعتها الي المستأنف وهو باعه الي المستأنف عليه الاول وكان يبعه في الثانية بالمحكمة المختلطة في سنة ٩١٧ بناء علي طلب اجنبي ورسى مزاده علي ابراهيم علي عطا في ٢٤ نوفمبر سنة ٩١٧ واستلمه رسميا في ١٠ يناير سنة ٩١٨ فمال النزاع تقدير فضل احد الحكمين علي الاخر فيما يترتب عليه من الآثار القانونية اللاحقة

بالمحكمة المذكورة في ١٧ ابريل سنة ٩١٢ حكم بمرسى مزاد الاطيان المذكورة علي ابراهيم علي عطا مقابل مبلغ ٨٢٥ جنيه وانه في سنة ١٩١٦ اعيد بيع هذه الاطيان بالمرزاد امام تلك المحكمة بناء علي طلب البنك الزراعي وبمجلسة للزادات المنعقدة فيها بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٧ حكم بشطبها.

وحيث أن مرزوق سيد احمد الديب اتخذ من جانبه اجراءاته امام محكمة بني سويف الاهلية حتي قضى بمرسى مزاد الاطيان التي كان يترع ملكيتها عليه في ٦ فبراير سنة ١٩١٢

وحيث أن نص المادتين ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة و ٩ من القانون المدني المختلط صريحان في قصر الاختصاص علي المحاكم المختلطة كلما كان الرهن أو البيع الجبري متعلقا بحق اجنبي مهما كانت صفة مالك العقار او الحائز له

وحيث انه ثابت قبل كل شيء ان من يدعي محمد محمود كان مدينا لكل من الخواجه بنى كيوبولو والمرحوم مرزوق سيد احمد الديب وان الاول منهما استصدر ضد المدين المذكور حكمين احدهما من المحكمة التجارية المختلطة بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ٩١٠ والثاني من المحكمة الجزئية المختلطة بتاريخ اول ديسمبر سنة ٩١٠ وانه

وحيث أن القضاء الاهلي قد جرى في مجموع احكامه علي احترام هذين النصين وحيث أنه من الخطأ البين أن يذهب المعارضون لهذه القاعدة في كلامهم الي تناول المسألة من الوجهة الادبية والمقارنة بين المحاكم الاهلية والمختلطة وان كلام تفضيل الثانية علي الاولى فيما يستمر بين الوطنيين من المنازعات اذا تعلق بها حق الاجنبي فكل هذه الاعتبارات

نبه علي مدينه بالوفاء في ٢٥ فبراير سنة ٩١١ وسجل التنبيه في ٨ مارس سنة ٩١١ بنمرة ٩٢٣١ ثم اوقع حجزا عقاريا علي اطيان المدين المذكور بموجب محضر رسمي مؤرخ ٨ ابريل سنة ٩١١ ووجه في ٥ مايو سنة ٩١١ بنمرة ١٦٥٠٧ ثم اودع قائمة الاطيان وشروط البيع في قلم كتاب المحكمة المختلطة في ٢٩ اغسطس سنة ٩١١ وبمجلسة البيوع المنعقدة

لا يقوم لها وزن تلقيناء نص القانون الذي هو قانون مصري مندر به الامر المالى من ولى الامر في الديار المصرية منشأ لحاكم مصريه وان كانت مختلطة لان المصريين ان يتقاضوا لديها في حقوقهم المشتركة بينهم وبين الاجانب وفيها تصدر الاحكام بين الجميع باسم سلطان البلاد وحيث أنه لذلك يتعين البحث في فضل احد الحكيم اللذين جاءت الاشارة اليهما آنفا باعتبار كونها صادري من محكمتين مصريتين احدهما مختصة بالحكم به والاخرى غير مختصة وحيث ان الحكم الصادر من محكمة بني سويف الاهليه في ٦ فبراير سنة ١٩١٢ قضي بمسئ مزاد الاطيان علي مرزوق سيد احمد الديب في الوقت الذي كان حق الاجنبي قد تعلق بها لان الحكم الصادر له بالدين كان في سنة ١٩١٠ وتنبية نزع الملكية وتسجيله والحجز العقارى وايداع قايمة شروط البيع وبيان الاطيان كل ذلك كان في سنة ١٩١١ ولا يمكن القول بأن نازع الملكية الوطني جهل هذا كله ما دام أنه مكلف بإيداع الشهادات العقارية المتعلقة بالحقوق العينية المترتبة علي العين المزوعة ملكيتها بالمحاكم الاهليه هذا فضلا عما تبين من الاطلاع علي الورقة المحررة بختم نفوسه زوجة مرزوق سيد احمد بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩١٦ وبها تتعهد للمشتري منها بان ترد له الثمن اذا بيع القدان بناء علي طلب اخذ ارباب العيون وحيث انه لذلك يكون حكم مرسئ المزاد الاول الصادر الى مرزوق سيد احمد قد صدر من هيئة غير مختصة وعلي أثر اجراءات باطلة واذن فلا يمكن اعتباره سببا صحيحا مكسبا للملكية باى وجه من الوجوه (راجع دوهلتس جزء ١ صحيفة ٤٠٥ عمدة ١٢٧ وما بعدها)

وحيث أن هذه المحكمة ليست محل النظر في صحة الاجراءات التي اتخذت امام المحكمة المختلطة من حيث اعلان حازر العقار او عدم اعلانه وما عليها الان الا اعتبار حكم مرسئ المزاد الثاني الصادر من المحكمة المذكورة قائما صحيحا دون سواء الى أن يثبت العكس بحكم يصدر من الجهة المختصة باصداره وحيث أن المستأنف عليه الاول رفع استئنافا فرعيا وطلب الحكم له بمبلغ ٣٠ جنيه علي سبيل التعويض فوق ما حكمت له به المحكمة الابتدائية وحيث أن المحكمة المذكورة قد قضت له بفوائد الثمن المقدر في العقد هذا عدا ما استغله من القدان المتنازع بشأنه من تاريخ استلامه اياه الواقع في ابريل سنة ١٩١٢ الى تاريخ نزع منه وتسليمه الى ااهيم علي عطا بتاريخ يناير سنة ١٩١٨ وترى المحكمة في ذلك القدر الكافي

دون أن تحكم له بتعويض آخر

وحيث أنه لما تقدم جميعه يكون الحكم
المستأنف في محله ويتمين تأييده

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول
الاستئنافين الاصيل والفرعي شكلا ورفضهما
موضوعا وتأيد الحكم المستأنف بكامل اجزائه
وبالزام كل مستأنف بمصاريف استئنافه و٣٠٠
ثلثمائة قرش صاغ مقابل محاماه

١٠٧

وقف - قسمة اعيانه بين ناظرية

لا تجوز قسمة اعيان الوقف بين ناظرية لمخالفة
ذلك للاصل الشرعي

باسم صاحب العظمه فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة اسكندرية الاهلية

حكم

بالجلسه المدينه والتجاربه المنعقدہ علنا
بهيئة استئنافيه في يوم الثلاثاء ١٨ يناير سنة ١٩٢١
و٩ جماد اول سنة ١٣٣٩

نحت رئاسة حضرة على بك جلال رئيس
المحكمة وحضور حضرتي القاضيين محمد بك
توفيق ابراهيم ومحمد بهي الدين افندي بركات
ومحمد توفيق على الكاتب

صدر الحكم الاتي

في قضية مطراوي ابوشناق

مند

كامله أبوشناق بصفتها ناظرة على وقفها ايها
المقيدة بالجدول سنة ١٩٢٠ فقرة ٢٨٩

المحكمة

بعد سماع للرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانونا

بما ان (الست كامله بنت ابوشناق) بصفتها
ناظرة على وقف والدها (ابوشناق على) رفعت
هذه الدعوى على (مطراوي ابوشناق) مدعية

ان لوالد الطرفين ١٢ ط و ٣١ ف وقفها وهي
ناظرة ثلثي الوقف على الشيوع وهو ناظر الثالث
فهي ناظرة على ١٥ ط و ٢٠ ف ومن اعيان
الوقف قطعة أرض مساحتها تقريبا نصف
فدان مقام على نصفها مبان بالطوب الاخضر
وهي ست قيعان محاطة بسور من الطوب
الاخضر وعلى الجزء الباقي حديقة صغيرة
والمدعى عليه منتفع بالمساكن والجنيته على
انفراده من غير أن يشرك معه المدعى في
جزء يوازي ثلثي المساكن والجنيته فتطلب المدعى
(١) ثبوت ملكية الوقف للمشمول بنظارتها
لثلاثي قطعة الارض القائم عليها البناء وما حوله
من البراح والجنيته (٢) تسليم هذا الجزء للمدعى
للانتفاع به بصفة ناظره

فإن الحكم المستأنف يتميز الفاؤه من حيث قضي بثبوت جزء مفروز من الوقف لاحد ناظره على الناظر الثاني لان هذا يخالف للاصل الشرعي لانه حكم بقسمة وقف ولا يجوز قسمة الوقف كما هو صريح المادة ٧٦ من قانون العدل والانصاف ولا يجوز التهاؤ فيها جيراً (٧٧ منه)

قلهذه الاسباب

حكمت المحكمة في حضور الطرفين بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بقبوله والغاء الحكم المستأنف والزام المستأنف عليها بمصاريف الدرجتين وأمرت بالمقاصة في اتعاب المحاماه.

١٠٨

شفعة - تزوير عقد البيع - ايداع الثمن دون عرضه . حق الاسترداد

١ - اذا كان عقد البيع المترتب عليه حق الشفعة مطعوناً فيه بالتزوير جاز للشفيع ايداع الثمن خزاة المحكمة دون ان يعرضه على المشتري وحي يفضل في دعوي التزوير

٢ - حق الاسترداد المنصوص عنه في المادة ٤٦٢ مدني لا يتعارض مع حق الشفعة وهو حق تام يسرى على تصرفات كل شريك على الشيوع وليس قاصراً على التصرفات التي تتناول الحصص الشائعة في عموم التركة

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة اسقوط الابتدائية الاهلية بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا بسرأي المحكمة يوم السبت ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ تحت رئاسة حضرة قسلا ميهائيل بك القاضي وعضوية حضرة محمد توفيق المطار افندي وحسن توفيق افندي القاضيين

وعبد العزيز احمد افندي كاتب الجلسة صدر الحكم الآتي

في قضية انيس افندي بقطر والست منه بنت الياس وشفيقة بنت بقطر وامينه بنت بقطر ضد

ناشد افندي مينا وكامل افندي بقطر وقضية الست دوسيه بنت غبريال

ضد

ناشد افندي مينا وكامل افندي بقطر رفع المدعون في القضية دعواهم وطلبوا الحكم باحقيتهم لان يأخذوا بطريق الشفعة ١٢ ط شائعه في ٢٠ س و ٢ ط و ٢ ف مينة بالعريضة وباعلان دعوي القسمة المرفوعة من المدعى عليه الاول وذلك في حالة ما اذا ثبتت صحة البيع للنسوب صدوره من المدعى عليه الثاني للاول مقابل ان يستلم المدعى عليه الاول مقدار الثمن الذي دفعه للثاني من مبلغ الـ ٢٦٢ ج الذي أودعه المدهون بخزينة المحكمة في ٢٠ يناير سنة ١٩١٩.

سواء كان الثمن هو كل هذا المبلغ او اقل منه مع الزام من يحكم عليه بالمصاريف والالتاب

وردفت للدعيه في القضية الثانية دعواها ايضا وطلبت فيها الحكم باحققتها لان تأخذ بالشفعة ١٨ ط شائعة في ٢٠ س و ٢ ط و ٢ ف المينة بعريضة دعواها وباعلان دعوى القسمة السالف ذكرها وذلك في حالة ما اذا ثبت صحة البيع المنسوب صدوره من المدعي عليه الثاني للاول مقابل ان يستلم المدعي عليه الاول مقدار الثمن الذي دفعه للمدعي عليه الثاني من مبلغ الـ ٢٦٢ ج الذي اودعته المدعية بخزينة المحكمة سواء كان الثمن هو كل هذا المبلغ كما زعم المدعي عليه الاول او اقل منه مع الزام من يحكم عليه بالمصاريف والالتاب

وبعد ان حضرت القضيتان احيلتا على جلسة المرافعة وبجلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ طلب الحاضرون عن المدعين في القضيتين ضم الدعويين لبعضهما و اضافوا لطلباتهما طلبا احتياطيا وهو طلب الاسترداد عملا بنص المادة ٤٦٢ من القانون المدني

وبعد أن ضمت القضيتان صمم الحاضر عن المدعين في القضية الاولى على طلباته والحاضر عن المدعية في القضية الثانية صمم على طلباته ايضا وقال اذا ثبت لباقي المدعين حق في المقدار المشفوع فيه فيحكم له بالخمس ولباقي المدعين بالاربعة اخماس وطلب تخليف المدعي عليه الاول لليمين عن الثمن

وارتكن كل منها على ما ابداء بالجلسة والحاضر عن المدعي عليه الاول طلب رفض الدعوى وقال بان المبلغ لم يعرض عليه وان الاجراءات صورية ثم تأجلت القضية للحكم وتقدمت فيها المذكرات

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

حيث ان المدعين في القضيتين المضمومتين طلبوا ان يحكم لهم باحققتهم في اخذ النصف فدان المتنازع فيه بالشفعة وان يقضى لهم به ايضا بطريق الاسترداد المنصوص عنه بالمادة ٤٦٢ مدني وحيث انه يتعين البحث فيما اذا كان للشريك المطالبة بحق الشفعة والاسترداد وان كان احدهما لا يتعارض مع الاخر فهل شروطها متوفرة في هذه الدعوى

عن حق الشفعة

حيث ان الثابت من الاوراق ان علم للمدعين بالبيع كان في ١٦ يناير سنة ١٩١٩ عند ما اعلنهم للمدعي عليه الاول بدعوى القسمة وثابت ان انيس افندي يقطر وباقي المدعين

معه اودعوا مبلغ التمن بالخرزينة في ٢٠ يناير سنة ١٩١٩ واعلنوا للمشتري بهذا الايداع في ٢٣ منه وعلقوا صرف التمن له على ثبوت صحة العقد في شكوى التزوير التي تقدمت عنه للنيابة من البائع ثم رفعوا دعوى الشفعة فعلا في ٢٣ يناير سنة ١٩١٩ وثابت ان البست دوسيه المدعية في القضية المضمومة عرضت التمن على المشتري عرضا حقيقيا ورفعت دعواها بطلب الشفعة في ٣٠ يناير سنة ١٩١٩

وحيث انه يؤخذ من هذه التواريخ ان مواعيد الشفعة محفوظة فيها

وحيث ان المشتري يدفع الدعوى بان المدعين لم يعرضوا عليه التمن عرضا حقيقيا لان انيس افندى بقطر ومن معه علقوا قبضه للتمن على نتيجة تحقيق النيابة في شكوى التزوير والبست دوسيه علقته دفع التمن له على حضور البائع واعترافه بصحة البيع

وحيث انه ثابت من اوراق تحقيق شكوى التزوير المضمومة ان المبلغ بلغ بتاريخ ١٢ يناير سنة ٩١٩ في حق المدعي عليه الاول بانه زور عليه عقد البيع وبناء على هذا البلاغ سارت النيابة في تحقيق التزوير الى ان انتهت بحفظه كما يستدل على ذلك من الشهادة الرسمية للورخة في ٢٤ اغسطس سنة ٩١٩ ومقدمة من المدعي عليه الاول

وحيث انه فضلا عن الخلاف القائم في احكام المحاكم فيما اذا كان العرض الحقيقي شرطا لازما لصحة العرض او غير لازم ومع الاخذ بالرأي القائل بوجوب العرض الحقيقي فان الغرض من هذا العرض هو ضمان دفع التمن للمشتري بغير عناء وظهور الشفيع بظهور جدي يتبين منه قصده الصحيح في الشراء وهذا الغرض يتحقق بايداعه التمن بخزينة المحكمة على ذمة المشتري وقد قام المدعون بهذا الايداع قبل مضي خمسة عشر يوما للنصوص عنها قانونا العرض التمن وحيث انه ما كان يمكن ان يطلب من المدعين ان يصرحوا للمشتري بقبض هذا التمن فورا مع وجود شكوى مرفوعة للنيابة عن تزوير عقد البيع لما كان محتملا من ان تحقيق هذه الشكوى يؤدي الى ثبوت التزوير والى تعريض التمن في هذه الحالة للضياع ان كان المشتري غير ملبيء كما يؤخذ من ظروف هذه الدعوى على انه ثابت ان المدعين بمجرد علمهم بحفظ اوراق تحقيق شكوى التزوير اباحوا للمشتري قبض التمن فورا بجلسة ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩ التي اخبرهم فيها المشتري بحفظ الاوراق ثم اباحوا له قبضه باعلان آخر اعلنوه به في ٢٥ منه

وحيث انه يتضح من ذلك ان شروط الشفعة

متوفرة

نمن حق الاسترداد

حيث أن المدعين طلبوا ايضاً ان يقضى لهم بأحقيتهم في أخذ القدر المبيع بطريق الاسترداد المنصوص عنه في المادة ٤٦٢ من القانون المدني فيتعين البحث في هذا الطلب لمعرفة ان كان للمدعون محققين فيه ام لا

وحيث ان احكام القضاء المصري سارت اخيراً بالاجماع على ان حق الاسترداد لا يتعارض مع حق الشفعة فلا ينفي استعمال احد الحقيقتين استعمال الآخر ولم يبق شك في صواب هذا الرأي بعد ان عدل قانون الشفعة ولم يتعرض التعديل لنص المادة ٤٦٢ مدني فيما تعرض له من النصوص الاخرى التي الغاها بموجب المادة ٢٣ منه وبعد ان نصت المادة ٥٦٣ من القانون المدني المختلط على حق الشفعة عقب نص المادة ٥٦٢ منه على حق الاسترداد

وحيث ان المدعى عليه الاول يدفع حق الاسترداد بان هذا الحق لا يجوز استعماله الا اذا كان البيع يشمل حق الشريك كله أو بعضه في عموم اموال الشركة لافي جزء معين فيها كما هو الحال في هذه القضية ويرتكن في ذلك على حكيمين صادرين احدهما من محكمة طنطا بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٢٠ والثاني من محكمة الاستئناف العليا بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٢٠

وحيث ان الاسباب التي بني عليها هذان

الحكام تنحصر في ان المادة ٤٦٢ من القانون المدني الاهلي مستمدة من المادة ٨٤١ من القانون المدني الفرنسي وهي لا تجيز استعمال حق الاسترداد الا في التصرفات التي تناول الحصص الشائعة في عموم الشركة لافي جزء معين منها وان تطبيق المادة ٤٦٢ مدني بغير هذا القيد يقتضي حتماً التناقض او التماسخ او الاشتراك بين هذه المادة ومواد الشفعة

وحيث ان المادة ٨٤١ من القانون الفرنسي انما وضعت لتقرير حق الاسترداد الوراثي دون غيره اى لحاله بيع احد الورثة نصيبه في الشركة كله او بعضه خلافاً للمادة ٤٦٢ مدني اهلي فانها لم توضع لهذا الغرض بل وضعت لتقرير حق الاسترداد الذي ينشأ من الشيوع بين الشركاء على الاطلاق عند تصرف احدهم بالبيع سواء كانت اموال الشركة ناشئة عن ارض او عن اتفاق بين الشركاء عليها

وحيث أن تعمد المقتن المصري مخالفة المشرع الفرنسي مما ينفي اتفاق حكمة التشريع في القانونين فانه ينما يقصد القانون الفرنسي المحافظة على اسرار العائلات وعدم نفوذ الاجنبي اليها فان القانون المصري يقصد بنوع اخص حفظ كيان الشركة بين الشركاء الذين الفوها وتسليمهم لاجزاج من يتدخل فيها بغير رضائهم لما يحتمل انه يترتب على دخوله

من الاضطراب في علاقاتهم منواء اثناء قيام الشركة او عند تقسيمها وهذا مستفاد صراحة من ان الشارع قصر حق الاسترداد على الشركاء الاصليين الذين وجدوا في الشركة من بدء تأسيسها دون غيرهم

وحيث انه مع اختلاف النص واختلاف الحكمة في التشريع لا يكون هناك محل للاستشهاد باحكام القانون الفرنسي ولا بقضائه

وحيث ان التناقض او التناسخ الاول عنهما بين المادة ٤٦٢ اذا طبقت على البيع الذي يحصل عن حصة شائعة في اعيان معينة من الشركة وبين قانون الشفعة لا وجود لهما لان هناك احوالا لا تنطبق عليها المادة ٤٦٢ مدني وليس

لشركاء فيها سوى الرجوع الي حق الشفعة كما اذا كان الشريك دخيلا على الشركة لا اصيلا فيها (راجع العبارة الفرنسية من نص المادة ٤٦٢ مدني) وكما اذا كان البيع لاحد الشركاء الاصليين ففي هاتين الحالتين يكون حق الاسترداد غير متوفر ولا يكون للشريك سوى استعمال حق الشفعة

وحيث ان الاشتراك بين الحقين لاضير منه ولا عيب من وجوده في القانون مادام لكل منهما شروط خاصة تنافي التلازم في استعمالهما في كل الاحوال وما دامت حكمة التشريع في الحالتين أي في حالة الشفعة وحالة

الاسترداد مختلفة على ان هذا الاشتراك موجود ايضا في حالة الاخذ بالنظرية القائلة بان المادة ٤٦٢ لا تنطبق الا على بيع الحصة الشائعة في عموم الشركة اذ ان حق الشفعة متوفر ايضا في هذه الحالة

وحيث انه فضلا عن ذلك فان نص المادة ٤٦٢ مدني جاء عاما مطلقا من كل قيد اذ انه نص عن حالة بيع أحد الشركاء حصة شائعة بدون أن يقيد هذا الشروع بوجوب تناوله كافة اموال الشركة فتخصيص هذه المادة بحالة دون أخرى مع إطلاق نصها ومع عدم الموجب لهذا التخصيص يعد من قبيل التشريع الذي لا يملكه القاضي

وحيث مما تقدم يكون المدعون محقين أيضا في اخذ القدر المتنازع فيه بطريق الاسترداد وحيث أن طلب تخفيف المدعي عليه الاول اليمين لا محل لاجابته لما هو ظاهر من صورة العقود المقدمة من المدعي عليه المذكور من أن القيمة المبينة بعقد البيع غير مبالغ فيها

فلهذه الاسباب حكمت المحكمة حضوريا باحقية المدعين في اخذ الاثني عشر فيراطا للبيعة من المدعي عليه الثاني الاول شائعة في ال ٢٠ س ٢ ط ٢ فدين للبيينة بعريضتي افتتاح الدعوتين على ان يكون خمسين لست مائة والباقي لباقي المدعين نظير

وعضوية حضرتي بهي الدين بركات بك
واحمد فائق بك القاضيين
وحضور السيد محمد العشري كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي
في قضية متولى على زاهر بصفته ناظر
علي وقف عبده محمد محمد زاهر

ضد

الشيخ علي طرايه - الحرمة مأنوسه
بنت مرسي عيد
الواردة الجدول نمرة ١٣٥ سنة ١٩٢٠
الوقائع

رفع المدعي بصفته هذه الدعوى بعريضته
المعلنة بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٢٠ يقول فيها
ان لوقف المرحوم محمد محمد زاهر نظارة
الطالب التلت أي خمسة افدنة في غيط مساحته
١٥ فدان كائنة بجزيرة رشيدو عليه نخيل وأشجار
ليمون ومبينة الحدود والمعال بالبريضة ومن
تاريخ وفاة المرحوم علي زاهر الناظر السابق
علي الوقف المذكور في سنة ١٩٠٩ والمعلن اليها
واضعان اليد علي القدر المملوك للوقف بهذا
الغيط وجاريان استغلاله دون ان يحاسب الطالب
علي شيء من ريعه ولذلك رفع الطالب عليها
الدعوى أمام هذه المحكمة يطالبهما بتسليم العين
للدكورة خالية بما يشغلها مع مبلغ ٢٥٠ جنيه
قيمة الربيع من أول سنة ١٩١٣ لغاية سنة ١٩١٧ .

استلام المدعي عليه الثمن المودع بالخزينة وقدره
٢٦٧ جنيه وذلك بطريق الشفعة وبطريق
الاسترداد وجعلت المصاريف مناصفة بين المدعين
والمدعى عليه الاول وأمرت بالمقاصة في اتعاب
المحاماه

١٠٩

وقف . اصل الوقف . اختصاص المحاكم
الشرعية - نزاع علي عين الوقف - اختصاص
المحاكم الاهلية . عدم جواز سماع الدعوى
لسبق الفصل فيها

يشترط لصحة الدفع بعدم جواز سماع الدعوى
لسبق الفصل فيها ان يكون الحكم صادرا من
جهة مختصة

تختص المحاكم الشرعية بالمنازعات المتعلقة (باصل
الوقف) اي بانشائه من حيث وجوده الشرعي
واعتباره صحيحا نافذا وما يتفرع عن ذلك من حق
النظر والاستحقاق . أما التثبت من اعيانه وردھا
الى جهتها في حالة اغتصابها او وضع اليد عليها فلا
يخص اصل الوقف . فالحكم الصادر من المحكمة الشرعية
في نزاع متعلق باغتصاب عين موقوفة يعتبر حكما
صادرا من جهة غير مختصة لا يمنع من طرح النزاع
تقسه امام المحاكم الاهلية

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة اسكندرية الاهلية

بجلمنتها اللدنيه والتجارية المنعقدة علنا

يوم السبت ١٢ فبراير سنة ١٩٢١

برئاسة حضرة توفيق زاهر بك رئيس الجلسة

نازع للمعلن اليها الطالب في ملكية الوقف الاطيان المدعي بها فعينت المحكمة خيرا لتطبيق حجة الوقف والمستندات الاخرى لمعرفة ماذا كانت العين المتنازع عليها تدخل ضمن هذه الحجة وقد قدم الخبير المذكور تقريره دالا على ان العين هي ملك الوقف وتدخل ضمن حجة الايقاف وان المعلن اليها لا حق لها في المنازعة - وبعد ذلك استمر المعلن اليها

في المنازعة وطلبا ايقاف النظر في دعوى التسليم والريع حتي يفصل في الملكية فحكمت المحكمة في ٣١ يولييه سنة ١٩١٩ بإيقاف السير في الدعوى حتي يفصل نهائيا بين الطرفين في ملكية الاطيان الطالب بريعا وابتقت الفصل في المصاريف لذلك فهو يطلب الحكم بثبوت ملكية الوقف نظارته الى الخمسة افدنة آنفة الذكر ورفع يدها عنها وتسليمها وكف منازعتها مع المصاريف والانتاب - وبجلسة ١٥ يناير سنة ١٩٢١ دفع الحاضر عن المدعي عايمها فرعيا بان القضية فصل فيها موضوعيا أمام المحكمة الشرعية - ومجاني المدعي طلب رفض هذا الدفع بما هو مدون في المحضر - وبجلسة اليوم صدر الحكم الآتي

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولة نظرونا

من حيث أن المدعي عليها دفعا فرعيا بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها نهائيا من المحكمة الشرعية بحكمها الصادر بتاريخ ١٦ ربيع ١٩١٦ نوفمبر سنة ١٩١٦ في القضية الاستئنافية نمرة ٧١ سنة ١٩١٦ وقد رد الحاضر عن المدعي على هذا الدفع باختلاف العين للرفع بها الدعوى الحالية عن العين التي صدر بشأنها حكم المحكمة الشرعية

وحيث أنه بالرجوع الى عريضتي الدعوى الحالية والشرعية المقدمة من المدعي عليه الاول مع الحكم الشرعي مستنداله على دفعه ومقارنة الحدود الواردة بهما يتبين عدم وجود خلاف فيها

وحيث أنه مع ذلك ولتعلق الدفع بالنظام العام يجب البحث في مطابقتها لجميع القواعد المقررة في مادة قوة الشيء المحكوم به وحيث أنه من هذه القواعد أن يكون الحكم المقال بجزائه لهذه القوة صادرا من محكمة مختصة طبقا للأنظمة ترتيب المحاكم الاهلية بالفصل في موضوع النزاع المقضى فيه

وحيث أنه مع عدم التعرض لسلطة المحكمة الشرعية واختصاصها بالفصل في الموضوع الذي طرح امامها وقضت فيه يجب على المحاكم الاهلية صاحبة الاختصاص العام بحكم القانون ان تنظر اذا ما رفعت اليها خصومة ان كانت داخلة في

وحيث ان للدفع الفرعي المبدئي من المدي
عليها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل
فيها اذ اني غير محله ويتمين رفضه
فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع
الفرعي المقدم من المدعي عليها وبجواز نظر
الدعوى وحددت لذلك جلسة ٢٦ فبراير سنة
١٩٢١ واعتبرت النطق بهذا الحكم اعلانا للخصوم

١١٠

التأجير للقاصر . اجازة وليه

عقد صبي اجارة وضعته والده فيها فقضت
المحكمة بصحة الاجارة لانها من العقود الدائرة بين
النفع والضرر ولان والده وهو وليه قد اجازها
بضمانه .

باسم صاحب العظمة نؤاد الاول سلطان مصر
محكمة اسبوط الابتدائية الاهلية
بالجلسة المدنية المنعقدة علنا بسراى المحكمة
في يوم السبت ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١

تحت رئاسة حضرة محمد عبد الهادي الجندى
بك وكيل المحكمة

وعضوية حضرتي سيمون كراسو افندى
ورياض قلته افندى القاضيين

والكاتب حسن بحور افندى

صدر الحكم الآتى

في القضية الكلية رقم ١٧١ سنة ١٩٢١

اختصاصها او تقع في الاستثناءات المحدودة في
المواد ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيبها فان لم تكن
منها اصبح الفصل فيها من حقها بل من واجبها
مهما كانت الادوار التي مرت بها هذه الخصومة
والا عدت ممتنعة بلا مسوغ عن الحكم فيها
وحيث ان النزاع القائم بين الخصوم متعلق
باغتصاب عين موقوفة وبرد هذه العين الى
جهة الوقف

وحيث انه ليس في هذا النزاع شيء متعلق
« باصل الوقف » الذي يخرج دون سواه في مادة
الوقف من اختصاص المحاكم الاهلية طبقا
لنص المادة ١٦ من لائحة ترتيبها لان المراد
« باصل الوقف » انشاؤه اي « وجوده الشرعي
واعتباره صحيحا نافذا » وما يتفرع عنه من حق
النظر والاستحقاق اما التثبت من اعيانه ووردها
الى جهتها في حالة اغتصابها او وضع اليد عليها
فلا يمس ذلك اصل الوقف ولا يؤثر مطلقا في
وجوده وشرائط صحته وقد نهجت جميع
الاحكام هذا المنهج

وحيث انه بناء على ذلك يجب اعتبار
النزاع القائم بين الخصوم من اختصاص المحاكم
الاهلية الفصل فيه ولن يمنع الحكم الصادر فيه من
جهة اخرى ان تعيد هذه المحاكم النظر والقضاء
فيه لانه لا يعتبر بالنسبة لها حائزا لقوة الشيء
المحكوم فيه

المقامة من الحكومة المصرية (مصلحة الاملاك
الاميرية)

ضد

عطا الله لو قامر جان بصفته وليا شرعيا
على ابنه القاهر ادوارد عطا الله وبصفته الشخصية
والست فوسته رزق الله مقار

وقائع الدعوى

قالت الحكومة بصحيفة دعواها المؤرخة
٦ يناير سنة ١٩٢٠ ان ادوارد عطا الله استأجر
منها بضمانة والديه المدعى عليهما المذكورين
٩ ط و ٢٢ فدن قطعة واحدة مينة الحدود
والعالم بصحيفة الدعوى لمدة ثلاث سنوات
ابتداء من ٧ اغسطس سنة ١٩١٧ لغاية ٦ اغسطس
سنة ١٩٢٠ واشترط سداد الايجار علي فلسطين
الاول في ١٥ ابريل والثاني في ١٥ مايو من كل
سنة واتضح عند رفع الدعوى ان ادوارد
عطا الله قاصر ووالديه اصطنعا له خما ووقما به
علي الايجاره ولكون المستأجر وضامنيه لم
يدفعوا شيئا من الايجار عن سنتي ١٩١٨
و ١٩١٩ ويشترط في البند الثالث من عقد
الايجار انه في حالة التأخير في سداد أى قسط
من الاقساط بالكامل فللحكومة الحق في فسخ
الايجار في الحال اذا ارادت ذلك ولذا رفعت
اللدعية بهذه الدعوى ضد المدعى عليهما الاول
بصفته والد المستأجر وله حق الوصاية الشرعية

عليه وبصفته ضامنا له والثانيه بصفته ضامنة
لابنها المستأجر المذكور طالبة الحكم اولا
باعتبار عقد الايجار المؤرخ ١٠ يولييه سنة ١٩١٢
مفسوخا عملا بشروط عقد الايجار بالبند الثالث
منه وتسليم الاطيان المؤجرة في ٢٤ ساعه من
تاريخ اعلان الحكم (ثانيا) بالزام المدعى عليهما
كل بصفته بان يدفعا للحكومة مبلغ ٦٢٦ م
و ١٩١ ج قيمة الايجار المستحق لغاية ٦ اغسطس
سنة ١٩١٩ وما يستجد من الايجار بواقع الايجار
السنوي ٨١٣ م ٩٥ ج لغاية يوم الاخلاء والتسليم
والفوائد القانونية واتعاب المحاماه والنفاذ بلا
كفاله مع حفظ كافة الحقوق

وبعد أن حضرت القضية احيلت الى
جلسة المرافعة وفيها صم الحاضر عن الحكومة
على طلباته مرتكنا على المستندات والمذكرات
المقدمة منه

ووكيل المدعى عليهما دفع فرعيا (اولا)
ببطلان عقد الايجار الصادر من الحكومة
لادوارد عطا الله لانه قاصر (ثانيا) برفض
دعوى الحكومة قبل المدعى عليها الثانية لان
زوجها المدعى عليه الاول وقع على عقد الايجار
مع أن التوكيل لا يبيح له ذلك (ثالثا) أن المستأجر
لم ينتفع بالعين المؤجرة في السنة الاولى والثانية
لان اغلب الاطيان كانت شرافي والمحكمة ناقشت
الخصوم بما هو وارد بمحض الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا

حيث أن وكيل المدعي عليهما دفع الدعوى اولا بيطلان عقد الايجار الصادر من الحكومة لادوارد عطا الله لانه قاصر وثانيا في الموضوع برفض دعوي الحكومة قبل المدعي عليها الثانية لان زوجها المدعي عليه الاول وقع على عقد الايجار بصفته وكيلاعنها باعتبار انها ضامنة لابنها ادوارد مع أن تركيله لا يبيح له ذلك وثالثا في الموضوع بأن المستأجر لم ينتفع بالمين للتو جره في السنة الثالثة وفي السنتين الاولتين كانت غالب الاطيان شراقي

عن الدفع الاول

حيث ان وكيل المدعي عليهما دفع الدعوى بيطلان عقد الايجار الصادر من الحكومة لادوارد عطا الله لانه قاصر ولذلك يكون كل عقد يصدر منه باطلا لصدوره من شخص فاقد الاهلية

وحيث أنه لا خلاف بين الطرفين في أن ادوارد عطا الله للمستأجر لا يزال قاصرا فيتعين البحث لمعرفة ما اذا كانت تصرفاته كلها باطلة أو أن منها ما هو نافذ ومنها ما هو موقوف نفاذه على أجازة وليه أو وصيه

وحيث انه بالرجوع الي احكام الشريعة

للسنعة يتضح أن الفقهاء اجمعوا على أن تصرفات الصبي المميز نافذة أن كانت نافعة له نفعا محضيا كقبول الهبة والصدقة وأن لم يجزها الولي أو الوصي ، وتتوقف عقود الدائرة بين النفع والضرو كالبيع والشراء والايجاره والصلح على اجازة الولي أو الوصي ، وتلغى عقود المضره له ضررا محضا

وحيث ان تصرفات الصبي في هذه الحالة داخله ضمن النوع الثاني فيكون عمله موقوفا على أجازة وليه

وحيث ان والده (المدعي عليه الاول) وقع على عقد الايجار بصفته ضامنا له وفي هذا العمل اجازة صريحة لعقد الصبي الذي امضاه مع المؤجر وبذلك يكون العقد صحيحا نافذا ويكون والده الذي هو وليه مسئولاً عن الوفاء من مال القاصر ويكون الدفع ببطالان العقد في غير محله فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا - بصحة عقد الايجار الصادر من المدعية الى ادوارد عطا الله المؤرخ ١٠ يوليو سنة ١٩١٧ وثانيا - بالتزام عطا الله لوقامرجان بصفته وليا شرعيا على أبنه القاصر ادوارد عطا الله بصفته الشخصية بصفة ضامن متضامن بأن يدفع للمدعية ٤٣٩ م و ٢٨٧ ج والمصاريف وأمرت بشمول هذا الحكم بالتنفيذ بدون كفاله ورفضت ما خالف هذا من الطلبات

اجاره . التأجير من الباطن . التنازل عنها

المشاركة عليها . الشرط الجزائي

شرط مؤجر علي مستأجره ان لا يؤجر من الباطن والا يتنازل عن الاجاره والا كان العقد مفسوخا والمستأجر ملزما بتعويض مقدر في العقد لم يؤجر المستأجر من باطنه ولم يتنازل عن اجارته ولكنه شارك آخر عليها . فرفع المؤجر الدعوى طلب الحكم فيها بفسخ العقد (وباعتباره كأن لم يكن) وبإلزام المستأجر بالجزاء المتفق عليه فقضت المحكمة :

١ — بانه لا يجوز الجمع بين التسخ والبطلان في طلب واحد

٢ — بانه ليس للقاضي عند تنفيذ الجزاء ان ينظر في تحقق الضرر او عدم تحققه ولا ان يقدر التعويض بنسبة هذا الضرر وانما عليه فقط ان ينظر في مخالفة المستأجر للشرط اولا فان ثبتت لديه المخالفة وجب الحكم بالشرط الجزائي على كل حال

٣ — بان المنع من التأجير من الباطن ومن التنازل عن الاجارة لا يشمل المنع من المشاركة عليها باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة بني سويف الاهلية

بالجلسة المدنية الكلية المشككة علنا

تحت رئاسة حضرة مصطفى بك فهمي البحيري القاضي وعضوية حضرتي محمد فؤاد حسني

افندي ومحمد شريف افندي القاضيين

وبحضور ابراهيم عريان افندي كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية محمد بك غيته الواردة الجداول

سنة ١٩٢٠ نمرة ٥٦٢ كلى

ضد

مسعد افندي اشمت وكامل افندي حافظ

اقام المدعى هذه الدعوى وأوردى في صحيفة

الافتتاحية المعلنة للمدعى عليها في ١٦ مايو سنة

١٩٢٠ انه أجر اليها ٦٠ فدانا كاتنة بناحية منشاة

الحاج لمدة سنتين ابتداءً من اول اكتوبر سنة

١٩١٩ وغايتها ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢١ بموجب

عقد ايجار مؤرخ ٢ يولييه سنة ١٩١٩ وان البند

السابع منه تضمن الحظر عليها أن يتنازلا عن

الاطيان المؤجرة الي الغير او أن يؤجراها من

الباطن وأنهما ان فعلا ذلك كان عملها باطلا وكان

للمدعى الحق في فسخ عقد الايجار ان أراد

فضلا عما يلتزمان به من التعويض المقدر في العقد

بمبلغ الف قرش عن كل فدان في السنة الواحدة

تمويضا يتحقق دفعه فورا بدون انذار أو تنبيه

رسمي وان المدعى عليها قد خالفا هذا الشرط

وأجرا الاطيان وتنازلا عنها للغير فحق الفسخ

ووجب التعويض فهو لذلك يطلب الحكم بفسخ

الاجارة المشار اليها واعتبارها كأنها لم تكن

والزام المدعى عليها بمبلغ ١٢٠٠ جنيه على سبيل

التعويض والمصاريف ومقابل الحماماه وشمول

الحكم بالتنفيذ المعجل بغير كفالة

وقد صنم المدعى بلسان وكيله في المرافعة

الشفوية وفي مذكرته على هذه الطلبات والمدعي عليها طلبا رفض الدعوى للأسباب التي بينها وكلاهما في مرافقته وفي المذكرة الختامية المقدمة منه المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق الدعوى والمداولة حسب القانون حيث أنه تبين من الاطلاع على عقد الايجار الرقيم ٢ يوايه سنة ١٩١٩ أن البند السابع اشتمل على منع المستأجرين من التنازل عن الاطيان المؤجرة كلها أو بعضها ومن تأجيرها للغير وانهما ان فعلا ذلك كان عمالهما باطلا وكان للمؤجر الحق في فسخ الاجارة اذا اراد وكان المستأجران ملزمين بتعويض قدره ١٠٠٠ قرش عن كل فدان في السنة يستحق فوراً بدون انذار أو تنبيه رسمي

وحيث أن المدعى يقول أن المدعى عليها خالفا هذا الشرط وأجرا الاطيان للغير فهو لذلك يطلب فسخ الاجاره واعتبارها كأنها لم تكن مع الزامها بالتعويض المقدر في العقد وقدره ١٢٠٠ جنيه عن سنتي الايجار

وحيث أن طلب الفسخ غير طلب البطلان فالبطلان لا ينصب قانوناً الا على المشارطات التي تعقد وبها عيب يؤثر في جوهرها وجوداً وعدماً أما الفسخ فيطردأ على العقود الصحيحة في ذاتها بسبب مخالفة أحد المتعاقدين شرطاً من الشرائط المتفق عليها فيه والفرق بين الحالتين أن البطلان يلحق العقد من يوم انعقاده فأثره ينسحب على الماضي أما الفسخ فلا يلحق العقد الا من يوم الحكم به واذن فلا يجوز الجمع بين الفسخ والبطلان في طلب واحد ومن ثم فلا يصح للمدعى طلب الفسخ مع اعتبار العقد كأنه لم يكن بل الصحيح أن يقتصر على الطلب الاول دون أضافة الثاني اليه

وحيث أن المدعى يطلب مع الفسخ الحكم له بالتعويضات الناشئة من تنفيذ الجزاء بسبب مخالفة شرط العقد ويذهب المدعى عليها في مذكرة وكيلها الى أن القضاء بالشرط الجزائي لا يكون الا عند تحقق الضرر لمن يطالب به ولما كان التأجير من الباطن علي فرض حصوله منهما لم يوجب للمدعى ضرراً فليس له أن يطالب بأي تعويض

وحيث ان تحقق الجزاء منوط بمخالفة شرط العقد لا بالضرر الممكن وقوعه على اثر هذه المخالفة لعدم احتمال تعلق نية المتعاقدين به وقت التعاقد ولان الجزاء مشروط للمخالفة في ذاتها بصرف النظر عن كل اعتبار آخر

وحيث أنه فضلاً عن أن الاتفاق قانون المتعاقدين فيما لا يخالف الشرائع فحكمه اشتراط الجزاء في العقد مع الشرط المانع وضيء المتعاقدين

به عند تحققه والخروج به عن تقدير القضاء ذلك التقدير الاجتهادي الذي قد لا يصيب الغرض المعنوي الذي من اجله اتفق المتماقدون على الشرط المانع وعلى الجزاء المنوط به ومن ثم فلا يجوز للقاضي ان ينظر عند الحكم بالجزاء الا في المخالفة وفي وقوعها من عدمه دون ان يبحث فيما اذا كانت اوجبت للمدعي ضررا او لم توجب وليس للقاضي الا البحث في مسؤولية المخالف بالنسبة للمخالفة التي اوجبت الجزاء لجواز ان يكون ارتكبها مكرها او مضطرا او ما شا كل ذلك فاذا تبين له وجه المسؤولية وتحققها بالنسبة لمرتكب المخالفة وجب عليه القضاء بالتعويض المتفق عليه دون ان يكون له تعديله زيادة او انقاصا (راجع موسوعات دالوز المجلد ٣٣ باب التعهدات صحيفة ٢٠٩ غمرة ٨٣١ و ٨٣٣ - وبودري الكبير كتاب التعهدات جزء اول صحيفة ٤٢٦ غمرة ٤٤٤ و ٤٩٠ - مجلة مصر الحديثة ١٩١٥ غمرة ٢٠ و ٢١ صحيفة ١٢٥ محاضرة المستر ولتون - اوبري ورو طبعة خامسة م ٤ صحيفة ١٩٠

وحيث أن المدعي عليهما يزعمان أن عقد الايجار الصادر اليهما مفسوخ لا لانهما خالفا شرطاً من شروطه كدعوي المدعي ولكن لامتناع زراعة القطن عليهما بالاطيان المؤجرة بسبب الامر العالي السلطاني الرقم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الذي منع زراعة اطيان الحياض قطنا وأنهم أنذروا المدعي بذلك في وقتة وحيث أن المدعي عليهما لم يطلبوا الحكم بالفسخ بدعوي رفعت منهما لا باديء بدء ولا اثناء المرافعة فيتعين عدم الالتفات الى قولهما هذا وحيث أن المدعي عليهما يخالفان المدعي في انهما اجرا الاطيان من الباطن ويقولان انهما انما شاركا على زراعة بعضها ولا تعتبر الشركة تأجيراً أو تنازلاً ومن ثم فلا مخالفة ولا فسخ ولا جزاء

وحيث أنه بالاطلاع على الورقتين المقدمتين من المدعي عليهما المؤرختين أول أغسطس سنة ١٩١٩ و ١٥ أغسطس سنة ١٩١٩ تبين أنهما معنوتين بعنوان « عقد شركة » وانه متفق في اولاهما بين المدعي عليهما وبين الشيخ محمد رشوان وفي الثانية بينهما وبين الشيخ عبد المجيد ابو كرم علي ان تزرع الاطيان الوارده فيهما وقدرها ٨ س و ١٣ ط و ١٩ ف في الاولى و ١٠ ف في الثانية قطنا بالاشتراك بين المدعي عليهما والشريكين المذكورين وان يعتبر ايجار الفدان ٢٠ ج في السنة يكون مناصفة بين الطرفين وكذلك يكون المحصول مناصفة بينهم وأن على المدعي عليهما الري والاصلاح وعلى الشريكين المحافظة على المحصول الى ان يقسم بينهم جميعا وان مصاريف الزراعة من

قمار وسباخ وحرث وخلافه تكون مناصفة (راجع الكتاب المذكور نمرة ١١١٨)
بين الطرفين وحيث انه متى تبين ذلك جميعه يكون

وحيث ان جميع احكام هذين العقدين بل ونصهما ومعناها تفيد كنها الشركة لا الايجار
وحيث ان القانون نص على جواز منع التأجير من الباطن أو التنازل ولم ينص على خلاف ذلك

وحيث ان شرط النع الوارد في عقد الأيجار الصادر من المدعى للمدعى عليهما لا يتناول الا التنازل أو التأجير من الباطن دون الشركة

وحيث ان الشركة في العين المؤجرة كلها أو بعضها بين المؤجر واجنبي عن العقد جائزة ولا يمنعها شيء في القانون (راجع بودري الكبير كتاب الاجاره جزء اول صحيفة ٥٦٦ نمرة ١٠٥٥ و ١١٠٠)

وحيث انه حتى مع التسليم البعيد بان معنى الورقتين المشار اليهما تأجير من الباطن لا شركة فقد سقط حق المدعى في طلب الفسخ لسكوته الطويل عن المطالبة به وذلك لان المخالفة وقعت في اغسطس سنة ١٩١٩ ولم ترفع هذه الدعوى الا في ١٦ يولييه سنة ١٩٢٠ اي

بعد ان مر على المخالفة احد عشر شهرا ولا شك ان السكوت عليها مع تحققها طويل هذه المدة رضاء بها والرضاء يسقط حق طلب الفسخ

المدعى غير محق في دعواه هذه ويتعين رفضها
فلهذه الاسباب
حكمت المحكمة حضوريا برفض دعوى المدعى والزمته بالمصاريف و ٣٠٠ قرش مقابل المحاماه للمدعى عليهما

تلى هذا الحكم بالجلسة المدنية الكلية المنعقدة علنا في يوم الثلاثاء ٢٥ يناير سنة ١٩٢١ ١٦ جماد أول سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة مصطفى بك فهمي البحيري القاضي وعضوية حضرتي محمد فؤاد حسني افندي ومراد كامل افندي القاضيين وحضورا ابراهيم افندي عريان الكاتب

وذلك في غيبة حضرة محمد شريف افندي القاضي الذي حضر المرافعة والمداولة وامضى على مسودة الحكم مع حضرتي رئيس الجلسة ومحمد فؤاد حسني افندي القاضي

١١٢

للزائدة . الاتفاق على اقتسام الصفقة . سبب صحيح عقود المعاوضة . الشرط الفاسخ الضمني تقدير القاضي

١ - لا يعتبر اتفاق اثنين على اقتسام الصفقة التي ترسو على احدهما تعطيلا للمزاد محظورا بحكم القانون (مادة ٩٤ مدني)

٢ - تشمل عقود المعاوضة الشرط الفاسخ

الضمنى بطبيعتها . الا ان الفسخ لا يقع بذاته ولكن بحكم القاضى . والى ان يقضى القاضى بحق للمدين الوفاء والقاضى تقدير ظروف الدعوى والحكم فى طلب الفسخ بما تقتضيه

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بنى سويف الاهليه

الدائرة الثانية

بالجلسه المدينه الكلية المنعقدة علنا
بسر اى المحكمه

تحت رئاسة حضرة محمد بك زكى وكيل
المحكمه

وعضوية حضرتى محمد فؤاد حسنى افندى
وحسين زكى افندى القاضيين

وبحضور ابراهيم عريان افندى كاتب الجلسه
صدر الحكم الآتى

فى قضية صديق افندى سعد الوارده
الجدول سنة ١٩٢٠ نمرة ٣٩٣ كلى

ضد

بطرس افندى مخائيل وآخرين

الوقائع

.
.

المحكمه

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمداولة حسب القانون

حيث أن المدعى يطلب الحكم له بالاطيان

الواردة يانها بصحيفة الدعوى ويطلب المدعى عليه الاول الحكم برفض دعواه ويرتكن كلاهما الى الورقة المسجلة فى اكتوبر سنة ١٩١٩ ذاهبين فى تأويلها مذهبين مختلفين فيقول الاول ان مفعولها لا يزال قائماً وأثرها باقياً ويقول الثانى أنها أصبحت لاغية وأن التعهد الذى تضمنته صار مفسوخا

وحيث أن الاول يذهب الى اعتبار تلك الورقة عقد بيع أو وعد بالبيع أو شركة ويذهب الثانى الى أنها عقد مقابلة من نوع غير مسمى ويرتب كلاهما على كل اعتبار من هذين الاعتبارين أحكاما يدلى بها الى تأييد نظريته وتثبيت حجته ودعم طلباته

وحيث أنه بالتأمل فى الورقة المذكورة تبين أنها تحتوى على تعهد المدعى عليه الاول بأن يقرر بقلم الكتاب بتنازله عن نصف ٤ س ٢٠ ط ١٢ فدن الى المدعى عقب رسبو مزادها عليه لدى المحكمه المختلطة مقابل قيام المدعى بسداد نصف ما يكون باقياً من الثمن وحيث أنه لا يمكن مجازاة المدعى فى اعتبار هذا الاتفاق بيعاً أو وعداً بالبيع لان أحد أركان هذا العقد المعين وهو المبيع غير محقق ولا مملوك للبائع وقت الايجاب ولا فى اعتباره أياه شركة لان الشركة عقد بين اثنين أو جماعة يخصص به كل واحد منها من المال لتكوين

بمجموع يستخدم في عمل سائح لهم غنمه وعليهم غرمه وليس ما اتفق عليه الطرفان في شيء من ذلك وإذا يكون الاتفاق المشار اليه عقد التزام تبادلي أو عقد مقابلة غير مسمى

وحيث أن ما تناوله هذا العقد صحيح وجائز قانوناً ولا يدخل فيما حظرته المادة ٩٤ من القانون المدني ولا يمكن اعتبار اتفاق اثنين علي اقتسام الصفقة التي يرسو مزادها على أحدهما تعطيلاً للمزاد محظوراً بحكم القانون وانه وان يكن المدعي عليه قد تزل عن هذا الدفع بعد أن أبداه الا أنه يتعين علي المحكمة في جميع الاحوال بحث العقد المطلوب اليها الحكم باثارة من حيث تعلق موضوعه بالقانون والنظام العام فان كان مخالفهما وجب عليها ابطاله من تلقاء نفسها سواء في ذلك أتقدم لها أحد الخصوم بهذا الوجه أم لم يتقدم وسواء أرضيه الطرفان أم أنكره

وحيث أنه متى تبين أن الاتفاق المسجل في أكتوبر سنة ١٩١٩ هو عقد مقابلة غير مسمى يشمل التزاماً من قبل كل واحد من المتعاقدين تعين البحث فيما يربته عليه المدعي والمدعي عليه من الآثار القانونية

وحيث انه بمراجعة منطوقه تبين ان المدعي عليه التزم فيه بأن يسعي في ارساء مزاد الاطيان الواردة به علي نفسه بأخذه جميع الاجراءات

المؤدية الى ذلك وبأنه عند رسو المزاد عليه يقرر في يوم البيع أو في اليوم التالي له بتنازله عن نصف هذه الاطيان للمدعي بقلم كتاب المحكمة ويقابل هذا التزام المدعي بأن يقوم عند ذلك بسداد ما يصيبه من الثمن

وحيث انه بمراجعة حكم مرسى المزاد واجرآاته المقدم من المدعي عليه بنمرة ١٢ من حافظته الرقيمة ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٠ نمرة ١٢ دوسيه يتبين انه قرر الزيادة في هذه الاطيان في ٢ اغسطس سنة ١٩١٧ ورسى مزادها عليه وعلى الدكتور يوسف غبريل مقابل مبلغ ١٧٥٠ جنيه والمصاريف وقدرها ٢٤ جنيه و ٨١٠ مليم في ٣ أكتوبر سنة ١٩١٧ وانه في ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٨ طلبت انيسه واسكندر تجديدهم لبيع وانه في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ حضر المدعي عليه بمفرده وقرر استعداداه لدفع مبلغ ٧١٥ جنيه وطلب شطب الدعوى بعد ان اودعه بالخزينة فعلا فشطب وانه في ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٨ استخرجت القضية من الرول وتحدد لبيع الاطيان من جديد جلسة ٢٢ يناير سنة ١٩١٩ بسبب بقاء ١٠٧ جنيه من الثمن لم يدفعه الراسي عليه المزاد وانه في اليوم المذكور اودع المدعي عليه بالخزينة مبلغ ٩٠ جنيه فتأجل البيع الى جلسة ١٩ مارس سنة ١٩١٩ ومنها تأجل الى ١٤ مايو سنة ١٩١٩ ثم الى ٢٥ يونيو سنة ١٩١٩ ثم الى ٣٠ يولييه وفي

هذه الجلسة الأخيرة تقرر بشطب الدعوى وأصبح المدعى عليه مالكا للاطيان نهائيا

وحيث أن المدعى عليه أنذر المدعى بواسطة تكليف رسمي أعلنه إليه في ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ جنبيه فيه أنه أن يدفع إليه مبلغ ٥٠٠ جنيه وفوائده والمصاريف في ظرف أربع وعشرين ساعة بحيث أنه ان لم يفعل وورس مزادا لاطيان على غيره يكن مسئولاً عن التعويضات والفوائد وبيع الاطيان باعتبار خمسة عشر جنياً لكل فدان في السنة وكان الاتفاق المحرر بينهما لاغياً وحيث أن المدعى رد على الانذار المشار إليه بانذار أعلنه الى المدعى عليه الاول في ١٣ أكتوبر ١٩١٩ وبين له فيه استمساكه باتفاق أكتوبر سنة ١٩١٩ وعرض عليه مبلغ ٥٥ مليم ٢٤٢ جنبيه فأبى المدعى عليه قبوله

وحيث أن المدعى عليه الاول يذهب الى أن الاتفاق المنوه عنه صار مفسوخا بعد انذاره الحاصل في ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ وبخالفه المدعى في ذلك

وحيث أن المدعى عليه الاول يرتكز في مذهبه هذا على قاعدة انفساخ عقود المقابلة بالنسبة لاحد المتعاقدين اذا لم يتم المتعاقد الآخر بالوفاء بما التزم به وان المدعى لم يدفع ما عليه من ثمن الاطيان رغم تكليفه بالوفاء

وحيث أن علماء القانون متفقون اجماعا

على أن عقود المقابلة التي تتناول تبادل الالتزام بين المتعاقدين على وجه يجعل تعهد أحدهما في مقام عوض تعهد الآخر تشتمل على الشرط الفاسخ الضمني بطبيعتها الا أن ينص فيها على غير ذلك وحيث أن هذه القاعدة قد تقرر عند

الفرنساويين بنص المادة ١١٨٤ من قانونهم المدني أما عندنا فلا نص عليها ولكنها من القواعد التي يتعين الأخذ بها والعمل عليها لانها لا تقرر مبدأ جديداً ولا تشريعاً مستقلاً وانما هي نتيجة لازمة للبادئ العامة التي تضبط المعاملات الناشئة بين الافراد من التعهدات والالتزامات التبادلية

وحيث أنهم قالوا أن الشرط الضمني فاسخ على الدوام الا انه لا يقتضي الفسخ بذاته بل يجعل للطرف المنتفع حق طلب تنفيذ العقد أو فسخه مع التعويض ويكون للقاضي عندئذ النظر في ذلك ولا بد على كل حال سواء أكان الشرط صريحاً ام كان ضمنياً ان يريد الانتفاع بتحقيقه ان يكلف الطرف الثاني بالوفاء تكليفاً رسمياً الا ان اتفق على غير ذلك بالنسبة لشرط الفسخ الصريح (راجع كتاب دوهلتز جزء ١ صحيفة ٤٣٥ نمرة ٣٣ و ٣٤ و ٣٧)

وحيث أن المدعى عليه الاول قد كلف المدعى بسداد حصته في ثمن الصفقة المتفق عليها في ميعاد ضربه له فلم يفعل فيتعين البحث في

نتيجة ذلك قانونا

وحيث انه من القواعد الثابتة المعمول بها علما وقضاء ان الشرط الفاسخ الضمني لا يتحقق أثره ولا يتم فعله بطبيعته عند امتناع أحد المتعاقدين من الوفاء بعد تكليفه به بمعرفة الآخر بل لا بد فيه عند عدم الرضاء من القضاء ولا بد من طلب الحكم به من المحكمة ولا يتحقق بين المتعاقدين الا بالحكم به منها ومتى حكم به زال العقد وزال أثره من الوجود وأصبح للمتعاقدان كأنهما لم يتعاقدا أبداً

(راجع بودري وبارو جزء ٢ - ٩٢١ و - ٩٢٣ و - ٩٣٤ وبلانيول طبعة ثانية جزء ٢ - ١٣١٢ و - ١٣١٩ و - ١٣٢٠ وأوبري ورو طبعة رابعة جزء ٤ فقرة ٣٠٢ صحيفة ٨٣) وحيث أن المدعى عليه الاول لم يفعل من ذلك شيئاً بل اقتصر على تكليف المدعى بالوفاء كما سلف بيانه وظن أنه قد ضمن الفسخ ولكنه أخطأ في ظنه وقد كان يتبين عليه أن لا يسهي عن القواعد التي سلف ذكرها

وحيث أن نظرية المدعي عليه التي ذهب اليها في آخر مذكرته وسماها دفعاً يدفع به دعوى المدعي ارتكاناً على عدم وفائه بنصيبه في الثمن نظرية غير صحيحة أولاً لان الاجماع قائم على جواز الوفاء في جميع الاحوال التي لا يتحقق فيها الفسخ الا بحكم القاضي الى ما قبل

الحكم وثانيا لان اتفاق اكتوبر سنة ١٩١٩

صريح في أن التزام المدعى بدفع نصيبه في الثمن لاحق لالتزام المدعى عليه الاول بتنازله عن نصف الصفقة تنازلاً رسمياً يقرره لدى قلم كتاب المحكمة وهو ما لم يفعله وهو ما اضطر المدعى لرفع هذه الدعوى واذاً فليس له أن يطالب المدعى بوفاء تعهده الا بعد أن يفي هو بما التزم به ويكون دفعه الذي تعهده به غير مقبول وليس له الا أن يطلب الزام المدعى بحصته في الثمن اذا حكم له بطلبه في الاطيان وحيث ان المدعي عليه الاول يقول ان الصفقة التي قام هذا النزاع بسببها لم يكن رضى مزادها عليه وحده بل عليه وعلى الدكتور يوسف غبريل بنسبة ثلاثة ارباعها ورابعها للثاني ولذلك لا يكون للمدعى فيها سوى نصف الثلاثة ارباع المذكورة

وحيث انه تبين من مراجعة محضر جلسة ٣ اكتوبر سنة ١٩١٢ (مستند نمرة ١٢ من الحافظة نمرة ١٢ دوسيه) ان مزاد تلك الاطيان قد رضى حقيقة على المدعي عليه الاول ويوسف غبريل الا انه تبين من جهة اخرى ان الاثنين كانا يعملان بصفة واحدة بدليل توكيلهما محاميا واحدا هو الافوكاتو هراري واذا يكون المدعى عليه الاول قد اشرك المذكور معه في حصته التي يستقل بها عند رسو المزاد عليه

وقدرها نصف المسطرة ولا يتعدى حق المذكور الى نصيب المدعى فيها وهو النصف الاخر .
وحيث ان المحكمة لا ترى محلا لتعيين حارس قضائي علي الاطيان لعدم توفر اسباب الحراسة

وحيث انه لما تقدم جميعه تكون دعوي المدعى وجيهة ويتعين الحكم له بطلبه دون الحراسة بشرط قيامه بسداد ما يصيبه من باقي الثمن والمصاريف بعد خصم ما يكون قد دفعه منها من قبل

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بتثبيت ملكية المدعى الى ٢٠٠ ط و ١٠ ط ستة افدنه وعشرة قرار بطوسهمين شيوعا في ٤٠ ط و ٢٠ ط و ١٢ ف المبيته في صحيفة افتتاح الدعوى مقابل قيامه بسداد نصف الثمن الراسي به مزادها وقدره ١٢٥٠ ج والمصاريف وقدرها ٨١٠ ملهم و ٢٤ جنيهه يخصم من ذلك ما يكون قد دفعه من قبل الى المدعى عليه الاول مع التزام المدعى عليه المذكور بمصاريف هذه الدعوى ومبلغ ٥٠٠ خمسمائة قرشا ضامنا مقابل محاماه وبإخراج المدعى عليهم الباقين من الدعوى بغير مصاريف ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات

تلى هذا الحكم بالجلسه المدينه الكليه للمعتدة علنا بسرأي المحكمة في يوم الثلاثاء ١٢

ابريل سنة ١٩٢١ الموافق ٢٤ شعبان سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة محمد بك زكي وكيل المحكمة وعضوية حضرة محمد فؤاد حسني افندي وعلي محمد حسين افندي للقاضيين وبحضور ابراهيم عريان افندي كاتب الجلسة

وذلك في غيبة حضرة حسين زكي افندي القاضي الذي سمع المرافعة والمداولة وأمضى على مسودة الحكم

١١٣

تزوير . اختيار الطريق المدني . عدم جواز سماح الدعوى . تحريك المدعى الدعوى العمومية ١ - لا تنطبق قاعدة (عدم قبول الدعوى امام المحكمة الجنائية لسبق اختيار المدعى الطريق المدني) الا في حالة ما اذا كانت الدعوى المدنية لا تزال قائمة .

اما اذا كانت هذه الدعوى قد فصل فيها نهائيا فانما تنطبق قاعدة (عدم جواز سماح الدعوى لسبق الفصل فيها)

٢ - ليس الفرض من قاعدة (عدم جواز سماح الدعوى لسبق الفصل فيها) منع الرجوع الى دعوى سبق الفصل فيها فقط وانما أيضا احتساب تناقض الاحكام

وعليه فالحكم الصادر من المحكمة المدنية في دعوى تزوير فرعية بصحة العقد يمنع من رفع دعوى التزوير مباشرة امام محكمة الجنح . وذلك بالرغم من كون الدعوى المباشرة تتضمن طلب الحكم بتعويض يتبا كانت الدعوى المدنية تتضمن طلب تثبيت ملكية لتوفر شرط اتحاد الموضوع في

الدعوى ولو اختلف الغرض فيها . وبالرغم من ادخال خصوم آخرين بصفة شركاء في التزوير لم يسبق اختصاصهم في الدعوى المدنية لان الشركاء انما يستفيدون من الحكم الصادر لمصلحة الخصم الاصلى متى كان الحكم غير مبني على أسباب متعلقة بشخصه .

٣ - لا يستطيع للدعى بالحق المدني تحريك الدعوى العمومية الا اذا كانت دعواه صحيحة . ففى كانت غير جائز نظرهما لسبق الفصل فيها كانت الدعوى العمومية غير جائز نظرهما أيضا

باسم صاحب العظمة قواد الاول سلطان مصر محكمة العياط الاهلية

بجلسة الجلسات المنعقدة علنا بسر اى المحكمة في يوم الاثنين ١١ ابريل سنة ١٩٢١ - ٣ شعبان سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة جندي عبد الملك افندي القاضي

وبحضور حضرة محمد ايوب افندي وكيل النيابة ومحمود افندي عبد الوهاب كاتب الجلسة صدر الحكم الآتى

في قضية الجلسات مرة ٢٨ سايره العياط سنة ١٩١٨ للرفوعة مباشرة من الست هانم بنت حسن خليفة مدعية بحق مدنى ضد

محمد سليمان حميده فلاح من المرازيق
وفيق سليمان حميده « « «
علام قطب « من البدرشين
عبد اللطيف حساين حيران « من كفر زهران

حسن سيد احمد الاجرب فلاح من كفر زهران
رفعت المدعية بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة ضد المتهمين تهمهم بانهم بحجة المرازيق الاثنان الاولان زورا عقد بيع ١٢ و ١ طنبسيا صدوره من سليمان حميده الى المتهم الثاني وابن المتهم الاول . والباقيون اشتركوا مع المتهمين الاولين المذكورين بطريق الاتفاق والمساعدة بان اتفقوا معها على ارتكاب هذه الجريمة وساعدوها عليها فوقعت بناء على هذا الاتفاق وهذه المساعدة وقد وقعوا باختتامهم على العقد المذكور بصفتهم شهودا وطابت الحكم لها على المتهمين بتعويض قدره ٢١ جنيها ومعاملتهم بالمواد ١٨٣ و ٤٠ و ٤١ عقوبات ومحامى المتهمين دفع بعدم قبول الدعوى

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وما ارفق بها من المذكرات وسماع المرافعة الشفهية حيث انه ثبت من الاطلاع على الاوراق ان المدعية بالحق المدني رفعت دعوى على المتهمين الاولين أمام المحكمة المدنية طلبت فيها الحكم بتثبيت ملكيتها هي وأولادها القصر المشمولين بوصايتها لتصيبهم الشرعى في المنزل للتروك عن زوجها المرحوم سليمان حميده فقطن المتهمان المذكوران عقد بيع مؤرخا في أول سبتمبر سنة ١٩١٤ منسوبا صدوره لهما من اللورث فطعن

المدعية في ذلك العقد بالتزوير وقد تمت أدلتها الرسمية للسنة العاشرة صحيفة ١٩١٧ (

وقضى مدنيا بصحة بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩١٧ وتأيد هذا الحكم استئنافا بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩١٨ ثم رفعت المدعية بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة الجناح بتاريخ ٥ سبتمبر سنة ١٩١٨ على المتهمين الخمسة واتهمت الاثنين الاولين بتزوير عقد البيع والثلاثة الآخرين بالاشتراك معها بطريق الاتفاق والمساعدة لتوقيع، عليه بصفة شهود وطلبت توقيع العقوبة عليهم طبقا للمواد ١٨٣ و٤٠ و٤١ عقوبات والزامهم بالتضامن بتعويض قدره واحد وعشرون جنيها مصريا

وحيث ان وكيل المدعية بالحق المدني يقول ان هناك اختلافا في الموضوع والاشخاص بين الدعوى الحالية والدعوى السابقة لان الدعوى السابقة كانت مشتملة طلب تثبيت ملكية حصة في منزل بينما الدعوى الحالية تشمل المطالبة بتعويض ولان المتهمين الثلاثة الآخرين في الدعوى الحالية لم يكونوا داخلين في الدعوى السابقة

وحيث ان مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه

ليس الغرض منه فقط منع الرجوع الى دعوى سبق الفصل فيها بل الغرض منه ايضا اجتناب التناقض بين الاحكام القضائية على قدر الامكان فتمت قضي بثبوت حق من الحقوق وكان هذا الحق يمكن ان يترتب عليه نتائج متعددة واستخلصت المحكمة في احدي القضايا نتيجة من تلك النتائج فلا يصح ان يطرح الحق نفسه للمناقشة في قضية ثانية يكون الغرض منها

وحيث ان لا محل لتطبيق القاعدة المنصوص

عنها في المادة ٢٣٩ جنايات التي تقضى بان اختيار الطريق المدني يمنع من الرجوع الى الطريق الجنائي لانها لا تنطبق الا في حالة رفع الدعوى أمام المحكمة الجنائية قبل الفصل فيها نهائيا من المحكمة المدنية (راجع مختصر جازو فقرة ٣٨٨ وحكم النقض والابرار المصري الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٩ المنشور في المجموعة

الوصول الى نتيجة اخرى والا كان الحق الذي حكم بثبوته في القضية الاولى عرضة للنفي في الثانية وأدى الحال الى تناقض ظاهر بين الأحكام لذلك قرر الفقهاء أن شرط اتحاد الموضوع يتوفر اذا ما طرح الحق الذي حكم بثبوته أو نفيه للبحث في قضية أخرى ولو كان الغرض الوصول الى نتيجة أخرى لم يتوصل اليها في القضية السابقة (أنظر أوبري ورو الجزء الثامن صحيفة ٣٩٩ فقرة ٧٦٩ ولا كوست صحيفة ٨٨ فقرة ٢٥١)

الحكم غير مبنى على اسباب شخصية وذلك اجتنابا لتناقض الأحكام والاصح ان يحكم على الشركاء بالمقوبة مع خلاص الفاعلين الاصلين من العقاب وهو أمر غير مقبول (يراجع بهذا المعنى كتاب لا كوست في قوة الشيء المحكوم فيه صحيفة ٣٥٠ فقرة ١٠٢١ وما بعدها والشرح الذين أشار اليهم)

وحيث أنه مما تقدم تكون الدعوي المدنية غير جائز نظرها لسبق الفصل فيها امام المحكمة المدنية

وحيث ان الدعوي المدنية مرتبطة بالدعوي الجنائية ولذا فان المدعى بالحق المدني لا يستطيع تحريك الدعوي العمومية الا اذا كان له الحق في رفع دعواه المدنية. ولما كانت دعواه المدنية غير مقبولة فالدعوي العمومية لم تتحرك ويجب الحكم اذن بعدم جواز نظرها ايضا

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بعدم جواز نظر الدعوي المدنية لسبق الفصل فيها ولا الدعوي الجنائية لعدم تحريكها والزام المدعى بالحق المدني بجميع البصاريق ومائتي قرش مقابل اتعاب المحاماة

وحيث ان المحكمة المدنية قضت نهائيا بصحة عقد البيع الذي طعنت فيه للمدعية بالحق المدني بالتزوير للتوصل الى الملكية فليس لها بعد ذلك أن تدعى بتزويره بدعوى ترفعها مباشرة أمام محكمة الجنح لتصل بذلك الى نتيجة أخرى وهي التعويض لان مسألة صحة العقد وتزويره اصبحت امرها مقضيا وحجة علي المدعية بالحق المدني

وحيث انه فيما يتعلق بالاخصام لاتزاع في توافر شرط الاتحاد بالنسبة للمتهمين الاولين الذين كانوا في الدعوى الاولى. اما بالنسبة للمتهمين الثلاثة الاخيرين الذين اعلنتهم المدعية بالحق المدني بصفة شركاء في التزوير ترى المحكمة اتباع الرأي القائل بان الشركاء يستفيدون من الحكم الصادر لصالح الفاعل الاصلى متى كان هذا

زنا - وفاة الزانية - مركز الشريك

خلافا للقاعدة العامة تسقط دعوى الزنا بالنسبة للشريك بوفاة الزانية قبل صدور الحكم في الدعوى لانه لا يجوز أن يسوء مركز الشريك بسبب موت الزانية فيحرم بوقاتها من احتمال سقوط الدعوى بعفو الزوج عنها

باسم صاحب العظمه فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة الجنج الاهليه باللبان

المنعقدة تحت رئاسة حضرة عبداللطيف

غربال افندي القاضى و ابراهيم افندي محيى

مساعد النيابة و علي رشدي افندي الكاتب

اصدرت الحكم الاتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ٢٨١ لبان

سنة ٩٢١ المقيدة بالجدول العموى

ضد

(١) ستيته بنت ابراهيم النقيب سنه ٢٠

سنة متزوجه . جامع الفقاه

(٢) محمد عثمان حجاج سنه ٢٢ سنة خالى

شغل بالباب الجديد

حيث ان النيابة العمومية اتهمت المذكورين

لانه في ليلة ١٧ فبراير سنة ٩٢١ بدائرة قسم

اللبان زنت الاولى مع الثاني حالة كونها متزوجة

بعلي حسن الكعكى طبقا للمادتين ٢٣٦ و ٢٣٧

عقوبات

وبالجلسه فوضت الراى للمحكمة لان

التهمة الاولى و فئت والحامى عن الثاني طلب

براءته لما ابداه في محضر الجلسه

المحكمة

حيث انه تبين من شهادة للوفاة نمرة ٦٠٩

المؤرخه ١٩ - ٤ - ١٩٢١ ان ستيته ابراهيم

النقيب المتهمة الاولى و فئت بالاستتاليه الاميريه

١٩ - ٤ - ٩٢١

وحيث انه لا نزاع في ان لزوج الزانيه ان

يوقف محاكمه زوجته في اى دور من ادوار

الدعوى العمومية وان الشريك يستفيد من هذا

الايقاف

وحيث انه متي نقرر ذلك وجب الحكم

بسقوط الدعوى بالنسبة للشريك في حالة وفاة

الزانية قبل ان يصدر في الدعوى حكم نهائي

خلافا للقاعدة العامة لان موت الفاعل الاصلي

لا يؤثر على مركز الشريك وذلك لانه لا يصح

ان يسوء مركز الشريك بسبب موت الزانية

ويحرم بوقاتها من احتمال سقوط الدعوى بعفو

الزوج عنها في حالة ما اذا طلبت حبسه وقد

حكمت بهذا الراى محكمة النقض والابرام الفرنسيه

في ٨ يونيه سنة ١٨٧٢ وهذا الحكم منشور

بجموعه الميسور فير في التعليقات على المادة ٣٣٦

من قانون العقوبات الفرنسي ومحكمه لمبرج في

٢٣ - ٢ - ١٨٨٨ وهذا الحكم منشور بجموعه

باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة بني سويف الابتدائية الاهلية
بجلسة الجلسات والمخالفات المنعقدة علنا
بمراى المحكمة في يوم الخميس ٢ مارس سنة
١٩٢٢ و ٣ رجب سنة ١٣٤٠

تحت رئاسة حضرة محمد فؤاد حسني بك
القاضي

وحضور حضرتي حسين زكي افندي
وعلى حسين افندي القاضيين

وحضرة حسن محمد انا افندي وكيل
النيابة وعبد الجواد علي افندي كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتي

في قضية النيابة نمرة ٢١٤١ جنح استئناف
نمرة ٧٧

وحضرة محمد بك . . . مدعى مدني
ضد

رياض جرجس واخرين

بعد سماع تقرير الدعوي من حضرة رئيس
الجلسة

والمرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولة
قانونا

أهت النيابة للذكورين لانهم في ١٧
و ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ ينذر المنيا الاربعة الاول

سبوا الست سبا علنا نخدشا للناموس
والاعتبار بان قالوا لها (انت فاحه البيت كرخانه)

دالوز الصغيرة في التعليق على المدعى المذكورة
وحيث انه مما تقدم يكون الدفع الفرعي
المقدم من محامي للتميم الثاني في محله ،
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بسقوط الدعوى العمومية
بالنسبة للتميمين وأضافت للمصاريف علي
الحكومة

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في ١٦-٥ سنة ١٩٢١ ٨ رمضان سنة ١٣٣٩

١١٥

تعويض - حق ورثة المجنى عليه في دفع الدعوي
به . جريمة التهديد - التكليف بامر مشروع

١- اذا مات المجنى عليه بعد وقوع الجريمة وكان
قد بلغ شكواه عنها قبل وفاته جاز لورثته من بعده
ان يسروا في دعوى التعويض . لان حق المجنى عليه
يكون قد تعلق حينئذ بالتعويض بشكواه ومن ثم
ينتقل هذا الحق لورثته من بعده

علي انه ليس ضروريا ان يقدم المجنى عليه
شكواه كتابة الى الجهة المختصة بل تقوم اقواله التي
يلقيها على المحقق مقام الشكوي .

٢ - التكليف بامر مشروع كاخلاء المستأجر
المبزل المؤجر له اذا اقترن بالتهديد باحذي الدارق
المبصوص عنها في المادة ٢٨٤ عقوبات موجب
للمسئولية الجنائية لانه ليس لاحد ان يتولى قضاء
حقه بنفسه

الا انه اذا ثبتت حسن نية المتهم ولم يكن في
محله مستبدا او متعنتا فلا محل للمسئولية .

وبجلسة المرافعة طلبت النيابة إلغاء الحكم
للاستأنف بالنسبة لعدم الاختصاص فقط والحكم
بعدم قبول دعوي المدعي بالحق للمدني وشرحت
ما هو مدون بالاوراق والمدعي للمدني طلب
إلغاء الحكم للأسباب الواردة بمحضر الجلسة
والحكم له بمبلغ ٥٠ جنيه تعويض فقط

والتهمون الاول والثاني والثالث طلبوا
بلسان محاميهم البراءة للأسباب الواردة بمحضر
الجلسة

والتهم السادس اجاب عن تهمة بما هو
مدون بمحضر الجلسة

والتهمان الرابع والخامس لم يحضرا مع
اعلانهما قانونا

المحكمة

حيث ان الاستئناف مقبولان شكلا
وحيث ان النيابة العمومية اتهمت المتهمين
الاربعة الاول بأنهم في يوي ١٧ و ١٨ مايو سنة
١٩٢٠ يندر المنيا تعدوا على المرحومه الست..
حرم حضرة محمد بك بالسب وطلبت
عقابهم بالمادتين ٢٦٥ و ١٤٨ عقوبات وطلب
حضرة محمد بك ... الزامهم بأن يدفعوا له
بوجه التضامن ٢٥ جنيه تعويضا

وحيث ان حضرة اتهم المتهمين الخامس
والسادس مباشرة بأنهما في ١٣ مايو سنة ١٩٢٠
بالمنيا حرما الاربعة المتهمين الاول على القذف

والخامس والسادس حرما على ذلك وقد فاق
حق حضرة محمد بك ... بأمور توجب احتقاره
عند أهل وطنه بخطاب أرسله اليه الخامس كما
هو مبين بعريضة الدعوى وطلبت عقاب
الاربعة الاول بالمادتين ٢٦٥ و ١٤٨ عقوبات
وعقاب الخامس والسادس بالمواد ٢٦١ و ٢٦٢
و ١٤٨ و ٢٦٥ و ٤٠ و ٤١ عقوبات وقد طلب
حضرة محمد بك ... المدعي بالحق للمدني الحكم
له بمبلغ ٢٥ جنيه تعويض والمصاريف ثم عدل
طلباته بعد ذلك وطلب ان يكون التعويض
مبلغ مائة جنيه يحكم به على جميع المتهمين
بالتضامن

وبمحكمة المنيا الجزئية حكمت حضوريا
للمتهمين الاول والثاني والثالث والسادس وغايبا
للمتهمين الرابع والخامس بتاريخ ١٦ ابريل سنة
١٩٢١ عملا بالمادتين ١٧٤ و ١٧٢ جنابات أولا -
براءة المتهمين من تهمة السب - ثانيا برفض
دعوي التعويض والزمتم المدعي المدني
بالمصاريف المدنية - ثالثا عدم الاختصاص
بالنسبة لتهمة التهديد واصلت المصاريف الجنائية
على جانب الحكومة

فلما تفت النيابة هذا الحكم بتاريخ
٢٦ ابريل سنة ١٩٢١ واستأنفه المدعي المدني
بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٢١ وطلب الحكم له
بمبلغ ٥٠ جنيه تعويض فقط

في حق زوجته فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وبأن الخامس قذف في حقه بأمور لو كانت صادقة لوجب احتقاره عند أهل وطنه بأن أرسل إليه خطابا مؤرخا ١٣ مايو سنة ١٩٢٠ حوي عبارات القذف التي ذكرها وطلب عقابهما بالمواد ٢٦١ و ٢٦٢ و ١٤٨ و ٢٦٥ و ٤١ و ٤٠ عقوبات مع التزامها التضامن مع المتهمين الأربعة الأول بمبلغ التعويض المشار إليه آنفا وحيث أنه عدل طلباته بعد ذلك وطلب أن يكون التعويض مبلغ ١٠٠ ج يحكم به علي جميع المتهمين بالتضامن باعتبارهم قاذفين في حق زوجته واعتبار الخطاب المؤرخ ١٣ مايو سنة ١٩٢٠ مكونا لجناية التهديد بأفشاء أمور شائنة أن لم يخل المنزل المؤجر له وهي الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٨٤ عقوبات فقره أولى ومن ثم الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظرها وحيث أن النيابة طلبت عقاب المتهم الخامس مع الأربعة الأولين بالمواد ٢٦٥ و ٤٠ و ٤١ عقوبات وفوضت الرأي بالنسبة للمتهم الأخير وبالنسبة لتطبيق المادتين ٢٦١ و ٢٦٢ عقوبات وطلبت الحكم بعدم اختصاص المحكمة بالنسبة لجريمة التهديد وحيث أن محكمة النيا الجزئية حكمت في ١٦ أبريل سنة ١٩٢١ حضوريا بالنسبة للمتهمين الثلاثة الأول والسادس وغيابيا بالنسبة للرايع والخامس ببراءة المتهمين من تهمة السب ورفض دعوى المدعي بالحقوق المدنية مع لزامة بمصاريفها وبعدم اختصاصها بالنسبة بتهمة التهديد وحيث أن النيابة استأنفت الحكم المذكور في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ بالنسبة لعدم الاختصاص فقط طالبة الغاء والحكم بعدم قبول دعوى المدعي المدني بالنسبة للتهديد واستأنفه المدعي بالحقوق المدنية في ١٧ أبريل طالبا الغاء بالنسبة لجريمة القذف والحكم له بالتعويضات علي المتهمين جميعا بوجه التضامن والتكافل وحيث أن الاستئناف قد تقدم في ميعادها القانوني فيها مقبولان شكلا (عن صفة المدعي بالحقوق المدنية وعن قبول الدعوى) حيث أن التهم الخامس طعن في مذكرته في صفة المدعي وأنكر وجود رابطة الزواج الشرعية بينه وبين المرحومة التي انتحرت وطلب عدم قبول دعواه المدنية لأنه ليس له صفة فيها وحيث أن المدعي المذكور قدم صورة رسمية مستخرجه من دفتر زواج قسم الدرب الأحمر تثبت أنه تزوج من المرحومة الست . . . بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩١١ وأذن تكون صفته ثابتة وحيث أن ما يتعين البحث فيه بعد ذلك هو قبول دعواه المدعي أمام محكمة الجنح

وحيث أن الحوادث المطروحة أمام المحكمة تنقسم الى قسمين أحدهما خاص بالمرحومة زوجة المدعي الست . . . التي توفيت منتحرة بسبب التعدي الذي نالها من المتهمين الاربعة والقسم الثاني خاص بما سماه المدعي المدني تهديداً وقع عليه هو مباشرة وأداته الخطاب الرقيم ١٣ مايو سنة ١٩٢٠ الذي ارسله اليه المتهم الخامس وحيث أن المدعي بالحق للدني قصر طلبه بالنسبة للمتهمين جميعا في اعلانه الرقيم ٢٤ فبراير سنة ١٩٢١ علي طلب التعويض منهم للقذف الذي وقع منهم في حق زوجته قبل وفاتها لا لوفاتها منتحرة بسبب ذلك القذف فانه حفظ لنفسه الحق في مطالبتهم بتعويض عنه فيما بعد أما بالنسبة للمتهم الخامس فانه عدل عن وصف ما صدر منه في خطابه المشار اليه بأنه قذف الى وصف بأنه تهديد معاقب عليه بالمادة ٢٨٤ عقوبات وطلب عدم اختصاص محكمة الجنح بالفصل فيه لان الواقعة جنائية لا جنحة وقد قضت المحكمة المذكورة بذلك

وحيث أنه بالنسبة لتهمة القذف أو السب التي وقعت علي زوجة المدعي قبل وفاتها والتي وجهت للمتهمين فانه يتعين البحث فيما اذا كان لزوج المجني عليها بصفته وارثا لها أن يدعي بحقوق مدنية باعتبار كون الجريمة وقعت على زوجته لا عليه

وحيث أن علماء القانون متفقون على أنه اذا مات المجني عليه بعد وقوع الجريمة فلا يخلو الحال من أحد أمرين اما أن يكون قد بلغ شكواه عنها أو لم يبلغ وقالوا أنه في الحالة الاولى يكون حق المجني عليه قد تكون في التعويض وفي المطالبة به لانه قد اظهر رغبته في ذلك بالتبليغ واذن ينتقل الحق الى ورثته ويكون لهم الادعاء به أما بالطريق المدني أو اثناء المحاكمة الجنائية وقالوا في الحالة الثانية بضد ذلك (راجع تعليقات دالوز على تحقيق الجنايات المادة الاولى صحيفة ٢٧ نبذة ٨٣٨ وما بعدها ونبذة ٨٧٨ وما بعدها ونبذة ٨٨٢ وملحق موسوعات دالوز جزء ١٤ صحيفة ٣٥٩ نبذة ١٩٨ وكتاب الوجيز في تحقيق الجنايات تأليف جازو صحيفة ٤٥١ نمرة ٣٦٦ وفوستان هيلي جزء اول نمرة ٥٥٨ وما يجان جزء اول نمرة ١٢٧)

وحيث أنه ثابت من الاطلاع على جميع أوراق التحقيق الخاصة بهذه المسألة أن المرحومة الست . . . لم تبلغ عن حادثة السب أو القذف ولكنها بعد أن تعاطت السم وبدت أعراضه فيها أبلغ خادمها الامر الى البوليس فشرع في التحقيق وفي أثناء التحقيق سئلت عن أسباب انتحارها فبينتها وذكرت وقائع القذف أو السب وحيث أنه ليس من الضروري أن تكون الشكوى بشكل بلاغ مستقل يرفع من المجني

عليه لجهة الاختصاص بل تعتبر أقوال المجني عليه التي تلقىها على المحقق المختص باثباتها بلاغاتام الاركان وذلك بالاخص في حالة ما اذا كان حق النيابة في تحقيق جريمة من الجرائم قائما بمجرد علمها بها دون احتياج الى تبليغها اياها من المجني عليه (فونتان هيلي جزء ٥ صحيفة ٣٥٤ وموسوعات دالوز جزء ٢٨٠ نمرة ٤٧٠) واذا كان حق الست في التعويض قد تكون قبل وفاتها باثبات النيابة واقعة القذف او السب في تحقيقها الذي اجبرته في المحضر الزقيم ١٩ مايو سنة ١٩٢٠ ويكون لزوجها ان يدعي بتعويض يقضى له منه بتعيينه الشرعي أي النصف او الربع حسب الاحوال عن الموضوع بالنسبة لتهمة القذف أو السب حيث ان ما هو منسوب الي المتهمين الاربعة الاول انهم تعدوا على الست ... زوجة المدعي بقواهم لها وهم في الشارع العام وهي مطلة من شباك منزلها (فلانه المسلمه - بكره نرفها وتقول كيريا لايسون - لانها خسرت البيت بعد سفر اليك)

وحيث ان القصد الظاهر من هذه العبارات ان الست ... تسىء استعمال منزلها بسلوكها في غياب زوجها وهذه النسبة لو صحت لا وجبت عقابها فضلا عما توجب من احتقارها عند أهل وطنها وقد ادركت خطورة هذه النسبة كل الادراك وتأثرت لفظاعتها واطفها حتى اصبحت

لا تطبق الحياة وآثرت الموت على البقاء مع شيوع هذه التهمة المعيبة عنها فانتحرت وماتت وأذن يكون ما هو منسوب الى المتهمين الاربعة الاول مكونا لجريمة القذف لتوافر أركانها القانونية حسب المادة ٢٦١ عقوبات

وحيث أنه لا نزاع في كون الست ... قد تناولت السم وأنها سئلت بعد ان أسعفت بالعلاج وأفاقت مما كان من أثر السم بجسمها وثاب اليها رشدها عن سبب انتحارها فاتهمت المتهمين الاربعة الاول بقذفهم اياها بان نسبوا اليها استعمال منزل زوجها فيما لا يتفق مع الشرف والآداب وأنه تكرر منهم أيذاؤها حتى زهدت الحياة اختارت الموت فانتحرت بأن تعاطت حامض السليمانى

وحيث أن من سمع منها ذلك القول كثيرون لا يمكن أن يتطرق الشك الى عدلهم ولا الى صدقهم في النقل

وحيث أن المحكمة لا ترى محالا الى الشك في قول السيدة ... ولا يمكن افتراض أي سبب لانتحارها غير الذي ذكرت في التحقيقات ولا يقوم لغير ذلك من الالوجه التي حملت محكمة الدرجة الاولى على الشك وزن ولا اعتبار لقاء هذا الدليل القاطع وهو انتحار السيدة الذي لا يتأتى الا من التأثير النفسى الشديد بسبب ايذاؤها وقذفها بتلك التهمة الشائنة وهي استعمال

منزل زوجها فيما حرمه الشرع والآداب
وحيث أن المحكمة لا تفتح إلى ما شهد
به شهود النفي ولا تعتبرها مفسدة لما قام على
صحة التهمة من الأدلة القوية وأهمها أقوال
المجني عليها بعد انتحارها وهي تجود بنفسها قادمة
على ربها بل ونفس انتحارها الذي ما كانت
لتقدم عليه لولا شناعة ما اتهمت به وفظاعة
الآثر الذي أحدثه بنفسها

وحيث أنه تلقاء ذلك تعتبر المحكمة أن
تهمة القذف ثابتة قبل المتهمين الأربعة الأول
وحيث أنه ثابت من جهة أخرى من
شهادة فانوس جريس أنه أثناء اجتماع الناس
في مأتم الست فاطمة هاتم سمع كامل بك مرقس
الذي استأجر منزل المدعى بالحق المدني أثناء
إقامة زوجته به يقول للمدعى أن المتهم السادس
سيشاغل المدعى وزوجته حتى يخلي المنزل
للمذكور

وحيث أنه تلقاء ذلك وعدم وجود ما يحمل
المتهمين الأربعة الأول على الاعتداء على زوجة
المدعى بالحق المدني لا يسع المحكمة إلا الاعتقاد
بأن المتهم السادس تنفيذ الوعيد الذي أفضي
به لكامل بك مرقس قد حرض للمتهمين
المذكورين على مناوأة المدعى بالحق المدني
وزوجته فقتلها بالعبارات الجارحة المتقدمة
ذكرها ليكرهوها على ترك المنزل واختيار جوار

غير جوارم واذن يكون مستثلاً بالتضامن مع
المتهمين الأربعة عن التعويض للسبب عن التشهير
المفزع بالسيدة

وحيث أن تهمة التحريض أو الاتفاق غير
ثابتة قبل المتهم الخامس

وحيث أن المحكمة تقدر ذلك التعويض
بمبلغ ١٠٠ جنيه مائة جنيه كطلب المدعى ويكون
للمدعى نصفه بالفريضة الشرعية قبل المتهمين
الأربعة الأول والسادس بالتضامن وقد قصر
طلبه على هذا المقدار بجلسة المرافعة أما العقوبة
فلا محل لتوقيعها لأن النيابة لم تستأنف حكم البراءة
عن تهمة التهديد والدفع بعدم الاختصاص

حيث أنه بالاطلاع على الخطاب الرقيم
١٣ مايو سنة ١٩٢٠ المرسل إلى المدعى من
المتهم الخامس تبين أنه يحوي العبارات الآتية
(وبكل أسف أخبركم بأنه ورد لي جوابات
عديدة أن بالنزل سيدة - ومعلوم أنك لست
متزوجا - وهذه الحالة لا يمكن السكوت
عليها - فإذا لم تخل للنزل في ظرف ثلاثة أيام
من وصول هذا الخطاب إليك سأأخذ الإجراءات
القانونية للحصول على أجرة الخفر وإيجار الشهر
الحالي والاخلأ لأسباب وإينها للمحكمة وقد
ذكرت لك بعضها

وحيث أن أركان انطباق المادة ٢٨٤
عقوبات أن يكون التهديد بأفشاء أمور أو

نسبة أمور ماسة بالشرف وأن يكون مصحوباً بطلب أو تكليف بأمر فيتعين البحث فيما إذا كانت هذه الأركان متوافرة بالنسبة للخطاب المشار إليه آنفاً أم لا

للحصول على الأجرة والاخلاء لأسباب سيئتها للمحكمة ومنها ما ذكره آنفاً واعتبر أن هذا التكليف مقرون بالتهديد متما للركن الثاني من أركان المادة ٢٨٤ عقوبات .

وحيث أنه لا ريب في أن المتهم الخامس كان يسيء الظن بحالة الست . . . وكان يعتقد أنها خادمة المدعي لا زوجته وقد بان رأيه وتأكدت نيته في قوله (وهذه الحالة لا يمكن السكوت عليها) وبديهي أن ما لا يحسن السكوت عليه والاعضاء عنه من صاحب المنزل بالنسبة لمستأجره هو الأمر المريب المتعلق باستعمال المنزل في غير ما استؤجر له استعمالاً ينكره الشرع وتأباه الآداب العامة زد على ذلك أنه لو لا اعتبار المتهم المذكور تلك النسبة جازحة وليس يرضى المدعي إذا عتها خوفاً على سمعته وكرامته لما جعلها سبباً في خطابه إلى طلب اخلاء المنزل واتخاذ ذكرها لدى التقاضي سبيلاً إلى التوصل للحكم بالاخلاء فهي نسبة أمور ماسة بالشرف والاعتبار غير أنها غير صحيحة لما يبين من أن السيدة المنوّه بها في الخطاب زوجة المدعي وأن المتهم كان يجهل ذلك على الغالب وإنه كان يعتقد كما اعتقد ذلك سواه أنها خادمتها

وحيث أن ما اعتبره المدعي تهديداً هو قول المتهم له في الخطاب للنوّه عنه أنه إن لم يخل المنزل في ثلاثة أيام يتخذ الطرق القانونية

وحيث أن علماء القانون عند ما عنوا بشرح المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات الفرنسي التي تقابل المادة ٢٨٤ أهلي بحثوا فيما إذا كان التكليف بأمر مشروع كاخلاء المستأجر المنزل المؤجر له إذا اقترن بالتهديد يوجب العقاب أم لا فقال جارو ووافقته عامة الشراح أنه موجب للمسئولية الجنائية لأنه ليس لاخذ أن يتولي قضاء حقه بنفسه (جارو جزء ٥ صحيفة ٦٥١) إلا أن بعضهم رأياً آخر وهو أنه مع التسليم بصحة النظرية السالفة فقد يحدث تلقاء بعض الظروف الخاصة ما يدعو إلى عذر المتهم الذي لجأ إلى التهديد للحصول على حقه إذا تبين حسن نيته ولم يكن في عمله متعنتاً أو مستبداً تعليقات (دالوز على قانون العقوبات صحيفة ٤٢٦ غمرة ٩٦٥) .

وحيث أن ما جاء بخطاب المتهم المشار إليه آنفاً هو أنه انذر المدعي عند عدم اخلائه المنزل بمقاضاته في ذلك وإبداء أسبابه للمحكمة ومنها ما ظنه متعلقاً بزوجه وسلوكها فطلب مالك المنزل أو صاحب الحق فيه اخلاءه وتهديده الساكن بمقاضاته إن امتنع مع إبداء أسباب طلب اخلاء للمحكمة كلها أمور مشروعة ولا تكون الجريمة

المنصوص عنها في المادة ٢٨٤ عقوبات أما ذكر
المسألة الخاصة بزوجة المدعي فلا ترى المحكمة أنها
سيقت في الخطاب على وجه التهديد لانصالها
بموضوع الاخلاء وجواز ابدائها سببا لطلبه ولا
يكن اعتبارها تهديدا معاقبا عليه كجناية حين
أنه لو كان المتهم حقق قوله هذا بالفعل دون
تنبيه المدعي إليه ورفع دعوي الاخلاء وأبدى
الأسباب التي حملته على طلبه وذكر منها ما كان
يظنه بالسيدة الساكنة فيه لما أمكن اعتبار
ذلك منه الا لحق الدفاع وقذا أو سببا معاقبا
عليه ويكون من المتناقضات البليغة ان يكون
الأمر اذا وقع بالفعل جنحه وان يكون اذا صار
مجرد وعيد لم ينفذ جناية وهو ما لا يرضاه
العقل ولا يقره القانون ولو جاز ذلك لما كان
الذي حق أن يلحف في طلبه ولا أن يندر غريمه
بمقاضاته ولو بالغ او افحش في الانذار لان اقتضاء
الحق جائز مشروع

حيث انه اذا تقرر ذلك تكون اركان التهديد

غير متوافرة ويكون حكم عدم الاختصاص

في غير محله ويتمين بإعادة القضية لمحكمة الجنح

والمخالفات بالنسبة للمتهم الخامس لتظرها باعتبار

كون ما هو منسوب اليه اما جنحه او مخالفة

فلهذه الأسباب

وبعد رؤية المواد المذكورة

حكمت المحكمة غايبا بالنسبة للرابع

والخامس وحضوريا بالنسبة للباقين بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا فيما يختص

بتهمة القذف المنسوبة الى المتهمين بالغاء الحكم

المستأنف والزام الاربعة الاول والاخير بان

يدفعوا بوجه التضامن والتكافل الى المدعي

المدنى ٥٠ جنيا مصريا والمصاريف المدنية

الناسبة وتأيبده بالنسبة للمتهم الخامس وثانيا

فيما يختص بتهمة التهديد بالغاء الحكم المستأنف

وباختصاص محكمة الجنح والمخالفات بنظر

الدعوى باعتبار التهمة جنحة أو مخالفة واعادة

القضية الى قلم النائب العمومي لتقديمها للمحكمة

المختصة وأبقت الفصل في المصاريف الجنائية

الخاصة بها

فهرست العدد السابع (الأحكام)

- ٩٦ تقض - أسباب الحكم - تحريرها والنطق بها ص ٣٠١
- ٩٧ تقض - هتك العرض بالقوة - الاكراه الادبي » ٣٠٢
- ٩٨ استئناف - جوازه - الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية - زيادة المدعى به » ٣٠٤
- عن النفي فرش
- ٩٩ موظف - دعوى التعويض - بسبب الاحالة الى المعاش - دعوى تعديل المعاش » ٣٠٩
- أو المكافأة - سقوط الحق في كل من الدعويين
- ١٠٠ شفعة - عرض الثمن - ايداعه - حق ارتفاق - تنازل المشتري عنه » ٣١٥
- ١٠١ شفعة طلبها بواسطة وكيل في الادارة - اجازة الموكل » ٣١٧
- ١٠٢ تزوير - قوة الاحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية » ٣٢٠
- ١٠٣ بدل - طريق اثباته - قرائن الاحوال » ٣٢٢
- ١٠٤ أحالة ضابط الى الاستيداع - امر ادارى اختصاص المحاكم المدنية - تعويض » ٣٢٥
- ١٠٥ ترك المرافعة - قبول المدعى عليه حق الشفيع في العدول عن الشفعة - تعويض » ٣٢٩
- ١٠٦ محكمة مختلطة - اجراءات نزاع ملكية صالح أجنبي - سبب صحيح - تملك بمضي المدة » ٣٣٤
- ١٠٧ وقف - قسمة أعيانه بين ناظرية » ٣٣٨
- ١٠٨ شفعة - تزوير عقد البيع - ايداع الثمن دون عرضه - حق الاسترداد » ٣٣٩
- ١٠٩ وقف - اصل الوقف - اختصاص المحاكم الشرعية - نزاع على عين الوقف - اختصاص المحاكم الاهلية - عدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها » ٣٤٤
- ١١٠ التأجير للقاصر - اجازة وليه » ٣٤٦
- ١١١ أجارة - التأجير من الباطن - التنازل عنها - المشاركة عليها الشرط الجزائي » ٣٤٩
- ١١٢ المزايدة - الاتفاق على اقتسام الصفقة - سبب صحيح - عقود المعارضة - الشرط الفاسخ الضمني - تقدير القاضي » ٣٥٢
- ١١٣ تزوير - اختيار الطريق المدني - عدم جواز سماع الدعوى - تحريك المدعى الدعوى العمومية » ٣٥٧
- ١١٤ زنا - وفاة الزانية - مركز الشريك » ٣٦١
- ١١٥ تعويض - حق ورثة المجنى عليه في رفع الدعوى به - جريمة التهديد - التكليف بأمر مشروع » ٣٦٢

مصر في مايو سنة ١٩٢٢

الأمم

١١٦

افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف للمقيد بالجدول العمومي

نمرة ١٠٧٩ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من حضرة المحامي

ضد

محمد زيدان العبد ومن معه

المحكمة

بعد الاطلاع على الحكم الصادر بتاريخ

٢٢ يولييه سنة ١٩٢٠ من محكمة اسكندرية

الابتدائية الاهلية في القضية المدنية رقم ١١٠

سنة ١٩٢٠ المرفوعة من الاستئناف ضد المستأنف

عليهم وشريفه بهنس الشريف للمينة فيه وقائع

الدعوى وطلبات الاخصام القاضي ذلك الحكم

حضورا برفض دعوى المدعي مع الزامه

بالمصاريف ومائتي قرش اتعاب محاماه

وبعد الاطلاع على باقي أوراق القضية

وسماع للرافعة الشفوية والمداولة

الاثبات، بين محام وموكله، اليينه وقرأ أن الاحوال

المادة ٢١٥ مدني

دفع محام مبلغا من المال لدائن موكله ثم رفع

الدعوى على الاخير يطالبه بما دفع عنه مدعيا حصول

الدفع من ماله الخاص فقضت المحكمة الابتدائية

برفض دعواه بناء على ان دفعه هذا يفيد من نفسه

الدفع بالتوكيل او بالواسطة ومن ثم الدفع من

مال موكله — ومحكمة الاستئناف قررت بان

القرينة في جانب المحامي الا انها قرينة نسبية

Juris tantum وليست قرينة مطلقة Juris et Juré

واعتبرت الايصال حجة للمحامي الى ان يثبت الموكل

حصول الدفع من ماله واباحت للاخير الاثبات بكافة

الطرق القانونية والمحامي النفي

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة أبو بكر يحيى باشا وبحضور حضرات

جناب مسيو سودان وحضرة صاحب العزة

على حسين بك مستشارين ومحمد فهمي احمد

حيث أن للمستأنف استأنف ذلك الحكم بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٠ طالباً الحكم بقبول استئنافه شكلاً وموضوعاً بإلغاء الحكم للمستأنف والزام المستأنف عليهم بأن يدفعوا له بالتضامن مبلغ ٥٠٦ م ٧٣١ ج وفوائده المركبة بواقع ٩ ٪ من ٥ يناير سنة ١٩٢٠ لغاية السداد ومصاريف الدرجتين والأتعاب وحفظ جميع الحقوق

وحيث أنه بجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٢٢ المحددة أخيراً لنظر هذا الاستئناف صم الحاضر مع المستأنف على هذه الطلبات وطلب الحاضر ان عن المستأنف عليهم تأييد الحكم المستأنف وقد أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم وحيث أن الاستئناف مقبول شكلاً

وحيث أن لا نزاع في أن المستأنف قد قام في ٥ يناير سنة ١٩١٢ بدفع مبلغ ٢٤٠ جنيهاً انكليزياً لحل ملكي بالاسكندرية من ضمن مطلوب المحل المذكور من المستأنف عليهم مدينه الذين يدعون أنهم قدموا هذا المبلغ للمستأنف لكي يدفعه عنهم كما أنه يدعي أنه دفعه عنهم من ماله الخاص مما أدى الى قيامه برفع هذه الدعوى عليهم مطالباً اياهم برد المبلغ مع أرباحه المركبة لغاية تاريخ رفع الدعوى وفوائده المبلغ كله والمصاريف والأتعاب وحيث أن محكمة أول درجة رفضت

دعوى المستأنف بحجة أنه كان وكيلًا عن المستأنف عليهم وأنه مراعاة للصلة المتينة التي كانت بينه وبينهم لم يتمكنوا بسبب المانع الادبي من الحصول على اثبات كتابي عن واقعة تسليم مبلغ المائتين وأربعين جنيهاً اليه وعلى ذلك يكون الاثبات بالقرائن جائزاً وأنه ما دامت القرائن التي ارتكن عليها المستأنف عليهم قد دحضت قرائن المستأنف فهي كافية لاثبات دعواهم وتقنيده مزاعمه

وحيث أنه لا يسع المحكمة الأخذ بهذا الرأي لانه فضلاً عن عدم التأكد من الصفة التي كانت للمستأنف وقت الدفع وهل هي وكالة أو وساطة فانه لم يكن هناك على كل حال ما يمنع المستأنف عليهم اذا كانوا هم الذين قدموا المبلغ الى المستأنف من أن يطالبوه بإيصال أو أن يتدخلوا شخصياً في الدفع بأن كانوا يثبتون في الايصال مصدر النقود التي يزعمون أنهم أصحابها

وحيث وأن يكن تقرر في حكم نقض فرنسي صادر في ٩ يوليو سنة ١٨٤٤ (مجموعة السنة المذكورة لسيري جزء أول صفحة ٦٠٩) أن قيام أجنبي بسداد دين لا يعتبر دليلاً لاقرينة على أن الدفع كان من ماله الخاص فان حكماً آخر صادراً من محكمة استئناف بوردو في أول أغسطس ١٨٥٥ (مجموعة سيري سنة ١٨٥٧ جزء ثاني ص ١١٠) قد قرر مبدئاً مناقضات عام المناقضة للمبدأ المذكور

حيث جاء به علي الأخص وأنه مادامت جيازة النقول تعتبر دليلا على الملكية فإن الشخص الذي يقوم بسداد دين بنقود في حوزته يفترض أنه مالك لتلك النقود بقطع النظر عما إذا كان في هذا الدفع وكيلًا أو وسيطًا *negotiorum gestor* لأن حالة اقتراض ملكيته للنقود لا تنتهي ألا إذا أثبت صراحة في المخالصة أن تلك النقود قد سلمها إليه المدينون»

وحيث أن المحكمة ترى أن هذا الرأي أقرب للعدل من الرأي الآخر لأن المستأنف وقت قيامه بالخدمة التي يؤكد أنه أداها للمستأنف عليهم وبصفته عاميا عنهم وبينه وبينهم صلة شخصية وارتكانا علي القرينة التي جلاها حكم بوردو بهذه الدقة فيما يتعلق بملكية النقود المدفوعة لم يكن في وسعه أمام كل هذه الظروف أن يطلب من موكله وأصحابه اقرارا كتابيا عن مصدر النقود الحقيقي بخلاف دعوى المستأنف عليهم الذين كان يسهل عليهم إذا اقتضى الحال أن يحصلوا على مثل هذا الاثبات هذا فضلا عن أن رأي محكمة بوردو امتن من الوجهة القانونية لأنه أكثر موافقة للمبادئ القانونية العامة وعلى ذلك ترى محكمة الاستئناف الأخذ به نظرا على الأخص إلى أن نفس عبارة إيصال ٥ يناير سنة ١٩٠٧ الصادر من محل توكلي وإن لم تكن صريحة إلا أنها لا تؤدي على ما يظهر إلا المدلول الذي

يفسرهما به المستأنف

وحيث أن القرينة التي تثبت على هذا الوجه في صالح المستأنف تحله من ضرورة أي اثبات آخر ولكن بما أنها قرينة نسبية *juris tantum* لا قرينة مطلقة *juris et jure* فهي بالبداهة قابلة للنفي بما يقدمه المستأنف عليهم من الاثبات ومتى كان الأمر كذلك فعليهم نفيها وعليهم أن يثبتوا بكافة الطرق بما في ذلك البيئة والقرائن أنهم هم الذين سلموا إلى المحامي النقود التي دفعها في ٥ يناير سنة ١٩٠٧ إلى محل توكلي وأنهم سلموها إليه لهذا الغرض بما أن الاثبات بالبيئة والقرائن الموضوعية لا شك في جوازه ضد القرينة القانونية البسيطة

وحيث أن للمستأنف الحق بلا نزاع تبعا لأحكام القانون العام في نفي الاثبات الذي سيقدمه بكافة الوسائل الموصلة إلى هذا الغرض فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بالتصريح للمستأنف عليهم بأن يثبتوا بكافة الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود بأن مبلغ المائتين وأربعين جنيها أقرنكيا المدفوعة لحسابهم من المستأنف بتقتضي الإيصال المؤرخ ٥ يناير سنة ١٩١٧ هو من مالهم الخاص والمستأنف النفي بنفس الطرق المذكورة وندبت للتحقيق الميسوسودان

باسم صاحب المظنة فؤاد الأول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة ابو بكر يحيى باشا وبحضور حضرات
جناب مسيو سودان وحضرة صاحب العزة
علي حسين بك مستشارين ومحمد فهمي احمد
افندي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بنمرة
١٠٣٣ سنة ٣٧ قضائية

الرفوع من ورثة المرحوم الحاج محمد
عبد الله عثمان وم ابراهيم محمد عبد الله وفاطمة
وسكينة وامينه كريعات محمد عبد الله واحمد محمد
عبد الله وزينب بنت احمد
ضد

مرسي يوسف عامر وعبد الواحد محمد يندق

وقائع الدعوى

رفع محمد عبد الله عثمان مورث المستأنفين
هذه الدعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الاهلية
ضد مرسي يوسف عامر وعبد الواحد محمد
يندق وحسن بك حسني المقاول ضامن وقال
بصحيفه دعواه المعانة في ٧ يوليو سنة ١٩١٩
أنه بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٠٥ تعاقد حسن
بك حسني المقاول مع المدعي عليه الاول بضمانة

وحددت للتحقيق صباح يوم الثلاثاء ٢٨ مارس
سنة ١٩٢٢ بمرأى المحكمة وحددت للمرافعة
جلسه ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٢ وابتقت الفصل في
المصاريف الآن

هدا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية
للمنعقدة في يوم الخميس ١٦ فبراير سنة ١٩٢٢ و ١٩
نجمادي الثانية سنة ١٣٤٠

١١٧

الضمان الشخصي والعيني - رهن حيازه

سقوط الدين بالنسبة للضامن

مادة ١٩٤ تجاري

مادة ٢٠٧ مدني

لا يسقط الدين بمضى للمدة طالما بقي للرهن
في حيازة الدائن
وفي القضيه

تعاقد شخص مع آخر على بعض اعمال المقاولات
(وهي من الاعمال التجارية) وضمن ثالث الثاني
فيها ضمانا شخصيا ثم ضمانا عينيا بأن رهن الاول
عينا رهن حيازه

بعد مضي خمس سنوات على تاريخ الاستحقاق
رفع الدائن دعوى على للدين وضامنه فدفع الاخير
بسقوط الحق في الدين بالنسبة له بالرغم من اعتراف
للدين بالدين وتنازله عن التمسك بسقوطه فاختت
محكمة اول درجه بهذا الدفع وقضت على للدين
وحدته بالدين

ولكن محكمة الاستئناف قررت بان اعتراف
للدين بالدين وتنازله عن التمسك بسقوطه وان كان
لا يؤثر في حق الضامن الا انه طالما ان الضامن قد
رهن للدائن عينا رهن حيازة فلا يسقط الدين
بالنسبة له ما بقي للرهنون في حيازة الدائن

المدعي عليه الثاني على أن يورد المدعى عليه الأول انفاراً لتشغيلها بالترع والجسور وقد تضمن هذا التعاقد شروط العمل والمحاسبة ثم نحاسها وبقي لحسن بك حسني طرف المعلن اليه الأول ٢٠ باره و ٢٧٥٠٧ قرش فحول حسن بك حسني هذا المبلغ الي المدعي بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩١٧ مع ملحقات هذا المبلغ من فوايد ومصاريف وبذلك أصبح المدعى معتبراً أنه حل محل حسن بك حسني في جميع حقوقه قبل المعلن اليهما ولما كان باحتساب فوايد مبلغ الـ ٢٠ باره و ٢٧٥٠٧ بواقع ٧ في المائة ابتداء من اول يناير سنة ١٩٠٨ لغاية شهر يونيه سنة ١٩١٩ تكون مبلغ ٢٢١٤٣ قرش وبضمه علي المبلغ المطالب تكون الجملة ٢٠ باره و ٤٩٦٥٠ قرشاً لذلك رفع هذه الدعوى طلب فيها إلزام المدعى عليهما بأن يدفعوا له بوجه التضامن مبلغ ٤٩٦٥٠ قرش مع فوايد مبلغ الـ ٢٠ باره و ٢٧٥٠٧ قرشاً بواقع المائة ٧ سنوياً ابتداء من أول يوليه سنة ١٩١٩ لغاية السداد مع المصاريف وأتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ الموقت وبدون كفالة وبمجلسة التحضير ادخل مرسى يوسف عامر حسن بك حسني ضامناً في الدعوى . وبمجلسة المرافعة دفع المدعي عليه الأول بسقوط الحق في المطالبة بالدين لانه تجارى والمدعى عليه الثاني دفع بسقوط الحق في ضمانته لمضى ١٥ سنة عليها

وبتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٠ حكمت محكمة مصر المشار اليها حضورياً أولاً برفض الدفع الخاص بسقوط الحق في المطالبة بالدين المقدم من مرسى يوسف عامر وبإلزامه بأن يدفع للمدعى مبلغ تسعة واربعين الف وستماية وخمسين قرشاً صاغاً ونصف مع الفريد عن مبلغ سبعة وعشرين الف وخمسمائة وسبعة ونصف بواقع المائة سبعة سنوياً من أول يوليه سنة ١٩١٩ لغاية السداد مع المصاريف واثنين جنيهات تعاب محاماه وشمول ذلك بالنفاذ الموقت وبلا كفالة - ثانياً - بقبول الدفع بسقوط الحق لمضى الخمس سنوات المقدم من الضامن عبد الواحد محمد يسدق ورفض دعوى المدعى بالنسبة اليه - فاستأنف محمد عبد الله عثمان هذا الحكم بتاريخ ٤ و ١١ أغسطس سنة ١٩٢٠ طالباً الحكم بقبول استئنافه شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف عليهم بأن يدفعوا للمستأنف بوجه التضامن والتكافل مبلغ ٢٠ باره و ٤٩٦٥٠ قرش مع فوايد مبلغ ٢٠ باره و ٢٧٥٠٧ قرش بواقع المائة سبعة سنوياً من أول يوليه سنة ١٩١٩ لغاية السداد مع المصاريف وأتعاب المحاماه عن الدرجتين وفي أثناء سير هذا الاستئناف توفي المستأنف وحلت ورثته محله وبمجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٢١ تنازل وكيل

المستأنفين عن المستأنف عليه الاخير. «حسن بك حسني» والمحكمة صدقت على هذا التنازل وبجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٢٢ المحددة أخيراً لنظر هذا الاستئناف صمم الحاضر عن المستأنفين على طلباته الميمنة بصحيفة الاستئناف والحاضر عن المستأنف عليه الثاني طلب رفض الدعوى بالنسبة اليه ثم أجلت القضية للحكم مع تقديم مذكرات تقديم وكيل المستأنفين مذكرته طلب فيها تأييد الحكم للمستأنف بالنسبة للمستأنف عليه الاول والغائه بالنسبة للمستأنف عليه الثاني والزامه متضامنا مع الاول بمبلغ ٢٠ باره و ٤٩٦٥٠٠ قرشاً صاغاً مع فوايد بمبلغ ٢٧٥٠٧ قرشاً صاغاً بواقع ٧ في المايه من أول يوليو سنة ١٩١٩ لغاية السد' مع المصاريف والاعتاب عن الدرجتين

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث أن الاستئناف مقبول شكلاً

وحيث أنه وان يك الاستئناف مرفوعاً

ضد المستأنف عليها الا أنه لا يتعرض لما حكم

به ضد المستأنف عليه الاول بل هو موجه

في الواقع ضد المستأنف عليه الثاني بعينه

كفيلاً قد قبل منه الحكم للمستأنف الدفع

سقوط الحق بمقتضى المادة - ١٩٤ - من

القانون التجاري لمضى خمسة أعوام على الدين رغماً عن اقرار الدين الاصيل به ارتكافاً على أن هذا الاقرار بعد مضي الميعاد يعتبر تنازلاً من الدين عما اكتسبه من سقوط الحق ولكنه لا يمكن أن يترتب عليه ضرر لحقوق الدين المتضامن والكفيل عملاً بالمادة ٢٠٧ من القانون المدني

وحيث أن المستأنف غير محق في السبب الاول من اسباب استئنافه الذي يرتكن فيه على ما جاء في بلانيول شرحاً على المادة ٢٥٠ من القانون المدني الفرنسي لان هذا الرأي يتعلق مع المادة الواردة بمسأله قطاع مدة سقوط الحق لا التنازل عنه بعد اكتسابه بمضى المدة

وحيث أنه يظهر ان قد فأت على محكمة أول

درجه من جهة أخرى أن المستأنف عليه الثاني

ليس كفيلاً فقط حتى كان ينطبق عليه هذا

الرأي بلا جدال بل هو فضلاً عن ذلك ضامن

بموجب ضمانه عينيه قدمها للمحيل بأن رهن

له ثلاثة أفدنة من ملكه بمقتضى عقد تاريخه

١٧ مايو ومسجل في ١١ يوليو سنة ١٩١٣

معترف بوضع اليد وقد أقر فيه بصريح

العبارة أنه يقبل في حالة تحويل الدين نقل الضمانة

وحق حيازة الارض المرتهنة الى المحال اليه وهو

ما وقع بالفعل عند ما حول الدائن الاصيل الى

مورث المستأنفين في ١٧ يونيه سنة ١٩١٧ الدين المذكور مع كافة الحقوق المترتبة عليه بما في ذلك الفوائد والملحقات والرهن بعد محاسبة الدين محاسبة دقيقة

وحيث أن المستأنفين يعتبرون والحالة هذه دائنين للمستأنف عليه الثاني ومرتهنين للملكه بموجب رهن حيازي صحيح ومن ثم يكون لهم الحق في أن يتمسكوا بما جاء في ثأني أسباب استئنافهم من أنه ليس للمستأنف عليه الثاني حياض هذا الرهن أن يتمسك ضد مستقوط الدين

وحيث أن التعريف القانوني للرهن يكفي وحده لتأييد هذا الرأي فضلا عن قول الثقة به سواء في مصر (دو هلس فقرة ٤٠ عن الرهن) وفي فرنسا حيث جاء في بلايول (الجزء الثاني ٤٤٦٤) «لا يسقط الدين طالما بقي الرهن في حيازة الدائن لأن المدين بتركه المرهون بين يدي الدائن يعتبر مقرا ببقاء الدين بطريقة مستمرة»

وحيث فيما يتعلق بالمبلغ الذي يجب الحكم به على المستأنف عليه الثاني هو رفض الدفع المقدم منه أنه يجب ملاحظة أن عقد الرهن قد نص بما تقضى به المبادئ القانونية من التزام الدائن بتقديم حساب عن ريع العين المرهونة سيما وأنه يجب ألا يغفل هنا أن العين المرهونة بقيت في حيازة الدائن منذ سنة ١٩٠٣

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورا بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بإلغاء الحكم للمستأنف ورفض الدفع المقدم من الضامن عبد الواحد محمد يدين بسقوط الحق بمطالبته بعد مضي خمس سنوات وحددت جلسة ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٢ للمناقشة بين الطرفين عن ريع الثلاثة أفدنة ونصف المرهونة من الضامن تأمينا لسداد الدين مدة الرهن وابتقت الفصل في المصاريف الآن هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية للانعقدة في يوم الخميس ١٦ فبراير سنة ١٩٢٢ و ١٩ جمادي الثانية سنة ١٣٤٠

١١٨

اثبات الوراثة - أمام المحاكم المدنية
المادتان ٣٥٥ - ٣٥٧ من لائحة المحاكم الشرعية
الاشهاد الشرعي باثبات الوراثة حجة قاصرة
على المشهدين فاذا أنكر أحد الخصوم الوراثة أمام
المحكمة الشرعية ولم يكن من المشهدين وجب إيقاف
الدعوى حتى يقدم مدعي الوراثة حكما شرعيا بها
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية التجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة مستر مارشال
وبحضور حضرات صاحبي العزة عطيه حسني
بك ومحمد بك حلمي عيسى مستشارين واحمد
افندي عوض الشاذلي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي نمرة ٣٩٦ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من ابراهيم علي قصيطة وآخرين
مستأنفون

صند

وزارة المالية بصفتها وارثة للمرحومه
الست عديله بنت عبدالله الحبشي ثم محمود افندي
فؤاد والشيخ احمد رضوان مستأنف عليهم

الوقائع

رفع المستأنفون هذه الدعوى لمحكمة
مصر الابتدائية الاهلية قالوا فيها ان المرحومه
الست فاطمه بنت محمد هدى كانت مقيمة مع الست
عديله بنت عبد الله الحبشي زوجة اخيها بالمحلة
الكبرى وتوفيت هنالك وانحصر ارثها شرعا
فيهم بلا شريك وقد تركت فداناً ونصفاً بناحية
منشأة الديان مركز بني مزار وثمانية عشر
قيراطاً مشاعاً في منزل كائن بمصر بحارة الشعراي
الجواني نمرة ٧ مبنية حدود ومعالم كل ذلك
بمريضة الدعوي فلذلك يطلبون تثبيت ملكيتهم
الى الاعيان المذكورة آنفاً مع التسليم والمصاريف
واتعاب المحاماه بحكم مشمول بالنفاذ الموقت
بلا كفالة. وفي اثناء نظر الدعوي امام المحكمة
الابتدائية توفيت الست عديله المدعى عليها ولم
يكن لها وارث فورثتها وزارة المالية وقد
ادخلت في الدعوي وبعد ما سمعت اقوال الطرفين

قضت المحكمة المذكورة آنفاً بتاريخ ٢٣ ديسمبر
سنة ١٩٢٠ بإيقاف الدعوي حتى يقدم المستأنفون
اعلاماً شرعياً بصفة نهائية بثبوت وراثتهم في
وجه المالية . فاستأنف المستأنفون هذا القرار

بتاريخ ١٠ ١٣ ١٥٠ فبراير سنة ١٩٢١ طالبين
قبول استئنافهم شكلاً وفي موضوعه بالغاء القرار
المذكور والقضاء برفض طلب الايقاف والاكتفاء
بالاشهاد الشرعي الرقيم ٦ مارس سنة ١٩١٨
لأثبات وراثتهم المتوفاه واعادة القضية لمحكمة
أول درجة للسير فيها بغير ايقاف مع الزام وزارة
المالية بمصاريف الاستئناف واتعاب المحاماه

وبجلسه المرافعة صم و كيلهم على هذه
الطلبات وطلب مندوب المالية تأييد القرار
المستأنف للأسباب التي قالها كل منهما بالجلسة
وقال المستأنف عليه الثاني ان لا شأن له في هذه
الدعوي

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
الاوراق والمداولة قانوناً

حيث ان الاستئناف مقبول شكلاً
وحيث ان المستأنفين يطلبون الغاء قرار
الايقاف القاضي بإيقاف الفصل في الدعوى حتى
يحصل المستأنفون على حكم شرعي يبين الورثة
قائلين انهم قدموا اعلاماً شرعياً ببيانهم والاعلام
الشرعي حجة في حصول الوفاة والورثة عملاً

الشرعى فلها حيثئذان لاتعترف بمفعوله ويجب
على خصمها ان يرفع دعواه عليها بالطريق الشرعى
وحيث متى كان الامر كذلك كان
قرار الايقاف في محله ويتعين تأييده
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع بتأييد قرار الايقاف
والزمت المستأنفين بالمصاريف ومائة قرش
صاغ لوزارة المالية اتعاب محاماه

هذا . ا. حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
في يوم الثلاثاء ١٢ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق ٢٨
جمادى الثانية سنة ١٣٤٠

١١٩

التضمينات . التكليف بالوفاء

يستثنى من قاعدة (ان التضمينات لا تستحق
الا بعد التكليف الرسمي) حالتان . الاولى اذا نص
القانون على اعفاء المدين منه والثانية اذا اتفق الطرفان
على الاعفاء

قد يكون الاتفاق على الاعفاء صريحا او ضمنيا
عن عدم امكان تنفيذ التعهد الا في وقت معين محدود
كما لو ترك المحامي ميعادا لاستئناف يمضى دون ان يرفعه

وفي القضية - تعهدت وزارة الاوقاف بالحصول
من وزارة الاشغال على رخصة وابور لري اطيحان
مؤجرة منها ولم تحصل على الرخصة فطالبها المستأجر
بالتعويض وتمسكت وزارة الاوقاف بعدم تكليف
المستأجر لها بذلك رسميا فقررت محكمة الاستئناف
(١) بأن المستأجر معافي من التكليف لضرورة

نص المادة ٣٥٧ من لائحة المحاكم الشرعية
وحيث ان وزارة المالية تدعى انها وارثة
وتمسك بان الاعلام الشرعى المقدم من
المستأنفين ليس حجة عليها بل الواجب استصدار
حكم شرعى في مواجهتها

وحيث انه للفصل في ذلك يتعين الرجوع
لنص المادة ٣٥٧ من لائحة المحاكم الشرعية
لمعرفة مؤداها وقيمة مفعول الاعلام الشرعى
وحيث انه تبين جليا من مراجعة نص
المادة المذكورة ان مفعولها قاصر على حالة
تحقيق الوفاة والورثة على الوجه وبحسب الاجر
المبينه في المواد السابقة عليها وهي اجراءات
يتخذها طالب اثبات الوفاة أو الورثة ومتروك
له بيان الورثة ولا يكون للتحقيق على هذا
الوجه قيمة الا فيما يتعلق بالورثة الحاضرين او
الغائبين الذين يجيبون بالمصادقة فاذا انكر من
لم يحضر وجب على الطالب ان يرفع دعواه
بالطريق الشرعى (مادة ٣٥٥ - من اللائحة
المذكورة)

وحيث ان مفعول هذه المادة قاصر بهذه
المثابة على الورثة المبينين به ومن جهة أخرى
فهو مؤقت من حيث جواز تقضيه بحكم شرعى
قاض بانخراج بعض الورثة وادخال آخرين كما
نص عليه اخر المادة بصريح العبارة

وحيث ان المالية لم تكن طرفا في الاعلام

قيام الوزارة بتعديدها في وقت معين وهو زمن الجفاف
(٢) وان التكليف كما يصح أن يكون بورقة علي
يد محضر يصح ان يكون بخطاب

وقائع الدعوى

(المحاماه) النص الفرنسي للمادة ١٢٠ يتفق مع
نص المادة ١١٤٦ من القانون الفرنسي في التعبير
عن التكليف بلفظه Demeure وهذا يفسر ما ذهبت
إليه المحكمة من امكان حصول التكليف بخطاب
بسيط جريا على ما سارت عليه المحاكم الفرنسية
(راجع تعليقات دالوز على القانون المدني جزء ٢
مادة ١١٣٩ فقرة ٣)

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق
الدعوى والمدولة حسب القانون
من حيث أن الاستئناف مقبول شكلا
وحيث أنه تبين من اوراق الدعوى ان
وزارة الاوقاف كان بينها وبين المستأنف مازمات
وقضايا انتهت بالصلح وتحرر عقد اتفاق بينهما
بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ٩١٥

اما النص العربي للمادة ١٢٠ فقد عبر بلفظي
(تكليفا رسميا) وهناك فرق ظاهر بين النصين. ولما
كان اصل تشريعنا باللغة الفرنسية صح الاخذ برأى
محكمة الاستئناف

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة عبد الرحمن رضا باشا وبحضور جناب
مستر رافرتي وحضرة صاحب العزة محمد مظهر
بك مستشارين ويوسف صدقي افندي كاتب
الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي
بمرة ٥٦ سنة ٣٨ قضائه

المرفوع من علي باشا فهمي مستأنف

ضد

وزارة الاوقاف العمومية مستأنف عليها

وحيث ان من شروط هذا الاتفاق أن
المستأنف يستأجر منها أطيان وقف احمد رشيد
باشا البالغ مقدارها ٤٧٠ فداناً وكسورا لمدة ثلاث
سنوات ابتداءً من ١٥ نوفمبر سنة ٩١٥ وغايتها
١٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ بواقع ايجار الفدان ٨٠٠ م
و٦ ج وان وزارة الاوقاف تتعهد بعمل اللازم
حالا للحصول على رخصة الوابور المقام عليها
من وزارة الاشغال وتسليمها للمستأجر الذي
تعهد هو أيضا بالاستعداد للتوقيع على عقد الايجار
والرهن بمجرد الطلب

وحيث أن وزارة الاوقاف لم تقم بتنفيذ
تعهداتها من تاريخ عقد الصلح ولم تحرك ساكنا
الا في أواخر يناير سنة ١٩١٦ وحصلت من
وزارة الاشغال على رخصة اقامة الوابور في ٢٣

يناير سنة ١٩١٦ ولم تحصل على اذن اداة الوابور
الا في ١٤ مارس سنة ١٩١٦ ومع ذلك لم تسلمه
للمستأنف حسب تعهدها

وحيث ان عدم ادارة الوابور في الوقت
اللازم وهو وقت الجفاف الذي يتبدى من ٢٠
ديسمبر وينتهي في آخر يناير من كل سنة ترتب
عليه ضرر الزراعة الشتوي والصيفي وهذا الضرر
أثبتته الخبر الذي ندبته المحكمة لاثبات الحالة

وقدم به تقريره وقدره بمبلغ ١١١ جنيه وكسور
وحيث أنه بناء على ذلك رفع للمستأنف هذه
الدعوى طالبا الحكم له بمبلغ ٤٢٠ م و ٩٤٥ ج
فرفضت محكمة أول درجة دعواه ارتكافا على
سبب لم تمسك به الوزارة وهو عدم تكليف
المدعى عليها بالقيام بما تعهدت به تكليفا رسميا

عملا بالمادة ١٢٠ من القانون المدني وعلى ان
لا اهمية للخطابات والمساعى الشخصية التي يقول
أنه قام بها لدى الوزارة لتنفيذ تعهدها المذكور
لانه لا يمكن اعتبارها تكليفا رسميا
وحيث أن المستأنف عليها تمسكت أمام
الاستئناف بهذا الدفع وبان تعهدها بعقد الصلح
أنفى بشرط آخر جاء في عقد الايجار الرسمي
الذي تحرر في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٦

وحيث أنه للفصل في هذه القضية يجب
البحث في نقطتين الاولى هل التكليف الرسمي
واجب في هذه الحالة أم لا وهل لابد أن يكون

التكليف المذكور على يد محضراً أو يمكن أن يقوم
مقامه ورقة أخرى والثانية هل الشرط الذي
تقول عنه الوزارة في عقد ايجار أنفى حقيقة
تعهدتها بالحصول على رخصة الوابور حالاً أم لا
عن النقطة الاولى

وحيث ان المادة ١٢٠ من القانون المدني
التي ارتكنت عليها محكمة أول درجة تقابلها
المادة ١١٤٦ من القانون الفرنسي وهذه قضت
على ان لا ضرورة للتكليف في حالة ما اذا كان
الشيء الذي تعهد المدين بعمله أو بأعطائه لا يمكن
ان يعطى او يعمل إلا في الوقت الذي فوته المدين
وحيث أن أغفال ذكر هذه العبارة في المادة
١٢٠ مدني ماهو الابداهتها وعدم احتياج النص
عليها صريحاً (راجع دو هلس جزء ثانى ص ١٠٥
نبرة ١٩٠)

وحيث أن قاعدة أن التضمينات لا تستحق
الابعد التكليف الرسمي يستثنى منها حالتان
الاولى اذا وجد نص في القانون يعنى الدائن منه
والثانية عند ما يتفق المتعاقدان على هذا الاعفاء
وهذا الاتفاق يكون صريحاً او ضمناً في العقد
ويكون ضمناً عند عدم إمكان تنفيذ التعهد
الا في وقت معين محدود كما لو وكل شخص محامياً
في رفع استئناف وترك هذا ميعاد الاستئناف
يعضى بدون ان يرفعه (بودرى لكانتري - كتاب
التعهدات ص ٤١٣)

وحيث أنه في هذه الدعوى لا شك في أن الوقت الذي كان يجب على وزارة الاوقاف الحصول فيه على رخصة الوابور هو وقت الجفاف وقد فوتته دون أن تحصل على الرخصة حسب تعهدها في عقد الصلح فالأذار بعد فوات الوقت لا فائدة منه وحيث أنه مع ذلك فإن التكليف كما يصح أن يكون بورقه على يد محضر يصح بأى ورقه تقوم مقامه كالخطاب الذي يرسله الدائن الى مدينه (بودري لكاتري تعهدات ص ٤١١ دوهلس جزء ٢ ص ١٠٧ بيذة ١٩٨ بورالى ص ٩٠)

وحيث أنه ثابت من الخطاب المؤرخ ٢٠ فبراير سنة ١٩١٦ المقدم من المستأنف عليها أن المستأنف طلب من الوزارة من نحو شهرين تصليح الوابور الثابت ليم تصليحه في مدة الجفاف. ولما لم تبدأ في العمل حرر طلبا كتابيا وجملة تفرقات في هذا الغرض وانه عند قرب انتهاء الجفاف اضطر للتردد على الوزارة وقلم الهندسه لاستنهاض همتهم لنهوه هذه المسألة وحيث أن هذا يقوم مقام التكليف الرسمي الذي يعمل على يد محضر

وحيث لما تقدم يكون ما ذهبت اليه محكمة أول درجة من أن الخطابات لأهمية لها ولا يمكن اعتبارها تكليفا رسميا في غير محلة عن النقطة الثانية

وحيث أن عقد الايجار الرسمي جاء فيه ان الاوقاف أجرت لعلى قهمن باشا الاطيان بمقتضى قاعة مزاد ومحضر صلح ارفقت صورته مع هذا العقد لتكون شروطه معمولا بها وليكون جزءا غير منفصل عن عقد الايجار وحيث أن مع هذا النص لا يمكن أن يقال أنه ورد في عقد الايجار شروط تلتفي شروط الصلح

وحيث أن الشرط المقال عنه أنه يلغى الشرط الوارد في عقد الصلح نصه كما يأتي « ان ما يكون موجودا بالارض للوجرة من الآلات الرافعة كالوابودات والسواقي وغيرها تكون صيانتها وترميم أو تجديد عددها بمعرفة المستأجر وعلى مصاريفه خاصة ولا يمكن له الرجوع على الوزارة بها مطلقا وهي تشترط صراحة انها ليست مسئولة عن ري الارض ولا مكلفة بشيء يتعلق بجلب المياه اللازمة

وحيث أن هذا معناه ان الوزارة بعد ما تحصل على رخصة الوابور وادارته وتسليمها للمستأنف لا تكون بالضرورة مسئولة عن ري الاطيان ولا جلب المياه ولا تنافي بين الشرطين كما ذهبت اليه الوزارة في تفسيرها لهذا الشرط

وحيث ان الذى يدل دلالة صريحة على أن تفسير الوزارة في غير محله ما جاء في البند

٨٠٠ ج ثمانية جنيه والعصاف للناسبة مع
للقاصة في أتعاب المحاماة

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجملة يوم الاثنين
٢٠ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق ٢٣ جمادى الثانية
سنة ١٣٤٠ هجرية

١٢٠

التماس . الحكم جنائيا بصحة ورقة قضي
مدنيا بتزويرها

اذا حصل اقرار - بعد الحكم - بتزوير
الاوراق التي ترتب عليها الحكم - او حكم تزويرها
كان ذلك وجها للالتماس . مادة ٢٧٢ فقرة ٣
مرافعات .

أما الحكم الصادر من المحكمة الجنائية ببراءة
للتهم من تهمة التزوير وبصحة الورقة للطعون فيها
بالتزوير بعد الحكم مدنيا بتزويرها فلا يصلح
وجها للالتماس لعدم النص على هذه الحالة

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسيفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبى اليزة عطية بك حسنى ومحمد حلمى
عيسى بك مستشارين واحمد افندى عوض
الشافلى كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الاتى

في الالتماس المقيد بالجدول العمومي نمرة
٦٥٦ سنة ٣٨ قضائية

الخامس من شروط عقد الايجار الذى نص
على أن المستأجر يجب عليه مراعاة إدارة الآلات
والسواقي الموجودة بالاطيان في مواعيد المناوبات
او التصريحات التي تقررها مصلحة الري
بدون أدنى تعديل ما وان خالف ذلك وترتب
على عمله أيقاف هذه الآلات او السواقي فليس
له حق مطالبة الوزارة باعادة ادارتها الى آخره .
فكيف يمكن التوفيق بين هذين الشرطين
وكيف يمكن إدارة الآلات الموجودة بالاطيان
مع عدم الحصول على الرخصة اللازمة لادارتها
وحيث أنه مما تقدم جميعه ترى المحكمة
ان المستأنف عليها قصرت في القيام بتعهداتها
وأنه في نظير ذلك يجب عليها ان تموض المستأنف
عن الخسارة التي عادت عليه بسبب عملها
هذا

وحيث أن المحكمة ترى ان مبلغ التعويض
المطالب به مبالغ فيه كما ان تقرير الخبير مبالغ
فيه ايضا وتقدير التعويض المطلوب بمبلغ ٨٠٠ ج
ثمانية جنيه فقط

وحيث انه بناء على ذلك يتعين إلغاء الحكم
المستأنف والحكم للمستأنف بالمبلغ المذكور
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم للمستأنف
وبإلزام وزارة الاوقاف بان تدفع للمستأنف مبلغ

المرفوع من عبد الجواد افندى زهران
ملتس
ضد
محمد افندى على ييومي ملتس ضده
الوقائع
رفع الملتس هذه الدعوى لمحكمة مصر
الاهلية طلب فيها الحكم ببراءة ذمته من مبلغ
٤٨٧ جنيه و ٥٠٠ مليم مع المصاريف والأتعاب
بحكم مشمول بالنفاذ المؤقت بلا كفالة وقدم
اثباتا لدعواه مخالصة مؤرخة ١٣ يناير سنة ١٩١٠
طعن فيها محمد افندى على ييومي بالتزوير وقدم
ادلته على تزويرها وقد قبلت الادلة وبعد
تحقيقها حكمت المحكمة المذكورة أنفا بتاريخ
١٦ مارس سنة ١٩١٢ برفض دعوى التزوير ثم
بعد اتمام المرافعة في دعوى الموضوع قضت
المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩١٢
ببراءة ذمته من المبلغ المذكور الى آخر ما جاء
بالحكم المذكور فاستأنف الملتس ضده هذا
الحكم كما استأنف حكم دعوى التزوير وبعد
ما ترفع الطرفان قضت هذه المحكمة بتاريخ
٢٨ يناير سنة ١٩١٤ بالغاء الحكمين المذكورين
وبتزوير المخالصة المذكورة أعلاه ثم برفض
دعوى الملتس والزامه بمصاريفها وخمسة
قرش أتعاب محاماه ورفضت ما غير ذلك من
الطلبات فرفع الملتس هذا الالتماس بتاريخ ٨
فبراير سنة ١٩٢١ طالبا قبوله للتماسه شكلا
وتحديد جلسة لنظر الموضوع لانه حكم ببراءته
من تهمة تزوير المخالصة وقد قضت محكمة
الجنح المستأنفة باعتبار المخالصة صحيحة
وبجلسة المرافعة طلب وكيل الملتس
التأجيل للتنازل عن التوكيل ولما لم تجبه المحكمة
الي طلبه انسحب فطلب وكيل الملتس ضده
رفض الالتماس الاسباب التي قالها بالجلسة.
المحكمة
بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
اوراق الدعوي والمداولة قانونا
حيث ان عبد الجواد افندى زهران
التمس اعادة النظر في الحكم الصادر من هذه
المحكمة بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩١٤ القاضي
بالغاء الحكمين المستأنفين وبتزوير المخالصة
المطعون فيها بالتزوير وردها وبطلانها وبرفض
دعواه مع الزامه بالمصاريف ومبلغ خمسمائة قرش
أتعاب محاماه عن المستأنف ورفضت ما غير
ذلك من الطلبات وبني التماسه على الفقرة الثالثة
من المادة (٣٧٢) من قانون المرافعات القاضية
بجواز الالتماس اذا حصل الاقرار بعد الحكم
بتزوير الاوراق التي ترتب عليها الحكم أو
حكم بتزويرها
وحيث انه لم يحصل اقرار بعد الحكم
بتزوير الورقة بل ان الحكم ذاته قضى بتزوير

المخالصة المعلنون فيها وهي حالة لا تنطبق علي
الفقرة المذكورة

وحيث يظهر من عريضة الالتماس ان الملتمس
كان قبل ذلك التمس اعادة النظر في الحكم المذكور
ورفض التماسه فرفع هذا الالتماس مرة ثانية
وحيث انه بمقتضى المادة ٣٨٠ - من قانون
المرافعات لا يجوز رفع التماس اعادة النظر في
الحكم القاضي برفض الالتماس

وحيث لما ذكر يكون الالتماس المذكور
مرفوضا ويتعين الحكم بتغريم رافعه بالغرامة
النصوص عنها بالمادة (١٧٣) من قانون المرافعات
وهي اربعمائة قرش صاغ

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الالتماس والزام الملتمس
بمصاريفه واربعمائة قرش صاغ غرامه ومائة
قرش صاغ اتعاب محاماه

صدر هذا الحكم وتلي علنا تحت رئاسة جناب
مستر مارشال وبحضور حضري العضوين السابقين
والكتاب السابق ايضا في يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير
سنة ١٩٢٢ الموافق اول رجب سنة ١٣٤٠

١٢١

اختصاص. الدعاوى الشخصية على الحكومة

للادة ٣٤ مرافعات

الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢

الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢

بعدم اختصاص محكمتي طنطا وبني سويف بنظر
الدعاوى التي تقام على الحكومة وباختصاص المحاكم
الاخرى بنظرها لم يكن الغرض منه تغيير قواعد
الاختصاص وجعل هذه المحاكم مختصة بنظر تلك
الدعاوى : مطلقا أى سواء كانت الدعوى شخصية
أو عينية وسواء كان يمثل الحكومة للرفوعة عليه
الدعوى مقيما بدائرة المحكمة للرفوعة اليها الدعوى
بدائرة محكمة أخرى انما يجب أن تقام الدعاوى
الشخصية على الحكومة أمام المحكمة الكائن
بدائرتها محل اقامة من يمثل الحكومة في القضية
تبعا لقواعد الاختصاص العامة

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية التجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مسر
برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحبي
الغزة عطية بك حسني ومحمد حلمي عيسى بك
مستشارين واحمد افندي عوض الشاذلي كاتب
الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي غمرة
٩٩٩ سنة ٣٨ قضائية

للمرفوع من وزارة المواصلات مستأنفة

صند

محمد افندي حلمي عبده مستأنف عليه

الوقائع

المحكمة

غير مختصة بنظرها طبقا للمادة ٣٤ من قانون

المرافعات

وحيث أنه مع عدم اختصاص محكمة قنا بنظر الدعوى فإنها نظرتها وحكمت في موضوعها وبما أن الدعوى صالحة للحكم فيها فترى محكمة الاستئناف وجوب طلب الدعوى والحكم في موضوعها عملا بالمادة ٣٧١ من قانون المرافعات فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف فيما يختص بالدفع الفرعى وبعدم اختصاص محكمة قنا بنظر الدعوى وفي الموضوع قررت بنظرها أمام محكمة الاستئناف وحددت لذلك جلسة ١٨ ابريل سنة ١٩٢٢

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢١ مارس سنة ١٩٢٢ الموافق ٢٢ رجب سنة ١٣٤٠

١٢٢

بيع - تعيين المبيع - المعاينة

البيع بعربون. البيع بشرط جزائي

يكفي لتعيين الارض للبيعة ذكر الناحية والحوض ورقم القطعة دون بيان حدود الارض ليست معاينة العين للمبيعه بمعرفة المشتري بنفسه أو بالواسطة شرطا لصحة البيع طالما أن هذه المعاينة كانت ممكنة بتعيين العين في العقد

إذا دفع للمشتري جزء من الثمن وشرط في عقد

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

أوراق القضية والمداواة قانونا

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا

(عن الدفع الفرعى بعدم اختصاص محكمة قنا)

حيث انه يتضح جليا من مراجعة نص

الامر العالى الصادر بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٨٩٢

انه لم يكن غرض الشارع المساس بقواعد

الاختصاص العام او تعديل المادة ٣٤ من

قانون المرافعات فيما يختص بالدعاوى التى ترفع

على الحكومة بل كان الغرض منه فقط توسيع

دائرة اختصاص محكمة مصر فيما يتعلق بالدعاوى

للمشار اليها وجعلها شاملة لدائرة اختصاص

محكمة طنطا وبنى سويف وذلك واضح بالمادة

الرابعة منه اذ انها اشارت الى المحاكم التى أصبحت

غير مختصة بموجب الامر العالى المذكور

وحيث ان محكمة اول درجة اخطأت اذن

باعتبارها ان ذكرى تو ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ قد

خولها اختصاصا لم يكن لها من قبل فيجب

الرجوع الى القانون العادى العام لمعرفة ما اذا

كانت محكمة قنا مختصة ام لا

وحيث ان الدعوى الحالية هى من دعاوى

الحقوق الشخصية ويجب ان ترفع امام المحكمة

الساكنة في دائرة اختصاصها محل المدعى عليه

اي أمام محكمة مصر ولذا تكون محكمة قنا

البيع أن تأخيره في دفع الباقي يجعل البيع منسوخا ويسقط حقه فيما دفع من الثمن اعتبر ذلك شرطا جزائيا للبائع الخيار بين قبول الفسخ والاكتفاء بما قبض تعويضا عنه أو طلب تنفيذ البيع ومطالبته للمشتري بباقي الثمن

ولا يعتبر هذا الشرط بيعاً بعربون يحق فيه للمشتري العدول عن الشراء في مقابل تركه ما دفعه من معجل الثمن لأن البيع بعربون حالة استثنائية يجب النص عليها صراحة ولأن الأصل في البيع بعربون أن يكون العدول حقا للمتعاقدين لا حقا للمشتري وحده

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

السعادة ابوبكر يحيى باشا وبحضور جناب مسيو

سودان وحضرة صاحب العزة على حسين بك

مستشارين ومحمد فهمى احمد افندى كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الاتي

في الاستئناف المقيدين بالجدول العمومي

بنمرة ٥٣٢ و ١٠٢٢ سنة ٣٨ قصائيه

المرفوع اولها من ابراهيم بك فهمى

ضد

السيدتين منيره هانم ونازلى هانم كريمى

المرحوم محمد بك رستم وحضرة صاحب العزة

محمد حلمى عيسى بك

والمرفوع ثانيها من السيدتين منيره هانم

ونازلى هانم المذكورتين

ضد

ابراهيم بك فهمى وصاحبي العزة بدرخان

بك على ومحمد بك حلمى عيسى والخواجه نيكاتا

مانولى زيكلس الوكيل المفوض عن الخواجه

نيكاتا زيكلس وعبد الحميد افندى ابوجازيه

الوقائع

.....

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع

علي اوراق القضية والمداوله قانونا

حيث ان الاستئناف مقبولان شكلا

عن استئناف السيدتين

وحيث ان العقد العرفى المؤرخ ٢٠ فبراير

سنة ١٩٢٠ التي تطلب السيدتان منيره ونظله

هانم تنفيذه علي الشارين ابراهيم بك فهمى

وبدرخان بك علي بالزام المذكورين ببقية

الثمن لا يعتبر وعدا بالبيع بل بيغا صريحا باننا

لم يشترط لتنفيذ مفعوله بين الطرفين تحرير العقد

الرسمي بعد ذلك كالتبع بل كل المقصود من تمام

هذا العقد انما هو اثبات انتقال الملكية بالنسبة

للغير كما قد تم ذلك فعلا بالنسبة للطرفين بمفعول

العقد العرفى وحده

وحيث انه يدل علي هذا دلالة لا نزاع فيها

صدور العقد من طرفين والعبارات الصريحة

الواردة به التي لا تحتل اللبس والمراسلات التي تبودلت بين الطرفين وكذا بقية الظروف التي اجاطت بالمفاوضات وابرام العقد وحيث انه مما يجدر ملاحظته هو ان العقد وان اشتمل على الزام تبني من جانب البائعتين بتحديد الالف فدان المبيعة على الشيوخ الا انه مشروط فيه بصراحة من البائعتين على المشتريين اللذين قبلا بذلك ان البيع لا يقع على ارض مفروزة بل على الالف فدان شائعة في الالف والثلاثمائة كما ذكر صراحة بالعقد وعلى ذلك يكفي لتعين المبيع به ذكر الناحية والجهة والحوض ورقم القطعة دون ان يكون هناك محل لطلب الزيد لاسيما في هذه القضية بالذات حيث يجب ان لا يغرب عن الذهن ما سلم به المشتريان في مذكرتهما الاستثنائية من انهما اطلعا بنفسيهما او بواسطة مندوب عنهما على مستندات الملكية ومنها حجة عليك رستم بك الواردة بها الحدود بالتفصيل التام وأوراد المال الجاري دفعه عن الارض

وحيث ان العقد قد اشتمل فضلا عن ذلك على بيان جلي لاعم الاوصاف المميزه للشيء المبيع بان ورد به ان الارض لا ترزع لانها تحتاج الى الاستصلاح ووسائل الري.

من جانبها فان للمعينة المنصوص عنها في المادة (٢٥٢) من القانون المدني كانت ممكنة وبناء على ذلك يكون البيع الذي ابرم بيما صحيحا على كل حال

وحيث أنه متى كان الامر كذلك وبفرض عدم معاينة المشتريين للارض بنفسيهما أو بواسطة وهو أمر بعيد الاحتمال لصدور فكرة الشراء من جانبها فان للمعينة المنصوص عنها في المادة (٢٥٢) من القانون المدني كانت ممكنة وبناء على ذلك يكون البيع الذي ابرم بيما صحيحا على كل حال

وحيث لم يبق أذن سوى بحث المسألة من وجهة نظر الحكم المستأنف لمعرفة ما اذا كان هذا الحكم قد اصاب في رفض دعوى المستأنفين بناء على ان المشتريين الحق في العدول عن الشراء بناء اذا أرادوا بشرط خسران مبلغ الالف جنيه الذي دفعاه على سبيل العربون عملا بنص المادة ١٥٩٠ من القانون الفرنسي المدني الذي جرت عليه أحكام المحاكم الفرنسية والمصرية في مسألة العربون بمعنى هذه الكلمة الصحيح وحيث أنه يجب التمييز كما ذكر بلايول (جزء ثاني فقرة ١٣٩٠) بين المبالغ المدفوعة على الحساب أي التي تحسب من الثمن ولا يترتب على تأجيلها جواز العدول عن الصفقة وبين العربون بالمعنى الصحيح المقصود من هذه الكلمة

وحيث أنه متى كان الامر كذلك وبفرض عدم معاينة المشتريين للارض بنفسيهما أو بواسطة وهو أمر بعيد الاحتمال لصدور فكرة الشراء

وهذا التعزيز الجوهرى لا مفر منه حتى في حالة ما اذا اتممت كلمة العربون خطأ وخلافا لماهية العقد واردة الطرفين المتعاقدين الحقيقية .

وحيث أنه تلقاء ما اشتملت عليه المادة الثانية من عقد البيع من البيانات الجلية الخاصة بالاتفاق الصريح النهائى على مسئلة الثمن لا يمكن أن يبقى ثمت شك في أن مبلغ الالفى جنيه المعترف في العقد باستلامه انما دفع على الحساب خصما من جملة الثمن البالغ قدره ٢٥٠٠٠ جنيه مضربا سيما ولم يرد في العقد ذكر ما لكلمة العربون أو اشارة الى احتمال الفسخ

وحيث أنه جاء ذكر العربون حقيقة في المادة الثالثة حيث تقرر صراحة سقوط حق المشتري في مبلغ الالفى جنيه في حالة فسخ البيع لعدم سداد بقية الثمن وتوقيع العقد النهائى غير أنه يجب أن يراعى ان هذه المادة قد ورد بها قبل ذلك تصريح خاص من البائعتين الى المشتريين بالبدء في مباشرة جميع الاعمال اللازمة في الحال مقابل المنصوص عنه في الفقرة الثالثة من عدم احقية المشتري في حالة فسخ العقد بفعلها في المطالبة بشئ من المصاريف التى يتحملها في القيام بتلك الاعمال التى تصبح ملكا للبائعين بدون عرض وبدون التزامها برد مبلغ الالفى جنيه

وحيث أن اقتران ذلك الشرط بالتصريح الخاص الذى اجازته البائعتان وترتب بموجبه مسئولية خطيرة على المشتري في حالة ممينة بالدقة وهى أن يكون هما اللذان أخلا بالشرط يجعل الشرط المذكور عبارة عن شرط جزائى أخذ على الشارين ضمانا لقيامهما بشعدهاتهما ولا يمكن مطلقا رغما عن استعمال كلمة عربون استعمالا خطأ ان يكون دليلا على رغبة الطرفين في اعطاء المشتري ذلك الحق الفاحش الاستثنائى حق العدول عن الالتزام متى أراد المقابل ترك المبلغ المدفوع

وحيث في الواقع ونفس الامر ان للبائع وحده الخيار بمقتضى احكام القانون العام التى نص عليها في المادة (٣٣٣) مدنى ان يطالب برد الثمن او فسخ العقد في حالة عدم دفع الثمن وقد اجمعت احكام المحاكم على انفراد هذا الحق حتى ولو اشترط في العقد الفسخ بمجرد عدم السداد بل واجعت المحاكم في حالة اختيار البائع لطلب الثمن على عدم قبول تمسك المشتري بشرط الفسخ المنصوص عليه في العقد تخلصا من دفع الثمن فيستدل من ذلك على ان البيع المدفوع فيه عربون والذى يكون للشارى بمقتضاه الحق الاستثنائى في العدول عن الشراء بدون دفع مخالفة من البائع انما يعتبر عملا استثنائيا مخالفا لنصوص القانون العام بحيث يتعين على المشتري التمسك

يريد التمسك بمحصله ان يثبت وجوده بصرف النظر عن كل ايضاح آخر

وحيث من جهة اخري ان البيع بالعربون هو في جوهره بيع يحتفظ فيه الطرفان المتعاقدان بحق العدول الاختياري المحض بدون حاجة الى اثبات وقوع مخالفة من الجانب الآخر وذلك في مقابل ترك العربون اذا كان العدول من جانب المشتري ورد العربون مع مبلغ مماثل له اذا كان العدول من جانب البائع وهذا الشرط المزدوج لا حاجة لا ثباته كتابة لانه جوهر للفكرة القانونية للبيع بالعربون غير انه بمجرد اثباته كتابة في العقد يشترط تعيينه وذكر حالته بالتمام لكي يثبت اتحاد ارادة الطرفين على النقط التي أرتأيا ذكرها صراحة بحيث ان استعمال اى تعبير آخر ولا سيما التعبير الذى استعمل في العقد موضوع النزاع والذى لا يربط الا أحد الطرفين فقط يدل موضوع على انها انما قصدا شيئا اخر خلاف البيع بالعربون وهو ما يتضح حقيقة على الاخص من ملاحظة ماورد بالعقد من الاشارة الى مخالفة المشتري او تقصيره في تعهداته وهي مسائل لا تدخل ضمن اشتراطات البيع بالعربون الذى من اهم مميزاته شرط الفسخ المزدوج بمحض رغبة احد الطرفين المتعاقدين في مقابل خسارة مبلغ معين

وحيث انه ليس في الامكان اذن تفسير قصد المتعاقدين بحسب نصوص العقد بغير الرغبة في تأييد احكام القانون العام وتأكيده حق البائع فى حالة اخلال المشتري بالشروط في الخيارين طلب تنفيذ العقد أو فسخه مع تمتع البائع فضلا عن ذلك بالشرط الجزائى المزدوج المنصوص عنه ضد المشتري في حالة اختيار البائع للفسخ وهو خسارة المبلغ المدفوع من الشارين على الحساب مع المصاريف التي يتكبدانها فيما يكونان قد انشأاه من الاعمال وحيث بناء على هذه الاعتبارات السالفة بتفني القول بان المبلغ المدفوع عربون كما يستدل على ذلك من نص العقد والقرينة المستفاده منه وعدم وجود دلائل ينفيها لان المشتريين المزمين بهذا الدليل لم يقدماه وكذلك مما تبين من التحليل السابق لنية المتعاقدين ويكون للبائعتين بمالهما من حق الخيارين الفسخ أو التمسك بالعقد بالمطالبة بسداد بقية الثمن

وحيث ان محكمة أول درجة قد اخطأت والحالة هذه في رفض هذا الطلب الاصلى بحكمها الرقم ١٢ مايو سنة ١٩٢١ ويتعين الحكم بقبوله وقبول الطلبات التبعية الخاصة بالحجوزات

عن استئناف ابراهيم بك فهمي

حيث انه ما دام قاضي الامور المستعجلة قد حكم في ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٠ بالغاء أمر الحجز الصادر في ١٢ منه عملاً بنص المادة ١٣٢ مرافعات فان هذا الحكم يمكن طرحه عملاً بالمادة — ١٣٠ — على المحكمة نفسها شأنه في ذلك شأن كافة القرارات التي تصدر من قاضي الامور المستعجلة

وحيث ان الحكم المطعون فيه مبني على اسباب صحيحة وجيبة ترى المحكمة الاخذ بها اذ ان الحجز لم يطلب في الواقع للمحافظة على حقوق لا قيمة لها بل على حقوق مترتبة كما سبق القول على عقد بيع حقيقي رابط للطرفين وبناء على ذلك بتعين تأييد الحكم المستأنف الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠

وتثبيت الحجز لدى الغير المتنازع فيه
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وموضوعاً أولاً — بالغاء الحكم الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٢١ وبالزام ابراهيم بك فهمي وبدرخان بك على بأن يدفعوا للمستأنفين مبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه ثلاثة وعشرون ألف جنيه مصرياً يدفع منه الاول ١٧٢٥٠ جنيه سبعة عشر ألف جنيه ومائتي وخمسين جنيه مصرياً والثاني ٥٧٥٠ خمسة آلاف وسبعماية وخمسين جنيه مصرياً وتثبيت الحجز التحفظي الواقع تحت يد باقي

المستأنف عليهم وجعله حجزاً تنفيذياً
ثانياً تأييد الحكم الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠ عن الحجز الصادر به
ثالثاً الزام المستأنف عليهما الاول والثاني بالمصاريف عن الدرجتين بما فيها الف قرش اتعاب محاماه عن الدرجتين كل بنسبة ما حكم به عليه ورفضت ما خالف ذلك من التكاليف هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية للتعقد في يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ للوافق أول رجب ١٣٤٠ تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة ابو بكر يحيى باشا وبحضور جناب مسترهل وحضرة علي حسن بك مستشارين ومحمد فهمي احمد افندي كاتب الجلسة

أما جناب مسيو سودان المستشار الذي سمع المرافعة وحضر للداولة امضى على مسودة الحكم

١٢٣

استئناف — قيده في الثمانية ايام — اتخذ محل مختار
بغير رضا صاحب المحل

المدتان ٣٦٣ و ٣٦٤ مرافعات
المادة ٥١٢ مدني

رفع شخص استئنافاً واتخذ فيه محلاً مختاراً مكتب أحد المحامين عملاً بنص المادة ٣٦٤ مرافعات انذر المستأنف عليه بعد ذلك للمستأنف بمحله المختار وكلفه بقيد استئنافه في ثمانية ايام عملاً بنص المادة ٣٦٣ مرافعات . فرفض صاحب المحل المختار استلام الاعلان بحجة انه ليس وكيلًا عن المستأنف فهل يتعين على المستأنف ان يعلن الانذار بقلم كتاب المحكمة طبقاً لنص المادة ٣٦٤ مرافعات على اعتبار ان المستأنف لم يتخذ له محلاً مختاراً — او الى حاكم البلاد طبقاً

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث ان المستأنف عليهم دفعوا فرعياً
باعتبار الاستئناف كان لم يكن عملاً بالمادة ٣٣٣
من قانون المرافعات لانهم اعلنوا المستأنف
بقيد استئنافه في ميعاد ثمانية ايام وهو لم يقيد فيه
وحيث ان المستأنف طلب رفض الدفع
الفرعي مرتكناً على بطلان الاعلان لانه مع
امتناع المحل المختار من استلامه كان يجب على
المستأنف عليهم ان يعلنوه الى حاكم البلده لا
الى قلم الكتاب عملاً بالمادة ٧ من قانون المرافعات
وحيث ان المحكمة امرت بضم الدفع
الفرعي على الموضوع وامرت الخصوم بالتكلم
فيه .

وحيث ان المستأنف ذكر في ورقة استئنافه
المعلقة للمستأنف عليهم في ٢٦ مايو سنة ١٩٢١
انه اتخذ له محلاً مختاراً بمصر مكتب محمد افندي
ابو الخير المحامي لدى محكمة الاستئناف
وحيث ان المستأنف عليهم اعلنوا الانذار
المذكور للمستأنف في المحل الذي اختاره وذكروا
في ورقة استئنافه باعتقاده انه هو محله المختار
وحيث تبين من صيغة اعلان الانذار
الحاكمي عنه ان المحضر لما توجه الى المحل المختار
لاعلان المستأنف انجب وكيل المحامي بان

لنص المادة ٧ مرافعات على اعتبار ان المستأنف امتنع
عن استلام الاعلان

قالت محكمة الاستئناف بالرأى الاول لان
اتخاذ المحل المختار توكيل من المستأنف لصاحب المحل
في استلام الاعلانات وهذا التوكيل لا يتم الا بقبول
الوكيل وما دام هذا قد رفض التوكيل فلا توكيل
وكان المستأنف لم يتخذ محلاً مختاراً اصلاً .

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

للمشكلة علناً تحت رئاسة جناب مسر
يوسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
صاحبي العزه عطيه حسني بك ومحمد حلمي عيسى
بك مستشارين واحمد افندي عوض الشاذلي
كاتب الجلسة

اصدورت الحكم الآتي

في الاستئناف المفيد بالجدول العمومي نمرة
٩٢٥ سنة ٣٨ قضائيه

الرفوع من المعلم حسين على الما قول
مستأنف

ضد

محمد افندي صادق والستات صديقه
وتوخينه ومن معهم مستأنف عليهم

الوقائع

المكتب لا يعلم بالاستئناف ولم يتخذ هذا
المكتب محلاً مختاراً للمستأنف فاعلن المستأنف
بقلم الكتاب

وحيث أن النقطة الواجب البحث فيها
الآن هي هل مجرد ذكر المحل المختار بمعرفة
المستأنف في ورقة الاستئناف يكفي لاعتباره

محلاً مختاراً حسب القانون ولو لم يقبل صاحبه
هذا الاختيار

وحيث نبين أن مكتب محمد افندي ابوالخير
انكر بلسان أحد عماله وكيله عن المستأنف

وأنه لم يتخذ محلاً مختاراً للمستأنف الذي لم يقدم
أقل دليل يثبت هذا الاختيار فيعتبر المستأنف
كأنه لم يكن قد اتخذ محلاً مختاراً بالبلدة الكائنة
بها محكمة الاستئناف وحيث يكون إعلان
ذلك الانذار بقلم الكتاب إعلاناً صحيحاً

وحيث أنه مع إعلان المستأنف بقيد
استئنافه في مدة الثمانية أيام من تاريخ الإعلان
فأنه لم يقيد إلا بعد قرايت ذلك لليماد فيعتبر
هذا الاستئناف كأنه لم يكن عملاً بالمادة ٣٦٣
من قانون المرافعات ولا لزوم إذن للبحث في
موضوع الاستئناف

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوراً باختيار الاستئناف

كان لم يكن والزميت المستأنف بالمصاريف
ويدون أتعاب محاميه

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة

في يوم الثلاثاء ٢١ مارس سنة ١٩٢٢ الموافق ٢٢ رجب
سنة ١٣٤٠ هجرية

وحيث أنه قد نص بالمادة ٣٦٤ من قانون
المرافعات أنه يجب على طالب الاستئناف أن
يعين في ورقة الاستئناف محلاً له في البلدة
الكائنة بها محكمة الاستئناف والافصح إعلان
الأوراق إليه بمجرد توصيلها بقلم كتاب المحكمة
وحيث أن الفرض من اختيار المحل إنما
هو لتسهيل إعلان الأوراق واستلامها بالسرعة
وهو نتيجة توكيل من المعلن إلى صاحب المحل
الذي تعلن فيه الأوراق بناء على طلبه

وحيث أن التوكيل هو عقد يؤذن فيه
الوكيل بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته ولا
يتم العقد إلا بقبول الوكيل عملاً بالمادة (٥١٢)
من القانون المدني

وحيث أن اختيار المحل ينتج من جهة
علاقة بين الخصم الذي تعلن الأوراق بناء على
طلبه وبين من اختار ذلك المحل ومن جهة أخرى
ينتج علاقة ثانية بين من اختار المحل وبين

١٢٤

قطومه بنت محمد خليل (٣) ابو العيين افندي

عبد الفتاح

هبة المنقول . عقد عرفي . تسليم للوهوب

المادة ٤٩ مدني

موضوع الدعوى

اذا كان الموهوب منقولاً وكان صريح نص
العقد يفيد الهبة فلا يجوز اعتباره وصية لجرد بقاء
الموهوب في حوزة الواهب . وانما يعتبر هبة باطلة
قانوناً اذا كان العقد عرفياً ولم يسلم الموهوب وقت
الهبة .

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

ورق الدعوى والمداولة قانوناً

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

من حيث ان الاستئناف المرفوع في القضية

نمرة ١١٤٨ سنة ٣٨ قضائية من وزارة المالية

مرتبط بنفس الاستئناف المرفوع من ابو العيين

افندي عبد الفتاح في القضية نمرة ١١٦١ سنة

٣٨ قضائية لانهما عن حكم واحد فيجب منهما

علي بعضهما والفصل فيها بحكم واحد

للمشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

العرزة حافظ لطفي بك وبحضور حضرات المستر

كالوني وعلي سالم بك مستشارين وحسين افندي

كامل كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئنافين المقيدين بالجدول العمومي

نمرة ١١٤٧ و ١١٦١ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع اولهما من ابو العيين افندي

عبد الفتاح

وحيث ان النزاع قائم بين المستأنفين وبين

الشيخ محمود ايوب علي ماهية عقد صادره في ٤

مارس سنة ١٩١٤ من الست عيده عيد الله

بتعليكه مصوغات ومستندات تبيث بالعقد

الذكور بطريق الهبة أو الوصية

وحيث انه ثابت من العقد المذكور أن

لست عيده عيد الله أقربت بآهاتنازلت أو سقطت

وملكت واعطت وسلمت جميع الاشياء

الذكورة به الي الشيخ محمود ايوب وانها عملت

ضد

(١) الشيخ محمود ايوب (٢) الست قطومه

بنت محمد خليل (٣) مديرية المنوفية

والمرفوع ثانيهما من وزارة المالية

ضد

(١) الشيخ الشيخ محمود ايوب (٢) الست

بذلك وهي بالصحة بانجاب منها وقبول من الشيخ محمود وانها اصبحت لا تستحق قبله اي شيء في هذه المنقولات التي هي من حقه خاصة وقد وقعت علي هذا العقد بامضاءها وتصدق على هذه الامضاء بحكمة شيين الكوم الشرعيه في نفس يوم تحريره

وحيث ان هذا العقد في صيغته الصريحة تملك بغير مقابل فهو هبة لاشك فيها ومجرد استمرار الشيء الموهوب في حيازة الواهب لا يغير ماهية العقد وينقله من هبة صريحة لانه لم يأت به ذكر الايضاء والتملك بعد وفاة الموصي فلا يجوز حينئذ تغيير حقيقة العقد الصريحة من هبة الى وصيه كما يدعي الشيخ محمود ايوب

وحيث انه متى تبين من صريح العقد انه هبة في منقول وجب البحث في نفاذها من عدمه وحيث ان المنقولات الموهوبة بالعقد سبب الدعوى لم تسلم من الواهب الى الموهوب له بل بقيت في حوزة الواهبة حتى وفاتها

وحيث انه جاء بالمادة ٤٩ من القانون المدني انه تعتبر الهبة في الاموال للنقولة صحيحة بدون احتياج الى تحرير عقد رسمي بها اذا حصل تسليمها بالفعل من الواهب واستلامها من الموهوب له وبناء على عدم حصول التسليم في المنقولات للموهوبه تصبح الهبة غير صحيحة ويعد عقدها كأنه لم يكن

وحيث انه بناء على ذلك يصبح الشيخ محمود ايوب غير محق فيما طلب بناء على عقد هبه لم يتنفذ بالتسليم ويجب الغاء الحكم المستأنف ورفض دعواه والزامه بجميع المصاريف لذلك

حكمت المحكمة غايبا بالنسبة الى قطومته محمد وحضوريا بالنسبة لباقي الخصوم بضم القضية عمرة ١١٦١ سنة ٣٨ قضائه على القضية عمرة ١١٦١ سنة ٣٨ قضائه وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الشيخ محمود ايوب والزامه بالمصاريف ومائة قرش صاغ اعقاب محاقاه لكل طرف من المستأنفين

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة يوم السبت ٢٦ رجب سنة ١٣٤٠ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٩٢٢

١٢٥

وقف . اجارة تزيد مدتها عن ثلاث سنوات ناظر مستحق وحيد للوقف .

المادة ٣٦٤ مدني

» ٢٧٣ اوقاف

اذا شرط الواقف عدم تأجير اعيان الوقف مدة تزيد عن ثلاث سنوات فليس لناظر الوقف مخالفة شرطه ولو كان للمستحق الوحيد للوقف - وذلك طبقا لنص المادة ٢٧٣ من قانون المدنى والانصافا بل ولنص المادة ٣٦٤ من القانون المدني التي تحرم على الوصى او الولى الشرعي التأجير مدة تزيد عن ثلاث سنوات .

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علمنا نحيث رئاسة جناب مستر

برسيغال وكيل المحكمة وبحضور حضرات

صاحبي العزة عطية حسيبي بك ومحمد بك حلمي

عيسى مستشارين واحمد افندي عوض الشازلي

كاتب الجلية

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي

بنهدة ١٠٠٤ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من عبد الحليم افندي حمدي

مستأنف

الغريباوي

ضيد

الست وجيده هاتم مراد بصفتها قيمة على

مصطفى افندي مختار وفاظرة علي وقفه ايضا

مستأنف عليها

الوقائع

دفعت للمستأنف عليها بصفتها هذه الدعوى

لمحكمة بنى سويف الاهلية قالت فيها أن والد

محجورها أوقف على ولده المذكور ٣ ط و ٦٤ فدان

أطيانا كائنة بزمم ناحية داقوف مركزه لوط

واشترط الواقف شروطا منها عدم تأجيرها لمدة

أكثر من ثلاث سنوات وان لا تؤجر مدة أخرى

الا في آخر سنة من سنى الأجارة القائمة وإن

لا تؤجر أيضا إلا باجر النثل فخالقها هذه الشروط

مصطفى افندي مختار الذي حجر عليها بعدها أن

أجرها للمستأنف لمدة تنتهي في سنة ١٩٢٠ ثم

أجرها له مدة أخرى في سنة ١٩٢٣ وبايجار أقل

من ايجار النثل فلذلك نلتبس الحكم بفسخ

عقد الايجار المؤرخ ١٢ مارس سنة ١٩١٨ مع

الزام خصمها بالمصاريف وفي اثناء سير الدعوى

أدخل فيها مختار بك خيرى طبو زاده بصفته

خصم ثالث في الدعوى وبعد ذلك تنازلت

المستأنف عليها عن مخاصمته لانه كان ناظرا

على الوقف وزالت صفته وعارض المستأنف

في هذا التنازل وبعد اتمام المرافعة في الدعوى

قضت المحكمة المذكورة آنفا بتاريخ ٢٧ يونيه

سنة ١٩٢١ بفصل دعوى الضمان المقام من

المستأنف ضد مختار بك خيرى وفسخ عقد

الايجار الصادر من محجور المستأنف عليها الى

المستأنف الرقيم ١٢ مارس سنة ١٩١٨ مع الزامه

بالمصاريف ومبلغ ستماية قرش اتعاب محاماه .

فاستأنفه المستأنف بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٢١

طالبها قبول استئنافه شكلا وفي موضوعه بالنقض

الحكم المذكور والقضا برفض الدعوى مع

الزام رافعها بالمصاريف والانتعاب عن الدرجتين

وبجلسة المرافعة ضمنه وكيله على هذه الطلبات

وزاد عليها عدم قبول الدعوى لانها مرفوعة

من غير ذي صفة للاسباب التي قالها بالجلية

وطلب وكيل الاستئناف عليها تأييد الحكم
المستأنف لأسبابه وللأسباب التي ذكرها بالجلسة
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة قانونا

حيث أن الاستئناف مقبول شكلا

وحيث أن نقطة النزاع بين الطرفين تنحصر
في هل لمصطفى بك مختار طبوزاده بصفته
المستحق الوحيد في وقف الأربعة والستين فدانا
وكسورا المذكورة الحق في أن يؤجرها لأكثر
من ثلاث سنوات وهل للغير عليه صفة في طلب
قض الإجارة الثانية التي باشرها المحجور عليه
قبل الحجر

وحيث ثبت من حجة الإيقاف الشرعية
المقدمة في الدعوى أن مختار بك طبوزاده
أوقف على ابنه مصطفى بك طبوزاده أربعة
وستين فدانا وثلاثة قراريط ينتفع بها وأذنه
بتأجيرها بشرط أن تكون الإجارة من سنة
إلى ثلاث سنوات

وحيث أن الواقف قد جعل أخيرا النظر
على الأربعة والستين فدانا المذكورة إلى الست
وجيده هانم مراد من يوم تحرير الأشهاد الشرعي
القاضي بذلك كما ثبت ذلك من الأشهاد المذكور
المؤرخ ١٠ فبراير سنة ١٩٢١

وحيث أن الناظره المذكورة قد صحت

صفحتها أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة
وطلبت بصفحتها هذه إبطال عقد الانحجار الثاني
لأن مجموع العقود متعثرات

وحيث أنه قد نصن بالمادة ٢٧٣ من
قانون العدل والإنصاف أنه يراعى شرط الواقف
في إجارة وقفه فإن عين الواقف مدة الإجارة
المتبع شرطه وليس للمتولى مخالفته

وحيث أن مصطفى بك طبوزاده ولو
أنه المستحق الوحيد في وقف الأطيان المذكورة
الأنه يجب عليه مراعاة للصالح العام أن ينفذ شرط
الواقف فإن خالفه فللناظر الحق في طلب بطلان
الإجارة التي تجاوزت مدتها الثلاث سنوات
وحيث أن السيدة وجيده هانم بصفتها

ناظره أخيرا على الوقف يحق لها طلب بطلان
الإجارة المذكورة

وحيث مع ذلك فأنه لا مانع منع السيدة
وجيده هانم بصفتها قيمة على مصطفى بك
طبوزاده في أن تطلب تخفيض مدة الإجارة
التي باشرها محجورها إلى ثلاث سنين عملا بالفقرة
الثانية من المادة ٣٦٤ من القانون المدني القاضية
بان الإيجاز المفقود من وهي أولى شرعي
لا يجوز أن يكون إلا لمدة ثلاث سنين

وحيث لما ذكر وللأسباب الواردة بالحكم
المستأنف يكون الحكم المذكور في علوه وتعين
تأييده

للمرفوع من الشيخ عبد الحميد حماده نده
الذي لم يحضر بالجلسة
ضيد
محمد حماده نده

وقائع الدعوى

رفع الشيخ عبد الحميد حماده نده هذه
الدعوى امام محكمة الاسكندرية الابتدائية
الاهلية ضد محمد حماده نده وطلب للاسباب
المبينة بعريضة دعواه الحكم بتثبيت ملكيته
الى ١٦ س ٢٣ ط ٩ ف أطيانا وسبعة قرارىط
من ٢٤ ط مشاعا في العقار المين حدود ومعالم
ذلك بعريضة الدعوى وعدم منازعة المدعى
عليه له فيها مع الزامه بالمصاريف والأتعاب
والنفاذ وبعد المرافعة في هذه القضية حكمت
المحكمة المشار اليها بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٢١
حضوريا وقبل الفصل في الموضوع باحالة
الدعوى على التحقيق لاثبات وتفى مائدون
باسباب هذا الحكم وابتقت الفصل في المصاريف
فاستأنف الشيخ عبد الحميد حماده هذا الحكم
بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ طالباً إلغاءه وبأن لا محل
للتحقيق وثبوت ملكية المستأنف الى ١٦ س
و ٢٣ ط و ٩ فدان الموضحة الحدود والمعامل بعريضة
الدعوى ومنع التعرض والتشويش الحاصل من
المستأنف عليه مع إلزامه بالمصاريف والأتعاب
عن الدرجتين

فلتهه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف
والزام المستأنف بالمصاريف و ٤٠٠ قرش أتعاب
محاماه

صدر هذا الحكم وتلى علنا تحت رئاسة متر
مارشال وبحضور حضرات أعضاء الهيئة المتقدمة في
يوم الثلاثاء ٢٨ مارس سنة ١٩٢٢ الموافق ٢٩
رجب سنة ١٣٤٠ هجرية

١٢٦

عديم الاهلية . المحكوم عليه بعقوبة جنائية
للأادة ٢٥ عقوبات
تعتبر المعارضة المرفوعة من محكوم عليه بعقوبة
جنائية باطلة لرفعها من عديم الاهلية طبقا لنص للأادة
٢٥ عقوبات

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية التجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
الستادة أبو بكر يحيى باشا وبحضور جناب
مستزهل وحضرة صاحب العزة على حسين
بك مستشارين ومحمد فهمى احمد اقندى كاتب
الجلسة

اصدرت الحكم الآتى

في المعارضة للقيد بالجدول العمومي ببنمرة
٨١٧ سنة ٣٨ قضائية

وبجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٢١ المحددة أخيرا لنظر هذا الاستئناف لم يحضر المستأنف والحاضر عن المستأنف عليه طلب تأييد الحكم المستأنف فقضت هذه المحكمة بتاريخ أول ديسمبر المذكور في غيبة المستأنف عليه بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بتأييد الحكم المستأنف والزام المستأنف بالمصاريف

فعارض المستأنف في هذا الحكم بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٢٢ طالب بالاسباب المبينة بصحيفة معارضته أولا القضاء بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه ثانيا إلغاء حكم محكمة اسكندرية القاضي بأحالة الدعوى الى التحقيق والحكم بتثبيت ملكية الطالب الى ١٦ س و ٣ ط و ٩ ف الموضحة بعريضة الدعوى الابتدائية ومنع تعرض المعلن اليه فيها مع إلزامه بالمصاريف والالتزام بالدرجتين

وبجلسة ٢١ مارس سنة ١٩٢٢ المحددة أخيرا لنظر هذه المعارضة لم يحضر المعارض والحاضر عن المعارض ضده دفع فرعيا بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها من غير ذي صفة الاسباب التي ذكرها ودونت بمحضر الجلسة ثم أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم « ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢ » وعلى المعارض ضده تقديم ما يدل على صدور الحكم بالاشغال الشاقة على المعارض قبل أن يعمل المعارضة وقد قدم حكما بذلك صادرا من محكمة

جنايات اسكندرية بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٢٢ المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا

حيث أن المعارض ضده دفع بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها من غير ذي صفة

وحيث تبين من حكم صادر من محكمة جنايات اسكندرية بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٢٢ الحكم على عبد الحميد حماده بالاشغال الشاقة مدة عشر سنوات لاتفاقه مع آخرين على ارتكاب جريمة قتل في القضية نمرة ١٣٩٦ كوم حماده سنة ١٩٢١

وحيث أن المعارضة عن الحكم الغيابي الصادر من هذه المحكمة بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٢١ تقدمت من عبد الحميد وأعلنت في ٢٩ يناير سنة ١٩٢٢ أي بعد الحكم الصادر عليه بالاشغال الشاقة - وعملا بنص المادة (٢٥) من قانون العقوبات لا يملك المحكوم عليه المذكور إدارة أمواله ولا التصرف فيها وبناء على ذلك لا يصح منه عمل معارضة في حكم صادر في غيبته ويجب طبقا للقانون تعيين قيم يدير شؤنه وأذن بناء على ذلك تكون هذه المعارضة تقدمت من عديم أهلية وتكون غير مقبولة شكلا

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الدفع الفرعي وعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها من عديم

الاهلية وعليه المختاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلستها العلنية المنعقدة
في يوم الخميس ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢ - اول شعبان
سنة ١٣٤٠

بمقتضى

ورثة على بك دياب ومن معهم مستأنف

عليهم

وقائع الدعوى

.....

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على
أوراق القضية والمداولة قانونا .

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا
وحيث ان قضية مال القاصر العيني لا يملكها
الوصي ولا المجلس الحسني اذ ان ذلك من خصائص
المحاكم قانونا

وحيث أن العقد الذي اجراه على بك
دياب بصفته وصيا على عبد المقصود منتصر
بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩١٥ بناء على تصديق
المجلس الحسني في اول يونيه سنة ١٩١٥ مع احمد
افندي على هو عقد مبادله بعد قسمة وفرز
حصة المحجور عليه بمعرفة في عين شائعة مقابل
عين مفرزة معينة مملوكة ل احمد على

وحيث ان هذه القسمة لو كانت حتى في
صالح القاصر فان الوصي لا يملكها وتصديق
المجلس الحسني عليها للوصول الى المبادلة لا يخرجها
عن اختصاص المحاكم ولذلك تكون وقعت
باطلة والمبادلة التي ترتبت عليها وقعت باطلا

١٢٧

قضية عقار القاصر . مبادله .

تصديق المجلس الحسني

للسنة ٤٥٢ - ٤٥٦ . دنى

لا يملك الوصي قضية عقار القاصر بطريق
المبادلة ولو كانت القضية في مصلحة القاصر وبالرغم
من تصديق المجلس الحسني عليها . لان ذلك من
اختصاص المحاكم المدنية وحدها طبقا للقانون .

بانتم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة ابو بكر يحيى بلشا وبحضور جناب
مستتر نعل وحضرة صاحب العزة على حسين
بك مستشارين ومحمد فهمى احمد افندي كاتب
الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العنوي

نمرة ٥٣٧ سنة ٢٧ قضائية

الرفوع من التمت مزارى بنت منتصر
بصفقتها فيمة على اخيها عبد المقصود منتصر
مستأنفه

أيضا وما تولد عنها من بيع من اجد على الى
المرحوم علي بك دياب باطل كذلك وعليه تعود
للقاصر ملكيته لما كان يملكه قبل هذه
العقود

وحيث انه بناء على ما ذكر يكون
الحكم في غير محله عن هذه النقطة ويتعين
الغاؤه فيها وفي محله لما عدا ذلك لاسبابه وتعين
تأييده فيها

بناء عليه

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع اولا بالغاء الحكم المستأنف
فيما يتعلق لعقد المبادله المؤرخ في ٢ يونيه سنة
١٩١٥ الصادر بين علي بك دياب بصفته وبين
اجد افندى على وعقد البيع الصادر من اجد
افندى على الى علي بك دياب في ١٤ مارس
سنة ١٩١٨ ومحل في ٢٢ مئة ١٢٢٧٥ وثانيا
يتبيت ملكيه عبد المقصود متقصر الى ١٢ س
١٩ طهف شائعة في ٦ س ٩ ط ١٠ ف والى العنارات
البين تفصيلا لصحيفة الدعوى العلنية في ١١ يناير
سنة ١٩١٨ والذكرة المؤرخة ١٣ يونيه سنة
١٩١٧ ومحو التسجيلات المتوقعة على الاطيان
والعقارات المذكورة المترتبة على العقود ساله
الذكر وثالثا تأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك
مع الزام المستأنف برفع المصاريف عن اليرجيتين
والزام المستأنف عليهم باثلاثة ارباع المصاريف

الباقية مع المقاصة اتعابه المحاماه ورفضت ما
خالف ذلك من الطليات

هذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية
المنعقدة في الخميس ٣٠ مارس سنة ١٩٢٠ - غرة
شعبان سنة ١٣٤٠

١٢٨

دعاوى وضع اليد . سقوط الحق فيها
اجراءات الدعوى الجنائية

يسقط الحق في رفع الدعاوى المتعلقة بالمنازعة
في وضع اليد على العقار بمضى سنة على التعلل الذي
تبني عليه (مادة ٢٦ مرافعات)
ولا يمنع من سقوط ذلك الحق اجراءات الدعوى
الجنائية التي ترفع على المتعرض .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سيادته مهتر
محكمة العياط الجزئية

بجليستها المدنية والتجارية المنعقدة علنيا
بسراى المحكمة في يوم الاربعاء ٣٠ مارس سنة
١٩٢١ و ٢٠ رجب سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة جندي بك عبد الملك
القاضي - وبحضور محمد افندى عبيد الجواد
الكاتب

صهر الحكم الاتي

في قضية منظور حميد

بنيد

أحمد احمد سليمان

الواردة بالجدول نمرة ١٧٩ سنة ١٩٢١

الموضوع

طلب المدعى بعريضة دعواه للورثة ٤٤
يناير سنة ١٩٤١ الحكم بصفة مستعجلة بمنع
تعرض المدعى عليه في التسعة قراراً يربط الواضحة
الحدود والمعام بعريضة الدعوى وتسليمها اليه
مع إلزام المدعى عليه بالمصاريف والالتاب
والنفاذ

وبالجلسة حضر المدعى وصمم على الطلبات
وحضر المدعى عليه وطلب عدم قبول الدعوى
لنقض الحق في رفعها

المحكمة

حيث أن المدعى يستند إلى حكم جنائي
صادر من محكمة مصر الابتدائية بصفة استئنافية
بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ قضى بمعاफी المدعى
عليه بالغرامة لدخوله أرض المدعى بقصد منع
خيازته بالقوة في يوم ٢ يولييه سنة ١٩١٩ بجهة أبي
العباس

وحيث أن المدعى عليه يدفع بعدم قبول
الدعوى لرفعها بعد مضي سنة من تاريخ الفعل
الذي يثبت عليه عملاً بالمادة «٢٦» مرافعات
وحيث أنه واضح من أقوال المدعى أن
دعواه مبنية على الفعل الذي عوقب من أجله
في قضية الجنحة السالفة ذكرها

وحيث أن ذلك الفعل قد حصل في ٢ يولييه
سنة ١٩١٩ وهذه الدعوى لم ترفع إلا بتاريخ ٢٤

يناير سنة ١٩٢١ بعد مضي أكثر من سنة

وحيث أن المدعى يعتذر عن هذا التأخير
بقوله أنه كان مضطراً للانتظار نتيجة الفصل في
الدعوى الجنائية التي حكم فيها بتاريخ ١٠ أغسطس
سنة ١٩٢٠ زاعماً أن إجراءات الدعوى الجنائية
تقطع سريان المدة المقررة لرفع دعوى إعادة
وضع اليد

وحيث أنه لم يكن هناك ثمة مانع يمنع
المدعى من رفع هذه الدعوى في أثناء سير الدعوى
الجنائية

وحيث أن ميعاد السنة المقرر لدعوى منع
التعرض هو من قبيل المواعيد المسقطه للحقوق
بمضي الزمن فالتداعيه يكون أما بسبب طبيعي
أدازل التعرض أو لسبب قضائي أذا رفعت الدعوى
في الميعاد القانوني

وحيث أنه لا يمكن أن يكون لدعوى
أخرى أي أثر يترتب عليه انقطاع ذلك الميعاد
ولذا فقد أجمع الفقهاء على أن دعوى فصل الحدود
والدعوى الجنائية التي ترفع على الغاصب لا تؤدى بان
لا تقطاعه (أنظر جرسونيه جزء أول صحيفتي
٥٧٩ و ٥٨٠ وهامش الصحيفة نمرة ٨٥ وأبرني
روو الجزء الثاني صحيفة ٣٥٧ وتعليقات دالوز
في باب دعاوى وضع اليد فقرة ٨٧ ونحكم
محكمة النقض الفرنسية في ٢٠ يناير سنة ١٨٢٤)
وحيث أنه مما تهمم يتبين أن حق المدعى

في رفع دعواه هذه قد سقط بمضى سنة علي
الفعل الذي أوجبه لرفعها ويتعين إذن قبول الدفع
الفرعي والحكم بسقوط حقه فيها
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الدفع الفرعي
الذي ابداه المدعي عليه وبسقوط حق المدعي في
رفع دعواه هذه والزامه بمصاريفها ومبلغ ما به قرش
قرش مقابل أتعاب المحام

١٢٩

اختصاص . الاتفاق على اختصاص محكمة
غير محكمة المدعي عليه

بما ان الاختصاص بالنسبة لمركز المحكمة ليس
من النظام العام ويمكن بناء على ذلك الاتفاق بين
الدائن والمدين على اختصاص محكمة اخري غير
محكمة المدين يمكن ايضا الاتفاق على ان الدائن رفع
الدعوي امام اى محكمة بشرط ان لا يسيء استعمال
هذا الحق ويرفع الدعوي امام محكمة لا مصلحة له
في رفعها امامها لجرد النكاية بالمدين
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة بنى سويف الجزئية

بالجلسة المدنية المنعقدة علنا بسر اى المحكمة
في يوم الثلاثاء ٣ مايو سنة ١٩٢١ و ٢٥ شعبان
سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة الفاضل احمد
نشأت وحضور محمد صادق المهدي افتدى كاتب
الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية حسين حسنين

ضد

ابو سيف زارع حسين

الوارده الجدول العمومي غرة ١٩٢١ سنة ١٩٢١
طلب المدعي بعريضة دعواه الحكم بالزام
المدعي عليه بمبلغ ٩٤٤٠ قرش صاع ثمن بضائع
مستراه من محل تجارة المدعي بوجب كمياله
تاريخها اول فبراير سنة ١٩٢١ مع الزامه بالمصاريف
والاتعاب وشمول الحكم بالنفاذ وتثبيت الحجز
التحفظي المتوقع بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢١
وجعله نافذا

وبجلسة ٢٦ ابريل سنة ١٩٢١ المحددة مسم
المدعي على طلباته مرتكنا على الكمياله السالفة
الذكر وبروتستو مؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠
قدمها

والحاضر عن المدعي عليه دفع بعدم
الاختصاص قائلان بان موكله المدعي عليه مقيم
في دائرة محكمة الواسطي ولوان الكمياله
مشتراط فيها الدفع في اى محكمة فان هذا
الشرط لاغ وباطل والمحكمة اجلت النطق
بالحكم في الدفع الفرعي الجلسة اليوم
المحكمة

حيث ان المدعي عليه دفع بعدم الاختصاص
بالنسبة لمركز المحكمة لانه مقيم في دائرة محكمة
الواسطي متمسكا بالمادة ٣٤ مرافعات قائلان انه
وان كان متفقاً في سند الدين على ان للمدعي

الحق في تقديم دعواه امام اى محكمة اهليه او مختلطة الا ان هذا الشرط باطل (بطلانه ظاهر فيما يختص بالمحاكم المختلطة وليس موضوعنا)

وحيث انه من المسلم به ان قواعد الاختصاص بالنسبة لمركز المحكمة ليست من النظام العام واذا لم يدفع المدعى عليه بعدم الاختصاص لاثمك المحكمة بذلك من تلقاء نفسها اذ يعتبر سكوته رضاء فيمكن اذا ان يتفق الطرفان مقدما وقت التعاقد على اختصاص محكمة ليس الدين تابعا لها (راجع المجموعة الرسمية سنة ١٩٠٤ رقم ٣٣ والمجموعة الرسمية سنة ١٩٠٢ قرار لجنة المراقبة رقم ٦ صفحة ٢٠٦ وتعليقات جلاد على المادة ٢٤ رقم ١٢ ومختصر جارسونيه سنة ١٢٤٤ وجلاسون جزء اول نبذة ١٩٦ وهنرى بونفيس نبذة ٢٧٩ ولوزينابك جزء اول صفحة ١٤٧) وقد حتمت المادة ٧ من القانون الفرنساوي على القاضى الجزئى نظر القضية فى حالة اتفاق الطرفين وقد اوجب الشارع المصرى الاهلى فى المادة ١٣٤ مرافعات ان الدفع بعدم الاختصاص ولو كان بالنسبة لنوع القضية يجب ابداءه قبل ماعداه من اوجه الدفع اى انه اعتبر ان الاختصاص حى من جهة النوع ليس من النظام العام (بخلاف المختلط الملبدة ١٤٨ والمادة ١٤٩ وبخلاف القانون الفرنساوي المادة ١٧٠ وهذا فيه نظر ولا يقبل عقلا فيما

يختص برفع قضية مدنية امام محكمة جنائية الا اذا كانت مرتبطة بها او قضية ابتدائية امام محكمة استئنافية)

وحيث انه قد يعترض على ذلك بان يمكن الاشخاص من الاتفاق على محكمة غير محكمتهم يجعلها تزدهم بقضاياهم وقضايا اهلهما ويقول جارسونيه فى كتابه المختصر آخر نبذة ١٢٤ هل يمكن ترك المتقاضين فى كافة أنحاء فرنسا يتواعدون على المقابلة فى محكمة السين وقد يقال انه من الممكن عدم اتباع هذا المبدأ عندنا خصوصا وان القانون المصرى لم ينص صراحة كما نصت المادة ٧ من القانون الفرنساوي على الزام القاضى الجزئى بنظر القضية ولكن هذا الاعتراض وجيه فى الظاهر فقط وهل يمكن ان يضعى الناس أوقاتهم ومصالحهم لمجرد ارادة التقاضى امام محكمة بعيدة عنهم ان هذا فرض نظرى لا يتمشى مع الواقع مطلقا ولا يمكن ان يحصل التقاضى امام محكمة غير المحكمة المختصة الا اذا رأى الطرفان فائدة لهما فى ذلك أو أحدهما على الأقل برضاء الطرف الآخر ولا تكون هناك فائدة من ذلك الا للقليلين

وحيث انه قد يعترض ايضا بان هنالك فرقا بين الاتفاق على محكمة معينة وترك الدائن يختار اى محكمة شاء وهذا اعتراض وجيه فى الظاهر ايضا اذ يمكن ان يقال انه يترك للدين

١٣٠

اجارة الاشخاص . مدرّس . رفته في وقت
غير لائق

اذا فصل مدرس في اثناء السنة الدراسية بلا
مبرر اعتبر ذلك في وقت غير لائق وحق للمدرس
ان يطالب من استخدمه بمرتبه عن المدة الباقية من
السنة المكتبية بما في ذلك فصل الاجازات
ذلك لان مدة عقد استخدام المدرّس تشمل
السنة الدراسية فرضا فلا يصح فسخ الاجارة قبل
انتهاء مدتها دون ان يتحمل الفاسخ نتيجة عمله
لا يعتبر مبررا للرفق في وقت غير لائق الا ما
كان لسبب خطير وللحاكم الراى الاعلى في تقدير ذلك
باسم صاحب العظمة فواد الاول سلطان مصر
محكمة بني سويف الجزئية

بالجلسة المدنية المتعقدة علنا بسراي المحكمة
في يوم الاثنين ١١ ابريل سنة ٩٢١ و ٣ شعبان
سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة القاضي احمد نشأت
وحضور حسن افندي محمود خفاجي الكاتب
صدر الحكم الآتي

في قضية محمد افندي جلال الواردة في
الجدول سنة ٩٢١ نمرة ٢٤٢
ضد

حضرة صاحب العزه مدير بني سويف
بصفته رئيسا لمجلس مديرية بني سويف

قال المدعى بصحيفة دعواه انه عين ناظر
للمدرسة يا الابتدائية التابعة لمجلس المديرية
الذكور بتاريخ ١٥ يناير سنة ٩٢٠ بمرتبه شهرى

تحت رحمة الدائن ولكن لو نظرنا الى ان
اشتراط الدائن محكمة غير محكمة للمدين أمر
يراعى به مصلحة ويشترط التماضى امام اى
محكمة مراعاة لهذه المصلحة لتوقع تغيير محل
اقامته مثلا او لرفع الدعوى في محل اقامته اذا
لم ينتقل منه او لاي سبب آخر لفادته الا انه اذا
اساء استعمال هذا الحق بان رفع الدعوى امام
محكمة لا مصلحة له مطلقا في رفعها امامها اجرد
النكاي بالمدين كان يكون محل اقامة الدائن
بالاسكندرية وكذلك المدعى عليه ولكنه يرفع
دعوى امام محكمة اسوان مثلا فلا شك انه
يمكن للمدعى عليه ان يدفع بعدم الاختصاص
لان ذلك يدل على ان الدائن اراد جعل المدين
تحت رحمته ويعتبر ان المدين اكره على ذلك لحاجته
وحيث ان المدعى في هذه الدعوى مقيم في
بني سويف ورفع الدعوى في محل اقامته ولا شك
ان هذا في مصلحته فضلا عن ان المدعى عليه
تبع اقرب محكمة لبني سويف ولا شك مطلقا
في انه كان في الامكان تعين محكمة بني سويف
للتقاضى امامها من اول الامر

وحيث انه لذلك يكون الدفع بعدم
الاختصاص في غير محله
بناء عليه

حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع الفرعى
وبحددت لنظر الموضوع اسبوعين اى جلسة
١٧ مايو سنة ١٩٢١

قدره ٢٨ جنيه واستمر يباشر القيام بوظيفته حتى ١٧ مايو سنة ١٩٢٠ حينما اصدر سعادة المدير امره بفصله من وظيفة اعتبارا من اول يونيه سنة ١٩٢٠ وبما أن المدعى رغم تظلمه لفصله من وظيفته بلا مبرر ولا سبب وفي وقت غير مناسب فان المدعى عليه ابي علي المدعى اعادته الى مركزه او تعويضا عن الضرر الناتج عن فصله وبما انه فضلا عن ذلك فقد رفض المدعى عليه دفع المرتب الى نهاية السنة الدراسية حسب المتبع عملا والمعتبر قانونا وبما أن المدعى قد بقي معطلا حتى اكتوبر سنة ١٩٢٠ فله حق مرتبه عن مدة الاربعة شهور وقدره ١١٢ ج خلاف جنشين مصاريف انتقاله الى محل اقامته بمصر لذلك رفع دعواه هذه طالبا الحكم بالزام المدعى عليه بمبلغ ١١٤ ج مع المصاريف والأتعاب والنفاد وبجلسة المرافعة صمم كل طرف من طرفي الخصوم على ما ابداه وتدون بمحضر الجلسة والمحكمة أجلت النطق بالحكم في هذه القضية اخيرا جلسة اليوم مع تقديم مذكرات المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق حيث ان المدعى قال انه فصل عن وظيفته اعتبارا من اول يونيه اي في وقت غير لائق وطلب مرتبة لغاية سبتمبر أي لآخر السنة ليكتبه كذلك طالب مصاريف الانتقال

وحيث ان المدعى عليه رفع الدعوى بثلاثة امور الاول ان المدعى تعين تحت التجربة - الثاني انه تقيب وانه لم يتفق مع المدرسين وانه غير كفو الثالث انه سقط حقه في مصاريف الانتقال لمضى ستين يوما من فصله طبقا للمادة ٥٦ من لائحة مجلس المديرية الامر الاول

حيث انه عن الامر الاول فقد نصت المادة الخامسة المعدلة من اللائحة على انه يجب وضع الموظف تحت التجربة مدة اقلها ستة شهور واكثرها سنة ونصف وظاهر من نص المادة ٥٣ ان هذه المدة يتفق عليها بين الطرفين اذ جاء فيها اما المستخدمون تحت الاختبار الذين لم يمضوا مدة تجربتهم التي اشترطت عليهم الخ) وحيث انه لم يحصل اتفاق بين الطرفين من هذا القبيل فيعتبر أن المدعى مستخدم لمدة غير معينة بحيث لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد عن سنة ونصف بمعنى ان المدعى مقيد لستة شهور على الاقل والمجلس له ان يفصله في آخر المدة بغير تعويض ما كذلك لا يثبت له المجلس الا بعد ستة شهور على الاقل ولا يبقيه تحت التجربة الى اكثر من سنة ونصف فلم يستغني عنه

وحيث انه طبقا للمادة ٤٠٤ من القانون المدني اذا لم تعين المدة في العقد جاز لسكل من

المتعاقدين فسخه في اى وقت اراد بشرط ان يكون في وقت لائق للفسخ

وحيث انه لاشك في أن فصل المدعى عن وظيفة في أول يونيه قبل فصل الاجازات حصل في وقت غير لائق للفسخ اذ المدعى بطبيعة كونه مدرسا لا يجد عملا في فصل الاجازات اى الى آخر سبتمبر بل ويصعب عليه ان يجد عملا بعد بدأ السنة المكتبية ولذلك تعتبر مدة خدمه المدرس وامثاله لسنة (او لآخر السنة المكتبية) فاذا فصل عن عمله لزم من استخدمه مرتب كل المدة وهذا مذهب القضاء الفرنسي في حكم محكمة النقض المؤرخ ٨ فبراير سنة ١٨٥٩ في قضية رئيس منفين في اوبرا دالوز ٥٩ - ١ - ٥٧ وسيري ٥٩ - ١ - ١٠٢ بل ذهبت محاكم الاستئناف الى اكثر من ذلك في سنة ١٨٧٢ محكمة شنييري في ٨ يونيه واميان في ١٠ يونيه وباريز في ٧ اغسطس وقضت بتعويض اذا فصل الموظف بغير مبرر بقطع النظر عما اذا كانت الخدمة بغير مدة ام لا حسب العادة في الوظيفة وطبيعتها (راجع بلانيول جزء ٢ بند ١٨٨٩) ويلاحظ ان هذه الاحكام كانت قبل صدور قانون ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ الذى نص صراحته على ان مثل هذا الفسخ قد يوجب تعويضا مراعاة للعرف والعاد وطبيعة الوظيفة والظروف الخ وقد حكمت محكمة النقض في ٢٢ مارس سنة ١٩٠٤ بان الفصل الفجائي قد يؤثر على سمعة الموظف فيستحق تعويضا دالوز سنة ١٩٠٤ - ١ - ٤٤٩ (بلانيول جزء ٢ طبعه رابعه صفحه ٦١١ رقم ١ فى الهامش) ويرى المسيو دوهلس في الجزء الثالث بند ٤٠٠ ان يعطى للمستخدم من شهر الى الثلاثة ولم يبحث في مسألة المدرسين ولكن امر الموظف وامثاله ظاهر مما تقدم لانه ليس كغيره من الموظفين الآخرين الذين يمكنهم البحث عن عمل آخر اذ هو مرتبط عادة بالسنة الدراسية وقد حكمت المحكمة المختلطة بذلك في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣ (راجع مجموعة العشرة سنوات الثالثة لاحكام المحاكم المختلطة المنشور في مجلة التشريع والقضاء المختلط عن - ني ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٨ صفحه ٣٣٥ بند ٣٥٠١) وفي هذا المعنى حكم المحكمة المختلطة المشار اليه في مجموعة هومير سابور عن استئناف احكام محاكم مصر الجزئية المختلطة من مارس سنة ١٩٠٠ الى ديسمبر سنة ١٩٠٢ رقم ٧١

وحيث انه فضلا عن ذلك فانه من المقرر ان كل اتفاق بان لا تعويض في حالة الرفض في أى وقت لاغ وكذلك كل اتفاق فيما يؤثر في التعويض الواجب لاغ ايضا لان الموظف يعتبر في حالة اكراه ادبي وفق التعاقد لحاجته

(راجع كتاب جرانمولان في العقود صخيفة ٢١١ نبذة ٥٩١ والشرائع السنة الثانية رقم ١٩٤ وقد نصت المادة ١٢٨ فقره ٥ من القانون الفرنسي صراحة على انه لا يمكن الاتفاق مقدما على ان لا لا بتعويض

وحيث ان كل ذلك مع فرض ان رئيس المجلس محق في فصل الموظف مع أن اللائحة لم تبج له ذلك كما اباحت له الايقاف في المادة ٢٤ وكما نصت على المسائل التأديبية الاخرى والمادة ٦ قضت بان لا يعين اى موظف الا بقرار من المجلس واعلان الرقت المقدم من المدعي لم يبين فيه ان ذلك كان بقرار من المجلس ولا يخفي انه لا يملك الرقت الا من يملك التعيين

الامر الثانى

وقد قل المدعى في مذكرته انه لم يحصل تحقيق ما ولم ينكر مجلس المديرية عليه ذلك ولم يقدم تحقيقا ما) اى انه كان مقررًا فصل المدعى قبل ذلك وتنفيذ اول يونية

وحيث انه عن عدم الكفاءة فقد استند المجلس في مذكرته على المستند رقم ٦ وهذا المستند عبارة عن الشكوى السالفة الذكر التي قال فيها المشتكى ان المدعى فضلا عن الاهانة شديد التقصير في القيام بواجبه ومرفق بالشكوى جدولان مؤشر على كل منهما بانه تابع للرقم ٦ حافظه وليس موقعا عليهما من أحد ويراد منهما ان الحصص موزعه توزيعا سيئا

وحيث انه ظاهر بانيداهة ان لاشيء من كل هذا مبرر للرفت في آواخر السنة

وحيث انه عن الامر الثانى وهو ان المدعي تغيب وانه لم يتفق مع المدرسين وانه غير كفؤ فانه ثابت من مستندات مجلس المديرية نفسه ومذكرته ان المدعى تغيب ثلاثة ايام باجازة مرضية ثم ثلاثة ايام أخرى لمرض ابنه وعذر آخر وصرح له بان ثمة ستة ايام ليمتحن في مدرسة الحقوق وصرح له بها وفي نهاية المدة اى في ٢٩ ابريل سنة ٩٢٠ ارسل شهادة مرضية من كومانوس باشا وصرح له باجازة تنتهى في ٩ مايو بانتهاء الامتحان الشفهي للحقوق وفي ٩ مايو ارسل خطابا بان امتحانه سيتأخر لعدم

الدراسية عند العطلة المدرسية وقد حكمت المحكمة المختلطة في قضية مستأنفة حكم فيها من محكمة المنصورة الجزئية بأن سوء تصرف الموظف لا يوجب الفسخ في وقت غير لائق (راجع مجموعة هومير سايور عن استئناف احكام محكمة المنصورة الجزئية من مارس سنة ١٩٠٠ اي ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٣ رقم ٢١)

مفروض لان القانون التنظيمي خول لمجالس المديرية عمل لوائح داخلية تصدق عليها وزارة الداخلية وقد صدقت وزارة الداخلية علي هذه اللائحة في ١٧ اغسطس سنة ١٩١٣ وادرجت في الوقائع الرسمية في ٣٠ اغسطس سنة ١٩١٣ رقم ١٠١ ولذلك قد سقط حق المدعى في مصاريف الانتقال

وحيث انه لا نزاع بين الطرفين في ان مرتب المدعى خمسة عشر جنيها خلاف علاوة العشرين وعلاوة الستين في المائة اي ثمانية وعشرين جنيها وكسور وقد طلب المدعى ثمانية وعشرين جنيها شهريا (راجع اعلان الرقت المقدم من المدعى)

وحيث انه لا تقدر مبررا للفسخ الادري بامور مصالحته فهو الذي يقدر موظفيها ولكن يرد على ذلك بانه لو ترك الروساء وشأنهم في التقدير لاصبحت المادة ٤٠٤ معطلة

وحيث انه لذلك لا تعتبر مبررا للفسخ الا ما كان لسبب خطير (Motif Sérieux) وان للمحاكم الرأي الاعلى في تقدير ذلك راجع بلانيول جزء ثاني بند ١٨٩٠ واحكام النقض المشار اليها وراجع ايضا بودري المطول في الايجار المجلد الثاني جزء اول بند ٩٢٩

وامر الثالث

وحيث انه عن الامر الثالث فالمادة ٥٦ من لائحة مجلسين المديرية نصت على ان حق المطالبة بمصاريف الانتقال يسقط بتضي ستين يوما من تاريخ الفصل عن الوظيفة والمدعى لم يطالب بها في هذه المدة ولم يكن هناك مانع يمنعه عن ذلك خصوصا بعد فصله وعلمه باللائحة

وحيث انه لا يثبت المجلس عكس ذلك فلهذه الاسباب حكمت المحكمة حضوريا بالزام مجلسين المديرية بان يدفع للمدعى مبلغ مائة واثنى عشر جنيها والمصاريف المناسبة ٩ جنيه ٤٨٠ ملهم ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات

١٣١

اختصاص . نصاب الدعوى . طلب تبعية
قانون اجور المساكن ارض مؤجرة لبناء عليها
المبرة في تقدير قيمة الدعوى بالطلبات الاصلية
لا بالطلبات التبعية بطلب الازالة الملحق بطلب ايجار
وفسخ العقد والتسليم لا يغير من اختصاص القاضى
الجزئى ان كان من اختصاصه الفصل في دعوى الايجار
ولو كان موضوع الازالة بناء تزيد قيمته عن نصاب
القاضى الجزئى .
لا يسرى قانون اجور المساكن على الاراضى
المؤجرة لإقامة بناء عليها .

باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة اللبان الجزئية

بجلستها المدنية والتجارية المنعقدة علنا فى
يوم الخميس ٢٨ ابريل سنة ١٩٤١ و ٢٠ شعبان
سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة عبد اللطيف غربال
بك القاضى

وبحضور محمد افندي ابراهيم الكاتب

أصدرت الحكم الآتى

فى قضية عبد السلام افندى رجب باشا
وعبد القادر افندى رجب باشا بصفتها ناظرى
وقف جدما . الواردة الجدول

سنة ١٩٤٢ عمرة ٤٧٤

ضد

الخواجة عطا الله فلتس

رفع المدعيان هذه الدعوى ضد المدعى

عليه يطلبان اخلا قطعة ارض واضحة بالعريضة
وازالة ما عليها من المباني والاخشاب وتسليمها
خالية ورفع ما يستجد من الاجرة من اول
ابريل سنة ١٩٢١ بواقع الشهر ٤٠٠ صاغ
والمصاريف والأتعاب والنفاذ بدون كفاله

ولدى المرافعة دفع محامى المدعى عليه دفعا
فرعيا بعدم الاختصاص لان الاخشاب المذلول
ازالتها تساوى مبلغ ٥٠٠ ج وهو ازيد من نصاب
هذه المحكمة وقدم عقدى ايجار وانذار . ومحامى
المدعين طلب رفضه لدفعه بعد الاوان واماعن
الموضوع فصمم محامى المدعين على الطلبات
مرتكتين على انه مشروط فى عقد الايجار
تسليم الارض براحا فى نهاية مدة الايجار بشرط
انذار المدعى عليه قبل التسليم بشهر . ومحامى
المدعى عليه تمسك بالدفع الفرعى وطلب فى
الموضوع رفض الدعوى قائلا ان للمدعى عليه
استأجر هذه الارض من النظار الذين قبل المدعين
وصرحوا له بالبناء مادام قائما بدفع الايجار وان هذه
المباني مضى عليها ثلاثة عشر سنة

المحكمة

عن الدفع الفرعى

حيث ان حضرة المحامى عن المدعى عليه

بنى هذا الدفع على ان طلبات المدعى تتضمن

طلبا غير معين القيمة الا وهو الازالة فضلا

عن ان الازالة هذه ستؤثر على بناء لا تقل

قيمته علي ٥٠٠ جنيه

وحيث ان العبرة في تقدير قيمة الدعوى هو بالطلبات الاصلية وبالطلبات التبعية فتي كانت الدعوي الاصلية من اختصاص المحكمة فلا يلتفت بعد ذلك الى ما اذا كانت الملحقات تزيد عن النصاب المعين للمحكمة الجزئية ام لا وحيث ان هذه الدعوي لا تخرج عن المطالبة باجرة متأخرة بمقتضي عقد ايجار مع الحكم بفسخ هذا العقد لانه اتمده والزام المستأجر بتسليم العين المؤجرة كما استلها طبقا لشروط العقد

وحيث ان هذه الدعوي هي من اختصاص هذه المحكمة ولم ينازع المدعى عليه في ذلك واما الازالة فهي نتيجة مترتبة علي شروط العقد واثار من اثار الفسخ والتسليم اللذين لا جدال في انهما من اختصاص هذه المحكمة ولقد حكمت محكمة مصر بهذا المعنى في نزاع مماثل لهذا النزاع بالذات في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٥ تراجع تعليقات جلاد علي قانون المرافعات الصحيفة ١٨

وحيث انه مما تقدم يكون الدفع الفرعى في غير محله ومن ثم يتعين رفضه عن الموضوع

وحيث انه فيما يختص بالموضوع فقد دفع المدعى عليه الدعوي بدفعين بنى اولهما علي ان المدعى عليه بنى في الارض المؤجرة باذن المدعى

وان الشرط الوارد في العقد القاضى بتسليمه العين كما كانت وازالة ما احداثه المستأجر عليها من المباني وخلافه انما اخذ بطريق الاكراه الادبى لحاجة المستأجر الى المكان المؤجروبنى ثانيهما علي أن قانون الايجارات نمرة ٤ سنة ٩٢١ يسرى علي هذه الحالة فلا يجوز للمؤجر أن يطلب من المستأجر ان يخلى المكان المؤجر لمثل هذه الاسباب

وحيث انه فيما يتعلق بالسبب الاول ترى المحكمة ان هذا السبب واه جداً ولا يمكن بحال من الاحوال ان تعد حاجة المستأجر الى المحل المؤجر حالة اكراه من شأنه ان تلجأ شخصاً علي قبول شروط لا يرضاهما

واما عن السبب الثانى فترى المحكمة ان هذا الدفع علي غير اساس اذ يكفي مراجعة نصوص القانون نمرة ٤ والقانون نمرة ١١ الذى هو اساس له للمسلم بان الحاجة من هذا التشريع هي تخفيف الازمة الناشئة عن قلة المساكن والاماكن المؤجرة بسبب ارتفاع اثمان مواد البناء واما فيما عدا ذلك فافرض الله واسعة وهذه هي العبارة المذكورة في صدر المرسوم السلطانى الصادر بالقانون نمرة ١١ بما ان الحرب قد جعلت نسبة المساكن في البلاد المصرية في حيز العدم منذ سنوات كثيرة نظرا لارتفاع اثمان المواد ولصعوبة الحصول عليها الخ

جوهري لمخالفته للقواعد الأساسية الموضوعية للنظام
القضائي صح الطعن ببطلانه بدعوى جديدة
المحاماة راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة
في ٣١ يناير سنة ١٩٢٢ مجلة التشريع والقضاء سنة
٣٤ عدد ٨ صحيفة ١٣٩

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة جرجا الجزئية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا
بالمحكمة في يوم الاثنين ٩ مايو سنة ١٩٢١
واول رمضان سنة ١٣٣٩

تحت رئاسته حضرة هارون سليم افندي
القاضي

وحضور محمد افندي محمود توفل كاتب
الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية محمد احمد عبد الله « ضد » محمد
سليمان امبابي وعثمان سباق

الواردة الجدول نمرة ٦٧٠ سنة ١٩٢١

طلب المدعى الحكم ببطلان الحكم
الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ ديسمبر
سنة ١٩٢٠ نمرة ٤٦٠ سنة ١٩١٩ الصادر لصالح
المدعي عليه الاول بملكية ٣ ط ضد مورث
المدعي والمدعي عليه الثاني واعتباره كانه لم
يكن مع الزام الاول بالمصاريف والأتعاب

وبالجلسة حضر المدعي وقال ان محمد سليمان
كان رفع دعوى ضد مورثهم نمرة ٤٦٠ سنة

وحيث انه مما تقدم تكون دعوى المدعي
في محلها ومن ثم يتعين قبولها
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا اولاً برفض
الدفع الفرعي المقدم من وكيل المدعي عليه
وباختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى ثانياً
الزام المدعي عليه بان يدفع للمدعي ما يستجد
من الاجرة بعد شهر مارس سنة ١٩٢١ الى يوم
الاخلا والتسليم ثالثاً فسخ عقد الايجار المورخ
٩ ابريل سنة ١٩١٨ والزام المدعي عليه باخلا
العين المؤجره وازالة ما عساه ان يكون احده
عليها من بناء وخلافه وتسليمها للمدعي مع الزامه
بالمصاريف و ٢٠٠ قرش اتعاب محاماه للمدعين
وشملت الحكم بالنفاذ المؤقت بلا كفاله

١٣٢

بطلان الحكم . وفاة أحد الخصوم قبل المرافعة
طريق الطعن

اذا توفي أحد الخصوم قبل المرافعة في القضية
وجب ايقاف الدعوى والا كان الحكم الصادر فيها
باطلاً . ولا يمنع بطلانه جهل الخصوم امر الوفاة
الاصل في الطعن في الاحكام ان يكون بطريق
المعارضة او الاستئناف او الالتماس فاذا ما فقدت
هذه الطرق اصبح الحكم نهائياً غير قابل لبطلان
طبقاً لقاعدة (لا بطلان في الاحكام)

على انه اذا كان حكم القاضي الجزئي نهائياً بأن
كان حضوريا وكان نصاب الدعوى غير قابل للاستئناف
ولا وجه للالتماس وكان هذا الحكم مشتملاً على عيب

١٩١٩ وحكم فيها في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ حصول الوفاة بدون توقف على اعلان من وتوفي في يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ أي قبل الجلسة بعشرين يوم وأخذ الحكم على والدنا بعد وفاته وأنه سيحضر شهادة الرفاة

والحاضر مع المدعي عليه الاول قال أن القضية كانت مؤجلة وصالحه للحكم قبل وفاة المورث وقرر انه لا يوجد دعاوي بطلان أحكام في القانون

والمدعى عليه الثاني حضر ولم يبد دفاعا المحكمة

وحيث انه لا نزاع في أن الحكم المطلوب بطلانه صدر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ في القضية نمرة ٤٦٠ جرجا سنة ١٩١٩

وحيث أنه تبين من شهادة الوفاة الرسمية أن أحد الخصوم في القضية المذكورة وهو احمد محمد عبد الله توفي في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وحيث أن يكون الحكم صدر بعد وفاته

وحيث أنه ثبت من الاطلاع على محضر الجلسة ان المرافعة حصلت في ٢٧ ديسمبر سنة

١٩٢٠ وفي هذه الجلسة نفسها صدر الحكم وحيث أن تكون المرافعة حصلت واحمد محمد عبد الله ميت ولم تكن الدعوى مهياًة للحكم وقت وفاته

وحيث ان القانون أوجب ايقاف المرافعة بالنسبة للميت وأن هذا الايقاف يحصل بمجرد

وحيث ان الاصل أنه « لا بطلان في الاحكام » أي أنه لا يقبل الطعن في الاحكام بدعوى البطلان كما هو الحال في العقود بل يجب للوصول الى بطلان حكم اتباع الطرق التي يضعها القانون للطعن فيه « مثل المعارضه والاستئناف والالتماس » واذا مانعت هذه الطرق فالحكم لا يعود قابلاً للبطلان ولا يكون الحكم باطلاً الا اذا حكم بطلانه عند الطعن فيه بأحدى هذه الطرق

وحيث انه توجد استثناءات لهذه القاعدة العامة يمكن التوصل بها الى بطلان حكم اذا كان السير في طرق الطعن المعروفه غير مقبول ومن بين هذه الاستثناءات الاحكام الصادرة على خلاف القواعد الاساسية الموضوعه للنظام القضائي

وحيث ان الحكم المطلوب بطلانه صدر على غير القواعد الاساسية للنظام القضائي فإن اجراءات المرافعة فيه وصدوره كانا اثناء موت احد الخصوم

وحيث ان قيمة الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم ثلاثة عشر جنيها وسبق للطرفين

الحضور فهو حكم حضوري غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف وليس فيه وجه من أوجه الالتباس وحيث أنه تكون طرق الطعن العادية غير مقبولة وحيث أنه تبين من كل ذلك أن دعوى المدعى في محلها

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بابطال الحكم الصادر في القضية نمرة ٤٦٠ سنة ١٩١٩ جرجا بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بتثبيت ملكية محمد سليمان امباني الى ٣ ط مينة في عريضة تلك الدعوى بالنسبة لاحمد محمد عبد الله فقط الذي كان مدعيا عليه ثانيا في الدعوى المذكورة والزم محمد سليمان امباني وحده بالمصاريف ٦٠٠ مليم

١٣٣

قانون أجور المساكن . الفنادق والبنيونات والغرف المفروشة

نصت المادة ٢٩ من القانون رقم ٤ سنة ١٩٢١ على أن هذا القانون لا يسري على الفنادق والبنيونات وتأجير الغرف المفروشة تأجيرا من الباطن الى الخ الغرض من ذلك انه لا يسري بين صاحب الفندق والنازحين فيه لا بين المالك وصاحب الفندق كما هو مستفاد من روح القانون والمادة الثالثة عشرة وبقاى المادة ١٩ — والتقرير المقدم من لجنة اجور المباني الى مجلس الوزراء في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٠

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر بمحكمة بني سويف الجزئية بالجلسة المدنية المنعقدة علنا بسراي المحكمة في يوم الاثنين ١٦ مايو سنة ١٩٢١ و٨ رمضان سنة ١٣٣٩

تحت رئاسة حضرة احمد نشأت قاضي المحكمة

وحضور حسن افندي خفاجي الكاتب اصدرت الحكم الآتي في قضية وزارة الاوقاف الواردة الجدول سنة ١٩٢١ نمرة ١٣٤١ ضد

محمود عثمان وعلى علي أبو الخير طلبت المدعية الحكم بالرام المدعي عليها بمبلغ ٣٠ جنيه مصري قيمة الأجرة المتأخره عن القهوة واللوكنده استئجار المدعى عليه الاول من الاوقاف من اول نوفمبر سنة ١٩٢٠ لغاية يناير سنة ١٩٢١ مع ما يستجد بواقع الاجار شهري عشرة جنيهات لغاية الاخلا وتسلم العين المؤجره وتثبيت الحجز التحفظي وجعله حجزا نافذا مع الزامها بالمصاريف والانتاب والنفاذ وبجلسة المرافعة صمم كل طرف من طرفي الخصوم على ما ايداه وتدون بمحضر الجلسة والمحكمة اجلت النطق بالحكم لجلسة اليوم مع تقديم مذكرات

المحكمة

المدعي عليه الاول عطاءة باستئجار المحل بعشرة

جنيهاً عرضته ثانياً في المزاد فوصل الى ثلاثة عشر جنيهاً

وحيث ان مجرد عرضها للمحل للمزاد بعد ذلك والمزايدة فيه يخلى المدعي عليه من عطاءه خصوصاً وان وزارة الاوقاف لم تنذره بالحضور لعمل عقد ايجار الا بعد شهرين اذ ورقة العطاء التي قدمها المدعي عليه بعشرة جنيهاً تاريخها ١٨ سبتمبر وانذار الوزارة تاريخه ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ اما قول المدعية بان هذا كان بناء على رجاء لم يقم عليه دليل ولم يقدم فيها طلب يكون قد قدم لها من المدعي عليه في هذا الشأن فضلاً عن ان عدول المدعي عليه عن عطاءه بعد ذلك قرينة ضد هذا الامر وكان في وجهه باقيل وعقب الانذار ان تعقد الايجار ان يرضى عليه آخر مزاد بايجار ازيد وكان الانذار قبل صدور القانون الجديد بنحو شهرين ونصف مع ملاحظة ان الوزارة لم تشترط على المدعي عليه شرطاً ما يخص المزايدة كما اشترط عليه في العقد الذي انتهت مدته بان لها الحق في اختيار اي مزايد

وحيث انه عن الوجه الثالث فالوزارة تمسكت بالمادة ٢٩ من القانون نمرة ٩ سنة ١٩٢١ التي نصت على ان هذا القانون لا يسري على الفنادق والبنسيونات وتأجير الغرف

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق

حيث ان وكيل المدعي عليه الاول دفع

الدعوى بثلاثة اوجه الاول ان الايجار القديم تجدد لعدم التنبيه عليه قبل انتهاء مدة الايجار بثلاثين يوماً حسب الفقرة التاسعة من عقد الايجار وقد كانت الاجرة خمسة جنيهاً شهرياً الثاني ان الوزارة عرضت التأجير بالمزاد فقدم للمدعي عليه الاول عطاء بسبعماية وخمسين قرشاً ثم بعشرة جنيهاً ولكن الوزارة اعادت المزاد ثانياً ودعت آخرين بثلاثة عشر جنيهاً الثالثة تمسكه بعد ذلك بالقانون نمرة ٤ سنة ١٩٢١

وحيث انه عن الامر الاول فقد قدمت

وزارة الاوقاف الورقة المؤرخه ٢٩ اغسطس سنة ١٩٢٠ اي قبل انتهاء مدة الايجار باكثر من شهرين بالعطاء الاول موقعاً عليها من المدعي عليه الاول جاء فيها انه قبل استئجار المحل بسبعة جنيهاً ونصف بعد انتهاء مدة الايجار وهذا اعتراف صريح منه بعله برغبة الوزارة في عدم تجديد الايجار بل أقرها على ذلك وزاد الاجرة جنيهاً ونصفاً وظاهر ان لا حاجة بعد ذلك للتنبيه عليه بخطاب موصي عليه حسب الفقرة التاسعة المشار اليها

وحيث انه عن الامر الثاني فان وزارة

الاوقاف اعترفت في مذكرتها بانها بعد ان قدم

المفروشة تأجيراً من الباطن الخ . لتقصر التأجير
من الباطن على الاودالمفروشة
وحيث ان غرض الشارع من هذه المادة
هو ان لا يسري القانون بين صاحب الفندق
والتأجرين فيه لا يميز المالك وصاحب الفندق كما هو
مستفاد من روح القانون ومن المادة (١٣) اذ نصت
على أنه لا يسري على الامكنة المؤجرة لاى
استعمال اخر غير السكنى ولا معنى للفرقة بين
استئجار اللوكانده او الدكان اذ الغرض التجاره
في كلتي الحالين ومن باقى المادة ٢٩ نفسها اذ جاء
فيها بعد ما تقدم ولا على تأجير جزء من المساكن
غير المفروشة اجارة من الباطن ولا يسري
كذلك على اجارات اجزاء من الامكنة المؤجرة
لاى غرض آخر خلاف السكن تأجيراً من
الباطن مما يدل على ان كل هذه المادة تتعلق
بالتأجير من الباطن ومما بين ذلك بجلاء الرجوع
الى التقرير المقدم من لجنة اجور المباني الى
مجلس الوزراء في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ الفقرة
الرابعة والعشرين اذ جاء فيها تحت عنوان تأجير
جزء من المساكن المفروشة ايجاره اصلية او من
الباطن ما يأتى (ان اراء اللجنة قد اتفقت على
ان تأجير المستأجرين لجزء من مساكنهم
المفروشة كتأجير الغرف المفروشة في
البنسيونات والفنادق والمنازل الخ خصوصيه
لا ينبغي ان يوضع لها قواعد)
وحيث انه فضلا عن ذلك فان نفس عبارة
المادة (لا يسري على الفنادق الخ) معناها ان
الفنادق ليست مقيدة بالقانون فلا يسرى ولا
يطبق عليها والا كان الشارع قال انه لا يسري
بالنسبة لتأجير الفنادق الخ
وحيث انه لذلك يجب تطبيق القانون نمرة ٤
سنة ١٩٢١ على حالتنا هذه
وحيث انه ثبت من عقد الايجار المقدم
من المدعى عليه للتورخ اول نوفمبر سنة ١٩١٥
ان ايجار هذا الفندق ومعه القهوه كان في سنة
١٩١٥ باربعة جنيهاً
وحيث انه بناء على المادة نمرة ٢٧ تعتبر
الاجره في اول اغسطس سنة ١٩١٤ ٤٤٠ قرش
صاغ وبزيادة المائة خمسين تعتبر الاجره الحالية
سته جنيهاً وثلثين
وحيث ان الوزارة تستحق من أول نوفمبر
سنة ١٩٢٠ لآخر ابريل سنة ١٩٢١ مبلغ اربعين
جنيهاً وقد دفع المدعى منها ثلاثين جنيهاً كما هو
ظاهر من محضر الجلسات ومن مذكرة الوزارة
التي طلبت فيها ثلاثين جنيهاً ايجار ثلاثة شهور
لغاية آخر ابريل سنة ١٩٢١ والدعوى كانت
مرفوعة بايجار نوفمبر وديسمبر ويناير ١٠ ج
أي انها اعترفت ضمناً في المذكره باستلام
ايجار هذه المدة وقدره ٣٠ جنيهاً - ولا بشيء
على المدعى عليه الثاني لانه وقع على العطاء الاول

فقط بصفة ضامن

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بالزام المدعي عليه الاول بان يدفع لوزارة الاوقاف مبلغ عشرة جنيهاً والمصاريف المناسبة ٨٠٠ مليم ويثبت الحجز التحفظي وجعله نافذا باعتبار الاجرة ستة جنيهاً وثلاثى شهريا واخراج المدعي عليه الثانى من الدعوى بلا مصاريف ورفضت ماخالف ذلك من الطلبات

١٣٤

اختصاص . الاتفاق عليه . تفسيره

المادة ٢٦ مرافعات

اذا اتفق الخصوم على اختصاص محكمة كذا بتصرف هذا الى المحكمة الكلية لالجزئية لانها الاصل

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية الابتدائية المنعقدة علنا بسراري المحكمة في يوم الخميس

٣ نوفمبر سنة ٩٢١

تحت رئاسة حضرة محمد حمدى السيد بك

القاضى

وعضوية حضرتى القاضيين محمود حلمى

سوكه بك وكامل بك الباراقى

وحضور توفيق صالح كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتى

في قضية محمد بك توفيق

ضد

سعد مقرر جناوى

الوارده الجداول نمرة ٢٩٨ سنة ٩٢١ كلى

قال المدعى بعريضة دعواه أن المدعى

عليه أستاجر منه ١٠ س ٧ ط ٦ ف لمدة سنة

نتهى في ١٤ نوفمبر سنة ٩٢٠ نظير مبلغ ١٨٥٢٣

قرش صاغ بموجب عقد ايجار ومشرط دفع

مبلغ ٤٣٦٩ قرش صاغ في أول اكتوبر سنة ٩٢٠

ولما لم يدفعه طلب توقيع الحجز التحفظى على

المحصولات الزراعية الناجمة من الاطيان المؤجرة

ومواشى المدين وفقد الحجز بتاريخ ٢٧ يناير

سنة ٩٢١ وكلف المدعى عليه بالحضور لسمع

الحكم بتثبيت هذا الحجز وجعله نافذا مع

الزامه بدفع المبلغ المذكور والمصاريف والنفاذ

وبجلسة التحضير دفع الحاضر عن المدعى عليه

بعدم الاختصاص لان قيمة الدعوى أقل من

نصاب المحكمة الكلية

وبجلسة اليوم صمم الحاضر عن المدعى على

طلباته السابقة وطلب رفض الدفع الفرعى للمقدم

من المدعى عليه والحاضر عن المدعى عليه صمم

على الدفع الفرعى المشار اليه

والمحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على
اوراق القضية والمداوله في ذلك قانونا
حيث انه ذكر بعقد الايجار أن المحكمة
المختصة هي محكمة طنطا الاهلية

وحيث أنه عند عموم النص ينصرف الى
المحكمة الابتدائية الكلية لانها هي الاصل
وأما المحاكم الجزئية فهي فروع منها وذلك بدليل
ما جاء بالمادة ٢٦ مرافعات من أن ناظر الحقائقه
ينتدب قاضيا من قضاة المحكمة الابتدائية
ليحكم بانفراده بهيئة محكمة للمواد الجزئية
وحيث أنه لذلك فلا محل للبحث في
الاختصاص من جهة قيمة الدعوى

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا برفض الدفع
وبأن المحكمة مختصة بنظر الدعوى وحددت
لنظرها جلسة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢١ في الموضوع

١٣٥

التسجيل . تعدد الملاك المتوالين . بيع
فسخه . مخالفة المشتري . رقابة المحكمة

المادتان ٦١٩ و ٦٣٥ مدني

١ - وان نصت المادة ٦١٩ على ان (في حالة
تعدد انتقال الملكية بين عدة ملاك متوالين يكتفى
بتسجيل العقد الاخير منها) الا انه يجب في هذه
الحالة عند تسجيل عقد البيع الاخير التأشير أمام

أسماء الملاك السابقين الذين لم تسجل العقود الصادرة
منهم اتماماً للعلائية وحتى يعلم الناس بهذه التصرفات
وعليه اذا باع شخص لا آخر عيناً ولم يسجل
هذا عقده ثم باع العين لثالث الذي سجل عقده ضد
الثاني دون ان يؤثر بهذا التصرف ضد الاول ثم
تصرف هذا (أى المالك الاصل) في العين مرة
ثانية لرابع فسجل عقده . وجب احترام عقد الرابع
ولو كان لاحقاً في التسجيل لعقد الثالث

٢ - اذا تعاقد اثنان على بيع مثلاً واتفقا على
ان عند مخالفة المشتري لاي شرط من شروطه للبائع
حق فسخ العقد بخطاب منه للمشتري . فلا يقع
الفسخ بمحض ارادة البائع وانما يحكم المحكمة التي لها
الحق في الفصل فيما اذا كان المشتري قد خالف
شروط العقد أولاً

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة طنطا الابتدائية الاهلية

حكم

بالجلسة المدنية والتجارية الابتدائية
المنعقدة علنا بسراي المحكمة في يوم الخميس ١٩
يناير سنة ١٩٢٢ تحت رئاسة حصرة القاضي محمد
حمدي السيد بك

وعصوية حضري القاضيين محمود حلمي
سوكة بك وكامل الباراني بك
حضور كاتب الجلسة

صدر الحكم الآتي :

في القضية المدنية الكلية المرفوعة من
عطية افندي محمد بطريق ولايته الشرعية علي
ولديه القاصرين اسماعيل وصلاح الدين

ضد

الست أم حليلة زوجة المرحوم الحاج عفيفي منصور أبو حديد وحسن عفيفي ولده ومحمد بك خليل ومحمد بك فتح الله وليد أفندي عطية الواردة الجدول سنة ١٨٢٠ نمرة ٩١٦

الوقائع

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفهية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة في ذلك قانونا

عن الطالب الاصلى

حيث ان عطيه افندى محمد سجل عقد البديل الصادر اليه من الحاج عفيفي منصور بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩١٢ وذلك التسجيل ضد الحاج عفيفي منصور فقط

وحيث ان عقد التملك الصادر من محمد بك خليل الى الحاج عفيفي منصور لم يسجل

وحيث ان المادة ٦٣٥ مدني قضت بوجود دفتر مرتب بالترتيب الهجائي ويشتمل

على اسماء الملاك السابقين المينين في السند أو الحكم المطلوب تسجيله ولم يسبق عليهم تسجيل

فيجب على من يريد ان يسجل عقد البيع الصادر اليه ان يذكر في الطلب المقدم لقلم

كتاب المحاكم المطلوب منها التسجيل - اسماء جميع الاشخاص الذين تلقوا ملكية هذه العين

قبله ولم يسجلوا وردم حتى يتمكن كاتب

المحكمة من اجراء التسجيل منه هؤلاء الاشخاص عملا بالمادة ٦٣٥ المذكورة والالو اكتفى طالب التسجيل بتسجيل عقده الاخير ضد البائع له فقط عملا بالمادة ٦١٩ مدني دون ان يقدم الطلب المذكور لقلم الكتاب وكان هذا البائع الاخير لم يسجل عقده فان قلم الكتاب لا يؤثر بشيء امام اسم هذا الاخير

وحيث يستفاد من الشهادة المقدمة بدوسيه الدعوى عدم حصول تسجيل ضد اسم محمد بك خليل وبقاء الاطيان علي اسمه

وحيث ان محمد بك خليل باع هذه الاطيان الى محمد بك فتح الله بعقد تسجيل في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠ ومحمد بك فتح الله باعها الى ابيب افندي عطية واخوته فهمي افندي وسلوانى افندي بعقد تسجيل في ١٨ مايو سنة ١٩٢٠

وحيث ان الغرض من التسجيل هو علانية العقود حتى يعلم الناس التصرفات الحاصلة

من المالك الاصلى فاذا لم يسجل العقد الصادر من المالك الاصلى وهو محمد بك خليل الى الحاج

عفيفي منصور ولم يطلب من قلم الكتاب التأشير امام اسم محمد بك خليل بهذا التصرف

لا يكون لتلقى الملك عن عفيفي منصور وهو المدعى حق التمسك بنظرية اسبقية التسجيل

وحيث ان الشارع لم يقصد ان يهدم الاساس الذى من أجله وجدت دفاتر التسجيلات

وهو حماية المتعاقد وتسهيل الضمانات الكافية لان يتعاقد مع اى شخص بمجرد البحث عن التسجيلات الحاصلة علي اسمه (ما اراده) بل ما اراده نصه في المادة ٦١٩ مدني على الا كتفاء بتسجيل عقد الاخير انما هو توفير المصاريف ليس الا وبذلك لا يكون التمسك بالمادة ٦١٩ صحيحا الا اذا ذكر الطالب في طلب تسجيله عملا بالمادة ٦٣٥ مدني اسماء الملاك السابقين الذين لم يسجلوا عقودهم حتى يتيسر لقلم الكتاب التأشير في الدفاتر المنصوص عنه في المادة ٦٣٥ (راجع حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠)

وذلك بعقد تاريخه ١١ مارس سنة ١٩١٧ ومسجل في ٢١ ابريل من السنة المذكورة

وحيث ان محل النزاع بينهما واقع في اداء عفيفي منصور وورثته من بعده بان عطيه افندي محمد لم يقيم بالاشتراطات التي تعهد بها في عقد البذل المذكور وان للحاج عفيفي بمقتضى النص الاخير من العقد الحق في فسخه واعتباره كان لم يكن بمجرد خطاب يرسل بطريق السكورتاه وان الحاج عفيفي انذر عطيه افندي محمد في ٣١ يوليو سنة ١٩١٧ بهذا الفسخ لمخالفة الشروط المدرجة في عقد البذل المار ذكره

وحيث انه ليس المقصود من اعطاء حق الفسخ بمجرد خطاب بسبب المخالفة ان يكون هذا الحق استبداديا بمعنى ان احد الطرفين يقرر من تلقاء نفسه حدوث المخالفة من الطرف الثاني فيفسخ العقد بمقتضى خطاب ويكون هذا الفسخ ساريا بل للمحكمة ان تنظر في مخالفة احد الفريقين للشروط المدرجة في العقد من عدمها حتي ترى ما اذا كان العقد يفسخ ام لا

وحيث انه ليس المقصود من اعطاء حق

الفسخ بمجرد خطاب بسبب المخالفة ان يكون هذا الحق استبداديا بمعنى ان احد الطرفين يقرر من تلقاء نفسه حدوث المخالفة من الطرف الثاني فيفسخ العقد بمقتضى خطاب ويكون هذا الفسخ ساريا بل للمحكمة ان تنظر في مخالفة احد الفريقين للشروط المدرجة في العقد من عدمها حتي ترى ما اذا كان العقد يفسخ ام لا

وحيث انه يستفاد من المذكرة الختامية

المقدمة بدوسيه الدعوى من وكيل ورثة الحاج

عفيفي منصور ان الفسخ مبني

اولا : على تعرض الحرمه عيله بنت فرج

والاشخاص الذين اشترخوا منها في الاطيان التي

وحيث بذلك يكون عقد محمد بك فتح

الله المسجل في ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠ واجب

الاعتبار وكذلك عقد لييب افندي واخوته

المسجل في ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ وذلك لعدم

تسجيل عقد عفيفي منصور الصادر اليه من

محمد بك خليل ولا حصول التأشير في الدفاتر

المذكور بحصول هذا التصرف واذن فلا حق

للمدعى في الطلب الاصلى الخاص بالملكية

ويتعين رفضه

عن الطالب الاحتياطي

حيث ان الحاج عفيفي منصور تبادل مع

المدعى فاعطاه ١٤ س ٣ ط ٢٦ ف واخذ الحاج

عفيفي من المدعى بدلها ٢٦٠ فدان بناحية باييس

اعطائها المدعى لعفيفى منصور

اسكندرية الابتدائية المختلطة وجودة تسجيل

وحيث انه وان لم يثبت حصول هذا التعرض

تتيه بحجز عقارى في ١٩ مايو سنة ١٩١٧ وذلك

باي شكل من الاشكال فان المدعى قد قدم

لوجود اقساط متأخرة على العين المذكورة في

للمحكمة عقد البديل الصادر بينه وبين الست

ديسمبر سنة ١٩١٤ وتوفير سنة ١٩١٦ ومن هذا

عليه مؤشرا عليه منها بالفسخ ويتضمن اعترافا

يستفاد بان التأجير كان قبل التعاقد مع عطيه

منها بأنه لم يسبق حصول بيع اورهن او تصرف

افندى محمد فلا يكون مستولا عنه وانما المستول

في الاطيان المذكورة وثابت التاريخ في ٢٩

عنه هو الحاج عفيفى بمقتضى اقراره المذكور

اغسطس سنة ٩١٧

آثقا

وثانيا : بان عطيه افندى محمد تعاقد بصفته

رابعا : واما عن مسألة عدم سداد الاموال

الشخصية على البديل مع ان الاطيان التى

الاميرية التى يدعيها ورثة عفيفى منصور حتى

اعطاها بطريق البديل هى ملك ولديه القاصرين

ان المديرية حجزت بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة

وحيث انه يتضح من الاطلاع على الورقة

١٩١٩ فانه يظهر ان السبب في ذلك هو أن محمد

المؤرخة ٦ ديسمبر سنة ١٩١٧ الموقع عليها من

بك خليل اخرج المدعى من العين المذكورة

عفيفى منصور المقدمة في حافظه المدعى ثمره ٥

في سنة ١٩١٧ واستولى عليها وباعها للغير

ذكر التعاقد بصفة الولاية الشرعية على اسماعيل

خامسا : فيما يختص بمستندات الملكية

ومحمد صلاح الدين

فانه مذكور في عقد البديل اقرار كل من الطرفين

ثالثا : لان عطيه افندى محمد لم يقيم بسداد

باطلاعه على مستندات ملكية العين التى أخذها

المطلوب للبنك من الاقساط وتسبب عن ذلك

بطريق البديل

السير في اجراءات نزع الملكية

وحيث يتضح من جمع ما تقدم أن لاحق

وحيث انه يتضح من عقد البديل المذكور

لورثة عفيفى منصور في اعتبار عقد البديل منسوخا

افراد عفيفى بان اقساط البنك مسدده حتى

سنة ١٩١٦ وعلى عطيه افندى دفع ما يخصه في

الاقساط اعتبارا من ١٥ يناير سنة ١٩١٧

فأهذه الاسباب

وحيث انه يتضح من الصورة المستخرجه

حكمت المحكمة حضوريا اولا برفض

من دفتر التسجيلات من قلم رهون محكمة

الطلب الاصلى الخالص بثبوت الملكية مع

ملحقاته وثانيا بالزام الست ام حليمه زوجة عفيفي ١٣٠٠ جنيه الى شخص المبيع بمقتضى عقد البيع
منصور وحسن عفيفي بصفتها ورثة عفيفي لبنك صندوق الرهنيات والفوائد الماية ٥ سنويا
منصور ومن تركه مورثهم المذكور ومحمد بك من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد والزامهم
خليل متضامين ان يدفعوا للطالب بصفته بالمصاريف و ٥٠٠ قرش صاع اتعاب محاماه
المذكوره مبلغ ٥٠٠ مليم و ٢٥٠٦ جنيها مصريا للمدعي وثالثا باخراج باقى المدعي عليهم من الدعوى
قيمة صافي ثمن ١٢ س و ٣ ط و ٧٦ ف بعد تنزيل بدون مصاريف ورفض باقى الطلبات

فهرست العدل الثامن

(الاحكام)

- ١١٦ الاثبات . بين محام وموكله . البيئة وقرائن الاحوال . المادة ٢١٥ مدني ص ٣٧١
- ١١٧ الضمان الشخصي والعيني رهن حيازة . سقوط الدين بالنسبة للضامن » ٣٧٤
- ١١٨ اثبات الوراثة . امام المحاكم المدنية للمادنان ٣٥٥-٣٥٣ من لائحة المحاكم الشرعية » ٣٧٧
- ١١٩ التضمنات . التكليف بالوفاء . » ٣٧٩
- ١٢٠ التماس . الحكم جنائيا بصحة ورقة قضي مدنيا بتزويرها » ٣٨٣
- ١٢١ اختصاص . الدعاوى الشخصية علي الحكومة للمادة ٣٤ مرافعات » ٣٨٥
- ١٢٢ بيع . تعيين المبيع . المعاينة . البيع بعربون البيع بشرط جزائي » ٣٨٦
- ١٢٣ استئناف . قيده في الثمانية ايام . اتخاذ عمل مختار بغير رضا صاحب المحل » ٣٩١
- ١٢٤ هبة المنقول . عقد عرفي . تسليم الموهوب المادة ٤٩ مدني » ٣٩٤
- ١٢٥ وقف . اجارة تزيد مدتها عن ثلاث سنوات ناظر مستحق وحيد للوقف
- المادة ٣٦٤ م ١ في و ٢٧٣ اوقف » ٣٩٥
- ١٢٦ عديم الاهلية . المحكوم عليه بعقوبة جنائية . المادة ٢٥ عقوبات » ٣٩٨
- ١٢٧ قسمة عقار الفاصر . مبادله تصديق المجلس الحسي . المادنان (٤٥٢ - ٤٥٦) مدني » ٤٠٠
- ١٢٨ دعاوى وضع اليد . سقوط الحق فيها . اجراءات الدعوى الجنائية » ٤٠١
- ١٢٩ اختصاص . الاتفاق على اختصاص محكمة غير محكمة المدعى عليه » ٤٠٣
- ١٣٠ اجازة الاشخاص . مدرس . رفته في وقت غير لائق » ٤٠٥
- ١٣١ اختصاص - نصاب الدعوى ، طلب تبعية قانون اجور المساكن . ارض
- مؤجرة البناء عليها » ٤١٠
- ١٣٢ بطلان الحكم - وفاة أحد الخصوم قبل المرافعة . طريق الطعن » ٤١٢
- ١٣٣ قانون اجور المساكن . الفنادق والبنسيونات والغرف المفروشة » ٤١٤
- ١٣٤ اختصاص . الاتفاق عليه . تفسيره المادة ٢٦ مرافعات » ٤١٧
- ١٣٥ التسجيل . تعدد الملاك المتوالين بيع فسخه . مخالفة المشتري . رقابة المحكمة
- للمادنان ٦١٩ و ٦٣٥ مدني » ٤١٨

السنة الثانية

المحاماة

العدد التاسع

مصر في يونيه سنة ١٩٢٢

الأحكام

١٢٦

نقض . التقرير بالنقض . التقرير بالاسباب
جريمة التضليل . فعل أيجابي

١٢٦ مكرره عقوبات

٢٣١ . جنايات

١- اذا قرر الطاعن بالطعن بقلم كتاب المحكمة
في الحكم بطريق النقض ولم يقدم تقريراً بالاسباب
الطعن كان طعنه غير مقبول شكلاً - وكذلك اذا
قدم تقريراً بالاسباب دون التقرير بالطعن
٢- تهمة التضليل المنصوص عنها بالمادة ١٢٦
مكرره (قانون رقم ١٢ سنة ١٩١٢) انما تقع بعمل
أيجابي لا سلبى

راجع فيما يختص بالشرط الاول من المبدأ الاول
حكم محكمة النقض في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١
راجع كذلك الاحكام الاربعة الواردة بالتعليق
علي الحكم المذكور

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر

برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
اصحاب السعادة والعزة احمد موسى باشا ومستر
كالويني وفوزي المظيعي بك ومحمد مظهر بك
المستشارين وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة
الاستئناف ومحمود طلعت المداوى افندي
كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الطاعن المقدم من

السيد حسن الحريري عمره ٤٠ سنة
وصناعته فلاح وسكنه ام دينار مركز امبابه
عبد الغفار حسن الحريري عمره ٢٥ سنة
وصناعته فلاح وسكنه ام دينار مركز امبابه
عبد العال السيد الحريري عمره ٢٥ سنة
وصناعته فقي وسكنه ام دينار مركز امبابه
محمد حسن الحريري عمره ٣٥ سنة وصناعته
فلاح وسكنه ام دينار مركز امبابه
احمد احمد أبو عسيه عمره ٢٥ سنة وصناعته

- فلاح وسكنه ام دينار مركز امبابه
 محمود طعيمة عمره ٣٠ سنة وصناعته شيخ خفر
 وسكنه ام دينار مركز امبابه
 ضد
- النيابة العمومية في قضيتها نثرة ١٢٨٣
 سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة
 نمرة ٣٠٢ سنة ٣٩ قضائية
- وام الفرج بنت محمد مدعية بحق مدني
 وقائع الدعوى
- اتهمت النيابة العمومية المذكورين بانهم
 في يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ بجهة ام دينار مركز
 امبابه بعديرية الجيزة . الاول والثاني ضربا عمدا
 اسماعيل ابراهيم ضربا لم يقصدا قتله ولكنه
 افضى الى موته . وتهمة الاول ايضا بان ضرب
 عزيزة بنت فرحات ضربا تقرر لعلاجها اقل من
 عشرين يوما والثالث والرابع والخامس مع آخرين
 تضاربوا معا حتى تقرر لعلاج بعضهم المدد
 للمينة بالكشوف الطبية وتهمة السادس بأنه
 في الزمان والمكان المذكورين استعمل
 القسوة مع عبد المنعم احمد نجم ارتكبا على
 سلطة وظيفته حتى تقرر لعلاجه مدة اقل من
 عشرين يوما ولانه ايضا في الزمان والمكان
 المذكورين اخفى ادلة الجريمة وطلبت من حضرة
 قاضي الاحالة بمحكمة مصر الاهلية احالة
 المتهمين المذكورين على محكمة الجنايات لمحاكمة
- الاول والثاني بالمادة ٢٠٠ عقوبات والاول
 والثالث والرابع والخامس بالمادة ٢٠٦ عقوبات
 والسادس بالمادتين ١١٣ و ١٢٦ مكررة عقوبات
 وحضرة قاضي الاحالة المشار اليه قرر
- بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٢٠ باحالة المتهمين
 المذكورين على محكمة جنايات مصر الاهلية
 لمحاكمتهم بالمواد المذكورة
- وبجلسة المرافعة اقامت ام الفرج بنت
 محمد زوجة المتوفي (اسماعيل ابراهيم) نفسها مدعية
 بحق مدني وطلبت الحكم لها على المتهمين الاول
 والثاني متضامين بمبلغ ١٠٠ جنيه مائة جنيه
 بصفة تعويض
- ومحكمة جنايات مصر الاهلية حكمت
 بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩٢١ عملا بالمواد ٢٠٠
 و ٢٠٦ و ٣٢ عقوبات للاول و ٢٠٠ عقوبات للثاني
 و ٢٠٦ فقرة أولى عقوبات للثالث والرابع
 والخامس و ١٢٦ عقوبات مكررة للسادس
 حضوريا بمعاينة السيد حسن الحريري وعبد
 الغفار حسن الحريري بالسجن مدة اربع سنوات
 مع لزامهما متضامين بمبلغ مائة جنيه بصفة
 تعويض امدعية بالحق المدني بصفتها مع المصاريف
 للدونة وبمعاينة عبد العال السيد الحريري ومحمد
 حسن الحريري واحمد احمد ابو عسيرة بالحبس
 مع الشغل اربعة شهور وبحبس محمود طعيمة للمتهم
 السادس مدة ثلاثة شهور مع الشغل عن تهمة

التضليل وبراءته من تهمة استعمال القسوة

وبتاريخ ٦ يناير سنة ٩٢١ قرر المحكوم عليهم الثاني والثالث والرابع والخامس بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وكذا المحكوم عليه السادس في ٢٢ منه وأما المتهم الاول لم يقرر بالنقض والابرام وقدم المحامي تقريراً بأسباب طعن المتهمين الاول والثاني فقط بتاريخ ٢٣ يناير سنة ٩٢١ وقدم المحامي عن السادس تقريراً بأسباب طعنه في ٢٠ يناير سنة ٩٢١ وأما الثالث والرابع والخامس لم يقدموا اسباباً لظعنهم المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال المحامي عن الاول والثاني من الطاعنين ومحامي الطاعن الاخير والمحامي الحاضر عن المدعية بالحق المدني والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً من حيث ان الطاعن الاول لم يقرر بالنقض فقط قدم الاسباب فيكون طعنه غير مقبول شكلاً

وحيث ان الطاعنين الثالث والرابع والخامس لم يقدموا اسباباً لظعنهم فيكون غير مقبول شكلاً

وحيث ان الطعن صحيح شكلاً بالنسبة للطاعنين الثاني والسادس وحيث ان أوجه الطعن المقدمه من الطاعن الثاني قانها خاصة بالموضوع فيتعين رفضها

وحيث ١٠ بالنسبة للطاعن السادس فالمادة ١٢٦ مكررة من قانون العقوبات تطلب لكي يعاقب المتهم ان يكون ما حصل منه عملاً فعلياً لا عملاً سلبياً

وحيث ان من الاطلاع على الحكم يتبين ان ما نسب الى الطاعن المذكور هو من الحالة الثانية وعليه يكون طعنه مقبولا ويتعين الغاء الحكم المطعون فيه بالنسبة اليه فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطاعن بالنسبة لكل من السيد حسن الحريري وعبد العال السيد الحريري ومحمد حسن الحريري واحمد احمد ابو عسيرة ورفضه بالنسبة الى عبد الغفار حسن الحريري وبقبول الطعن المقدم من محمود طعيمة موضوعاً وبالغاء الحكم المطعون فيه بالنسبة اليه وبراءته من التهمة المنسوبة له هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة علناً في يوم السبت ٢٦ نوفمبر سنة ٩٢١ الموافق ٢٦ ربيع اول سنة ١٣٤٠ هـ

١٣٧

تقضى . الاتفاق الجنائي

المادة ٤٧ مكرره بمقررات قانون ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ رقم ٢٨ تم جريمة الاتفاق الجنائي النصوص عنها في المادة ٤٧ مكررة (قانون ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ رقم ٢٨) بمجرد الاتفاق الجنائي بصرف النظر عن

الاجراءات التي تلتها واتخذتها جهة الادارة للوصول الى ضبط الفاعلين او لاحباط عملهم . وفي القضية كان وجه النقض . متحصراً في انه لولا اجراءات اجراءات الادارة لاقتصرت الواقعة على مجرد اطهار النية وانتهت بوقتها ولاحتمل أن يعدل المتهمون عنها .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
أصحاب السعادة والعزة احمد موسى باشا ومستر
كالوني وفوزي المطيعي بك ومحمد مظهر بك
المستشارين وكامل بك ابراهيم رئيس نيابة
الاستئناف ومحمود طلعت المداوى افندي
كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

عطيه عبيد عمره ٥٠ سنة وصناعته كاتب
ومقيم لشببيه

ابراهيم خليل عشي عمره ٥٠ سنة وصناعته
مزارع ومقيم لشببيه

عبد العاطي البنا عمره ٤٠ سنة وصناعته
فقيه ومقيم بشببيه

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٤٠٥
سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ للمقيدة بجدول المحكمة

نمرة ١٢١٦ سنة ٣٨ قضائية وسعودي سيد
احمد الشافعي مدع بحقوق مدنية
وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكور بانهم في
المدة ما بين ٢٥ مارس سنة ١٩٢٠ واية ١٠ ابريل
سنة ١٩٢٠ بمركز الزقازيق اتفقوا على ارتكاب
الجناية المنصوص عنها في المادة ١٩٤ عقوبات
وهي قتل سعودي سيد احمد الشافعي عمدا مع
الترصد بواسطة عطوه مصطفى الجدي او من
يعينه لتنفيذ الجناية نظير ثلاثين جنيهاً يأخذها
أجراً لذلك وأعدوا له الاسلحة والذخائر المعدة
 لتنفيذ هذه الجناية . وطلبت من حضرة قاضي
الاحالة بمحكمة الزقازيق الاهلية احالة المتهمين
على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٤٧ مكررة
عقوبات

وحضرة قاضي الاحالة المشار اليه قرر
بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٠ باحالة المتهمين
المذكورين على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة
المذكورة

وبالجلسة اقام سعود سيد احمد الشافعي
نفسه مدعياً بحق مدني وطلب الحكم له على
المتهمين . بلغ خمسين جنيهاً تعويضاً

ومحكمة جنايات الزقازيق حكمت بتاريخ
١٦ مارس سنة ١٩٢١ عملاً بالمادة ٤٧ مكررة
عقوبات حضورياً على عطيه عبيد بالأشغال

وتظاهر هذا العسكري بأنه على استعداد لقتل خصمهم فاختفوا جميعا يدبرون التدابير اللازمة لهذا الغرض وبعد أن تمت تدبيراتهم فاجأهم ملاحظ البوليس والمعاون وجيء بهم متهمين وانه لولا اجراءات المأمور لكانت الواقعة اقتصرت على مجرد اظهار نية انتهت بوقتها وكان من المحتمل ان يعدل المتهمون عنها وان لحين وقت حضور أرباب الحفظ المحرضين على هذه الجريمة لم يكن الاتفاق بمعناه الجنائي قد تم بتدبيراته وبظروقه المكونة له وان الواقعة على هذا الشكل لا يمكن ان تكون من أعمال المحكوم عليهم الذين اقتصر موقفهم على مجرد الكلام والقول ولا يجوز ان يكونوا مستوائين عنها .

وحيت ان القانون المصرى قبل التعديل الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٩١٠ لا يعاقب على شيء من الاعمال التي تتقدم الشروع في ارتكاب الجريمة كالفكرة فيها والتصميم عليها واتفاق الفاعلين أو الذاعين والشركاء على كيفية ارتكابها حتى ولا على اتيان الاعمال المجهزة والمحضرة لها فالشارع اراد الاستثناء من هذه القاعدة ضرورة اوجدتها الفكرة في حفظ النظام و اراد ان يضرب على يد الاجتماعات أو الاتفاقات التي يكون العيب بالنفس أو الاموال أو الهيئة الاجتماعية غرضاً من اغراضها أو وسيلة من

الشاقة ثلاث سنوات وعلى كل من ابراهيم خليل عيسى وعبد العاطى البنا بالسجن ثلاث سنوات والزممت الجميع متضامين بان يدفعوا الى سعود سيد احمد الشافعى المدعى بالحق المدني خمسين جنيها تعويضا مع المصاريف المدنية

وبتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١ قرر المحكوم عليهم بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار وقدم حضرة المحامي تقريراً بأسباب طعنهم في ٢ ابريل سنة ١٩٢١ وبتاريخ ٤ ابريل سنة ١٩٢١ قدم محام آخر ملحقاً لأسباب الظمن عن المتهمين

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال المحامي عن الطاعنين والمحامي عن المدعى المدني والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

من حيث ان طلب النقض صحيح شكلاً وحيث ان الطعن في الحكم انحصر في وجه واحد لتنازل حضرة المحامي عن المحكوم عليه عن اوجه الطعن الاخرى وهو ان المحكوم عليهم عرضوا على عطوه مصطفى ان يقتل سعود سيد احمد سواء كان بنفسه او بواسطة من يختاره لهذا العمل وان عطوه مصطفى اخبر بذلك عمدة بلدة ثم بالمأمور فأرسل هذا الاخير مع عطوه مصطفى أحد العساكر متنكراً

وسائل تحقيق هذا الغرض فأتى بنص المادة ٤٧ محله ويتعين رفضه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه

موضوعاً

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية

المتقدمة في يوم السبت ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٦ ربيع اول سنة ١٣٤٠ هـ

١٣٨

نقض - الحض على كراهة الحكومة - الوزاره

المادة ١٥١ عقوبات

بتوفر في النداء (بسقوط الوزاره الخائنه) جريمة الحض على كراهة الحكومة . لان الوزاره هي التي تمثل الحكومة في مصر بمقتضى الخطاب الصادر من اللغفور له الخديوى اسماعيل باشا في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ للمرحوم نوبار باشا . ولان مصر ليست الى الان متمتعة بهيئه نيابية قامة السلطة مما يجعل الوزاره تجمع في ايديها السلطين التنفيذية والتشريعية .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر

برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات

أصحاب السعادة والعزة احمد موسى باشا ومستر

كالويني وفوزي المطيعي بك ومحمد مظهر بك

المستشارين وحامد شكرى بك وكيل نيابه

بالاستئناف ومحمود طلعت الممدواوى افندى كاتب

الجلسة

وسائل تحقيق هذا الغرض فأتى بنص المادة ٤٧ مكررة وهو مستمد من قوانين الامم الفرنسية والايطالية والبلجيكية وجعل النص شاملاً عصابات الاشقياء وقطاع الطرق الذين لا عقاب عليهم قبل هذا التعديل الا في احوال الاشتراك والشروع كما انه جعل النص شاملاً الجمعيات التي لها صيغ سياسية ولكنها تتخذ القوة من وسائل تحقيق أمل من الآمال الاجتماعية وبأكورة الاتفاق جنائياً سواء كان المراد ارتكاب جريمة واحدة أو أكثر سواء كانت الجرائم معينة أم لا (راجع المذكرة الايضاحية التي قدمت الى مجلس شورى القوانين مع مشروع القانون الشامل لهذا التعديل وتقرير لجنة مجلس الشورى عنه)

وحيث ان نص المادة ٤٧ مكررة صريح

في ان الاتفاق الجنائى المعاقب عليه يوجد كلما

اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة أو

جنحة ما أو على الاعمال المجهزة أو المسهلة

لارتكابها وثابت من الاوراق ان المحكوم عليهم

اتفقوا مع عطوه مصطفى على قتل سعود سيد

احمد سواء كان بنفسه أو من يختاره لهذا العمل

وأعطوه جزءاً من اجرة فجريمة الاتفاق الجنائى

تمت في ذلك الوقت بصرف النظر عن الاجراءات

التي تلتها واتخذتها حرية الادارة للوصول الى

ضبط الفاعلين ولهذا يكون طلب النقض في غير

أصدرت الحكم الآتي :

في الطعن المقدم من

عبد المجيد داود عمره ٢٥ سنة وصناعته

بائع مجلات بأسيوط

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢١٩٨

سنة ١٩٢١ المقيمة بجدول المحكمة نمرة ١٩٤٥

سنة ٣٨ قضائه

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور

بأنه في ليلة ٢٤ مايو سنة ١٩٢١ بمحطة أسيوط

وشارع المحطة حرض الناس على كراهة الحكومة

وبغضها والازدراء بها بأن صاح بالطريق العام

قائلا لتسقط الوزارة الخائنة ليسقط عدلى بنشا

رئيس مجلس الوزراء ليسقط رشدى باشا نائب

رئيس مجلس الوزراء وكانت الاهالى تردد هذا

النداء وطلبت عقابه بالمادتين ١٤٨ و ١٥١ من

قانون العقوبات ومحكمة أسيوط الجزئية الاهلية

حكمت بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٢١ عملا بالمادتين

١٤٨ و ١٥١ عقوبات حضوريا بحبس المتهم

سنة مع الشغل وأمرت بالتنفيذ واعفته من

المصاريف

فاستأنف المحكوم عليه والنيابة هذا

الحكم في ١٥ و ٢٥ يونيه سنة ١٩٢١ ومحكمة

أسيوط الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية

حكمت بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٢١ عملا بالمادتين

الواردتين بالحكم المستأنف حضوريا بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم

المستأنف بدون مصاريف

وبتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٢١ قرر المحكوم

عليه بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض

والإبرام وقدم حضرة المحامي عنه تقريرا

بأسباب طعنه في ١٠ اغسطس سنة ١٩٢١

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقتوال

كل من المحامين عن الطاعن والاطلاع على

الاوراق والمداراة قانونا

من حيث ان الطعن صحيح شكلا

وحيث ان الطاعن يستند في تقريره على

ان الواقعة المسنده له لا تقع تحت احكام المادة

(١٥١ من قانون العقوبات زاعما ان الوزارة

ليست هي الحكومة المشار اليها بهذه المادة بل انها

فرع من فروعها وان لفظة الحكومة يجب ان

تشمل الوزارة والجمعية التشريعية ومجالس المديرية

وان الواقعة المسنده للطاعن لا تتمدى حدود

الطعن في اعمال الوزارة

وحيث أنه لاجل الفضل في هذه النقطة

يجب تعيين اختصاصات الوزارة في القطر المصرى

وحيث ان هذه الاختصاصات قد وضعها

لأول مرة صاحب السمو المفطور له الخديوى

اسماعيل باشا بمقتضى الخطاب الصادر منه بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ للمرحوم نوبار باشا اذ قرر ولى الامر فى ذلك الخطاب انه عوضا عن الانفراد بالامر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية يريد سلطة يكون لها ادارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار والاشتراك معه وان يكلف نوبار باشا بتشكيل وزارة تحت رئاسته وان يكون اعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا وان هذا المجلس يتفاوض فى جميع الامور المهمة المتعلقة بالقطر ويرجع رأى اغلبيه أعضائه على رأى الاقل عددا فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الاغلبية ثم يقرر ولى الامر ان بتصديقه على هذه القرارات يقر رأى الذى تكون عليه الاغلبية وعلى كل ناظر من النظار ان يجرى تطبيق قرارات المجلس المصدق عليها من ولى الامر فى الادارة المنوطه به

وحيث فى الواقع ان القانون النظامى الصادر فى اول يوليو سنة ١٩١٣ بإنشاء الجمعية التشريعية لم يقصد تكليف هذه الجمعية بالاشتراك مع مجلس النظار فى ادارة أمور البلاد بل ان انشاءها كان لغرض وحيد وهو ترتيب طريقة يجرى عليها العمل فى الاستشارة وفى اقتراح وضع القوانين لكي تزداد استفادة الحكومة « اى مجلس النظار » عن ذى قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بادارة الشؤون الداخلية فى القطر المصرى وحيث انه اذا قيل ان الجمعية التشريعية وان تكن جمعية استشارية الا ان لها السلطة مع ذلك فى تقرير أموال وعوائد جديدة طبقا لنص المادة ١٧ من القانون النظامى ولكنه لا يستنتج من ذلك انه يجب اعتبارها فرعا من فروع الحكومة وفى الواقع لو كانت هذه الجمعية جزءا من الحكومة كما يزعم طالب النقض لكان من اختصاصها اذن أن تشارك الحكومة فى السلطة التنفيذية الحائزة لها وهذا الامر لا يتوافق مطلقا مع مركز الهيئات

وحيث ان هذا الامر قد أعطي لمجلس النظار السلطة فى ادارة البلاد ويجب ان يلاحظ هنا ان تلك السلطة هى سلطة جامعة عامة اذ ان الفطر غير متمتع بهيئة نيابية تامة السلطة وهذا ما يجعل الوزارة تجمع فى ايديها بمقتضى الامر السابق ذكره السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية معا

وحيث ان بعد حكم المغفور له الخديوي

النيابة من أى نوع كانت

وحيث انه يجب ان يلاحظ أيضاً فيما يختص بمجالس المديريات التى انشأها القانون النظامي المشار اليه آنفاً ان هذه المجالس ليس لها أقل تداخل في أعمال السلطة العمومية بل ان اختصاصاتها تنحصر في ابداء الآراء فقط اوفي مجرد أعمال ادارية محلية ولا تكون صحيحة وناقذة الا بعد التصديق عليها من السلطة العليا التي هي السلطة الوزارية

وحيث ان الطاعن قد استند أيضاً تأييداً لنظريته التي يتمسك بها على القرار الصادر من محكمة الاستئناف المنعقدة بهيئة جمعية عمومية بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٢١ ولكن المحكمة قد اقتصرت في قرارها المشار اليه على القول بان موضوع المسألة التي كانت مطروحة لديها هو طلب موجه بحسن نية ضد بعض موظفين عموميين دون ان تعين اختصاصات الوزارة في القطر المصري

وحيث انه يستنتج مما تقدم ان مجلس الوزراء هو الذى يده ادارة شؤون البلاد مع تصديق ولى الامر وبناء على ذلك تكون الوزارة هي الحكومة المنوه عنها بالمادة ١٥١ من قانون العقوبات

وحيث ان هذا التفسير يعززه أيضاً ماورد بنص المادة ١٦٠ من القانون المذكور التي تعاقب

كل من وقعت منه اهانة في حق الهيئات النظامية التي تشمل بلا ريب الجمعية التشريعية ومجالس المديريات

وحيث ان الوقائع والظروف والالفاظ البينة بالحكم المطعون فيه تكون الجنبعة المنصوص عنها بالمادة ١٥١ المشار اليها آنفاً ولذا يكون الحكم المطعون فيه قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً فيتعين اذن رفض الطعن

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض شكلاً وبرفضه موضوعاً

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم السبب ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ١٦ ربيع اول سنة ١٣٤٠

١٣٩

القتل العمد - الدفاع الشرعي -

التجاوز بحسن نية عن حق الدفاع الشرعي

٢١٥ عقوبات

سرق غبط المتهم في الليالي السابقة على الحادثة - وفي ليلة الحادثة رأى المتهم المجنى عليه وأخبر بجوار عبطه فاعتقد أنها المعتادان سرقته فبادر المتهم المجنى عليه بطعنه سكين كانت القاضية عليه قدم المتهم لمحكمة الجنايات بالمادة ١٩٨ وكان دفاع المتهم بأنه كان في حالة دفاع عن ماله فقضت المحكمة بالحالة المذكورة وأثبتت في حكمها الوقعة كما تقدم - ومحكمة النقض قررت بأن الواقعة كما سبق بيانها في الحكم إنما تقع تحت نص المادة ٢١٥ عقوبات فليست الواقعة قتلاً

عمداً ولا هي إحدى حالات الدفاع الشرعي وإنما تعتبر تجاوزاً بحسن نية عن حق الدفاع الشرعي باسم صاحب العظمة قواد الأول سلطان مصر محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزه أحمد موسى باشا ومستر كالوين وفوزي المطيعي ومحمد بك مظهر المستشارين وكامل بك ابراهيم رئيس نيابة الاستئناف ومحمود طلعت العداوي افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الاتي في الطعن المتقدم من عبد الرحمن عبد الرحمن محمد عمره ٢٥ سنة وصناعته فلاح ومقيم بالقيسى ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١١٠٨ سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة رة ٣٠٥ سنة ٣٨ قضائية وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بأنه في ليلة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ الموافق ١٠ ربيع أول سنة ١٣٣٩ بأراضي ناحية القيسى قتل عمداً على ابراهيم مهدي بأن طعنه بسكين في جيبه وظهره فأودت بحياته وطلبت من حضرة قاضي

الاحالة احالة المتهم المذكور على محكمة جنابات بني سويف لمحاكمته بالمادة ١٩٨ فقره أولى عقوبات وحضرة قاضي الاحالة قرر بتاريخ اول يناير سنة ٩٢١ باحالة المتهم علي محكمة الجنابات لمحاكمته بمقتضى المادة المذكورة ومحكمة جنابات بني سويف حكمت بتاريخ ١٥ فبراير سنة ٩٢١ عملاً بالمادة ١٩٨ فقره أولى عقوبات حضورياً بالاشغال الشاقة مدة عشر سنوات على عبد الرحمن عبد الرحمن محمد وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ٩٢١ قرر المحكوم عليه بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار وقدم تقريراً بأسباب طعنه بتاريخ ٢ مارس سنة ٩٢١ المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال المحامي عن الطاعن والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً من حيث ان طلب النقض صحيح شكلاً وحيث أن الطعن مبني على سببين هما في الحقيقة سبب واحد يتلخص في أن الواقعة والظروف التي أحاطتها بالكيفية التي أباتها الحكم المطعون فيه لا عقاب عليها لان المتهم كان في حالة دفاع عن نفسه أو ماله فهو معاف من العقوبة طبقاً لاحدي المادتين ٢١٣ و ٢١٤

من قانون العقوبات

١٤٠

نقض - عدم التقرير بالنقض .

تقديم اسباب النقض في الميعاد

٢٣١ جنايات

١ - يجب على الطاعن في الحكم بطريق النقض (١) ان يقرر بذلك في فلم كتاب المحكمة (٢) ان يقدم تقريراً بارجح الطعن - فلو قام الطاعن بالعمل الثاني دون الاول كان النقض غير مقبول شكلاً كما لو قام العمل الاول دون الثاني .

٢ - تقرير حالة الدفاع عن النفس من اختصاص محكمة الموضوع -

(١) راجع بمعنى المبدأ الاول حكم محكمة النقض في ٢ مايو سنة ٩٦ . تعليقات جلاد على المادة ٢٣١ فقرة ١٧

(٢) راجع ايضاً حكمها في ١٣ اكتوبر سنة ١٩٠٦ فقرة ٢٧

(٣) راجع ايضاً حكمها في ١٥ فبراير سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية سنة ١٩٠٨ صحيفة ٢٢٣

(٤) راجع ايضاً ١٦ ابريل سنة ١٩١٠ المجموعة سنة ١٩١٠ صحيفة ٢٨٠

(٥) راجع ايضاً الحكم الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ المحاماة - سنة ثانية حكم رقم ٢

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر

برسفال وكيل المحكمة

وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزه

احمد موسى باشا ومستر كالوينى وفوزى المطيعي

بك ومحمد بك مظهر المستشارين وكامل بك

وحيث أن الحكم المطعون فيه أورد

في حيدياته ان الحادثة وقعت لان المتهم كان قد

سرق غيطة في بعض الليالى السائقة عند ما

رأى المجنى عليه وآخر آتين اغيطة في ليلة الحادثة

اعتقد أنهما هما المعتادان علي السرقة فبادر القتل

بطعنه سكين بعد ان كان زميله هرب خوفاً

منه وقد ظهر بعد ذلك ان القاتل وزميله كانا

يبحثان عن حمارة لهما ضالاه

وحيث ان تصوير الحادثة بتلك الكيفية

لا يجعلها منطبقة على احدى حالات الدفاع عن

النفس أو المال وانما يجعلها تجاوزاً بحسن نية عن

حق الدفاع الشرعى المنصوص عنه في المادة ٢١٥

عقوبات .

وحيث انه مما تقدم يكون الطعن مقبولاً

ويتعين اعتبار الواقعة طبقاً لنص المادة ٢١٥

المذكوره

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي

الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه وبمعافاة

عبد الرحمن عبد الرحمن محمد بالحبس مع الشغل

لمدة ثلاث سنوات بالتطبيق للمادة ٢١٥ عقوبات

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية

المنعقدة في يوم السبت ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق

٢٦ ربيع اول سنة ١٣٤٠ هـ

ابراهيم رئيس نيابة الاستئناف ومحمود طلعت
المعداوى افندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتى
في الطعن المقدم من

عبد المجيد راضى عمره ٣٢ سنة وصناعته
فلاح مقيم بزواية ابو مسلم
عبد العزيز عبد السيد راضى عمره ٢٢
سنة وصناعته فلاح ومقيم بزواية ابو مسلم
فضل محمد ضاهر عمره ٣٥ سنة وصناعته
فلاح ومقيم بشيرامنت

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٢٧٦ سنة
٩٢٠ - ٩٢١ المقيمة بجدول المحكمة نمرة ٣٣٣
سنة ٣٩ قضائه

وعلى ضاهر وصالحه بنت ثابت وستهم
ابراهيم فايدة مدعون بحقوق مدنيه
وقائع الدعوى

أتهمت النيابة العمومية المتهمين المذكورين
بانهم في يوم ٢٠ مايو سنة ٩٢٠ باراضى شيرامنت
مديرية الجيزة الاول والثاني قتلا عمدا على
ضاهر بان ضربه بعصا غليظة على رأسه وفي
أجزاء أخرى من جسمه والاول ضرب المتهم
الثالث وتقرر لملاجه مدة أقل من عشرين يوما
واللهم الثالث ضرب الاثنين الاول ضربا لم
يعجز احدا منهما مدة تزيد عن العشرين يوما

وطلبت من حصرة قاضى الاحالة بمحكمة
مصر الاهلية احالته الى المتهمين المذكورين الاول
بالمادتين ١/١٨٨ و ٢٠٦ عقوبات والثالث بالمادة
٢٠٦ والثاني بالمادة ١/١٨٩ عقوبات

وحقق قاضى الاحالة المشار اليه قرار بتاريخ
٩ سبتمبر سنة ٩٢٠ باحالة المتهمين المذكورين
على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد المذكورة
وبجلسة المرافعة أقام على ضاهر عن نفسه
وولى على أولاد ولده المنوفى وصالحه بنت عبد
فايده . وستهم ابراهيم فايدة أنفسهم مدعين
بحق مدنى وطلبوا الحق لهم على المتهمين الاول
والثاني بمبلغ ٣٠٠ جنيه بصفة تعويض

ومحكمة جنايات مصر الاهلية حكمت
بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢١ عملا بالمواد ١/١٨٨
٢٠٦ و ٣٣ عقوبات للاول والثاني بالمادة ١/١٨٩
عقوبات والثالث بالمادة ٢٠٦ عقوبات خضوريا
أولا بمعاقبة كل من عبد المجيد راضى وعبد
العزيز عبد السيد راضى بالاشتغال الساقة مده
عشر سنوات وبالزامهما مضمانيين بدفع مبلغ
ثلاثمائة جنيها مصريا بصفة تعويض للمدعين
بالحق المدنى مع المصاريف المناسبة . وثانيا بمعاقبة
فضل محمد ضاهر بالحبس مع الشغل مدة ستة شهور
وبتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٢١ قرر المحكوم
عليهما الاول والثاني فقط بالطعن في هذا الحكم
بطريق النقض والابرام وقدم حضره المحامي

١٤١

تقضى . عدم اشتغال الحكم الاستثنائي على الواقعة الاشارة الى بيانها بالحكم الابتدائي

للمادة ٢٢٩ جنابات

اذا كان الحكم الابتدائي مشتملا على بيان الواقعة ولم يشتمل الحكم الاستثنائي عليها واقتصر بان اشار الى اشتغال الحكم الابتدائي عليها فلا محل للنقض .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسفال وكيل المحكمه

وبحضور حضرات أصحاب السعادة والمزه
احمد موسى باشا ومستر كالويني وفوزي المطيعي
بك ومحمد مظهر بك وكامل ابراهيم بك ورئيس
نيابة الاستئناف ومحمود طلعت المداوي افندي
كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

حسين علي النعراوي عم ٣٣ سنة وصناعته

فلاح وسكنه منوف

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٤٢٠

سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيده بجدول المحكمه نمرة

٣٣٧ سنة ٣٩ قضائيه

عنهما تقريراً بأسباب طعنهما بتاريخ ٣٠ يناير
سنة ١٩٢١ والمتهم العالت لم يقرر بالنقض والابرار
و فقط قدم عنه حضرة المحامي بأسباب الطعن
في ٢ فبراير سنة ١٩٢١

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال
المحامي عن الطاعنين الاول والثاني ومحامي المتهم
الثالث والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا
من حيث ان للمتهم الثالث لم يقرر بالنقض
والابرار و فقط قدم الاسباب واذن يكون
طعنه غير مقبول شكلا

وحيث ان الطعن المقدم من المتهمين الاول
والثاني صحيح شكلا

وحيث ان أوجه النقض المقدمة من
الطاعنين تلخص في ان الاثنين الاولين لم
تتوفر عندهما نية القتل وان الثلاثة كانوا في حالة
الدفاع الشرعي عن النفس

وحيث ان محكمة الجنابات بحثت في أوجه
الدفاع هذه ورفضتها صراحة سجلها تقلا عن
ذلك فانها من الالوجه ١٢ حلفه بالموضوع
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا

وبرفضه موضوعا

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الاحد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق
٢٨ ربيع اول سنة ١٣٤٠

ومحمود محمد مسلم

مدعى بحقوق مدنيه

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بأنه مع آخرين « حكم عليهم » في يوم من مدة عشرين يوما سابقة على تاريخ المحضر المؤرخ ٢٨ مايو سنة ٩٢٠ بمنوف سرقوا مبلغ خمسة عشر جنيتها وملابس لمحمود محمد مسلم وبهائه بنت محمد المراكبي . وطلبت عقابه بالمادة ٢٧٤ او ٢ او ٤٨ عقوبات

وبجلسة المرافعة اقام محمود محمد مسلم نفسه مدعيا بحق مدنى وطلب الحكم له على المتهم ومن معه بمبلغ ٢١ جنيتها تعويضا

ومحكمة منوف الجزئية حكمت حضوريا بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٢١ عملا بالمادتين المذكورتين بحبس المتهم اربعة شهور مع الشغل وأمرت بالنفاذ وبالعقوبة مع آخرين بدفع مبلغ واحد وعشرين جنيتها تعويضا للمدعى المدنى مع المصاريف المدنية وعافته من المصاريف الجنائية

وبتاريخ ٦ فبراير سنة ٩٢١ قرر حضرة المحامى عن المتهم بان يستأنف الحكم المذكور بتوكيله عنه بتوكيل نمرة ١٠١٠ تصديقات محكمه طنطا في ٣ فبراير سنة ٩٢١

وبتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٢١ حكمت

محكمة طنطا الاهلية منعقدة بهيئة استئنافية عملا بالمادتين المذكورتين حضوريا بتأييد الحكم المستأنف بكامل أجزائه

وقرر حضرة المحامى عن الطاعن بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٢١ بان يطعن بطريق النقض والابرام وقدم المتهم تقريرا بأسباب طعنه بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٢١ المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال المحامى الحاضر عن محامى الطاعن والاطلاع على الاوراق والمداوله قانونا

من حيث ان الطعن صحيح شكلا وحيث ان الطاعن يرتكن على ان الحكم المطعون فيه لم يتضمن بيان الواقعة

وحيث ان الحكم الاستئنافية اشار في بيان الواقعة الى الحكم الابتدائي الذي وجد مشتملا على بيان الواقعة بيانا كافيا وفي هذه الحالة يكون طلب النقض في غير محله فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا

ورفضه موضوعا

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الاحد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٧ ربيع اول سنة ١٣٤٠ هجرية ما

١٤٢

نقض . اختلاف الواقعة مع الوصف . سرقة .
أخفاء اشياء مسروقة

٢٧٩ فقرة ١ عقوبات

يجب على محكمة الموضوع ان تبين الوقائع في
حكمها بياناتا كافية حتى يتسنى لمحكمة النقض معرفة
ما اذا كان الوصف الذي اعطته المحكمة للواقعة
صحيحا ام لا .

فاذا كانت الوقائع المبينة في الحكم لا تتفق مع
نتيجته وجب على محكمة النقض تعديل الحكم حتى
تجعل الوصف متفقا مع الوقائع الثابتة بالحكم
بيع المتهم اشياء مسروقة ليس وحده دليلا على
السرقه ولكنه دليل على جريمة اخفاء الاشياء
المسروقة .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة مستر برسفال

وكيل المحكمة

وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزه

احمد موسى باشا ومستر كالويني وفوزي للطبي
بك ومحمد بك مظهر المستشارين وكامل بك
ابراهيم رئيس نيابة الاستئناف ومحمود طلعت
المعداوي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

مربي احمد عمره ٦٠ سنة صناعته فلاح

سكنه سند بسطه مركز زفتي غريه

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٢٧٣ سنة
١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيدة بجدول للمحكمة نمرة
٣١٢ سنة ٣٩ قضائيه

والسيد طرطور مدع بحقوق مدنيه

وقائع الدعوى

انهت النيابة العمومية المتهم المذكور

بأنه في ليلة ١٣ يولييه سنة ١٩٢٠ بالطريق العام
الذي بين الكوم الاخضر والطالبيه بمركز
ومديرية الجيزة سرق ثلاثة جمال للسيد طرطور
مع آخرين مجهولين حالة كونهم يحملون اسلحة
وبطريق الاكراه الذي وقع على محمد نصر وعبد
الحليم السيد . محمد عبد الله مناع بأن ضربهم
وهددوهم باستعمال الاسلحة وطلبت من حضرة
قاضي الاحاله بمحكمة مصر الاهلية احالة المتهم
المذكور على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة

٢٧٢ فقره أولى وثانية عقوبات

وحضرة قاضي الاحاله المشار اليه قرر
بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ باحالة المتهم على محكمة
الجنايات لمحاكمته بالمادة المذكوره

وبجلسة المرافعة اقام السيد طرطور نفسه
مدعى بحق مدني وطلب الحكم له على المتهم
بمبلغ ٧٠ جنيا تعويضا

ومحكمة جنايات مصر الاهليه بتاريخ

٢٥ يناير سنة ١٩٢١ عملا ٧٢ بالمادة ٢ فقره أولى

وثانيه عقوبات و١٧ منه حضوريا بمعاينة هذا المتهم بالاشتغال الشاقة مدة خمس سنوات وبإلزامه بدفع مبلغ سبعين جنيها بصفة تعويض للمدعى المدني مع المصاريف المدنية ورفضت المصاريف الجنائية على جانب الحكومة

وبتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢١ قرر المحكوم عليه بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم حضرة المحامي عنه تقريراً بأسباب طعنه في ٩ فبراير سنة ١٩٢١

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال المحامي عن المدعى والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

من حيث ان طلب النقض صحيح شكلا وحيث انه لا شك في ان لمحكمة الموضوع الحق في تقدير قيمة الادلة الموجودة في الدعوى والحكم فيما اذا كانت الجريمة ثابتة على المتهم ام لا . ولكن يجب مع ذلك ان تبين الوقائع في حكمها بيانا كافيا حتى يتسنى لمحكمة النقض والابرام معرفة ما اذا كان الوصف الذي أعطاه قاضي الموضوع للواقعة مبنياً على استنتاج ممكن ومعقول فاذا كانت الوقائع الميينة بالحكم لا تتفق الا مع نتيجة مختلفة عن التي اثبتها قاضي الموضوع فمن الواجب على محكمة النقض والابرام ان تقضى بتعديل الحكم حتي تجعل

الوصف متفقا مع الوقائع الثابتة بالحكم وحيث ان الدليل الوحيد الذي قام في هذه الدعوى لتبوت تهمة السرقة على المتهم هو ان باع اثنين من الجمال المسروقة وعدم اثبات حيازته لهما بغير طريق السرقة

وحيث ان حيازة الشيء المسروق وعدم امكان اثبات مصدره بطريقة مقبولة يمكن ان يعتبر في حد ذاته دليلا على ارتكاب جريمة اخفاء أشياء مسروقة ولكن لا يمكن اعتباره دليلا على السرقة الا اذا كان هناك وقائع او ظروف أخرى يمكن بواسطتها ايجاد رابطة بين المتهم وبين السرقة

وحيث انه يتضح من وقائع هذه الدعوى ان بيع المتهم للجبال المسروقة حصل بعد جريمة السرقة بزمان وبعد ان حفظت الجريمة الاصلية وفي مكان بعيد عن مكان السرقة وتري محكمة النقض والابرام انه لا يوجد اي ظرف او واقعة تبرر اعتبار المتهم مرتكباً لجريمة السرقة او انه كان يعلم بظروفها وان الوقائع الناتجة بالحكم تتوافق فقط مع اعتبار المتهم مخفياً لاشياء مسروقة مع علمه بسرقتها وهذا الفعل معاقب عليه بالمادة ٢٧٩ عقوبات

وحيث انه بناء على ذلك يتعين تعديل الحكم المطعون فيه وتطبيق المادة ٢٧٩ عقوبات والحكم على المتهم بالعبس مع الشغل مدة سنتين

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه وبمعاينة مرسى احمد بالحبس مع الشغل لمدة سنتين بالتطبيق للمادة ٢٧١/١ عقوبات وبراءته من تهمة السرقة هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الاحد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٧ ربيع سنة ١٤٤٠ هـ

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار
المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
اصحاب السعادة والعرقة احمد موسى باشا ومستر
كالوين وفوزي المطيعي بك ومحمد مظهر بك
للمستشارين وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة
الاستئناف ومحمود طلعت المداوي افندي كاتب
الجلسة

١٤٣

نقض - جريمة إعطاء جواهر غير قاتله

اصدرت الحكم الآتي :

في الطعن المقدم من

النيابة العمومية

ضد

عبد المجيد عبد الرحيم عمره ١٥ سنة

وصناعته فلاح ومقيم بساقية ابو شعره

في قضية النيابة نمرة ١١٨٦ سنة ١٩٢٠ و١٩٢١

المقيدة بجدول المحكمة نمرة ٣٣٣ سنة ٣٩ قضائية

وقائع

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور

بانه في ليلة ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بناحية ساقية ابو

شعره شرع في قتل عبد الله على نصر عمدا بان

قدم له سما في طعام . وطلبت من حضرة قاضي

الاحالة بمحكمة طنطا الاهلية احالة للمتهم المذكور

على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و

١٩٢ عقوبات

المادة ٢٢٨ عقوبات

أعطى المتهم المجنى عليه مقدار من الداتوره ولم يكن متعمدا قتله فاسعف الاخير بالعلاج وشفي وقدم المتهم الى محكمة الجنايات بتهمة الشروع في أحداث جرح افضى الى الموت عملا بالمواد ٢٠٠ و ٤٥ و ٤٦ عقوبات فقضت عليه محكمة الجنايات بالعقوبة تطبيقا للمواد المذكورة

ومحكمة النقض قررت بأن لاشرع في جريمة أحداث جرح. أفضى الى الموت لان العقاب فيها متوقع بحسب نتيجة الفعل فأذن أفضى الى الموت طبقت المادة ٢٠٠ والا فاحدي المواد ٢٠٦ و ٢٠٥ و ٢٠٤ عقوبات

وان الحادثة المنسوبة للمتهم لا تخول من أحد امرين اما أن تعتبر شروعا في القتل بواسطة السم منطبقه على المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٢ عقوبات اذا كان المتهم متعمدا القتل. واما أن تعتبر جريمة إعطاء جواهر غير قاتله منطبقه على المواد ٢٢٨ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ عقوبات

وحضرة قاضي الاحاله المشار اليه قرر بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ باحالة المتهم علي محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد المذكورة ومحكمة جنايات طنطا حكمت بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٢١ عملا بالمواد ٢٠٠ و ٤٥ و ٤٦ عقوبات حضوريا علي عبد المجيد عبد الرحيم بالحبس مع الشغل مدة ستة اشهر لتهمته بالشروع في اعطاء مواد ضاره تقضى الى الموت وقد خاب اثر ذلك لاسعاف المجني اليه بالعلاج وبتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٢١ قرر حضرة صاحب العزة علي عزت بك رئيس نيابة طنطا الاهلية بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم تقريراً باسباب طعنه في ٣ مارس سنة ١٩٢١

وحيث انه لا نزاع في ان الوقائع الميمنة بالحكم المطعون فيه هي ان المحكوم عليه اعطى مقداراً من الدانوره للمجني عليه ولكن هذا الاخير اسعف بالعلاج وشفى

وحيث ان المحكمة قد قتت في حكمها وجودية القتل وعاقبت المتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٠٠ عقوبات

وحيث ان جريمة احداث الجروح حتي التي تؤدي الي الموت لا شروع لها من طبيعتها لان العقاب فيها متوقع بحسب نتيجة الفعل فان افضي الي الموت طبقت المادة ٢٠٠ عقوبات والا فاحدى المواد ٢٠٦ أو ٢٠٥ أو ٢٠٤ عقوبات

وحيث ان تصميم الشخص متعمدا احداث جرح لاخر يكون من ورائه الموت حتما فهذا معناه ان تعمد القتل لا مجرد الضرب الذي يفضى الي الموت

وحيث انه مع انتفاء نية القتل فالواقعة ترجع الي انها تعمد اعطاء مواد ضاره للمجني عليه وهذا الفعل معاقب عليه بمقتضى المادة (٢٠٨) عقوبات .

وحيث انه لم يثبت ان المجني عليه ظل عاجزا عن العمل اكثر من عشرين يوماً فيكون عقابه بمقتضى المادة ٢٠٦ عقوبات

وحيث انه مما تقدم يكن الطعن في محله

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا من حيث ان طلب النقض صحيح شكلا وحيث ان الطعن مبني علي ان المحكمة أخطأت في تطبيق القانون لانها اعتبرت الواقعة شروعا في ارتكاب الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٢٠٠ عقوبات (احداث جرح افضى الى موت) مع انه لا شروع في الجريمة المذكورة وانما الحادثه هي شروع في قتل بواسطة السم منطبقه علي المواد ٤٥ و ٤٦ و ١٩٧ عقوبات

وحيث انه مما تقدم يكن الطعن في محله

ويعين قبوله مع تأييد العقوبة المحكوم بها
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي
الموضوع بتعديل الحكم وباعتبار الواقعة جنحة
منطبقة علي مادتي ٢٢٨ و ٢٠٦ عقوبات مع
تأييد الحكم بالنسبة للعقوبة .

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الاحد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق
٢٧ ربيع الاول سنة ١٣٤٠

١٢٤

نقض . وجوب نظر دعوى الجنحة استئنافيا
بمعرفة قاض غير الذي حكم فيها ابتدائيا

المادة ٢٢٩ جنابات

اذا نظرت قضية الجنحة ابتدائيا امام قاض
وانحصر كل عمله فيها في الامر بضم قضية أخرى اليها
فليس ما يمنع القاضى نفسه من نظر القضية استئنافيا
لان مجرد الامر بضم قضية الى قضية الجنحة لا يفيد
تكوين رأى القاضى في القضية وانما يفيد بالعكس
حاجته الى تنوير القضية لتكوين رأى فيها وعليه
لا وجه لبطلان الحكم فلا محل للنقض .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر
برسفال وكيل المحكمة

وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة
احمد موسى باشا ومستر كالويني وفوزي المطيعي

بك ومحمد مظهر بك المستشارين وكامل ابراهيم
بك رئيس نيابة الاستئناف ومحمود طلعت
المعداوى افتدى كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتى :

في الطعن المقدم من
نعيمه بنت دكرورى مدعية بحق مدنى
ضد

سليمان يسن عمره ٧٠ سنة فرارجى بالمنوات
سالم محمود سعد يسن عمره ٢٥ سنة
فرارجى بالمنوات

ابو حمده سيد ابو حافظ عمره ٢٥ سنة
فرارجى بالمنوات

في

قضية النيابة العمومية نمرة ١٢١٥ سنة
١٩٢٠/١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة نمرة
٣٢١ سنة ٣٩ قضائية

وقائع الدعوى

اقامت المدعية بالحق المدنى امام محكمة
الجزيرة الجزئية دعوى جنحة مباشرة علي
المتهمين المذكورين اتهمتهم فيها بان المتهمين
الثانى والثالث في ٢٩ يناير سنة ١٩١٩ بحكمة
الجزيرة شهدا زورا في قضية مدنية رفعها
الاول علي نعيمه بنت دكرورى اصالح المتهم
الاول المذكور واتهمت الاول بالاشتراك معها
في الجريمة بان اتفق معها علي ارتكابها فوقع

بناء على هذا الاتفاق . وطلبت عقابهما بأمر النيابة بالمواد ٥٧ و ٤٠ و ٤١ عقوبات مع الزامها بدفع مبلغ واحد وعشرين جنيها تمويضا والمصاريف

ومحكمة الجيزة الجزئية حكمت بتاريخ ١٢ يوليو سنة ١٩٤٠ عملاً بالمادة ١٧٢ جنائيات حضورياً بالبراءة ورفض دعوى المدعية بالحق المدني والزامها بالمصاريف

فاستأنفت المدعية بالحق المدني هذا الحكم يوم صدوره

ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية منعقدة بهيئة استئنافية حكمت بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٤١ حضورياً بتأييد الحكم المستأنف والزم المدعية بالحق المدني بالمصاريف

وبتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٤١ قررت المدعية بالحق المدني بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم حضرة المحامي عنها تقريراً بأسباب طعنها في ٢٣ فبراير سنة ١٩٤١

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال المحامي عن المدعية بالحق المدني والاطلاع على الاوراق والمداولة قانوناً

من حيث ان طلب النقض صحيح شكلاً

وحيث ان الطعن مبني على ان حضرة مصطفى ابو زيد بك القاضي بجلسته ٩ فبراير سنة ١٩٤٠ امام محكمة الجيزة قرر بضم القضية المدنية نمرة ١٦٥ سنة ١٩١٩ على هذه القضية.

وبجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٤١ امام محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية تحت رئاسة حضرة مصطفى بك ابو زيد المذكور حكم بتأييد الحكم واذن يكون سماعه المرافعة امام محكمة اول درجة واصداره ذاك القرار قد كون عنده فكراً في القضية يمنعه عن نظرها استئنافياً

وحيث انه لا محل للقول بانه متى قرر القاضي الابتدائي بضم ملف قضية اخري للملف القضية المطروحة امامه قد اظهر بذلك رأيه ويمتنع من الحكم فيها في جلسة أخرى امام الاستئناف لانه بقراره هذا الضم اظهر أنه لم يتوصل الى فكر ويطلب لهذا الوصول تنويراً أكثر وعليه يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً والزام الطاعن بالمصاريف هذا ما حكمت به المحكمة العلنية المنعقدة في يوم الاحد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ الموافق ٢٧ ربيع اول سنة ١٣٤٠ هجرية ما

١٤٥

نقض . الاحكام الموضوعية

حكم عدم اختصاص محكمة الجنح

المادة ٢٢٩ جنايات

لا يجوز الطعن بطريق النقض الا في الاحكام الموضوعية وعليه فالحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى غير قابل للطعن بطريق النقض باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر

برسفال وكيل المحكمة

وبحضور حضرات اصحاب السعادة

والعزة احمد موسى باشا ومستر كالويني وفوزي

المطيعي بك ومحمد مظهر بك المستشارين وكامل

ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف ومحمود

طلعت المعداوي افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

. النيابة العمومية

ضد

عبد الرحمن حسن عمره ٤٠ سنة وصناعته

خشاب ومقيم بالجوابر

في

قضية النيابة العمومية نمرة ٤٤٨٧ سنة

١٩٢٠ و١٩٢١ المقيمة بجدول المحكمة نمرة

٣٣٣ سنة ٣٩ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور

بأنه اختلس مبلغ سبعة جنيهات تسلم اليه من

ناعسه بنت علي يشترى لها به اخشابا بتاريخ

اول يناير سنة ١٩٤١ بجهة درب محجوب التابعة

لقسم بولاق وطلبت عقابه بالمادة ٤٩٦ عقوبات

ومحكمة بولاق الجزئية حكمت بتاريخ

٢١ مايو سنة ١٩٤١ ٤٤٠ بالمادتين ٤٩٦ عقوبات

و ١٦٤ جنايات غيايبا بحبس المتهم ثلاثة شهور

بسيطا وكفاله ٣٠٠ صاغ فعارض المحكوم عليه

وحكم في المعارضة بتاريخ اول سبتمبر سنة

١٩٤١ باعتبار المعارضة كأن لم تكن فاستأنفته

النيابة والمتهم في تاريخه ٥ - ٩ - ١٩٤١

ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية منعقدة

بهيئة استئنافية حكمت بتاريخ ٣ اكتوبر سنة

١٩٤١ طبقا للمادة ٥٠ عقوبات حضوريا بقبول

الاستئناف شكلا وموضوعا بالغاء الحكم

المستأنف وعدم اختصاص القاضي الجزئي بنظر

هذه الدعوى واحالة الاوراق على قلم النائب العمومي

لاجراء مشثونة فيها مع استمرار حبس المتهم

وبتاريخ ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٤١ قرر حضرة

صاحب العزة علي بك عزت رئيس نيابة مصر

بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار وقدم

حضرة تقريره بأسباب طعنه في التاريخ المذكور

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا
وحيث أنه يتبين من الحكم المطعون فيه انه حكم بعدم الاختصاص
حيث أنه لم يوجد حكم نهائى ضد المتهم
وحيث انه لا يجوز الظعن في حكم غير
نهائى وعليه يجب عدم جواز نظر هذا الطعن
فلذلك

حكمت المحكمة بعدم جواز نظر هذا

الطعن

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة
في يوم الاحد ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤١ الموافق ٢٧ ربيع
الاول سنة ١٣٦٠

١٤٦

نقض . انتهاك حرمة ملك

الغير . ركن الجريمة

المادة ٣٢٣ عقوبات

في جريمة انتهاك حرمة ملك الغير يجب ان
يثبت في الحكم ركني الجريمة وهما (١) حيازة المجنى
عليه للعقار حيازة فعلية (٢) ودخول المتهم العقار
بقصد منع الحيازة بالقوة

وما لم يبين الحكم هذين الركنين وجب نقضه
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر

برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات
اصحاب السعادة والعزة احمد موسى باشا ومستر
كرشو وعلي ثاقب بك وفوزى الطيعي بك
مستشارين وكامل بك ابراهيم رئيس نيابة
الاستئناف وعلى كامل افندى كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتى :

في الطعن المقدم من

ابراهيم احمد عوض عمره ٣٥ سنة فلاح
وسكنه بندق

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٥٨٩
سنة ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة نمرة ٣٥١
سنة ٣٩ قضائية

والست ام على بنت الشحات مدعية بحق

مدنى

وقائع الدعوى

اقامت الست ام على بنت الشحات هذه
الدعوى مباشرة وأوردت بورقة التكليف
بالحضور المؤرخة ٣٠ مارس سنة ١٩٤٠ أن
المتهم المذكور في يوم ٤ مارس سنة ١٩٢٠ بناحية
بندق دخل عقارا في حيازتها ومنع حيازتها
منه بالقوة وان ذلك معاقب عليه بالمادة ٣٢٣
عقوبات وان ما نالها من الضرر بسبب ذلك
لا تقل قيمته عن عشرة جنيهات والتمست الحكم
لها بالمبلغ المذكور والمصاريف واتعاب المحاماه

على القول بأن التهمة ثابتة على المتهم فلم يثبت
ماذا كانت المجنى عليها حائزة فعلا للعقار ولا نوع
القوة التي استعملها المتهم لمنع هذه الحيازة وكذا
يتسنى لمحكمة النقض والابرار مراقبة حجة
تدقيق ائقانون ويتعين قبول الطعن

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول طلب النقض

شكلا وفي الموضوع بقبول والفاء الحكم
المطعون فيه واحالة القضية على محكمة الزقازيق
الابتدائية الاهلية منعقدة بصفة استئنافية
للحكم فيها مجددا من دائرة اخرى غير التي
حكمت فيها أولا .

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢١
الموافق ٢٨ ربيع الاول سنة ١٣٤٠ هجرية نـ

١٤٧

نقض . استغناء المحكمة عن شهود المتهم .

حرمان من حق الدفاع

المادة ١٣٥ جنابات

اذا طلب محامي المتهم مماع اقوال باقي الشهود
اثباتا وتقيافلا يجوز للمحكمة رفض طلبه بحجة ان
المتهم معترف بالجريمة اذا كان اعترافه معللا بالدفاع
عن النفس لان المحكمة لو سمعت شهوده لجاز ان
تؤثر شهادتهم في اعتقادها في وصف التهمة أو في
الظروف الخفيفة للمقوبة على الاقل
وعليه فاستغناء المحكمة عن مماع باقي الشهود

ومحكمة منيا القمع الجزئية حكمت بتاريخ
٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٠ عملا بالمادة ٣٣٣ عقوبات
حضوريا بتفريم المتهم مايتين قرش صاع
والزمتة بتعويض قدره اربعمائة قرش صاع
والزمتة بالمصاريف وخمسين قرشا لتعاب محاماه
للمدعية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم
يوم صدوره .

ومحكمة الزقازيق الاهلية بصفه استئنافية
حكمت بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢١ حضوريا
بقبول الاستئناف شكلا وموضوعا بالتأييد
والزام المتهم بالمصاريف المدنية عن الدرجة الثانية
وبتاريخ ٩ ابريل سنة ١٩٢١ قرر المحكوم عليه
بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار
وقدم تقريراً باسباب طعنه
المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع
على الاوراق والمداولة قانونا
حيث أن الطعن تقدم في ميعاده فهو
مقبول شكلا

وحيث أنه لا أجل تطبيق المادة ٣٣٣ من
قانون العقوبات يجب أن يكون المجنى عليه
حائزا للعقار حيازة فعليا وأن يكون المتهم دخل
العقار بقصد منع الحيازة بالقوة

وحيث أن الحكم المطعون فيه لم يبين هذه
الاوركان الاساسية المكونة للجريمة بل اقتصر

قاضى الاحالة اجالة المتهم المذكور علي محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٠٠ فقره أولى عقوبات وحضرة قاضي الاحالة المشار اليه قرر بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٠ باحالة المتهم المذكور علي محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة المذكورة ومحكمة جنايات اسكندرية الاهلية حكمت بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٢١ عملا بالمادة ٢٠٠ فقرة أولى عقوبات حضوريا علي عبد الله صالح رخيص بالاشغال الشاقة خمس سنوات

وبتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٢١ قرر المحكوم عليه بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار وقدم حضرة المحامي عنه تقريرا باسباب طعنه في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢١ المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال المحامي عن الطاعن والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

من حيث ان طلب النقض صحيح شكلا وحيث ان الطعن مبني على ان المحامي عن المتهم طلب سماع اقوال باقى الشهود اثباتا ونقيا والمحكمة لم تجبه الي طلبه وهذا يخالف لنص المادة ١٣٥ جنایات ويمد اججافا بحق الدفاع

وحيث ان المحكمة استغنت عن سماع

في هذه الحالة يعتبر خرا انا المتهم من حق الدفاع ويصبح حكمها محلا للنقض

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة مستر برسفال وكيل المحكمة واحمد موسى باشا ومستر كرشو وحافظ عبد النبي بك المستشارين وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى كامل افندى كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى

في الطعن المقدم من

عبد الله صالح رخيص عمره ٢٥ سنة وصناعته فلاح بزميران النخيل مركز الدلنجات

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٤٣٢ سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة نمرة ٣٣٦ سنة ٣٩ قضائيه

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور بانه في يوم ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٠ بناحية زميران النخيل بمركز الدلنجات بمديرية البحيرة ضرب عبد الوئيس عبد الجليل بمصا على رأسه ضربا لم يقصد به قتله ولكنه أفضى الى موته.. وطلبت من حضرة

شهود النفي مع تثبيت المعامى بطلب سماع
شهادتهم مرتكبة علي اعتراف المتهم
وحيث ان اعتراف المتهم معلل بالدفاع
عن النفس ولو سمعت المحكمة شهوده ربما
أثر ذلك علي اعتقادها في وصف التهمة او
الظروف المخففة وإذن يكون المتهم حرم من
الدفاع وعليه يتعين قبول النقض والغاء الحكم
المطعون فيه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول طلب النقض
وبالغاء الحكم المطعون فيه واحاله القضية علي
دائرة اخرى للحكم فيها مجددا.

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الاثنين ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ الموافق
٢ جماد الآخرة سنة ١٣٤٠ هجرية م

١٤٨

نقض . سرقة . سلاح غير قابل للاستعمال

المادة ٢٧٣ عقوبات

يعاقب السارق بمقتضى المادة ٢٧٣ ولو كان
السلاح الذي يحمله غير قابل للاستعمال كأن كان غير
معمر وكان السارق لا يحمل ذخيرة له . لان الشارع
انما اراد تطبيق المادة المذكور على كل سارق يحمل
سلاحا سواء كان بقصد استعماله أو الارهاب به
باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة
مستر برسفال وكيل المحكمة واحمد موسى باشا
ومستر كرشو وحافظ عبد النبي بك المستشارين
وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى
كامل افندى كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي
في الطعن المقدم من

النيابة العمومية

ضد

محمد عبد اللطيف عمره ٢٣ سنة فلاح
بالتأبات

احمد جدامي عمره ٤٦ سنة فلاح بالمقلية
في

قضية النيابة العمومية نمرة ٢٣٧٣ لسنة
١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيمة بجدول المحكمة نمرة
١٩٤٧ سنة ٣٨ قضائيه .

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهمين المذكورين
مع آخر (حكم ببراءته) بانهم في ليلة ٢٨ مايو سنة
١٩٢١ الموافق ٢٠ رمضان سنة ١٣٣٩ باراضى
ناحية بني عامر شرعوا في سرقة فول من جرن
عبد اللطيف نواره حالة كون أحدهم يحمل
سلاحا ناريا وطلبت من حضرة قاضي الاحالة
بمحكمة بني سويف الاهلية احالة المتهمين

المذكورين على محكمته الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٧٣ عقوبات

وحضرة قاضي الاحاله المشار اليه قرر بتاريخ ٩ يوايه سنة ١٩٢١ باحالة المتهمين على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد المذكورة ومحكمة جنايات بني سويف الاهلية حكمت بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ عملاً بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٨ عقوبات حضورياً باعتبار الواقعة جنحة وبمعاقة كل من محمد عبد اللطيف واحمد جدامى بالحبس مع الشغل مدة ستة اشهر وبراءة (محروس محمد جاد) المتهم الثالث وبتاريخ اول اكتوبر سنة ١٩٢١ قرر حضرة صاحب السعادة مصطفى فتحي باشا النائب العمومي لدي المحاكم الاهلية بالطنين في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم تقريراً باسباب طمنه في التاريخ المذكور المحكمه

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع علي الاوراق والمداولة قانوناً

من حيث ان طلب النقض صحيح شكلاً وحيث ان الحكم المطعون فيه قضى بان القريننه التي ضبطت مع أحد المتهمين وقت ارتكاب الجنايه تخرج من عداد الاسلحة التي ينص عنها القانون بالمادة ٢٧٣ عقوبات لانها لم تكن معمرة ولم يضبط معه أظرف لها

وحيث ان هذا الرأي خطأ لان الغرض الذي يرمى اليه المشرع هو معاقبة السارق الذي يقصد ارهاب المجني عليهم بواسطة حمله سلاحاً ظاهراً وهذا الارهاب يحدث اثره في نفس المجني عايه ولو كان السلاح غير معمر فضلاً عن ان القانون قد ذهب الى أبعد من ذلك ونضى بتشديد العقوبة ولو كان السلاح مخبأً. وحيث انه فضلاً عما تقدم فان القرينة ولو كانت غير معمرة ولا يمكن استعمالها كسلاح ناري فانها مع ذلك من الممكن استعمالها سلاحاً للهجوم ويمكن ان يحدث القتل ولذلك يجب اعتبارها من ضمن الاسلحة التي يقصدها القانون بالمادة ٢٧٣ عقوبات

وحيث أنه يتضح من ذلك أن الواقعة التي أثبتتها المحكم المطعون فيه تقع تحت أحكام المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٧٣ من قانون العقوبات وتوى محكمة النقض قبول الطعن وتطبيق هذه المواد مع المادة ١٧ عقوبات والاكتفاء بالعقوبة المحكوم بها من محكمة الجنايات

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض وتطبيق المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٧٣ و ١٧ عقوبات وأبقاء العقوبة كما هي

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الاثنين ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ - ٢ جماد الآخر سنة ١٣٤٠ هجرية

١٤٩

بك رئيس نيابة الاستئناف وعلي كامل افندى
كاتب الجلسة

اصدورت الحكم الآتى
في الطعن المقدم من

الشيخ على ابو النجا مزارع بعيت حبيش
البحرية

محمد عبد الله مزارع بشبرا قاص
ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٤٤١
سنه ١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمه
نمرة ٣٦٧ سنة ٣٩ قضائية

ومحمد بك نصير . ونصير مصطفى نصير
ومحمد محمد نصير وطه محمود العمري مدعون
بمقوق مدنية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهمين المذكورين
بأنهما في يوم ٦ مارس سنة ١٩١٩ بطنطا الاول بلغ
حضرة مأمور مركز طنطا كذبا مع سوء القصد
في حق كل من محمد بك نصير ونصر مصطفى
نصير وطه محمد العمري ومحمد محمد نصير بأنهم
اتفقوا اتفاقا جنائيا بقصد قتل كل من عبد الوهاب
حمزه وعثمان ابراهيم وتهمة الثاني بأنه في الزمان
والمكان المذكورين اتفق مع الاول وساعده علي
ارتكاب هذه الجريمة فوقعت بناء على هذا
الاتفاق وهذه المساعدة وطلبت عقابها بالمواد

نقض . عدم النص على الفصل في الاستئنافات
الرفوعة . عدم ذكر تاريخ الحكم المستأنف
عدم ذكر سن المتهم

المادة ٢٢٩ جنابات

رفع استئناف عن حكم محكمة الجنج من المتهم
والنيابة والمدعي المدني فصدر حكم محكمة الجنج
الاستئنافية بقبول الاستئناف دون ان ينص على
قبول أو رفض الاستئناف الثالث ولم يبين الحكم
الاستئنافي تاريخ الحكم المستأنف ولم يذكر
سن المتهم .

قالت محكمة النقض ان هذه المخالفات الثلاثة
لا تصلح اسبابا للمتهم للطعن على الحكم بطريق النقض
اولا - لانه يستفاد من اسباب الحكم المطعون
فيه انه فصل في الاستئنافات الثلاثة بان اعتبر
استئناف النيابة والمدعي المدني واحدا

ثانيا - لانه لم يترتب على عدم ذكر تاريخ
الحكم أى اخلال به حيث لم يدع الطاعن رفع
استئناف النيابة أو المدعي المدني بعد الميعاد
ثالثا - لان الطاعن لم يدع انه دون السن
الذى يجوز فيه رفع الدعوى عليه فلا يصح ان يتضرر
من عدم بيان سنه في الحكم المطعون فيه

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول ساطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبمحضور
حضرات اصحاب السعادة والعزة مستر برسفال
وكيل المحكمة واحمد موسي باشا ومستر كرشو
وحافظ عبد النبي بك المستشارين وكامل ابراهيم

٣٦٤ و ٣٦٤ و ٢/٢٠٠ و ٤١ عقوبات

وبالجلسة أقام محمد بك نصير ونصير مصطفى نصير ومحمد محمد نصير وطه محمود العمري أنفسهم مدعين بحق مدني وطلبوا الحكم لهم على المتهمين بطريق التضامن بمبلغ ٢٠٠ جنيه تعويضا

ومحكمة بندر طنطا الجزئية حكمت بتاريخ

٣ مايو سنة ١٩٢٠ عملا بالمادتين ٢٦٢ و ٢٦٤

عقوبات و ١٧٢ جنایات بتفريم الشيخ علي ابو النجا ٥٠٠ قرش صاغ والزامه بان يدفع ٥٠٠٠ قرش

صاغ والمصاريف المدنية و ١٠٠ قرش اتعاب وبراءة الثاني وبرفض ماعدا ذلك من الطلبات

فاستأنف المحكوم عليه والنيابة بالنسبة

للمتهمين في ١١ مايو سنة ١٩٢٠ واستأنفه

المدعون بالحق المدني في ١٢ مايو سنة ١٩٢٠

ومحكمة طنطا الابتدائية الاهلية منعقدة

بهيئة استئنافية حكمت بتاريخ ١٧ مارس سنة

١٩٢١ عملا بالمواد ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢/٢٠٠ و ٤١

عقوبات حضوريا بقبول الاستئناف شكلا

وفي الموضوع بتعديل الحكم بالنسبة للمتهم الاول

وحبسه شهرا حبسا بسيطا مع ايقاف التنفيذ

طبقا للمادة ٥٢ عقوبات والغائه للثاني وحبسه شهرا

حبسا بسيطا مع النفاذ والزامه مع الاول بالتضامن

بالتعويض المقضى به والزام المتهمين بمصاريف

الدعوى المدنية و ٢٠٠ قرش صاغ اتعاب حمامه

وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٢١ قرر الشيخ

علي ابو النجا المتهم الاول بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام ولم يقرر محمد عبد الله

المتهم الثاني بالنقض وقدم المحامي عن المتهمين

تقرير اسباب الظعن عن المتهمين بتاريخ ٢ ابريل

سنة ١٩٢١

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال

المحامي الحاضر عن الطلعن الاول والاطلاع على

الاوراق والمداولة قانونا .

من حيث ان الطاعن الثاني محمد عبد الله

لم يقرر بالنقض والابرام في قلم الكتاب فقط

قدم الاسباب واذن يتعين الحكم بعدم قبول

هذا الظعن

وحيث ان الظعن المرفوع من الشيخ علي

ابو النجا المتهم الاول مقبول شكلا

وحيث انه جاء في الوجه الاول من الوجهين

الذين بنى عليهما هذا الظعن ان الحكم المطعون

فيه قضى بقبول استئناف شكلا من الثلاثة

التي رفعت عن الحكم الصادر من محكمة اول

درجة ولم يحكم برفض او بقبول الاستئناف

الثالث

وحيث انه تبين من الحكم المطعون فيه

ان حكم محكمة اول درجة استؤنف من المتهم

الاول ومن النيابة العمومية في تاريخ ١١ مايو

سنة ١٩٢٠ ومن المدعى المدني في ١٢ منه وقد يفهم من مطابقة أسباب ذلك الحكم على منطوقه انها اعتبرت الاستئناف المرفوع من النيابة من الاستئناف المرفوع من المدعى المدني كاستئناف واحد وقررت بقبولهما شكلا وفصلت فيما اشتمل عليه كل منهما من الطلبات

وحيث ان الطاعن لاحظ ان الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم المستأنف حتى يتسنى لمن يطلع عليه ان يعرف ان كان الاستئناف الاخير جاء في ميعاده او بعد الميعاد وحيث وان كان ينبغي ان الحكم المطعون فيه يذكر تاريخ الحكم المستأنف للسبب القائل عنه الطاعن الا انه لم يترتب على عدم مراعاة ذلك ادنى اخلال بالحكم فان الطاعن لم يثبت ان الاستئناف المنوه عنه حصل بعد الميعاد حتى ولم يدع ذلك .

وحيث ان طالب النقض يرتكن في الوجه الثاني على أن الحكم المطعون فيه لم يبين سن التهم

وحيث ان هذا السبب يكون منتجاً اذا أثبت ان سن التهمين دون السن التي يجوز فيه رفع الدعوى عليهما هذا الاثبات غير متوفر في القضية

وحيث انه مما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين الحكم برفضه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض النقض بالنسبة للاول وعدم قبوله للثاني
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الثلاثاء ٣١ يناير سنة ١٩٢٢ الموافق ٣ جماد الثاني سنة ١٣٤٠

١٥٠

نقض - حكم عدم اختصاص محكمة الجنج
انظر تلخيص الحكم رقم ١٤٥

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
العالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات أصحاب السعادة
والعزة مستر برسفال وكيل المحكمة واحمد
موسى باشا ومستر كرشو وحافظ عبد النبي بك
المستشارين وكامل بك ابراهيم رئيس نيابة
الاستئناف وعلى كامل افندي كاتب المحكمة
أصدرت الحكم الآتي

في الطعن المقدم من

النيابة العمومية

ضد

علي مخلوف دياب عمره ٦٥ سنة فلاح بعزبة

سليم باشا

محمد هدية صالح عمره ٢٥ سنة فلاح بعزبة

سليم باشا

مهران سيف عبد الرحمن عمره ٢٠ سنة

فلاح بعزبة سليم باشا

صادق علي مخلوف عمره ١٥ فلاح بعزبة

سليم باشا

محمد حسن عمره ٢٦ سنة فلاح بعزبة

طوخ

مريض مخلوف دياب عمره ٥٠ سنة فلاح

بعزبة طوخ

في

قضية النيابة العمومية نمرة ٢٠٠١

سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيمة بجدول المحكمة

نمرة ٤٨٣ سنة ٣٩ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهمين المذكورين

بانهم وآخرين من ١٦ يوما قبل تاريخ المحضر

المؤرخ في ٧ - ٣ - ١٩٢١ باراضى عزبة الدكتور

حبيب حنا افندي سرقوا ثلاثة سيور جلد ثمنها

٢٠٠ جنيه تقريبا للدكتور حبيب افندي حنا

من الواور تعلقه بواسطة تسور الحائط الغربى

وذلك ليلا . وطلبت عقابهم بالمادة - ٢٧٤

عقوبات و ٤٨ منه للأول والخامس . وبجلسة

الرافعة اقام حبيب افندي حنا نفسه مدعيا

بحق مدني وطلب الحكم له على المتهمين بمبلغ

١٠٠ قرش بصفة تعويض

ومحكمة النيابة الجزئية حكمت بتاريخ ١٤

مايو سنة ١٩٢١ عملا بالمادة ٢٧٤ عقوبات و ٤٨

منه للأول والخامس حضوريا بحبس كل من

المتهمين سنتين مع الشغل والنفاذ فورا والزامهم

متضامتين بمبلغ جنيه واحد على سبيل التعويض

والمصاريف المدنية فقط وسنة مراقبة للأول

والخامس

واستأنف المتهمين هذا الحكم في ١٤ مايو

سنة ١٩٢١

وبجلسة المرافعة طلبت النيابة الحكم

بعدم الاختصاص لان المتهم الاول غائب

ومحكمة بنى سوييف الابتدائية الاهلية

حكمت بتاريخ ٦ اغسطس سنة ١٩٢١ عملا

بالمواد ٢٧٤ و ٤٨ و ٥٠ عقوبات حضوريا بقبول

الاستئناف شكلا وموضوعا بعدم اختصاص

محكمة الجنح بنظر الدعوى وأحالة الادراق

على قلم النائب العمومى لاجراء شئونه فيها

عملا بنص المادتين ٤٨ و ٥٠ عقوبات مع استمرار

حبس المتهمين

وبتاريخ ٢١ اغسطس سنة ١٩٢١ قرر

حضرة صاحب السعادة النائب العمومى لدى

المحاكم الاهلية بالطنين في هذا الحكم بطريق

النقض والابرارم وقدم تقريراً باسباب طعنه في

٢١ اغسطس سنة ١٩٢١

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا من حيث ان الحكم المطعون فيه قضى بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى واحالة الاوراق على قلم النائب العمومي لاجراء شئونه فيها فهذا الحكم ليس اذن حكما نهائيا ولا يجوز الطعن فيه امام محكمة النقض والابرار
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول النقض

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الثلاثاء ٣١ يناير سنة ١٩٢١ و ٣ جمادي الاخره سنة ١٣٤٠ هـ

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
العالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزه
مستر برسفال وكيل المحكمة واحمد موسى باشا
ومستر كرشو وحافظ عبد النبي بك المستشارين
وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى
كامل افندي كاتب المحكمة
أصدرت الحكم الآتى :

في الطعن المقدم من

النيابة العمومية في قرار حضرة قاضى

الاحاله

ضد

حسين عطوه عمره ٢٠ سنة وصناعته
فلاح ومقيم بنشوه مركز الزقازيق
عبد الحميد ابراهيم سويلم عمره ٢٠ سنة
وصناعته فلاح ومقيم ببیشه عامر الزقازيق
حسن يوسف شحاته عمره ١٧ سنة
وصناعته طالب ومقيم بنشوه مركز الزقازيق
في

قضية النيابة العمومية نمرة ٢٣٣ سنة ١٩٢٢
المقيدة بجدول المحكمة نمرة ٤٨٤ سنة ٣٩ قصائمه
وقائع الدعوى

أهملت النيابة العمومية للتهمين المذكورين

١٥١

نقض - التهديد بالقتل المصحوب بطلب
او تكليف بأمر - التكليف بالامتناع
عن التكلم في حق الغير

المادة ٢٨٤ عقوبات معدله

قانون رقم ٢٨ سنة ١٩١٠

يعتبر التهديد بالقتل جنایة اذا وقع بالكتابة وكان التهديد مصحوبا بطلب او تكليف بأمر طلب للتهم من المجنى عليه الامتناع عن التكلم في حق اسياده في الامور البطالة متى كانت هذه الامور معلومة ومعيّنة بينهما يعتبر طلبا وتكليفا بأمر وعليه يعتبر التهديد بالقتل المصحوب بهذه العبارة جنایة طبقا لنص المادة ٢٨٤ فقره اولي

بأنهم في ليلة ١٠ مايو سنة ١٩٤١ الموافق ٢ رمضان سنة ١٣٣٩ بناحية نشوة الاثنان الاولان هدا بالكتابة على علي منسي وعبد العزيز مصطفى عرف بالقتل وهذا التهديد مصحوب بطلب الامتناع عن التكلم في حق المتهمين في الامور المشينه . والثالث اشترك معها بالمساعدة في ارتكاب هذه الجريمة بان كتب لهما جواب التهديد وقد وقعت الجريمة بناء على هذه المساعدة وطلبت من حضرة قاضي الاحالة بمحكمة الرقازيق الابتدائية احالة المتهمين المذكورين على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٨٤/١ عقوبات مع مراعاة المادتين ٤٠ و ٤١ منه للشريك وحضرة قاضي الاحاله المشار اليه قرر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤١ باعتبار الواقعة جنحه منطبقه على المادة ٢٨٤ فقرة ثانية عقوبات واحالة الاوراق على قلم النائب العمومي لاجراء شؤونه فيها

وبتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ قرر حضرة صاحب السعادة مصطفى فتحي باشا النائب العمومي لدى المحاكم الاهلية بالطنين في هذا القرار بطريق النقض والابرار وقدم تقريراً باسباب طعنه في التاريخ المذكور المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع على الاوراق والمدولة قانونا

من حيث ان طلب النقض صحيح شكلاً وحيث ان الطعن مبني على ان المادة ٢٨٤ فقرة اولى صريحة في اعتبار التهديد بالقتل جناية متى كان مصحوباً بطلب او تكليف بأمر والغبارة الواردة بجواب التهديد هي (او عظمكم بهذا الخطاب عن ان تتكلموا في حق اسياكم في الامور البطاله) . (الآن نوعظكم عن التكلم في حق اسياكم وان لم ترجعوا يكون قتلكم قرب وحل) فالطلب صريح ومحدد بعبارات جواب التهديد وهو منع التكلم في حق آخرين ومنع اتهامهم في الامور البطاله . وهذه الامور معلومة ومعينة بين المتهمين والمجنى عليهما اللذين كانا اتهما المتهمين في اتلاف زراعة وفي حريق منزل كما يتضح ذلك من التحقيق وكذا تكون الواقعة جناية منطبقه على الفقرة الاولى من المادة ٢٨٤ عقوبات . وحيث ان جواب التهديد مصحوب

بطلب الامر المنصوص عنه بالفقرة الاولى من المادة - ٢٨٤ - عقوبات التي كان يجب تطبيقها واذن يكون امر الاحالة في غير محله من جهة التطبيق القانوني وعليه بتعين الغاء القرار المطعون فيه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض شكلاً وموضوعاً بالغاء القرار المطعون فيه واعادة

القضية لقاضي الاحالة لتطبيق الفقرة الاولى
من المادة ٢٨٤ عقوبات

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
المنعقدة في يوم الثلاثاء ٣١ يناير سنة ١٩٢٢ الموافق
٣ جاد الاخرة سنة ١٣٤٠

١٥٢

نقض . سلطة المحكمة بعد نقض الحكم

المادة ٢٣٢ جنايات

نقض الحكم يعيد القضية الى حالتها الاولى قبل
الحكم فيجوز للمحكمة ان تأخذ بالوصف الذي لم
تأخذ به المحكمة الاولى كما يجوز لها ان تقضى
بتشديد العقوبة بالمتهم ولو كان النقض مرفوعا من
المتهم وحده

وفي القضية - قدم للتهم الى محكمة الجنايات
باعتباره فاعلا اصليا في جريمة القتل فحكمت المحكمة
باعتباره شريكا وقضت عليه بالاشغال الشاقة مدة
ثلاث سنوات

طعن للتهم في الحكم بطريق النقض لتغيير
المحكمة وصف التهمة دون القات الدافع الى ذلك
فنقض الحكم واعيدت القضية

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
العالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور
حضرات اصحاب السعادة والعزة مستربرسفال
وكيل المحكمة واحمد موسى باشا ومستر كرشو
وحافظ عبد النبي بك للمستشارين وكامل بك

ابراهيم رئيس نيابة الاستئناف وعلى كامل افندى
كاتب المحكمة

اصدرت الحكم الاتي
في الطعن المقدم من

عبد الصمد احمد ابراهيم عمره ٤٠ سنة
وصناعته فلاح وسكنه ابي هاشم

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٩٨٨
سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة نمرة
٣٦٤ سنة ٣٩ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور
بانه في يوم ٢٠ اغسطس سنة ١٩١٨ بجبهة ابو هاشم
التابعة بناحية البوشه بان قتل عمدا تادرس
غطاس وذلك بان ضربه بسن الفأس في رأسه
ونشأت عن ذلك الوفاة ولانه ايضا ضرب سعد
جرجس تادرس ضربا اعجزه عن أعماله
الشخصية مدة تتجاوز العشرين يوما . وطلب
من حضرة قاضي الاحالة احالة المتهم على
محكمة جنايات بني سويف لمحاكمته بالمادتين

١٨٨/و ٢٠٥ عقوبات

وحضرة قاضي الاحالة قرر بتاريخ ١٠
ديسمبر سنة ١٩١٨ باحالة المتهم على محكمة
جنايات بني سويف لمحاكمته بالمادتين المذكورتين
على التهمتين السابقتين

وسعد جرجس اقام نفسه مدعيا بحق مدني وطلب الحكم له علي التهم بمبلغ ١٠٠ جنية بصفة تعويض

و ٣٢ عقوبات حضوريا علي عبد الصمد احمد ابراهيم بالاشغال الشاقة مدة سبع سنوات ورفض دعوي سعد جرجس المدنية والزامه بمصاريفها

ومحكمة جنايات بني سويف حكمت بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩١٩ عملا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ١٨/١ عقوبات بالنسبة للتهمة الاولى و ٢٠٥ منه للتهمة الثانية و ٣٢ عقوبات حضوريا بمعاقبة المتهم بالاشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات والمحكوم عليه قرر بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام في ١٠ فبراير سنة ١٩١٩

و بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٢١ وحكمت بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٢١ بقبول النقض والغاء الحكم المطعون فيه وباحالة القضية علي دائرة اخرى للحكم فيها مجددا وبالجلسة طلبت النيابة العمومية محاكمة المتهم باعتباره فاعل اصلي بالمادة ١٨/١ عقوبات علي التهمة الاولى و ٢٠٥ عقوبات عن التهمة الثانية واحتياطيا باعتباره شريك ومعاقبته بالمواد ٤٠ و ٤٣ و ٢٠٧ و ١٨/١ عقوبات علي التهمة الاولى و ٢٠٠ عقوبات علي التهمة الثانية وطلب المحامي عن سعد جرجس المدعي المدني الحكم له علي التهم بمبلغ ١٠٠ جنية بصفة تعويض

ومحكمة جنايات بني سويف حكمت بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٢١ عملا بالمواد ١٨/١ و ٢٠٠

و بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٩٢١ قرر المحكوم عليه بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض وابرام وقدم المحامي عنه تقريرا باسباب طعنه بتاريخ ٢٩ يونية سنة ١٩٢١ وكذا حضرة احمد رمزي بك المحامي في ٢ يونية سنة ١٩٢١ المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال المحامي عن الداعن والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

من حيث ان طلب النقض مقبول شكلا

وحيث ان الطاعن يرتكن في طعنه علي ان محكمة جنايات بني سويف حكمت بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩١٩ في تهمة القتل بالبراءة ولم تطعن لالانابة العمومية ولا المدعي بالحق المدني في هذا الحكم بالطريق النقض والابرام في ذلك الحكم وبذلك اصبح نهائيا واما قبول النقض المرفوع منه فليس معناه ابطال الحكم المذكور فيما يختص بتهمة القتل التي حكم فيها بالبراءة واصبح الحكم بالنسبة لها كما ذكر

وحيث ان الطاعن يرتكن في طعنه علي ان محكمة جنايات بني سويف حكمت بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩١٩ في تهمة القتل بالبراءة ولم تطعن لالانابة العمومية ولا المدعي بالحق المدني في هذا الحكم بالطريق النقض والابرام في ذلك الحكم وبذلك اصبح نهائيا واما قبول النقض المرفوع منه فليس معناه ابطال الحكم المذكور فيما يختص بتهمة القتل التي حكم فيها بالبراءة واصبح الحكم بالنسبة لها كما ذكر

وحيث ان الطاعن يرتكن في طعنه علي ان محكمة جنايات بني سويف حكمت بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩١٩ في تهمة القتل بالبراءة ولم تطعن لالانابة العمومية ولا المدعي بالحق المدني في هذا الحكم بالطريق النقض والابرام في ذلك الحكم وبذلك اصبح نهائيا واما قبول النقض المرفوع منه فليس معناه ابطال الحكم المذكور فيما يختص بتهمة القتل التي حكم فيها بالبراءة واصبح الحكم بالنسبة لها كما ذكر

ان محكمة جنايات بني سويف حكمت بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩١٩ في تهمة القتل بالبراءة ولم تطعن لالانابة العمومية ولا المدعي بالحق المدني في هذا الحكم بالطريق النقض والابرام في ذلك الحكم وبذلك اصبح نهائيا واما قبول النقض المرفوع منه فليس معناه ابطال الحكم المذكور فيما يختص بتهمة القتل التي حكم فيها بالبراءة واصبح الحكم بالنسبة لها كما ذكر

١١ فبراير سنة ١٩١٩ في تهمة القتل بالبراءة ولم تطعن لالانابة العمومية ولا المدعي بالحق المدني في هذا الحكم بالطريق النقض والابرام في ذلك الحكم وبذلك اصبح نهائيا واما قبول النقض المرفوع منه فليس معناه ابطال الحكم المذكور فيما يختص بتهمة القتل التي حكم فيها بالبراءة واصبح الحكم بالنسبة لها كما ذكر

تطعن لالانابة العمومية ولا المدعي بالحق المدني في هذا الحكم بالطريق النقض والابرام في ذلك الحكم وبذلك اصبح نهائيا واما قبول النقض المرفوع منه فليس معناه ابطال الحكم المذكور فيما يختص بتهمة القتل التي حكم فيها بالبراءة واصبح الحكم بالنسبة لها كما ذكر

في هذا الحكم بالطريق النقض والابرام في ذلك الحكم وبذلك اصبح نهائيا واما قبول النقض المرفوع منه فليس معناه ابطال الحكم المذكور فيما يختص بتهمة القتل التي حكم فيها بالبراءة واصبح الحكم بالنسبة لها كما ذكر

ذلك الحكم وبذلك اصبح نهائيا واما قبول النقض المرفوع منه فليس معناه ابطال الحكم المذكور فيما يختص بتهمة القتل التي حكم فيها بالبراءة واصبح الحكم بالنسبة لها كما ذكر

النقض المرفوع منه فليس معناه ابطال الحكم المذكور فيما يختص بتهمة القتل التي حكم فيها بالبراءة واصبح الحكم بالنسبة لها كما ذكر

المذكور فيما يختص بتهمة القتل التي حكم فيها بالبراءة واصبح الحكم بالنسبة لها كما ذكر

بالبراءة واصبح الحكم بالنسبة لها كما ذكر

اتتهائيا وانه ما كان لمحكمة الجنايات بعد ذلك

الا ان تحكم في تهمة الاشتراك فقط دون ان

تعرض لتهمة القتل والمساس بحكم ١١ فبراير سنة ١٩١٩ الذي اكسبه حق براءته من تهمة القتل لانه ليس للنيابة والمدعى بالحق المدني ان يستفيدا من عمله وايضا فان النقص السابق رفعه منه لم يرفع الا لمصلحته بعد قبوله اذا رأت المحكمة الثانية ادانته ان تزيد العقوبة في الحكم الثاني عن العقوبة التي حكم بها في الحكم الاول

وحيث ان نظر الدعوى من جديد لسبب بطلان الحكم الاول يجعل الهيئة الثانية مطلقة الحرية في تقرير العقوبة التي ترى توقيعها بدون ان تقيد بالعقوبة السابقة ولو كان المتهم هو رافع النقص فلها ان تشدد او تخفف كما ترى من ظروف الحالة

وحيث انه مما تقدم يكون النقص في غير محله ويتعين اذن رفضه

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض النقص

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق ٣٠ جاد آخر سنة ١٣٤٠ هـ

١٥٣

نقض • تغيير محكمة استئناف

الجنح وصف الجريمة

يجوز للمحكمة الاستئناف في مواد الجنح - في

حالة رفع استئناف من النيابة العمومية - ان تصح الوصف القانوني الوارد بالحكم للاستئناف اذا تبين لها انه لا ينطبق على وقائع الدعوى . هذا ولو كان استئناف النيابة قاصراً على العقوبة دون وصف التهمة طالما ان هذا التصحيح داخل في حدود اختصاص المحكمة الى دائرة أخرى للحكم فيها مجدداً وبجلسة محكمة الجنايات الجديدة طلبت النيابة بطريق الخبرة اعتبار المتهم اماً فعلاً أصلياً او شريكاً فقطت المحكمة باعتباره قاعلاً أصلياً وتشديد العقوبة به من ثلاث الى سبع سنوات

طعن المتهم من جديد في الحكم بطريق النقص بانباطعنه على انه يرى نهائياً من تهمة القتل باعتباره قاعلاً أصلياً لان النقص المرفوع منه وحده لا تستفيد منه لا النيابة ولا المدعي المدني فلا يجوز للمحكمة الجنايات ان تحكم عليه بعد ذلك باعتباره قاعلاً أصلياً كما لا يجوز لها ان تشدد العقوبة بالمتهم فقطت محكمة النقص بما تقدم -

(المحاماه) - راجع بهذه المعني الاحكام الآتية :

نقض في ١١ فبراير سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية ٦ صفحته ١٣٤

نقض في ٦ مايو سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية ١٢ صفحته ٢٠٩

نقض في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية ١٧ صفحته ٧٣

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر محكمة النقص والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

العالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة

وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزه

مستر برسفال وكيل المحكمة واحمد موسى باشا

ومستر كرشو وحافظ عبد النبي بك الماشارين

وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلي
 كامل افندي كاتب المحكمة
 أصدرت الحكم الآتي
 في الطعن المقدم من
 عبد العزيز علي حويله عمره ٢٦ سنة فقي
 وسكنه النكارية وآخر
 ضد
 النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٤٨٧
 سنة ٩٢٠ - ٩٢١ المقيده بجدول المحكمة نمرة
 ٧٤٩ سنة ٣٩ قضائيه
 ومحبوبه بنت البلتاجي مدعية بحق مدني
 وقائع الدعوي
 اتهمت النيابة العمومية المذكور وآخر
 بانهما في يوم ٣ يناير سنة ١٩١٥ بالنكارية الاولى
 زور مخالصة بمبلغ سبعة واربعين جنيتها افرنكيا
 وخمسة وخمسين مليا وتوصل لذلك الى الحصول
 علي المبلغ المذكور من محبوبه بنت محمد
 البلتاجي اذا وهما كذبا بتسديد هذا المبلغ مما
 على مورثها والثاني اشترك معه في تزوير هذه
 المخالصة بانه اتفق معه وساعده على ارتكاب
 هذه الجريمة اذ تواجد معه بمنزله وقت تحريرها
 واوهم المجني عليها بانه سيوقع عليها وتظاهر
 بذلك فعلا ثم ردها الي المتهم الاول ليشهد عليها
 وطلبت عقابهما بالمادة (٢٩٣) عقوبات
 ومحكمة الزقازيق الجزئية حكمت بتاريخ
 ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ عملا بالمادة (١٨٣) عقوبات
 بالنسبة للاول اولا باعتبار الواقعة تزوير وبراءة
 للمتهم الثاني حسن مصطفى شكر مما اسند اليه
 وحبس عبد العزيز علي حويله سنته شهر مع
 الشغل وكفالة ٢٠ جنيه والزامه بان يدفع للمدعية
 بالحق المدني مبالغ سبعة واربعين جنيتها افرنكيا
 وخمسة وخمسين مليا والمصاريف المدنية
 فلستأنف المحكوم عليه هذا الحكم يوم
 صدوره وكذا النيابة في ٥ فبراير سنة ١٩١٨
 ومحكمة الزقازيق الابتدائية الاهلية
 بصفة استئناف حكمت بتاريخ ٦ ابريل سنة
 ١٩٢٠ بتأييد الحكم المستأنف بكامل اجزائه
 والزم عبد العزيز علي حويله بالمصاريف
 المدنية الاستئنافية . وفي اليوم التالي لصدور
 هذا الحكم قرر المحكوم عليه بالطعن في هذا
 الحكم بطريق النقض والابرام وقدم المحامي عنه
 تقريرا باسباب طعنه في ١٩ ابريل سنة ١٩٢١
 ومحكمة النقض والابرام حكمت بتاريخ
 ٢٩ يونية سنة ١٩٢٠ بقبول هذا الطعن والغاء
 الحكم المطعون فيه واحاله القضية على محكمة
 الزقازيق الابتدائية الاهلية للحكم فيها مجددا
 من دائرة غير التي حكمت فيها أولا واعيدت
 القضية للمحكمة الابتدائية بصفة استئنافه
 وبعد ان سمعت هذه الدعوي حكمت فيها
 بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٢١ عملا بالمادة ٢٩٣

يصح لها في حال رفع الاستئناف من النيابة العمومية ولو عن العقوبة فقط وفي حدود اختصاصها ان تصحح الوصف القانوني الوارد بالحكم المستأنف اذا تبين لها أنه لا ينطبق على وقائع الدعوى وهذا ما أجرته المحكمة الاستئنافية فيكون حيثئذ من حقوقها

وحيث عن الامر الثاني فان الحكم المطعون فيه يشتمل على كل ما يلزم بيانه من الوقائع المكونة لجريعه النصب المنصوص عليها بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات

وحيث انه بناء على ما تقدم يكون طلب النقض على غير اساس فيتعين رفضه فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض النقض هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٩٢١ الموافق ٣٠ جماد آخر سنة ١٣٤٠

١٥٤

نقض سب عاني . عدم الامس على علانية الواقعة بالحكم

المادة ٢٦٥ عقوبات

يجب ان ينص الحكم الصادر في مادة السب تطبيقا للمادة ٢٦٥ على علانية السب حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون

عقوبات بقبول الاستئنافين المقدمين من التهم والنيابة شكلا وفي الموضوع باعتبار الواقعة نصبا منطبقا على المادة ٢٩٣ عقوبات وتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم مدة اربعة شهور مع الشغل . وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ٢١ قرر المحكوم عليه بالظمن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار وقدم المحامي عنه تقريرا باسباب طعنه في ٤ ابريل سنة ١٩٢١ المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامي عن الطاعن والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

حيث ان طلب النقض مقبول شكلا وحيث ان الاسباب التي بني عليها هذا الطعن تتلخص في امرين الاول ان المحكمة غيرت وصف التهمة من تزوير الى نصب بلا مسوغ قانوني لان النيابة لم تستأنف الوصف الذي اعتبرته المحكمة الجزئية والثاني ان ركن النصب غير متوفر على فرض اعتبار الواقعة جريمة نصب لانه لم يكن هناك طرق احتياليه واذا كان في الامر شيء فهو مجرد غش وتدليس مدني على المادة ١٣٦ - من القانون المدني

وحيث عن الامر الاول فان كان من المقرر انه لا يمكن لمحكمة الاستئناف في مواد الجنح ان تنظر في أمتال جديدة الا انه

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
العالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزه
مستر برسيفال وكيل المحكمة واحمد موسى باشا
ومستر كرشو وحافظ عبد النبي بك المستشارين
وكامل ابراهيم بك رئيس نيابة الاستئناف وعلى
كامل افندى كاتب المحكمة
اصدرت الحكم الآتى
في الطعن المقدم من
عبد الفتاح افندي سلامه عمره ٢٨ سنة
كاتب اسبتياليه وسكنه بنى سويف
ضد
النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٧٤٠
سنة ١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة نمرة
٧٤٤ سنة ٣٩ قضائيه ومحمد احمد جمعه وشقيقه
بنت جندي مدعين بحق مدنى
وقائع الدعوى
اتهمت النيابة العمومية المذكور بانه في
يوم ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٠ بينى سويف ضرب
محمد احمد جمعه والحرمة شقيقه بنت جندي
ضربا استلزم معالجتها اقل من عشرين يوما
وطلبت عقابه بالمادة ٢٠٦ عقوبات
وقد رفع كل من محمد احمد جمعه وشقيقه
بنت جندي دعوى مباشرة قبل هذا المتهم
واخرى طالبين الحكم لهما عليهما بمبلغ واحد
وعشرين جنيها تعويضا لان المتهم المذكور
سب محمد احمد جمعه بقوله له يا زوج الشرموطه
وذلك بخلاف العقاب المنصوص عنه بالمادة ٢٠٥
عقوبات
ومحكمة بنى سويف الجزئية حكمت بتاريخ
١١ نوفمبر سنة ١٩٢٠ حضوريا بتغريم المتهم
المذكور مائة وخمسين قرشا والزامه بان يدفع
للمدعين بالحق المدنى مائة وخمسين قرشا تعويضا
والزمتهم بالمصاريف المدنيه المناسبة واعفته من
المصاريف المناسبة فاستأنف المتهم المذكور
هذا الحكم بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠
ومحكمة بنى سويف الاهاية بصفة
استئنافية حكمت بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٢١
حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف
وبتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٢١ قررا المحكوم
عليه بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض
والابرار وقدم تقريرا باسباب طعنه في تاريخه
المحكمة
بعد سماع طلبات النيابة العمومية والاطلاع
على الاوراق والمداولة قانونا
حيث ان طلب النقض مقبول شكلا
وحيث انه جاء ضمن الاسباب التى بنى

مجدد امن دائره أخرى غير التي حكمت فيها أولا
هذا ما حكمت المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة
فى يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق ٣٠
جمادى آخر سنة ١٣٤٠

١٥٥

نقض . الاحكام غير الانتهاية

المادة ٢٢٩ جنايات

لا يصح الطعن بطريق النقض الا فى الاحكام
الانتهاية فلا يقبل الطعن فى حكم محكمة الجنح
القاضى برفض الدفع الفرعى بعدم جواز صماع شهادة
الشهود فى مادة خيانة الامانة حتى يفصل فى موضوع
الدعوى انتهايا .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
المعالى احمد طلعت باشا رئيس المحكمة
وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزه
مستر برسفال وكيل المحكمة واحمد موسى باشا
ومستر كرشو وحافظ عبدالنبي بك للمستشارين
وكامل بك ابراهيم رئيس نيابة الاستئناف وعلى
كامل افندى كاتب المحكمة

أصدرت الحكم الآتى

فى الطعن المقدم من

عطيه بومت عمره ٦٥ سنة فلاح ومقيم

بناحية برطس

عليها هذا الطعن ان الحكم المطعون فيه خلو
من تاريخ الواقعة بالنسبة لتهمة السب كما انه
لم يرد فيه علانية الفاظ السب

وحيث ان الحكم الاستثنائى ليس له
اسباب خصوصيه بل اسند الى الاسباب الواردة
بالحكم الجزئى

وحيث ان بالرجوع الى الحكم الجزئى
وجد خاليا من ذكر تاريخ واقعة السب وعلانيتها
مع تطبيق المادة (٢٦٥) من قانون العقوبات
على التهمة المسنده الى الطاعن

وحيث ان هذه المادة تحيل فيما يتعلق
بكيفية حصول السب المعاقب عليه بمقتضاها
على المادة ١٤٨ من القانون المشار اليه التي تشترط
علانية السب

وحيث ان الحكم المطعون فيه يعد مع
هذا النقض غير مستوف لبيان الواقعة ولا
يمكن فى هذه الحالة لمحكمة النقض والابرار
مراقبة صحة تطبيق القانون وعليه يجب نقض
الحكم

وحيث انه لا يري محل بعد ذلك للنظر
فى الاسباب الاخرى التي يرتكن عليها الطاعن
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول النقض والناء
الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة
بني سويف الابتدائية الاهلية للحكم فيها

ضد

بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار

وقدم المحامي عنه تقريراً بأسباب طعنه بتاريخ

٢٧ مارس ١٩٢١

المحكمة

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٥٣٨ سنة

١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيدة بجدول المحكمة نمرة

٧٣٢ سنة ٣٩ قضائية

وقائع الدعوى

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال

المحامي عن الطاعن والاطلاع على الاوراق

والمداولة قانوناً

اتهمت النيابة العمومية المتهم المذكور

بانه من مدة خمس شهور قبل ١٩ مارس سنة

١٩٢٠ بجهة برطس بدد اربعة عقود اعلى سيد

سلمها اليه علي سبيل الوديعة وذلك اضراراً به.

وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٦ عقوبات

من حيث ان الموضوع المطروح امام

المحكمة هو عن حكم تميدى

وحيث ان النقض لا يصح الا في الاحكام

الانتائية والحكم المطعون فيه لم يكتسب هذه

الصفة علي ان رافع النقض له ان يتمسك بالوجه

التمسك بها الا ان بعد الحكم النهائي اذا

وجدت له في ذلك مصلحة

ومحكمة امبابه الجزئية حكمت بتاريخ

١٦ يونيه سنة ١٩٢٠ برفض الدفع الفرعى وبجواز

سماع شهادة الشهود

فاستأنف المتهم هذا الحكم بتاريخ ٢٤

يونيه سنة ١٩٢٠

فلهذه الاسباب

ومحكمة مصر الاهلية منعقدة بهيئة

استئنافية حكمت بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٢١

حضورياً بتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف

وبتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢١ قرر المتهم

حكمت المحكمة بعدم قبول النقض

هذا ما حكمت المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة

في يوم الاثنين ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ الموافق ٣٠

جمادى آخر سنة ١٣٤٠ هجرية

فهرست العدد التاسع

(الاحكام)

١٣٦	نقض - التقرير بالنقض . التقرير بالاسباب . جريمة التضليل . فعل أيجابي	ص ٤٢٥
١٣٧	» . الاتفاق الجنائي	» ٤٢٧
١٣٨	» . الحض على كراهة الحكومة . الوزارة	» ٤٣٠
١٣٩	القتل العمد . الدفاع الشرعي . التجاوز بحسن نية عن حق الدفاع الشرعي	» ٤٣٣
١٤٠	نقض . عدم التقرير بالنقض . تقديم أ- باب النقد في الميعاد	» ٤٣٥
١٤١	» . عدم اشتمال الحكم الاستثنائي على الواقعة . الاشارة الى بيانها بالحكم الابتدائي	» ٤٣٧
١٤٢	» . اختلاف الواقعة مع الوصف . سرقة . أخفاء أشياء مسروقة	» ٤٣٩
١٤٣	» . جريمة إعطاء جواهر غير قائله	» ٤٤١
١٤٤	» . وجوب نظر دعوى الجنحة استثنافيا بمعرفة قاض غير الذي حكم فيها ابتدائيا	» ٤٤٣
١٤٥	» . الاحكام الموضوعه . حكم عدم اختصاص محكمة الجنح	» ٤٤٥
١٤٦	» . انتهاك حرمة ملك الغير . ركنا الجريمة	» ٤٤٦
١٤٧	» . استغناء المحكمة عن شهود المتهم حرمان من حق الدفاع	» ٤٤٧
١٤٨	» . سرقة سلاح غير قابل للاستعمال	» ٤٤٩
١٤٩	» . عدم النص على الفصل في الاستئنافات المرفوعة . عدم ذكر تاريخ الحكم	
	المستأنف . عدم ذكر سن المتهم	» ٤٥١
١٥٠	» . حكم عدم اختصاص محكمة الجنح انظر تلخيص الحكم رقم ١٤٥	» ٤٥٣
١٥١	» . التهديد بالقتل المصحوب بطلب او تكليف بأمر . التكليف بالامتناع	
	عن التكلم في حق الغير	» ٤٥٥
١٥٢	» . سلطة المحكمة بعد تقض الحكم	» ٤٥٧
١٥٣	» . تغيير محكمة استئناف الجنح . وصف الجريمة	» ٤٥٩
١٥٤	» . سب عاني . عدم النص على علانية الواقعة بالحكم	» ٤٦١
١٥٥	» . الاحكام غير الانتهائية	» ٤٦٣

الأمكام

١٥٦

حضرات اصحاب السادة والعزة مستر برسفال
وكيل المحكمة وسىو سوردان واحمد عرفان باشا
وعلى ثاقب بك المستشارين وكامل ابراهيم بك
رئيس نيابة الاستئناف وعلى كامل افندى كاتب
المحكمة

صدر الحكم الآتى

فى الطعن المقدم من

محمود حميده عرض الله عمره ٣٥ سنة مقاول

وسكنه طنطا

عبد القادر حبيب

وسكنه طنطا

ضد

النيابة العمومية فى قضيتها نمرة ٢٠٨٨ سنة

١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيده بجدول المحكمة تحت نمرة

٧٨٣ سنة ٣٩ قضائية

وهنداوى محمد ابو رواش مدع بحق مدني

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكورين وآخر

نقض . نصب . القصد الجنائي . الادعاءات
الكاذبة . طرق احتيالية .

١ - لا يشترط لتوفر جريمة النصب نية جنائية
خاصة بل شأنها شأن بقية الجرائم يكفى لها الركن
الاول الذى يستفاد من العلم والقصد والذى اشار اليه
قانون العقوبات فى المادة - ٢٩٣ - بعبارة (لسب
كل ثروة الغير او بعضها)

٢ - لا يشترط ان يذكر ركن القصد صراحة فى
الحكم بل يكفى ان يستفاد من الوقائع التى يثبتها الحكم

٣ - ان جريمة النصب لا تتم بمجرد ادعاءات
كاذبة بل يشترط لها وجود طرق احتيالية من شأنها ان
تجعل هذه الادعاءات محلا للتصديق .

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

المعالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور

بأنهم في يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٠ بدائرة قسم الازبكية الطلبات

ومحمود حميده عوض الله وعبدالقادر حبيب

قررا بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار

الاول في ٢٨ اغسطس سنة ١٩٢١ والثاني في ٧

يوليه سنة ١٩٢١ وقرر المحامي عنهما في ذلك في ٦

يوليه سنة ١٩٢١ وقدم المحامي عنهما تقريراً باسباب

ظنهما في ٥ يوليو سنة ١٩٢١

الحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامي

عن الطاعنين والمحامي عن المدعي المدني والاطلاع

على الاوراق والداوله قانونا

حيث ان النقض مقبول شكلا

وحيث ان الطاعنين قد حكم عليهما باعتبار

كل منهما فاعلا اصليا لجريمة النصب فلم يكن هناك

محل لبيان كيفية الاشتراك القانوني كما جاء في

اسباب الظعن لان المسألة ليست مسألة الاشتراك

وحيث انه لا يشترط لتوفر جريمة النصب

نية جنائية خاصة بل شأنها شأن بقية الجرائم يكفي

لها الركن الاول الذي يستفاد من العلم والقصد

والذي اشار اليه قانون العقوبات في الماده - ٢٩٣

بعبارة (لسلب كل ثروة الغير او بعضها) وركن

القصد هذا لا يشترط فيه ان يذكر صراحة في

الحكم وهو مستفاد في الدعوى الحالية بشكل جلي

تماما من مجموع الوقائع التي اثبتتها وفصلها الحكم

وحيث ان جريمة النصب لا تتم حقيقة بمجرد

توصلوا بالاحتياال الى الاستيلاء على مبلغ ٢٩٠

جنيه من هنداوى محمد ابورواش وذلك باستعمالهم

طرق احتيالية بان اوهموه بوقائع غير صحيحة وهي

ان احدهم وهو المتهم الاول حسن مختار كامل

عنده ٢٠٠ اردب دره بجهة كفر الجزار وقابل بيعها

له بسر الاردب ٣٠٠ قرش صاغ وان المتهم

الثاني له على المتهم الاول مبلغ ٢٠٥ جنيه وانه مستعد

للتوسط في البيع مقابل عشرة قروش صاغ سمسره

عن كل اردب

ومحكمة الازبكية حكمت بتاريخ ٥ مايو

سنة ١٩٢٠ حضوريا بحبس كل منهم ستة شهور

مع الشغل يخصم لهم حبسهم الاحتياطي وبالزامهم

بان يدفعوا الى المدعي المدني مبلغ خمسمائة جنيه

بصفة تعويض ومصاريف الدعوى المدنية وعشرة

جنيهات اتعاب محاماه وامرت بالنفاذ بالنسبة

للاول وقدرت لكل واحد من الاثنين الآخرين

كفاله ١٠٠ جنيه

فاستأنف المحكوم عليهم في ٥ مايو سنة ١٩٢٠

ومحكمة مصر الابتدائية الاهلية بصفة

استئنافية حكمت بتاريخ ١٨ يوليه سنة ١٩٢١

حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع

رفضه وتأيد الحكم المستأنف والزم المتهمين

بالمصاريف المدنية الاستئنافية ومائة قرش اتعاب

محاماه للمدعي المدني ورفضت ماخالف ذلك من

ادعاءات كاذبه بل يشترط لها وجود طرق احتيالية وعلى ثاقب بك المستشارين و ابراهيم كامل بك من شأنها ان تجعل هذه الادعاءات محلا للتصديق رئيس النيابة وعلى كامل افندي كاتب المحكمة غير ان سلسلة الاكاذيب التي وقعت في هذه الدعوى وما احاط بها من التعرير بالمجنى عليه حتى صدق بان البايع من الاعيان الموثوق بهم كل ذلك يعتبر كافيا لتكوين الطرق الاحتيالية التي يشترطها القانون

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض النقض

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة

في يوم الاربعاء اول مارس سنة ١٩٢٢ الموافق

٢ رجب سنة ١٣٤٠

في الطعن المقدم من
عباس البره عمره ٢٣ سنة رئيس لنش في
البحر وسكنه اسكندرية
احمد منصور عمره ٣٧ سنة مواعنجي وسكنه
بسكندرية

عبد الحميد محمد سليم عمره ٣٦ سنة مهندس
وسكنه اسكندرية

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٠١٣ سنة
١٩٢٠ - ١٩٢١ المقيمة بمجدول المحكمة نمرة

٨٠٨ سنة ٣٩ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكورين وآخرين
بأن الستة الاول من المتهمين في ٣ مارس سنة ٩٢١
بدائرة قسم المنيا سرقوا اربعين الف جنيه أوراق
بنك نوت سوريه لبنك سوريا والاخير في الظروف
المتقدمة اخفى بعض هذه النقود مع علمه بالسرقه
وطلبت عقاب الستة الاول بالمادة ٢٧٤ وه عقوبات
والاخير بالمواد ٢٧٩ و ٤٨ و ٤٩ عقوبات ومحكمة
المنشيه الجزئية حكمت بتاريخ ١٣ ابريل سنة ٩٢١
حضوريا ببراءة الستة الاول من المتهمين عملا بالمادة
١٧٢ جنابات وخمس التهم السابع سنة واحد
بالشغل والنفاذ عملا بالمادتين ٢٧٩ و ٤٨ عقوبات

١٥٧

نقض . ختم الحكم في ثمانية ايام . حكمته .
القصد من ختم الحكم في المدة القانونية الواردة بالمادة
٢٣١ من قانون تحقيق الجنابات هو تمكين المحكوم عليه
من عمل اسباب النقض اذا وجد لذلك مسوغا . فاذا
قدم الطاعن اسبابه فعلا كان الطعن واجب الرفض وان
كان الحكم المطعون فيه يقي اكثر من ثمانية ايام بدون ختم .
باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

المالي احمد طلعت باشا رئيس المحكمة بحضور

حضرات اصحاب السعادة والعزة مستر برسفال

وكيل المحكمة ومسيو سودان واحمد عرفان باشا

فاستأثرت النيابة هذا الحكم بالنسبة للمتهمين واستأثرتهم الاخير ايضا في الميعاد ومحكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية بصفة استثنائية حكمت بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٢١ بحضور باقبول الاستئنافين شكلا وموضوعا تعديل الحكم بالنسبة للمتهم الاخير ابراهيم البرز وحجسه سنتين مع الشغل والغائة بالنسبة للمتهمين عباس البرز واحمد منصور وعبد الحميد محمد سليم وحجس كل منهم سنتين مع الشغل وتأيد الحكم بالنسبة لباقي المتهمين

وعباس البرز واحمد منصور وعبد الحميد محمد سليم قرروا بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرار في ٣ اغسطس سنة ١٩٢١ وقدم المحامي عنه تقريرا بأسباب الظعن في ٦ اغسطس سنة ١٩٢١

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامي عن الطاعنين والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

حيث ان الظعن تقدم في الميعاد فهو مقبول

شكلا

وحيث لا نزاع في ان الحكم المطعون فيه بقي اكثر من ثمانية ايام بدون ختم المحكمة

من حيث ان القصد من ختم المحكمة في المدة القانونية الواردة بالمادة ٢٣١ من قانون تحقيق

الجنايات هو تمكين المحكوم عليه من عمل اسباب النقض اذا وجد لذلك مسوغا وحيث ان الطاعن قدم اسبابه فعلا وفيها ادعى عدم بيان الواقعة وحيث انه بالاطلاع على الاوراق قد ثبت ان الحكم بين الوقائع يانا كافيا ولذلك يكون الظعن واجب الرفض

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض النقض هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم الخميس ٢ مارس سنة ١٩٢٢ الموافق ٣ رجب سنة ١٣٤٠

١٥٨

نقض . حكم في الاختصاص . عدم جواز الظعن فيه الحكم الاستثنائي القاضي بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى لانها جنائية ليس حكما نهائيا في الموضوع ولا يجوز الظعن فيه امام محكمة النقض والابرار باسم صاحب المظنة فؤاد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرار

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب المعالي

احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة مستر برسفال وكيل محكمة ومسيو سودان واحمد عرفان باشا وعلى نائب بك المستشارين وكامل ابراهيم بك رئيس النيابة وعلى

كامل افتدى كاتب المحكمة

اصدرت الحكم الآتى

في الطعن المقدم من

حسن مرسى عمر عمره ٣٧ سنة عسكري

قسم العطارين وسكنه كرموز

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٢٢٢٩ سنة

١٩٢٠ و ١٩٢١ المقيمة بمجدول المحكمة نمرة ٨٢١

٣٩ قضائية

وقائع الدعوى

اتهمت النيابة العمومية المذكور بأنه في يوم

١٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ بدائرة منيا البصل احدث

ضربا بالحرمة نظه بنت محمد نشأ عنه عجزها عن

الاسغال الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما

طلبت عقابه بالمادة ٢٠٥ عقوبات وفي الجلسة المحددة

طلبت النيابة الحكم بعدم الاختصاص لانه تخاف

عاهة مستديمة بالجني عليها نتيجة الاصابة

ومحكمة كرموز الجزئية حكمت بتاريخ ١٣

ابريل ١٩٢١ حضوريا بعدم الاختصاص بنظر

الدعوى واحالة الاوراق على النيابة العمومية لاجراء

شؤونها فيها

والتهم استأنف هذا الحكم يوم ١٥ دبره

ومحكمة الاسكندرية الابتدائية الاهلية بصفة

استئنافية حكمت بتاريخ اول يونيه سنة ١٩٢١

حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا

وتأييد الحكم بلا مصارف

وبتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٢١ قرر التهم بالطعن

في هذا الحكم بطريق النقض والابرام وقدم المحامى

عنه تقريرا بأسباب طعنه في ١٤ يونيه سنة ١٩٢١

المحكمة

بعد طلبات النيابة العمومية ودفاع المحامى عن

التهم والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

حيث ان طلب النقد صحيح شكلا

وحيث ان الحكم الاستئنافي المطعون فيه

المؤيد للحكم الابتدائي القاضى بعدم اختصاص

محكمة الجنج بنظر الدعوى لانها جنائية ليس حكما

نهائيا في الموضوع ولا يجوز الطعن فيه أمام محكمة

النقض والابرام ولذا يكون الطعن غير مقبول

فاهنه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول النقض

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية

المنعقدة في يوم الخميس ٢ مارس سنة ١٩٢٢ الموافق

٣ رجب سنة ١٣٤٠

١٥٩

نقض . رفض تأجيل الدعوى لسماع شهود

رفض تأجيل الدعوى لسماع الشهود ليس من اوجه

البطلان

باسم ضاحب المظمة قواد الاول سلطان مصر

محكمة النقض والابرام

المشكلة علنا تحت راية حفرة صاحب المعالي

أحمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات
اصحاب السعادة والعزة مستر برسفال وكيل المحكمة
ومسيو سودان واحمد عرفان باشا وعلى نائب بك
المستشارين وكامل ابراهيم بك رئيس النيابة وعلى
كامل افندي كاتب المحكمة

اصدرت الحكم الاتي

في الطعن المقدم من

على غرب مدعى بحق مدني

ضد

محمد علب غرب عمره ٢٧ سنة فلاح وسكنه

كفر على

مرسي احمد السلاوي عمره ٢٥ سنة فلاح

وسكنه كفر على

في

قضية النيابة العمومية نمرة ٢٢٩٨ سنة ١٩٢٠

١٩٢١ المقيمة بجدول المحكمة نمرة ٨٠٦ سنة ٣٩

قضائية

وقائع الدعوى

انهمت النيابة العمومية المذكورين بانهما في

يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩١٨ بكفر على شرف الاول

زور عقد بيع صادر من والده على غرب بثمانية افدنة

ونصف وذلك باستعماله ختم كان لوالده. فقد منه

ولانه في يوم ١٥ مارس سنة ١٩١٩ استعمل هذا

العقد المزور بان قدمه للتسجيل ولان الثاني اتفق

مع الاول وساعده على ارتكاب الجريمة بان وقع

له على العقد المزور وطلب عقابهما بالمواد ١٧٩ و

١٨٣ عقوبات الاول وبهما بالمواد ٤٠ و ٤١ منه الثاني

وقد ادعى على غرب بحق مدني وطلب الحكم

له بمبلغ مائة وخمسين جنيتها

محكمة بنها الجزئية حكمت بتاريخ ٢٦ اكتوبر

سنة ١٩٢٠ عملا بالمادة ١٧٢ جنابات حضورية بالبراء

ورفض طلب التعويض والزام رافعه بالمصاريف

فاستأنف المدعي المدني هذا الحكم في ٣٠

اكتوبر سنة ١٩٢٠

ومحكمت مصر الابتدائية الاهلية بصفة

استئنافية حكمت بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٢١

حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع

برفضه وتأيد الحكم المستأنف واعفاء المتهمين من

المصاريف

وبتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٢١ قرر المدعي

المدني بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض والابرام

وقدم المحامي عنه تقريراً بأسباب طعنه في ١٢ منه

المحكمة

بعد سماع طلبات النيابة العمومية واقوال

وكيل المدعي المدني واقوال المحامي عن المتهمين

والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا

حيث ان طلب النقض صحيح شكلا

وحيث ان الاوجه اثبتت يستند عليها المدعي

بالحق المدني بتقرير النقض المقدم منه ليست على

اساس اولا لان رفض المحكمة الاستئنافية تأجيل

الدعوى ليس من اوجه البطلان التي يبنى عليها طلب النقض وثانيا لانه غير ثابت بمحضر الجلسة الاستئنافية ان المدعي طلب سماع شهود بفرض صحة ذلك فان رفض المحكمة التأجيل لهذا السبب ليس من اوجه البطلان

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض النقض والزام رافعه

بالمصاريف

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة

في يوم الخميس ٢ مارس سنة ١٩٢٢ الموافق ٣ رجب سنة ١٣٤٠

١٦٠

عقد البيع . اركانه . الثمن . هبته او

الابراء منه . هبة مستترة . بطلانها

١ — اذا لم يكن عقد الهبة المستترة في ظاهره عقد

اذا عوض فيه كان ظاهره كاشفا لنية المتبرع اودالاعليها وكانت الهبة باطلة لانها لم تحصل بعقد رسمي

٢ — ان الثمن الذي يبرىء البائع المشتري منه في

نفس العقد او بهبه له لا يعتبر ثمن لان الهبة او البراءة في الحال لا يجعل المشتري مدينا بالثمن الذي يكون ذكره

صوريا لاحقيقيا ومثل هذا العقد لا يعديعا لعدم وجود المقابل لنقل الملك وانما يعدي هبه محضه تجري فيها احكامها

٣ — الهبة المستترة في صورة البيع لا تكون جائزة الا

اذا كان العقد جامعا في الظاهر لاركان البيع اللازمة لانعقاده اذلا يتأتى ان يترتب على العقد الذي لم ينعقد ولم

يتكون لهقد احدى اركانه كالبيع المبرأ او الموهوب فيه الثمن

نتائج نجمه صحيحا وقائما بصفة عقد آخر سائر للهبة باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

دوائرها مجتمعة بهيئة مدنية وتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب

المعالى احمد طلعت باشا رئيس هذه المحكمة وبحضور

حضرات جناب مستر برسفال وكيل المحكمة :

ومستر مارشال ومستر كرشو ومستر هل وصاحب

الغزة حافظ بك عبد النبي ومستر ساندروس واصحاب

الغزة حافظ بك لطفى واحمد بك ابوالسعود وعلى

بك حسين وعلى بك ثاقب ومستر رافوني واصحاب

الغزة محمد بك مصطفى ومحمد بك حلي عيسى

ومحمد بك مظهر . مستشارين واحمد افندي عوض

الشاذلى سكرتير المحكمة

اصدرت الحكم الآتى

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومى بتمرة

٢٢٩ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من الست فاطمة بنت سليمان حفناوى

مستأنفه

ضد

الست امرؤة بنت ابراهيم فيظ الله مستأنف عليها

الوقائع

رفعت المستأنف عليها هذه الدعوى لمحكمة

بني سويف الابتدائية الاهلية قالت فيها ان

ومنزله وأشياء أخرى بأنه عقد باطل قانوناً لانه في الواقع هبة موصوفة بصفة بيع الا انه غير حائز لشروط البيع اذ البائنة وهبت فيه الثمن صراحة للمشتري وكان المتعين حينئذ ان تكون الهبة بعقد رسمي عملاً بنص المادة — ٤٨ من القانون المدني وقد حكمت المحكمة الابتدائية بعدم اعتبار العقد المذكور وبشئ ملكية الست امونه الى المقادير التي طلبت الحكم بها .

وحيث انه في الواقع قد اختلفت المحاكم في حالة الهبة الموصوفة بصفة بيع حصل بعقد عرفي ذكر البائع في عقده صراحة انه وهب للمشتري الثمن الذي قدره أو أنه تنازل له عنه أو أبرأه منه أو أنه قبضه ثم وهبه له فقد سوغه بعضهم على اعتبار انه على أي حال عقد آخر وان هبة الثمن جائزة لانه منقول وانه لا يصح ان ينقض تصرف من يكون صريحاً في فعله في حين أجازة تصرف من أخفى وستر غرضه اما البعض الآخر فاعتبر ان هذه الالفاظ كافية للكشف عن نية الهبة وعلى ذلك لا تكون مستبورة ولا موصوفة بوصف عقد آخر. ومادامت لم تكن موصوفة بوصف عقد آخر فشرط المادة — ٤٨ من القانون المدني لم يتحقق وعلى ذلك كان العقد باطلا لعدم حصول الهبة بعقد رسمي .

وحيث ان هذا النص ضريح في ان القانون قرر حالتين : حالة الهبة الظاهرة فأوجب ان تكون بعقد رسمي والا كانت لاغية . وحالة الهبة المستترة يستلزم عقد آخر وهذه اجازة فيها ان تكون بعقد عرفي وحيث ان النص على هذه الحالة الاخيرة من حيث اجازتها بحكم القانون لاشيئه له في الواقع في سائر القوانين الاخرى وانما استمدد الشارع المصري من المنهج الذي سار عليه القضاء الفرنسي واتبه في احكامه اما سائر القوانين الاوروبية فهي اما ان تنص على ضرورة حصول الهبة بعقد رسمي سواء في المنقول او العقار كالقانون الفرنسي نفسه والقانونين الطلياني والاماني واما ان تقصد رسمية العقد على العقار دون المنقول كقانوني اسبانيا وسويسرا وقانون البورتغال الذي لا يشترطها الا في عقار زادت قيمته عن خمسين من الثمن (١٠٠ جنيه)

بالاجراءات الخاصة بهذه الحالة فلا تناول الهبة المقبوضة التي تتم بالتسليم فعلا في المتقولات ولا علاقة لها بموضوع الهبة في ذاته ولا بكيفية تكوينها او اهلية المتعاقدين فيها وغير ذلك من باقي احكام الهبة .

وحيث ان هذه المسألة متعلقة بشكل الهبة التي تصدر بعقد عرفي وكيف ينبغي ان يجر ذلك العقد . اي متعلقة فقط

تقريباً) وإما أن تطلقها من كل قيد شكلي أو قيديها كجرد محرر عرفي كقانوني انكترا وانمسا (انظر بولان وكابتان جزء ٣ صحيفة ٧٦١)

وحيث أنه يستخلص من ذلك أن أغلبية الشرائع الأوروبية إما كانت البواعث لها قيدت حكم الهبة وجعلتها من عقود الملانية ولم تركها كسائر العقود تم بمجرد التراضي بحيث لا تكون الكتابة لازمة فيها إلا لمجرد الإثبات لا كشرط من شروط الصحة

وحيث أن قيد الملانية هذا في الهبة باعتباره شرط صحة لها لم يكن معروفاً في الديار المصرية وقت وضع القوانين لأن الشريعة المتبعة حينئذ وهي الشريعة الإسلامية لا تقتضي فيها تقييداً عن باقي العقود وأركان الهبة في الشريعة الإسلامية هي الإيجاب والقبول ككل العقود ولا يشترط للإيجاب لفظ مخصوص بل كل ما دل على تعيين الهبة صحت به فإذا قال شخص لآخر وهبتك هذا الشيء أو ملكته لك بدون مقابل أو جعلته لك وما في معنى هذه الألفاظ كان كل ذلك هبة والقبول كما يكون باللفظ يكون بالفعل كالقبض فيستفاد من ذلك أن الشريعة لم تشترط شكلاً مخصوصاً للهبة (راجع شرح الشيخ زبد للأحوال الشخصية جزء ٢ صحيفة ٢٣١)

وحيث أنه يستفاد من هاتين المقارنتين أن الشارع المصري وجد أمامه حالة إطلاق وإباحة الشريعة الإسلامية جري الناس على معاملاتهم بحسبها ولا تبطل الهبات أن لم تحصل بعقد رسمي وحالة انفها الترخيص وهي علانية الهبات فلما وضع قانونه (ويلاحظ أنه وضع القانون المختلط أولاً) اضطر أن يخطط طريقاً وسطاً لأن الفريقين سيلتقيان في المعاملات فاختار الطريق الذي أجازة القضاء الفرنسي وهو ستر الهبات بستر العقول الأخرى لأن الناس تعاملوا به في فرنسا بالرغم من نص قانونهم وهو أمر شائع هنا وعلي الأخص صبح الهبات بصيغة البيع وشرع جوازه في القانون بنص صريح .

وحيث أنه متى كان الأمر منصوصاً عليه في القانون وجب العمل به فإذا أبهم الأمر في مدلوله ومؤداه لتطبيقه تطبيقاً صحيحاً وجب الرجوع في فهم ذلك لمصدره خصوصاً متى كان معلوماً .

وحيث أنه يتعين الملاحظة بأنه من أم البواعث للمحاكم في فرنسا على إقرار الهبات المستترة مع أنها قد تعمل هرباً من الرسوم مراعاة لمصلحة الغير ممن يتعاملون مع المشتري بعقد هبة موصوف بأنه بيع في الظاهر فقد لا يتأتى للأجنبي عن هذا العقد الناطقة بظواهره بأنه عقد بيع وهو يتعامل مع ذي الشأن فيه أن يتعرف حقيقة فيدرك أنه في الواقع عقد تبرع فلما رأى القضاء الفرنسي أنه إذا أبطل هذه العقود أخذت بحرفية النص تعرضت صواح الناس للمخاطر وآلت أموالهم للضياع والحال أن حسن نيتهم لا يغار عليه اضطراً لاجازتها

والحكم بصحتها انشاء لهذه المضار واجتهد لتسوينها بما استنبطه من مفهوم ومدلول بعض مواد القانون الفرنسى (انظر بودرى جزء ٢ صحيفة ٣٣٩)

وحيث انه يجب الرجوع حينئذ لقضاة تلك المحاكم واقوال الشراح لمعرفة انواع الهبات المسترة التى يقصدونها فذلك اوثق في الوقوف على غرض الشارع المصرى الذى اقتبس عنهم حكمه .

وحيث ان القضاء الفرنسى جرى على مراعاة امرين في جواز الهبة المسترة وهي ان تكون من حيث الشكل في صورة عقد بعوض ومن حيث الموضوع منطوية على تبرع فاستخلص الشراح من ذلك ضرورة توفر تحقق ثلاثة شروط وهي :

اولا . ان يكون ظاهر الهبة المسترة عقدا عوضانيا . ان يراعى ويحترم الشكل الذى يستلزمه القانون لصحة عقد المعارضة الساتر لها ثالثا . ان تجرى فيها احكام الهبة الصريحة من حيث الموضوع فتمتى

توفرت هذه الشروط كانت الهبة المسترة جائزة ومغفاه من حكم الهبة الظاهرة المشترط فيها رسمية العقد وحينئذ يكون العقد العرفى فيها كافيا (راجع كولان وكابتان جزء ٣ صحيفة ٧٧٠)

وحيث انه يترتب على ذلك انه اذا كان عقد الهبة المسترة لم يكن في ظاهره عقدا عوض فيه كان ظاهره كاشفاً لنية التبرع او دالا عليها كانت الهبة باطلة لانها لم تحصل بمقد رسمى اذ العقد الدال على نية التبرع هو عقد هبة صريحة ويجب

حينئذ ان يحصل علانية طبقا لحكم القانون . وحيث ان الشراح والمحاكم جروا على ضرورة مراعاة ذلك في سائر العقود الاخرى التى قد يلجأ اليها لستر الهبة غير البيع قالوا ببطلانها كلما كانت غير مستوفاة لشرائطها القانونية مثال ذلك انه حكم بإبطال سند صادر من والدين لابنتهما ختم بعبارة (والقيمة هي فرق المهر) وصرحوا بانه لو نص القانون على اجراءات خاصة بتحرير العقد الساتر للهبة وحيث مراعاتها كحالة الهبة المستورة في صورة اعتراف بالدين فاستلزموا ان الاعتراف بالدين يجب ان يكون حاصل طبقا لنص مادة ١٣٢٦ من القانون الفرنسى التى تقضى ان يحرر المترف العقد بأكمله بخطه فاذا اكتفى بامضائه وجب ان يحرر بخطه قيمة المبلغ او الشيء المترف به بالاحرف المكتاتيه واذا اراد المتبرع ان يهب ديناله بسند تحت الاذن وجب ان يكون السند قابلا بطبيعته للتحويل وان يكون التحويل صحيحاً

(راجع كولان وكابتان جزء ٣ صحيفة ٧٧٠) وحيث انه فيما يتعلق بستر الهبة في صورة بيع تشددت بعض المحاكم في فرنسا الى حد ان كانت تبطل العقد اذا كان الثمن المذكور به غير جدى اى غير متناسب مع قيمة المبيع ثم عدلوا عن هذا المبدأ الذى انتقده الشراح وذلك لان المقصود استبقاء شروط البيع شكلا لا حقيقة ولكنهم مجمعون على ضرورة استبقاء جميع اركان البيع القانونيه اى

ذكر الثمن في العقد ثم الاعتراف بقبضه لا التقرير بالبراء منه أو هبته

وحيث انه في الواقع توافقت جميع الشراح بصدد شرح اركان البيع على ان الثمن الذي يرى البائع المشتري منه في قس العقد أو يهبه له لا يعتبر نمائاً لان الهبة أو الإبراء في الحال لا تجعل المشتري مديناً بالثمن الذي يكون ذكره صورياً لا حقيقة إذ المشتري لم يصر لحظة من اللحظات مديناً به وقالوا ان مثل هذا العقد لا يعتبر بيعاً لعدم وجود المقابل لنقل الملك وإنما يمد هبة محضة يجري فيها احكامها ولا تصح الا اذا كانت بعقد رسمي .

وحيث انه يترتب على ذلك ان الهبة المستترة في صورة البيع لا تكون جائزة الا اذا كان العقد جامعاً في الظاهر لاركان البيع اللازمة لانقاده أى المذكور فيه الثمن بطريقة غير نافية لوجوده مثله في ذلك مثل العقود الاخرى الساترة للهبة فاذا كانت نية الهبة ظاهرة فمن الخطأ تسميتها هبة مستترة لان الهبة مستترة من نص العقد .

حيث ان هذا الرأي هو المعقول لانه لا يتأتى ان يترتب على العقد الذي لم ينقذ ولم يتكون لفقد احد اركان البيع المبرأ أو الموهوب فيه الثمن نتائج تجعله صحيحاً وقائماً بصفة عقد آخر ساتر للهبة . . .

وحيث في الواقع ان ذكر الثمن في عقد تم هبته في الحال أو الإبراء منه يدل كل مطلع عليه اجنبياً عنه أو غير اجنبي انه عقد تبرع فوجب

حيث ان اعتبار مثل هذه العقود عقود هبة صريحة غير موصوفة بصفة عقد آخر ولزم حيث ان تحريرها بعقد رسمي خصوصاً وأنه لا حاجة هنا لحماية الاجنبي لانه في وسعه ان يقف على قيمة العقد وأنه يتدارك ما عساه يحيق به من الضرر اذا تعامل مع صاحبه . وحيث ان معنى ذلك كما قرر الشراح بأنه يجب في جميع الاحوال ان يكون اخفاء الهبة اخفاء تاماً فاذا تيسر بمجرد الاطلاع معرفة حقيقة العقد كان باطلاً ووجب اعتباره عقد هبة (راجع بلايول جزء ٣ صحيفة ٦٨ وكاتان جزء ٣ صحيفة ٧٧٠) وقد لخص بودري رأى القضاء الفرنسي قائلاً ان مبدأه الثابت ان الهبة المستترة في شكل عقد معارضة صريحة بصرف النظر عن العلانية التي يحتمها القانون يشترط ان يكون العقد الساتر للهبة مستوفياً للشرائط اللازمة لاتمامه (راجع بودري جزء ٢ صحيفة ٣٣٩) .

وحيث ان ما ذهبت اليه بعض الاحكام من تصحيح هذه العقود على اعتبار ان هبة الثمن جائزة لانه منقول معترض عليها من وجوه عدة اذ من المسلم به ان العقد في ذاته وحقيقته هبة بغير مقابل أى لا تمن لها في الواقع وحيث ان يكون الثمن معدوماً وهبة المعدوم باطلة شرعاً وقانوناً لانعدام محالها ومن جهة أخرى فقد فاتهم ان هبة المنقول اما ان يكونوا قد اجازوها بناء على العقد المطعون فيه وهو عقد عرفي فتكون باطلة لان مادة ٤٨

من القانون المدني صريحة في وجوب حصول هبة المنقول بعقد رسمي أيضاً أو اجازوها على اعتبار أنها هبة يدوية وهي لا تصح الا اذا وقعت - بتسليم وتسلم فطين عملاً نص المادة - ٤٩ من القانون المدني ولا يتأتى ذلك هنا لانه لا تمن في الواقع فاذا تبين من ذلك ان هبة الثمن باطلة كان البيع باطلا ايضاً لنقص احد أركانه والباطل لا يصح عقداً آخر .

وحيث انه فضلاً عن ذلك فالقول بهبة الثمن المذكور في العقد تسليم بان البيع غير منعقد وحيث ان يبقى نص المادة القاضي بأجازة الاخفاء اذا كانت موصوفة بصفة عقد آخر غير منطبق لانه لا عقد .

وحيث ان بعض الاحكام يرمى الى تسوية ذلك قولاً منها بأن المقصود بنص المادة - ٤٨ هي احكام الشريعة الاسلامية وهي تجيز الهبة بلا عقد وهو استنتاج غير صحيح لوضوح ان هذا النص مأخوذ عن أحكام المحاكم الفرنسية ولان الشريعة الاسلامية لا تعتبر عقداً كهذا عند بيع بل تعتبره عقد هبة اذا العبرة عند الشرعيين ليست بالالفاظ والمعاني بل بالمقاصد والمعاني فكل بيع ذكرت فيه هبة الثمن او البراء منه هو بيع باطل فقد جاء بابن عابدين .

ما يأتي (وبطل بيع صرح بنفي الثمن فيه لانعدام الركن وهو المال راجع ابن عابدين صحيفة ١١٠ جزء ٤) وقالوا ان كل لفظ ينفي عن معنى التمليك . بلا مقابل يكون هبة قوله . ولكنه لك بدون

مقابل أو مافي معناه هبة لان لفظ ملكك وان كان عتقاً للهبة وتغيرها مثل البيع الا ان قوله بعد ذلك بدون مقابل ينفي غير الهبة وهذا بلا جدال يساوي قوله بعت . وبراءت من الثمن (راجع شرح الاحوال الشخصية للشيخ زيد صحيفة ٢٣٩ جزء ٢)

وحيث انه يلاحظ ان احكام الشريعة بشأن الهبة لا تخالف غالبية الشرائع الاجنبية الا من حيث عدم اشتراط ثبوتها بالكتابة حتي ان هبة الدين لا تصح الا اذا كان الدين قائماً .

وحيث ان القول بانه لا يصح نقض تصرف من كان صريحاً في عمله في حين اجازته لو كان اخفى غرضه مردود بأن المسألة هنا مسألة تطبيق نص قانوني على ان الواقع ان الواهب لم يكن صريحاً في عمله فقد اراد التحايل ولكنه ضل الطريق فلم يعرف كيف يستوفي شرائط العقد الذي التجأ اليه ليتخذ حيلة وكان في الواقع يقوم مقام هبة الثمن اعترافه بقبضه ليصح عقده

وحيث انه يستفاد من كل ذلك ان الاجماع هو ان مثل هذا العقد الذي تحصل هبة الثمن فيه او البراء منه لا يعتبر بيعاً بل يعتبر هبة محضه وعلى ذلك لا تكون الهبة فيه موصوفة بصفة عقد آخر كما تقتضيه المادة - ٤٨ من القانون المدني وما دامت لم توصف بعقد آخر وجب ان تكون بعقد رسمي .

وحيث ان الحكم المستأنف جرى على ذلك
فيتعين تأييده

فأهذه الاسباب

حكمت دوائر المحكمة مجتمعة حكما حضوريا
قبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد
الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصاريف
والف قرش صاغ انساب محاماه

هذا ما حكمت به دوائر المحكمة مجتمعة
بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم الاثنين اول مايو
سنة ١٩٢٢ الموافق ٤ رمضان سنة ١٣٤٠ هـ

١٦١

الشرط المحدد لمسئولية السكة الحديد في تعريفه
البضائع . احوال تطبيقه . تعريف كلمة (قد) .
اثبات النش والخطأ الفاحش . الزام المصلحة ببيان
ظروف ضياع البضائع

- ١ — ان الشرط المحدد لمسئولية مصلحة السكة
الحديد الوارد بالمادة ٢٥ من تعريفه البضائع لا يمكن
تطبيقه او الاخذ به في حالة حصول غش او خطأ
فاحش من جانب مصلحة السكة الحديد وبناء على ذلك
لا يمكن تطبيقه اذا كانت المرققة قد ارتكبها احد عمالها
- ٢ — ان كلمة (قد) بمعناها الطبيعي يجوز ان
تشمل حالة ضياع الشيء باية طريقة كانت اعني سواء كان
الشيء قد سرق او تلف اتلافاً تاماً بفعل اليد وبشرط
ان تكون السرقة او الضياع غير ناشئ عن اهمال للمصلحة
او عمالها اهمالا من شأنه ان يعتبر بمثابة الخطأ الفاحش
- ٣ — من المقرر ان النش والخطأ لا يجيزان اضرارهما

بل على المدعى بمحصولهما ان يثبت ما يدعيه ولكن بما
انه يجب على وكيل النقل ان يسلم البضائع التي كلف
بنقلها فيجب عليه اذا ان يوضح بطريقة مقنعة الاسباب
التي منعت التسليم خصوصا اذا لوحظ ان مصلحة السكة
الحديد لا المدعى هي وحدها التي يمكنها عمل تحقيق
وتعين الظروف التي بها سرقت البضائع او اطلقت ولما
يرى محكمة الاستئناف انه يجب على المصلحة بيان واثبات
الظروف حتى تتمكن المحكمة من تقدير المسئولية وعلى من
تقع واما اذا لم يكن هناك بيان او اثبات كاف لظروف
السرقة فينبذ بحق للمحكمة ان تستنج من ذلك ان
سبب السرقة يجب ان ينسب للمصلحة

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر برسنفال
وكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحبي العزة
عطيه بك حسني ومحمد بك حلمي عيسى مستشارين
واحمد افندي عوض الشاذلي كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بتمرة
٩٩٩ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من وزارة المواصلات مستأقفة

ضد

محمد افندي عبده مستأنف عليه

الوقائع

رفع المستأنف عليه هذه الدعوى لمحكمة
قنا الابتدائية الاهلية قال فيها انه اشترى بضاعة

من محل نجار وهراري ثمن قدره ^{م.م} ٢٤٠ ^{ج.م} ١١٤ بموجب فاتوره مؤرخه ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٧ وقد تصدرت اليه من محطة مصر الى محطة قنا لاستلامها بمعرفة من هنالك ونحوات البوليسه ببعض الثمن باسمه وفلا دفع التحويل واستلم البوليسه وأراد استلام الطرد من محطة قنا فاقبل له من مصلحة السكة الحديد بفقده فأخطر البائعين بذلك فرقا عليه دعوى أمام محكمة مصر المختطة واخذ احكامها نهائيا بالزامه بدفع مبلغ ^{م.م} ٢٠٠ ^{ج.م} ١٢٦ قيمة ثمن الطرد الفاقد والمصاريف وأتباع المحاماه وحفظ له الحق بالرجوع بهذا المبلغ على مصلحة السكة الحديد لذلك يلتزم الحكم بالزام وزارة المواصلات بهذا المبلغ وفوائده باعتبار المائة تسعة سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الى السداد مع المصاريف والأتباع بحكم مشمول بالنفاذ الموقت بلا كفالة لانها هي المسئولة عن فقد الطرد المذكور وقد دفعت الوزارة بعدم اختصاص محكمة قنا بنظر الدعوى وبعد اتمام المرافعة فيها قضت المحكمة المذكورة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢١ حضوريا أولا برفض الدفع التعري وبأختصاص محكمة قنا الاهلية بنظر الدعوى تاليا في الموضوع بالزام مصلحة السكة الحديد بدفع مبلغ مائة وستة وسبعين جنيها ومائتين مليم وفوائده المائة سبعة سنويا من يوم المطالبة الرسمية لغاية السداد مع الزام المصلحة بالمصاريف ومائتي قرش صباغ أتعاب محاماه ورفضت ماعدا ذلك من

الطلبات فاستأفته وزارة المواصلات بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٢١ طالبة قبول استئنافها شكلا وفي موضوعه بالناء الحكم المذكور والقضاء بعدم اختصاص محكمة قنا بنظر الدعوى واحتياطيا رفضا مع اثبات استعداد مصلحة السكة الحديد لدفع مبلغ خمسة وثلاثون جنيها ومائتين مليم وهي القيمة السابق عرضها عليه مع الزامه بالمصاريف والأتباع عن الدرجتين وقد خصلت المرافعة في الدفع بعدم الاختصاص بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٢٢ قضت المحكمة هذه بقبول الاستئناف وبالناء الحكم المستأنف فيما يختص بالدفع التعري وبعدم اختصاص محكمة قنا بنظر الدعوى وفي الموضوع قررت بنظرها أمام هذه المحكمة وحددت لذلك جلسة ١٨ ابريل سنة ١٩٢٢ وبجلسه اليوم المحدد للمرافعة صمم مندوب المستأفة على طلباته السابقة للاسباب التي قالها بالجلسة وطلب وكيل المستأنف عليه تأييد الحكم المستأنف لاسبابه وللاسباب التي قالها بالجلسة

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف سبق قبوله شكلا

وحيث أن الوزارة المستأفة تطلب تخفيض المبلغ الذي حكم عليها به الى خمسة وثلاثون جنيها ومائتين مليم وهو المبلغ الذي عرضته وذلك طبقا

لنص المادة ٢٥ من تعريفه البضائع المصدق عليها
بالقرار الوزاري الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣
وحيث ان المستأنف عليه يرد على ذلك بأن
هذه التعريف المحددة لمسئولية مصلحة السكة الحديد
لا يصح تطبيقها في هذه الدعوى لانها تشير فقط
الى البضائع التي فقدت او تلفت وان ذلك لا يجب
ان يشمل البضائع التي تسرق وقد استند تأييدا
لما ذهب اليه على حكم صادر من محكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ١٥ مايو ١٩٢٠ والمنشور بمجموعة
التشريع والقضاء سنة ٣٢ صفحة ٣٢٠ وعلى الاحكام
الآخري المشار اليها في ذلك الحكم .

وحيث انه مما لا نزاع فيه ان ذلك الشرط
المحدد لمسئولية المصلحة لا يمكن تطبيقه او الاخذ
به في حالة حصول غش او خطأ فاحش من جانب
مصلحة السكة الحديد وبناء على ذلك لا يمكن
تطبيقه اذا كانت السرقة قد ارتكبتها أحد عمالها
ولكن محكمة الاستئناف ترى من جهة أخرى
ان كلمة « فقد » بمعناها الطبيعي يجوز ان تشمل
حالة ضياع الشيء بأي طريقة كانت أعني سواء
كان الشيء قد سرق أو اُتلف اتلافًا تامًا بفعل الغير
وبشرط ان تكون السرقة او الضياع غير ناشيء
عن اهمال المصلحة او عمالها اهمالا من شأنه ان
يعتبر بمثابة الخطأ الفاحش .

وحيث انه متى تقرر ذلك وجب البحث في
مسألة الإثبات ومن من الخصوم ملزم به

وحيث انه من المبادئ المقررة ان الغش
والخطأ الفاحش لا يجوز افتراضهما بل على المدعي
بحصولهما ان يثبت ما يدعيه ولكن بما انه يجب على
وكيل النقل ان يسلم البضائع التي كلف بنقلها فيجب
عليه اذن ان يوضح بطريقة مقنعة الاسباب التي
منعت التسليم وخصوصا اذا لوحظ ان مصلحة السكة
الحديد لا المدعي هي وحدها التي يمكنها عمل تحقيق
وتعيين الظروف التي بها سرقت البضائع او اُتلفت
ولذا ترى محكمة الاستئناف انه يجب على المصلحة
بيان واثبات تلك الظروف حتي تتمكن المحكمة من
تقدير المسئولية وعلى من تقع وأما اذا لم يكن هناك
بيان أو اثبات كاف للسرقة فيشذ بحق للمحكمة ان
تستنتج من ذلك ان سبب السرقة يجب ان
ينسب للمصلحة

وحيث انه لا نزاع في هذه الدعوى ان الطرد
الفاقد قد سرق من عربة السكة الحديد نمرة ١١٠٨٠
الملحقة بقطار نمرة ٤٤٨ بين محطتي بولاق الدكرور
وقنا لانه اتضح عند وصول القطار الى هذه المحطة
الاخيرة أن احد اختتام المصلحة الموضوع على
العربة مقروض وأن التحقيقات التي اجرتها المصلحة
لم تأت بنتيجة ولم يستدل منها على الجهة ولا على
الظروف التي حصل فيها الكسر والسرقة فمحكمة
الاستئناف ترى والحالة هذه السرقة مثل هذه قد
ارتكبت بدون ان يشعر بها احد كان مستعيل
وقوعها لو لم يكن هناك اهمال جسيم في المراقبة

لدرجة انه يجب اعتباره خطأ فاحش
وحيث انه بناء على ما تقدم ترى محكمة
الاستئناف ان البند ٢٥ من لائحة البضائع الذي
يحدد مسئولية المصلحة لا ينطبق على هذه الدعوى
وان المصلحة مسئولة قبل المستأنف عليه عن الضرر
الذي اصابه

المستأنف بان تدفع للمستأنف عليه مبلغ ١٧٦٢٠٠ م.م
مع فوائده القانونية باعتبار المائة خمسة وذلك من
تاريخ المطالبة الرسمية لغاية السداد وذلك لان
الدعوى مدنية ويجب ان تسرى فوائدها بحسب
احكام القانون المدني

قلهذه الاسباب

وحيث ان المستأنف تذهب الى ان ذلك
الضرر يجب ان يكون مقتصرأ على قيمة البضاعة
الحقيقية فقط ولا يشمل الرسوم والمصاريف التي
حكم بها على المستأنف في الدعوى التي رفعت امام
المحكمة المختلطة

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وموضوعا بتأييد الحكم المستأنف فيما يتعلق
بالمبلغ المحكوم به ويتمين تعديله من حيث القوائد
وجعلها ٥٪ بدلا من ٧٪ وذلك من تاريخ
المطالبة الرسمية والزمست المستأنف بالمصاريف

وحيث ان محكمة الاستئناف ترى ان
المصاريف المشار اليها يجب ان يحكم بها للمستأنف
عليه لان مصلحة السكة الحديد نفسها هي التي سببتها
اذ انها رفضت ان تدفع للمستأنف عليه قيمة البضائع
التي كان يطالبها بها البائع ولما رفع هذا دعواه امام
المحكمة المختلطة ضد المستأنف عليه الذي أدخل
مصلحة السكة الحديد ضامنة في الدعوى دفعت
هذه المصلحة بعدم اختصاص المحكمة وحصلت
على حكم باخراجها من الدعوى مع انه لو كان حكم
في الدعوى بأكملها امام المحكمة المختلطة لما اقتضت
الحالة لاقامة دعوى ثانية ودفع مصاريف اخرى
وكانت المصاريف يلزم بها من يحكم عليه في الدعوى

وثلاثمائة قرش صاغ اتماب محاماه
صدر هذا الحكم وتلى علنا بمعرفة جناب
مستر مارشال رئيس الجلسة وبحضور اعضاء
الهيئة المتقدمة وقد امضى جناب مستر برسفال
وكيل هذه المحكمة الذي سمع المرافعة مسودة
الحكم في يوم الثلاثاء ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٢ الموافق
٢٧ شعبان سنة ١٣٤٠

١٦٢

الوقف والشخصية المعنوية . دعوى بطلان الوقف
سقوط الحق في رفعها . متى تبدأ مدة السقوط .

المواد — ٥٣ و ١٤٣ مدني

١ — الوقف شخص ادبي له وجود شرعي يمثل

الناظر للتولى عليه فيملك وجده وبذاته المحصورة امام

وحيث انه بناء على ذلك ترى المحكمة ان

دعوى المستأنف عليه صحيحة ويتمين الحكم بالزام

القضاء فلا يكفى للشخص الحقيقى ان يتمسك بسقوط الحق فى رفع دعوى بطلان الوقف بمضى المدة اذ ان حق التمسك بمضى المدة المقررة قانوناً حق اجتماعى مراعى فيه مصلحة الهيئة الاجتماعية

٢ — من المقرر قانوناً ان دعوى ابطال الاوقاف الحاصلة من المدين اضراراً بدائنه المنصوص عنها بالمادة ٥٣ من القانون المدنى او دعوى بطلان الافعال الصادرة من المدين اضراراً بدائنه المنصوص عنها بالمادة ١٤٣ من القانون المذكور هى وغيرها من الدعاوى الاخرى كسائر الحقوق تسقط بمضى خمسة عشر سنة

٣ — وتبدأ المدة المقررة للسقوط من تاريخ الورقة المطعون فيها قدا اهل الدائن وسكت ولم يستعمل حقه فى طلب ابطال هذه التصرفات من تاريخ صدور العقد المطعون فيه الى ان قضت المدة المقررة عد ذلك قرينة على تنازله عن هذا الحق وعلى هذه القرينة يتأسس سقوط الحق بمضى المدة الطويلة

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر برسفال وكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحبي العزة عطيه بك حسنى ومحمد حلى عيسى بك مستشارين واحمد افدى عوض الشاذلى كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتى

فى الاستئناف المقيد بالجدول العمومى بتمره

١١١٤ سنة ٣٧ قضائية

المرفوع من صاحبتى السمو الاميرتان مهواش

عزيزه هانم وامينه بهروز هانم مستأقتان

ضد

السيد ابوبكر راتب بك بصفته ناظراً على وقف المرحوم اسماعيل راتب باشا ثم عبد الرحيم فهى باشا بصفته مشرفاً على أعمال الناظر المذكور مستأنف عليهما

الوقائع

رفعت المستأقتان هذه الدعوى لمحكمة مصر الابتدائية الاهلية قائلاً فيها انه نظراً لمديونية ورثة المرحوم اسماعيل باشا راتب وهما المرحومان السيد محمد راتب باشا والسيدة خديجة بهيه هانم لمورثتهما المرحومة الاميرة فاطمة ودولت هانم فى مبلغ يربو على الخمسة وعشرين الف جنيه بموجب ثلاث احكام نهائية صادرة فى سنتي ١٨٩٨ و ١٩٠٠ قد اضطررا لطلب الحكم بطلان الثلاثة اوقاف المدينة اعيانها بكتب الوقف الرقيمة ٢٩ ربيع آخر سنة ١٢٩٩ و ٧ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ و ١٣ القعدة سنة ١٣٠٩ مع حذار التنفيذ عليها وفاء الدين الوارد ذكره بالعريضة الابتدائية مع فوائده والزام المستأنف عليهما بجميع المصاريف وانعاب الحماماه مع حفظ كافة الحقوق لانها اوقفت اضراراً بحقوق الدائنه مورثتهما المذكورة وقد دفع وكيل المستأنف عليهما دفعين فرعين اولهما سقوط الدين بمضى المدة وتانيهما سقوط الحق فى اقامة الدعوى هذه ضد الوقف وبعد اتمام المرافعة فى هذين الدفين قضت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٢٠ حضوراً

قبول الدفع الفرعى الثانى وسقوط الحق في اقامة
الدعوى بابطال التصرفات لمضى المدة الطويلة
والزمت رافعتها بالمصاريف ومائة وخمسين قرشا
صاغا اتماب محاماه فاستأثقته المستأثقتان بتاريخ
١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ طالبتين قبول استئنافهما
شكلا وفي موضوعه بالناء الحكم المذكور والقضاء
لهما بما طلبناه امام محكمة اول درجة مع الزام
خصومه بما بجميع المصاريف

وبجلسة المرافعة صمم وكيل المستأثقتين على
هذه الطلبات وطلبا احتياطيا ثمانية طلبات موضحة
بمحضر الجلسة للاسباب التي قالاها بالجلسة
وبالمذكرات المقدمة منها بالدوسية وطلب وكيل
المستأثف عليهما تأييد الحكم المستأثف لاسبابه
وللاسباب التي ذكرها بالجلسة وبالمذكرة المقدمة
بالدوسية

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والانطلاع على
اوراق القضية والمداولة قانونا حيث ان الاستئناف
مقبول شكلا

وحيث ان سمو الاميرتين المستأثقتين
حصرتا دعواهما في ان لمورثتها المرحومة الاميره
فاطمة دولت هانم دينا بالغ مقداره نحو الخمسة
وعشرين الف جنيه وزياده على ورثة المرحوم اسماعيل
باشا راتب وهما المرحومان السيد محمد راتب باشا
السيد خديجه بيه هانم وبمقتضى احكام انتهائية

صادره في ٢٦ ابريل سنة ١٨٩٨ و ٢٢ فبراير سنة
١٩٠٠ وقد اخذت الدائنة في تنفيذ تلك الاحكام
الصادره لها ضد المدينتين المذكورتين ابتداء من
سنة ١٩٠٠ وقد نتج من هذا التنفيذ دعاوى
واشكالات استمر النزاع فيها حتى سنة ١٩٠٦ ولما
كان المرحوم اسماعيل باشا راتب قد أوقف مجلة
اعيان بحجج ايقاف ثلاثة صادرة في ٢٩ ربيع الحمر
سنة ١٢٩٩ و ٧ القعدة سنة ١٣٠٠ والقعدة سنة ١٣٠٠

فالاميرتان تعتبران ان هذه الاوقاف صدرت من
المدين اضرارا بحق الدائنة مورثتها ولذلك رفعتا
هذه الدعوى بطلبان بها بطلان الاوقاف الصادرة من
اسماعيل باشا راتب لوقوعها اضرارا بحق الدائنة
وحيث ان المستأثف عليهما رفعا الدعوى
بسقوط الدين بمضى المدة ثم بسقوط الحق في
دعوى بطلان التصرفات بمضى المدة ايضا بتاريخ
٢٩ مايو سنة ١٩٢٠ حكمت محكمة مصر الابتدائية

الاهلية بقبول الدفع الفرعى الثانى وسقوط الحق
في اقامة الدعوى بابطال التصرفات بمضى المدة
الطويلة . فاستأثقت الاميرتان هذا الحكم وتمسك
المستأثف عليهما بالدفعين اللذين ابدياهما امام محكمة
اول درجة واطافا عليهما دفعا ثالثا وهو عدم قبول
الدعوى لسبق الحكم فيها في مارس سنة ١٩٠٦
ومؤيد هذا الحكم من محكمة الاستئناف في مايو
سنة ١٩٠٦

وحيث ان المستأثقتين يرتكبان في استئنافهما

على. أولا: عدم احقية الوقف في الدفع بسقوط الحق بالتقادم لانه لم يكن له شخصية معنوية تبيح له التمسك بإبداء أوجه الدفع المخولة للمالك لاعتبار ان الملكية لا تزال باقية للواقف . ثانيا . وبفرض ان له هذا الحق فان المدة لم تنقض لانها لا تبدى . الا من الوقت الذي حصل فيه تنفيذ الحكم علي ممتلكات المدين ثم ظهر اعساره وهو سنة ١٩٠٦ عن الدفع بسقوط الحق في رفع دعوى بطلان التصرفات بمضى المدة الطويلة .

حيث ان الفصل في هذا الدفع يستلزم معرفة أولا . ما اذا كان لوقف راتب باشا الحق في التمسك بسقوط الحق في رفع دعوى بطلان الوقف ام لا وثانيا ما اذا كانت المدة المقررة بسقوط هذا الحق قد مضت أم لا

وحيث عن الامر الاول فانه يستفاد من النصوص والاصول المقررة في الشريعة الفراء ومن المبادئ التي جرى عليها قضاء المحاكم الاهلية والمختلطة ان الوقف هو شخص أدبي له وجود شرعي يمثله الناظر المتولي عليه فيملك وحده وبذاته الخصومة امام القضاء ولما كان حق التمسك بمضى المدة المقررة قانونا هو حق اجتماعي مراعى فيه مصلحة الهيئة الاجتماعية فكل شخص حق الاستفادة منه والتمسك به ويتساوى في ذلك الافراد ومن لم شخصية مدنية كالوقف وغيره ليكون هناك حد فاصل تنتهي عنده الدعاوى لتسود الطمأنينة بين

الناس من جهة الحقوق وعلى ذلك يكون المستأنف عليهما بصفتهما ناظرين للوقف المذكور محقين في التمسك بسقوط الحق في رفع دعوى بطلان الوقف بمضى المدة ولا يلتفت اذن لما دفت به المستأفتان بالصقة المذكورة

وحيث فيما يتعلق بالامر الثاني فانه ثبت من حجج الايقاف المقدمة ان المرحوم اسماعيل باشا راتب اوقف املاكه بمقتضى ثلاث حجج شرعية صدرت منه بتاريخ ٢٩ ربيع اخر سنة ١٢٩٩ و٧ القعدة سنة ١٣٠٠ و١٣ القعدة سنة ١٣٠٠ وهذه الاوقاف هي المرفوع بشأنها هذه الدعوى بطلب الغائها لكونها حصلت اضارا بالدائنة المرحومه الاميرة فاطمة دولت هانم موروثة المستأفتين وذلك عملا بالمادة (٥٣) من القانون المدني

وحيث من المقرر قانونا ان دعوى ابطال الاوقاف الحاصلة من المدين اضارا بدائنه المنصوص عنها بالمادة (٥٣) من القانون المدني او دعوى بطلان الافعال الصادرة من المدين اضارا بدائنيه المنصوص عنها بالمادة — ١٤٣ — من القانون المذكور هي وغيرها من الدعاوى الاخرى كسائر الحقوق تسقط بمضى المدة المقررة قانونا وهي خمسة عشر سنة ومتى تقرر ذلك يجب معرفة من اى تاريخ تبدىء المدة المذكورة هل من تاريخ الورقة المطعون فيها او من تاريخ التنفيذ على اموال المدين كما تدفع المستأفتان

وحيث من المقرر عند علماء القانون ان المدة المقررة لسقوط الحق في رفع دعوى ابطال الاوقاف الصادرة من المدين اضرارا بدائيه يتبدى من تاريخ الورقة المطعون فيها ومن ذلك الوقت يحق للدائن التقاضى بشأن ابطال الافعال الصادرة من مدينه اضرارا بحقوقه وفي الوقت نفسه يتبدى المدة المذكورة فاذا اعمل الدائن وسكت ولم يستعمل حقه في طلب ابطال هذه التصرفات من تاريخ صدور العقد المطعون فيه الى ان مضت المدة المقررة في القانون بعد ذلك قرينة على تنازله عن هذا الحق وعلى هذه القرينة يتأسس سقوط الحق بمضى المدة الطويلة

وحيث من جهة الوقائع فانه ثابت ان الاوقاف الثلاثة المطلوب ابطالها صدرت من اسماعيل باشا راتب في سنتي ١٢٩٩ و ١٣٠٠ هجرية وحيث ان سمو الاميرة فاطمة دولت هانم الدائنة او ورثتها من بعدها لم يرفعن الدعوى بطلب ابطال هذه الاوقاف لصدورها من المدين اضرارا بحقوقهن الا في سنة ١٣٧٢ هجرية ولم يتخذن اى اجراءات من شأنها ان تقطع سريان المدة الطويلة حتى اقضت من زمن بعيد

وحيث ان اجراءات تنفيذ الاحكام التي قامت بها سمو الاميرة الدائنة وورثتها من بعدها واستمرت لحد سنة ١٩٠٦ وذلك لحصولهن على الدين لا تقطع المدة الطويلة فيما يختص بدعوى ابطال التصرفات

كما وانه لا يمكن اعتبار هذه الاجراءات مبدأ لسريان المدة الطويلة لان حق الدائن يتعلق بالحجج المطعون فيها بمجرد صدورها كما تقدم وحيث مما سبق ايضاحه يكون حق المستأثمين في رفع دعوى ابطال الاوقاف الصادرة من المرحوم اسماعيل باشا راتب المدين اضرارا بحقوق دائنيه قد سقط بمضى المدة الطويلة المقررة قانونا .

وحيث فيما يختص بالدفع المتعلق بسقوط المدين بمضى المدة فلا ترى المحكمة وجها للنظر فيه بعد ماقرر هنا

وحيث فيما يتعلق بالدفع الجديد الذي يتسك به المستأنف عليها امام هذه المحكمة وخصوصا بعدم جواز هذه الدعوى لسبق الحكم فيها انتهايا فترى المحكمة ان لا فائدة من النظر فيه اكتفاء بسقوط حق رفع الدعوى بمضى المدة المذكورة وحيث لما سبق بيانه وللاسباب الواردة بالحكم المستأنف يكون الحكم المذكور في محله ويتعين تأييده

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف والزام المستأثمين بالمصاريف وثلاثمائة قرش صاغ اتعاب محاماه ورفضت ماعدا ذلك من انطباعات تلى هذا الحكم بمعرفة جناب مستر مارشال

رئيس الجلسة وبحضور حضرات اعضاء الهيئة
السابقة في يوم الثلاثاء ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٢ الموافق
٢٧ شعبان سنة ١٣٤٠ وقد امضى على مسودة
الحكم جناب مستر برسيغال وكيل المحكمة الذي
سمع المرافعة في الدعوى

وكيل المحكمة وبحضور حضرات مستر هل وصاحب
الغزة محمد بك حلي عيسى مستشارين واحمد افندي
عوض الشاذلي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بتمرة
٥٠٩ سنة ٣٨ قضائية

المرفوع من الستات ستوته وزكيه وفرحانه
وزينب بنات المرحوم خليل ابراهيم المصري
مستأنفات

ضد

الست حنيفه بنت احمد سلامه عن نفسها
بصفها وضيه على ولدها عوض القاصر مستأنف
عليها

الوقائع

رفعت المستأنفات هذه الدعوى لمحكمة
الاسكندرية الابتدائية الاهلية قلن فيها ان المرحوم
خليل ابراهيم المصري مورثهن ومورث المستأنف
عليها بصفتهن وفي ترك ما بورت عنه شرعا عقارات
مبينة بعريضة الدعوى الافتتاحية ينحصن فيها
٢ ١/٥ من مجموع التركة ويقدر نصيبهن بمبلغ
٤٢٠ جنيه وقد ادعت المستأنف عليها بان المورث

باع ما يملكه لابنها القاصر بموجب عقديع طعن
فيه بانه تحرر في مرض الموت فهو باطل بذلك
طالبين الحكم بعلان عقد البيع المذكور وبثبيت
مللكتين الى ٢ ١/٥ من مجموع التركة مع

١٦٣

استئناف . طلبات جديدة . ادلة جديدة .

المواد ٣٦٨ و ٣٦٩ مرافعات مدنية

رفعت دعوى بطلان عقد بيع لصدورها في مرض
الموت وفي اثناء نظر الدعوى في الاستئناف طلب
المستأنفون الحكم بطلان العقود لانها عقود هبة ولم تحصل
بعقد رسمي

قدفعت المستأنف عليها بان هذا الطلبات من الطلبات
الجديدة التي لا يجوز تقديمها في الاستئناف كنص المادة
٣٦٨ من قانون المرافعات لانه لم يرد لها ذكر مطلقا
في عريضة الاستئناف

قررت المحكمة بان هذا الدفع لا محل له لان المستأنفات
لم يطلبن شيئا آخر غير الطلبات الاصلية وهي الحكم بطلان
عقود البيع -- اما الاسباب التي تمسكن بها وبني عليها
ذلك البطلان فليست -- وى ادلة جديدة لثبوت الدعوى
ولا يمكن اعتبارها طلبات جديدة . ولذا يجوز ابدائها
في الاستئناف عملا بنص المادة ٣٦٩ مرافعات

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية التجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر برسيغال

المصاريف والالتاب بحكم مشمول بالنفاذ (الموقت) بلا كفاله وبعدم انعام المرافعة في الدعوى قضت المحكمة المذكورة آتفا بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ حضوريا برفض دعواهن والزامهن بالمصاريف فاستأنفن الحكم المذكور بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٢١ طلبن قبوله شكلا وفي موضوعه بالتناء الحكم المذكور والقضاء لهن بما طلبته امام محكمة اول درجة واحتياطيا الاحالة على التحقيق مع الزام المستأنف عليها بصفتها بالمصاريف والالتاب عن الدرجتين ومجلس المرافعة صمم وكيلاهن مع هذه الطلبات للاسباب التي قالها بالجلسة مزادا عليها ان العقود عقود هبة فهي باطلة كما قضت به دوائر هذه المحكمة مجتمعة يوم اول مايو سنة ١٩٢٢ وطلب وكيل المستأنف عليها تايد الحكم المستأنف لاسبابه ووعد بتقديم مذكرة قدمها فعلا

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف مقبول شكلا .

وحيث ان المستأنفات يطلبن الحكم بطلان عقود البيع الصادرة من مدة شهرين سنة ١٩١٩ من خايل ابراهيم الزيات الى ولده القاصد عوض خايل ابراهيم بتاريخ ٩ يناير ومسجله بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٩١٩ وقد استغدننا في طلبهن هذا امام محكمة اول درجة وفي عريضة الاستئناف على ان هذه العقود

صدرت من المورث في اثناء مرض الموت ثم طلبن اخيرا امام محكمة الاستئناف بجلسة ١٦ مايو سنة ١٩٢٢ الحكم بطلان العقود المذكورة لان البائع ابرا المشتري من الثمن فهي اذن عقود هبة وبما ان هذه الهبة لم تحصل بعقد رسمي فهي لاغية طبقا لنص المادة ٤٨ من القانون المدني

حيث ان المستأنف عليها قالت بنتيجتها الاخيرة ان هذا الطلب من الطلبات الجديدة التي لا يجوز تقديمها في الاستئناف كنص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات وخصوصا لانه لم يرد له ذكر مطلقا في عريضة الاستئناف

وحيث ان هذا الدفع لا محل له وهو على غير اساس لان المستأنفات لم يطلبن شيئا آخر غير الطلبات الاصلية وهي الحكم بطلان عقود البيع المشار اليها واما الاسباب التي تمكن بها وبني عليها ذلك البطلان ليست سوى ادلة جديدة لثبوت الدعوى ولا يمكن اعتبارها طلبات جديدة ولذا يجوز ابدائها في الاستئناف عملا بنص المادة ٣٦٩ من قانون المرافعات

وحيث انه فيما يختص بالموضوع فانه لم يثبت ما يدعيه المستأنفات من ان العقود المطعون فيها تحررت في مرض الموت واما عن الوجه الثاني فان محكمة الاستئناف بحكمها الصادر من دوائرها مجتمعة بتاريخ اول مايو ١٩٢٢ بان العقد المزعوم انه عقديع ولكنه يتضمن هبة الثمن الا براء منه لا يعتبر

ان الاحكام كما يكون قبولها صريحا يكون ايضا
ضمينيا فالقبول الضمني ينتج من كل عمل يصدر من
الخصم ويكون من شانه الدلالة على الرضاء بالحكم .
فالخصم الذي يعلن الحكم من غير تحفظ ولا معارضة
من جانب المعلن اليه يعتبر ذلك تساهيا منه وقبولا بما
قضى به فلا حق له بعد ذلك ان يطعن في الحكم بطريق
الالتماس

لا يقبل التماس المرفوع بعد الميعاد ولا فرق في
ذلك ان يكون المعلن للحكم هو من صدر لمصلحه او
من صدر ضد . لانه لا يصح تمييز احد الخصمين عن
الآخر فيما يختص بالمواعيد

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة طاحت رئاسة جناس مستربرسفال
وكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحب العزة
عطيه بك حسني ومحمد بك حلي عيسى مستشارين
واحمد افندي عوض الشاذلي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الاتي

في التماس المقيد بالجدول العمومي بتمرة ٤٦٧ سنة ٣٩
قضائية

المرفوع من الخواجه خليل ابراهيم رزيق

ملتمس

ضد

عزيز افندي سليمان وسليمان افندي اسعد

ملتمس ضدهما

الوقائع

يغافل يعتبر هبة محضة وهي لاغية اذا لم تحصل
بعقد رسمي وتري هذه المحكمة ان الواجب احترام
هذا الحكم والاسباب الواردة به وفي هذه الحالة
يتعين الحكم ببطالان عقود البيع الثلاثة المشار اليها
اتها مع تثبيت ملكية المستأثقات لحصتهن الشرعية
في تركه المورث .

وحيث ان المستأثقات لم يتمكن ببطالان
الهيئة الا اخيرا امام محكمة الاستئناف فقد تسين
اذن في جزء عظيم من مصاريف الدعوى ولذا
تري المحكمة الزام طرفي الخصوم بمصاريف الدرجتين
مناصفة بينهما

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا
وموضوعا بالقضاء الحكم المستأنف وببطالان الثلاثة
عقود المؤرخة في ٩ يناير سنة ١٩١٩ وصادره من
خليل ابراهيم وثبوت ملكة المستأثقات الى خمسة
عشر قيراطا وثلاثة ارباع قيراطا من مجموع تركه
المورث والزام طرفي الخصوم بمصاريف الدرجتين
مناصفة وبالمقاصه في اتعاب المحاماه عنها هذا
ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء
٢٣ ما سنة ٩٢٢ الموافق ٢٤ رمضان سنة ١٣٤٠

١٦٤

التماس اعادة النظر . قبول الحكم . القبول
الضمني . اعلان الحكم . اثره في سريان المواعيد

رفع الملتبس هذه الدعوى لمحكمة طنطا
الابتدائية قل فيها انه اتفق مع الملتبس ضد هما وآخر
على ان يبيعهم خمسة الاف زكيه فوارغ اول عبوة
بشروط خالفوها لذلك طلب الزامهم متضامين
بدفع مبلغ ١٣٠ ٢٥٧ ^{جيه} بما فيه قيمة الشرط الجزائي
المتفق عليه وقد حكمت المحكمة المذكورة فيها بتاريخ

٣١ اغسطس سنة ١٩٢٠ حضوريا بالزام سليمان

اسعد بان يدفع له مبلغ ٤٥٠ ^{جيه} والمصاريف

المناسبة ومائتي قرش صاغ اتعاب محاماه فاستأنف

هو هذا الحكم وطلب ان يلزموا جميعا بالمبلغ

المحكوم به متضامين مع المصاريف واتعاب المحاماه

عن الدرجتين وقد حكمت محكمة الاستئناف بتاريخ

٢٨ مايو سنة ١٩٢١ بالناء الحكم المذكور فيما يختص

بعزيز افندي سليمان والزامهم مع سليمان افندي

اسعد بالمبلغ المحكوم به مع المصاريف ومائتي قرش

صاغ اتعاب محاماه وتأييده فيما عدا ذلك فرفع

الملتبس هذا الالتماس بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٢٢

طالباً قبول الالتماس بالنسبة لمبلغ ٢٢٥ ^{جيه} ٩٨

والمصاريف المناسبة له عن الدرجتين ومائة قرش

اي نصف الاتعاب المحكوم بها من محكمة

الاستئناف والحكم بالزام الملتبس ضد هما متضامين

بدفع هذا المبلغ والزامهما ايضا بالتضامن بمصاريف

الالتماس والاتعاب

وبجلسة المرافعة دفع وكيل الملتبس ضده

الاول بعدم قبول الالتماس لرفعه بعد الميعاد القانوني

وكيل الملتبس طلب رفض هذا الدفع للاسباب
التي قالمها بالجلسة والمحكمة ضمت هذا الدفع للموضوع
وامرت الخصوم بالتكلم فيه فصمم وكيل الملتبس
على طلباته السابقة ووكيل الملتبس ضده الاول
طلب رفض الالتماس للاسباب التي ذكرها كل
منهما بالجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

اوراق القضية والمداولة قانونا

حيث ان الملتبس كان رفع استئنافا عن الحكم

الصادر من محكمة طنطا الاهلية القاضي بالزام سليمان

افندي اسعد بان يدفع للملتبس مبلغ ٤٥٠ ^{جيه}

وباخراج عزيز افندي سليمان ويوسف افندي

سليمان من الدعوى فاستأنف الملتبس هذا الحكم

ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٢٨ مايو سنة

١٩٢١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع

بالناء الحكم المستأنف فيما يختص بعزيز افندي

سليمان وبالزامه مع سليمان افندي اسعد بالمبلغ

المحكوم به وتأييد الحكم فيما عدا ذلك فرفع المستأنف

التماسا عن هذا الحكم بعرضه اعطت في ٨ فبراير

سنة ١٩٢٢

وحيث ان الملتبس ضده الاول دفع فرعيا

بعدم قبول الالتماس لرفعه بعد الميعاد القانوني

وحيث انه لا نزاع بين الخصوم في ان الحكم

الملتبس اعادة النظر فيه اعطته الملتبس للملتبس

ضدها بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٩٢١ بدون تحفظ
مع ان الالتماس لم يرفع الا في ٨ فبراير سنة ١٩٢٢
وحيث يظهر من المرافعة ان الملتمس استولى
على نصف المحكوم به بتنفيذ الحكم المذكور
وحيث من المقرر ان الحكم كما يكون قبوله
صريحاً يكون ايضاً ضمناً فالقبول الضمني ينتج
من كل عمل يصدر من الخصم ويكون من شأنه
الدلالة على الرضاء بالحكم فالخصم الذي يعلن الحكم
من غير تحفظ ولا معارضة مامن جانب المعلن اليه
يعتبر ذلك تسليماً منه وقبولاً منه بما قضي به وعلى
هذا فلا حق للملتمس بعد ذلك ان يطعن في الحكم
بطريق الالتماس ويكون التماسه غير مقبول

وحيث من جهة أخرى فانه قد مضى الميعاد
القانوني الواجب الالتماس فيه لمضى عدة اشهر
على اعلان الحكم بدون فرق بين ان يكون المعلن
للحكم هو من صدر لمصلحته او من صدر ضده
لانه لا يصح تمييز أحد الخصمين عن الآخر فيما
يختص بالمواعيد بل الكل سواء في ذلك
وحيث لما ذكر يكون الدفع الفرعى في محله
ويتعين قبوله والحكم بعدم قبول الالتماس لرفعه
بعد الميعاد القانوني مع الزام رافعه بالقرامة القانونية
فهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الالتماس شكلاً
وبالزام الملتمس بالمصاريف وقرامة قدرها الرعاية
قرش صاغ اتعاب محاماه .

صدر هذا الحكم وتلى علناً تحت رئاسة
وبحضور الهيئة المتقدمة عدا سعادة عطيه بك الذي
امضى مسودة الحكم فانه مسترهل المستشار وذلك
في يوم الثلاثاء ٢ مايو سنة ١٩٢٢ الموافق ٥ رمضان
سنة ١٣٤٠

١٦٥

التماس اعادة النظر . واقعة غش شخصي .

قدم اخذ الخصوم مذكرة مرفقة بترجمة عقد مشتملة
على غلطات في الترجمة . فرفع خصمه التماساً بناء على
ان هذا العمل يعتبر غشاً شخصياً من الخصم ترتب عليه
تأثير في رأى القضاة في الحكم فقررت المحكمة
أولاً — ان المراد من المادة ٣٧٢قرة ثانية من قانون
للمرافعات هو الطرق الاحتمالية التي يقصد بها الخصم
المذكور الحصول على حكم لصالحه . واما الاقوال الكاذبة
والمغالطة فانها لا تكفى الا اذا كانت مقترنة بطرق احتمالية
ثانياً — ان تقديم الخصم على سبيل الاستدلال فقط
ويقصد تسهيل العمل على المحكمة ترجمة مغلوطة لمستند
يوجد أصله ضمن اوراق القضية لا يمكن اعتباره من
قبيل الغش المنصوص عنه بالمادة السالف ذكرها وخصوصاً
لان الغلطات المزعومة يظهر انها مجرد سهو او خطأ مادي
ثالثاً — ان الغش يفرض ثبوته يجب ان يكون قد
ترتب عليه التأثير في رأى القضاة

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علناً تحت رئاسة حضرة صاحب المالى
احمد طلعت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات

جناب مستر مارشال ومستر هل مستشارين ومحمد
عبد السلام افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الالتماس المقيد بالجدول العمومي بتمرة
٥٩٧ سنة ٣٩ قضائية

المرفوع من حضرتي بدرخان بك علي و ابراهيم
بك فهمي ملتسمين

ضد

السيدتين منيرة ونازلي هانم كريمتي المرحوم
محمد بك رستم ملتسم ضدهما
الوقائع

.....
.....

الحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
ورق الدعوى والمداولة قانونا
حيث ان الالتماس مقبول شكلا

وحيث ان الالتماس بني على ان المحامي عن
الملتسم ضدهما قدم لمحكمة الاستئناف مذكرة
باللغة الفرنسية مرفقة بترجمة عقد البيع مشتملة
على غلطات كثيرة في الترجمة وترتب عليها خطأ
الحكمة وان هذا العمل يعتبر غشا شخصيا من
الخصم ترتب عليه تأثير في رأى القضاة في الحكم
وحيث ان الملتسمين ذكرا ثلاث عبارات
اشتملت على خطأ في الترجمة المقدمة ومن شأنها

التأثير في الحكم المرفوع عنه هذا الالتماس وهي
اولا ان عنوان العقد ترجم « عقد بيع » بدل « عقد
بيع ابتدائي » ثانيا ان كلمتي « بصفة عربون »
قد حذفنا من البند الثاني من العقد . ثالثا ان
الكلمات « او تفي عن كتابة العقد النهائي » قد
ترجمت خطأ بمعنى الامتناع عن التوقيع على العقد
النهائي

وحيث انه يجب ان يلاحظ اولا ان الغش
الشخصي الذي يحصل من احد الخصوم يجب ان
يقام عليه الدليل وان المراسم المادة — ٣٧٢ قهره
ثانيه من قانون المرافعات هو الطرق الاحتيالية
التي يقصد بها الخصم المذكور الحصول على حكم
لصالحه واما الاقوال الكاذبة والمغالطة فانها لا تكفي
الا اذا كانت مقترنة بطرق احتيالية

وحيث ان الوجه الذي بني عليه الالتماس
هو ان الخصم قدم على سبيل الاستدلال قطع
وبقصد تسهيل العمل على المحكمة ترجمة مغلوطة
باللغة الفرنسية مستند يوجد اصله ضمن اوراق
القضية وقد كان الاساس الذي بني عليه الحكم
فان محكمة الاستئناف ترى ان هذا العمل لا يمكن
اعتباره من قبيل الغش المنصوص عنه بالمادة السالف
ذكرها وخصوصا لان الغلطات المزعومة يظهر
انها مجرد سهو او خطأ مادي وفي الواقع فان في
عبارتين من ضمن الثلاث المشار اليها لم يحصل
سوى حذف كلمة ويجوز ان ذلك كان نتيجة خطأ

كتابي واما العبارة الثالثة فانه من الواضح ان هناك خطأ مطبعيا لان الجملة الفرنسية ليست منطقية على قواعد اللغة ولا معنى لها
 وحيث انه فضلا عن ذلك فان النش حتى يفرض ثبوته يجب ان يكون قد ترتب عليه التأثير في رأى القضاء

وحيث انه في هذه القضية لا يظهر ان ترجمة العقد الذى هو أساس الدعوى كان لها أى تأثير قاطع في رأى المحكمة وفي الواقع فان مجرد اغفال كلمة (ابتدائي) في عنوان العقد لا يمكن ان يكون وحده كافيا لحمل المحكمة على اعتبار ذلك العقد عقدا بانا لان الدعوى كلها كانت تدور حول مسألة معرفة ما اذا كان العقد عقد ابتدائي او عقدا نهائيا وهذه المسألة بكافة وجوهها كانت موضوع مناقشة قضائية باسباب الحكم الاستثنائي

وحيث انه فيما يتعلق بمسألة العيوب فانه قد حصل ايضا مناقشة طويلة لمعرفة ما اذا كان مبلغ الالفى جنيه قد دفع حقيقة بصفة عربون بمعنى هذه الكلمة الصحيح او انه دفع على الحساب من أصل الثمن وقد بحثت محكمة الاستئناف بحثا مستفيضا في التمييز بين هاتين الحالتين وقررت ان المبلغ المشار اليه لم يدفع بصفة عربون بالمعنى الخاص به وانه حتى مع استمال هذه الكلمة في العقد خطأ وخلافا لماهية العقد واردة الطرفين المتعاقدين الحقيقية فان المحكمة يجب ان تحصل في هذه المسألة

وان قصر العقد حسب نية المتعاقدين الحقيقية وحيث انه يتضح جليا من جميع الاعتبارات الميئة باسباب الحكم الاستثنائي المشار اليه ان حذف بعض الكلمات من ترجمة العقد لم يكن في حد ذاته كافيا لخطأ المحكمة في معرفة حقيقة ماهية العقد الذي كان موضوع حكمها

وحيث انه بناء على ذلك يتعين رفض الالتماس موضوعا والزام الملتزمين بالترامة المنصوص عنها بالمادة ٣٧٣ من قانون المرافعات فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الالتماس شكلا ورفضه موضوعا والزامت الملتزمين بالمصاريف وبغرامة ٤٠٠ قرشا و ٤٠٠ قرشا اتماب محاماه صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسته يوم الاثنين ٢٢ مايو سنة ١٩٢٢

١٦٦

غلة الوقف . سقوط الحق في المطالبة بها

بمضى خمس سنوات

اذا كان الوقف عبارة عن اطيان زراعية تستحق غلتها سنويا وتدفع عند قبضها للمستحق في الوقف فلا يصح للمستحق المطالبة بالريع اذا مضى على استحقاقه فيه خمس سنوات هلالية

لان المادة ٢١١ مدنى تقضى بصفة عامة بسقوط الحق بالمطالبة بكل ما هو مستحق دفعه سنويا بمضى خمس سنوات هلالية ولم تفرق بين الوقف وغيره وناظر الوقف لم يكن الا وكلا عن جهة الوقف لا عن المستحقين

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية
الدائرة المدنية والتجارية
المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة ابو بكر باشا وبحضور جناب مستر هل
وحضرة صاحب العزة علي حسين بك مستشارين
ومحمد فهمي احمد افندي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الاتي
في الاستئناف المقيّد بالجدول العمومي بتمرة
٨٩٠ سنة ٣٨ قضائية
المرفوع من السيدتين بهيه هانم وخديجة
هانم كريمي المرحوم حسين بك نامق
ضد
محمد بك نامق ومن معه
وقائع الدعوى
رفع المستأنف عليهم عدا واحد منهم هذه
الدعوى امام محكمة بنى سوف الابتدائية الاهلية
ضد المستأنفتين بصفتهما ناظرتي وقف المرحوم
حسين بك نامق وقالوا فيها ان المرحوم حسين بك
نامق اوقف اطيانا كثيرة من ضمنها قديس مينة
بمريضة افتتاح الدعوى وجعل الاستحقاق فيها
لجميع ذريته على السواء الذكر كالاتى وتشارك
جميع الطبقات في الاستيلاء على الريع وكانت المدعى
عليهما تدعيان بان ريع هذه الاطيان خاص بهما
لانهما من الطبقة الاولى وليس لباقي الطبقات
الاشتراك معهما في ريع الاطيان المذكورة
وبتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩١٨ رفع محمد نامق
بك احد المدعين دعوى امام محكمة بنى سوف
الابتدائية الشرعية ضد المدعى عليها طلب فيها
أحقته في الريع واشترك جميع الطبقات فيه. وبتاريخ
٥ فبراير سنة ١٩١٩ حكم له بطلباته المذكورة
وبان جميع ذرية المرحوم حسين بك نامق يشتركون
في غلة الوقف المذكور سواء
فاستأنف المدعى عليها هذا الحكم وتأيد من
محكمة الاستئناف العليا الشرعية بتاريخ ٨ مارس
سنة ١٩٢٠ فطلب المدعون من المدعى عليها بصفتهما
ناظرتين تقديم حساب ريع الوقف المذكور من
تاريخ وفاة المرحومه الست زينب هانم والدفن
الحاصل في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٢ لغاية اخر سنة
١٩١٩ فأبنا عليهم تقديمه لذلك رفع المدعون
هذه الدعوى بمريضة تاريخها ١٥ مايو سنة ١٩١٩
ضد المدعى عليها بصفتهما ناظرتين على الوقف
المذكور طلبوا فيها الحكم بالزامهما بتقديم كشف
بحساب الاطيان المذكوره عن المدقم تاريخ وفاة
مورثتهم المرحومة الست زينب هانم الحاصل في
٢٨ اكتوبر سنة ١٩١٢ لغاية اخر سنة ١٩١٩ مؤيدا
بالمستندات المشبهة لصحته في الميعاد لدى تعيينه المحكمة
مع الغرامة التي تقرر لها عن كل يوم من أيام التأخير
وبعد ان تمحضرت القضية احيلت على جلسة
الرافعة وفيها صمم الحاضر عن المدعين على طلباتهم

الموضحة بالمريضه لما بينته بمحضر الجلسة والمذكرة
المقدمة منه والحاضر عن المدعي عليها طلب رفض
الدعوى لان طلب الحساب عن مدة سابقة قبل
الحكم الشرعي الاستئنافي الرقم ٨ مارس سنة ١٩٢٠
مخالف لاحكام الشرعية والاسباب الاخرى التي
تدونت بمحضر الجلسة والمذكرة المقدمة منه .

وبتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٢١ قضت المحكمة
المشار اليها حضوريا بالزام المدعي عليها بتقديم
الحساب عن ريع ٤٣٦ فدان المينة الحدود والمعام
في صحيفة الدعوى في ظرف شهرين مؤيذاً
بالمستندات اللازمة وذلك من تاريخ اعلانها بهذا
الحكم وان تأخرت عن تقديمه في الميعاد المذكور تلزم
بترامة يومية قدرها خمسون قرشا عن كل يوم من
ايام التأخير واقت الفصل في المصاريف الان

فاستأنف المدعي عليها هذا الحكم بتاريخ ٢٥
يونيه سنة ١٩٢١ طالبين للاسباب المينة بصحيفة
استئنافها الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلا
وموضوعا بالناء الحكم المستأنف ورفض دعوى
المستأنف عليهم والزامهم بالمصاريف وانعاب المحالاه
عن الدرجتين

وبجلسة ٣٠ مارس ١٩٢٢ المحدده اخيراً لنظر
هذا الاستئناف سمعت اقوال وطلبات الطرفين
كالدون بمحضر الجلسة ثم احيلت القضية للحكم
المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

اوراق القضية والمداولة قانونا
حيث ان الاستئناف مقبول شكلا
وحيث ان وفاة المرحومة زينب هاتم كانت
في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩١٢ وورثتها رفعوا دعوى
الاستحقاق في الوقف بالمحكمة الشرعية في ٥ يونيه
سنة ١٩١٨ ودعوى المطالبة بالريع بالمحكمة الاهلية
في ١٥ مايو سنة ١٩٢٠

وحيث ان المستأنتين تمسكان بسقوط حق
المستأنف عليهم في غلة الوقف عن المدة السابقة
على الدعوى الشرعية لانها كانتا متقدتان استحقاقهما
دونهم لكامل الغلة والمستأنف عليهم من يدفعون
بان حقهم في الريع لا يسقط الا بمضى خمسة عشر
سنة لان يد الناظر يد امانه

وحيث ان الوقف عبارة عن اطيان زراعية
تستحق غلتها سنويا وتدفع عند قبضها للمستحقين
في الوقف

وحيث ان المادة ٢١١ من القانون المدني
تقضي بصفة عامة بسقوط الحق بالمطالبة بكل ماهو
مستحق دفعه سنويا بمضى خمس سنوات هلالية
ولم تفرق بين الوقف وغيره وناظر الوقف لم يكن
وكيلا الا عن جهة الوقف لاعن للمستحقين فيه
والمحكمة ترى عملا بالمادة المذكورة وما جرت عليه
بعض المحاكم في احكامها اخذا بهذا المبدأ ان الحكم
المستأنف في غير محله وان المستأنف عليهم لاحق
لهم في الريع الا من مدة خمس سنوات هلالية

السابقة على رفع الدعوى الشرعية فيتمين تعديل
الحكم بهذا المعنى

بناء عليه

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف
والزام المستأقنين بصفةهما بتقديم حساب عن
ربيع الوقف مدة خمس سنوات هجرية السابقة على
٥ يويه سنة ١٩١٨ تاريخ رفع الدعوى الشرعية
لغايه اخر سنة ١٩١٩ ميلادية ويكون ذلك في مدة
شهرين من تاريخ اعلانها بهذا الحكم وان تاخرنا
تلزمان بدفع ٥٠ خمسين قرش يوميا عن كل يوم
من ايام التأخير واجت الفصل في المصاريف الان
ورفضت ماخالف ذلك من الطلبات

هذا ما حكمت به المحكمة في جاستها العلنية
المنعقدة في يوم الخميس ٢٧ ابريل سنة ١٩٢٢
الموافق ٢٩ شعبان سنة ١٣٤٠

١٦٧

اجارة . مستأجران . التاريخ الثابت . وضع اليد
الاولوية

استمرار للمستأجر القديم واضعا يده بعد انتهاء مدة
اجاره بالرغم من انذار المستأجر الجديد له وبالرغم من
اسبقية تاريخ عقد الاخير يعتبر بغير حق ولا يكسبه
الاولوية على المستأجر الجديد لان وضع يده كان بناء
على عقد سابق وانتهى لا بتمتضي العقد الجديد الحاصل
بعد التاريخ الثابت لعقد المستأجر الجديد حتى تكون
المادة ٣٦٥ مدني منطبقة

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر
محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب
السعادة ابوبكر يحيى باشا بحضور جناب مستر هل
وحضرة صاحب الغزه على بك جسين مستشارين
ومحمد فهمي احمد افندي كاتب الجلسة
أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بتمرة
٨٨٠ سنة ٣٨ قضائية
المرفوع من ليفون كامكاميان والشيخ محمد
الجوهري

ضد

ورثة الشيخ مصطفى دعبس ومحمد ابراهيم
الزرقاتي واحمد بك شرين ناظر وقف المرحوم
حسين باشا خليفه

وقائع الدعوى

رفع مصطفى دعبس ومحمد ابراهيم الزرقاتي
هذه الدعوى امام محكمة المنصورة الابتدائية
الاهلية ضد المستأقنين واحمد بك شرين بصفته
المذكورة وآخرين وطلبا فيها الحكم اولا بتعيين
حارس قضائي بصفة مستعجلة على الاطيان المذكورة
بريضة دعواهما ليستأجرهما ويودع صافي ريعها بخزينة
المحكمة حتي يفصل نهائيا في هذا النزاع مع شمول
الحكم بالنفاذ بنسخته الاصلية تانيا — الحكم

بالزام المدعى عليهم الثلاثة الاول بمبلغ ٥٠٠ جنية على سبيل التعويض — ثالثا : الحكم بتفادع قدى الطالبين المؤرخين ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ والزام المدعى عليهم الثلاثة الاول في مواجهة الباقيين بتسليم الاطيان المينة الحدود والمعلم بذييل الاعلان وكف منازعة المعلن اليهم — رابعا : الزام الثلاثة الاول من المعلن اليهم بالمصاريف والانتداب بحكم مشمول بالنفاذ في جميع الطلبات — وبعد ان تم تحضير الدعوى احيلت على جلسة المرافعة وفيها طلب الحاضر عن المدعين الحكم بهذه الطلبات ودفع الحاضر عن احمد بك شرين المدعي عليه الاول بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى لانه متفق على التقاضي بمصر وانضم له في هذا الدفع كل من الشيخ محمد الجوهري والخواجه ليفون المدعي عليهما الثاني والثالث فقال الحاضر عن المدعين ان في الدعوى خصوما عن الدافعين بعدم الاختصاص وتابعين لدائرة المحكمة والمحكمة امرت بضم الدفع على الموضوع وبعد ان تبودلت المذكرات بين الطرفين وابدى كل منهم اوجه دفاعه حكمت المحكمة المشار اليها بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٢١ حضوريا والثلاثة الاول من المدعى عليهم وفي غيبة الباقيين اولا — برفض الدفع الفرعي وباختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى وثانيا — باعتماد قدى الايجار الصادرين من المدعي عليه الاول احمد بك شرين الى المدعين المؤرخين ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٩ والزام المدعى عليهم الثلاثة الاول بمبلغ مايتين جنية على سبيل التعويض بطريق التضامن بينهما مع الزامهما بالمصاريف و٢٠٠ قرش انتداب محاماه وشملت الحكم بالنفاذ الموقت وبلا كفاله وباخراج باقى المدعي عليهم من الدعوى بلا مصاريف ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات

فرع المستأفان استئناف هذا الحكم بتاريخ ٢٨ و ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٠ طالبين الحكم بقبول استئنافهما شكلا وبعدم اختصاص محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية بنظر هذه الدعوى . ثانيا — ايقاف تنفيذ الحكم الابتدائي والغاء النفاذ الموقت المشمول به ذلك الحكم . ثالثا — في الموضوع بالناء الحكم الابتدائي الصادر لمصلحة المستأف عليهما الاولين من محكمة المنصورة الابتدائية الاهلية بتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٢١ ضد المستأف الاول والمستأف عليه الثالث بجميع اجزائه والزام المستأف عليهما بالمصاريف وانتداب المحاماه عن الدرجتين

وفي اثناء سير هذا الاستئناف توفى مصطفى ذعبس المستأف عليه الاول وحلت ورثته محله

وبجلسة ٩ ابريل سنة ١٩٢٢ المحددة اخيراً
 لنظر هذا الاستئناف صمم وكيل المستأففين علي هذه
 الطلبات والحاضر ان عن المستأف عليهم عدا الاخير
 طلبا التأييد ثم اجل النطق بالحكم لجلسة اليوم ٢٧
 فبراير سنة ١٩٢٢

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على
 اوراق القضية والمداولة قانونا

حيث ان الاستئناف مقبول شكلاً

وحيث أنه ظاهر من الاوراق ان استئجار
 المستأف عليهم للاطيان موضوع النزاع كان بمقد
 ذى تاريخ ثابت في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ وان عقد
 الخواجه ليفون ذى تاريخ ثابت في ١٥ مايو سنة
 ١٩٢٠ وان المستأف عليهم اندرو الخواجه المذكور
 في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٠ واخبروه باستئجارهم للاطيان
 التي تفنى مدة ايجاره لها في ٣١ اكتوبر من السنة
 المذكورة وطلبوا منه تمكينهم من تحضيرها للزراعة
 حسب الاصول الزراعية

وحيث ان الخواجه ليفون استمر واضماً
 يده بعد انتهاء مدة ايجاره غير مكثرت بانذار ولا
 باسبعية تاريخ عقد المستأف عليهم فيكون استمراره
 في وضع يده بغير حق ولا تكسبه الا وثوبة علي
 المستأف عليهم لان وضع يده كان بناء علي عقد
 سابق وانتهى لا بمقتضى العقد الجديد حتي تكون
 المادة (٣٩٥) مدني منطبقة وعليه يكون ناظر

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف
 شكلاً وموضوعاً بتأييد الحكم المستأف وللزام
 المستأفين بالمصاريف وثلاثمائة قرش صاغ محاماه
 للمستأف عليهم ورفضت ماخالف ذلك من الطلبات
 هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية
 المنعقدة في يوم الخميس ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢
 الموافق ٢٩ شعبان سنة ١٣٤٠

١٦٨

استئناف — قيده في الثمانية ايام . مواعيد المسافة
 للمادة ٣٦٣ مرافعات

لاتضاف مواعيد المسافة الا فيما يخص بمواعيد
 الحضور او في الاحوال التي ينص فيها القانون عن
 مواعيد المسافة .

وعليه لاتضاف مواعيد المسافة الى الثمانية ايام التي
 يتعين على المستأف قيد استئنافه فيها من يوم اعلانه
 بالتقيد .

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة استئناف مصر الاهلية

الدائرة المدنية والتجارية

المشكلة علنا تحت رئاسة جناب مستر برسفال

وكيل المحكمة وبحضور حضرات صاحبي العزة
عليه بك حسني ومحمد بك حلي عيسى مستشارين
وعثمان ناشد افندي كاتب الجلسة

اصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي بكرة
٣٢٠ سنة ٢٨ قضائية

المرفوع من الحرمه بنحيتة محمود علي واحمد
محمد مصطفى ومصطفى محمد مصطفى وموسى محمد
مصطفى ومحمد محمد مصطفى مستأقون
ضد

احمد حسن احمد البلم واحمد عبد الله محمد
مصطفى ومحمد عبد الله محمد مصطفى وحسن عبد
الله محمد مصطفى وحسين عبد الله محمد مصطفى
وحسن احمد عبد الرحمن مستأق عليهم

الوقائع

رفع المستأق عليهم هذه الدعوى لمحكمة قنا
الابتدائية الاهلية طلبوا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهم
الى ١٥ ٤٠ المينة الحدود والمالم بمریضة افتتاح
الدعوى بما عليها نخلة ونصف وثلاث عين ساقية
وكف للنازعة والتسليم وبالزامهم ايضا بان يدفعوا
مبلغ ٣٧٥ ٧٥ منه مبلغ ١٥٥ ٤٥ للمستأق
عليه الاول وباقية لباقي المستأق عليهم قيمة ربع
الاطيان عن سنة ١٩١٩ وربع النخلة والنصف عن
سنتي ١٩١٨ و١٩١٩ ويتعين حارس قضائي لاستلام
القدر المذكور وادارته حتي يفصل في هذا النزاع

مع الزام الخصوم بالمصارف والالتاب وبعد انعام
الرافعة فيها قضت المحكمة المشار اليها انها بتاريخ
٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٠ بتثبيت ملكيتهم الى القدر
المذكور ما يتبعه مع الزام المستأقین متضامين بدفع
مبلغ ١٤٨ ٧٥٠ ٧٥ قيمة الربيع عن سنتي ١٩١٩ و١٩٢٠
والنخيل عن سنتي ١٩١٧ و١٩١٩ و١٩٢٠ ومائتي
قرش صاغ اتاب محاماه وجميع المصارف
وبرفض دعوى الحراسة ودعوى الخصم الثالث
والزمتهم بمصارفها ورفضت ما خالف ذلك من
الطلبات . فاستأقهم المستأقون بتاريخ ١٧ و ١٨
يناير سنة ١٩٢١ طالين قبول استئنافهم شكلا
وفي موضوعه بالغاء الحكم المذكور والقضاء برفض
الدعوى والزام رافعيها بالمصارف والالتاب عن
الدرجتين

وبجلسة المرافعة دفع وكيل المستأق عليهم
دفعاً فرعياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لانه تعيد
بعد مضي ثمانية ايام من تاريخ الاعلان بالتعيد بعد
الميعاد القانوني وانضم اليه حضرة وكيل المستأق
عليه الاخير في هذا الدفع للاسباب التي ذكرها
كل منهما بالجلسة

وطلب وكيل المستأقین رفض هذا الدفع
للاسباب التي قلما بالجلسة وبالمذكرة المقدمة منه
بالدوسيه

لمحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على

اوراق القضية والمدولة قانونا

حيث تبين من الاوراق ان المستأقنين كلفوا المستأق عليهم بورقة الاستئناف المعلقة في يومى ١٧ و ١٨ يناير سنة ١٩٢١ بالحضور لجلسة التوزيع المنعقدة في يوم الخميس ٢٨ ابريل سنة ١٩٢١ ولكن المستأق عليهم انذروا المستأقنين في يومى ٢٠ و ٢٢ يناير سنة ٢١ بان يقيدوا استئنافهم في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ هذا الانذار

وحيث ان المستأقنين لم يقيدوا هذا الاستئناف الا في يوم اول فبراير سنة ١٩٢١

وحيث ان المستأق عليهم دفعوا بعدم قبول الاستئناف شكلا لعدم قيده في ميعاد الثمانية ايام وحيث ان المستأقنين تمسكوا بمواعيد المسافة بين محل اقامتهم مدينة فتا وبين القاهرة وبإضافة هذا المواعيد على الثمانية الى ايام يكون الاستئناف قيد في الميعاد

وحيث ان مواعيد المسافة لا تضاف الا فيما يختص بمواعيد الحضور أو في الاحوال التى ينص فيها القانون عن مولى المسافة

وحيث انه قد نص بالمادة ٣٦٣ من قانون المرافعات انه يجب على استأق ان يقيده استئنافه في ميعاد ثمانية ايام من تاريخ اعلانه بذلك من المستأق عليه ولم يشر بشئ يختص بمواعيد المسافة وحيث فضلا عن ذلك فانه يجب على طالب الاستئناف بمقتضى المادة ٣٦٤ من قانون المرافعات

ان يبين في ورقة الاستئناف محله في البلدة الكائن بها محكمة الاستئناف والا فتصنع اعلان الاوراق اليه بمجرد توصيلها لهم كتاب المحكمة ففروض اذن ان المستأقنين تعلم اليهم الاوراق بالقاهرة وحيث ان فيلس هناك محل لمرافعة مواعيد المسافة

وحيث لما تقدم ترى المحكمة ان المستأقنين لم يقيدوا استئنافهم في ميعاد الثمانية ايام بعد انذارهم بذلك وتعين اذن قبول الدفع التقرعى واعتبار الاستئناف كان لم يكن عملا بالمادة ٣٦٣ من قانون المرافعات

فهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا بقبول الدفع التقرعى وباعتبار الاستئناف كان لم يكن والزام المستأقنين بالمصاريف ومائتي قرش صاغ اتعاب محامو هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٤ ابريل سنة ١٩٢٢ الموافق ٦ شعبان سنة ١٣٤٠

١٦٩

اجراآت نزع الملكية . عدم اعلان حائز العقار . بطلان الاجراآت . السبب الصحيح . اكتساب الملكية

(المواد ٧٦ و ٥٧٤ و ٥٩٩ مدنى)

١ - تسقط وتعتبر باطلة كافة اجراآت نزع الملكية واجراآت البيع التى تلتها اذا ثبت ان حائز العقار لم ينبه عليه تنبها رسميا بدفع الدين أو بجعله عن العقار

سنة ١٩٢٢ طالباً بقبول استئنافه شكلاً وفي موضوعه بتعديل الحكم المذكور والقضاء له بما طلبه امام محكمة اول درجة مع الزام المستأنف بالمصاريف والالتاب. وبجلسة المرافعة صمم وكيل كل مستأنف على طلباته المقدمة للاسباب التي قالها كل منها بالجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على اوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث ان الاستئناف مقبول شكلاً

وحيث انه يجب البحث في الاستئناف الاصيل المرفوع من ارمانوس ميخائيل والاستئناف الترمي المرفوع من حنا رزق الله والفصل فيهما بحكم واحد وحيث ان حنا رزق الله يطلب الحكم بتثبيت

ملكته الى س ط قدن ١٢ ١١ ٢ منقسمة الى قطعتين الاولى س ط قدن ١٦ ١١ ٤ والثانية س ط قدن ٢٢ ٨ ٢ كائنة بناحية البدارى بمديرية اسيوط من ضمن س ط قدن ١٣ ٨ ٣ كان اشتراها من حسن حسين عبد الله بمقتضى عقدين اولهما

مورخ في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٤ ومسجل بتاريخ ٨٧ توبه سنة ١٩٠٤ والثاني مورخ في ١٥ سبتمبر

سنة ١٩٠٤ ومسجل بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٠٤ ويطلب ايضا بطلان اجراءات نزاع بالملكه ومحو

كافة التسجيلات التي اجراها ارمانوس ميخائيل على هذه الاطيان

وحيث ان محكمة اول درجة قضت بتعين

خير لمأينة الاطيان المتنازع عليها ومعرفة ما اذا كانت تنطبق على عقدي البيع السالف ذكرهما وقد اثبت الخبير في تقريره ان القطعة الاولى وقدرها س ط قدن ١٦ ١١ ٤ تدخل ضمن عقدي حنا رزق الله واما القطعة الثانية وقدرها س ٨ ط ٢٢ فانها لا تنطبق على عقديه المشار اليهما ولذا قضت المحكمة المذكورة بتثبيت للملكة الى القطعة الاولى ورفضت طلبه بالنسبة للقطعة الثانية

وحيث انه لا ينازع احد من الخصوم في ان حنا رزق الله وضع يده على القطعتين المشار اليهما من تاريخ عقدي البيع الصادرين له وان الاطيان تكلفت باسمه وان حسن حسين عبد الله البائع له لم يكن له ملك في تلك الناحية سوى الاطيان موضوع النزاع فاذا كان هناك اختلاف في الحدود بين الطبيعة والوارد بعقدي البيع فلا شك في ان ذلك نتيجة خطأ مادي ولذي ترى محكمة الاستئناف ان الاطيان المتنازع عليها هي نفس الاطيان التي اشتراها حنا رزق الله من حسن حسين عبد الله

وحيث ان هذه الاطيان نزع ملكيتها بناء على طلب ارمانوس ميخائيل بمقتضى حكم نزع ملكية صادر بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٠ بناء على أمر اختصاص صادر لصالحه في ٢٢ مايو سنة ١٩٠٤ وقد رسا مزادها عليه بمقتضى حكم

البيع الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٠

وحيث ان حنا رزق الله يقول أن كافة هذه الاجراآت باطلة ويجب الحكم بطلانها لسببين اولاً لان الاختصاص الصادر لصالح ارمانوس مبني على حكم غيابي لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة شهور من تاريخه فهو اذن باطل وكأنه لم يكن طبقاً لنص المادة ٣٤٤ من قانون المرافعات والاختصاص المبني عليه باطل ايضاً. وثانياً لانه مع التسليم بوجود حق الاختصاص فإن اجراآت نزع الملكية باطلة

لان حنا رزق الله الذي كان حائزاً للعقار لم ينبه عليه تنبيهاً رسمياً بدفع الدين او تخليه عن العقار عملاً بنص المادتين ٥٧٤ و ٥٩٩ من القانون المدني وحيث انه لا محل للبحث في الوجه الاول لانه يتضح جلياً وثابت من اوراق القضية ان الوجه الثاني صحيح وعلى أساس ولذا تسقط وتعتبر باطلة كافة اجراآت نزع الملكية واجراآت البيع التي تلتها وحيث ان ارمانوس ميخائيل يتمسك من باب الاحتياط بان حكم البيع الصادر له يعتبر كسبب صحيح وانه وضع يده على الاطيان بحسن نية مدة خمس سنوات فقد اصبح مالكاً لها

وحيث ان هذا الدفع على غير أساس لان ارمانوس ميخائيل هو نفسه الذي نزع ملكية الاطيان ورسماً مزادها عليه فلا يجوز له ان يخلق لنفسه سبباً صحيحاً وفضلاً عن ذلك فان محكمة الاستئناف ترى ان ارمانوس المذكور لم يثبت وضع يده بحسن نية لانه لما شرع في نزع ملكية الاطيان قد غير حدودها اذ ان حدود الاطيان التي طلب نزع ملكيتها تختلف عن حدود الاطيان التي اخذ عليها الاختصاص ومن جهة أخرى فانه لم ينبه على حنا رزق الله الحائز للعقار عملاً بنص القانون مع انه ثابت بحكم نزع الملكية انه كان يعلم ان الاطيان مكلفة باسم حنا رزق الله وانه وادعاه اليه عليها وحيث انه يتضح مما تقدم ان حنا رزق الله مالك للقطعتين المتنازع عليهما ومساحتهما ١٢ ط ١٤ ف ٢ فيتمتع بتعديل الحكم المستأنف والحكم بطلان اجراآت نزع الملكية التي حصلت بناء على طلب ارمانوس ميخائيل الذي يجب عليه تسليم الاطيان المذكورة الى حنا رزق الله وحيث انه فيما يختص بقيمة الريع الذي يطالب به حنا رزق الله عن الاطيان جميعها والمصاريف الاخرى التي اُثِرَ بدها الى المستأجرين منه فانه محق في طلبه هذا لان وضع يد ارمانوس ميخائيل لم يكن بحسن نية كما ذكر آتاه ولذا ترى محكمة الاستئناف الحكم له به ولا محل للحكم له بتعويض فيكون مجموع المبلغ الواجب الحكم له به هو ١٤٥ اجنيهاً ٥٥٠ ملياً بدل المبلغ المأبى جنيته المحكوم له به من محكمة اول درجة

قلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوراً بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوعها بتعديل الحكم المستأنف

وبثبت ملكية خنا رزق الله الى س ١٢ ط ١٤
ف ٢ المينة بعريضة افتتاح الدعوى ومحو كل
التسجيلات التي توقعت عليها والزام ارمانوس
مينخايل بان يدفع الى خنا رزق الله مبلغ ١٤٥
جنيه ٥٥٠ مليم وبمصاريف الدعوى في الدرجتين
وسماية قرش صاغ اتعاب محاماه عنهما
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها المنعقدة
في يوم الثلاثاء ٢٣ مايو سنة ١٩٢٢ الموافق ٢٦
رمضان سنة ١٣٤٠

١٧٠

المجالس البلدية . استقلالها عن الحكومة . المحاكم
التي تقاضي أمامها .

المجالس البلدية اشخاص معنوية قائمة بذاتها ومستقلة
عن الحكومة ولذا تقاضي أمام المحاكم العادية الموجودة
بدايرتها

باسم صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك مصر

محكمة بنى سويف الابتدائية الاهلية

بالجلسة المدنية والتجارية الكلية المنعقدة

علنا بسرأي المحكمة في يوم السبت ١٨ مارس

١٩٢٢ و ١٩ رجب سنة ١٣٤٠ تحت رئاسة حضرة

محمد فؤاد بك حني وحضور حضرتي حسين

بك زكي وعلى بك محمد حنين القاضيين وبحضور

محمود افندي عثمان كاتب الجلسة

صدر الحكم الاتي

في قضية صالح بك فريد بصفته ناظراً على
وقف الست عائشة صديقه هانم
ضد

حضرة رئيس مجلس بلدى المنيا الواردة
الجدول بتمرة ٦٥ سنة ١٩٢٢ كلى
الوقائع

رفع المدعى هذه الدعوى طلب بعريضة دعواه
المطنة في ٣١ اغسطس سنة ١٩٢٢ الحكم اولا بالزام
مجلس بلدى المنيا بقطع الاشجار والسور التي احدها
في الارض الموقوفة المينة بالعريضة وارجاعها
لحالتها الاولى بمصاريف من طرفه . ثانيا . بتبعية
الارض المذكورة لوقف الست عائشة صديقه هانم
المذكور . ثالثا . بالزام المجلس البلدى بان يتمتع
من منازعة ناظر الوقف في الارض المذكورة وبان
يسلمها اليه ليشغلها لجهة الوقف المذكور او يبيد
بناء المنزل فيها حسب ما يقتضيه شروط الوقف
المذكور . رابعا . بالزام المجلس البلدى بان يدفع
للناظر مبلغ ٣١٣ جنيها ٩٢٠ مليم قيمة ثمن ما اخذه
من ارض المنزل وادخله في الشارع العموم باعتبار
ثمن المتر الواحد جنية مصرى . خامسا . بالزام
مجلس بلدى المنيا بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماه
وقال ان الارض ملك لوقف المرحوم الست
عائشة صديقه هانم وان المجلس زرع فيها اشجارا
وسورها بسور من البنا والحديد ووزارة الاوقاف
كانت تقاضى ايجار هذه الارض لغاية سنة ١٩١٩

مشاهدة بواقع مبلغ ٥٠٠ مليم شهريا وقد سلت
وزارة الاوقاف صالح بك الناظر المذكور اعيان
الوقف بما فيها ارض المنزل المذكور بموجب محضر
نسلم تاريخه ١٠ يونيو سنة ١٩١٩ جاء فيه بخصوص
ارض المنزل المذكور النص الموضح بعريضة الدعوى
ولما عزم الناظر على ايجارها فلم يقبل الأمور الجديد
وقد شكوا لمديرية النيا ووزارة الداخلية مرارا بدون
فائدة فاضطر لرفع هذه الدعوى طلب فيها الحكم
بالطلبات الموضحة آتقا وبالعريضة

وبعد ان تمحضت القضية واحيلت على المرافعة
صمم الحاضر عن المدعي على الطلبات السابقة
والحاضر عن المجلس دفع فرعيا بتمسكه بالذكرتين
الخاص بتخصيص محكم معينه للفصل في القضايا
التي ترفع على الحكومة

والحاضر عن المدعي طلب بمذكرة الحكم
برفض الدفع الفرعي وباختصاص المحكمة بنظر
هذه الدعوى وتحديد جلسة لنظر الموضوع والزام
المدعي عليه بالمصارف والالتاب وارتكن في ذلك
على الاسباب الواردة بالمذكرتين المذكورتين
والحاضر عن المجلس طلب الحكم بعدم
اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وارتكن في ذلك
على ما جاء بالمذكرة المرفقة
المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق
والمدولة قانونا

حيث ان مجلس النيا المحلي دفع فرعيا بعدم
اختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى لان المجالس
البلدية من فروع الحكومة وقد جمعت القضايا
التي ترفع على الحكومة وفروعها من اختصاص
محكم معينة ليست هذه المحكمة منها (ذكرتين ١٨
مايو سنة ١٩٢٢)

وحيث ان وكيل المدعي رد على ذلك بقوله
ان المجالس البلدية ليست من فروع الحكومة
بل هي اشخاص معنوية قائمة بذاتها منفصلة عن
الارادة تمام الاتصال

وحيث ان الاراء والمذاهب في هذا الموضوع
شتى وقد صدرت احكام متفرقة بعضها يرى الى
اعتبار المجالس البلدية اشخاصا معنوية منفصلة عن
الحكومة وبعضها يقطع في كونها فروعا تابعة
للحكومة فمن الطائفة الاولى حكم محكمة طنطا
الابتدائي الرقيم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (نمرة
١٢٣ المجموعة الرسمية السنة الحادية عشر ص ٣٤٤)
وحكم محكمة الزقازيق الجزئية الرقيم ٢٧ يولي
سنة ١٩٠٨ (نمرة ٦٩ المجموعة الرسمية السنة العاشرة
ص ١٦٣) وحكم محكمة الزقازيق الاستئنافي
في الرقيم ٩ سبتمبر سنة ١٩١١ (نمرة ٣٧ المجموعة
الرسمية السنة الثالثة عشر ص ٧٢) وحكم محكمة
طنطا الجزئية الرقيم اول اغسطس سنة ١٩١٥ (مجلة
الشرائع سنة ثالثة ص ٤٥) وحكم آخر منشور
في صحيفة ٤٩ وحكم محكمة طنطا الابتدائي رقم

١٤ ديسمبر سنة ٩١٨) مجموعة الاحكام لمدى بك السيد (ص ١٢١) ومن الطائفة الثانية حكم محكمة طنطا الابتدائية الاستئنافية رقم ٢٥ ابريل سنة ٩١٦ (مرة ٤) المجموعة الرسمية السنة السابعة عشرة ص ٦٥) وحكم محكمة بنى سويف الابتدائية الاستئنافية رقم ٦ نوفمبر سنة ١٩١٦ (مرة ٤) المجموعة الرسمية السنة الثامنة عشرة ص ٧٨)

وحيث ان لمعرفة حقيقة نظام البلديات وطبيعتها بالنسبة للحكومات وعلاقتها بمهاورايتها بها يتعين الرجوع اولا الى تاريخ منشأها ثم تطور نظامها بتطور الامم والمدنيات حتى وصلت الى نظامها الحديث الحالي

وحيث انه من الشاق جدا بحث تاريخ البلديات بالنسبة للامم كلها وانما يتعين الاقتصار في ذلك على التشريع القديم الذى اخذ منه تشريعات الحديث أصوله المتلفة بالانظمة الافرنجية وهو التشريع الرومانى فن الاخبار المتفق عليها انه فى العهد القديم الذى لم تكن فيه مدينة روما عاصمة المملكة كان سكان جميع المدن الاخرى يجتمعون فى كل سنة اجتماعا عاما فى جبل معروف عندم ليتداولوا فى الامور والمصالح المشتركة بينهم فلما تم اتصال تلك المدن بعضها عن بعض وصارت مدينة روما عاصمة المملكة استبقت كل مدينة نظام حكمونها الذى كان خاصا بها مع قائماتها تابعة فى السيادة الى العاصمة المذكورة فلما بدأ الفتح الرومانى وضمت

للمملكة الرومانية اليها بلادا جديدة كبلاد اليونان لم تشأ ان تلزمها بقبول شكل حكمونها ولم تغير فى انظمتها الادارية بل تركت لها تلك الانظمة الخاصة بها ولم تكن الا بترتيب العلاقات الاصيلة التى يجب ترتيبها بين الامة الغالبة والامة المغلوبة من حيث السيادة الظاهرة والضرائب والمساعدة عند نشوب الحرب وغير ذلك من الاحكام الخاصة وقيمت جميع المدن التى فتحت عنوة مستقلة بدارتها الداخلية وقوانينها الخصوصية فكان ذلك منشأ الانظمة الادارية البلدية المختلفة التى يمكن تقسيمها فى ذلك العهد الى سبعة انواع الاول خاص بمدينة روما والثانى بالمستعمرات الرومانية والثالث بالمستعمرات اللاتينية والرابع بالمستعمرات الايطالية والخامس بالمقاطعات والسادس بالمدن المتحالفة والسابع بالقرى (Municipes) فكانت القواعد العامة لنظام البلديات فى تلك الانواع السبعة ان تميز كل مدينة حكمها ونوابها وحفظها (Ediles) وان تحصل ضرائبها وان تباشر جميع مصالحها الداخلية وقيمت الحال على هذا المتوال الى القرن الثالث الذى بدأت فيه مدينة روما تتداخل فى حكومة تلك البلاد التابعة اليها بالفتح والاستعمار وبالتحالف والتعاهد وتشرف على نظامها وادارتها الداخلية دون ان تبطل مع ذلك استقلالها الفعلى فى تلك الادارة (تاريخ القانون الرومانى تأليف سافيني جزء اول بنده ٢٠ — التاريخ الرومانى

تأليف نيبور جزء ٣ (Savigny Niebhure)
 فإذا نظرنا من عهد الرومان القديم الى القرون الوسطى
 وجدنا ان بعض المدن اكتسبت من أميرها أو
 سيدها أو من الملك حق ادارة مصالحها الداخلية
 بحرفها دون أن تستقل بذلك تمام الاستقلال
 (اوجستان يتري -- تلويخ فرنسا) فقامت
 الثورة الكبرى بفرنسا وزالت الانظمة السياسية
 العتيقة كلها بقي نظام البلديات قائما الى ان صدر
 قانون سنة ١٨٨٤ الذي وضع نظامها الحديث
 المعمول به الى الآن

وحيث ان علماء القانون وأعلام المؤرخين
 متفقون على ان البلديات وان تكن خاضعة لاشراف
 الحكومة ومراقبتها فانها تكون هيئة تتمتع بالشخصية
 الاعتبارية فلها ان تملك وان تستعمل جميع الحقوق
 المدنية الاخرى وان تملكها تتناول انواعا ثلاثة
 ملكية عمومية وهي المتعلقة بالمنافع العمومية كبنية
 المدارس والملاجيء والطرق الزراعية وما شاكلها
 وملكية خصوصية كالتي تنطق بادارة الانارة
 وتوزيع المياه وما شابه ذلك وملكية شائعة وهي
 التي يجوز لافراد الاهالي الانتفاع بها كالراعي
 وحظائر اشجار الوقود (كتاب تاريخ قانون الادارة
 البلدية تأليف رينار) وهذا النوع الاخير لا وجود
 له عندنا

وحيث أنهم لما بحثوا في المسؤولية القانونية
 من جهة القواعد والتطبيق في مطولاتهم جعلوا
 مسؤولية الحكومة في جانب ومسؤولية البلديات
 في جانب آخر وافردوا للاولي بابا مستقلا والثانية
 مثله مما يقطع في كون الحكومة في نظر علماء القانون
 شيء والادارة البلدية شيء آخر فترى العلامة
 (Sourdat) في كتاب المسؤولية قد نحا هذا
 النحو ووضع هذا التقسيم مما عني بمسؤولية البلديات
 أسهل الباب الذي افرده لذلك بقوله « ان لجميع
 الهيئات والاشخاص المعنوية كالحكومة والبلديات
 والشركات المدنية والتجارية الخ » ثم بحث في مقام
 آخر عما اذا كان من الجائز تطبيق القواعد الخاصة
 بمسؤولية الحكومة بالنسبة لاعمال موظفيها التي
 يعاقب عليها القانون على المجالس البلدية مما يدل
 على ان البلديات ليست فرعا من فروع الحكومة
 والا لكانت قواعد المسؤولية بالنسبة للهيئين واحدة
 زد على ذلك ان العالم المذكور لا يرى جواز مسؤولية
 الحكومة جنائيا مع موظفيها ويرى امكان محاكمة
 البلدية اذا ارتكب احد عمالها مخالفة تقتضي الحكم
 بالغرامة مثلا جواز الحكم عليها وعلى الموظف التابع
 لها بالغرامة المذكورة ولو كانت البلدية فرعا من
 فروع الحكومة لما جاز ذلك بأي حال من الاحوال
 (كتاب سوردا في المسؤولية طبعه سنة ١٩٠٢)

وحيث انه يتبين بعد ذلك بحث المسألة من
 وجهة المبادئ القانونية الحديثة
 جز ٣٠ ص ٥٠٧ تبينه ١٣٠١ وتبينه ١٣٠٢) كما
 وان الحكومة ليست في اية حال من الاحوال

مسئولة عن أعمال البلديات ولو كانت فرعا منها
لكانت مسئولة عن تصرفاتها اذا وقع التصرف
مخالفا للقانون

وحيث ان الاتصال المطلق بين الحكومة
والبلديات ظاهر ظهورا جليا من امكان حصول
الاختلاف في المصلحة بين الاولى والاخرى أو
العكس فقالوا مثلا بجواز تملك الحكومة المباني
المملوكة للبلدية بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة
للملكية ولا جدال في كون الحكومة ليست في
حاجة الى التملك بالتقادم في مال مملوك لبعض
فروعها ولو كانت البلدية تابعة لها لما امكن اعتبار
مال البلدية غير مال الحكومة ولما كان لكل منهما
سبيل الى امتلاك مال الاخرى بالاغتصاب والحيازة
المدة الطويلة المكسبة للملكية (راجع بودري الكبير
كتاب التقادم مجلد ١٥ ص ٢١٤ نبذه ٣٢١)

وحيث انه لا يقدح في ذلك كون المجالس
المختلطة المذكورة لا تتألف الا بأمر عال لانها
تؤدي مصلحة عامة بل هي اشبه شيء بحكومة
داخلية مستقلة عن الحكومة الرسمية فلم يكن
من الممكن ان تتألف هذه الهيئة بغير ارادة الحكومة
الرسمية حين ان شركة المساهمة مثلا لا يمكن
تأليفها في القطر المصري الا بأمر عال هذا فضلا
عن ان القواعد المقررة التي اجمع عليها جميع العلماء
ان الشخصية المعنوية لا تلحق هيئة او مجموع مصالح
مشتركة الا باذن الحكومة ولا ريب ان المجلس
الحلي المختلط هو عبارة عن اجتماع مصالح اهالي

التي يشتمل عليها الامر الصادر في ١٩ ابريل سنة
١٩١١ نمرة ٦ تين بجلاء تام لا يحتفل الشك انفعال
هيئة المجلس المذكور عن هيئة الحكومة فان نظام
المجالس البلدية المختلطة لم يكن الا تطورا او توسيعا
في نظام المجالس المحلية القديمة ومنها مجالس محلي
بتدر المنيا الذي انشئ بناء على القرار الصادر في
٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ وما وضعت انظمة المجالس
البلدية المختلطة المشار اليها الا اعتمادا على مقاصد
الحكومة في اشراك الاهالي في تحسين بنادرهم

المدينة في تولى شؤونها الصحية والبلدية بمعرفةها بواسطة نوابها الذين ينتخبونهم بالاقتراع فلا بد لظهورها ووجودها واتصافها بالشخصية المعنوية من قانون يصدر من ولى الامر بذلك والالكان تأليفها باطلا (بودرى الكبير جزء اول نبذه ٢٩٧ مكرره — بلايول جزء اول نبذه ٦٩٨ و ٧٠١ هوك جزء اول نبذه ٢١٠ وغيرهم)

وحيث انه جاء في المادة السابعة من قانون نمر ٦ الصادر باتشاء مجلس بلدى النيا انه لا يجوز لاحد اعضاء القومسيون ان تكون له أية وظيفة أميرية ولا شك ان هذا التعبير يفيد ان وظيفة المعنوية في القومسيون المذكور ليست اميرية والا لو كان قصد الشارع عدم الجمع بينوظيفتين أميريتين لقال (أية وظيفة أميرية اخرى)

وحيث انه من القواعد الادارية الثابتة انه اذا تخلف احد موظفي الحكومة عن وظيفته بغير عذر يعتبر مستقila ويصير فصله بمعرفة السلطة التابع لها او الوزارة الموظف بها — اما عضو القومسيون الذى يخلف فلا يعتبر مستقila الا اذا قرر القومسيون ذلك باغلبية اراء الاعضاء الحاضرين ولو كان المجلس المحلى فرعا من فروع الحكومة لطبقت بالنسبة لاعضائه وتختلفهم احكام لائحة المستخدمين وتولت فعل ذلك المصو ووزارة الداخلية لا القومسيون نفسه (المادة التاسعة)

وحيث ان تعيين العمال وترقيتهم وقضاهم

تأديبا كل ذلك خاص بالقومسيون واليه المرجع فيه كما وان رواتب اولئك العمال تصرف لهم من ميزانيته وان وضع تلك الميزانية ومراجعة الحسابات ونشر البيان السنوى عنهما من اختصاص القومسيون المذكور وقد ورد في المادة الثالثة عشر من القانون المشار اليه ان من اختصاصه بوجه عام كل الاعمال الاخرى التى لها صفة بلدية مما تكلف وزارة الداخلية القومسيون بها والقومسيون يقوم بهذه الاختصاصات على ذمته وتحت مسؤوليته بدون ان يكون في ذلك أى ارتباط للحكومة او ضمانة عليها وهذا النص يشمل ثلاثة أمور على جانب عظيم من الاهمية الاول ان ما يشره المجلس البلدى من الاعمال يكون لذمته والثاني ان يقوم به تحت مسؤوليته والثالث ان اعماله لا تربط الحكومة ولا توجب ضمانها والتفريق في تلك الامور الثلاثة بين الحكومة وبين المجلس ظاهر ظهورا يكاد يلبس باليد فى الامر الاول تقرير لاستقلال المجلس المحلى المختاط دون الحكومة بكل ما يحدثه من الاعمال وكل ما يتفذه من المشاريع وكل ما يقتنيه من الاعيان ولا ريب في التعبير عن مصير ذلك كله بالقول انه لدمه المجلس المحلى تقرقا ينه وبين الحكومة والا لو اتحدت الحكومة والمجلس لا اتحدت الدمة باتحاد الشخصية المعنوية ولكن ما يحدثه المجلس او يقتنيه من الاعيان او ماشا كل ذلك للحكومة لانه هو والحكومة شيء واحد وشخص واحد

والامر الثاني اعلان صريح لاقصال المجلس عن هيئة الحكومة وعدم تبعيته لها في تصرفاته وذلك دفعا لما عساه ان يتوهم من انه اذا كانت المجالس المحلية المختلطة من عمل الحكومة وتحت مراقبتها وسيطرتها وان لوزير الداخلية حلها والتصديق على قراراتها كانت الحكومة مسئولة عن تصرفاتها التي قد توجب ضررا للغير أو تقع مخالفة للقوانين واللوائح عملا بنص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فالحكومة بموجب هذا النص مسئولة عن تعويض المضار التي تصيب الافراد من اجراء مخالفة احد فروعها للقانون واللوائح المعمول بها ولا شك انه اذا كانت المجالس البلدية فرغا من فروعها فقد تحقق انطباق هذا النص قبلها ولا يفهم بعد ذلك معنى في التناقض الذي يقوم بين النص العام الذي يقرر مسؤولية الحكومة بالنسبة لجميع فروعها حسب المادة ١٥ المذكورة وذلك النص الوارد في قانون انشاء المجلس البلدى من رفع تلك المسؤولية عنها واذن فلا يمكن تصور المسألة الا على احد وجهين اما ان تكون الحكومة والمجالس البلدية هيئة واحدة وفي هذه الحالة يتحقق مسؤولية الاولى عن الثانية وإما ان تكونا هيئتين مختلفتين لا اتصال بينهما وفي هذه الحالة يكون لتقرير عدم المسؤولية معنى وفائدة اما الامر الثالث وهو اشتراط عدم ارتباط الحكومة بأعمال المجالس البلدية وعدم ضمانتها لها فيها فهو المبلغ مما تقدم في الدلالة

على انفصال الهيئتين عن بعضهما فان الضمان في القانون لا يمكن تصويره الا باقتراض مدين اضلي وضامن ولا يتصور ان يكون الشخص الواحد سواء كان شخصا حقيقيا او منويا مندوبا وضامنا لنفسه في آن واحد ولو كان المجلس المحلي فرعا من فروع الحكومة كمصاحبة الري ومصالحه التنظيم ومصالحه الصحية ومصالحه البوستر والتلغراف واشترطت الحكومة عند انشاء هذه المصالح عدم ضمانها لكان شرطها هذا غير قانوني ولما ألزم الافراد في تعاملهم مع تلك المصالح ولما اتفقت المحاكم الى مراعاته ولا تطبيقه فيما لو لحق افراد الامة ضرر بشأن تعاملهم مع تلك المصالح وقد سلف للمحاكم ان فصلت في ذلك ضمنا عند ما طرح عليها النزاع القائم بخصوص ما وضعت مصالحة التلغراف على ورق الاشارات التي يستعملها الافراد من انها غير مسئولة عن عدم وصول الاشارات أو وصولها متأخرة فبررت انه اشتراط تحكمي لا يربط الافراد ولا يلزمهم لانهم يضطرون الى استعمال تلغراف الحكومة وبرد الحكومة وسككها الحديدية في مصالحهم لعدم وجود غيرها في القطر المصري فما بالك بالشرط الذي رعى به الحكومة نفسها الى رفع مسؤوليتها عن تصرف فروع مصالحها في مناهلها بين الناس حين انها قررت قيام تلك المسؤولية في القواعد العامة التي وضعتها في لائحة ترتيب المحاكم الاهلية (مادة ١٥)

ولما لم تكن الحكومة في سنها هذه القواعد الأساسية ثابتة ولا سيئة النية فلا يمكن تصور وقوع التناقص على هذا الوجه وتكون النتيجة المنطقية القانونية من ذلك كله ان الحكومة هيئة مستقلة عن هيئة المجالس البلدية ومن أجل ذلك قررت عدم ضمانتها لها لجواز ذلك ولان اشتراط مثل هذا الشرط لا يتنافى مع طبيعة الشخصيتين المنعوتين المذكورتين مادامتا منفصلتين غير مرتبطتين

وحيث انه جاء ايضا في المادة الرابعة عشر ما يفيد ان الحكومة غير ضامنة للمجلس البلدى في قروضه التي يفترضها الا اذا كان هناك اشتراط خاص وهو دليل جديد على ان الحكومة شيء آخر غير هيئة المجلس البلدى لان شخصية المدين غير شخصية الضامن والتزام الاول غير التزام الثاني وكلاهما يفترضان وجود شخصيتين وذمتين مختلفتين

وحيث ان الحكومة قد بينت علاقتها مع هيئة المجلس وطريق الاتصال بينهما باحكام المادة السابعة عشر اذ قالت ان رئيس المجلس البلدى هو النائب عن القومسيون في جميع الاحوال المتعلقة به سواء كان في علاقته مع الحكومة ومصالحها او مع الافراد ولو كانت المجالس البلدية مصالح تابعة للحكومة لما ورد ذلك النص لانه يستلزم صراحة التفريق بين الهيئتين تفرقا جوهريا

اذ لو كان المجلس البلدى مصلحة تابعة لوزارة الداخلية اكان وزير الداخلية هو المهيمن على تلك المصلحة بحكم النظام الادارى ولما احتيج الى طريق الاتصال بين المصلحة وبين الوزارة بواسطة رئيس القومسيون وحيث ان انفصال خزينة المجالس البلدية عن خزينة الحكومة وميزانياتها عن ميزانية الحكومة وكون ما تقدمه الحكومة للمجالس المذكورة من الاعانات تسترده منها على التدرج كل ذلك ناطق بان الحكومة مستقلة عن المجالس البلدية استقلال هذه منها (مادة ٩ من اللائحة الداخلية لمجلس بلدى المنيا)

وحيث انه اذا تقرر ذلك كله كان الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة في غير محله ويتعين رفضه فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورا برفض الدفع الفرعى وباختصاص هذه المحكمة بنظر الدعوى وحددت للمرافعة في الموضوع يوم السبت ٢٢ ابريل سنة ١٩٢٢ واعتبرت النطق بهذا اعلانا للخصوم

١٧١

التملك بمضي المدة — سريانه في حق الغائب غيبة منقطعة

المادة ٨٤ مدنى

يسرى حكم تملك العقار بمضى المدة في حق الغائب غيبة منقطعة لان المادة (٨٤) من القانون المدنى قصرت

حق عدم الصريان على مفقودى الاهلية شرعا دون
سوام والغائب غيبة منقطعة غير فاقد للاهلية

باسم صاحب العظمة احمد فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة ابنوب الجزئية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا في يوم
الثلاثاء ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٠ - (١٥ محرم سنة
١٢٢٩) تحت رئاسة حضرة عبدالله بك محمد قاضي
المحكمة وحضور محمود افندي حلي كاتب الجلسة
اصدرت الحكم الآتي

في قضية مفيد لوقا

ضد

الست ست ارملة المرحوم بشاي عبد المسيح
عن نفسها وبوصايتها على كريمها دوبانه الشهيرة
بهيلا نه ثم باسيلي افندي بشاي عبد المسيح وماريه
بنت بشاي وزخاري جيد واسكاروس جبران
وجبرائيل نمرور خن الله واسرائيل دوس وصباغ
دوس وعبد النور دوس وفؤاد تاضروس
وسوسانه بنت متى واغيا مقار وقله بنت عبد
الملاك زوجة اغيا ومليكه بنت سعد وابادير افندي
سلامه وكرلس لوقا المدخل اخيرا في الدعوى
الواردة الجدول العمومي نمرة ١١١ سنة ٩١٩

طلب المدعى الحكم بتثبيت ملكيته لفدان
وعشرة قراريط واضحة الحدود والمواقع باعلان
الدعوى ومحو ما توقع عليها من التسجيلات بناء
على طلب الاربعة المذعي عليهم الاول باحكام صدرت

في القضيتين نمرة ٣٨١ و ٣٨٢ سنة ٩١٥ اسيوط
مع الزام من يحكم عليه بالمصاريف والالتاب وحفظ
حق الطالب في كافة التضمينات والتعويضات
وتداولت القضية بمجلسات حضر فيها بعض

الخصوم وحكم باثبات غيبة من لم يحضر وابدى
من حضر دفاعه ودون بالمحضر وقدم ما يرتكن عليه
من المستندات واخيرا تأجل النطق بالحكم لجلسة
اليوم بعد سماع المرافعة الشفوية
والمحكمة

حيث ان المجلس الملى للاقباط هو بلا نزاع
المختص بالنظر في احوالهم الشخصية وتعيين القوام
على الغائبين غيبة منقطعة وثبوت وفاتهم وتعيين
ورثتهم

وحيث ان مجلس ملى اسقفية منفلوط حكم
في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٠ بتعيين بنيامين سعد اكبر
اولاد سعد شحات قيا عليه لقبته وحكم في ١٠
اكتوبر سنة ٩١١ بثبوت وفاته وتقسيم املاكه على
الاحياء من ورثته وقت الحكم كما حكم في ١١ مايو
سنة ٩١٧ بان الورثة هما بنيامين سعد وابنته ملكية
وذلك اتباعا لقواعد الشريعة القاضية بتوريث
الاحياء من ابناء الغائب وقت الحكم بالوفاه
دون سوام

وحيث انه وان كان الحكم بثبوت الوفاة وتعيين
الورثة قاطعين في اثبات ما قضيا به الا انها لا يحولا
دون البحث في وضع يد باقي الابناء وورثتهم من

بعدم على بعض املاك الغائب عقب فبيته للتحقق منه ولمعرفة ما اذا كان وضع يدهم يكسبهم ملكية الاعيان الموضوع اليد عليها ام لا ولمعرفة المدة اللازمة لكسبهم هذا الحق وهل هي الخمسة عشر سنة المنصوص عنها في المادة (٧٨) من القانون المدني او هي الثلاثة وثلاثين سنة اثنوه عنها في الشريعة الاسلامية الفراء في دعاوى الميراث باعتبار ان الارض الموضوع اليد عليها موروثه وواضي اليد ورثته

وحيث ان الورقة المؤرخة ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ الصادرة من بنامين سعد الى اغيا مقار ولد أخيه المتضمنة تعهد اولها بتسليم الثاني نصيب والده في الاطيان المخلفة عن الغائب سعد شحات وتصرفات بنيامين وتاضروس المتكرره من سنة ١٩٠٠ لغاية ١٩١٣ بالرهن والبيع لمقايير معينه محدوده ومفروزة من املاك والدهما ملك التصرفات الثابتة من العقود المسجلة وغير المسجلة وصور العقود المقدمة بحافظتي مستندات وكيل بعض المدعى عليهم تحت نمرة (١٠) حافظة نمرة ١٤ دوسيه تم ١ و ٢ و ٣ حافظة نمرة ٧ دوسيه والثانية ايضا في الكشف الرسمي حافظة نمرة ٤ دوسيه كل ذلك يدل بجلاء على وضع يد تاضروس سعد وورثته من بعده على ما اختص به من املاك والده عقب غيبته باتفاقه مع باقي اخوته دون معارضة منهم او من سواهم كما ان استلام الراسي عليهم الزاد للاعيان

المنزوع ملكيتها والمبيعة جبراً دليل اخر على استمرار وضع اليد لان وقد سلم بذلك المدعي نفسه في مذكرته صحيفة نمرة خمسة اذا عترف صراحة بان مدة وضع اليد من غيبة الغائب الى رفع الدعوى هي واحد وثلاثين سنة غير مكسبة للملكية في نظره لان المتنازع عليه ارث

وحيث ان حكم تعيين القيم وثبوت الوفاة وتعيين الورثة المتسك بها المدعي والواجبة الاحترام هي حجة بما جاء فيها لصدورها من جهة مختصة وبما ان الارث انحصر بمقتضى احداها في بنيامين ومليكة فلا يمكن ان يتعدى غيرهما من اولاد الغائب فيكون كل من عداها غير وارث يكفي لكسب ملكيته وضع يده مدة خمسة عشر سنة - وبما انه ثبت ايضا ان تاريخ الوفاة هو ١٠ اكتوبر سنة ٩١١ فتكون املاك الغائب قبل هذا الحكم املاكاً عادية غير موروثه يكفي لكسب ملكيتها وضع اليد عليها خمسة عشر سنة من غير وارث وقد ثبت ان تاضروس سعد واولاده من بعده عند وضع يدهم على الارض لم يكونوا وارثين وظلوا كذلك لان فلا يمكن اذا ان يقال انهم ورثته والدعوى ميراثيه والميراث لا يملك الا بثلاثة وثلاثين سنة لان ذلك لا يكون الا بين الورثة وبعضهم على ارض موروثه وهذه الصفة لم تلحق تاضروس واولاده مطلقاً كما لم تلحق الارض الموضوع اليد

عليها ولا يجوز للمدعي ان يعتبر تاوضروس واولاده ورثه وغير ورثه في ان واحد لانهم اما ورثه قد كسبوا الملكية بالتوريث وتصرفوا فيها تصرفا صحيحا وذلك لا يكون الا اذا سلم المدعي بوفاة سعد شحات من سنة ١٨٨٧ وهو ما لم يقل به والا لهدم بنفسه أساس دعواه فضلا عن مخالفة ذلك لحكم المجلس الملى القاضي بثبوت الوفاة في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١١ واما غير ورثه كالأوقع يكنى وضع يدهم مدة خمسة عشر سنة لكسبهم الملكية أسوة بأى شخص آخر لا تربطه بعد أية رابطة ولا يمكن مطلقا اتصافهم بالصفتين المتناقضتين في وقت واحد مراعاة لصالح دعوى المدعي لان ذلك يؤدي الى الجمع بين النقيضين

وحيث قد ثبت مما تقدم وضع يدهم أكثر من ثلاثين سنة فقد كسبوا ملكية ما وضعوا يدهم عليه من غير نزاع والمحكمة لا تأخذ بما ذهب اليه وكيل المدعي بخصوص عدم سريان احكام تملك العقار بمضي المدة على الغائب غيبة منقطعة لان المادة ٨٤ من القانون المدنى قصرت حق عدم السريان على مفقودى الاهلية ذون سواهم وهم من لا يملكون التصرفات فى املاكهم والغائب غيبة منقطعة غير فاقد للاهلية خصوصا وقد ثبت فى هذه القضية تعيين بنيامين سعد قيا على والده ليدير حركة اعماله واولها المحافظة

على املاكه فان كان قد لحق بعض الورثة ضرر من اهماله أو تقصيره فلهم الرجوع عليه بتعويض الضرر الذى اصابهم . واذا كان المدعي يدل على قوله بحكم صادر من محكمة اسبوط الجزئية في ١٨ ابريل سنة ١٩٠٨ قاضيا بعدم سريان احكام تملك العقار بمضي المدة الطويلة على الغائب فان محكمة الاستئناف قد حكمت بعكس ذلك في ديسمبر سنة ٩١٠ ومنشور هذا الحكم فى المجموعة الرسمية السنة الثانية (ص ٦٣) عدد (٣٥) وتأخذ برأيهما هذه المحكمة حتى لا يبقى واضح اليد مهددا فى ملكيته بعد مضي خمسة عشر سنة على انه مع التسليم بما يتمسك به وكيل المدعي بخصوص عدم سريان مضي المدة على الغائب فان ذلك لا يجديه كثيرا لانه بصرف النظر عن مدة وضع اليد من بدء الغيبة لتاريخ تعيين التيم السالف الذكر فان المدة بعد تعيينه من ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٠ لغاية رفع الدعوى أكثر من خمسة عشر سنة استمر فيها وضع يد تاوضروس وورثته بصفة ملاك بلا منازعة وهذا يكنى لكسبهم الملكية عملا بالمادة (٧٦) مدنى هذا بالنسبة الى الواحد وعشرين قيراطا والستة عشر سهما الراسي زاده على زخاري جيد واسكاروس جبران وابنتى تاوضروس سعد

وحيث أنه بالنسبة الى الاحدى عشر قيراطا التي رسي مزادها على اباير سلامه والتي

كانت اصلا ملكا الى بنيامين سجد فان المدعي لم يقدم ولا دليلا مقنعا على أن بنيامين تصرف في كل أملاكه وادعاه ان بنيامين تصرف في

اطيان أخرى بحيطان أخرى بما يزيد عن نصيبه مما لا تقيده كثيرا مادام انه سكت عن منازعة من تصرف لهم بنيامين بالزيادة وطالما أن تصرفه بالزيادة في حوض مخصوص لا يفيد عدم ملكية بعض الاحواض الاخرى مادام ان تصرفه لم يستغرق كل املاكه هذا فضلا عما هو واضح في الكشف الرسمي من ان الباقي من حوض عازر بعد الاحدى عشر قيراطا اكثر من فدانين

وحيث انه فوق كل ما تقدم فان المدعي بصفته وارثا لوالده لوقامخايل احد ارباب الديون المسجلة قد اعلن في قضية مبيع الاحدى عشر قيراطا المملوكة لبنيامين وكان طبعا يعلم بمبيع الواحد وعشرين قيراطا لقرايته بالمدينين وكان قبل ذلك التاريخ قد اشترى الاعيان المتنازع عليها من خالته وليكه وكان في مقدوره المحافظة على حقوقه بدخوله خصما ثالثا في دعوى نزاع الملكية لا يقاها او في دعوى البيع لعدم اتمام اجراءاته اما وقد سكت بلا مسوغ حتى تمت الاجراءات واستلم الراسي عليه المزداد الارض المبيعة وانتفع بها فان سكوته هذا يدعوا الى الرية في امره ومحيط عقد شرائه من خالته

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا برفض دعوى المدعي والزامه بالمصاريف وثلاثمائة قرش اتماب محاماه لوكيلي المدعي عليهم مناصفة

١٧٢

تنية نزاع الملكية . ميعاد تسجيله . وجوب تسجيل حكم نزاع الملكية في ظرف ١٦٠ يوما من تسجيل التنية

(المادة ٤٠ هـ مرافعات)

يجب تسجيل التنية قبل رفع دعوى نزاع الملكية لان القانون جعل التسجيل حدا فاصلا بين حقوق الدائنين المرتهنين المسجلين قبله والمسجلين بعده فتم اشراك الفريق الاول في اجراءات نزاع الملكية دون الثاني. ولان القانون حدد ايضا مائة وستين يوما من يوم تسجيل التنية لاجل ان يسجل في اثنائها حكم نزاع الملكية والا بطل فله فلو اجيز تسجيل التنية بعد رفع دعوى نزاع الملكية لما كان لتحديد هذا الزمن قيمة ولا يفيد تجديد تسجيل التنية اثناء الاجراءات اتقاء لبطلان اثر التسجيل الاول لان هذا يستلزم إعادة جميع اجراءات نزاع الملكية من جديد

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة البلينا الجزئية الاهلية
بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علناً
بسرائى المحكمة في يوم الخميس ٢ سبتمبر سنة
١٩٢٠ - ١٩ الحجة سنة ١٣٣٨ تحت رئاسة
حضرة هارون بك سليم القاضي
وبحضور سيف افندي مرقس كاتب الجلسة
صدر الحكم الآتى :-
في قضية احمد أبو زيد عيسى
ضد
عبد الرحيم حسن الواردة الجدول نمرة
٢٩٢ سنة ١٩١٩
رفع المدعي هذه الدعوى طلب فيها الحكم
بنزع ملكية المدعي من ط^١ أطيان شائعة في
ط^{١٢} ف مينة الحدود والمعالم بعريضة الدعوى
نظير مبلغ ٧٣٤٩ صاغ والمصاريف التى تستجد
وبيعها بالمزاد العلني بالشروط المدونة بعريضة
دعواه مرتكنا على ما قدمه من المستندات
والشهادات
وبجلسة ماضية تنازل عن مبلغ ١١٠٠ صاغ
وطلب نزع ملكية القدر المذكور وفاء لمبلغ ٦٣٧٦ صاغ
فقط وقد حضر عثمان صبره بن عم المدعى
عليه وقال بأنه يرغب دفع المبلغ عن ابن عمه
المدعى عليه عبد الرحيم حسن وفعلا دفع مبلغ
٥٠ الى المدعى بالجلسة واستلمها علي المحضر

بايصال وطلب التأجيل لدفع الباقي
وبجلسة أخرى حضر المدعى وطلب
التأجيل لتصحيح شكل الدعوى
وبجلسة أخرى طلب التأجيل لتجديد
تسجيل التنييه لسقوطه
وبجلسة أخرى دفع وكيل المدعى عليه
بسقوط التنييه المعلن في ٦ فبراير سنة ١٩١٩ ودفع
ايضا بىطلان التوكيل الصادر من المدعى عليه لعدم
أحقية التوكيل وأوقفت الدعوى بسبب ذلك
وبجلسة اليوم حضر الطرفين ودفع الحاضر
عن المدعى عليه بىطلان عريضة الدعوى شكلا
للاسباب المدونة بالمحضر ولعدم تسجيل حكم نزع
الملكية في ظرف المائة وستين يوما من تاريخ
تسجيل التنييه الحاصل في ٦ فبراير سنة ١٩١٩
المدعى قال انى اعدت تسجيل التنييه في
٢١ يولييه سنة ١٩٢٠
والحاضر عن المدعى عليه قال بان عريضة
الدعوى مبنية على التسجيل الاول
المحكمة
حيث ان المدعى عليه طلب بىطلان عريضة
دعوى نزع الملكية لان تسجيل التنييه حصل
في ٦ فبراير سنة ١٩١٩ ولم يصدر حكم نزع الملكية
(وطبعاً لم يسجل) حتى الآن (١٩ أغسطس
سنة ١٩٢٠) وقد مضى اكثر من المائة وستين
يوماً التي يقضي قانون المرافعات بوجوب تسجيل

حكم نزع الملكية في اثنائها وإلا بطل فعل التسجيل ودفع المدعي ذلك بأن التنبية تسجل ثانيا في ٢١ يولييه سنة ١٩٢٠ ولم تمض المائة وستون يوما عن التسجيل الثاني

وحيث ان الفصل في ذلك يتوقف على معرفة الزمن الذي يجب تسجيل التنبية فيه وتأثير بطلان فعل التسجيل على اجراءات نزع الملكية وتأثير تجديد التسجيل الثاني على تسجيل سابق بطل فعله

وحيث ان قانون المرافعات لم يبين صراحة الزمن الذي يجب تسجيل التنبية فيه ولكن يظهر أنه اراد أن يكون ذلك قبل رفع دعوى نزع الملكية لأن القانون جعل تسجيل التنبية حداً فاصلاً بين حقوق الدائنين المرتهنين المسجلين قبله والمسجلين بعده فتم على طالب نزع الملكية اشتراك الفريق الاول في اجراءات نزع الملكية دون الفريق الثاني (مادة ٦٤٠ و ٥٦٢ و ٦٣٢ مرافعات) ولا يمكن تصور ذلك اذا فرض جواز تسجيل التنبية بعد رفع دعوى نزع الملكية والسير في الاجراءات شوطاً بعيداً . وكذلك حدد القانون مائة وستون يوماً من يوم تسجيل التنبية لأجل ان يسجل في اثنائها حكم نزع الملكية وإلا بطل فعله وأشر قلم الكتاب بذلك من تلقاء نفسه (مادة ٥٤٠) وقد أراد القانون بذلك سرعة السير في اجراءات نزع

الملكية ولو فرض جواز تسجيل التنبية بعد رفع دعوى نزع الملكية لما كان لتحديد هذا الزمن قيمة إذ يجوز حينئذ لطالب نزع الملكية ان يرفع دعواه ويسير فيها زمناً طويلاً يستغرق سنة أو أكثر مثلاً وبعد ذلك يسجل التنبية فيضمن ١٦٠ يوماً بعد ذلك يسجل حكم نزع الملكية في اثنائها وحيث ان بطلان فعل تسجيل التنبية قد ترتب عليه حقوق لاشخاص لم يكن لهم من قبل فان الدائنين المرتهنين المسجلين بعد تسجيل التنبية والذين لا يحتم القانون على طالب نزع الملكية اشتراكهم في الاجراءات مثل المسجلين قبله يصبحون في حالة بطلان فعل تسجيل التنبية في درجة السابقين في التسجيل وتصبح لهم حقوق لم تكن لهم من قبل بطلان فعل التسجيل وفي ذلك ما يبين بوضوح تأثير بطلان فعل تسجيل التنبية على الاجراءات

وحيث ان التسجيل الجديد الذي حصل في ٢١ يولييه سنة ١٩٢٠ لا يمكن اعتباره إلا تسجيلاً ابتداءً يستلزم اعادة جميع الاجراءات ولا يكون له نتائج التسجيل الذي حصل في ٦ فبراير سنة ١٩١٩ لان فعله بطل وأشر قلم الكتاب بذلك من تلقاء نفسه لعدم تسجيل حكم نزع الملكية في المائة وستون يوماً التالية وليس له من القوة ان يلحق الصحة بنتائج بطلت من تلقاء نفسها بقوة القانون

باسم صاحب العظمة فؤاد الاول سلطان مصر
محكمة جرجا الجزئية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا
بالمحكمة في يوم الاثنين ٤ ابريل سنة ١٩٢١ ٢٥٤
رجب سنة ١٣٣٩ تحت رئاسة حضرة هارون
سليم افندى القاضي

وحضور محمد افندى محمود نوفل الكاتب
صدر الحكم الآتي
في قضية مريم بنت شارويم اقلاديوس
ضد

عبد الله شارويم اقلاديوس واحد خليفه
الواردة الجدول نمر ٤٥٩ سنة ١٩٢١

طلبت المدعية الحكم بتثبيت ملكيتها الى
س ط ف شيوعا في ط ف المدينة الحدود والمواقع
١٥ ١٨ بالعريضة وتسليمها اليها والزام من يحكم عليه
بالمصاريف. وبالجلسة حضر المدعي عليه الاول
ودفع فرعيا بعدم اختصاص المحكمة بنظر هذه
القضية لان الدعوى تستلزم البحث في العقد المقدم
بف وكسور وهو من اختصاص المحكمة الكاكية
والمدعي طلب رفض الدفع الفرعي
واختصاص المحكمة بنظر الدعوى لانه طالب
فدان وكسور بالشيوع في ف والعقد عقده هبة.
والمدعي عليه الثاني لم يحضر مع اعلانه قانونا
المحكمة

حيث ان هذه الدعوى تتلخص في ان

وحيث ان التسجيل الذي بطل فله حصل
في ٦ فبراير سنة ١٩١٩ وعريضة دعوى نزاع الملكية
تاريخها ٨ مارس سنة ١٩١٩ والتسجيل الثاني حصل
في ٢١ يولييه سنة ١٩٢٠

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببطلان عريضة
دعوى نزاع الملكية وجميع الاجراءات الخاصة
بها لبطلان فعل تسجيل التنبيه الواقع في ٦ فبراير
سنة ١٩١٩ وألزمت المدعي بالمصاريف م

١٧٣

اختصاص المحكمة الجزئية . الطعن من
احد الخصوم في عقد تتجاوز قيمته نصابها
المادة ٣٠ مرافعات مدنية

رفعت المدعية الدعوى تطالب بتسليمها في تركه
فدفع المدعي عليه دعواها بان المورث باع له القدر المطالب
به ضمن عقد فطعت المدعية بان العقد هبة باطلة فطالب
المدعي عليه الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية لان
النزاع اصبح يتناول عقد البيع وقيمه تتجاوز اختصاصها
فقضت المحكمة باختصاصها لانه عند النظر في
اختصاص المحكمة الجزئية يجب الفصل بين طلبات
المدعي ودفاع المدعي عليه اذ العبرة في ذلك بطلبات
المدعي وقد قضت المادة ٣٠ مرافعات على ان « تقدير
الدعوى باعتبار قيمة الطلب »

فاذا كانت الطلبات داخله في اختصاص المحكمة
الجزئية فلا يغير من اختصاصها اي دفاع يبدئه المدعي
عليه وذلك بناء على ان قاضي الدعوى قاضي الدفع

المدعية تطلب تثبيت ملكيتها إلى $\frac{1}{18}$ $\frac{1}{16}$ ف نصيبها في تركة والدها شيوما في $\frac{1}{16}$ ف فقدم اخوها المدعي عليه الاول عقد بيع صادر له من والده يبيع $\frac{1}{16}$ ف من ضمنها القدر موضوع هذه الدعوى فلم تسلم المدعية بهذا العقد وقالت أنه هبة فطلب المدعي عليه الاول الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية لأن النزاع الآن يتناول عقد البيع وهو عن $\frac{1}{16}$ ف ثمنها $\frac{1}{16}$ ف وهذه القيمة من اختصاص المحكمة الابتدائية وذلك لان الحكم للمدعية بطلباتها أو رفضها يستلزم الأخذ أو عدم الأخذ بهذا العقد وطبعا هذا يتناول البحث في صحة العقد وعدم صحته وقدم وكيل المدعية مذكرة مضمونها أن المحكمة الجزئية مختصة لان قيمة الطلب $\frac{1}{16}$ فقط وبني ذلك على سببين الاول أن الفقرة الاولى من المادة (٣٠) مرافعات نصها « اذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزءا من دين متنازع فيه تتجاوز قيمته هذا المبلغ ولم يكن باقيا من الدين المذكور فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بتمامه » قاصرة على الديون النقدية ولا تنطبق على القضايا الخاصة بالاراضي والثاني أن التقدير في المنازعات المتعلقة بالباقي يكون باعتبار العوائد المربوطة عليها مضروبة في ١٨٠ وفيما يتعلق بالاراضي يكون التقدير باعتبار الاموال مضروبة في عشرين وحيث أن ما ذهب اليه حضرة وكيل المدعية ايضا في السبب الثاني لا ينطبق على هذه

المدعية في السبب الاول بأن الفقرة الاولى من المادة ٣٠ مرافعات قاصرة على الديون النقدية ولا تشمل العقارات غير وجيه إذ لا محل للفرقة بين ما اذا كانت الدعوى بدين أو بعقار لان العلة واحده في الحالتين وهي عدم جواز الفصل في جزء من سند يرتكن عليه المدعي نفسه والسند كله محل للنزاع مثال ذلك ان يرفع مدع دعوى على مدعي عليه امام محكمة جزئية يطلب الحكم في مواجهته بتثبيت ملكيته الى نصف فدان ثمنه ٥٠ جنيها اشتراه من المدعي عليه نفسه ضمن عقد بيع صادر له منه يبيع $\frac{1}{16}$ ف ثمنها $\frac{1}{16}$ ف وقدم المدعي هذا العقد دليلا على دعواه فينكر المدعي عليه صدور هذا العقد منه ففي هذه الحالة يجب الحكم بعدم الاختصاص لان النزاع قام في العقد الذي يرتكن عليه المدعي وقيمه تتجاوز اختصاص القاضي الجزئي ولو أن الطلب وهو $\frac{1}{16}$ ف داخل ضمن اختصاصه لان هذا الطلب جزء من سند متنازع فيه ولا معنى لانه تكون المحكمة الجزئية في هذه الحالة مختصة ولا تكون مختصة اذا كانت الدعوى مرفوعة بطلب مبلغ $\frac{1}{16}$ ف ضمن سند دين قيمته $\frac{1}{16}$ ف وقام النزاع في السند كله بأن انكر المدعي عليه صدوره منه لان المحكمة واحدة في الحالتين وحيث أن ما ذهب اليه حضرة وكيل المدعية ايضا في السبب الثاني لا ينطبق على هذه

الحالة لان الغرض من الفقرة الخاصة بتقدير قيمة المقارنات الوصول لمعرفة قيمة ما يطلبه المدعي وهل هذا الطلب داخل في اختصاص القاضى الجزئى أم لا والنزاع ليس قائما في الطلب وحيث انه عند النظر في اختصاص المحكمة الجزئية يجب الفصل بين طلبات المدعي ودفاع المدعي عليه إذ العبرة في ذلك بطلبات المدعي وقد نصت المادة ٣٠ مرافعات على ان « تقدير الدعاوى باعتبار قيمة الطلب » فاذا كانت الطلبات الختامية داخلية في اختصاص المحكمة الجزئية فلا يغير من اختصاص تلك المحكمة أى دفاع يديه المدعي عليه وذلك بناء على القاعدة العامة

غير جدتي وغير صحيح ليرغم المحكمة الجزئية للحكم بعدم الاختصاص وحيث أنه تبين من كل ذلك ان الدفع بعدم الاختصاص في غير محله فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضوريا للاول وفي غيبة الثانى برفض الدفع الفرعي وبأختصاص نظر الدعوى وحددت جلسة ١١ أبريل للتكلم في الموضوع

المباحث القانونية والتشريعية

(حقوق المرأة المتزوجة)

(في الاسلام)

وضع حضرة الاستاذ عبد الفتاح السيد بك المدرس بمدرسة الحقوق الملكية رسالة اسمها حقوق المرأة المتزوجة في الاسلام وخاصة بمصر (تقدم بها الى كلية الحقوق بديجون بفرنسا يوم الثلاثاء ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٢) فأحرز بها اجازة الدكتوراه في العلوم القانونية بتفوق عظيم فكانت هذه الشهادة متوجة للمنزلة الكبرى التي حازها - حضرة المؤلف في عالم القضاء والتشريع ولقد علفت جرائد ديجون على هذه الرسالة واتت على ماخص مباحثها واثنت على بلاغة عبارتها وسهولتها وقالت ان المؤلف قد درأ برسالة عن المرأة المسلمة عارا ومحا سبة

وهي (قاضي الدعوى قاضي الدفع)

le Juge de l'action est le Juge de l'exemption

وحيث ان الطلب في هذه الدعوى قيمته ١١٩ فهو داخل في اختصاص المحكمة الجزئية وهذه المحكمة مختصة أيضا ببحث دفاع المدعي عليه وتقدير قيمة العقد الذي يتمسك به مها كانت قيمته وإلا لجاز لكل مدعي عليه أمام المحكمة الجزئية ان يبدى دفاعا خارجا عن اختصاصها لتحكم بعدم الاختصاص ولا يسع المحكمة ان تناقش هذا الدفاع لمعرفة ان كان دفاعا جديا أو غير جدتي لان هذه المناقشة تعتبر دخولا في موضوع هي غير مختصة بنظره وحيث يمكن لكل مدعي عليه ان يختلق دفاعا

وكشف غمة وأزاح لعنة .

ولقد تصفحنا الرسالة فوجدناها كتابا ضخما يقع في نيف وثلثمائة صحيفه وأن اهمية موضوعها والمعضلات التي تصدى المؤلف لفحصها والآراء الطريفة التي ظهر بها في عالم البحث والجدل فضلا عما لمؤلفها من المصانة وسعة الاطلاع وغزارة المادة لتجعل لهذه الرسالة قيمة خاصة ليست لسائر الرسائل التي تؤلف لاجتياز امتحان الدكتوراه ولقد مهد المؤلف لرسالته بحثا ممتع في أصول الشريعة ثم خصص الفصل الاول للكلام عن الحقوق التي تكسبها المرأة بمناسبة الزواج فتكلم عن حرية اختيارها لزوجها أو الرضاء به وبين آراء العلماء في مذهب ابي حنيفة ثم قارنها بالمذاهب الاخرى. وعقد فصلا للمهر وحقوق الزوجة فيه وفي ملحقاته وشرح مايقوم من المنازعات بسببه وبحث في اختلاف دين الزوجين واثره وفي اثبات الزواج وطرقه في مصر والجزائر

وتكلم في الفصل الثاني عن حقوق المرأة اثناء قيام الزواج وافاض فيما يتعلق بحسن المعاملة المساواة بين الزوجين ومسائل النفقات وحقوق المرأة في ان تدير بنفسها أموالها من غير شريك أو مشرف

وشرح في الفصل الثالث حقوق الزوجة عند انقطاع الزوجية بالوفاة أو الطلاق أو الخلع

أو التطلق بحكم القاضي والعهده وما يتعلق بها وانه وان تكن هذه المسائل من المباحث التي كتب فيها كثير من الكتاب الا ان كتابه المؤلف تمتاز عنها جميعها بدقة اسلوبها العلمي وبحسن التنظيم والتنسيق وحسن البيان وسهولة التعبير ولقد بحث اغلب المسائل في ضوء نظرية التشريع المقارن فأتى على التشريع في الجزائر (مشروع موران) والامتانة. ولقد يكون اثنان مافي الرسالة هو الفصل الرابع والخاتمة فقد جعل هذا الجزء من رسالته شرحا وافيا للقانون ٢ الصادر بتعديل بعض مواد الاحوال الشخصية بالنسبة للنفقة والزواج المفقود والفرقة بسبب المرض. ولقد ناقشه وبين مزاياه وعيوبه وأوضح غوامضه ورد ما ورد فيه من الآراء الجديدة الى اصوله المذهبية. ولقد ابدع كل الابداع في الفصل الذي عقده لبحث تعدد الزوجات فبعد ان شرح الاسباب التاريخية والعادات التي قضت باباحة هذا النظام اباحة حاطها الشارع الاسلامي بقيود تكاد تجعلها مستحيلة أو على الاقل نادرة الحدوث أتى على عيوب هذا النظام وانتهى بأن اقترح تدخل الحكومة بواسطة القاضي الشرعي للإشراف على نظام تعدد الزوجات فلا تبيحه الا في الاحوال الضرورية كمرض وشيخوخة وعقم بشرط مقبلة الزوج على الاتفاق علي اكثر من زوجة وقال

ان أمتناع القاضي عن اجازة الزوج بأكثر من واحد عند تعذر الاتفاق ليس الاتفسيرا صحيحا لقوله تعالى (فان خفتم ان لا تعدلوا فواحد) . ثم اتى عَلَى مذهب المعتزلة في ذلك ومذهب مسلمي الهند في اشتراطهم بمقد الزواج ان لا يتزوج باخرى . اذ ان الاولى في عصمته وختم المؤلف رسالته باقتراح آخر يرمي فيه الى تقييد حرية الزوج في الطلاق مستندا الى ما جاء في القرآن من اختيار حكمين للتوفيق بين الزوجين عند الخلاف والى مذهب المقلدة والى القانون العثماني وما يجرى عليه قضاء السودان .

ويرى المؤلف ان لا يقع الطلاق الا بعد أن يقدم الزوج طلبا للقاضي راجيا ان يمتنع الطلاق بنصيحة منه أو بموعظة حسنة فان اعياه الامر اقام مجلسا من الاسرتين للتوفيق فان استحال التوفيق فان الطلاق علاج لا مفر منه هذه اهم مباحث الكتاب وانا نثني عَلَى همة المؤلف العاليه وكفاءته النادرة اجمل الشاء موقنين ان كل مطلع عَلَى رسالته يرانا لم يبلغ درجه الحق من وصفها ومنزلة الواجب من شكر مؤلفها

القوانين والقرارات والمستورات

قانون نمره ١٧ سنة ١٩٢٢

بتعديل المادة الثالثة من القانون نمره ١٣ لسنة ١٩٢٠ الخاصة بزيادة النهايات العظمى للمعاشات نحن ملك مصر

بمدا لاطلاع على القانون نمره ٣١ لسنة ١٩٢٠ القاضي بتعديل بعض احكام من قوانين المعاشات وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

مادة ١ عدلت المادة الثالثة ثمن القانون نمره ٣١ لسنة ١٩٢٠ على الوجه الآتي المادة الثالثة — تزداد النهايات العظمى المحددة تحتضى المواد الآتي بيانها بمقدار ٢٠ في المائة للوظائين والمستخدمين المحالين الى المعاش اعتبارا منى أول اغسطس سنة ١٩١٩ كذلك لورثتهم الذين لهم الحق فى المعاش .

وبيان هذه المواد كالآتي

اولا — (المادتان ١٦ و ٢٤) الفقرة الثانية القسم الثانى) من قانون المعاشات الملكية الصادر بتاريخ ٣٠ رمضان سنة ١٣٠٤ الموافق ٢١ يونيه سنة ١٨٨٧ .

ثانيا — (المادتان ١٦ و ٢٦) من قانون المعاشات الملكية الصادر بتاريخ ٢٤ ربيع الاول سنة ١٢٧٧ الموافق ١٥ ابريل سنة ١٩٠٩

ثالثا — (المادتان ٢٤ و ٣٤) من قانون المعاشات العسكرية الصادر بتاريخ ١٠ شعبان سنة ١٣٣١ (١٤ يوليه سنة ١٩١٣)

رابعا — المادتان نمرة ٣ و ٤ من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٢ الخاص بشروط وتوظيف مستشارى محكمة الاستئناف الاهلية وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ووزير البحرية والبحرية ومواقفة رأي مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت

خامسا — المادة ٦ من القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩٢٠ الخاص بشروط الخدمة بالقضاء المختلط لا يترتب على تطبيق احكام هذا القانون فى اى حال من الاحوال ان تتجاوز النصابات العظمى المذكورة ببلغ ٩٦٠ جنيها مصريا فى السنة مادة ٢ على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه . فؤاد

بامر حضرة صاحب الجلالة رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والخارجية ثروت وزير المالية . اسماعيل صدقي . وزير الزراعة محمد شكرى . وزير المعارف العمومية . مصطفى ماهر . وزير الاوقاف . جعفر ولى . وزير البحرية والبحرية . ابراهيم فتحي . وزير المواصلات . واصف سميك . وزير الاشغال العمومية . حسين واصف . وزير الحفانية . مصطفى فتحي .

اما اذا تسبب عن الاصابة بتر عضو او فقد وظيفة عضو فقد كليا فيترتب معاش قيمته ثلاثة جنيهات مصرية فى الشهر للصول وجنيه مصرى واحد فى الشهر للصف ضابط الذى من رتبة اخرى وللعسكرى ايضا ،

قانون نمرة ١٨ لسنة ١٩٢٢ بتعديل المادة نمرة ٢٦ من القانون نمرة ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية

نحن ملك مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٨ لسنة

١٩١٣ الخاص بالمعاشات العسكرية

صدر بشارى عابدين فى ٢٧ شعبان سنة

١٣٤٠ (٢٥ ابريل سنة ١٩٢٢)

فهرست العدد العاشر

الاحكام

٤٦٧	تقضى . نصب . القصد الجنائي . الادعاءات الكاذبة . طرق احتيالية .	١٥٦
٤٦٩	تقضى . ختم الحكم في ثمانية أيام . حكمته .	١٥٧
٤٧٠	تقضى . حكم في الاختصاص . عدم جواز الطعن فيه	١٥٨
٤٧١	تقضى . رفض تأجيل الدعوى لسماح شهود .	١٥٩
٤٧٣	عقد البيع . أركانه . الثمن . هبته أو الإبراء منه . هبة مستترة . بطلانها .	١٦٠
٤٨٠	الشرط المحدد لمسئولية السكة الحديد في تعريف البضائع . أحوال تطبيقه . تصرف كلمة (نقد)	١٦١
	اثبات الغش والخطأ القاحش . الزام المصلحة ببيان ظروف ضياع البضاعة .	
٤٨٣	الوقف والشخصية المعنوية . دعوى بطلان الوقف . سقوط الحق في رفعها . متى تبدأ مدة السقوط	١٦٢
٤٨٨	استئناف . طلبات جديدة . أدلة جديدة .	١٦٣
٤٩٠	التماس إعادة النظر . قبول الحكم . القبول الضمني . اعلان الحكم . أثره في سريان المواعيد .	١٦٤
٤٩٢	التماس إعادة النظر . واقعة غش شخصي .	١٦٥
٤٩٤	غلة الوقف . سقوط الحق في المطالبة بها بمضى خمس سنوات .	١٦٦
٤٩٧	اجارة . مستأجران . التاريخ الثابت وضع اليد . الاولوية .	١٦٧
٤٩٩	استئناف . قيده في الثمانية أيام . مواعيد المسافة .	١٦٨
٥٠١	اجراءات نزع الملكية . عدم اعلان حائز العقار . بطلان الاجراءات . السبب الصحيح .	١٦٩
	اكتساب الملكية	
٥٠٥	المجالس البلدية . استقلالها عن الحكومة . المحام التي تقاضى أمامها .	١٧٠
٥١٢	التملك بمضى المدة . سريانه في حق الغائب غيبة منقطعة .	١٧١
٥١٦	تنبيه نزع الملكية . ميعاد تسجيله . وجوب تسجيل حكم نزع الملكية في ظرف ١٦٠ يوماً من تسجيل التنبيه	١٧٢
٥١٩	اختصاص المحكمة الجزئية . الطعن من أحد الخصوم في عقد تجاوز قيمته نصيبها .	١٧٣

المباحث القانونية والتشريعية

٥٢١	حقوق المرأة المتزوجة في الاسلام
-----	---------------------------------

القوانين والقرارات والمنشورات

٥٢٣	قانون نمرة ١٧ سنة ١٩٢٢ بتعديل المادة الثالثة من القانون نمرة ١٢ لسنة ١٩٢٠ الخاصة بزيادة
	النهايات العظمى للمعاشات
٥٢٤	قانون نمرة ١٨ سنة ١٩٢٢ بتعديل المادة نمرة ٢٦ من القانون من ٢٨ لسنة ١٩١٣ الخاص بالمعاشات
	العسكرية



Bibliotheca Alexandrina



0542594